



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الثالث

إرادة - استظهار

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفَعُوا كَافَّةً، غُلَا لَا تَعْرِسُ كُلُّ  
 رِفْقَةٍ مِنْهُمْ كُلًّا فَمَا لَيْسَ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَرَبِّهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ  
 إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَنَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ » .

(سورة التوبة به ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرج الحاكم ومسلم)

للموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

طباعة ذات الأسلاك - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب. ١٢ - وزارة الأوقاف - والشئون الإسلامية - الكويت

ورضاء ، وكذلك تعرفه الفقهاء ببعضها في باب الإكراه وغيره .

### ج - الاختيار

٤ - لا اختيار لفة - تفصيل الشيء على غيره واصطلاحاً : المقصد إلى أمر متردد من الوجود والعدم ترجيح أحد الطرفين على الآخر . فالمرقبي به وبين الإرادة أنها تنجس إلى أمر واحد

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٥ - أ - لا تعتبر الإرادة صحيحة إلا إذا صدرت عن ذي أهلية .

وقد تدون الفقهاء ذلك في كتاب الحجر ، عندما حكموا بفساد ذرات الصغير والمجنون ، والسفيه والمفلس ونحوهم ، واعتبروا إرادتهم عسكرة بذلك لأغية كصدورها عن نهر ذي أهلية ، أو عن مفيد الأهلية ، أو ناقصها .

ب - الأصل في الإرادة أن تصدر عن الأصل ، ولكن قد تنوب عن إرادة الأصل إرادة غيره ، كما في الوكالة حيث تنوب إرادة الوكيل عن إرادة الموكل ، كما هو مفصل في كتاب الوكالة في كتب الفقه .

وقد تنوب إرادة غير الأصل عن الأصل جبراً كالولاية أو التولية فيترك الأصل بها أمضاء ذلك الصبر من تصرفات<sup>(١)</sup> في الجملة وقد سنن الكلام عنه في مصطلح ( إجبار ) .

ما يعرف به عن الإرادة :

٦ - الأصل أن يعرف عن الإرادة باللفظ الصادر عن

(١) مواهب أصل ١ : ٢٥٠

## إرادة

التعريف

١ - الإرادة في اللغة المشيئة

وتستعملها لغتها بمعنى المقصد إلى شيء ولاغواء إليه<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

أ - التية :

٢ - إذا كانت الإرادة هنا سمي ، فإن الآية عند الشافعية : قصد الشيء مغتراً بمنعته<sup>(٢)</sup> وعند الأئمة الثلاثة : عقد القلب على إيجاد الفعل جزماً<sup>(٣)</sup> وعلى هذا فإنه يلاحظ في التية ارتباطها بالفعل ، وهي تغير هذا الارتباط لا تسمى تية ، بينما لا يلاحظ ذلك في الإرادة .

ب - الرضا :

٣ - الرضا هو الرغبة في الفعل والارتياح إليه فلا تلازم بين الإرادة والرضا . فقد يريد المرء شيئاً مع أنه لا يرضاه ، أي لا يوافق عليه ولا يجبه - ومن هنا كان تعريف علماء العقيدة بـ إرادة الله تعالى

(١) المصنف - ١ : ٢٣ - طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .

(٢) طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .

(٣) طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .

(٤) طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .

(٥) طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .

(٦) طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .

(٧) طبع في نسخة نسخة . ونحو قوله ٢ : ٢٢٢ طبع في نسخة نسخة .



## تداليج

وأعتبر الشارع إرافة الدم ساحة لشعع حلال  
إنسان على إنسان، <sup>(١)</sup> أو لخصومه على ما يدفع  
عنه الموت، إن لم يمكن الحصول عليه إلا بإرافة دم  
من يمتعه بما يحس به نفسه عما هو مخلص عن  
حادثه <sup>(٢)</sup> كما نلاحظ إرافة دم الحيوان المؤذي <sup>(٣)</sup>  
وقد تحدث الفقهاء عن ذلك في أبواب متعددة،  
فانصت، والحلبات، والحج عند حديثهم على  
ما يجوز لتسليم قته من الحيوان.

## ب - إرافة الحيوانات

٣ - إرافة النجاسة، بلا، د، وهو مصلوب في  
النجاسة إن لم تكن شاة حية أو اصطبار إليها،  
ومع الأحكام التي ترد على إرافتها ترد على  
بلاها، وقد سبق الكلام عنه تحت مصطلح  
«بلا».

## ج - إرافة الحي

١ - يعر «الغناء» عن إرافة الحي خارج الحرم عند  
الوطء، المرحول، وهو جائز عن الحية يذبح، ولا  
يحتاج إلى الإذن من الأمة في الخيلة <sup>(٤)</sup> ويصحب  
ذلك في مصطلح «مرحول» وقد تحدث الفقهاء  
عنه في كتاب النكاح.

(١) انظر حاشية الأكليل ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث  
«دعوى» ٢: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث «المرحول»  
حاشية ٢: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث «المرحول»  
(٢) انظر ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر.

(٣) حاشية ابن حجر ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث  
«المرحول» ٢: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث «المرحول»  
حاشية ٢: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث «المرحول»  
حاشية ٢: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر.

(٤) انظر ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر.

«لا يجوز في إرافة» بلا ما حاز في الصحاح، لأنه  
قوة تعففت بإرافة الدم <sup>(١)</sup>.

ويترتب على ذلك أنه لا يقوم مقام الإرافة  
غيرها، حتى لو تصدق بالأصحية أو اختفى أو شاة  
العقبة قبل دسحه لم يجره ذلك، عن الأصحية أو  
المحدث أو العقبة <sup>(٢)</sup> وقد تحدث الفقهاء عن ذلك  
في كتاب الأصاحي، وفي الحج.

كما اعتبر الشارع إرافة الدم قرينة عندما يكون  
وسيلة لتحقيق أحد، كما هو الحال في وجوب فدية  
الكفار والذلة، وفلهم إرافة لقطعتهم،  
وإعلاء لكلمة الله في الأرض، حتى إذا ما غفقت  
ذلك الحزم عبر إرافة الدماء، يجب ألا ينجأ به،  
ولذلك يشع اقتناء والقتل إذا ما أحسنوا فعله  
إلى الانتصاف عند ربة الإسلام.

وقد فعل الفقهاء ذلك في كتابي الجهاد  
والغناء.

وكما هو الحال في إرافة الدم فصاص أو حذر،  
له تدع الباصر عن الطغيان وإسك حرمات الله،  
قال تعالى: «ولكنكم في القصاص حياة ما يؤمن  
الآل» <sup>(٣)</sup>.

وأعتبر الشارع إرافة الدم حراما إذا كانت بعد  
حتى، ولم تكن لغرض مشروع، ولذلك حرم قتل  
المسلم أو الذمي ظلما، وحرم ذبح الحيوان غير  
المؤذي لغرض مؤكدة، وحرم ذبح الحيوان المأكول إذ  
أهل به لغرض الله <sup>(٤)</sup> كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب

(١) انظر ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر.

(٢) الدية ٢: ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر.

(٣) سورة البقرة ١٩٧.

(٤) حاشية الأكليل ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر، وبحث ١: ٢٩٧ ص ٢٩٧ مطبوعة مصر.

شهوة ، وإما لفقد المعرفة ، وإما للفقر والسكنة ،  
فعنى هذه الوجوه الثلاثة اختلاف المعناه فقال  
بعضهم هم العفراء الذين بهم العاقبة ، وقال  
بعضهم : اعتره والألمة والصبي ، وقال  
بعضهم : الشيخ ، وسائر من لا شهوة له ، ولا  
يصنع دخول الكل في ذلك . عسى أنه لا ينبغي  
كما قال أبو بكر من العربى - أن يشمل ذلك  
(الصبي) ، لأنه أفرد بحكم مجمله . وهو قوله  
نعالى : ( من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا  
على عورات النساء ) (١)

## أراك

انظر : استياك

## إربة

التعريف :

الحكم الإجمالى .  
٣ - أرى الرجوع عند الخفية أن الخصي والمجبوب  
والشيخ والعبد والفقير والمختنث والمتنوع والألمة في  
استظر بنى الأجبية كالفعل ( أى كصاحب  
الإربة ) لأن الخصي قد يجامع ويثبت - ولأنه  
والمجبوب يتمتع وينزل ، والمختنث فحل فاسر ،  
وأما المتنوع والألمة عقبيها شهوة ، وقد يحكيان  
مذربانه (٢) وقال المالكى والشافعية والمحنثلة ،  
وهو رأي للمحنثين - حكم عبر أولي الإربة حكم  
المحارم في النظر إلى النساء ، يرون منهن موضع  
النزبة مثل الشعر والدراعين ، وحكمهم في  
الدخول عليهن مثل المحارم أيضا لقوله تعالى :  
(والتابعين عبر أولي الإربة من الرجال ) (٣)

١ - الإربة لغة : الحاجة والجمع الإرب . يقال :  
أرب الرجل إلى الشيء ، إذا احتاج إليه فهو  
أرب . (١) واصطلاحا : الحاجة إلى النساء . (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

عبر أولي الإربة :

٢ - قال المعز الرازي : قبلهم لهم يمتنعونكم  
لينالوا من فصل طعامكم ، ولا حاجة بهم إلى  
النساء ، لأنهم به لا يعرفون من أمرهن شيء ، أو  
شبح صلح ، إذا كانوا معهن غصبوا أبصارهم  
ومعلوم أن الخصي والعتور ، ومن شاكلهما قد لا  
يكون له إربة في نفس الجاهل ، ويكون له إربة قوية  
في عده من التمتع ، وذلك منع من أن يكون هو  
المراد ، فيجب أن يحمل المراد على من المعلوم منه  
أنه لا إربة له في سائر وجوه التمتع ، إما تفقد

(١) نسخ المعجم الرازي ١٢ ، ١١٩ . والحكم المرفوع لابن العربي  
١٣ ، ١٢٧ ، الآية من سورة النور ٢٤

(٢) امر عاتق ٥ ، ٢٢٩ ط أول الأثر . والفاطمي على الم  
١ ، ١٧ ط الثمرة . وروح المعاني ١١ ، ١١٤ ط الثمرة

(٣) مائسة المعطوف على ط ١ ، ١٥٦ . والمعطف ١ ، ٥٠٠  
٥٠١ ط لسا . والتجدي على الخط ٣ ، ٢٦١ ط القسرية .

والصبي ٧ ، ١٢٠ ط الأول شار . الآية من سورة النور ، ٣١

(١) المساج القريظة العرب مادة (أرب)

(٢) المعجم الرازي ١٢ ، ١٠٨ ط عا الرحمن عمدة

شهادة في حكم الدنيا ، فلا تجزئ عليه أحكام الشهادة .

وهو وإن لم يكن شهيداً في حكم الدنيا فهو شهيد في حق الثواب ، حتى أنه يقال ثواب الشهيد . وهذا يتفق فيه من مات بعد المعركة مع الكفار .

أما المرتث من البغاة ، أو أهل العدل في المعارك بينهم ، عليه خلاف لفقهائه من حيث العمل والصلاة<sup>(١)</sup> . ر : بغاة

مواظن البحث :

٣ - يذكر الفقهاء أحكام المرتث في باب الجنائز وفي باب البغاة .

## ارتداد

انظر : ردة

## ارتزاق

انظر : رزق

## ارتفاق

انظر : ربح

١ - من معاني الارتفاق لغة : الاتكاء . وارتفق

## أرث

انظر : أترع

## ارتثات

التعريف

١ - الارتثات في اللغة : أن يجعل الميراث من المعركة وهو صبيغ قد اثنت الجراح<sup>(١)</sup> يقال ارتث الرجل - على ما لم يسم فاعله - أي من من المعركة شيئاً أي جريحاً ومهيقاً ، ويزيد الفقهاء في تعريفه بعض الغرود ، فهو عصبهم - الخروج من صفه القتلى ولصيرورة إلى خان الدماء ، والمراث هو من حل من المعركة مستقر الحياة ، بأن تكتم ، أو أكل أو شرب ، أو نام ، أو باع أو ابتاع ، أو طلق عتقاً وعرقاً ، ثم مات بعد ذلك<sup>(٢)</sup> .

الحكم الإجمالي

٢ - المرتث يعمل ويصل عليه ، لأنه لا يعتبر

(١) - ابن القيم - وقاع المعوس

(٢) - علاج المصابيح ١/ ٣٢١ ط عرقاً بطرقات البغية ، وجانب

الدموي مع : شرح الكفر ١/ ٤٢٥ ط عيسى عيسى ، وأما

مع : شرح الكفر ١/ ٣١٢ - أترع : أترع ، أترع : أترع

١/ ٤٢٥ ط عيسى عيسى

(١) - ابن القيم

والمصالحات وضع ليلد على المشي  
والاستيلاء عليه. (١)

ج - الحنفون

١ - الحنفون هم حق ، وإحقاق لغة . الأمر الثالث  
الوجود

واصطلاحاً يستعمله الفقهاء فيما نسبت للإنسان  
مقتضى الشرع من أجل حاله ، وإما في حق  
الحقوق والمرفق فيه يعتمد بالعقار ما يملكه من حصة  
على جميع المقتضيات وما يملك في حقوق العقار من  
قوته بحقوقه ومرفقه . حقوقه عبارة عن سبيل الله  
وضيق غيره ، وإحقاقه عند أي يربط منافع  
تدبر . وفي ضاهر الرواية : المرافق : هي  
الحقوق (٢)

فعلى قول أبي حنيفة المرفق والمخفوق سواء ،  
وعلى قول أبي يوسف المرفق منهم ، لأنما نوع  
المدار مما يرفق به . كالتوضأ ، والمطبخ كإحدى  
المقتضيات . وحق الخبيء ما يبيع لأجله منه ،  
كالمطريق والشرب فهو أحسن (٣)

صفته (تحكم التكلمي)

٥ - تحرك الأحياء للارتفاق الإباحة . ما لا يحرك  
على المرفق ضرر ، أو ما لا يضره يدفع ضرر . أما  
الإزالة فيهرم بوجوب خضه عليه الصلاة والسلام  
عليه ، حيث قال : لا يبيع أحدكم حياءه (٤)

بأنه يبيع . وسرفق المدعى بمصائب الخاء  
وبحواها ، كالطبخ والكيف (٥)

وفي الاصطلاح : عرفه الحنفية بأنه حق مقرر  
على عقار لخدمة عقار آخر . وعرفه المالكية بأنه  
تخصيص مدفع لتعذر والعقار (٦) . والارتفاق عندهم  
أعم منه عدد الخفاء ، لأنه يشمل انتفاع الشخص  
بالعقار فضلاً عن انتفاع العقار بالعقار  
والنهي بسداد عما أوردت لتألفية والاحتالة في  
صور الارتفاق أنهم يتفقون مع المالكية في  
ذلك (٧)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاختصاص :

٢ - الاختصاص : مصدر يخصه الشيء ،  
فانحص هو به (٨) ، ومتى انحص شخص شيء ،  
فقد امتنع على غيره الأصابع . لا ياد منه ،  
فالمرفق ، عند شرط الإذن ، هو أن الارتفاق  
يخصص منه التائفة في الانتفاع ، بخلاف  
للاختصاص . كما أن الارتفاق يعل عليه  
للمجموعة ، أما الاختصاص فيعرب عنه عدتها

ب - اختيار أو الخور

٣ - من معنى اختيار أو الخور لغة . جميع  
والفرد

(١) القاموس والمصباح

(٢) المسألة تدع صحتها ١٥٩ ، ١٥٩ ط الحنفى ، والجمهور

(٣) ١٥٩ ، ١٥٩ ط الحنفى

(٤) الأحكام السلطانية للبرهان ص ١٥٧ ، ولا بد من ١٠٠

ويعتبر الموقوف ١٥٨

(٥) المصباح

(١) المسألة تدع صحتها ١٥٩

(٢) الأحكام السلطانية للبرهان ص ١٥٧ ، ولا بد من ١٠٠

(٣) ١٥٩ ، ١٥٩ ط الحنفى ، والجمهور ١٥٨

الموقف

(٤) المسألة تدع صحتها ١٥٩ ط الحنفى

### الارتفاق بالنافع العامة والأولية فيه

٨- صرح اجناسية بأنه : يجوز الارتفاق بالعمود في السومع من المشايخ والطوائف والرحمة - .  
العصران للبرع والشراء على وجه لا يصير على أحد ، ولا يصير مشاركة ، لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على بقرار الناس على ذلك من غير بدكر ، ولأنه ارتفاق مباح من غير إحصاء ، فلم يصح منه كالأختار . فإن أحد في السابق إلى ذلك السبق ( أن الأمائر المعدة لخاصة غير الدائمين ) عنه : فله إلى التخلي . وكان هذا في سوي المدة كسما مضى . وقد كان السبق بين : من سابع من سنة ١١٠٠ وله أن يظل على نفسه ما لا يصير فيه . . . . . فإن قام وتلك متاعه فيه لم يجز لغيره إزالته . لأن به الأول عليه . وإن نقل صاعه كان له فيه أن يفتد فيه ، لأن به قد زالت ، وإن فقد وأخلل منع من ذلك ، لأنه يصير كالملك ، ويختص بضع يصاوبه فيه غيره في استحقاقه .  
ويحصل أنه لا يزال ، لأنه سبق إلى حال سبق إليه معاصر . وإن استثنى أن : إن إليه احتل أو يفسد بينهما ، واحتل أن يقدم الإمام من يرى منها .  
وإن كان الحائس مصر : في على المشاركة لم يجل له الجلولم فيه ، ولا يجل للإمام تحكيمه دعوى ولا غيره .<sup>١١</sup>

ونحو ذلك صرح الشافعية قال الزملي : ( ١ ) ومن أنك من مسجد أو مدرسة موهبا يفتي فيه الناس ،

يعمر خشيبة في حداره ،<sup>١٢</sup> أو قال يجل : ولا بد حل الحجة من خلاف جاره بوائفه .<sup>١٣</sup>

### أنواعه من حيث قابلية رجوع الرق

٦- الإرتفاق مما أن يكون محدودا بزمن كمية . أو عشو متين ، أو إلى الأبد . فإن كان كذلك اتبع . وكان لازما للمرفق . ليس له الرجوع قبل المدة المحددة . وإما أن يكون الإرتفاق مطلقا غير معد . فأحل ، ويستبد بعثر في ذلك قدر ما يعمد ارتفاقا بين الطرفين . لأن به مدة متاع فيها عادة كسنة . ويستوي في ذلك الإرتفاق بالعمود . أو فتح باب ، أو سقي ماء وغير ذلك ، كإعادة عروسة للباء .<sup>١٤</sup>

وبأنه تفصيل أحكام الرجوع في ( ف ٢٤ )

### أسباب الارتفاق

٧- ينشأ الارتفاق عن إذن التصريح . وهو مائة للأسواق العامة ، أو المباحات كإحياء الفوات وغيره . أو من المالك مائة للأسواق الخاصة . أو بالقبض . تنصرف لموت الأثر إلى أي الإجارة والدفع . . . . . بالبول بشرط الانضام بخسوق الارتفاق . وقد ثبت بانسحاب الخنزير . معروفة سبب نشوته . وذلك محض لمدة عليه .

(١) أخرجه البخاري - فتح الباري ١٠٠/١ ط. العلمية - وسلم

(٢) ١٢٣/٣ ط. مجلس الخلفاء والعلامة

(٣) أسرار أحمد ٣٧٣/١٩ ط. الهندية - وقال في الحاشية : لا يجمع

(٤) ١١٩/٨ ط. مكتبة القدسي - وقاله : هذا الصحيح

(٥) ١٢٢/٣ ط. مكتبة الزملي

(١٦) حديث - من صرح من قبله : فخره من مائة ١٠٠٠ -

ط. مجلس الخلفاء والشرعية ٢٦٨/٣ ط. ميسر الخدي

(١٧) نعي ٥٧٠/٤ ط. مكتبة الزملي



كاسر ومبيل الماء والطريق والقرور ونحوه  
وغير ذلك، وإن أرادوا به، كما هو الأرجح، معناه  
الاستمرار، وبشكل من المراتب المذكورة، مصطلح خاص  
هو، واما أن يكون معناه، كما هو المعروف، أي واحد من  
هذه المراتب، وسير حكمه، على أن يترك  
بمقتضى المصطلحات الخاصة

الشرب :

١١ - الشرب : لغة الشرب من الماء <sup>(١)</sup>

وقى لا يمتد لأحد من المراتب، هو الشرب من الماء،  
بأنه حي لا يغيره

وربما أنه، كما يخوم به

وسواء حبه أن يكون « حفظ من الشرب »

وحكمه الإزراء، « لأن حكم الشيء ما حصل  
لأجله » <sup>(٢)</sup>

صبي الماء :

١٢ - الصبي المجرى : وصبي الماء مجرى <sup>(٣)</sup>، وإذا  
كان لخصص مجرى ماء، خارج أو سيقان ماء، حتى قدس  
في مائه، فخصص آخر، فإن صاحبه معه <sup>(٤)</sup>  
وإذا كان لدار صبي مطهر على دار خارج فذهب  
فليس لداره، وهو حتى السيل أن يكون  
لرجل أرضه، لما مجرى ماء، في أرض أخرى. <sup>(٥)</sup>

حق التسييل :

١٣ - صروف أن تكون لخصص دار خارج، سبل

— — — — —

<sup>(١)</sup> الصبي

<sup>(٢)</sup> الصبي ص ٥٥ - ٢٨٠ في الإزالة

<sup>(٣)</sup> الصبي

<sup>(٤)</sup> علة الأحكام ١٠٠

<sup>(٥)</sup> حلقه المشر ١٠٠

الأجر إليه، روى كثير من العلماء على أنه على  
حدود قس (١٠٠) مع غير من الخطأ في عشرين  
سبع عشرة، فقله أهل اللغة في المطر أن  
... و... في... مكة والمدينة... على ذلك  
فأولهم... وأما... السبل... ماء  
والأصل :

المسح الشاي وهو ما يخص بأية السور  
والأصل : يطر ما كان معصرا أو ما مع المصير  
... وإذا كان مع مصيرهم ففي إباحة الارتقاء  
... من... فلا

أحد... أن... الارتقاء... وإذا كان...  
لأن... مرفي... أصل... من...  
... من... ف...

والقول الثاني : أنه لا يجوز الارتقاء بحريمه  
إلا من... لأنه... وأما...  
والمصير فيه...

وأما... لم... مع... وإذا كان  
الارتقاء... المصير... مع...  
... ولا... أو...، وأن...  
... وإذا... حار...  
... بها...

والفصل الثالث : وهو ما يخص بأية الشوارع  
والطرق... فيه لا يخرج... <sup>(٦)</sup>

حقوقي الارتقاء عند الخفية

١١ - ليس... أن... الارتقاء  
عنى ما يرتفع به، بخص... المصير،

— — — — —

(١) الأمانة... (٢) ... (٣) ...  
ولأن... (٤) ... (٥) ...

الماء على سطحه دار أخرى ، أو على أرض دار أخرى<sup>(١٤)</sup>

الضرر من .

١٤ - في حاشيته ابن عاصدين أن الضرر في ثلاثة : ضرر من إلى الضرر من الأعظم ، وضرر من إلى مكان غير مخصص ، وضرر من غارس في ملك إحداهما<sup>(١٥)</sup> . وبأنه يحكم بالتصرف فيها

حق الضرر

١٥ - مراد : يكون الشخص حق الضرر في أرض شخص آخر

والحكم فيه مخصص عليه ثلاثة : ١٢٢٥ : من محله الأحكام : « إذا كان أحد حق الضرر في أرضه حر ، فليس لأحد التصرف فيها » .<sup>(١٦)</sup>

١٦ - صحت الأحكام ( ١٢٢٤ ) على حكمه عامة . يتعلق بتصرف الموقوف في التبرع ، هو . يعتبر أنه في حق الضرر بحق الموقوف وعن المسبب . يعني تركه هذه الأشياء ، ونفى على وجهه التبرع . أي كانت عنه ، وأن الشيء القديم ينفي على حقه بحكم المادة ( ١٦ ) ولا ينفي إلا أن يفوقه « من » على خلاف . أما التبرع المنع للف التبرع فلا اعتباره . يعني إذا كان الشيء المهدد ونزاعه غير منسوخ في الأصل فلا اعتبار له وإن كان قديماً . وبيان أن كان فيه ضرر فالحق . مثلاً إذا كان لدار معبأة فخر في الطريق العام ولو من الغنم وكان فيه

ضرر للهدنة فإن ضرره موقوف ولا اعتبار لهدنة ، وفي شرح المادة ثالث الأقسام : « وقد لا اعتبار له » . إذا كان غير مشروع ، وإن كان ضرره خاصاً . كما إذا كان لرحل كوة تنصرف على ضرر من له حارة دار . يجب إزالة الضرر ، وإن كان قديماً ، كما انتهى في أحكامه قالوا : « ولا فرق بين التبرع والتصرف حيث كان الأمر به » . فلو كان مظهره ضاراً إذا ثبت بالسنة البشرية أن الضرر أحدثه الله بعد أن كانت الكوة تنصرف على أرض منزهة لا اعتد عليه إزالة الضرر<sup>(١٧)</sup>

حق التبرع :

١٦ - نص المادة ( ١٢٢٨ ) من الأحكام على أن ( كل أحد له التبرع على حاله للكل ، وإن شاء ما يريد ، وليس لحاله معه ما به يكره ضرراً لغيره ) . وفصل الأقسام في شرح المادة ( ولا عنه ) يزعم أنه يستدعيه الريح والشمس . كما انتهى في ( الجاهلية ) لأنه ليس من الضرر التفرغ في ( التبرع ) . أنه أن يبي على حاله نفسه أو يهدد كما كان ، وليس حازه معه وإن مع حاله ( النص ) أقول : هذا مسموع إذا كان التبرع بعد التبرع والتبرع من مثل ساحة دار الخوار . ثم : « إذا كان به » . فما عن مطبق بينه المنفرد بالخشيب فانظره به . مع من على ما انتهى به للخوار

حق الخوار .

١٧ - نص المادة ( ١٢٢٩ ) من الأحكام على أن : « منع المانع التي تبعد من الخواص الأخص » . كد

١٤ - المصدر السابق ١٢٢٤

١٥ - حاشية ابن عاصدين ١٢٢٤

١٦ - شرح عمدة القاضية ١٢٢٤

التصرف في حقوق الارتفاق .

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الضامن يملك ما ذكرناه ، وبعبارة أخرى ، فأطريق الدفعة مباح لأب مالك لأحد من الناس ، فكل من منهم فتح باب ملكه منه شيء ، شاء ، فامتناع التصرف فيه با لا يضر المالك . وأما غير الدفعة فهو ممتنع من تصرفات المالكين إليه ، لا من لأصناف حذرت من غير نفوذ أموالهم إليه ، حتى لو عدت أموالهم إليه فهم مملوك لهم ، فمقتضى ذلك ، ونسب لغيرهم إسراع جميع فيه ، أرباب الاستطرق إلا إرضاهم . وهذا في البناء ثلاثه مالكية والثلاثة واختامه .

٢١ - وقد أجاز المالكة ، والشافعية والمجتهدة بيع الشرب ، أو بعضه ، ببيع حقوق الأملان ، كحق ضروره ، وحق انجس ، وحق التعليل ، لميسر خاصة ، وصوره القصد عن المنع وإن كانت معدومة ، رفقا بالناس ، لكن بشرط طوع في حق حره البناء على الطرح وإجازة وإجازة أو معرفه الطرح التي يجرى عليها ومبها ، كما أخذوا بإجازة الممنوع من جدار ويحده للبناء عليه ، وإجازة للبناء كباقي الأعيان التي تعارض وتؤجر ، فإن باعه حتى أئتم ، أو العدم المعلوم استحق الضامن البناء عليه .<sup>(١)</sup>

٢٢ - أن لحقبة فقد صد في حائبة ابن عابد بن أنطوق ثلاثة :

طريق إلى الضريق الأعظم ، وطريق إلى سكة غير مائدة ، وضريق خاص في ملك إسحاق ، فلا يجوز لأحد من في المبيع إلا ذكره أو ذكره الموقوف أو

الموقوف والموقوف ، أو مبيع دحول الشمس ليس بقصر وأحسن ، لكن عند القضاء بالكلية ضرر فانه لا إذا أحدث رجل ماء قد سد به شباك بيت غيره ، ويضره حتى لا يقدر على انقضاء معهما من الجلاء ، فله أن يكلف وجهه للضرر الناشئ ، ولا يضره انقضاء من الساب كذا . لأن باب البيت يفتح إلى غلقه لغيره وعمره من أسيانه . وإن كان هذا المحل شيئا كان فيه أحدهما ، يحدث ذلك البناء ولا يضر ضرر محض .<sup>(٢)</sup>

والعلة في المنع هو تحقق الضرر المباشر ، وإذا تحقق منع العمل والإلتزام

لنفسه في حقوق الارتفاق عند المنع .  
٢٨ - ويمكن إثبات حقوق الارتفاق أخرى غير هذا حسب ما يجري العرف واستعمال الناس ، فإن حدثت حقوق ارتفاق أخرى بالاعتماد على غيرها لأحكام السابقة ، ففي وسائل المواصلات نفعه مثلا في قطارات والطيارات والسيارات . والمقاعد في الآلات العامة وغيره ، إن أن يقتصر مقعد معين لكل راكب ، ولا ، فإن حصر لكل راكب مقعد معين فلا يجوز لغيره أن يجلس فيه إلا بئنه وأما إذا لم تعين لشاهد لمرأيتين ، فكل راكب أن يجلس في المقعد الذي سبق إليه ، وهكذا الأمر في كل ما كان من هذا الجنس .

٢٩ - وقد أورد فقهاء المالكية والمجتهدة أحكام المرافق السابقة ، لكن تحت عنوان آخر غير الارتفاق ، حيث أوردوها بالمالكية في باب (منع الضرر وما الشرائع) ، وأوردوها الشافعية في باب (ترأع الموقوف) وأوردوها حائبة في باب (العلم) .

(١) نصرة المحكمات ٣١٦/٢ ، والمأذنة ١٩٩/١ ، راسي القادر ، وانظر ٢٩٩/٢ ، ٢٩٩/١ ، وراسي ٢٩٧/١ .

(٢) مجلة الأستاذ المجلد

وحدته وصححه أو لا يثبت

ولا يجوز بيع حور المضرب إلا لصاحبها وهو الصحيح لأن في الفتح . . . والله أعلم . أنه ما قبل . قال في خاتمة : وبني أن يكون فاسداً إلا محلاً ، لأن بدنه غير في رواية ، والله أعلم بعض الشيوخ (١)

أحكام وسوء المرفق وأثره على الارتفاق

٢١ - المعتبر في الارتفاق بالمرأه لا رجوع فيه بعد الإلزام . قال الميرزا أبو القاسم : عرش أو مات (الميتون) ، لأن بدنه خداه فلا بعد انقضاء إلا يردن عند ، وإن إعادة العروة لنفسه فالراجح أن به الرجوع حيث . يذهب أهل ، ولو قل أن يصح ما يفتي به الإمام في العادة ، ولكن على المرفق عدم ما أتفق المرفق أو قبضته .

والدعوى بين أهله وصحة وأخذ أن بعض أهل العلم يرى انقضاء بالعارة خداه إلا منع عاذه من أن يكون عاذه في الإعادة ضرر ، وهو قول الإمام الشافعي وابن كمال وابن حبل .

ومذكور في المرافعة من حوار الرجوع هو مذهب المذمومة .

ويجوز أن يشترط في ارتفاق حور المضرب حكم المرافعة جارية في الجدار أيضاً ، لأن كلاهما مضعف ، وإن صحه امر رقابته نقار . قد يشتر أن المذهب لا يرى بين الجدار والمرافعة في ذلك لكن مع صاحبهما . . . . . حيث ، بعده بأهل بعد أن يعطى المرفق كلا منهما ما أتفق ، إلا فليس به الرجوع إلا بعد عاذه برأى فيه . والله أعلم ، فهو المذكور أيضاً في حوار الرجوع في المرافعة (٢)

المرفق . والأولان باحتمال لا يثبت . وإيراد بيع رقة العرقين لا حل للضرورة ، فإذا كانت عاذه داخل في رطل ، وثبت له المرفق في ذلك الرطل إلى تارده . وما أن يكون له فيها حل للضرورة فقط ، وإما أن يكون له رقة المرفق ، فإن باع رقة المرفق صح ، فإن عند فقاهه ، وإلا فلا يقدح عرض المرافعة العظمى

والعرقين بين هذا المرفقين والذي يكون في سكة غير مقلد أن المرفق الأول ملك للمالك ، والمرفق من ذلك بر جميع أمم السكة ، وفيه أيضاً حل للملك (٣)

ولا باع المضرب ولا يوجب ولا يجوز ولا ينفذ في الإلزام للأرض ، لأنه ليس به مضمون في ظهر المروحة ، وعليه اعتوى ، وبطل عن مرجع الوعدية أنه قد يجرى به ، أنه قال : ويند أن أحكامه مضمونة بيده (٤)

٢٢ - أنه لا حل للمرفق إلا إذا كان محمداً . إن المرافعة التي يسببها له مضمونة جازية ، وإن كان غير مضمون فلا يجوز مدها له . أما بيع الأرض فمحمود من غير بيع حل المثل معه ، لكن بشرط تحديد ، ويصح بيع حل المرفق للأرض ملاحق ، ويصح بيعه وحده في رواية ، أنه أحد عاذه المتبايع . فإن استلحقه وهو الصحيح وعليه الفتوى

ولا يجوز بيع حور المتعالي ، والمرفق بينه وبين حل للضرورة ، أن حل المرفق رقة الأرض وهي مملوكة له ، أما حل المرفق لمتعلق بالهواء ، وهو ليس بعين ، وفي رواية أخرى أنه لا يصح بيع حل المرفق

(١) حاشية ابن علقمة ١/ ٢٢٥

(٢) المذهب على الحديث ٢/ ٢٠٢ في إيجابها

(٣) حاشية ابن علقمة ١/ ٢٢٦

(٤) حاشية ابن علقمة ١/ ٢٢٦ ط الأثر ٤

## أهمية الإرث :

٢ - محرفة الفرائض من أهم العلوم بعد معرفة أركان الدين . وقد حث الرسول ﷺ على تعلمها وتعلمها . فقد روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فإني أمرؤ مغبوض ، وسيقتض هذا العلم من بعدي حتى يقتارح الرجلان في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما) <sup>(١)</sup>

وقد كان أكثر مدركي أصحاب رسول الله ﷺ ورخصي الله عنهم إذا احتسروا في علم الفرائض مدحوا على ذلك .

## علاقة الإرث بالفقه .

٣ - والفقهاء في المذاهب الإسلامية حين يتكلمون عن الفرائض يقولون لذلك في كتبهم كتاب الفرائض <sup>(٢)</sup> وقد أفرده كثير منهم بكتب مستقلة عن كتب الفقه . وابتداءً لذلك من الفراء الثاني للمهجرة مع انتهاء دعوى الأحكام الفقهية .

من أول من ألف الكتب المختصة بأحكام الفرائض في القرن الثاني والثالث ابن شربة وابن أبي ليلى وأبو ثور .

وكانت كتب الفقه المدونة في هذين القرنين حالية من أحكام الفرائض مثل المدونة لمسحون

## إرث

## التحريف :

١ - من معاني الإرث في اللغة : الأصل - والأمر القديم توارثه الأحمر عن الأول ، والبقية من كل شيء . وممرته أصلها وأو <sup>(١)</sup>

ويطلق الإرث ويراد منه انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخر من .

ويطلق ويراد منه الموروث <sup>(٢)</sup>

ويقاربه على هذا الإطلاق في المعنى التركة . وعلم الفرائض - ويسمى أيضاً علم الفرائض - هو علم بأصول مرقه وحساب تعرف حق كل في التركة <sup>(٣)</sup>

والإرث اصطلاحاً . عرفه الشافعية والقاسمي أفضل المذاهب الخمس من المقتبلة بأنه حق قابل للتجزئ يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لغرامة يبينها أو تحوها <sup>(٤)</sup>

(١) حديث : تعلموا الفرائض . أخرجه الحاكم (٤) ، ٢٢٢ ط  
دار إحياء التراث العربية (١) ، وأخرجه المصنف (١) ، ٢٦٥ ط  
لغة الأحمدي في شرح الحاشية (١) وقال : هذا حديث جده  
اصطرا (١) .

(٢) المصنف (١) ، ٨٧ ط . ومبينة الشافعي (١) ، ٢٢ ط  
الإسلامية . وللغني (١) ، ١٦٨ ط . والرياض .

(١) داء القاموس المحقق ١٦٧٠ : ١  
(٢) المغيب المصنف (١) ، ١٦٧ ط . ومختار البرقي (١) .  
(٣) المد (١) ، ١٠٠ ط . حاشية ابن هاندي (١) ، ١٩٩ ط . والشرح الكبير  
(١) ، ١٠٠ ط . ومبينة المحتاج (١) ، ١٠٠ ط . والمصنف (١) ، ٢٢ ط  
(٤) المغيب المصنف (١) ، ١٦٧ ط . وحاشية البرقي (١) .





لأنها حق واجب عليه، ويقدم دين الله تعالى كالزكاة وغيرها على دين لأدمي وذلك به إذا نفع المال. فلو كان باقياً فقد تعلق به حق الزكاة فنحرح قبل التحجير كما قال المالكية، وإن كانت الديون متعلقة بدين قدمت على التحجير<sup>(١)</sup> كما سبق.

وقل الحاشية : إنه بعد التحجير والتكفير يؤق حرم مرضى الدين، ثم إن فضل للمرتبة شيء من دينه شارك الغرامة، لأنه ساواه في ذلك، فإن فضل شيء من ثمن الرهن رد على المال ليقب بين الغرماء، ثم بعدما سبق تسدد الديون غير المتعلقة بالأعين وهي التي ثبتت في المعة ويتعلق حرم الغرامة بدين كلها وإن لم يستغرقها الدين سواء أكان الدين لله تعالى كالزكاة والكفارات والحج الواجب، أم كان لأدمي كالفرص والتمن والأموه، فإن ردت الديون عن التملك ولم نف دين الله تعالى ودين الأدمي يتحصن على نسبة ديونهم كمال المقتس، سواء أكانت الديون لله تعالى أم للأدميين أم مخلقة، ثم بعد الدين الوصية للأجنبي - وهو ميريس بورث - من ثلث ما بقي من المال بعد الحقوق الثلاثة، فإن كانت الوصية لبورث فلا بد من إجازة باقي الورثة، وإن كانت لأجنبي فما يزيد عن ثلث يتوقف على إجازة كل الورثة<sup>(٢)</sup>.

٨ - والفقهاء مجمدون - كما سبق - على أن الدين مقدم على الوصية، لما قاله علي. إن رسول الله ﷺ قضى أن الدين قبل الوصية، وأن الدين تستفرقه حاجته فقدم كمثيرة تحجيره ثم تبع وصاياه

به زاد على الثلث، فهي إقراره حينئذ نوع ضعف وأما إذا أقر في مرضه بدين علم ثبوته بطريق المعابد، فالذي يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فيكون ذلك من دين الصحة، إذ قد علم وجوبه بغير إقراره، فذلك سواء في الحكم

وإن كان الدين من حقوق الله تعالى كالصوم والصلاة والزكاة وحجة الإسلام والسر والكمارة، فإن أوصى به الميت وجب تنفيذه من ثلث ماله الباقى بعد دين العبد، وإن لم يوصى لم يجب<sup>(٣)</sup>. وقال المالكية : بعد التحجير والتكفير تقضى ديون الميت التي لأدمي كانت مضام أم لا حلة كانت أو مزجلة لأن المزجلة محل الموب، ثم عدي شفع إذا مات بعد رمي العضة أوصى به أم لا، ثم زكاة قصر فرط فيها، وكفارات فرط فيها، مثل كفارة الجبين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته أنها بلغت، فإن كلاً منها يخرج من رأس المال. سواء أوصى بإحراجها أم لم يوصى، لأن المقرر عندهم أن حقوق الله من أشهد في صحته بها خرجت من رأس المال، أوصى بها أم لا، فإن أوصى بها ولم يشهد فمن الثلث، ومثل الكفارات عدهم التي أشهد بها زكاة عين حلت وأوصى بها، وزكاة ماشية حلت ولا ساعي، ولم يوجد أسس التي تحب فيها، فإن وجد فهو كالدين المتعلق بحق فيجب إخراجها قبل الكفن والتحجير<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية : إنه بعد التجهر والتكفير تقضى الديون المتعلقة بدين الميت من رأس المال سواء أكانت لله تعالى أم لأدمي أوصى بها أم لا.

(١) شرح الفرائد ص ٥ وما بعدها طبعه مطبعي الحلبي

(٢) حاشية محسن ١٥٦٤ ط ١ دار الفكر

(٣) حاشية طبع ١٥٠٢ وما بعدها

(٤) حاشية الفرائد شرح حاشية الفرائد ١٣٢



## أصناف الإرث .

٩٤ - السبب لعدة ما يتوصل به إلى غيره .  
ومصطلحاً : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه  
العدم لذاته .

أسباب الإرث أربعة ، ثلاثة مشترك عليها بين  
الأئمة الأربعة ، والرابع مختلف فيه .

فالثلاثة المتفق عليها : النكاح ، والولاء ،  
والقربان ، ويعبر عنها الأربعة بالترجيح ، والرابع  
المختلف فيه هو جهة الإسلام ، والتي يثبت فيها  
السبب - عند من قال به - بعد الملكية والشافعية -  
هو بيت المال على تفصيل فيه <sup>(١)</sup>

وكل سبب من فأسباب المال، بدوره بعد الإرث  
على الاستقلال <sup>(٢)</sup>

## موانع الإرث :

٩٥ - مانع ما يلزم من وجوده المنع <sup>(٣)</sup>  
وموانع الإرث المتفق عليها بين الأئمة الأربعة  
ثلاثة : ثرى ، والمثنى ، واختلاف الدين ، واختلفوا  
في ثلاثة أخرى وهي : الردة ، واختلاف التدريس ،  
والدور الحكيم .

وعند المالكية من الموانع جهل نأخر ميراث الموت  
عن ميراث المورث ، واللعان بين الزوجين عند بعض  
الشافعية ، وسباني بيان هذه الموانع كلها <sup>(٤)</sup>

بالد ، من ينسب المال وغيره .

وعلى هذا فمن مات وله وارث ولا مال له فلا  
إرث ، <sup>(٥)</sup> وكذلك من مات ولا وارث له فلا إرث  
أيضاً عند من لا يرى بيت المال وارثاً ، <sup>(٦)</sup> سباني .

## شروط الميراث .

٩٦ - انتشاره على شرط بعرفة لعلامة .  
: مصطلحاً ما يلزم من عدمه تقديمه ولا يلزم من  
وجوده وجود ولا عدم لذاته ، <sup>(٧)</sup> وهو خارج عن  
نأفة

بإثبات شروط ثلاثة :

أولها : تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى حكماً  
ثم في المنقود إذا حكم القاضي بموته ، أو تقديره إذا  
في خبر الذي تفصيل معجوبة على أنه نوح  
خبر

ثانيها : تحقق حصة المورث بعد موت المورث ،  
أو إلحاقه بالأخيه ، تقديره ، كحجل تفصيل حياة  
مسند له الوقت ، بطهرته ، وجوده عند الموت ، وبوطقة  
عمر تفصيل سباني له ميراث العمل

ثالثها : العلم بالجهة المنقصة للإرث من  
زوجية أو قرابة أو ولاية ، وتبين جهة القرابة من بنوة  
أو نسبه أو نسوة أو أحوه أو عمومية ، والعلل بالمدوحة  
أي اجتماع بيت والوارث فيها <sup>(٨)</sup>

(١) - العدد ١٦٠٠ ، شرح الرخصة للميراث من ١٨٠

صح

(٢) - ابن عسدي ١٨٠٠ ط الأمانة والمنة من ١٩ وما بعدها

والعدد ١٨٠٠ وما بعدها

(٣) - العدد الثاني ١٢٠

(٤) - شرح الرخصة من ٢٢

(٥) - ابن عسدي ٢٠٠٠ ط الأمانة والمنة أصح

المنقضية من ١٢ ط الحسن ، والعدد الثاني ١٢٠

ط الحسن

(٦) - العدد الثاني ١٢٠

(٧) - ابن عسدي ٢٠٠٠ ط الأمانة والمنة من ١٢ ط الحسن

والعدد الثاني ١٢٠ ، ١٢ ط الحسن

الرق ١

١٦ - اتفق الأئمة الأربعة على أن الرق المذكور يصح من الميراث. وذلك لأن جميع ما في الرق المال فهو لقوله. فلو ورثته من ثمراته لوقع تحت العبد، فيكون نوربنا لأجبي ملا - - - - -  
ماحل إجماعاً<sup>(١٦)</sup>

القتل :

١٧ - اتفق الأئمة الأربعة على أن القتل السلي يتعلق به قصاص. يصح القاتل المبالغ المبالغ من الشرأ إذا كان القتل صاحباً<sup>(١٧)</sup> واختلص في المراء بالقتل الذي يوجب القصاص. كما اختلفوا فيه إذا كان القاتل عبداً أو مجنوناً أو غير مباشر لقتل أو كان المقتل خطأ. فذهب الأئمة الثلاثة إلى براءة، وبهذه من خبيثة يرى أن القتل المبرأ من العمد الموجب للقصاص. هو أن يفصد الجاني من يقننه ادعاء معصوماً فيقتله بها يغلب على الظن موته به

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن القتل العمد الذي يوجب القصاص ما يكون بصرية سلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الأجزاء كالحدس من الخشب أو الحجر. وقال الحنفية : إذا القتل شبه العمد واخطأ يمنع من الأبرار، والذي شبه العمد : كأن ينمذ القاتل ضرب الفتوة. مما لا يقتل به غالباً، وهو جبه عند جميع الخبيثة الذبة على لعاقلة والإلته والكفارة.

والخطأ كان رمى إلى العبد فأصاب إنساناً، أو

أثبت عليه في اليوم فقتله، أو وقتته دابة وغيره. أو سخط من سطح عليه. أو سقط عليه حجر من يد غيره. وموجبه الكفارة والدية على الخافقه ولا إت فيه. وفي الصور المذكورة كلها عزم القتل من الجراث عند هذا إذا لم يكن القتل جس<sup>(١٨)</sup>

وإذا كان القتل بالنسب دونه فمضيه كحاصر الشر أو واضح المحر في غير ملكه. أو كان القتل حسب أو مجسوماً فلا حرمة. عند الحنفية - فقتل في الصور المذكورة<sup>(١٩)</sup>

وذهب الشافعية والمالكية في المخرج إلى أن القتل عند عمنها أو مناصبته من غيرات من المال والدية ولو كان حبيباً أو عتقاً وإن أتى بشبهة له به القصاص كرمي الولد ولده أحد من -

وعند المالكية رأى أسير هو أن عمنه لصي ونحسرون كالخطأ، فبرت من المارة دون المدد. وعند الفقهاء غدهم<sup>(٢٠)</sup> وإذا قتله سربله فقصاصه أو حد. دافع عن غيب فلا يجرم من الجراث عند حنبه وأدلتك وحظقة<sup>(٢١)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن كل من له مدخل في القتل يصح من الميراث، ولو كان القتل معزراً كمنقش، وإمام، وناسخ، وحلاد أسير الإمام والقصاص وضاهد ومرك. وعمره القتل ولو قتل بغير قصد كسائم ومحمون وممثل ولو قصد به مصلحة كضرب الأب اسمه للثأب. وفتح - المخرج

(١٦) - السراية من ١٨ - والشرح الكبير ٤ : ١٨٦. ١. والحدس

المعص ١ : ١٩

(١٧) - السراية من ١٨

(١٨) - حنيفة الدمشقي ١ : ١٨٦

(١٩) - الزمزم السلفية

(٢٠) - السراية من ١٨ ط الحنفية. والشرح الكبير ٤ : ١٨٦ ط

الحنفية. والسراية من ١٨ ط الحنفية. والحدس المقتضى ٢٤

(٢١) - السراية من ١٩، والحدس المعص ١ : ٢٤



أحد آخر يصححه ويأمر سب من أسب لم ات،  
 لا من المسلمين، ولا من أهل البيت الذي انقل  
 إليه. أم أي دير آخر خلافه، لأنه لا يضر على  
 الذين الذي انقل إليه، ولأنه مزارق حكمه البيت.  
 وقد كانت الرتبة لا تترك أحد، لأن حكم الإسلام  
 في المرتبة إن كان رجلاً هو أن يتوب ويرجع إلى  
 الإسلام. أم أوبنقل إلى أصغر عن رفته، وإن كان  
 امرأة فانت خمس حتى لا يوب أوبنقلها من رفته.  
 وعن ذلك ولا معنى مطلقاً لأن يقال بأنه بورت  
 أحد من السلجوقي أو غير المسلمين.

أولاً - أنه بورت عند الفلكية والشمسية وهو  
 البركة الشهيرة عند حائلة. قال القاضي هي  
 لجميع في الشهاب. أن المرتبة لا يراه أحد من  
 المسلمين أو غيره غير أن نقل إلى دينهم بل عنه  
 كله. إن كانت أفضل على رفته يكون بورت وفقاً  
 لبيت المال.

وذهب أبو يوسف : ومحمد بن الحسن، وهو  
 رواية أحمد بن محمد بن أحمد بن المرتبة بركة رفته من  
 المسلمين، وهو قول أبي بكر وعمر، وابن مسعود.  
 وابن حبيب، وجابر بن زيد، والحسن، وعمر بن  
 عبد العزيز والضمي، والثوري، والأوزاعي، وابن  
 شبرمة، وأما أن هذا القول يفعل المفسرين  
 الرتبة، بن أبي بكر، وعلي. لأن رفته ينقل بهامته  
 فأن أن ينقل إلى رفته المسلمين كما لو نقل  
 من رفته.

وذهب أبو حنيفة إلى التفسير بين المرتبة  
 والميراث، والمرتبة بينهما أقرها من السلجوقي ويرثون.

١ - الشرح الكبير ١/ ١١٦، والحق ص ٦٦. والعمد القائل  
 ص ٢٤. راجع ١/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠

انسب، مثل الربقة التي تحدث في المبيع قبل انقضاء، إذ تجعل كالموجود عند ابتداء العقد فتكون معضوءة عليها بالقهر، ويكون لها حصص من الثمن، وكذلك الأمر.

واعتبر الإمام محمد خاق الرشد بدار الحرب بمنزلة موته، فتقسم تركته من حين الفتح. واعتبر الإمام أبو يوسف من يكون وارثه حين قضاء المناضي بلحاظه، وثرت منه امرأته إن مات حبيصة أو حكيما وهي في السجدة على رأي الصالحين، لأن النكاح بينها وبين المرنث وإن ارتفع بالردة لكنه فاز عن ميراثها. وامرأة المفاوتة إذا كانت في العدة وقت موته.

وعلى رواية أبي يوسف عن الإمام نزل وإن كانت عتد موته منقصة العدة، لأن سب التوريث كان موحدا في حظه عند رده إذ على هذه الرواية يعتبر قيام انسب عند أول الردة.<sup>(١٢)</sup>

اختلاف الدين بين غير المسلمين :

٢٠ - عند الحنفية وهو الأصح عند الشافعية ورواية عن إمام أحمد أن الكفار يتوارثون فيما بينهم، لأنهم ملأة واحدة، فيرت اليهودي النصراني والعكس. ومرت المحوسي وعابد الوثن لنصراني واليهودي ومرتها النجوسي وغيره.

ومقتضى الأصح عند الشافعية أنهم ملأ، فلا يتوارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرت اليهودي النصراني ولا العكس.<sup>(١٣)</sup>

وعند المالكية في قول مرجح ونسب إلى الإمام

كن ماخا، سواء ما اكتسبه حال إسلامه أو حال ردها.

أما الرشد فإن ورثته المسلمين يرثون منه ما اكتسبه في زمان إسلامه ولا يرثون ما اكتسبه في زمان رده. ويكون فيها للمسلمين<sup>(١٤)</sup>

لكن هل يرثه ورثته المسلمين الذين كانوا موجودين وقت رده أو وقت موته أو لحاقه بدار الحرب؟ أو من كانوا موجودين وقت رده ووفت موته؟

اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة في ذلك. فروى الحسن عنه أن الوارث للمرنث من كان وارثا له وقت رده وبقي إلى موت الرشد، أما من حدث له صفة المورثة بعد ذلك فلا يرثه، فهو أسيم بعض قرابته بعد رده أو ولد له ولد من علق حدث بعد رده، فإنه لا يرثه على هذه الرواية، لأن سب للتوريث هنا الردة، فمن قر بكون موجود عند ذلك لم يعتقد له سب الاستحقاق، ونعم الاستحقاق بالموت، فيشرط بقاء الوارث إلى حين تمام السب.

وفي رواية أبي يوسف عنه أنه يعتبر بوجود الوارث وقت الردة ولا يطل استحقاقه بموته قبل موت الرشد، لأن الردة في حكم التوريث كالموت، ومن مات من الورثة بعد موت المورث قل قسمة ميراثه لا يطل استحقاقه ويحل وارثه محله.

وفي رواية محمد عنه، وهو الأصح، أنه يعتبر من يكون وارثا له حين مات أو قتل، سواء أكان موجودا وقت الردة أم حدث بعده، لأن الحادث بعد انعقاد انسب قبل تمامه يعتبر كالتواجد عند ابتداء

(١٢) المبسوط ١: ٢٠٥، ١٠٣ ط ٢ دار المعرفة بيروت

(١٣) التشريعة ونشرها ص ٦٠

(١٤) الرضا ص ٧٥

في ذلك، ونفخه على الإقرار بسبوة موسى عليه السلام، ولتوراهة خلاف المجوس فإنهم لا يعتقدون تشييد ولا يتفرون بسبوة موسى ولا يكتبون من... ولا يوقفهم اليهود والنصارى على ذلك، فكانوا أهل منتهى، ولتدليل على ذلك حل الذبيحة والمناجاة من اليهود والنصارى في ذلك على واحد، إذ حل ذواتهم لمسلمين خلاف المجوس

وامسكوا خيرة من يفقه ما لله تعالى جعل للناس ديناً، الحق والباطل خلاف الله عز وجل (نَكَمَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ) <sup>(١)</sup> وحمل الناس فيقدر طائر (مَرَوْا فِي الْحَبَّةِ وَفَرَّقُوا الشَّعِيرَ) <sup>(٢)</sup> وفريق جنبه هم المؤمنون، وفريق الناصب هم الكفار جميعهم، وجه إلى أحسن حصصهم فقال تعالى (هَذَانِ حَصْنَانِ اخْتَصِمُوا فِي رُجُلٍ) <sup>(٣)</sup> والمراد الكفار جميعهم المؤمنون، وهم فيما بينهم مثل مختلفة ولكنهم عبد مقاتلتهم بالمسلمين أهل ملة واحدة، لأن المسلمين يفرزون برسالة محمد ﷺ، والقرآن وجميعهم يكرهون ذلك، وإياهم يكرهون، فكانوا في حق المسلمين منه واحدة في التمسك، وينبسط إلى هذا قوله ﷺ (لا تباركوا أهل ملت) فإنه ﷺ هو الملتين بقوله (لا يربط المسلم الكافر ولا يكافر المسلم)، إذ في النصيب على السوءف العام وهو الكفر يربط بينهم في حكم التوريت أهل ملة واحدة <sup>(٤)</sup>

أحمد أن الكفر ثلاث ملل: النصراني منه، واليهودي منه، ومن عداهما ملة، وه يقول الله تعالى وتشرح وعظما، وحسن من عدائهم من النصارى واليهود والنصارى، وبني بني، والنصارى، والصالح، وذكرهم وحهم الله تعالى.

وعنه ما ذكره راني عن مرجع أحد وهم طاهر المذوبة، وهو أن كلاماً من شيعة النصارى منه، ما سواهم من مختلف، وذكر في بعض كتب مائكية أن هذا هو المشهور في المذهب

وعنه ابن أبي ليلى أن اليهود والنصارى يوارثون فيه بينهم، ولا يرثهم المجوس ولا يرث اليهود ولا النصارى للمجوس

واستدلوا أصحابنا من الحجج التي بين الكفار بقوله عليه الصلاة والسلام: (لا يورث أهل ملتين شتى) <sup>(١)</sup> وهم أهل ملتين مختلفة بدليل قوله تعالى (وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى) <sup>(٢)</sup> فقد عطف النصارى على الذين هادوا، واعطف بنفسه النصارى على المنطوق بالمنطوق عليه، وقال تعالى (وَأُولَئِكَ نَرْجِي عَنكَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى حَتَّى تَسْمَعَ كَلِمَتَهُمْ) <sup>(٣)</sup> واليهود لا نرمي إلا بتابع اليهودية معهم والنصارى كذلك، وذلك دليل على أن لكل من المذنب ملة على حدا، ولأن النصارى يفرزون بسبوة عيسى عليه السلام، وإجماع، والشهد تحددوا بذلك

واستدل ابن أبي ليلى بأن اليهود والنصارى لغة وأعلى دعوى التوحيد، وإجماعات عليهم

(١) سورة الكهف ٢٠

(٢) سورة النور ٢٤

(٣) سورة الحج ١٨

(٤) بسوط ٣٠٠، راجع حاشية السادة والمجيب لعدم

إجماع ١٨٠

(١) تقدم (عاش ١٨٠)

(٢) سورة ص ٦٢

(٣) سورة الفرق ١٨٠

اختلاف الدارين بين غير المسلمين :

٢١ - يفصل الفقهاء باختلاف الدارين اختلاف الشعة ، وفصلوا النعمة والعسكر باختلاف الملك ولسطان ، كأن يكون أحدهما باغياً وله دارو نعمة والأخرى في البرك وله دار ومنعة أخرى يوانظعهن بينهما العصمة حتى إذا أحدهما يستحق قتل الآخر.<sup>(١)</sup>

ومن اتفق عليه بين الفقهاء أن المسلمين يشاورون فيها بينهم مهما حلفت ديارهم ودونهم وجنابهم ، لأن ديار الإسلام كلها دار واحدة لقوله تعالى ( إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ : ( المسلم أحوال المسلم )<sup>(٣)</sup> ولأن ولاية كل مسلم هي للإسلام وتناصرهم يكون به وله

والعبرة في ذلك باختلاف الدارين حكماً لا حقيقة ، فإذا مات المسلم في دار الحرب ووتة أخا زيه المسلمون الدين في دار الإسلام وإن وجد اختلاف الدارين حقيقة ، لأن المسلم الذي في دار الحرب هو في دار الإسلام حكماً ، لأنه دخل دار الحرب بأمان ليقتضي غرضه ثم يعود إلى دار الإسلام فوجد المخالفة الدارين حكماً والاختلاف الحقيقي إما يعتبر إذا لم يعارضه اختلاف حكمي<sup>(٤)</sup>

وإذا لم لا يصح اختلاف الدارين من الآثار بالنسبة لعبر المسلمين عند الملكية وبعض الحبيطة وهو قول عند الشافعية ، فثبت غير المسلمين غرضه

(١) من عمير ١٨٩٠

(٢) سورة الممت ١٠/٧

(٣) حديث : ( مسلم أحوال المسلم ) أخرجه البخاري ٩٧٠٥١ - مع حادي - ط السلفي ( ١٩٩٦ : ٤٥ ) - ط عبي الخلفي

(٤) حاشية الفاري على السراجية ص ٧٩ وما بعده

غير المسلم معها احتلت دولهم وحسب انهم ، إذ لا يوجد دليل على البيع من الآثار بعد تحقق شبه وشروطه<sup>(١)</sup>

وعند الإمام أبي حنيفة وهو الراجح في مدع الشافعية ، وبعد بعض الحبيطة ، أن اختلاف الدارين يمنع من النوارث بين غير المسلمين ، وعلموا ذلك بعدم وجود الناصر والمؤالة فيها لاختلاف دولة كل منها ، والمؤالة والناصر أساس نوارث<sup>(٢)</sup>

٢٢ - هناك موانع أخرى في بعض المذاهب ، وهي اللعان والزنى ، ولكن هذين المانعين يذللان في عدم ثبوت النسب ، وفي انتفاء الروحية باللعان

الدور الحكمي .

٢٣ - عند الإمام الشافعي من موانع الإرث ، انوار الحكمي ، وهو أن يلزم من التوريث عتقه ، وذلك بأن يفسر حاله لنزاهة في ظاهر الحال يصح بحجب حرماناً ، كما إذا أقرأح لأب يصح إقراره بنسب لتعريف مجهول النسب ، إذ في هذه الحالة يثبت نسب النسبة ولكن لا يرث . إذ يلزم من توريث النور الحكمي ، أنه لو دوت الأمر تحجب الأح .

فلا يكون الأح وارثاً فلا يصح إقراره ، وإذا لم يصح إقراره لم يثبت النسب ، وإذا لم يثبت النسب ، لم يثبت الإرث . فثبتت الإرث يؤدي إلى نفيه ، وما أدى بإثباته إلى نفيه ثبت من أصله ، ولا يكون

(١) الفترح الكبير ١٨٦٠ : ١٨٦١ - والاصد المظفر ٢٧٠١ - وبهجة المحتاج ٣٧٠٠

(٢) حاشية الفاري ص ٧٩ - رسالة المحتاج ٢٩٦ - والعتب المصنعي ( ٣٧٠ )

- ٥ - مولى المولاة ، على خلاف وتفصيل فيه .  
 ٦ - المقرة بالنسب على الغير . على خلاف وتفصيل .  
 ٧ - الموصى له يها زاد عن الثلث .  
 ٨ - بيت المال :<sup>(١)</sup>  
 القروض المقدرة :  
 ٢٥ - القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة هي : النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والستس .

الأول : النصف - وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع : نصيب البنت في قومه تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ جِدَّةً فَلَهَا النِّصْفُ )<sup>(٢)</sup> ونصيب الزوج في قومه تعالى : ( وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ )<sup>(٣)</sup> ونصيب الأخت في قومه تعالى : ( إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُم مَّا تَرَوْا وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ )<sup>(٤)</sup>

الثاني : الرابع في موضعين : في قوله تعالى في ميراث الأزواج : ( فَإِنْ كَانَ لَكُم مَوْلَا فَلَهُ الرُّبُعُ )<sup>(٥)</sup> والمزوجات في قوله تعالى : ( وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ )<sup>(٦)</sup>

الثالث : الثلث : ذكر في قوله تعالى في نصيب الزوجات : ( فَإِنْ كَانَ لَكُمْ مَوْلَا فَلَهُنَّ الثُّلُثُ )<sup>(٧)</sup>

(١) شرح الصراحه ص ٦٦ - وشرح الرعيه ص ٩٠ ط محمد علي

صحيح

(٢) سورة النساء ١١

(٣) سورة النساء ١٢

(٤) سورة النساء ١٥٩

(٥) سورة محمد ١٢٥

(٦) سورة النساء ١١

(٧) سورة النساء ١٢

الدور الحكمي إلا إذا كان المقر حائزاً للمال وتقر به من يجبه حرماناً وإلا فلا ، كما إذا تفرق بنون باين آخر أو إخصوة بأخ آخر ، أو أعلم بهم آخر ، فإن سبب المقر به يثبت وكذلك إرثه . لأن الإرث فرع النسب وقد ثبت ، ولما قرأ أحد لابنين الخاتمين باين ثالث وأموه الأيمن الأخر لم يثبت نسب الأيمن الثالث المقر به إماماً ، ولا يثبت طاهراً لعدم النسب ، ويشارك المقر به باطناً على الأظهر من قولي الإمام الشافعي رحمه الله ، وفان الأئمة الثلاثة : أحمد وأبو حنيفة ومالك ورحمهم قد تعالى . يشاركه طاهراً مؤاخذاً له بإقراره ، والقول الثاني من قولي الإمام الشافعي لا يشاركه باطناً ولا طاهراً ، وعلى الأظهر يشاركه في ثلث ما في يده في الأصح عند الشافعية ، وهو مذهب الخدابة والمالكية ، لأنه الذي استخلصه . والروحه الثاني وهو حقان الأصح يشاركه في نصف ما في يده ، لأن مقتضى إقراره انشؤبه بهما وهو قول الإمام أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد .<sup>(١)</sup>

٢٤ - المستحقون للمقره :

- ١ - أصحاب القروض .
- ٢ - العصبات النسبية . ثم العصبات النسبية . عند الحنفية - على خلاف في الترتيب والتفصيل .
- ٣ - المستحقون بالقره - على خلاف وتفصيل فيما يرد عليه ومن لا يرد ، وفي الرد على أحد الزوجين .
- ٤ - ذور الأرحام ، على خلاف وتفصيل في أصل توريثهم وكيفيته .

(١) الخطيب شرحه مع حاشية شعبي ٧٦١/٣ - وضع الخو  
 شرح الإرث ١١٤/١ ط الحلبي ، والمطب الطاهر ٢٨٠/١

رحمي، وهو من يتدلى إلى الميت بأشئ  
ويسمى تزوج والزوجة أصحاب الفروض  
النسبية، إلا أن ميراثها بسبب الزواج لا يسبب  
القراءة. ويسمى من عداها وهم الأقارب  
أصحاب الفروض النسبية، لأن القراءة تسمى  
نسباً.

وقد يجمع الإرث بالفروض مع الإرث  
بالتعصيب

وأصحاب الفروض يرثون إذا لم يوجد من  
يحبهم من الميراث حجب حرمان.

أحوال الأب في الميراث :

٢٧ - ثلاث في الميراث ثلاث حالات :

الأولى : أن يرث بطريق الفرض فقط، وذلك إذا  
كان ثلثت فرع وارث مذكر، وهو الأمر وأبى  
الأمس وإن نزل، وميراثه في هذه الحالة السلس  
الثانية : أن يرث بالفرض وبالتعصيب معاً، وذلك  
إذا كان ثلثت فرع وارث مؤنث وهو الب وبنت  
الابن مهما نزل أمها.

وأما بنت الأب بطريق الفرض أولاً، ثم  
بطريق التعصيب، لأنه لو ورث بطريق التعصيب  
فقط لم يبق له شيء في بعض الصور، فكان لابد  
من أن يرث أولاً بطريق الفرض حتى يصير  
المسدس

الرابع : الثلثان : ذكره الله تعالى في نصيب  
البنات بقوله : ( فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا  
مَا تَرَكَ )<sup>(١)</sup>

المعنى : الثلث يفقد ذكره الله في موضعين في قوله  
تعالى : ( فَلَهُنَّ ثُلُثُ )<sup>(٢)</sup> وفي أولاد الأم بقوله  
تعالى : ( فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي  
الثُلُثِ )<sup>(٣)</sup>

والسلس : المسدس : وفقد ذكره الله تعالى في  
ثلاثة مواضع في قوله تعالى : ( وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا الْمُدْسُ )<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( فَإِنْ كَانَ لَهُ  
إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدْسُ )<sup>(٥)</sup> وفي قوله تعالى : ( وَإِنْ  
كَانَ زَوْجٌ يَرِثُكَ فَكَانَهُ لِوَأَمْرَأَتِكَ مِنْهُ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَوْ إِخْوَتُكَ  
فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدْسُ )<sup>(٦)</sup>

أصحاب الفروض :

٢٦ - يستحق الفروض الساقطة اثنا عشر شخصاً ،  
أربعة من الرجال ، وثلاثة من النساء  
فالرجال هم : الأب ، والجد الصحيح  
( أبوالأب ) وإن علا ، والأخ لأم ، والزوج .

والنساء هن : الزوجة ، والبنت ، وبنت الابن  
وإن نزلت ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ،  
والأخت لأم ، واللام ، والأخت البهيمة ، وهي  
التي لا يدخل في نسبها إلى الميت جد فاسد أنى

(١) سورة النساء : ١١

(٢) سورة النساء : ١١

(٣) سورة النساء : ١١

(٤) سورة النساء : ١١

(٥) سورة النساء : ١١

(٦) سورة النساء : ١١

الثالثة : أن يرث بطريق التعصيب فقط، وذلك إذا  
لم يكن ثلثت فرع وارث مطلقاً، فبأسد التركة  
كثما ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض  
والدليل على مذكور قوله تعالى : ( وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدْسُ مَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ



تولد إن كان له ولد . فإن لم يكن له ولد وورثه أخوه  
ولاهه اثنتان<sup>(١)</sup>

الحالة الثالثة : أن تترك طريق الحرص ويكون  
حرصها هو ترك نسائي من الماركة بعد حرص أحد  
البرجيز وليس ثلث الماركة كذا ، وذلك إن توفي  
ليت من الأم والأب واحد الزوجين أو يوجد من  
من إخوة

وتسمى الحالة الثالثة بصوريتها بالنسب  
"عصرين" ، لأن عمر من أحاط به هو الذي غص  
بها رأساً

وتسمى أيضاً العروبة في الشهرة نظراً  
بمجهولها<sup>(٢)</sup>

وتسمى بعد ما تفرقه

حالات أحد الصحيح : أنه عند علم الإخوة :

٢٩ - أخذ الصحيح هو : أن لا تدخل في نسب  
إلى ليت من كسب الأب ، ولي أبي الأب مهما  
علا . وهو من أحد جانب البروض ومن العصاة  
يتكف بالأب فلا يرت مع وجوده فإن لم يوجد  
الأب حل لجد جده ، وورث ما خلفه أباً ، وقد له  
بعض حالات الأب الثلاث السابقة لنفسه عند  
وجود الفرع المذكور ، والفرص مع لتعصب  
عند حدود فرع مؤت لمستوى ، وتعصب فقط ،  
بأحد الماركة أو عادي منها ، أو يوجد فرع وورث  
مطلوباً

والشأن أن على من له في هذه الحالات من حسن  
وتنظيم نوريت الأب . فهو أن في الأمر ولي بعض

(١) سورة النساء : ١١

(٢) الشدة من ٨٥ وما بعد ما ط حصر ، والبرانية من ١٢٧ وما

بعد ما ذكرنا

(٣) حاشية الفلاني من الشراعية ص ٨٩ وما بعدها

ثانياً : أن جميعه قد يطلق على نسبي وبعد جاء ثلث  
في الفرق الكريم ( وحل أنساب أصحابه إذ  
نسبوا ويخرب ، إذ دخلوا على دائرة أربع منهم  
قالوا : لا نقف خصصار نفس مقتضا على  
بعض )<sup>(١)</sup> فقد ذكر عود التفسير وهو وحيد -  
على النسب وهما المختصان

وكذلك غير ما ضيع عن النسبي في قوله تعالى :  
( وإن شئنا إلى الله فدا صفت قلوبكم )<sup>(٢)</sup> وروي  
أن من عباس دخل على عثمان فقال له : أوص  
الأخوان برؤا الأم إلى الله . من ؟ وقد قال الله  
تعالى : ( وإلّا كاذب إلاخوة ) والأخوان في نسب  
قبلت لساير أخوة وقد عثرنا : هل نستطيع نفهم  
من كاذب قبل وتوابعه الناس ومضى في  
الأمصر .<sup>(٣)</sup> وروي عن معاذ بن جبل وأخص  
المصري أن الأم لا تحجب الإثبات فقط ، فلا  
توجب من اثنت إلى السمين إلا بالإخوة المذكور  
أو لا كوز مع الإثبات . لأن ( إخوة ) في قوله  
تعالى : ( وإن كاذب إلاخوة ) مع : كوز ولا يخص  
فيه الإثبات وحده . وقد الضاحون : أن لفظ  
الإخوة يشمل الأخوات المشرقات من سائر  
التعليق .

الحقة الثانية : أن تترك طريق الحرص ويكون  
حرصها هو ترك نسائاً ككلفتها ، وذلك إذا كان  
لتنظيم فرع والرب ، ولا عدد من الإخوة ، وير  
في : الورثة أحد الزوجين ، إذ يمكن معها إلا الأب  
لغيره تعالى ( ولا جارية لكل واحد منها المسمى من

(١) سورة من ٢٩ - ٢٢

(٢) سورة المائدة : ١٠

(٣) حاشية الفلاني من ١٢٩ ، والمجته من ٨٢

الاحكام الأخرى . وقد ساء الله تعالى في  
تعالى . ( كى ) خرج أبو بكر من الجنة ( ١١ ) وهو  
أدم وحواء . وصوت تعالى على أن لا يوسم عبده  
السلام : ( وانفث منه أباني إرهابه رشحني  
زغبوبه ) .<sup>(١٢)</sup>

كأن استندوا على الرسول يوم . ( أخصوا  
المؤمنين بأهلها بما بقي فلازني رجل ذكر )<sup>(١٣)</sup>  
ووجد القرب إلى الميت من الألف . فإنه فراهة ولاه  
وحريته كالألف . ولا يجزئ من الألف سوى  
الألف . بخلاف الإخوة والأخوات . فإنهم  
يخبرون بثلاثه . بالألف والألف وابن الألف . والجد  
يرث بالفرص . وانعصب كالألف . والإخوة ينفردون  
بواحد منها .

ومسند الفائلون بتوريث الإخوة مع الجد بأقله  
هي :

أولا . أن ميراث الإخوة لنفسه أو لأب قد ثبت  
بتولي تعالى . ( وإن كانوا إخوة رجلا ونساء  
فلذلك مثل حظ الأنثيين )<sup>(١٤)</sup> ولم يرد نص بمعهم  
الإثبات ولم يقدم دليل على القبح .

ثانيا . أن الجد والإخوة يتساوون في درجة القرب  
من الميت . فإن كلا من الجد والإخوة ينتمي إلى  
القيث بدرجة واحدة ، فكأن من بينهما يحصل به عن  
طريق الأب ، فالجد قربة الأب ، والأخ ابن الأب .  
وقراءة النبوة لا تنزل عن قراءة الأوبة

ثالثا : أن الجد لا يقوم مقام الأب في كل حال بل  
يغتنب عنه في بعض الأحكام ، فالصغير لا يكون  
صليبا لسلام الجد .

الاحكام الأخرى . وقد ساء الله تعالى في  
تعالى . ( كى ) خرج أبو بكر من الجنة ( ١١ ) وهو  
أدم وحواء . وصوت تعالى على أن لا يوسم عبده  
السلام : ( وانفث منه أباني إرهابه رشحني  
زغبوبه ) .<sup>(١٢)</sup>

ومسند هذه من النسبة ( الرضائي اسم عمل فذ  
أهلكم كان رهاب ) .<sup>(١٣)</sup>

ومعناه الاحكام . إذا لم يوجد مع الجد إخوة  
للمتولي .

### ٣٠ - ب - الجد مع الإخوة

اتفقوا تنفها . على عدم توريث الإخوة أو  
الإخوات لأب مع الجد . أما بالنسبة للإخوة الأنثى  
فولاب غير الأنثى . مائكا والمساكني وأحمد  
وصاحبي في حنيفة ذهبوا إلى توريث الإخوة  
الأنثى أو لأب مع الجد .

وهذه الإمام أبو حنيفة إلى أن الجد يأخذ حكم  
الأب فيحجب الإخوة . ووافقته على ذلك غير  
جريس الطبري والفرري وأبو بكر من أصحاب  
الشافعي ، واستثنى الإمام أبو حنيفة من إقامته الجد  
مقام الأب مائتين يأتي غيرها ( ب ٣٢٧ )

واستدل أبو حنيفة ومن وافقه بأن الجد أب ،  
فيقوم مقامه عند عدم وجوده ، ويحجب الإخوة كما  
يجبهم الأب . وقد سمي في القرآن والنسبة أنه .  
وهو يأخذ حكم الأب في كثير من الأحكام ، فيكون  
مقرنه لأب في حجب الإخوة ، ولأن الجد المنشر  
في تعالى عمود النسب بالنسبة للميت . وأن الأس

(١٢) مورا الأعراب : ٢٧١

(١٣) مورا يوسم : ٣٨

(١٤) حديث ، لم يروى إلا في مسند  
فتح قاضي : ٥٨٥

(١٥) حديث . المحقق العنصر . . . تقدم ١٦٠  
(١٦) مورا الت : ١٧٦

بعض الثلث من جميع المال لأن الثلث وانقسامه سواء . فإن نقصوا عن ذلك فالثلث أخذ له فقام به لا غير ، وإن رادوا فثلث خير له ، فأعطاه إياه وسواه كلفوا من آت أم أبوين

ومذهب عبد الله بن مسعود . أن حكم الله مع الأخوات انقصادات عن أخ أو فرع وأرث بعضهم أنه يرث لباي بأخذه عصبه بعد أنصه الأخوات وأصبه من يرثد معهم من أصحاب الفرص ، لكن على الأقل نصيبه عن الثلث ، عن معنى أنه إن كان نصيبه في هذه الحالة أقل من الثلث أعطي الثلث .

وحججه علم . ذلك أن تعيب الجدة مع سائر النسب وحده لا يقل عن الثلث ، فيبقى أن يكون كذلك إذا توفى عن جد وأخوة . لأن قرينة الفرع له عصبه أقوى من قرينة الأخ لأخيه .

ومدام الفرع لا ينقص نصيب الجدة عن الثلث فالأولى يكون لثلث نصيب مع الأخوة <sup>١١</sup>

٣٤ . والمساكين الثلثة استثناهما لإمام أبو حنيفة من إقالة الجدة مقام الأب في غيراته وأوجب هم .

فأولاهما : روح وأه وجد . فإيه قال : إن للأب في هذه النسبة ثلث جميع المال . ولو كان مكن أخذ أب كان له ثلث ماله .

وثانيتها : روح وأم وص . فإلام ثلث جميع المال . وذكر أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أن على قول أبي بكر الصديق للأب في عاين أو صبي ثلث ماله أيضا . وهذا ما رواه أهل الكوفة عن ابن مسعود . وروى أهل النخعة عن

نصيب الجدة مع الإخوة

٣٩ . لم يرد نص في الكتاب ولا في السنة في مقدار ميراث الجدة مع الإخوة ، وإنما أنت الحاكم باجتهاد أصحابنا رضي الله عنهم .

فذهب الإمام علي في المشهور عنه أن لنجد الثاني بعد فرض الأخوات إن لم يكن معهم أخ مأم ينقص عن السدس ، وإلا فاقسم مأم بنفسه وانقسامه عن السدس ولم يكره لعة أحد من السات أو منات الأبن . فإن نقصه عنه أو كان الباقي بعد فرض الأخوات أقل منه ، أو كان معه أحد من البنات أو بنات الأم فرض له السدس . وهذه أنه كمر حد منهم أنما .

ومذهب رعد بن ثابت أن نصيب الجد يجب ألا ينقص عن ثلث الشركة إن كان ميراثه بانقسامه باعتباره عاصبا مع الإخوة والأخوات . إذ عنده من أحد عصب الإخوة والأخوات مطلقا سواء أكلوا ذكورا فقط ، أم ذكورا وإناثا ، أم إناث فقط .

فإن كان مع إخوة أشقاء فاقسمهم على أنه شقيق ، وإن كان مع إخوة آب فاقسمهم على أنه أم أب ، على الأقل نصيبه في أي حال عن الثلث . وهذا ما ذهب إليه الأئمة : مالك ، وأحمد بن حنبل ، وأبو يوسف ، وعبد من الحنفية ، وقوله التسامية ذلك بما إذا لم يكن معه صاحب فرض . فإن كان معه صاحب فرض ، فله خير ثلاثة أمور : إن المقاسمة ، وبث ثلث الباقي . وبث ثلث جميع المال .

وبعد راب من قداسة مثلا فذهب إليه الحسنه ومن معهم فينسب . إن كان مع له من اثنين من الإخوة أو أربع أخوات أو أخ وأختين . فمن أحد

<sup>١١</sup> الحقة المدية ص ٢٣١ وما بعده ط الخضر . والحق ٢١٨٩

ذات البرقة الواحدة اشتركت في الصدس مضافة  
بينها غيبة أبي يوسف، وهو التصحيح في مذهب  
الشافعية، والغيبات في مذهب مالك. لأن تعدد  
جهة القترنة في وحدة ذات القترنتين لم يكتب لها  
جلدًا ذات به، بل هي في القترنتين جلدًا.

ومذهب محمد بن الحسن ورده واحسن بن زياد  
من الحنابلة، والشافعية ومما في الصحيح إلى أن  
استدس بعضهم بينها أطلاقاً: التثنية لذات  
القترنتين، مثله لذات القترنة الواحدة، لأن  
استحقاق الإبريت حازب على وجوده منه. فإذا  
احتج في شخص سنان، وإن كان متعقب ورت  
بها، كالحدة ذات القترنتين، وكانت الجدة الواحدة  
ذاتها حذرك، وهي وإن كانت واحدة في شخصها  
حنيفة فأها متعددة حكمياً ومعنى، فستحق  
بالسبب مقتضى هذا العدد. وهذا مثل ما إذا  
احتج في شخص واحد، سبباً تحتلها إبريت فأنه  
يوت بها اتفاقاً، إنما إذا توفيت امرأة على زوج هو  
أحد منها استحق عليه بأحد النصف، فربما باعتبار  
روحا، ونافي تعديها بأحد السبب إلى عم  
شغل<sup>١١</sup>

الحالة الثانية للحدة : حجب اجدات كنهير  
بالأم، سواء أكل لاب أم لأم، أما الأيتام فلا يس  
بداير بالأم. وأما الأبوين فوالسبب على اجدات  
لأم، بل هو أخصف، وهذا لعدم الحدة من قبل  
لأم فهي الحدة ذات في الحاصل.

والجدات الأبويات يستظر بالأب، وهو ذوق  
عنهما وعليه يزيد من ذات وغيرهم. ومثل على

عنده بن عباس في خروج العلف، والنفق بين  
الجد والأم نصفيين. وروى عن زيد بن عمرو عن  
أبي عباس: أن لعمرة أربع، والثاني بين الأم  
واحد نصفي، وقد عطف الرواة كنهير. ولذا في هذه  
الرواية، فقالوا: إنما قل عندنا بن عباس هذا  
في زوج وأم واحد<sup>١٢</sup>

مبرات الحداث.

٣٣ - الحداث موعال : سمات صحيحات .  
وحدات غير صحيحة .

داخلية الصحيحة : هي التي لا يدخل في  
نسبها إلى الميت أب، أو هي التي كدني بعضه أو  
بحدة قريبة كأم الأم

وعبر الصحيحة، هي التي تأتي على نسب  
بعضه، ولا مساحة قريبة كأم أبي الأم

ومرات واحدة : يرد في القرائن التكرير، ولها  
ثبت بالغة مشهورة، وهو ما رواه المعبر عن شعب  
وغيره أن النبي صلى أعطاه السسر، كما سب  
بإجماع الصحابة والسلف والخلف .

والحدة الصحيحة من أصحاب الفروض  
والحدة غير الصحيحة من ذوي الأرحام .

٣٤ - للحدة الصحيحة في المبرات حذان  
الأولى : أن توت مغربين الفرض، ويكون فرضها  
سبب، تستقل به الحدة الواحدة، وتشارك به  
جدات التعدد، سواء أكلت الجدة من جهة  
الأم كأم الأم، أم من جهة الأب كأم الأب، أم من  
الجنس معاً كأم الأم التي هم. ثم أبي الأب أيضاً  
وإذا اجتمعت الحدة ذات القترنتين مع الحدة

<sup>١١</sup> السور ١٩ : ١٥٠ وسأعدها بمسألة. والحد السبب  
١٩ : والحدة الثانية من ٩٨ : ٩٩ ط الحبيب

<sup>١٢</sup> البوط ١٩ : ١٤٠ ط المعاد

الآيات ، أو كلا من الزوجين لا يثبت إلا  
بطريق التبرع وإن لكل حالين

### أحوال الزوج

٣٦ - أثبت الزوج نصف ميراث زوجته بطريق  
التبرع ، إذا لم يكن له فرع وارث ، فميراث الزوج  
أو التمتع ، وبعد الأبن وابن الأبن وابن الأبن ،  
والميت ، ثم الأبن وابن الأبن ، سواء أكان هذا  
الشرع أو الوارث من الزوج أم من غيره ، وتدخل  
هذه الحالة ما إذا لم يكن للزوجة فرع أصلاً وما إذا  
كان له فرع غير وارث بطريق التبرع أو التمتع  
وهذه ليست من بين البيت

ب - أثبت الزوج بطريق التبرع ، وذلك إذا  
كان للزوجة فرع وارث بطريق التبرع أو  
التمتع ، سواء أكان هذا الفرع الوارث من هذا  
الزوج أم من غيره

### حالات الزوجة

لا يثبت الزوجة إلا بطريق التبرع ، ولها - الثاني  
٣٧ - ( الأول ) أن يكون فرعها الزوج ، وذلك إذا  
لم يكن للزوج فرع وارث بطريق التبرع أو  
التمتع ، وهو الأبن وابن الأبن وابن الأبن والميت  
وسن الأبن وابن الأبن ، سواء أكان هذا الشرع  
أو الوارث ولذا له من هذه الزوجة ثم هذا له من  
غيرها

فيبحث في هذه الحالة ما إذا لم يكن للزوج فرع  
أصلاً ، وما إذا كان له فرع غير وارث بطريق  
التبرع أو التمتع وهو بنت الميت ثم ابن  
الميت

( الحالة الثانية ) أن يكون فرعها الزوج ، وذلك

عمر وإن مسواً ، وإن مسعود ، أن له الأب ثلث  
مع الأب ، واخته ، شقيق ، وخمس ، وإن مسيرين ،  
ما روى ابن مسعود من أنه يثمة أعطى أم الأب  
السلس مع وجود الأب .

والجدة الميراث من أبي جهة كانت من قبل الأم  
أو من قبل الأب ، تحت التمتع من أبي جهة كانت  
التمتع ، وهذا مذهب عمر وإمامي الرواتب عن  
زيد بن ثابت ، وهو مذهب الحنفية ، وفي رواية  
أخرى عن زيد : أن القس إن كانت من قبل الأب  
والتمتع من قبل الأم فهذا سواء ، ويقولان  
مقصود عليهما في كتب الشافعية ، وأصحح  
عدهم أن القس من جهة الأب لا يسقط التمتع  
من جهة الأم ، وعلى الزوجة الأولى يكون خجب  
في أربعة أقسام ، وعلى الثانية يكون خجب في  
ثلاثة ، وعلى هذه الأولية مذهب مالك ،  
والشافعية في الصحيح من قوله ، ويذهب الإمام  
أحمد <sup>(١)</sup>

### ميراث الزوجين

٣٥ - ميراث الزوجين نص عليه القرآن الكريم في  
قوله تعالى : ( وَكَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ أَوْ يَتَرَفَعُ إِنْ لَمْ  
يَكُنْ تَحْتَهُ ) (١) ، وإن كان تحت ولذا ملكته الزوجة بما  
ترك من بعد وصية يوصي بها أو دين ، ولحق الزوج  
بما تركت إن لم يكن لزوجها ، فإن كان لزوجها ولذا  
فإنما اشترى مما تركت من بعد وصية يوصي بها أو  
دين ) (٢) .

(١) صحيح البخاري عن الزهراء ع ١٤٠ - ١٤١ هـ مقروء  
والنسخة المروية عن ١٠٠ لا الخلف  
(٢) سورة النساء ١٢٠

أحوال البنات :

٣٩ - جمعت أحكام ميراث بنات المتوفى في قوله تعالى : ( يُوَصِّيْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْفُتَى ) . فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) . (١)

مقد ذلك الآية على أن أحوال البنات البنات الصليات ثلاث .

الأولى : أن يكون معهن ابن صلي أو ابنه ، ففي هذه الحالة يكون الجميع عصبة للذكر مثل حفظ الأثنين ، وبأحفاد الشركة كلها إن لم يكن للمتورث أصحاب فرض . أو الثاني بعد أصحاب الفروض

الثانية : أن يكون للميت بنتان فأكثر وليس معهن ابن للميت ، يحفظ يكون هن ثلث الشركة كالنوعي .

أما البنات فاستحقاقها الثلثان ، ودليل ذلك أنه لما استشهد سعد بن الربيع رضي الله عنه يوم أحد (٢) وكان حلف اثنين وزوجة ، فاستولى أخوه على ماله ، فجاءت امرأته إلى رسول الله ﷺ وقالت : إن سعداً قتل معك وخلف ابنتين ، وقد غلب عموهما على ماله ولا يرغب في النساء إلا بهن ، وفي رواية : ولا يتكحان إلا وهما مال ، فقال رسول الله ﷺ : ( لم ينسزل الله تعالى في ذلك شيئاً ) . ثم ظهر آثار الوحي على رسول الله ﷺ فقام صري عنه قال : ( تقسوا مال سعد ، فقد أنزل الله تعالى في ذلك ما إن بينه وبينه لكم ) . وثلا

إذا كان للمزوج فرع وارث معها أو من غيرها .

٣٨ - ويترط للميراث بآل زوجية شطران . أحدهما : أن تكون الزوجية صحيحة . فإن كان العقد فاسدا فلا تورث ، ولو استمرت العشرة بمقتضاه إلى الوفاة ، وهذا مذهب الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد .

وقال الإمام مالك : إن سبب القضاء إن كان متعاقبا عليه كنزوح حاصلة وفي عصمته أربع ، أو تزوج المحترمة وضاعا جاهلا بسبب التحريم فإنه لا تورث ، سواء أمات أحدهما قبل المخارقة والنسخ ، أم مات بعدهما . وإن كان السبب متوحدا للقضاء غير متفق عليه كعدم التولي في التكاح في زواج المبالغه المغالطة . ففي هذه الحالة وامتناعا إن كانت الوفاة بعد النسخ فلا تورث . لعدم قيام السبب الموجب للميراث ، إذا انتهت الزوجية . وإن كانت الوفاة قبل النسخ فيكون الميراث ثلثا . لقبح الزوجية على رأي من يرى صحة الزواج .

ثانيهما . أن تكون الزوجية قائمة وقت الوفاة حاضرة ، أو أن تكون قائمة حكما وبذلك فإن تكون الزوجية مضافة طلاقا رجعيا وهي في العدة أما إذا كان الفراق مائلا فإنه لا تورث وتتركات الوفاة في حال العدة ، إلا إذا كان من نوعي سبب العرفية فقد اعتبر هذا من الميراث . وذلك إذا كان من بعضا موهن الموت .

وتعمد الواحدة بالربع والنصف ويستترك فيه الأكثر من واحدة : الثمان فو ثلاث أو أومع (٣)

(١) سورة النساء : ١١

(٢) قتيل يوم أحد ( حكاية جد في رواية طبري والحرث أيضا سعد وأبو داود وابن ماجه ، نسخة الأحمدي ٢٦٧ - ٢٦٨ ، في الصفحة )

(٣) حاشية ابن عابدس ٥٠٠ ط برزالي . والحرثي ٥٤٩/٥ الترمذي . والبيهقي ٥٨ ط الحلبي . والحداد الناصب ٥١/١

عن عاصب هو النصف .

واسئل لما ذهب إليه أن لاية ( فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَهُنَّ لَكَ مَأْنَرَةٌ ) إِنْ كُنْتَ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ( قد حصت على حكمه لأكثر من اثنين وعلى الواحدة . فإذا أعطيت الثلثين للثلثين فقد خالفت الآية ، فلم يبق إلا أن نعطي الأهل .<sup>(١١)</sup>

لكن قال الشريفة الأموي . صح عن ابن عباس رضي الله عنهما رجوعه عن ذلك وصار إجماعاً ، إذ لإجماع بعد الاختلاف حجة . وحكى الإجماع العلامة الشنبري وقال : ما روي عن ابن عباس فسلكم لم يصح عنه<sup>(١٢)</sup>

الثالثة : أن تترك النصف بطريق الغرض وذلك إذا كانت واحدة لم يوجد معها من يعصها وهو ابن الذكوة في الباشرة ، وليس ذلك قول تعالى : ( وَإِنْ كُنْتَ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) .

أحوال بنات لابن :<sup>(١٣)</sup>

٤٠ - بنت لابن هي كل بنت تنسب إلى المتوفى بطريق الأم منها نزلت درجة أبيها فتمثل بنت الابن وبنت ابن الابن معها نزل .

وهذا في المراتب ست حالات - ثلاث منها تكون لها ذات مقام ابنت الصليبة ، وذلك إذا لم يوجد معها فرع وارث لم يتوفى أقرب منها درجة سواء كان هذا الفرع مذكراً أم مؤنثاً . وثلاث منها تكون لها إذا لم تقم مقام البنت الصليبة .

عليهم قوة تعالى : ( لِلرَّحِمَةِ نِصْفٌ مِمَّا نَرَكَ ) الآية ثم قوله تعالى : ( يُوْرِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ) فدعا إذا سجد وأمره أن يعطي البنتين الثلثين والمرء الثمن وله ما بقي وقيل : هذا أول ميراث في الإسلام<sup>(١٤)</sup>

٤١ استدل بقوله تعالى ( يُوْرِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ بِلَدٍّ ) بِمِثْلِ حَظِّ الْأُنثَى ) ووجه الاستدلال أن أقصى مراتب الإحسان : ملاط . أم وبنت ، فثلاثين حصة للثلاث بالانصاف ، معروف بهد الإشارة أن اثنين غيا للثلاثين في الحصة ، وليس ذلك إلا في حالة انفراهم فلا حاجة إلى بيان حاله ، بل إلى بيان حال ما قدمها ، فذلك جاءت الآية ( فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ )<sup>(١٥)</sup> أي وإن كن جماعة ثلاثيات ما يلحق من الثلث فلهن ما للثنتين أي الثلثان لا يتجاوزون ، وإن البنتين أسر رجلاً من أختين فلهن ثلثان فغير أن الثلثين فهما أولى بذلك لإحراز .

وإن الأخت إذا كانت مع أخرى واجب لها الثلث ، فبالأولى أن يجب لها ذلك مع أخت أخرى . وكذا البنت يجب لها مع أختها مثل ما كان لها لو انفردت مع غيرها فوجد ، لها ذلك . وهذا كمنه منهيب الأئمة الأربعة وبشر الصحابة

وروي عن عبد الله بن عباس أن البنتين حكمهما حكم الواحدة ، أي أن نصيبها إذا انفردتا

(١١) حديث ( لقول الله تعالى : ( فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَهُنَّ لَكَ مَأْنَرَةٌ ) إِنْ كُنْتَ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ )

(١٢) الأسدي ٢٧٧/٦ بشر المختصة ص ١٠٠ - أبو داود

(١٣) ٨٠ - ط . العهد للأئمة أربعة ( عاصم ) وإجماع

(١٤) ٣٣٤/٢ - ط . طرق أحوال العترة

(١٥) سورة النساء ١١

(١٦) حاشية الفخري على الشريعة ص ١٠٣ وإجماعاً

الفردي

(١٧) المنهج القاصي ٢٦/٢

(١٨) الشريعة مع حاشية الفخري ص ١٠٦

حز البسات على اثنين والله سبحانه لم يجعل من  
إلا الاثنين . وحجة من عدا ابن مسعود أن الله  
أعاني جعل اثنين ليمارس بطريقتي القوي ،  
واستحققت بسات الأمن بطريقتي التعصب فيها  
عقبتان ، فلا يضم أحد اثنين إلى الآخر ولا  
يأخذ غير الاثنين .

الحالة الثالثة : لا ثورت ثبات ، وحدة كانت أو  
أكثر ، مع ، معصب ، أو ليس معها معصب ،  
وبذلك إذا وجد معها من أو ليس من أعلى درجة  
وهذه الحالات هي ما ذهب إليه علم الصحابة  
عدا من مسعودي الحالة الثانية<sup>(١)</sup>

أحوال الأخوات الشقيقات :

٤٢ - لأخوات شقيقات خمسة أحوال . وهذه  
الأحوال هي ما كانت بالكتاب ، ومما كانت  
مستترة . ومما كانت بالإجماع .

الحالان الأولى والثانية . انصف لهما إحداهما إذا  
استمرت ونسري سورته من نعيمها ، أو مانع  
شقيق . والثالث للثنتين وأكثر إذا لم يكن معهما أخ  
شقيق . ودخل ذلك قوله تعالى : ( يستغنونك قل  
الله يفتيكم في الخصام ) . إن أمروا فلك ليس له  
ولد وله أنت فيها نصف ما يؤلف . وهو يرثها إن لم  
يكن ها وبها . فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان وما  
نزلت . وإن كانتا إحداهما وحدها أو ساء فذلك كله يترك  
خط الأثنين<sup>(٢)</sup>

فإن أمروا بالأخوات في الآية : الشقيقات ، أو  
أب ، ودأبت لهن الثلاثي يرث بهريق التعصب

إذا كانت منهن . نسبت واحدة كتابها  
الحالان الثلاث الأولى

الحالة الأولى : أن ثورت النصف بطريق التعصب ،  
وبذلك إذا كانت واحدة وليس معها من يعصبها  
الحالة الثانية : أن ثورت بسات الأمن بطريق  
التعصب ، وذلك إذا كان أكثر من واحدة ولم يكن  
معها معصب .

الحالة الثالثة : أن ثورت بطريق التعصب . وذلك  
إذا كانت معها أو معهن من يعصب .

٤١ - فإن لم تكن بسات الأمن معهن نسبت المصلحة لأن  
وجد معها فرع وارث للمنفوق أقرب درجة منها  
كانت . هـ الأخوات الثلاثة الآية :

الحالة الأولى : أن تأخذ المند من ميراثها انكساف  
لثنتين ، سواء كانت واحدة أو أكثر . وبذلك إذا  
كان معها من أعلى منها درجة ، صليبه كانت  
أعز من صليبه . بشرط الإيضا مع بسات الأمن من  
يعصبها . فإن كان معها من يعصبها وثرت بطريق  
التعصب لا يعز في التعصب

الحالة الثانية : أن ينفى حاسي من فرض  
لبسات . وذلك إذا وجد معها انسان فأكثر من  
نسبت تعصب بنت أو من بسات الأمن الأعز  
درجة . على أنها في هذه الحالة ثورت بطريق  
التعصب إن وجد معها من يعصبها . فإن لم يوجد  
فلا شيء لها . وذهب ابن عباس إلى أن بسات أو  
بسات الأمن تأخذ أو يأخذ الله من نكحة  
لثنتين . لأن اثنين عدله حكمهما حكم  
الواحدة . ولأن ابن مسعود إن نسب الابن مع  
الثنين لا يرث مع من الابن أو أخته . بل يكون  
شقيق لابن الابن . لأنه لو أعطى بسات الأمن ثروة

(١) شرح مسعودي ص ١٠٩ ط الكرمي  
(٢) سورة البقرة ١٧٦

الشفيفات بأخذ الساق الثاني باعتبارها عصبية ،  
لعوله فقط . ( اجمعوا الأخوات مع الساق  
عصبية ) . <sup>١١</sup> وهذا ما أثبت به عبد الله بن  
محمود . وقال : إنه قصاص رسول الله ﷺ . <sup>١٢</sup>

احالة الخامسة : الممران وذلك إن ترك الميت فرعا  
وارثا ذكرا أو أنثى ، وفي ميراثهم مع اخذ خلاف  
وتفصيل

### أخوان الأخوات لأب :

٤٣ - للأخوات لأب سبع حالات :

١ - النصف للواحدة إذا لم يوجد معها أخت شقيقة  
أو أخت لأب بمصبتها .

٢ - الثلثان للأختين إذا لم يوجد معهن أخت  
شقيقة أو أخت لأب بمصبرهن . ودليل هاتين الحالتين  
أنه تكافؤ آخر سورة النساء ( يستوفونك على الله  
بغيركم في الكلاله ) .

٣ - السدس للواحدة أو أكثر مع الأخت الشقيقة  
الواحدة تكملة للثلاثين ، لأن فرض الشقيقة  
النصف ، والأخت لأب معها كبت الابن مع  
النت ، فتأخذ السدس تكملة للثلاثين ، إلا إذا  
كان معها في هذه الحالة أخت لأب فتم بمصبتها ،  
وهي الحالف الرابعة الآتية ، وسقطان معا ، الأخ  
والأخت لأب ، لو استغرقت الفروض الثلاثة ، لأن  
حتى الأخوات الثلثان لقوله تعالى : ( فإن كانتا  
انثنين فلهما الثلثان مما ترك ) .

في بعض الحالات والأخوات لأب يرثن بالنسبة  
فقط ، وقد بين الله ذلك في آية الكلاله أوائل  
السورة ، كما بين في آية الأخيرة من السورة  
نصيب الأخوات الشفيفات أو لأب .

وإذا زادت الأخوات عن اثنتين فلهن  
الثلثان ، ودليل قوته تعالى في بيان نصيب الأولاد :  
( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ  
للأنثيين ) فإن كن نسبه فوق اثنتين فلهن الثلثان  
مأثرا ، لأن إذا كانت الثلث الثلاث فأكبر يرثن  
الثلثين وقرائتهن بالتثنية أكثر ، فمن باب أولى ألا  
تأخذ الأخوات الشفيفات أكثر من الثلثين ، ولم  
يصر في الآية على عيب الأكثر من الثلثين من  
الأخوات لثلاثة الآية خاصة بنصيب الأولاد  
عنه

احالة الثالثة : أن يكون مع الأخت الشقيقة أو  
الأخوات الشفيفات أخ شقيق فيكون فرض معه  
الباقي بعد أصحاب الفروض فلذلك مثل حظ  
الأنثيين ، لأن يرث بصرف عصبه به وهذا ما دل عليه  
قوله تعالى : ( وإن كانوا إخوة رجالا وساءا فللذكر  
مثل حظ الأنثيين ) وذهب المالكية والمجابهة إلى أن  
الأخت الشقيقة أو لأب نصير عصبه بالجد . من  
باب العصبه بالخبر إذا لم يوجد أخ بمصبتها ،  
ويكون له ضعف نصيبها <sup>١٣</sup>

احالة الرابعة : أن يكون الأخت الشقيقة أو  
الأخوات الشفيفات عصبه مع المصبر ، وذلك إذا  
كانت لمصبر أخت شقيقة أو أخوات شقيقات وحيث  
معهن أخ شقيق وقد ترك الميت فرعا وارثا مؤثرا ،  
فإن المصبر لم يرث يأخذ نصيبه والأخت أو الأخوات

١١ - حديث : جعلوا الأصحاب مع الساق عصبية : حسب  
العماري وهو ما رواه ميراث الأخوات مع الساق عصبية :  
الفتح ٤ : ٤١٨ ، وحديث : فداكم ٩

١٢ - المسوط ٢٩ : ٦٥٨ وشرح الترمذي ص ٣٩ ومبنيها

١٣ - الدرر ١ : ٤٨٩ ، التوازي ١ : ٤١٠ ، مصنف ٩ : ٩٠

٤ : التعصب بالأخ لأب عطلى الذكر صحف  
الأش.

٥ : الإرث بالتعصب مع الأب مات أوبنت الابن  
وإذا نزل أو معه لها ، فتأخذ الباقي بعد من  
الشركة بالتعصبة ، واحدة أو أكثر ، ونسقط إذا  
استمرت الفروض الشركة فلا يأخذ شيئاً

٦ : تحجب الأخن الشقيقين إلا إذا كان معها أخ  
لأب ، فيأخذ الباقي تعصباً للذكر مثل حظ  
الأثني عشر .

٧ : تحجب لأب ، والأبن ، وابن الأبن وإن عزل .  
وإذا أخ الشقيق ، والأخت الشقيقة إذا حضرت  
عصبته مع الأب أو ابن الأبن ، سواء كان مع  
الأخت لأب أخ يعصبه ، أم لا . لأن الأخت  
الشقيقة في هذه الحالة كأنها أخ شقيق في كوب  
عصبته أقرب إلى الميت .<sup>(١)</sup>

ميراث أولاد الأم .

٤٤ - الأم وأولاد الأم ، إحصاء للفروع وأحوائه من  
جهة أم فقط .

وأولاد الأم يرثون دائماً بطريق التفرع ، ولا  
يرثون بالتعصب . ولو كان الرجوع منهم أحد . لأبهم  
ليسوا عصباً إلا لأنهم إلى الفروع به راحة الأم  
وحذف ، ولا يصير ابن عصبه بالتفرع ولا مع  
الغير . وإذا ورثهم وبنتهم سواء في الشركة عند  
الأمراء وعنه الاجتماع ، فلا يفضل الذكر على  
الأش .

ومع ثلاث حالات :

الأولى : أنه من فرضاً للتواحد منهم ، ذكر أو  
أنثى ، أو أش ، أو أش ، إذا لم يكن للمنفق فرع وارث  
ذكر أو أنثى ، أو أصل مذكر وارث كالأب  
والجد وإن علا .

الثانية : أنثى فرساً إذا كانوا أكثر من واحد  
ذكر أو أنثى أو أش أو أش أو أش يقسم بينهم بالتسوية ،  
بذلك إذا لم يكن للمنفق فرع وارث أو أصغر  
مذكر .

الثالثة : أنهم يحجبون بالأبن وابن الأبن وإن  
نزل ، والمساكين وبنت الأبن وإن نزل ، وبالأب  
والجد وإن علا .

ودليل ما ذكر قوله تعالى : ( وإن كان رجل  
يورث كلاً أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد  
منهم السدس )<sup>(٢)</sup>

إذا المراد من أولاد الأم : جماعة . ويدل عليه قراءة  
أبي وسعد بن أبي وقاص ( وله أخ أو أخت من  
الأم )

ودليل التسوية بين الذكر والأش وأن نصيبهم لا  
يزيد على ثلث قوله تعالى : ( فإن كانوا أكثر من  
ذلك فهم شركاء في الثلث ) فإن الشركة عند  
الإطلاق تقتضي المساواة وقد حصرت الآية نصيب  
الأكثر من الواحد في الثلث . ولأن إدعاء أولاد الأم  
إلى البنت هو بالأب ، مع فرض التواحد منهم أقل  
فرضها وهم السدس ، وفرض لأكثر من واحد أكثر  
فرضه وهو الثلث . ولم يفرض مع أكثر من ذلك .  
كجلا يؤدى إلى تفصيل نصيب المذنب على نصيب  
المذنب به . وسوى من ذكرهم وإسألهم قسمة

(١) البقرة ١٥٦ ، ١٥٧ ، والشرح الكبير ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ .  
والعمدة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) سورة النساء ١١ .

والعصبة السمية أقسام ثلاثة : عصبية نفسه ،  
وعصبية غيره ، وعصبية مع غيره .

٤٨ - والعصبات بأنفسهم أربعة أصناف :

الأول . جزء الميت ، والثاني أصله ، والثالث حوزة  
أبيه ، والرابع جزء حمه .

فيقدم في هذه الأصناف والمدرجات فيها الأقرب  
فالأقرب ، أي يرجعون بقرب الدرجة . فأولاهم  
بأقربات بسو الميت ، ثم نسوهم وإن سفلوا ، ثم  
أصل الميت أي الأب ، ثم أبوه وإن علا . وقدم  
نسوته على الأب ، لأنهم قروغ الميت والأب  
أصله ، ونصلال الفرع بأصله أظهر من اتصال  
الأصل بفرعه . فإن انفرغ يتبع أصله ويعبر  
مذكورا بذكره دون العكس . فإن أبناء والأشجار  
بدخلان في بيع الأرض وإن لم يذكر في عقد البيع ،  
ولا بدخلان في بيعها إلا بالنسب عندها . وقدم بنو  
السبي وإن سفلوا على الأب ، لأن سبب  
استحقاقهم أيضا السرة المنقوضة على الأبوة .

وكون الأب أقرب من الجد ظاهر كظهوره فيأبى  
الاس واس الابن ، وإذا أريدت أن يجد اسم الأب  
فيخرج عنه أبو الأم ، ثم يقدم بعد من ذكر واحد  
الأب أي الإخوة ثم نسوهم وإن سفلوا . وهذا (أي  
تأخير الإخوة عن الجد) عند الإمام أبي حنيفة  
خلافا للمصاحبي . ثم جزء بنته أي الأعمام ، ثم  
نسوهم وإن سفلوا .

وذهب القصاصان والمجتهلة إلى أن جهات  
العصوبة ست : البنوة ثم الأبوة ثم الخلاوة مع  
الإخوة ثم بنو الإخوة ثم العمومة ثم الولاء ، وعنه  
الإمام أبي حنيفة رحمه الله خمس جهات فقط :  
البنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ،

واستحقاقا ، لأن تفصيل الذكر على الأنثى بها هو  
ماعتبار العصبية وهي منتفية في قرابة الأم . علا  
بفضل الذكر منهم على الأنثى لا في النسبة ولا في  
الاستحقاق .<sup>(١)</sup>

الإرث بالعصوبة .

٤٥ - عصب الرجل لغة : نسوه وقراته لأبيه ، سوا  
بذلك ، لأنهم عصبابه ، أي أحاضرا به . والأب  
طرف والأمن طرف . وأنعم جانب والألم  
جانب .<sup>(٢)</sup>

ويسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث  
للفلانة . وقالوا في مصدرها العصوبة . والذكر  
بعصب الأنثى أي يحتملها عصبه .<sup>(٣)</sup>

٤٦ - والعاصب بنفسه في الأصطلاح : هو من يرت  
لثالث كله إذا انفرد أو الباقي بعد الفرض ، وهو الذي  
يراد عند الإطلاق .<sup>(٤)</sup>

وعرفه صاحب السراجية : بأنه كل ذكر لا  
تدخل في نسبه إلى الميت أنثى . فإن من دخلت  
الأنثى في نسبه إليه لم يكن عصبه كالأولاد  
الأم .<sup>(٥)</sup>

٤٧ - والعصبة نوعان ، عصبية سمية وهي ما سبق  
تعريفه .

وعصبية سبية ويراد بها المتعلل وعصبته المذكور .

(١) - انظر على الترتيب من ٩٤ وما بعدها . ولعلنا التفتت  
من ١٣٠ هـ . - وشرح التفسير ١١١ : ١١١ . والحصان مع  
فتنرتو ١٧ : ٩ .

(٢) - محارر الصالح من ٤٣٥ هـ دار الكتب .

(٣) - فرائد من ١١٩ . وكتب القاضي ٧٦ : ١١٩ .

(٤) - شرح فقيه من ٤١٤ هـ . ولفظه مع تخالفة ٢٨ : ١٦ .

(٥) - وكتب القاضي ٧٥ : ١١٩ .

(٦) - السراجية ص ١١٦ .

لعصبة بالغير .

٤٩- ومن إساءة الابن بصره عصبة بالغير وهي زوجة .

ثبت اتصاله . ومنعت الابن إذا لم توجد أخت ، والأخت المشقة ، والأخت لأب عند عدم النقبة . فإن هؤلاء الأربع بصرون عصبة بالغير . الذين في فونير . ويعصب بنت الأبر أيضا سي عمهن الذين في درجاتهن . ويعصبن كل بنت من إبنهن وبني إساءة عمهن إذا استنصر إبنهن في شو بيت .

ومنعت المشقة إني أخت المشقة أو لأب تعصب أيضا بالجد وتكون عصبة بالغير <sup>١١١</sup>

وإن كان الحائله أو لم يوجد . أح بعضهما ومن لا فرض هـ ومن بعضهما أيضا من دونها من بني الأبن

والأخت في عداوتها نعمي : لا يوصىك الله في أولادكم بعدكم مثل حظ الأشبين ) <sup>١٢١</sup>

وقوا : عا : سي . ( وإن كانت الإخوة رجالا وبنات فمثلهم مثل حظ الأشبين ) <sup>١٣١</sup>

ومن لا فرض لها أصبحها عصبة لا تعصب عصبة أصبحها . وذلك لأن النضر الحوردي صبروره الإثبات إذا ذكر عصبة بني هو في المصعبين المشقات بالسير . والأخوات بالإخوة . والإثبات في كل منهن ذوات فرض . فمن لا فرض لها من الإثبات ثبتت الإخوة مع نوبها . والعصبة مع الغير لا يشهد . النص . والأخ يتقبل أخته من فرضها .

وإذا حال أحد وإن عملا في الأثوة وإذا حال بني لإخوة وإن لم يزلوا لمحض الذكورة في الأخوة .

بعد المشقة والمشقة القهات مع : الأثوة ثم الأثوة ثم الجد . وده مع الإخوة ثم سوا الإخوة ثم العسوة ثم الولاء . ثم بيت نادر

وعا تقدم يعلم أن العسوة إذا لم يوجد من أبي جهة فإنه يستحل كل امرأة إذا لم يوجد صاحب فرض . فإن وجد كان له الباقى . فإن لم يكن باقى فلا شيء له

إذا تعددت العصبان وتعددت جهاتهن . فإنه يقدم من كان من جهة المدعى سوا . وإذا تعددا وكسوا من جهة واحدة قدم إبنه درجة . ويقدم الابن على ابن الابن . والأب على الأخ . ويقدم فروع أخد الأول مهم . فزيرا على فروع أخد الثاني مهما علو . لأبهم أقرب درجة

وإن تحل . أخوة وتعددت الدرجة قدم الأقرن قرابة . ومنهم يكون قرابة لأقرن . فإنه يقدم من من تكون قرابته لأب فقط . يقدم الأخ المشقبو على الأخ لأب . وابن الأخ المشقبو على ابن الأخ لأب وهكذا

وإن تعددت العصبان وتساو جميعا من جهة واحدة . وفي درجة أو حلفة . فقدم قرابته واحدة . استعصبا جميعا في ليراث . إذا لا تقوى . بينهم ولا وجه للرجوع بعضهم على بعض . فيكسبون في التعصبات سواء .

١١١- الحاشية ١١١٦ وما بعدها . والنص بغير ٧٥ وما بعده . ونفسه الكبر ١١١٦ وما بعدها . ونفسه الحاشية ٢٠٧٦

١٢١- سورة الشورى ١٢١  
١٣١- سورة البقرة ١٧٦

### ولاء الموالاة .

٥٢ - عه... الموالاة سبب من أسباب الإرث عند الحنفية مرتبة بعد مولى العتاقة .

فمن أسلم على يدي رجل ورأاه وعاقده ثم مات ولا إرث له غيره فميراثه له .

وقد روي ذلك عن عمر وروين مسعود والحسن والميراثيم النخعي .

واستدلوا على ذلك بـ (١) قوله تعالى ( وللمؤمن عتقته من أيديكم فانهم منكم نصيبهم ) وعلى قراءة بائع ( ما فعلت ) فالآية ثابتة أحكام منعقدة على ما تنص عليه من إثبات الميراث عند عقد دوي لأرحم .

وقد ورد الأمر عن النبي ﷺ بثبوت هذا الحكم ويقال عند عدم دوي الأرحم . فقد روي عن نعيم السدري أنه قال : يا رسول الله ما نسي في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين ؟ فقال :

( هو أولي الناس بمحبته وماله ) فقله . هو أولي الناس بماله يقتضي أن يكون أولاهم بميراثه ، إذ ليس بعد الموت بينهم ولاية إلا في الميراث وقال مالك والشافعي وأحمد وابن شريفة والشاذلي والأوزاعي : ميراثه لمنصوب

وقال يحيى بن سعيد : إذا جاز من أرض العدو فأسلم على يدي رجل فإن ولأه من ولأه . ومن أسلم من أهل الذمة على يدي رجل من المسلمين فولأه لمسلمين عنه

واستدل المالكية ومن معهم بقوله ﷺ . ( إنما نسوة من أمتي ) ولأن أسباب الإرث محصورة في رحم ونكاح وولاء . وليس هذا مهـ ، والآية موحدة بأية اموارث ، ولذلك لا يرث مع ذي

الانفراد إلى العدة وية . كقوله يرم تقتضي لائش على الذكر أو المولود بينهما .

العصبة مع الغير .

٥٠ - وهي كل أنثى تنصير عصبة مع أنثى غيرها ، وهي : الأخت الشقيقة أو لأل مع النسب سواء أكانت صلبية أم بنت أبي ، وسواء أكانت واحدة أم أكثر ، لقوله عليه الصلاة والسلام . ( اعدلوا الأخوات مع البنات عصبة )<sup>(١)</sup> والمراد من اجمعين ( الأخوات ) و ( البنات ) هو الجنس واحد كان أو متعدد

وافتقر بين العصبة والغير وانعصه مع الغير ، أن المعصب لغيره يكون عصبة بنفسه ، فتعدو بسببه العصبة إلى الأنثى . وإن لعصبة مع الغير لا يكون لغة عاصب بنفسه أصلاً<sup>(٢)</sup>

### الإرث بالعصبة السببية .

٥١ - أجمع اتفاقنا على أن العتق رجلاً أو امرأة يرث جميع ماله من عتقه أو ألق في ماله إذا اتفق في الدين ، وإن خلف العتق من يرثه ، أو خلف من يرث بعض . كما إذا اختار في الذبيح فالمحظور على أنه لا توارث بينهم ، وذهب أحابشة في الأصح إلى أن المسلم يرث عتقه الكافر بالولاء وعكسه .<sup>(٣)</sup>

؟

(١) تقدم ١ ص ٤٦٠

(٢) لا سماع من ١٥٩ . ١٥٦ . وأحمد للعاصم

(٣) ١٥٠ . ١٣٠ وشرح الكبير ٤١٤ : ٤١٤ . وانظر على

أحاديث ٢٧٠

١٥٠ . شرح الإرث ٦٢٠ : ٦٢٠

رحم نبيها ، وقوله تعالى : ( ولدي عتيدت أبها ) منسوخ .

وفان الحسن - نحتها ( وأولوا الأرحام بغضهم أولى بنفس من كتب الله ) وفان مجاهد : فانهم نعتهم ، أي من الغفل - الدبة - والصرة والسرفاعة وليس هذا موصية ، لأن الوصية لا يشارك في دية ، فله الرجوع .<sup>(١١)</sup>

بيت المال .

٥٣ - بيت المال هو الجهة التي يؤكل منها كل مال استحققه المسلمون وهم يتعين مدته منهم ، كالنبي .<sup>(١٢)</sup> ويطلق عليه الشافعية جهة الإسلام أيضا .<sup>(١٣)</sup>

وصنع الخصرة واخذ به وفول نهلكية - وهو شاة - أو بيب المال ليس وأشا ، وإليه يؤكل إليه الشركة أو ما يبيع منها ، يعتبره مالاً لا مستحق له ، فاحده بيت المال كما يأخذ كل مال صانع لا ملك فيه لأحد كاللقطة ، ويصرفه في مصلحة العامة ، ورفضه على ذلك الغريب وابن سريج من الشافعية .

ومذهب المالكية والشافعية أن بيت المال من العصبية ورثة نبي رتبة العتر .

وعند المالكية أن المقتصد بيت المال - بيت منار ومهنة ، مات فيه ، أو غيره من البلاد ، كان ماله

بوصه أو غيره ، فإذا لم يكن له وطن فقبل : المعبر اليه من المدي به المال ، وقيل الذي مات به . وهم به دون بيت المال ، عاصباه وكرارث ثابت النسب ، وذلك هو المشهور عندهم ، سواء أكان مستظماً أم غير مستظم .

وقيل : إنه حائز للأموال الصالحة لا وارث ، وهو وخاذ ، ويصرف على هذا القول : أنه يجوز للإمام أن يوصي بجميع ماله ، إذا لم يكن له وارث من المسلم ، كما يجوز الإقرار بوارث ولم يكن له وارث ، بخلاف القول بأن بيت المال وارث فلا يجوز موصية بكل المال ولا إلا غير بوارث .<sup>(١٤)</sup>

والشافعية كالمالكية في أن بيت المال يلي العصبية النسبية والنسبية ، وأنه يرث كل المال أو الدين منه وإن لم يكن مستظماً ، لأن كذا الذي عليهما جازاً أو غير أهل للتقديم عليه . لأن الإرث لجهة الإسلام ، ولا تقدم من المسلمين ، فلم يظلم حقهم بجور الإمام ، وهذا هو الأصل عندهم .

واقفي المتأخرون : أنه إذا لم ينظم أمر بيت المال ، بأن فقد الإمام أو بعض شروط الإمامة ، كان حارسه مأثمة بره على استحباب الفروض ، لا تنحصر مصرف التركة فيهم وفي بيت المال ، فإذا تعذر بيت المال تعيو .

الحجب

٥٤ - الحجب في النسخ : منع ، مأثمة فتل ، ومنه قيل للمستتر حجاب ، لأنه يمنع مشاهدة ، وقيل لميوافق حاجب ، لأنه يمنع من الدخول .<sup>(١٥)</sup>

(١١) المبسوط ١٣: ١٠٠ ، ١١٠ ، وحكمهم مقسم - المحققين ١٠٩: ١٢ ط دار الكتاب ، والمهجة شرح للشهاب من ١٠٩٣ .  
(١٢) شرح المحلى ١٢٧: ١٢ ، مائة فلبس ومهنة . وليس ٣٨١: ١٦ ط الزمخشري .

(١٣) الأشباه المستطاب في حال من ٢٣٠ .

(١٤) التمهيد حاشية الشرح ٨٠٦ .

(١٥) حاشية المحققين ١١٦: ١٦ .

(١٦) حاشية



درهما ، وللام ثلث فرسما ، وللأخت التثنية  
النصف درهما ، ففي هذه الحادثة قد زادت  
المريض عما تنقسم إليه التركة المعروضا بها الواحد  
الصحيح

وهذه المسألة كانت أول مسألة عاليت في  
الإسلام ، ونزول : إن أول مسألة عاليت هي امرأة  
نهيبت عن روح الأخوين ، وقد وقعت في هدير  
حلافة عمر ، فاستشار الصحابة في ذلك وقال :  
« الله ما أدري أيكم قدم الله وأيكم أحر » وإني إن  
بدأت بالزوج فأعجبته حقه كاملا ، يور للأختين  
جمع ، وإن بدأت بالأختين فأعجبتهما حقهما  
كاملا ، يور للزوج حقه . فاستشار عليه بالعول  
العام من عن عبد لمطلب نفي المشهور ، أو علي بن  
إبي طالب ، أو يزيد بن ثابت في روايات أخرى  
وروى أن لعاص قال : يا أمير المؤمنين أرايت  
تومات رجل وترك مئة درهم ، لرجل عليه ثلاثة ،  
ولأخر عليه أربعة كيف تصنع ؟ ليس تجعل المال  
سعة أجراء قال : نعم ، قال العباس : هو ذلك  
فقضى عمر بالعول

وروى عن عبد الله بن عباس أنه قال : أول من  
أعطى الميراث عمر لما أئتمنت عليه الميراث ، وجمع  
بعضه بعضا ، فقال : ما أدري أيكم قدمه الله ولا  
أيكم أخره . وكان امرأة ورعا ، فقال : ما أجد  
شيئا أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم  
بأخصص ، وأحسن عني كل ذي حق ما دخل عليه  
من عون القربى ، وقد يخالف في ذلك أحد حتى  
انتهى أمر الخلافة إلى عثمان ، فأظهر ابن عباس  
خلافه في ذلك وقد : لو أنهم قدموا ميراثهم الله  
وأخروا من أخير الله ما عشت فرجة قط . ففصل

بكون الميت ثلاثة ليس له ولد ولا ولد .  
الثانية : أن الأقرب يجب لأبعد إذا كان يستحق  
بوصفه وبوصفه . وهذه القاعدة أهم من السابقة ،  
لأنها تشمل الميراث الذي بدلي بأقرب منه ، ومن لا  
بدلي به ، فالأقرب يجب من الأبعد وإن لم يكن  
أبعد . ولما إن تعبدت من الأسماء في الاستحقاق  
بالميراث ، والأحجب يجب للعم ولو كان لا بدلي به ،  
والأقرب يجب للحي من الأجداد وإن كانت لا  
تدلي بها ، وهذه القاعدة تحفظ في المعصيات  
وأصحاب القربى على السواء .

الثالثة : أن الأقرب يراد به يجب لأبعد منه .  
فالأخ الشقيق يجب الأخ الأب ، والأخت والأب لا  
تأخذ التمتع مع الأخت الشقيقة ، وهكذا في كل  
الأحوال التي تتحد فيها الفرقة بعمتة قوة  
القربة ، فإن التحد بدرجة اعتبر الحجب  
مقرضا .

العول :

٥٦ - من معاني العول في اللغة : الزيادة ، وعالت  
المريضة في الحساب زادت ، وللمعمل عالت  
ومعناه يعوب وتعيل .

٥٧ - وفي الاصطلاح : زيادة سهم الميراث عن  
أصل التركة ، بزيادة كسرها عن الواحد  
الصحيح . ويراد به نقصان نصيب التركة في  
التركة منه هذه الزيادة ، كإن إذا مات امرأة عن  
زوج وأم وأخت شقيقة ، فإن للزوج النصف

١٠ - تصحيحها من ١٧١ - ١٨٠ . ومحمد بن الحسن  
١٨١ - ١٩٠ . والشيوخ الكبار ١٩١ - ٢٠٠ . وحسن على  
الزوائد ٢٠١ - ٢١٠ .

٢١١ - القاموس ٢٢٠



الإرث بالرد .

٦٣ - من معاني سرد في اللغة : الرجوع يقال : رجعت بمعنى رجعت ومنه وردت عليه السويعة ووردته إلى منزله فارتد إليه <sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : دفع ما فضل من مروض ذوي المروض النسبية إليهم بقدر حقوقهم ، عند عدم استحقاق الغير <sup>(٢)</sup> والرد لا يتحقق إلا إذا است أمرا .

أولها : ألا تستحق مروض الشركة ، إذ لم تستحقها لم يبق شيء ، حتى يرد .

ثانيها : ألا يوجد عاصب نسبي فومبي على الخلاف في ذلك . فلو وجد عاصب نسبي ولم كان من أصحاب المروض وهو الأب أو أجد أحد الثاني عصبيا حد المروض .

٦٤ - والرد عمل خلاف بين لصحابة فقد انقسموا فيه إلى فرعين ، وضع كل فريق جماعة من التابعين والأئمة المجتهدين .

٦٥ - ذهب فريق من الصحابة إلى الرد على ذوي المروض ، وتبعهم في ذلك الإمامان : أبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه ، نكتهم اختلعا فممن يرد عليهم

ذهب الإمام علي إلى : أنه إذا لم يوجد مع ذوي المروض عصب من النسب ولا من السب يرد على ذوي المروض بقدر أصنافهم إلا أنزوحين ، وهو ما ذهب إليه الحنفية وهو الأصح عند المختابة

وذهب عثمان إلى أنه يرد على الزوجين أيضا ،

وقد تعود إلى سبعة عشر ، كزوجة ، وأم ، وتختين لأب ، وتختين لأم ، للزوجة الأربع ثلاثة ، ولأب لأبنتين ، وللأختين لأبنتين ، وللأختين لأم ثلث أربعة ، فيكون المجموع سبعة عشر .

٦٦ - وإذا كان أصل لمائة أربعة وعشرين ، فإنها لا تعود إلا إلى سبعة وعشرين ، وذلك كزوجة ، وبنتين ، وأم ، وأب ، للزوجة الثمن ثلاثة ، وللبنتين الثلثان ستة عشر ، ولكل من الأب والأم السمس أربعة أسهم ، فيكون المجموع سبعة وعشرين .

٦٧ - وما عدا ما ذكر من أصول المسائل فلا تعود ، وهي الابنتان ، والثلثة ، والأربعة ، والثنائية ، فلا عول في الابنتين ، لأن أصله إنا تكون من اثنين إذا كان بينهما نصفان ، كزوج وأخت شقيقة ، أو نصف وماتني ، كزوج وأخت شقيقة

كما لا عول في الثلاثة ، لأن الخارج منها إما ثلث وماتني ، كأم وأخ لأب وأم ، وإسثنتان وما بقي ، كبنتين وأخ لأب ، وإسثنتان وثلثان ، كالأختين لأم وتختين شقيقتين .

ولا عول في الأربعة ، لأن ما يخرج منها إما أربع وماتني ، كزوج وأب ، أو رسم ونصف وماتني ، كزوج وبنت وأخت شقيقة ، أو رسم وثلث وماتني ، كزوجة وأبوين .

ولا عول في الثمانية ، لأن الخارج منها إمامان وماتني ، كزوجة وأب ، أو ثمن ونصف وماتني كزوجة وبنت وأخ لأب وأم <sup>(٣)</sup>

(١) - مفتاح السراية (رد)

(٢) - الفاري من السراية ص ٢٢٦

(٣) - السراية ص ١٩٧ - ١٩٩

على أن ذوي الرحم يستحقون جميع الميراث صله  
لشرح . واستدلوا من الميراث الميراث في الآية  
مجموعه . وزيادة لبعض خلاف الظاهر . وعلى  
ذلك فلا يرد أن الأولوية المفهومة من الآية تحصل  
معضاء كل ذي فرض فرضه ، لأن إعطاء العرس  
حصن من يه أخرى هي أخته أشباه ، وحمل آية  
الأولاد على التاكيس وإفادة حكم جديد أولى من  
حملها على تأكيد ما في آية الفرض ، فيجب العمل  
بها في الأسنين ، ومن أجل ذلك فلا يرد على  
الزوجين ، لانعدام الميراث في حقهما .

ثانيا . أن النبي ﷺ لما دخل على سعد بن أبي  
وقاص بمودة في مرضه قال سعد : أما إنه لا يرثني  
إلا أخته في ، فأقوصي جميع مالي ؟ إلى أن قال  
عليه الصلاة والسلام : ( الثلث خير . وثالث  
كثير ) .<sup>(١)</sup> لقد ظهر أن سعدا اعتد أن يرث  
رث جميع المال ، ولم ينكر عليه النبي عليه الصلاة  
والسلام ، ومنعه من التوبة بزيادة عن الثلث ،  
مع أنه لا يورث له إلا ابنة واحدة ، فدل ذلك على  
صحة القول بالرد . إذ لو لم تكن بنت تستحق ما زاد  
على فرضها . وهو نصف بطريق الرد . بل يوزله  
الرسول ﷺ الوصية بالنصف .

ثالثا . أن الرسول عليه الصلاة والسلام ورث  
الملاعة جميع ما ولد لها ، ولا يكون ذلك إلا  
بغير الرد .

وفي حديث وثالثه من الأسقع أنه عليه الصلاة  
والسلام قال : ( تحرر المرأة ميراث لقيطها وعتيها

وهو قول جابر بن عبد الله . وخرج عنه يرد على  
الزوجين بأن القسم بالغريم ، فكيف أن يفعل تنفص  
سهمهم ، فيجب أن يرد بالرد .

والثاني . أنه بين مسعود . يرد على ذوي  
العروس إلا على ستة : الزوجين ، وبنة لابن مع  
بنة الصلب ، والأخت لأب مع الأخت الشقيقة .  
وأولاد الأم مع الأم ، والجدعة مع ذي سهم أب  
كان ، وفي رواية أخرى عن الإمام أحمد أنه استثنى  
حصة المدة عن الزوجين ، وأولاد الأم مع الأم ،  
والجدعة مع ذي سهم فقط .

وعن عبد الله بن عباس أنه يرد على أصحاب  
الفروض لا ثلاثة : الزوجين والأخت .<sup>(٢)</sup>

وقد اجمع متأخر وفقهاء الشافعية ، وهم من بعد  
الأربعة ، على أنه يرد على ذوي الفروض  
ويسورت دور لأرحام إذا كان سبب المال غير  
منفصم ، وذلك بألا يكون هناك إمام أصلا ، أو  
وجد وقد بعض شروعه ، وهذا بعضهم ، إذا فقد  
الإمام ، قصر الشروط لكن توفرت فيه العدة ،  
ووصل الحقوق إلى أصحابها ، كان بيت المال  
منظم .

أدلة القائلين بالرد :

٦٦ - استدلال القائلين بالرد على غير الزوجين ،  
بقوله تعالى : ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى  
بعض في كتاب الله )<sup>(٣)</sup> فإن معناها بعضهم  
أولى بمعيرات بعض سبب الرحمة . فقد دلت

(١) حديثه ، الثلث خير . أخرجه البخاري في صحيحه  
١٥٨ : ١٥٩ ، ١٦٠ : ١٦١ ط النسخة : مسلم ١٥٨ : ١٥٩  
عنه المختار .

(٢) حاشية من ٦٦٩ . والمسلم ١٩٩ : ١٩٩ ط دار الحديث  
١٩٩ : ١٩٩ . وحاشية القرواني ١٢ : ١٢  
سورة الأعراف ٧٥ : ٧٥

والأين الذي لوعد به) <sup>(١٦)</sup>

وأيضا . إن أصحاب الغروض قد شاركوا المستفيدين في الإسلام . وترجحوا على غيرهم بالقراءة ، وغردوا القراء في أصحاب الغروض وإن لم تكن هذه العصبة نكر ثبت بها التجميع ، منزلة قراءة الأم في حق الأخ لأب وأم . فإن قراءة الأم وإن لم توجه مانعزدها العصبية . لأنه يحصل بها التجميع . ولما كان هذا السبب صحيح بالنسبة للثني استحقاقه القرينة كان مباحا على القرينة . فبعد الثاني كنه عليهم نسبة أصحابهم . وكما يسقط اعتبار الأقرب والأقوى في أصل القرينة يسقط أيضا في اعتبار الإرث <sup>(١٧)</sup>

٦٧ - وهذه قرينة أخرى أنه لا يرث على أحد من أصحاب الغروض ، فإذا استعفى في الغروض الشريكة ، وفي مباحي . ولم يوجد في سورة عاصب يرث الثاني . فإنه يكون لبيت المال ، لأن هذا الفريق لا يرى ثوريت ذوي الأحاب . ولا يرث على ذوي الغروض ، وقد ذهب إلى ذلك زيد من ثنت ، وبه أخذ عمرو والزهري والإمام مالك والشافعي .

وقد بعض ثمة المائكة الذراع لبيت المال . إذا لم يوجد عاصب نسبي أو مسمى بما إذا كان الإمام عدلا ، يصرف المال في مصلحه الشريعة . فإن لم

يكن عدلا فإنه يرث على أصحاب الغروض . وإن لم يوجد ما نصبت قبل . وهم يشيرون بيت المال عاصبا يلي في الرتبة العصب السبي والسي <sup>(١٨)</sup>

٦٨ - استدلل المأعون من الرد :

أولا : بأية لمورث ، فإن الله تعالى يرث فيها نصيب كل وارث من أصحاب المقتصر .

والثاني : لما ثبت بالنسبة مع الزيادة على . لأن في الزيادة عبودية لحد الشرعي . وقد قال الله تعالى بعد أية لمورث : ( ومن يتعص الله ورسوله وتعه ) حدوده <sup>(١٩)</sup> الآية ، فقد الحق الوعد بمن جاور أحد المشروع .

ثالثا : أن الزائد عن الغروض ما لا يستحقه . فيكون ثبت المال : كما إذا لم يترك وارثا أصلا ، لأن الرد إما أن يكون باعتبار القرينة . أو العصبية أو التجميع . ولا يجوز أن يكون باعتبار القرينة . لأن كل ذي فرض قد أحد فرضه . ولا باعتبار العصبية . لأن باعتبارها يقدم الأقرب فالأقرب . ولا باعتبار التجميع . لأنه في إرث ذوي الأرحام يقدم الأقرب أيضا . فإذا هلك هذه الوجوه بطل القول بالرد <sup>(٢٠)</sup>

أقسام مسائل الرد

٦٩ - مسائل الرد أقسام أربعة . وذلك لأن المرحمة في المسألة إما صنف واحد من يرث عليه مافصل ،

<sup>(١٦)</sup> حاشية السورج ١٢٠ : ٥

<sup>(١٧)</sup> سورة مائدة ١٠

<sup>(١٨)</sup> سورة مائدة ١٠٩

<sup>(١٩)</sup> صبيح . نحر التوراة مرات فطها . وورد باسم

الشريعة ثلاث مرات . عطفها وبعدها وولده . يدي

لاست حد . . نحر الزمدي : ثمة الأحمري ٦ : ٢٩٨ .

١٩٩ . شرابية الشفة . وأورد ٢٩ : ٢٩٩ . فتح القصة

الأهلية مدعي . والشعر ١٠ : ٢٢٠ ط دائرة المعارف

العلمية دوق . ليهي . هذا غير ثابت

١٠٠ : شرح الشريعة ص ٢٩٩ : ٢٤١

وذلك كزوج وثلاث بنات ، فإن أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرث عليه من أربعة ، يعطى الزوج واحدا منها ، والباقي للبنات بالتساوي .

وإن لم يستقم الباقي ، فيضرب عدد رؤوس من يرث عليهم في أصل المسألة بالنسبة لمن لا يرث عليه إن وافق رؤوسهم ذلك الباقي ، فما حصل تعبر منه المسألة ، كزوج وست بنات . فإن أقل أصل للمسألة بالنسبة لمن لا يرث عليه أربعة ، يبقى منها ثلاثة بعد نصيب الزوج ، فلا تنقسم على عدد رؤوس البنات الست ، لكن بينها موافقة بالثلث ، فيضرب وفق عدد الرؤوس وهو الثمان في الأربعة ، فيبلغ ثمانية ، للزوج منها اثنا وللبنات ست .

وإن لم يوافق الباقي عدد الرؤوس ، فيضرب كل عدد رؤوسهم في أصل مسألة من لا يرث عليه ، فالبلغ هو الحاصل من ضرب وفق عدد الرؤوس في ذلك الأصل على تقدير التوافق ، أو من ضرب كل عدد الرؤوس على تقدير التباين ، وذلك كزوج وخمس بنات . فأصل المسألة من اثني عشر ، لا اجتماع السبع والثلاثين ، لكن مثلها يرد إلى الأربعة التي هي أقل أصل فرض من لا يرث عليه ، فإذا أعطى الزوج واحدا يبقى ثلاثة ، فلا تنقسم على خمس بنات ، فيضرب الأصل أربعة في عدد رؤوس البنات ، فيعبر المجموع عشرين . تنصع المسألة ، ويضرب نصيب الزوج وهو واحد في خمسة ، فيعبر نصيب خمسة ، ونصيب الباقي وهو خمسة عشر على عدد رؤوس البنات ، فتأخذ كل واحدة ثلاثة .

٧٣ - وإبهما : أن يوجد أكثر من نوع من أصحاب الفروض من يرث عليه ومعهم من لا يرث عليه ، وفي

إبما أكثر من صنف ، وعلى التقديرين : زما أن يكون في المسألة من لا يرث عليه ، أولا يكون .

فانحصرت الأنصاف في أربعة : (١)

٧٠ - أولها : أن يكون في المسألة جنس واحد من يرث عليه مازاد على الفروض . عند عدم من لا يرث عليه ، فيكون أصل المسألة عند رؤوسهم . لأن جمع المال لهم فرضا وودا ، وذلك كما إذا ترك الميت شقين ، أو أختين ، أو جدتين ، فتكون المسألة من اثنين ، وتعطى كل واحدة نصف التركة ، لتساويهما في الاستحقاق .

٧١ - ثانيها : أن يكون في المسألة جنسان أو ثلاثة من يرث عليه عند عدم من لا يرث عليه ، وقد دل الاستبراء على أن اجتناس من يرث عليهم لا يزيد من ثلاثة ، فيكون في هذه الحالة أصل المسألة مجموع سهام المجتمعين . فإذا كان في المسألة سدسان ، كجدة وأخت لأم ، فالمسألة حينئذ من ستة ، ولكل منها السدس فرضا ، فيجعل الاثنان أصل المسألة ، ويقسم المال متعاضة بين الجدة والأخت لأم ، لتساوي نصيبها .

وإذا كان في المسألة ثلث وسدس ، تولدي الأم مع الأم ، فأصل المسألة ستة ، ومجموع سهام الورثة ثلاثة ، فتجعل أصل المسألة ، ويقسم التركة اثلاثا ، لتولدي الأم الثلثان ، ولأم الثلث .

٧٢ - ثالثها : أن يكون مع الجنس الواحد من يرث عليه ، من لا يرث عليه كالزوج أو الزوجة ، وحينئذ يعطى فرض من لا يرث عليه من أقل أصل للمسألة ، ويقسم الباقي على عدد رؤوس من يرث عليه ، إن استفهم الباقي على عدد الرؤوس ،





كيفية التوريث بين الأصناف :

٨١ - احتلت الشريعة عن الإسم أبي حنيفة في تقديم بعض هذه الأصناف على بعض . فروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن أقرب الأصناف إلى الميت وأقربهم بالتقديم في الوفاة عنه هو الصف الثاني ، وهم الرحيون من الأجداد وأخذاء وإن علوا ، ثم الصف الأول ، وإن قرىبا ، ثم الصف الثالث وإن برلوا ، ثم الصف الرابع ، وإن بقعدوا بالعلو والزول . وتبعه في ذلك عيسى بن أبان عن محمد عن أبي حنيفة

وروى أبو يوسف والحسن من زياد عن أبي حنيفة - وابن سباع عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة - أن أقرب لأصناف وأقربهم بالتقديم إلى الميت في الميراث للصف الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، كترتيب المعصيات ، إذ يقدم منهم الأب ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم الإخوة ثم الأعمام ، وهو المنعوذ لغتوى .

ووفق بين الروايتين بأن ما رواه أبو سليمان عن محمد هو قول أبي حنيفة الأول ، وما رواه أبو يوسف هو قوله الثاني .

وعند أبي يوسف وعند أم الصف الثالث ، وهم أولاد الأخوات ، وبنات الإخوة ، وسر لاهوة لأم - مقدم على أخد أبي لأم ، وإن كان قياس مذهبهما في الحد أبي لأم - وهو مقاسمة لإخوة الأخوات ، ما دامت المسألة خبرا له من ثلث جميع المثال - يقتضي ألا يقدم الصف الثالث على الحد أبي لأم

ونسجيه الشرايين عن أبي حنيفة أن الأولى حرة فيها على قياس مذهبه في المعصيات ، حيث

فكذلك ذوو الأرحام ، لأن الضرب الذي يسر صاحب مرض ولا عشا ، إما أن يكون من فروع الميت ، أو من أصوله ، أو من فروع أبويه ، أو من فروع أجداده وجدانه

وتقديم الأعم هو مذهب الحنفية . وهو رواية عن الإمام أحمد ، وبه قطع من الشافعية البعوي والثوري .

٨٠ - وذو الأرحام عندهم أصناف أربعة :

الصف الأول - من ينسب إلى الميت ، وهم أولاد ثقات وإن برلوا ، وأولاد ثقات لابن كذا

الصف الثاني - من ينسب إليهم الميت ، وهم الأجداد الرحيون وإن علوا ، كأي أم الميت وبني أبي أمه ، وأجداد أرحميت وإن علوا ، وأم أبي أم الميت ، وأم أم أبي أمه .

الصف الثالث - من ينسب إلى أبي الميت أو أحدهم . وهم أولاد الأخوات وإن برلوا ، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا ، وسواء كانت الأخوات لأب وأم ، أم لأب ، أم لأم ، وبنات الإخوة وإن برلوا ، سواء أكانت لأخوة من الأبوين ، أم من الأب ، أم من الأم ، وسوا إخوة لأم وإن برلوا

الصف الرابع - من ينسب إلى حفي الميت ، أو أحدهما ، وهما أي هذا الميت أو الأب ، أو الأم ، أو ينسب إلى حفيته أو إحدىهما ، وهما أم الأب ، وأم الأم ، وينسب كذلك إلى بنات علي الإصلاقي ، والأعمام لأم ، وبنات الأعمام والأخوات والحالات وإن نباعد هؤلاء ، وأولادهم وإن برلوا .

إنساناً فقد تساوا في القسمة وإن كانوا ذكراً  
وإنما لذلك كبر مثل حظ الأنثيين . ولا يعتبر في  
القسمة حال أصوهم من الذكورة والأنثوية . وهو  
روية شاذة عن أبي حنيفة .

ويعتبر محمد أشخاص الفروع إذ اتفقت صفة  
الأصول في الذكورة أو الأنثوية . ويعتبر الأصول إذ  
استلقت صفاتهم . ويعطي الفروع ميراث  
الأصول . وهو القول لأبي يوسف وأشهر  
الروايتين عن أبي حنيفة

وحجة قول أبي يوسف . أن استحقاق الفروع  
إنما يكون معنى فهم . وهو الفرية ، لا المضي في  
عنه . فقد اتحدت لفظة وهي الولادة ،  
فيساوي الاستحقاق فيما بينهم . وإن اختلفت  
الصفة في الأصول . فظهر ذلك أن صفة الذكر أو  
المرء غير معبرة في الميراث به . وإن الذي يعتبر  
صفة الميراث . فكذلك تعتبر فيه صفة الذكورة أو  
الأنثوية فقط .

ووجه قول محمد . أن ميراث الوترع عمة  
وحالة . فإن لعممة الثلثين . والمخالدة الثلث بانعاق  
الصحاب . والموتقات العمة . بأنخص الفروع  
لكان الميراث بينهم نصفين . وذلك يكون الميراث في  
النسبة صفة الأصل الميراث به . وهو الأب في  
العممة . والأم في الأخوة

٨٤ - وليرث ميراث ميراث بنت . ومن بنت بنت  
فالحال عند أبي يوسف والخمس الثلث . لكاه لامي  
بنت البنت . لكاه ذكر . ولكاه لامي

واعتد محمد بكون الميراث بين الأصول ( البطن  
إنساني ) . وهو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكر  
والأنثوية . وهو ميراث البناوين بنت ثلاث :

فتم هذا الجلد أما الأم الذي هو في درجة الجلد أبي  
الأب عن أولاد أبي البنت . فلا يرثون معه . أما  
الأنثوية وهي نفسها أولاد البنت في ذوي الأرحام  
على الجسد أبي الأم فهي جارية عن مذهب في  
المصبات . حيث كان بها من الأم فمدا عن  
الجلد أبي الأب .

كيفية توريث كل صنف :

٨٢ - نصف الأول : وهو أولاد البنت وأولاد  
بنت الأم . أولادهم بأنفسهم أقربهم إلى البنت .  
بنت البنت . فيها أولى الميراث من بنت بنت  
لأب . لأن بنت البنت تدعى إلى البنت بواسطة  
واحدة . والثانية بواسطة اثنين .

وإن استوى في الدرجة . بأن يدلوا كلهم إلى  
بنت بدرجتين أو ثلاث . فحينئذ يقدم ولد الوتر  
على ولد ذي الرحم . كقصة بنت الأم . فإنها  
أولى من أم بنت البنت . لأن الأولى ولد بنت  
الأم . وهي صاحبة عرض . ولثلاثة ذات رحم .  
وبه هذه الأنثوية أن ولد الوتر أقرب حكمها .  
وإن شريعت يكون بالقرب . فالحق في إن وجد . وإلا  
فبالغرب المحكمي

٨٣ - وإن استوى درجاتهم في الغرب . وه يكون  
فيهم ولد وراث كقصة أم البنت . وبين بنت  
البنت . أو كانوا لهم بدوون ميراث . كقصة بنت  
بنت البنت . وعند أبي يوسف والخمس من زينة  
يعتبر أشخاص أصوهم في المساواة الدرجات .  
ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورهم  
وأوثقهم . سواء أكان أصوهم متغيبين في الذكورة أو  
لأنثوية أم لا . فإن كانت الفروع ذكور فقط . أو

## الصف الثاني .

٨٦ - وهم السرحسون من الأجساد والجذات ، ولحكمهم من ينسبهم أن أولادهم يوارثون أفرسهم إلى أبنت من أبي جهه كان ، من جهة لأم أو الأم ، وأبو الأم أبوي من أبي أم الأم .

وبعد لاستواء في درجات القرب يقدم من حي وارث علي من لا يلد يوارث عند أبي سهل لنفسه وأبي فصل الحفص يسلي بن عيسى عسري ، إذ عدهم يكون أبو أم الأم أبوي من أبي أبي الأم . لأبها يستويان في الدرجة ، لكن إذا أم الأم ينسب وارث ، وهي الجدة الصحيحة ( أم الأم ) والشارب ينسب غيره ورث . وهو الحد لرحمي أبو الأم . وهو لا يرت مع الأم

وبعد أبي سبيك المحور جار وأبي عبي السبي لا عصب من علي وارث علي من لا يلد يوارث . ونفسه كان في الصورة المذكورة اثلاثاً . فلهذا لم ينسب الأم . وثله لأبي أم الأم ، عصبين كان الشارح في هؤلاء ما لإدلاء وارث مؤدني إلى جعل الأم . وهو جد والجدة ثابتة للفرع . وهو خلاف المعلوم .

٨٧ - وإن استويت درجاتهم في القرب وانقسم ، وليس فهم مع ذلك من يلد يوارث كأمي أبي أم الأم ، وأم أبي أم الأم ، أو كانتوا كلهم باليون وارث . كأمي أم أبي أم الأم ، وأبي أم أم الأم الأم ، وتعدت جهة من بدأ ومنهم في المذكورة والأسرة ، فإن جده والجدة في هذا الحال متجانين فير بلبيان به . ولا يضر اختلاف في صفة الفرع به ، فتكون الفرقة ميملة على أشباههم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون لأمي أم

كنت ابن البنت للجد . لأنه نصيب أبيها ، وثله لأم بنت بنت . لأنه نصيب أمه . وكما انصت عنه جميعه حول الأصول في القرب الثاني ، فخذلك بعض عدد حال الأصول المتعدده ، إذا كان في ولاد المسات المتدثرة في الدرجة يلقون اختلاف ، فحسبند بقسم القرب على أول علي اختلاف في الأصل . وبه المذكورة والآونة . للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم يجعل المذكور من أول علي حد ذاته على حد ذاته ، وإلا بنت أمه لا طائفة أخرى على حده ، بعده النسبة على المذكور والآونة ، في الأصل المذكور من أول علي واج فيه الاختلاف يجمع ويعطى فروعه بحسب صفتهم إن لم يفرق فيها بينهم وبين فروعه من الأصول اختلاف في المذكورة والأسرة ، بأن يكون مجموع ما توسط بهي ذكر يعطى أو إذا افتقر .

٨٨ - وإن كان متوسط بهاد ، اختلاف ، بأن كانوا ذكر وإنا يجمع ما أصاب المذكور وينسب على أعلى أنه زوجة تختلف فيه ذكر وآونة في أولادهم ، ويجعل المذكور طائفة لإثبات صفة أخرى مما سبق ، وتلك ما أصاب الإناث بعض فروعههم ، إن لم تختلف الأصول التي بها ، فإن اشقت يجمع ما أصاب وينسب على نحو ما سبق وهكذا يكون الحال

هذا وإن ما سبق بحسب أحدهم يقول ابن يوسف رحمه الله تعالى في مسائل ذوي الأرحام أنه ليس .<sup>(١)</sup>

الأب اشتداد ، ولأبي أبي أم الأب الثالث

وإن استوت الدرجة واختلفت صفة من يكون  
جاري ، المذكورة والأبوة ، كما هي أم أبي أبي الأب  
وأي أبي أم أم الأب ، مقسم المال على أول طفل  
اختلف فيه ، كما في المصنف الأول ، فحصل  
للمذكر مثل ضعف مصدب ، لأنني . ويتبع ما تبع في  
توزيع المصنف الأول بعد الاختلاف

٨٨ - وإن ختلف ذراتهم مع استواء درجاتهم ،  
كما إذا ترك أم أبي أم أبي الأب ، وأم أبي أبي أبي  
الأم ، فالثلثان لقراءة الأب وهو مصدب الأب ،  
والثلث لقراءة الأم ، لأن المذنب يلدن ، وأب  
يقومون مقامه ، والذين يلدن بالأم يقسمون  
مقامها ، فحصل المال اثلاثاً ، كأنه ترك أم وأب .  
ثم ما أصاب كل قريب بقسم بينهم ، كما لو أخذت  
فراتهم ، على معنى أنه سبب الثلثان على قرينة  
الأب ، والثالث على قرب الأم . والفاضل أنهما  
أن يكون هناك استواء في الدرجة ولا فإن لم يكن  
استواء فالأقرب هو الأولي بالذرات . وإن وجد  
استواء في الدرجة كما أن سجد القراءة لم يخلتف ،  
فإن اختلفت بينهم المال اثلاثاً وإن حددت فإن  
نقلت صفة الأصول ونقصت على شخص  
لقرع . وإن لم يحد بينهم المال على الخلاف كما  
في المصنف الأول

المصنف الثالث :

٨٩ - وهو أولاد الأخوة . وذات الإخوة مصنفان ،  
ويشترط الإخوة الأم .

والحكم بينهم أن أولاد المبرات أمهم درجة  
أبي الميت ، ثم - الأخت أبوي من أبي بنت

الأخ ، لقريها ، وإن استواء في درجة القرب فولد  
نقصت أولى من ولد ذوي الأرحام ، كسنت أم  
الأخ ، وابن بنت الأخت ، سواء أكان كلاهما لأب  
وأم ، أم لأب ، أم عطف . فالحق كله نسب ابن  
الأخ . لأبها وبند لعنه . وإن كانت النسبة بنت  
أبي الأخ ، وابن بنت الأخ لأم ، كان فساد جهتها  
للمذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف ، معار  
الأشخاص . لأن الأصل في توارث تخصيص  
المذكر على الأنثى ، وإليه ترك هذا الأصل في تولد  
الأم ما يهي على خلاف لقيس وهو قوله تعالى :  
( فَبِمَا شَرِكْنَاهُ فِي ثَلَاثِ مِائَةٍ ) . وما كان مخصوصاً  
عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع  
الدرجة . وليس أولاد هؤلاء في معصم من كل  
وجه . إلا لا يرثون بالقريبة بنت ، فيجوزي بهم  
ذات الأصل وهو أن للمذكر ضعف الأنثى ، وإيضاً  
حب توريث ذوي الأرحام بمعنى العصرية ،  
فيفضل فيه الذكر على الأنثى . كما في حنفية  
العصرة

وعند الإمام محمد ، المال بينهما متصفه باعتبار  
الأصول ، وهو طهر البروة ، والوجه فيه أن  
استحقاقهم للمبرات بقراءة الأم ، وهذا لا اعتبار  
لا تخصيص للمذكر على الأنثى أصلاً ، بل رتبها  
نقص على الأثني عليه . وإن أم الأم صاحبة فرضي  
بخلاف أبي الإمام ، فإن انفصل الأنثى عن أمها  
نقل عن القضاء

٩٠ - وإن استواء في العمر ليس بعضهم ولد  
العصبة ، بعضهم ولد نزي الأرحام ، كأن يكون  
المكس أولاد العصبه ، كسنت شقيق ، وبأخ

لعلات . ثم بين فروع بني الأحياف ، للذكر مثل  
حظ الأنثيين أرباعاً ، باعتبار أجدان الفروع  
وصصاتهم ، فيعطى بنت الأخ لأبوين النصف ،  
وبنت الأخت لأبوين الربع ، فإن لم يوجد فروع  
بني الأحياف ، يقسم على فروع بني اللعلات .

أرباعاً أيضاً باعتبار أجدانهم ، لابن الأخت من  
الأب النصف ، ولبنت الأخ من الأب الربع ،  
ولبنت الأخت من الأب الربع . فإن لم يوجد فروع  
بني اللعلات يقسم المال على فروع بني الأحياف  
أرباعاً أيضاً باعتبار الأجدان ، وقدم أولاد بني  
اللعلات على أولاد بني الأحياف ، لأن قرابة الأب  
أقوى من قرابة الأم ، فأنزل المسألة على رأيه من  
أربعة ومها تصح . وعهد محمد رحمه الله تعالى  
يفسّم ثلث المال بين فروع بني الأحياف على  
النسبة اثلاثاً ، لاستواء أوصريهم في النسبة . فإذا  
اعتبر عدد الفروع في الأخت ، صارت كأنها احتقن  
لأم ، فتأخذ من ثلثي المال ويأخذ الأخ لأم لثمة .

ثم ينقل ما أصاب الأخ وهو ثلث المال لثمة ، وما  
أصاب الأخت وهو ثلث المال إلى أمها واستحقها  
بالتسوية . وثلثا المال يقسم بين بني الأحياف  
انصافاً ، باعتبار عدد الفروع في الأصول ، مصفه  
لبنت الأخ نصيب نبيها ، والنصف الآخر يوزن  
ولدي الأخت المقدية بأختين اثلاثاً ، للذكر مثل  
حظ الأنثيين ، باعتبار الأجدان ، ولا شيء للفروع  
بني اللعلات ، لأنهم مجبوسون بني الأحياف كما

١ - أولاد الإخوة الأعمام هم الإخوة الأبناء من جد الأب  
والأم

٢ - أولاد الإخوة الأخريات هم الإخوة من أم واحدة وآباء مختلفين  
٣ - أولاد اللعلات هم الإخوة من أب واحد وأمهات تنتمي إلى قبيلة واحدة  
٤ - أمهات من قبيلة واحدة

أب . أو يكون المثلث أولاد أصحاب الفروع ،  
كثلاثة أولاد ثلاث أخوات متصرفات ، أو يكون  
الكلل أولاد بنتي الرحم كبت بنت أخ ، وابن بنت  
أخ - خسر ، أو يكون النصف ولد النصف ، والنصف  
الأخر ولد صاحب النصف ، كثلاث بنات ثلاثة  
بنوة مصغرين ، فأبو يوسف رحمه الله تعالى يشتر  
الأقوى في القرابة ، فعنده يجعل المال أولاً لأولاد بني  
الأحياف ، ثم لأولاد بني اللعلات إن لم يوجد أولاد  
بني الأحياف ، ثم لأولاد بني الأحياف إن لم يوجد  
أولاد بني اللعلات ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

٩١ - وإن لم يوجد الأقوى يأخذ ينسب ووالي القوية  
يفسّم المال بين أجدانهم للذكر مثل حظ الأنثيين .  
ومحمد رحمه الله تعالى يقسم المال على الإخوة  
والأخوات ، كما ثم كانوا هم الورثة دون زوجهم .  
مع اعتبار عدد الفروع والمجهات في الأصول . وهو  
الظاهر من قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ،  
ثم يقسم ما أصاب كل فريق من تلك الأصول بين  
زوجهم . كما تفسر في النصف الأول . مثال  
ذلك : لو ترك ثلاث بنات إخوة مصغرين وثلاث  
بنين وثلاث بنات من أخوات متصرفات هذه  
الصورة :

حيث

١ - بنت أخ لأبوين

٢ - ابن وبنت أخت لأبوين

٣ - بنت أخ لأب

٤ - ابن وبنت أخت لأب

٥ - بنت أخ لأم

٦ - ابن وبنت أخت لأم

عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقسم كل المال  
بين فروع بني الأحياف ، ثم بين فروع بني

الحال والحالة واحد وهو الأم . وصلى تنقذ الأصل  
فالمبرة في القصة بالأشخاص عدد الجميع .

٩٤ - فإن اختلعت جهة قرابتهم ، بأن كانت قرابة  
بعضهم من جانب الأب ، وقرابة بعضهم من  
جانب الأم فلا اعتبار لقوة القرابة . فإذا ترك الميت  
عمة شقيقة وحالة لام ، أو خالا شقيقا وعمة لام ،  
فالتفتن - وهو نصيب لأب - لقرابة الأب ، وانتقلت  
- وهو نصيب للأم - لقرابة الأم .

كيفية توريث أولاد الصنف الرابع :

٩٥ - الحكم السابق في توريث الصنف الرابع لا  
يسري على أولادهم ، لأن أولى الأولاد بالميراث  
أقربهم إلى الميت من أي جهة كان ، فبنت العمدة أو  
ابن أولى من بنت بنت العمدة وابن بنتها ، لأنها  
أقرب إلى الميت .

وإن استنوا في اقتراب أي الميت ، وكانت جهة  
قرابتهم متحدة ، بأن تكون قرابة الكل من جانب  
أبي الميت ، أو من جانب أمه ، فعس كان له قوة  
لقرابة فهو أولى بالإجماع عن ليس له قوة لقرابة .  
فإذا ترك الميت ثلاثة أولاد عمت متفرقات ، كان  
المال كله لولدة العمة الشقيقة ، فإن لم يوجد فلولدة  
العمة لأب ، فإن لم يوجد فلولدة العمة لام ،  
والحكم كذلك في أولاد أخوان متفرقين ، أو أخالات  
متفرقات .

٩٦ - وإن استنوا في القرابة بحسب الدرجة وقوة  
القرابة ، وكانت جهة القرابة متحدة ، بأن يكونوا  
كلهم من جهة أبي الميت أو جهة أمه ، فولدت  
العمة أولى من غيره ، كبنت العم وابن العمة  
الشقيقة ، أو لأب ، أو لام ، فإس كان كله لست

سكن ، فتصح هذه المسألة عند محمد رحم الله  
تعالى من تسعة - ثلاثة منها لفروع بني الأخياف  
الثلاثة بالسوة ، وثلاثة لست الأخ لأبوين ، وثلاثة  
للولدي الأخت لأبوين ، للذكر مثل حظ الأنثيين .  
الصنف الرابع .

٩٧ - هو الذي ينسب إلى محمد جدي الميت أو  
جديه ، وهم السمات على الإطلاق ، والأعمام  
لام ، والأخوال والحالات مطلقا .

والحكم فيهم : أنه إذا انفرد واحد منهم استحق  
المال كله ، لعدم المزاحم . فإذا ترك الميت عمة  
واحدة ، أو عمتا واحدا لام ، أو خالا وحدا ، أو  
شاة واحدة ، كان المال كله للوحد المفرد كما هو  
الحكم في كل الأصناف

فإذا اجتمعوا ، وكانوا من جانب واحد ،  
كالأعمام لام ، والسمات ( فإنهم من جانب  
الأب ) ، أو الأخوال والحالات ( فإنهم من جانب  
الأم ) ، فالحكم فيهم : أن الأقوى سهم في القرابة  
أولى بالميراث إجماعا . فمن كان شقيقا فهو أولى  
بمن كان لأب . ومن كان لأب فهو أولى بمن كان  
لام . ولا فرق بين أن يكون الأقرب ذكرا أو أنثى ،  
فعمة شقيقة أولى من عمة لأب ، أو عمة لام أو هم  
لام ، لقوة قرابتها ، وكذا الحال أو خالة لأب وأم  
أولى بالميراث

٩٨ - وإن كانوا ذكورا وإناثا ، واتحدت جهة  
القرابة ، واستوت قرابتهم في القوة ، بأن يكونوا  
كلهم أشقاء أو لأب أو لام ، كان للذكر مثل حظ  
الأنثيين ، كعم وعمدة كلاهما لام . أو خال وخالة  
كلاهما شقيين ، أو لأب ، أو لام ، لأن العم والعمة  
متحدان في الأصل الذي هو الأب ، وكذلك أصل

العم ، لأنها وليد النعصب ، دون باب النعمة ، لأنه ولد رسم

وإن كان العم أو النعمة شقيقاً ، والأخر لأب .  
كان المال كله لبنت العم الشقيق ، لأنه إقرابة ،  
فلو ترك الميت ابن عمه شقيقه ، وبنت عم لأب ،  
فالكل كله لابن النعمة الشقيقة في ظاهر الرواية عند  
الحنفية ، لعدم قرابته دون العم ، وإن كانت  
بنت وراث .

وقد حص مشايخ الحنفية ، بناء على رواية  
غير ظاهرة ، المال كله في الصورة المذكورة لبنت  
العم لأب . لأنها وليدة النعصب ، بخلاف ابن  
العمة ، فإنه ولد ذات رحم .

٩٧- وإن استوفى في المهر ، واختصت جهة  
قرائشهم ، بأن كان بعضهم من جهة الأب ،  
وبعضهم من جهة الأم ، فلا اعتبار لقوة القرابة ولا  
لولد النعصب في ظاهر الرواية ، فلا يكون ولد النعمة  
انضمامية أولى من ولد الخيال الشقيق أو الخاتمة  
الشقيقة ، لعدم اعتبار قوة قرابة ولد النعمة ، وكذا  
منه للعم الشقيق ليست أولى من المال أو  
الخاتمة الشقيقة ، لعدم اعتبار كون نسب العم ولد  
نعصب ، لكن بقسم الميراث باعتباره اثنين لقرابة  
الأب ، واثنين لقرابة الأم ، لعدم قرابة لأب  
مقامه وقرابة الأم مقامه .

ثم عبد أي يوسف ما أصاب كل فريق من جهة  
الأب أو جهة الأم ، بعدم ما في "مختصر فروعه"  
مع اعتبار عدد الجهات في الفروع

وعنده محمد بقسم المال على أول بطن اختلاف  
فيه ، مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول

كما هو الحال في نصب الأول وهكذا .<sup>(١)</sup>  
هذه هي أحكام توريث ذوي الأرحام في  
مذهب أهل العراق

### مذهب أهل التزويل

٩٨- محسن التزويل أن من أدلى من ذوي  
الأرحام إلى الميت بإث قام مقام ذلك الوارث ،  
فولد البنت ، وولد بنت الأب ، وولد الأخوات  
مطلقاً كأمهم . ونسب لإخوة وبنات الأمهم  
الانضمام ، لأب ، ونسب بينهم ، وأولاد الإخوة  
من الأم ، وأولاد الأعمام أم كائنا بهم . ومن  
الخاص به عتقة والتعبي وصروفي ويعيم من محمد  
وأبو نعيم وأبو عيمة القسم بن سلام .

وقد ذهب إليه الإمام الشافعي والإمام أحمد في  
الرواية الأخرى عنه ، واستثنا من هذا الأصل  
مستثنى .

١- إنها نزلا أخت وأختة ولو من جهة الأب منزلة  
الأم على الأصح ، ونزلا جه الميت لأم منزلة الأم  
على الأصح .

٢- نزلا الأمهم لأم والنعمة مطلقاً منزلة الأب على  
الأصيح

وقد رجع الإمامان مذهب أهل التزويل ، لأنه  
مذهب الصحابة ومن بعدهم من القائلين بتوريث  
ذوي الأرحام ، ولو ترك الميت بنت ، وبنت  
بنت ابن ، فعلى مذهب أهل التزويل المال بينهما .  
ثلاثة أو بأعده لبنت الشب ، ورويه لست بنت الأب  
فرضا ورثا

١١- شرح سنن ٩٦٥ . ٢٠٠ . والحد القلبي ١٠٢١ وما  
بعدها

وبنت ابن أخ، فالتبرأت بسبب سوءه، وذلك لأن  
المسألة الموصلة للميراث هو الرحم، وهي متحققة  
في الجميع من غير تفرقة، وتحققها في الجميع بقدر  
مشاركته، فثبت الميراث للجميع بالتساوي. ولقد  
كان من أعلام هذا الرأي حسن بن ميسر ونوح بن  
ذريح، ولم يأخذ هذا الرأي أحد من أصحاب  
المذاهب المشهورة.<sup>(١)</sup>

إرث ذوي الأرحام مع أحد الزوجين.

١٠١ - لا خلاف بين من ورثوا ذوي الأرحام في  
أنهم إذا احتسبوا مع أحد الزوجين فلكل منهما  
نصيبه كاملاً، فلا يحجب الزوج من النصف إلى  
الربع، ولا تحجب المروجة من الربع إلى النصف  
بأحد من ذوي الأرحام. وذلك لأن فرض الزوجين  
ثبت بالنص، وإرث ذوي الأرحام غير مخصوص  
عليه فلا يعارضه. وما بقي بعد فرض أحد  
الزوجين يكون لذوي الأرحام.

١٠٢ - لكن اختلف في كيفية توزيعهم: فقال أهل  
القراءة: يخرج نصيب الزوج أو الزوجة أولاً، ثم  
يقسم الباقي على ذوي الأرحام، كما يقسم على  
الجميع أو لفرداً.

وأهل التبريل مذهبان: أصحابهما ما قاله أهل  
القراءة. روي عن الإمام أحمد: أنهم يرثون ما  
فصل كما يرثون المال إذا انفردوا، وهذا قول أبي  
عبيد وشعيب بن الحسن والحسن بن زياد المؤدري  
وعلمة من ورثهم.

والمذهب الثاني: أن الباقي بعد فرض أحد  
الزوجين يقسم بينهم على سة سهام الذين يرثون

٩٩ - ومذهب أهل التبريل كمذهب أهل القراءة في  
أن من انفرد من ذوي الأرحام بأحد جميع التركة،  
ذكر كان أو أنثى.

لكن الفرق بين المذهبين يظهر في احتياج ذوي  
الأرحام، فأهل التبريل حيث يجعلون الفروع  
قائمين مقام أسودهم، ويأخذون أنصبتهم. قال  
أولئك معاصب أخذوا نصيبه نصيباً. وإن أخذوا  
بذوي فرض أخذوا نصيبه فرضاً، ويصعب على  
الجميع بالتساوي بين المذكور والأنثى عند الإمام  
أحمد. لأنهم يرثون بالرحم المحرمة، فيستوفون  
كأولاد الأم. ومذهب الإمام الشافعي إلى أن الذكر  
بأحد مثل حظ الأنثيين.

ففي بنت سكة، وبين، وبنت من بنت  
أخرى، إذا دفعوا درجة صاروا في منزلة سكين،  
فتكون التركة ماضية، تأخذ بنت البنت نصفها،  
وبأحد الأم والبنت النصف الآخر، فنصح  
المسألة من أربعة على مذهب الإمام أحمد. وعند  
الإمام الشافعي نصح من سكة، لأن أصل المسألة  
ثلاثة. وذلك في غير أولاد الأم لأنهم متساوون في  
النصيب بالنص.<sup>(٢)</sup>

مذهب أهل الرحم:

١٠٠ - هم الذين يسوون بين ذوي الأرحام في  
التوريث، فلا يفرقون بين صنف وصنف، ولا  
بين درجة ودرجة، ولا بين قرابة قوية وأخرى  
صغيرة.

فإن كان للمتوفى بنت أخت، وبنت سكة، فإن  
الميراث يهبها على السواء، ولو توفيت ابن أخت،

(١) المسود ١٠٣٠ وطوال القراءة

(٢) الطوط طالع ١٨٢٤ وما بعده

بأنفسها . فإذا ماتت امرأة عن ابن ، هو ابن عم . فإن الميركة تكون له باعتبارها أما ولا شيء له بالقرابة الأخرى . لأن النسوة مقدمة على العمومة .

فإذا حصلعت جهنما إرث يقتضي كل منهما الميراث ، ورث بالجهتين . فإذا مات شخص عن أحريس لأم ، أحدهما ابن عم شقيق فإن للأخوين لأم الثلث فرضاً مناصفةً بينهما . وشقيق بقدره الأخ لأم الذي هو ابن عم شقيق بأعساره عاصياً فأخذ لباقي

وكنز نعمت الشخص عن الميراث بإحدى الجهتين غيرت لأخرى . لعدم وجود حبيب له فيها . كي إذا توفي عن بنت ، راسي عم شقيق أحدهما أخ لأم . فإن للبنت النصف فرضاً . والباقي لاسي العم الشقيق تعصياً بمناصفة بينهما . ولا شيء لاسي العم الشال باعتباره أخاً لأم ، لأنه محجور نائب .

#### ميراث الخنثى

١٠٤ - الخنثى لغة . من له مالتزوجين واستمسك جميعاً ، جمعه خنثى وحنثات . وخنثت كخنثت من فيه انحنات ، أي تكسر وتسر . وقد خنثت كخرج وخنثت<sup>١</sup>

وفي الاصطلاح . من له آلة الرجال وآلة النساء معاً . أو ليس له شيء منهما أصلاً .<sup>٢</sup> فقد مثل اشعبي عن ميراث مولود ليس له شيء من الآتين ويخرج من سببه شبه بول غليظ . فاعتبره أنثى

سهم ذؤو الأرحام من الميراث مع أحد الزوجين . وهذا قول يحيى بن آدم وصرار . ويعرف القائلون بالأول بأصحاب : ( اعتبار مائتي ) والقائلون بالثاني بأصحاب : ( اعتبار الأصل ) ولا خلاف في ثبوت ذؤو الأرحام بدلون بشي وغير فقط . أو بمصصة فقط ، وإس يقع الخلاف إذا كان بعضهم بشي بمصصة . وبعضهم بشي فرض . فلو ماتت امرأة ، عن زوج ، وبنت بنت ، وحالة . وبنت عم شقيق أولاد . معد أهل القرعة : للزوج النصف . والباقي لبنت البنت وحدها . وعلى قول أهل التزويل للزوج النصف . ولبنت البنت نصف . والباقي . وبنت البنت سدر الباقي . ولبنت العم لباقي . فتصح المسألة من اثني عشر . لتزوج منها بنت ، ولبنت البنت ثلاثة . وللعالة واحد . ولبنت العم الثاني وعلى القول الثاني إذا تزوجوا حصص مع الزوج أم . وعم ، وبنت بالتزويل . وهي في الخلفه ست ابن وهي كالمت في التزويل لآل المحب ، فتكون المسألة من اثني عشر . يخرج نصيب الزوج أولاً . ثم يخرج ثلثه . ثم يخرج ثلث نصيب النصف للزوج لعدم الحجب الخنثي . يبقى ستة . تقسم على النصف . فتصح المسألة من ثمانية عشر . للزوج بمصصة . وللبنت البنت ستة . وللعالة ثلث . ولست انعم واحد .<sup>٣</sup>

#### الميراث من جهتين

١٠٣ - قد يكون لأحد الزوجة جهتان للميراث فإذا كانت جهتان معاً من طريق العصبية ورث

<sup>١</sup> الخنثى المصط .

<sup>٢</sup> شرح أسرارهم ٣٠٢ . وبعد - القاض ٥٣ . وأما

<sup>٣</sup> ١٠٤ - الميراث الأول . والميراث ١١

<sup>٤</sup> القول بتعصير ١٠٠ . وأما ٤٢ في غير الأولى

أقصر ، وصحفي دلت على الأمر أعني وأبي يوسف  
وعنه . ونسوق في ذلك لإمام أئمة حنفية . ولا  
يعني الإمام الشافعي في أحد الوجهين عنه ، وإن  
شبهى الفداو خارج من لحدس فقال أبو يوسف  
ويحمد : لا نعزم ثباتك ، وقال الخليل : في  
هذه الحالة يكون مشكلا .

١٠٦ . في مات له من يرثه . فقال جمهور  
أئمتهم . يوقف الأمر حتى يبلغ ، فينسب فيه  
علامات الرجاء . من نيات النجبة ، وخروج الفرس  
من ذكوره ، وكونه سي رجل ، أو علامات النساء من  
الحبس ، وأغلى . ونقل الشافعي . وقد نص على  
ذلك الإمام أحمد في زينة اليعقوب .

فيما احتج إلى قسمة لبراث أعني هو وبني  
الزينة الفرس ، ووقف الشافعي إلى حين طويعه .  
فحصل المسألة على أنه : ثم على أنه نفي ،  
وبذلك إلى كذا دارت أحوال نصيبه ، ووقف  
الشافعي حتى يبلغ .

١٠٧ . في مات قبل شيعه ، أو نفي مشكلا  
نظير فيه علامة ، ورتب نصف ميراث ذكره ،  
ونصف ميراث أنثى عند الخسالة ، وهو قول ابن  
عمر والسعي وأبي الليلى وأهل المدينة ومكة  
والشافعي والشافعي وأبي يوسف وأحمد .  
وأما أبو يوسف ويحيى بن آدم وهما من جرد  
يعني من خات . وورثه أبو حنيفة بأحد حاله .  
وأعطى الشافعي لسان الأورث ، وأعطى الإمام  
الشافعي ومن معه النصف . ووقف الشافعي حتى  
يشق الأمر أو يتصلح المسألة ، وهو قال أبو يوسف .

يعني يوسف بن مشكلا وغير مشكلا .  
نفس فيه علامات الفخورية أو الأثنية . يعنى أنه  
رجل أو امرأة فليس يشكك ، إلا هو رجل فيه  
خلفة زائدة ، أو امرأة فيها خلفة زائدة .

١٠٥ . وحكمه في زينة ورثه . وحكمه . حكمه ما  
ظهرت علاماته فيه . ويعني ثباته في قول  
أئمتهم . قال من استأجر أجمع كل من تحفظ عنه  
من أهل العلم على أنه الحنفى يورث من حيث  
يقول . فإن قال من حيث يقول الرجل فهو رجل ،  
ورث قال من حيث يقول المرأة فهو امرأة ، ومن روى  
عنه ذلك . علي ومروية وسعيد بن السبط  
ويحيى بن زهد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم .

وروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل عن  
مروية لم يزل يذكر من ابن يورث ؟ قال : من  
حيث يكون . وروي أنه عليه السلام وأمي بنوش  
من الأصابع فقال : ( يورثه من أبو عابور  
فيه ) .

ولأن خروج الفرس عن المصالحات ، لوجودها  
من النصيب والكبير . ويرث المصالحات إن أوجد  
في الذكر مثل نيات النجبة ، ونقلت الشافعي  
في استدلاله ، وخروج الفرس ، وأغلى ،  
ورث ما فيها جميعا تحت أسمهم عند جمهور  
أئمتهم .

فيما حرم . وهو أبو يوسف وأحمد ، فقال الإمام  
أحمد في رواية : يورث من المصالحات الذي يورثه

١٠٠ . حديث رواه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن  
سعيد بن عبد الله بن عمار عن عبد الله بن عمار  
عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : ( يورثه من  
أبو عابور ) . وقال الشافعي : ( يورثه من أبو عابور ) .  
وروي في مسند أبي حنيفة : ( يورثه من أبو عابور ) .

سحق. وبثبوتك معرفة. <sup>١٠٩</sup> ومن هذا لا يعرف  
قياسا على من عاصر رسول الله ﷺ <sup>١١٠</sup>

وتنقل الشافعية في نقص هذه الاستدلال. والى  
عمر فاضل في امرأة المفضلة. ثم نص أربع سنين.  
ثم نعت بعد ذلك. وحسب التقدم بأربع أشهر  
نهاية مدة حمل.

وقال ابن رشد: وهذه المسئلة مروج عنها  
في العتلة والتجربة. وقول ابن عبد الحكم الحرف  
إلى المعتد. والحكم أيضا يجب أن يكون بالاعتدال لا  
بالميل. ولعله أن تكون مستحيلا. <sup>١١١</sup>

١١٠ - وإذا مات الإنسان عن حمل يترتب. وقد  
الأمر حرم بنسب. فمن طلب الولادة بالقبلة  
بعد ذلك كل أن لا يعبر خلافه. ولكن يردع إلى من  
لا يتعده. لحمل كل من له. ويصدق إلى من  
ينقص الحمل بسببه أفك. ولا يرفع إلى من  
سقطه الخول شي.

١١١ - ويرث الحمل إذا ولد لأبى منه الحمل  
وكذلك. يثبت إذا ولد لأبى منه الحمل. فلو  
الغرض السابق. فإن ولد بعده فلا يثبت إلا بالقرار  
توبة.

وداد بالي حريم. وهذا قول شاذ. ثم  
هذا. <sup>١١٢</sup>

١٠٨ - وإذا أحرز الحريم بحبيبه. أو منى. أو ميل  
إلى المرحوم أو النساء. فبها يقتل قوله. ولا يثبت  
رجوعه بعد ذلك إلا أن يظهر كذبته بغيره. مثل أن  
يجز بانه رجل. ثم تبد. فبها جند بترك العمل  
بقوله السابق. <sup>١١٣</sup>

ميراث الحمل.

١٠٩ - الحمل من جملة الورثة إذا عتبرت. من  
موجود. في سطح عدم موت الميراث (نقص حيا  
وزحام وجسده في البحر إذا جاءت به لأبى مدة  
الحمل. وهي ستة أشهر عند موت فورث. إذ  
قال الشيخان قاضاير الترحيم. إذا قال مدة  
الحمل ستة أشهر عند جميع الفقهاء.

وإن كانت معتدلة. وحديثه لأبى من سجين  
معد وقوله المرفقة. عرفت أن خلافه ما في فهو من جملة  
الورثة. وهذا هو مذهب حنفية. ورواية عن  
الإمام أحمد. وفي الأصح عنه أن أكثر مدة الحمل  
أربع سنين. وبذلك مذهب الإمام الشافعي.  
وأحد قولين عند المالكية. والقول الثاني عندهم  
أن أكثر مدة الحمل خمس سنين. وبذلك مذهب  
عبد الحكم من المالكية: سنة.

ويؤيد تخلفه في أكثر مدة الحمل حديث عائشة  
فإنها قالت: لا يثنى الولد في رحم أمه أكثر من

١٠٩ - قلت فقلت: يجب تعديها لأبى بول. ثم  
ما. ثم روى المارطقي ٣٢٩. طه والحنبل  
ومشاهد. سنة ١٠٨٠. ثم روى الحنف من سنن ولا  
نور. حسبه. حل فيه هذا الحديث. وأما عبد الشافعي  
سنة ١٠٨٠. وروى البخاري ١٠٨٠. طه والحنبل  
المشاهد.

١١٠ - شرحه من ١٠٨. ١٠٨.

١١١ - شرحه من ١٠٨. ١٠٨. طه والحنبل

١١٢ - شرحه من ١٠٨. ١٠٨. طه والحنبل  
سنة ١٠٨٠. طه والحنبل. شرحه من ١٠٨. ١٠٨.  
سنة ١٠٨٠. طه والحنبل. شرحه من ١٠٨. ١٠٨.

١١٣ - شرحه من ١٠٨. ١٠٨. طه والحنبل  
سنة ١٠٨٠. طه والحنبل. شرحه من ١٠٨. ١٠٨.

١١٤ - شرحه من ١٠٨. ١٠٨.

١١٢ - ويرث الحمل بشرطه

الشرط الأول : أن يولد حياً ، حتى بعد حياته عند الولادة امتد عا لحياة في بطن أمه ودليلاً عليها . يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : ( إذا استحل المولود وراثته )<sup>(١)</sup> وروى سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والسوري عن حمزة بن عوفيا : ( ففسى رسول الله ﷺ : لا يرث الحي حتى يستهل )<sup>(٢)</sup>

فإذا ولد ميتاً بغير جنبه على أمه . ولم يكن هناك دليل على حياته فيها قبل ، لا يكون وارثاً باتفاق الفقهاء ، لأن شرط الميراث حياة الوارث وإذا نزل من بطن أمه حياً بغيرها فلا يرث أيضاً عند جمهور الفقهاء ، لعدم وجود دليل على حياته ، وذهب الأخيرة إلى أنه يرث . لأن الشارع اعتد به حياً قبل الحنية ، إذ أوجب على الجنين ( القرض ) ووجبهما للحياة على أبي دون أمه ، وكذلك يرث عندهم ماله الذي مات ، وهو في بطن أمه ، ثم يرثه ورثته .

١١٣ - ويكفي عند الحنفية أن يخرج أكثر الحمل حياً . فإذا ابتدأ نزوله ميتاً بغيره وهي حياً حتى خرج منه كله ، أو ابتدأ نزوله ميتاً ، ثم جليه واستمر حياً حتى ظهرت عمرته ثم مات بعد ذلك وراثته عندهم . لأن للأكثر حكمه الكلي .<sup>(٣)</sup>

(١) - رواه أبو داود في سنن المولود وراثته (أخرجه أبو داود) ٤٧٧  
عن الطائفة الأصحابية وهي : أبو داود ، أبيه (٢٧٧) ط  
(٢) - الطائفة الشافعية (٣)

(٣) - حديث : لا يرث ميت حتى يستهل ، أخرجه ابن عباس  
عن حمزة بن عوفيا (٢٧٧) ط وصححه المحققون من حديث حمزة  
والسوري عن حمزة

(٤) - أخرجه من ٣٧٩ ، ٣٨٠

واشترط الأئمة الثلاثة أن تنم ولادته كله حياً .

وينصرف حياته بالاستهلال صارخاً ، وانخسف الغشاء فيها سوى الاستهلال . فدللت طائفة لا يرث حتى يستهل ، ولا يقوم غيره مقامه . ثم اختلصوا في الاستهلال ما رواه حمزة بن عوفيا : ( إذا استهل ميت حتى استهل صارخاً ، وهو المشهور عن الإمام أحمد ، وروى عن كثير من الصحابة وتابعين ، مستدلين بأن مفهوم قول النبي ﷺ : ( إذا استهل المولود وراثته )<sup>(١)</sup> أنه لا يرث بغير الاستهلال ، ولأن الاستهلال لا يكون إلا من حي . وأخرجه تكون من غير حي . وروى عن الإمام أحمد أنه قال : يرث السقط ويورث إذا استهل قبل له ما استهلاله<sup>(٢)</sup> قال : إذا صاح أو عطس أو سكر ، فعلى هذا كل صوت يوجد منه تعظم به حياته فهو استهلال ، وهذا قول زهري والقاسم بن محمد ، لأنه صوت علمت به حياته فأشبهه الصراخ . وعن أحمد رواية ثالثة : إذا علمت حياته بصوت أو حركة أو ضاغط أو غيره وراثته وثبت له أحكام الاستهلال ، لأنه حي . وهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه<sup>(٣)</sup>

الشرط الثاني : أن تأتي به في أثناء العدة ، فإن أثبت بانقضائها العدة ، وأنت به أقل من سنة أشهر كذب ، وورث ، وتبين أنها كاذبة في دعوى انقضائها العدة ، وإن لم يقر بانقضائها العدة وأنت به لتقام أكثر مدة الحمل ، أو لأقل من ذلك وراثته ، لأنه تبين أنها كانت حية قبل الموت .

وإن أثبت به لأكثر من تمام مدة الحمل - على

(١) - الحديث تقدم أخرجه حمزة بن عوفيا (٢٧٧) ط

(٢) - أخرجه من ٣٧٩ ، ٣٨٠ ط

في الجملة ، وهو ولادة ثنتين . وروى اختلاف من أبي يوسف أنه يوقف نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيها أكثر ، وعليه الغشوى . وذلك لأن الاعتماد الغالب ألا تعد المرأة في بطن واحد إلا ولداً واحداً فيسبى عليه الحكم مالم يعظم خلافه .

١١٤ - وذكر في فتوى أهل سمرقند : أن الولادة إن كانت فرسية توقفت النسمة لوجود الحمل . إذ لو عجلت فربما علت بظهور الحمل على خلاف ماقدور . وإن كانت بعيدة لم توقف ، لأن في ذلك إصراراً ببدني المرأة ، ولم يعين لتقرب مدة الحمل على العدة . وقيل : هو ما دون الشهر وعلى زوجة أبي يوسف يأخذ المتاضي من الورثة كمايلا على ما إذا كان الحمل أكثر من واحد .<sup>١</sup>

ومذهب الإمام أحمد وهو إحدى الروايتين عن كس من أبي يوسف . ومحمد بن كمال تقدم أنه يوقف للحمل نصيب ذكرين أو ثنتين أيها أكثر . وعلى ذلك بأن ولادة كواحدة كثيرة معتادة ، وما زاد عليها فتدو لا ينسب عليه حكم . والمعاودة بالنسبة لحجر نصيب ذكرين أو ثنتين أيها أكثر . أنه من زانت الفروع من ثلثت صغيرات لإثبات أكثر . لأنه يفرض من ثلثان ، ويدخل النقص على الكل بالمعاصرة ، وإن نقصت عنه كان ميراث الذكر من أكثر ، وإن استوت كذايون وحمل ، استوى ميراث الذكر من ولائتين

الخلاص المتقدم . فلا يرث ، لأنه نير أنها علفت به بعد الوفاة .

١١٤ - وإذا أريد تقسيم تركة الميت الذي في ورثته حمل ، أوقف له عند أبي حنيفة نصيب أربعة بنين أو نصيب أربع بنات أيها أكثر . ويعطى بقية الورثة أقل الأنصبة . وهو مذهب المالكية . ومقابل الأصح عند الشافعية ، إذ الأصح أنه لا قسم له ومثال أكثرية نصيب البنين . إذا مات عن زوجة حامل وعي فواخ . ومثال أكثرية نصيب البنات : إذا مات الميت عن زوجة حامل وأبوين ، فإن لمساواة تكون من أربعة وعشرين ، فلزوجته الثلث ، وللأبوين السدسان ، يبقى ثلاثة عشر ، وذلك للصبوات إذا قلوا أربعة بنين . وإذا قدرت أربع بنت فثلث الثلثان (سنة عشر) .

وهذا ظهر الحمل ، وزان الأنصبة ، فإن كان الحمل مستحقاً لجميع الموتوف أخوه ، وانتهى الأمر . وإن كان مستحقاً للبعض فليأخذ الحس هذا البعض ، ويقسم الباقي بين الورثة ، يعطى لكل واحد منهم ما كان موقوفاً من نصيبه

ومذهب أبي حنيفة ومن معه هو مذهب شريك النخعي ، فقد قال : لو مات تركة لأمي أمها رجل أربعة بنين في بطن واحد . ولم ينقل عن المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذلك .

وعند محمد يوقف نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيها أكثر . رواه عنه الثوري بن سعد . وفي رواية أخرى عنه ، أنه يوقف نصيب ثنتين أو ثنتين أيها أكثر ، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف . وذلك لأن ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة ، فلا ينسب عليه حكم بل ينسب على ما يعتاد

١ - مسند حماد بن عيسى ٢١٧ - ٢١٨ . والرمضون ٢٩٢/٨  
٢ - مكي . وروضة الطالبين ٣٩٦/٦ . والنفوس الفاضلة ٢٩٦/٦

ميراث المفقود .

١١٦ - المفقود لغة : هو المصدوم .<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : هو الغائب الذي انقطع خبره ، ولا يدري حياته من موته .<sup>(٢)</sup> وفروه شمس الأئمة بأنه : اسم لموجود هو حي باعتبار إيمانه ، ولكنه كالميت باعتبار ماله .<sup>(٣)</sup> وقيل : إن هذا أحسن تعريف .

١١٧ - واختكم في ميراثه . أنه حي في حي ماله ، فلا يرث منه أحد ، وميت في مال غيره فلا يرث من أحد . وذلك لأن الأصل ثبوت حياته ما لم يظهر خلافه ، فاعتبر حيا استصحابا لخالفه ، واستصحابا لاحتال حجه تدفع الاستصحاب . ولذلك فلا يستحق أحد في ميراثه ، لا باعتزله حيا ، ولا بشيخ هو في ميراث غيره . ويوقف ماله حتى يصبح موته ، أو يرضى عليه مدة لا يجبا إلى مثلها ماله ، وهذا مذهب مالك . والشافعي ، وأحمد رأيين للمعينة .

١١٨ - واحتلت روايات خيعة في المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود ، فهي ظاهر الرواب عليهم أنه إذا لم ينو أحد من أخواته في بدله ، وفل أخواته في جميع البلاد ، تكن الأول أصح ، لأن في العمل بالتقصير الثاني حرجا عظيما ، كما أن الأغيار تغفوت بتفاوت الأقاليم .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن نلدة مائة ومثرون سنة من يوم ولادة التقييد . وقال محمد : مائة وعشرين سنين . وقال أبو يوسف : مائة

وحس مسين . وروى عنه مائة سنة . وقال بعضهم : تسعون سنة ، لأن الزيادة عليها في غاية الندرة فلا تنافها الأحكام الشرعية ، لأنها نبي على الأغلب . قال الإمام الشرنشلي : وعنه الفتوى . وذهب بعضهم إلى أنها تسعون سنة ، لما ورد في الحديث المشهور في أخبار هذه الأمة ( أخبار أمي مابين سنين إلى سبعين )<sup>(٤)</sup> . وقال بعضهم : مان المفقود موقوف إلى اجتهاد الإمام . ونقل عن شرح الفرائض المشاهدة أن الإمام أنا حليفة لم يقدر في ذلك تقديرا ، وهو في المدة إلى اجتهاد القاضي في كل عصر يحكم بسنونه في أي مدة يرى فيها مصلحة واجتهاده . ويقسم ماله بين ورثته لموجودين في ذلك الوقت وعليه الفتوى .<sup>(٥)</sup>

ولم يجد المالكية مدة معينة بل قالوا : ( لا يفسد ورثة المفقود منه حتى ياتي عليه من الأرض مالا يجبا إلى مثله ) .<sup>(٦)</sup>

وكذلك الشافعية ، فقد نصروا على أن ( من أسر أو فقد وانقطع خبره ، ترك ماله حتى تقوم بيته بسنونه ، أو تقضي مدة يعلم أنه لا يعيش فوقها . ولا تنقض يميني ، على الصحيح ، فيجتهه القاضي ويحكم بموته ) . ونقل تفسيرا ( سبعين وبشائين ورشدين ومائة وعشرين ) .<sup>(٧)</sup>

١١٩ - أما الخنابلة فقالوا : ( إن المفقود نزعان :

(١) - حديث أبي هريرة رضي الله عنه . انظر في المصنف ١١٩ : ١٢٢ .  
(٢) - ٣٢٩ . انظر في المصنف ( المصنف ) وقال : ( حسن ) .  
(٣) - ٣٢٩ . انظر في المصنف ( المصنف ) وقال : ( حسن ) .  
(٤) - ٣٢٩ . انظر في المصنف ( المصنف ) وقال : ( حسن ) .

(٥) - ٣٢٩ . انظر في المصنف ( المصنف ) وقال : ( حسن ) .  
(٦) - ٣٢٩ . انظر في المصنف ( المصنف ) وقال : ( حسن ) .  
(٧) - ٣٢٩ . انظر في المصنف ( المصنف ) وقال : ( حسن ) .

(١) - الفرائض .  
(٢) - الفرائض .  
(٣) - حاشية النظر في ٢٢٩ .

يعلم خبره . وقد توقف إلى وفاة موروث المفقود .  
وانتفى لغفها على أنه لا يوث المفقود إلا  
الأعيان من ورثته يوم قسم ماله . لا من مات قبل  
ذلك ولو يوم

١٢١ - واحتلفوا فيمن مات وفي ورثته مفقود .  
صعد الإمام أحمد وأكثر الغفها : أن يعطى كل  
ورث من ورثته نصيبه المبقى : ويسوف الساقى  
حتى ينج أمره . أو تقضى مدة الانتظار . وذلك  
إذا كان وجود المفقود ينقص أنصبة الورثة  
الأحرين . فإن كان يحسبهم حسب حومان فلا  
يعطى أحد منهم شيئاً من الفرقة . بل توقف كلها  
حتى يبين موته أو حياته .<sup>(١)</sup>

ميراث الأصير :

١٢٢ - الأصير لغة : الأخذ والمفيد  
والمسجون .<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح : يطلق على كل من أخذ موه  
شد أو لم يشد .<sup>(٣)</sup>

١٢٣ - وأحكم فيه أنه إذا علمت حياته فإله  
يرث .<sup>(٤)</sup>

فإن فارق دينه فحكمه حكم المرتد . إذ لا فرق  
بين أن يرتد في دار الإسلام . ثم يلحق بدار  
الخراب . وبين أن يرتد في دار الحرب . ويقبض  
فيها . فهو في الحالين يصير حرباً .

فإذا لم نعم رذته ولا حياته ولا موته فحكمه

النوع الأول : من كان الغالب من حاله افلاك .  
وهو من يفتد في مهلكة كالذي يفتد بين الصغرى .  
أو في مهلكة يهلك فيها الناس . أو يفتد من بين  
أهله . أو يخرج لصلاة العشاء أو غيرها من  
الصلوات . أو لحاجة غريبة فلا يرجع ولا يعلم  
غيره . فهذا ينتظر به أربع سنين . فإن لم يظهر له  
غير قسم ماله . واعتدت امرأته عدة الوفاة .  
وحنت للأزواج . ونص عليه الإمام أحمد . وهو  
اختيار أبي بكر . وذكر القاضي : أنه لا يقسم ماله  
حتى تمضي عدة الوفاة بعد أربع سنين . لأنه  
الوقت الذي يساح لامرأته التزوج فيه . والأول  
أصح . لأن العدة إنما تكون بعد الوفاة . فإذا  
حكم بوفاته فلا وجه للتوقف عن قسم ماله .

لنوع الثاني . من ليس الغالب من حاله  
الافلاك : كالمفسر لشجاعة . أو طلب علم . أو  
سباحة ونحو ذلك . ولم يعلم خبره . ففيه روايتان :  
إسداهما : لا يقسم ماله . ولا تتزوج امرأته .  
حتى يتبين موته . أو يمضي عليه مدة لا بعش  
شئها . وذلك مرجعه اجتهد الحاكم . فإن  
صاحب المعنى . ( لأن الأصل حياته . والتقدير لا  
يحصار إليه إلا بشكوك . ولا توقف هنا . فوجب  
التوقف عنه )

الرواية الثانية : أنه ينتظر به ثمة تسعين مه  
مد ولد . لأن الغالب أنه لا بعش أكثر من  
هذا .<sup>(٥)</sup>

١٢٤ - ويسوف للمفقود حصته من ما موروث  
الذي مات في مدة الانتظار . فإن مضت المدة . ولم

(١) السراجة من ٢٢٩ . والمفتد . ٢٢٣ . وسفحة

١١ : ١١ . ومفتي ٢٠٥ / ٦ - ٢٠٤

(٢) فقهنا

(٣) علم باب من ٢٢٥

(٤) المفتي ١٣١ ط المار

(٥) مطلب أنوبي الص ٦٢٠ / ١ . وكشاف الفاع ١١ / ١

موت صاحبه ، وذلك مشكوك فيه ، فلا يثبت  
احترمان بالشك إلا فيما ورث كل واحد منهم من  
صاحبه لأجل الضرورة ، لأنه إذا أعطينا أحدهما  
ميراث صاحبه فقد حكمنا بعيانه فيما ورث من  
صاحبه ، ومن ضرورته الحكم بموت صاحبه  
قبله ، ولكن الشك بالضرورة لا يعدو موضع  
الضرورة ، وقد تحققت الضرورة فيما ورث كل منها  
من صاحبه ، وفيما سوى ذلك يمسك بالأصل ،  
وذلك عملاً بالقاعدة الفاضلة : ( إن البين لا يروى  
بالشك ) ، وهي أصل لأحكام كثيرة .

روحه قول السامعين من ميراث أم سب  
استحقاق كل منها ميراث صاحبه غير معلوم  
يقينا ، والاستحقاق يثبت على السبب ، فإلم  
يتبين السبب لا يثبت الاستحقاق ، وفي انقضاء  
أصل كبير : أن الاستحقاق لا يثبت  
بالشك <sup>(١)</sup> .

#### ميراث ولد الزنى

١٢٥ - ولد الزنى - وهو الولد الذي نال به أمه  
نتيجة ارتكابها الفاحشة . والحكم فيه موت تسبه  
من أمه ورث صحته فقط ، لأن صلاته بما حقيقته  
مادية لا شئ فيها ، أما نسبها إلى الزاني فلا يثبت  
عند جمهور الفقهاء ولو أمر بينوته له من الزنى ، لأن  
النسب نعمة ، فلا يترتب على الزنى الذي هو  
جريمة ، فإذا لم يصح بأنه من الزنى ، وكانت  
أم الولد غير متزوجة . وتحققت شروط الإقرار بثبوت  
نسبه منه عملاً بخلافه على الإصلاح ، وعملاً  
بالباطن . وإذا مات أحدهما ورثه الآخر <sup>(٢)</sup> .

حكم المفقود ، على التفصيل وأخلاف الذي سبق  
( ف / ١٢٩ ) . فإن ادعى ورثته أنه ارتد في دار  
الحرب لم يغفل ذلك إلا بشهادة مسلمين عدلين ،  
لأن إسلامه كان معذوراً باستصحاب الحال ، ولا  
يحكم عليه بعدمه بشهادة غير المسلم . لأن شهادة  
غير المسلم على المسلم لا تقبل في الأمور الجزئية ،  
معدوم فيها في أمر الدين الذي هو أعظم الأمور من  
باب أولى . فإن جاد بعد القضاء برده ، وأنكر  
الردة فلا ينقض القاضي حكمه ، فلا يرد عليه  
أمراته ولا ماله إلا ما كان قائم بينه في يد زوجته ، كما  
في المرتد المعروف إذا جدد نكاحه <sup>(٣)</sup> .

#### ميراث الحرقي والحرقي والمذمى

١٢٤ - قال السرخسي : اتفق أبو بكر الصديق  
وعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم في  
الحرقي والحرقي ، إذا لم يعلم أنهم مات أولاً أم لا  
يرث بعضهم من بعض ، وإنما يجعل ميراث كل  
واحد منهم لورثته الأحياء ، وذلك قضى زيد في  
قتلى البهامة ، وفيهم مات في طاعون حموس ،  
وفي قتلى الحيرة ، وبغفل عن إمام علي في قتلى  
الحمل وصديق ، وهو فوف عمر بن عبد العزيز ، وبه  
أحد جمهور الفقهاء .

وروي عن علي وابن مسعود في رواية أخرى :  
أن بعضهم يرث من بعض إلا فيما ورث كل واحد  
منهم من صاحبه ، لأن سبب استحقاق كل واحد  
منهم ميراث صاحبه معلوم ، وهو حياته ، وسبب  
احترمان مشكوك فيه ، فيجب التمسك بحياته  
حتى يأتي بيد من آخر ، وسبب الحرمان بموته قبل

(١) المسوط ٢٧/٢٠ - ٢٨ ط في نسخة تصحى بحج

(٢) تنوير المفاتيح ٢١١/٩

(٣) السراجة ص ٢٢٥ ، ٢٢٦



كان لا يثبت نسب فلا يرث . وانقول الأحكام  
بلمرمة ، والقبائل الذي يجب عليه دفع ديانة فيه  
انوجهن انسانان .

١٢٩ - وإذا ترك الميراثي بنا واحدا فميراثه فلا  
يثبت نسب الميراث له بالافوار ، لأن نصيب الشهادة  
في يتم ، ولكن يشاركه في الميراث ، وعليه أن يدفع  
له نصف ما في يده . وعين الشاهد قولان :  
أحدهما أنه لا يثبت نسب ولا يجب ان يثبت  
والثاني بلب النسب ويجب الميراث . والقبائل  
عند الشافعية أن من يستحق المال كله ميراث يثبت  
بافوار الب ويثبته الميراث في الحكم .<sup>١١</sup>

الموصى له بأكثر من الثلث ولا ورث له

١٣٠ - إذا لم يوجد وارث للمعقوف حسبما سبق : أو  
مفر له بالنسب على الغير ، كانت تركته كلها  
للموصى له بجميع المال عند اخفية والحاجة ،  
لأنهم يقدمونه هنا على بيت المال ، ولأنه اجازوا  
لوصية في هذه الحالة ، لأن عدم تنفيذ الوصية فيه  
زاد عن الثلث كان لحق الورثة ، فإذا لم يوجد أحد  
منهم قدموا ان اسلم . أما المالكية والشافعية فإنهم  
في هذه الاحوال لا يجيزون الوصية بأكثر من الثلث  
نعدم وجود من له حق الاجازة .<sup>١٢</sup>

السيرة والاسوة والاميمة ماضيه . فهذا النوع من  
الإقرار متى توافرت فيه الشروط التي ذكرها الفقهاء  
كصحة صيغ الإقرار وثبت نسب الميراث بالبنوة أو  
الأسوة للميراث . عبرت بعد وفاته كسائر اثباته ، ولا  
يعوزاه ارجوع فيه .

الثاني : إقرار نسب على غير الميراث ، وهو الإقرار  
بقبالة يكون فيها وسط بين الميراث والميراث ، كإقرار  
نحصر لأحرياته أخويه أو عمه أو جده ، فهذا  
النوع من الإقرار لا يثبت به النسب ، ويحوز  
الرجوع عنه ، ولكن يعامل الميراث مقتضى إقراره ،  
فيصح في حق نف في الأمور المالية متى توفقت  
شروط صحته ، إذ ليس فيه إحقاق ضرر للغير .

وإذا توفى اثبات عن اثنين ، وأقر أحدهما بالثالث  
وأقر الثاني فقد قل مالك وأوجبته واحد . إن  
لميراثه حقا على الميراث ، يشاركه في ميراثه ، لكن  
احتلف في القصد الذي يجب على الميراث إعطائه  
لميراثه ، فقال مالك وأحد عليه أن يعطيه ما زاد  
عن نصيبه فيما لو ثبت نسب الميراث أي ثلث ما في  
يده . وقال الإمام الشافعية : يعطيه نصف ما في  
يده . لأن الميراث مقتضى إقراره يقول لميراثه . أما  
وأنت سواء في ميراث اثنين ، وما أحده الميراث ،  
فكانه ثلث أو أخذته يدمعندية . فتسوي فيما متى  
وهو الذي ينبغي .

واحتج مالك وأحد بأن الميراث أقصر بالثالث عن  
ميراثه ، فلم يلزمه أكثر من أقربه كما لو أقره بنين  
عدين .

وهذه الكتب بقي إلى أنه لا يلزم الميراث شي  
قضاء . وهو لا يلزمه ديانة قولان . أحدهما  
لا يلزمه ، لأنه لا يثبت نسب بهذا الإقرار ، وإذا

١١ - ابن عاصم ٢٠٢ : ٢٦٩ ط أول . حلية العبد لابن رشد  
١٢٥ : ٢٠٢ ط خلي . وهو ١٢٢ : ٩ ط الفقه الإسلامي  
والفقه ١٢٩ : ١٢٩ . والتهذيب لشمس الدين ٢٤٢ : ٢٤٢

١٢ - السراج ٥٨ . وعدة الميراث ٢٤٢ : ٢٤٢ ط خلي ٣ .  
وسراج روض الصالح ٢٤٢ : ٢٤٢ مكتبة الإسلامية . ابن  
خلدون ١١٧ : ١١٧ . وسنن الإبراهيم ٢٧ : ٢٧ ط دار  
العلوم

## التخارج

١٣١ - اتحاج لغة <sup>(١)</sup> أن يأخذ بعض الفسقاء الدار، بعضهم الأمر مثلا <sup>(٢)</sup> وفي الاصطلاح : أن يتصالح البزينة على إخراج بعضهم من ليرات على سبيل عفو . سواء أكان الشيء المعتوه من تركه طوبى أو من غيرهما

١٣٢ - حكمه أنه جائز عند الخبيثة والذنكية والتفقه في جميع الأحوال .

وأما الخاصة فحرامه في المبادىء المقدسة ، أما في المكنيات الخاصة ، فقد صرح الإمام أحمد بأنه يجوز إذا علم للتصديق ، أما إذا جهل صدق الخلف لتصالح عليه فيصح .

١٣٣ - وإذا كان في التركة دهب وفضة ، أو غيرها فلا بد من مراعاة أحكام الصرف ، من يوجب التضامن في المجلس والمصادرة نعمت . إن شاء الله عند التخرج تعتبر أحواله فيه ، لأنه سبى غلبى الساعة .

وتفصيل أحكامه بخلاف فيه ولخرج مسائله في مصطلحه <sup>(٣)</sup>

## القاسحة

١٣٤ - القاسحة لغة : التذرع والتداول ، وفي تصانيف البزينة ، لأن ليرات لا تقسم على حكم

أثناء الأول ، بل على حكم الناس ، وهذا ما ينفذ <sup>(٤)</sup>

وفي الاصطلاح : اتفاق عدد بعض ثرونة يكون قبل التسعة إلى من يوثق به .

١٣٥ - فإذا مات إنسان ولم تقسم تركته بين ورثته حتى مات بعضهم ، فلا يخلو الحال من أحد أعزب <sup>(٥)</sup>

بما أن يكون ورثة الناس هم ورثة الأول . أو يكون من بينهم من لم يكن وارثا للأول . وقد كان ورثة الشيء هو ورثة الأول . ويكتفى بنسبة التركة بين الورثة المرحومين ، ما عدا أول الورثة الثاني لم يكن حيا حين وفاة الأول ، ولأنه من نفس التركة بين ورثة الأول ، ثم ورثة الناس ، فلهذا لم يتغيروا

١٣٦ - أفومات شخص غير بين وبست من روجه واحد ، ثم مات أحده قبل فسخ التركة ، فلا يرث له سوى حصونه السابق ، فيكتفى بقسمه وحده جميع المذكور على أحد الاثنين

١٣٧ - وأما إذا كان من ورثة المتوفى الثاني من بكر ، وراثا لأول ، فله بحسب قسمه في التركة المتوفى الأول من ورثة ، ثم بقسم نصيب المتوفى ورثته حسب أحكام القرب . بذلك قال سبوت إنسان عن أمه ومخته . ثم قيل فقسمة التركة بينهما من الأولين عن . مات وأخت ، فإن تركه الأول نفسه بين الأم وأخت ، يندفع من حظ الأميين . ثم بقسم بقدر الأم بين أمه وأخت ، ومداومة بينهما . وهكذا يكون حكم في التمايزات <sup>(٦)</sup>

(١) التاميز

(٢) السر في قوله ١٦٠ في القسمة جديدي : ١٦٨

(٣) ٣٠٥ ، وفيه التصالح ٢٥٥ ، والدرر ٣٠٣

(٤) وفي ٥٦٤ طبرستان وصبراعة ٢٢٦ ، ٢٢٧

(٥) وانضم ٣٠٣ ، ١٦٨

(٦) تصانيف

(٧) تصانيف ١٥٩

حساب التوارث :

١٣٨ - إذا استحق التركة وراث وسد فلا حاجة إلى تقسيمها ، سواء كان مائصدا ، أم صاحب فرض ، أم ذارحما .

كما إذا تعدد الورثة فلامد من تقسيم التركة بينهم ، فبأحد كل وراث نصيبه لئلي يستحقه مضا ، ويلزم لتقسيم التركة على لورثة الأمور الآتية :

١٣٩ - أولا : معرفة الفروض التي يستحقها أصحاب الفروض من الورثة في المسألة المعروضة وتوقف معرفتها على معرفة أحوال ذوي الفروض لي لبراث مع غيرهم من الورثة .

١٤٠ - ثانيا : معرفة أصل المسألة المعروضة ، وهو أقل عدد يمكن أن توجد منه سهام الورثة بدون كسر ، وهذا يختلف باختلاف من يوجد من الورثة ، فإن كان يكون من العصباء النسبية ، أو من أصحاب الفروض ، أو مشتركا ، فإذا وجد عصبة فقط بعشر عدد ومهم أصل المسألة ،

تقسم التركة عليهم بحسب عدد الرؤوس . ففي ثلاثة أبناء ، أو ثلاثة إخوة أشقاء ، أو لأب ، أصل المسألة ثلاثة . وتقسيم عليهم ثلاثة ، يأخذ كل واحد ثلث التركة ، وكذلك إذا كانوا أكثر من ذلك . وإن وجدت معهم أنثى معصية بهم ، زاد كل ذكور بالثنتين من الإناث ، وتقسيم التركة على عدد رؤوسهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ففي ابنين وثلاث بنات أصل المسألة سبعة ، فكل ابن سعيان ، ولكل بنت سعي . وفي ثلاثة إخوة أشقاء وأربع أخوات شقيقات ، أصل المسألة عشرة ، لكل أخ عشرين ، ولكل أخت عشر .

١٤١ - وإذا وجد واحد من أصحاب الفروض مع غيره ، من العصباء النسبية ، فأصل المسألة مقام الكسر الاعتيادي كذلك على فرض صاحب الفرض . ولما كانت الفروض لا تعدي الكسور الآتية :

للصنف ، الربيع ، النسر ، الشاذل ، الثلث ، الخمس  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$

فلا يخرج أصل المسألة في هذه الصورة عن مقامات هذه الكسور .

١٤٢ - وإذا وجد أصحاب فروض مختلفة وحدهم ، أو مع غيرهم من العصباء النسبية ، فأصل المسألة لمصاعف تبسيط لمقامات الكسور لاعتمادية اندالة على الفروض ، وقد دل الاستقراء على أن لمصاعف التبسيط لمقامات الكسور في أي مسألة لا يخرج أولا عن سبعة أعداد ، وهي : ( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ )

١٤٣ - وإذا تبين أن المسألة عشنة ، أو فيه رد ، يخرج أصل المسألة من هذه الأعداد ، والخمسة الأولى من هذه لاعتدال ماخوذة من مقامات الكسور الاعتيادية اندالة على الفروض . وأحد ( ١٢ ) مأخوذ من احتياط  $\frac{1}{6}$  بأسرع الثاني من الفروض وهو

الثلثان ، الثلث ، النسر  
 $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$

١٤٦ - حامسا : معرفة مقدار نصيب كل وارث من التركة ، وهو النتيجة المنقصودة من التركة وهو الناتج من ضرب مقدار السهم الواحد من التركة في عدد سهام كل وارث .

ثم إذا تمت سهام ابنة بعد معرفة عدد سهام كل وارث من أصل المسألة حسب الطريقة السابقة ، وإثمت مجموع تلك السهام بأصل المسألة ، فلا غنى الخال من أحد أمور ثلاثة :

أ - أن يكون مجموع السهام مساوياً لأصل المسألة ، وحينئذ تكون المسألة عدلية ، لأن كل واحد من الورثة يأخذ نصيبه من التركة بلا زيادة ولا نقص ، كما في زوج ، وأخت شقيقة .

ب - أن يكون مجموع أصحاح الفروض أكثر من أصل المسألة ، وحينئذ تكون المسألة عادية ، كما في زوج ، وأختين شقيقتين ، أو أولاد .

ج - أن يكون مجموع سهام الفروض أقل من أصل المسألة ، ويوجد عاصب سبي يستحق الباقي من التركة بعد سهام أصحاح الفروض ، وفيه حال لمسألة حينئذ فيها رد .

والأمور : الثاني والثالث ، وهما المعول والرد ، بيانها فيما سيجي .

المنقبات من مسائل الفرائد :

في الفرائد مسائل اشتهرت بألفاظ خاصة ما تعبر عن المقادير والأحكام ، منها ما اتفق الفقهاء على حكمها ، ومنها ما اختلفوا فيه .

١٤٧ - أولاً : المسألة ، أو الحجازية ، أو الحجازية ، أو الحجازية ، أو الحجازية .

وصورتها : امرأة ماتت وتركها زوجها وأماً

وأما النوع الأول من المقادير فهو :

النصف	الربع	الثلث
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$

ولعدد ( ٢٤ ) مأخوذ من اختلاف  $\frac{1}{8}$  في النوع الثاني المذكور

ومعنى عما تقدم اعتبار لعدد ( ٢٤ ) أصلاً لمسائل الفرائد ، فذلك ليس وأسهل

ولا بد من معرفة أصل المسألة المفروضة ، حتى يمكن معرفة سهام كل وارث من ابنة المستحقين للتركة .

١٤٨ - ثالثاً : معرفة عدد سهام كل وارث من السورلة المستحقين للتركة ، فإذا كان الوارث صاحب فرض ، فعدد سهامه من التركة هو الناتج من ضرب أصل المسألة في الكسر المعدل على فرضه ، فإذا كان في المسألة أب وأم ، فإن الأم تمتنع الثلث ، ويكون أصل المسألة هو ثلاثة ، وإذا كان عاصباً ومثلي له شيء من التركة ، فعدد سهامه هو الباقي من أصل المسألة بعد طرح مجموع أصحاح الفروض من أصل المسألة ، فإن كان الورثة رجلاً ، فاصل المسألة يكون أربعة ، فإذا الدرجة ها للربع ، فيكون له سهم ، وللابن الباقي ثلاثة سهم .

١٤٩ - رابعاً : معرفة مقدار السهم الواحد من التركة ، وهو الناتج من قسمة التركة على أصل المسألة إن كان مجموع السهام مساوياً لأصل المسألة ، ففي زوج ، وبنت ، وبنت ، يكون أصل المسألة من أربعة ، فزوج سهم ، وبنت سهم .

وللابن سهمان

بالتشريك . وهو أي القرب بالتشريك ، المعنى التقني . فإن استحقاق الميراث باعتبار تقرب والإدلاء . وقد استوراني الإدلاء إلى ثبت . لام يرجح الإحدية لأنه ثبت بالإدلاء . (فيه بالأب . فإن كانوا لا يقدمون هذه الأدلة فلا أقل من أن يشوهوا .) وإن شاء تقدموا لأن الإدلاء بالأب بسبب العصبية . ومنه فحق العصبية متأخر عن الأب في حفظهم . وإن شئنا الإدلاء بمسيرة الأم . وهو في ذلك مر .

والقائلون بالتشريك سواء في الميراث بالنسبة لأولاد الأم . ولأولاد الأب . ولأم بين الذكر والأنثى . لأن ميراث الأب لهم باعتبارهم أولاد أم . واحكم فيهم المساواة . وذلك بعد قسمة الثلث بين الطرفين منصفة

١٤٩ - واستدلوا لنقول بالتشريك بأدلة منها أولا : أنه لو كان . ومن ولد الأم ابن عمر يشترك بغيره الأم وإن سقطت عصبية . فبالأبى الأخ من الأبوين .

ثانيا : أب فريضة حمت ولد الأيمن وولد الأم . وهم من أهل الميراث . هذا وولد الأم وولد ولد الأبوين كلها لو لم يكن فيها زوج

ثالثا : أن الإرث مبي عن تقسيم الأقوى على الأضعف . وأبى أصحاب الأقوى مشاركته للأضعف . وليس في أصول الشرائع سقوط الأقوى بالأضعف . وولد الأب والأم أقوى من ولد الأم .

١٥٠ - واستدل القائلون بعدم التشريك بأدلة منها

وأحسين . لام . أو اثنين . لام . أو أختا وأختا . لام . وأبوين شقيقين . لقد سعت فيها لصحابة وفقها المذهب .

فذهب الإمام عي . وأبى مرسو . لأشعري وأبى من كعب . أن تلوح لصف . وإلاء . لندس . ولأخبر . لام . لثقت . ولا شيء للإخوة . لأن . لام . بهذا هو ما ذهب إليه الحنفية . الإمام أحمد في الأصح عنه .

وذهب عثمان . وزيد . أنه يترك بين الإخوة لام ولأنثى . فيقسم الثلث بين الجميع بالنسبة . كما يترك بين الذكر والأنثى في كعب . وهو ما ذهب إليه شريح . والثوري ومالك . والشافعي .

كانت عروصي الله عنه في رأيه لأول بني التبركة . ثم رجع إليه . وعن ابن عباس وروايت أظهرهم التشريك . وعن ابن مسعود وروايت أظهرهما عدم التشريك .

١٤٨ - ونسب هذه المسألة لتشريك . مشاركة أولاد الأب والأم لأولاد الأم في الميراث . كما نسب خبرية والخبرية وتبعية أيضا . لأن في كعب ما استفي عسر في المسألة . ففي مقدم مشاركة الإخوة الأب والأم للإخوة الأم في الميراث . فعلى له الإخوة الأب والأم : أنه أن أناني . حماد . وفي رواية حماد . وأعلى في الميراث . المناسم أم واحدة . فرجع عن رأيه الأول . ونسب التشريك . وفيه له . لقد أقيمت مناقحا على غير ذلك . فقال : ملك على من نصيبنا . وهذه على من نقصي .

قال صاحب المصنوع : إن فرد البراءي

العزوان . أو العريضان . أو العريضان . أو العريضان . أو العريضان .

١٥٦ - صديقه امرأة توفيت عن روح وأم واب ،  
أو روح توفى عن روحه وأم واب

بعد اعق الأربعة الأربعة في الأولى حتى أن  
لروح صفة الذكر ، وثلاث نكاح ابنتي بعد عرض  
الروح . وفي الثانية للروح الرابع ، والأول نكاح  
الأنثى بعد عرض الروح ، والثلاث في كل منها  
الذكر ، بعد عرض الروح أو روحه بغير الأم

ووجه ذلك أن كل ذكر وأنثى يأخذ من  
الثلاث يجب أن يأخذ ، بعد عرض الروح بوجبة  
كذلك . كالأخ والأخت بعد ثم . وثالث الأصل أنه  
إذا استمع ذكر وأنثى من درجة واحدة ، أو يكون  
للمذكر ضعف من الأنثى ، فلو جعل العلم بذلك

" لزوجة مع الزوج ، تفصلت على الأب ، ومع  
الزوجة ، يمكن أن يصب الأب ضعف بصفته الأم ،  
ولا يرد ، فله بعضهم من أمها إذا استمع مع الأم  
سواء ، لأب أو أخت : الأصل كذلك . فذلك لا  
يأتي خروج نوص عنه لندرس ، ثم خرج عن  
الأب والأم في تناوب حسب الذكر ، حسب  
الأنثى

وتخالف ابن عباس في ذلك : فله في التصويبين  
الثلاث أصلاً . وأما في غير ذلك ، فهو وإن شاء  
فيلبثه الثلث ، وبفعله : ليلة ( أحصوا  
الذكر والنظر ، أهلهم في في الأولى رجل ذكر )

والأب في تصويبه ، فله ما بقي بعد أصحاب  
الغرض . قال صاحب لغتي . كما تلي عنه

أولاً : قوله تعالى ( وَإِنْ كَانَ دَخَلَ ثَوْبٌ لِّأَيِّ  
أَوْ أَصْنَانٍ وَلَهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ فَتُكَلِّمَ وَاجِدَ مِنْهُ الشُّرُكُ  
دَائِرَ كَلِمٍ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَهُمْ شُرُكٌ فِي  
الْثَلَاثِ ) .

إذا لا خلاف في أن إرادته الأربعة الأولاد الأم على  
الخصوص ، كما أجمع على ذلك المفسرون . ويدل  
عليه قراءة أبي سعيد بن أبي ذر ، ( قوله أح )  
أخت من أمه . فتسريك الأخت مع أولاد الأم  
تخالف لظاهر الآية ، ويبرم عنه مخالفه الآية الأخرى  
( فإن كانوا إخوة إخوة وحدها ) وبسند فذكر مثل خط  
الأنبياء ( ١ ) ، إذ المراد من الإخوة في الآية كل  
الإخوة ، سواء إخوة الأم . وقد جعل الله في خط  
الذكر مثل خط الأنثى . وذكر القديس مائشريك  
يسوون بين الذكر والأنثى في ذلك مخالفة له

ثانياً : قوله بجزء . انخفض المرائض بأهلها ، ثم  
في الأولى رجل ذكر ( ٢ ) وإخوتي المرائض  
بأهلها ينقصي أن يكون أولاد الأم في الثالثة من  
الثلث ، لأنهم من أصحاب المرائض ، فتشاركه  
الإخوة لأن أمهم فيها مخالفة للمحدث

ثالثاً : أن الإجماع اعتمد على أنه لو كان في النسبة  
واحد من أولاد الأم . وعدة تشير من الإخوة  
الأنثى ، وإلا فله . ثم يأخذ نفسه ، وكل  
الإخوة بأحد الثلث

فإن كان الراد ، بعضهم هذا الفصل ، قد لا  
يجوز لعائش إسبغهم .

١ - سورة الأعراف ١٥٦

٢ - سورة الأعراف ١٥٦

٣ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

١ - سورة الأعراف ١٥٦

٢ - سورة الأعراف ١٥٦

تقدم ذكرها . وهاتان المسألتان سبق ذكرهما أيضا لكن بغير تفصيل ، معادها إلى أفرادها ولا مبيتها .

#### الحرقاء :

١٥٤ - صورتها : أم وجد وأخت ، سميت حرقاء . لأن أنساوسل الصحابة رضي الله تعالى عنهم تحرقتها . قال أبو بكر : للام الثلث ، والباقي للجد ، وقال زيد : للام الثلث ، والباقي بين الجد والأخت الثلاثة . وقال علي : للام الثلث ، وللأخت النصف ، والباقي للجد . وعن ابن عباس روايتان : في رواية نلأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان . وفي رواية وهو قول عمر نلأخت النصف ، وللأم الثلث ، والباقي للجد .

وتسمى عشائرية ، لأن عشائ المنفود فيها يقول خرق الأجماع فقال : للام الثلث ، والباقي بين الجد والأخت نصفان قالوا : وبه سميت حرقاء .

وتسمى مثاشة عشائ ، ومريضة ابن مسعود ، ومحنة الشعبي رضي الله تعالى عنهم ، لأن المحتاج سألها عنها هذا : اختلف فيها خمسة من الصحابة ، وإذا أضيف إليهم قول الصديق كانت ممددة .

#### الرواية :

١٥٥ - صورتها : ست أخوات متفرقات وزوج ، للزوج النصف ، وللأختين لأسوين الثلثان ، وللأختين أم الثلث ، وسقط أولاد الأب ، أصلها من حنة ، وتعود إلى شعة ، سميت مروانية ، لوقوعها في زمن مروان بن الحكم ، وتسمى الغراء ، لاشتغالها بينهم .

صاحب العبد الغائص : والحجة مع ابن عباس لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه فيها .

١٥٦ - ولو كان مكان الأب في الصورتين جد ، لكان للام ثلث جميع المال ، وهو مذهب ابن عباس وإحدى الروايتين عن أبي بكر الصديق .

وروي ذلك أهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج .

وقال أبو يوسف : إن للام مع الجد ثلث الباقي أيضا ، كما مع الأب ، وهو الرواية الأخرى عن أبي بكر . فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب . والشرح على الرواية الأولى هو ترك ظاهر قوله تعالى : ( فلامه انث ) في حق الأب كيلا يلزم تفصيلها عنه مع تساويها في القرب . وأما بالنسبة للجد فابقي النص على ظاهره ( وورثه أبواه فلامه الثلث ) لعدم تساوي الأم والجد في القرب .

١٥٣ - وتسمى المسألة المذكورة بالغراوين ، لشهرتها كتركوكب الأغرة المضيئة ، وبالقريتين لأن كلا من الزوجين كالغريم صاحب الدين ، والأبوان كالورثة يأخذان ما فضل بعد فرض كل منهما ، وبالقريتين لغرايتهما من مسائل الغرائض ، وبالصورتين ، لأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أول من قضى فيها للام بثلث أساني ، ووافقه جمهور الصحابة ومن بعدهم .<sup>(١)</sup> وهناك مسائل أخرى مستثناة ،

(١) السرية ١٣٢ ، ١٣٤ . وههنا الصنف ١/ ٥٩ . والشرح الكبير ٤/ ٤١٠ ، ٤١١ ط ١ ط ٢ ط ٣ ط ٤ . والنسخة مع ههنا ١/ ٤١١ .

الحمزية :

١٥٦ - صورها : ثلاث جدات متعاضبات ، وجدة ، وتعرف أخوات متعوقات ، قال أبو بكر واس عباس : للجدات السدس ، والثاني لأحد .

أصلها من ستة ، ونصح من نهاية عشر . وقال علي وابن ميمون : للأخت من الأوين السبع ، ومن الأب السدس تكلمه المنطقين ، والجدات السدس ، وللجدات السدس ، وعن ابن عباس رواية شاذة : للجدات أم الأم السدس ، والثاني للجدات . وقال زيد : للجدات السدس ، والثاني بين أحد والأخت لأوسم والأخت لأب عنى أربعة ، ثم نزلت الأخت من الأب ما أخذت عنى الأخت من الأوين ، أصلها من ستة ، ونصح من اثنين وسبعين ، ونه . ودنا لاختصار إلى ستة وثلاثين . للجدات ستة ، والأخت من الأوين نصيبها ونصيب أختها خمسة عشر ، وللجدات خمسة عشر . سميت مريم ، لأن حزة الزيات - مثل عنها فأجاب هذه الأجوبة .

للدينارية :

١٥٧ - صورها : زوجة ، وحدة وثمان واثنا عشر أختا وأخت واحدة لأب وأم ، والفرقة بينهم ستة دينار ، للجدات السدس مائة دينار ، وللبنين الثمان أربعين دينار ، ولزوجة الثمن خمسة وسبعون دينار ، يبقى خمسة وعشرون دينار لكل أخت ديناران ، وللأخت ديناراً ، ولأب السدس مائة دينار ، وللأخت السدس مائة دينار ، وتسمى الدواودية ، لأن داود النطائي مثل عنده ، فسميها هكذا ، فجاءت الأخت إلى أبي حنيفة فقالت : إن أخي مات وترك ستين

دينار ، فما أعطيت منها إلا ديناراً واحداً ، فقالت : من قسم الفرقة ؟ فقالت : تلميذك داود النطائي فقال : هو لا يفضل ، هل ترك أخوك حدة ؟ قالت : نعم ، قال : هل ترك بنتين ؟ قالت : نعم ، قال : هل ترك زوجة ؟ قالت : نعم ، قال : هل ترك معك اثني عشر ديناراً ؟ قالت : نعم ، قال : إنك حصلت ديناراً ، وهذه المسألة من العناية فيقال : رجل حلف ستين ديناراً وسبعة عشر ديناراً ، ذكروا وإيمان فأصاب أحدهم دينار واحد .

الامتحان :

١٥٨ - صورها : أربع زوجات ، وحس جدات ، وسبع بنات ، وتسع أخوات لأب ، أصلها من أربعة وعشرين . للزوجات الثمن ثلاثة ، وللبنات السدس أربعة ، وللبنات النطائي ستة عشر ، وللأخوات ما بقي سهم ، ولا موافقة بين السهم والبرهوس ، ولا بين البرهوس والبرهوس ، فيحتاج إلى ضرب البرهوس ببعضها في بعض ، فأصير أربعة في خمسة يكن عشرين ، ثم أضرب عشرين في خمسة يكن مائة وأربعين ، ثم أضرب مائة وأربعين في تسعة يكن ألفاً وأربعين وسبعين ، فحصرها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفاً ، واثنتين وأربعين ، منها نصيب النسالة وحده الامتحان أن يقسم رجل حلف ألفاً ، فذكر كل صنف أقل من عشرة ، ولا نصيب مسأله إلا لما مر به على ثلاثين ألفاً

المأمورية :

١٥٩ - صورته : أبوان وثمان ، ماتت إحدى البنين وحلفت من خلعت . سميت المأمورية لأن

الفتن ، لأنه ينفذ عنه اضطراب بين الناس .<sup>(١)</sup>  
والإرجاف في استعمال العقوبة : التماس  
الفتنة ، وإشاعة الكذب والباطل للاعتناء به .<sup>(٢)</sup>  
الانفاظ ذات المصلحة :

أ - التخليط :

٢ - التخليط هو : تضييق الناس عن العزوة ،  
وترهيدهم في الخروج إليه . كقولهم : لوقت حر  
تسبب ، أشقة شديدة ، ويحذر ذلك . وعلى هذا  
فإن في التخليط منع الناس من التوجه لقتال  
والإرجاف نشر الاضطراب بين المسلمين .  
فالإرجاف : دعوى من التخليط .<sup>(٣)</sup>

ب - الإشاعة :

٣ - الإشاعة : لغة الإظهار ، واصطلاحاً : نشر  
الأخبار التي يبيح نشرها ، نشيئ الناس روعه  
الحديث : ( أيها رجل أشاع عن رجل هرة لبشية  
بها . )<sup>(٤)</sup>

الحكم الإجمالي ومواطن البحث

٤ - لإرجاف حرام ، ونذكره واحداً لما فيه من  
الإضرار بالمسلمين ، وقاعله يستحق التعزير .<sup>(٥)</sup>

(١) لسان العرب ٥ : ٥٠٠

(٢) لسان العرب ١ : ٢٤٥ ط ٢ ، القصة في تفسيره : ٢٠٠ من  
صورة الأحرار - وحاشاك الحسن عن شرح المصنف ٩ : ٩٥ ،  
طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ولغته ٣ : ١ : ٣٨ طبع  
مكتبة الرابح

(٣) لسان العرب ٥ : ٥٠٠ ، تحصيل - وأحكام الفرائض للعاصم  
١ : ٢٧٢

(٤) لسان العرب ٥ : ٥٠٠

(٥) أحكام الفرائض للعاصم ١ : ٢٧٢ طبع مطبعة النهضة لبيدية ،  
وقد أريد فتوى من ٨٤ - طبع مولا في ١٣٠٤ هـ

المايون أراد أن يولي قضاء القصة أحداً ، فأحضر  
بين يديه محيى بن أكرم فاستفسره ( أي نصبر  
س ) فسأته عن هذه المسألة ، فقال : يا أمير  
المؤمنين ، شعرت عن حيث الأول ، ذكرنا كان أو  
لشي . فعلم المامون أنه يعلم المسألة فأعطاه  
العهد ، وولاه القضاء .

والجواب فيها يختلف مكون البيت الأول ذكرنا أو  
أنش ، فإن كان ذكراً ، فالمسألة الأولى من ستة  
للمبتدئين الثلثان ، وللأولين السدسان ، فإذا ماتت  
إحدى البنتين فقد حلت أخناً واحداً صحيحاً أياً  
أب - وحده صحيحاً أم أب ، فالسنة للمجدة  
والثاني للجد ، وسقطت الأخت على قول أبي  
مكر . وقال زيد المجدة السدس والثاني بين الجد  
والأخت ثلثاناً . وصحح المسألة . وإن كان الب  
الأول أنش ، فقد ماتت الس من أخت ، وحده  
صحيحاً أم أم ، وحده فأمه أبي أم ، فله حصة  
السدس والأخت نصف . والثاني يرد عليها .  
وسقط الجد القاسم ، إجماع . كذا في الاختيار  
شرح لمختار .<sup>(٦)</sup>

## إرجاف

التعريف :

١ - الإرجاف في اللغة : الاضطراب الشديد ،  
ويطلق أيضاً على : حرص في الأحاد لسببه وذكر

## أرحام

التعريف :

١ - الأرحام جمع رحم ، والرحم والرحم والرحم بيت منت الولد ووعاؤه ، ومن المحار : الرحم القرابة ، وفي التهذيب : بينهما رحم : أي قرابة غريبة . وقال ابن الأثير : ذوو الرحم : هم الأقارب .<sup>(١)</sup> والرحم يوصف به الواحد والجمع .<sup>(٢)</sup>

ومعد الفقهاء : غير القرويين معهم . يراد بهم عند الإطلاق الأقارب ،<sup>(٣)</sup> غير أنه في فروع بعض المذهب بين الأرحام والأقارب عموم وخصوص مطلق . فمثلاً لا تدخل قرابة الأم في توقف على القرابة عند خالطة ، بينما توقف على ذوي رحمه تدخل الأقارب من الجهتين .<sup>(٤)</sup> وهم عند أهل الصرائف أنقص من ذلك ، ويراد بهم : من لبوا بذوي سهم ولا عتصة ، ذكروا كانوا أو إناثاً .<sup>(٥)</sup> والأرحام وذوو الأرحام بمعنى واحد على ألسنة الفقهاء .<sup>(٦)</sup>

فإن تعالى : ( لئن لم ينته المؤمنون من الجذب في قلوبهم مرض والفرحون في المدينة لفرعنهم ثم لا يخلوونك فيها إلا قليلاً ، متقنين إيتى يغفروا أخذوا وقتلوا ثقيلاً ) .<sup>(٧)</sup>

قال القرطبي : لنسرتك بهم : لسلطنت عليه فتبناصلهم بالقتل .<sup>(٨)</sup>

وبنوع رسول الله ﷺ أن ناساً من المنافقين يشطون ناساً عد في غزوة تبوك ، فعك إليهم طلحة بن عبد الله في نعر من أصحانه ، وأمرهم أن يجرؤا عليهم البيت ، فععل طلحة ذلك .<sup>(٩)</sup>

هـ - ولا يجوز للأمر أن يستصحب معه إلى الجهاد مرجفاً ، وإن كان الأمر هو أحد المرجعين لم يستحب اخروجه معه للجهاد<sup>(١٠)</sup> ، لقوله تعالى ( وليكن كره الله أنعائهم بشعهم ذليل أقبلوا مع ثقاتهم ، لو أخرجوا بكم ما زلتم إلا خيالاً ، ولأؤمنوا خيالكم يتوكلون الجنة ) .<sup>(١١)</sup>

ولو خرج مرجف مع الخش لا يسهم له في الغنمة ، ولا يرضخ له بها .<sup>(١٢)</sup>

وقد ذكر الفقهاء أحكام الإرجاف في كتاب الجهاد ، وفي فقرة الغنمة

(١) النهاية لابن كثير

(٢) شرح الطوسي ٥٢/٣

(٣) نيسابوري ٤٨٩/١ ، وشرح الصراعية من ٦٦٥ ، والحرشي

١٧٦/٨ ، وقصة الخطيب سمرقان ٣٢٩/٤ ، وجعري من

الخطيب ٢٦٣/٣ ، ولعلب حذفتي ١٥/٢

(٤) مغلق كوفي من ٣٥٩/١ ، ٣٦٠

(٥) شرح الصراعية من ٢٦٥ ، وبعري على الخطيب ٤٦٣/٣ ،

ولعلب الفتحي ١٥/٢

(٦) البحر الرائق ٥٠٨/٨ ، وابن عابدين ٤٣٩/٥ ، وشرح

الصراعية من ٥٩ ، والناج والأكليل ٣٧٢/٩ ، وعائبة الرقي

على شرح العروض ٥٢/٣

(١١) سورة الأحزاب ٦٠/٦١

(١٢) تفسير القرطبي ٩٩٦/٦١

(١٣) معنى الحكم من ٦١ طبع المطبعة المدنية ، ولعلب أرحم

ابن هشام في السيرة ٤٦٦/٤ ، لا مصلح الحلي

(١٤) حاشية قليوبي ٦٤٢/٣ ، والمعي ٢٥٦/٨ ، طبع مكتبة

الرباعي الحديث

(١٥) سورة طوبة ٢٥/٢٦

(١٦) المعني ٣٥٦/٨ ، وحاشية الحلي على شرح منهاج ٩٥/٤ ،

وحاشية قليوبي ١٥٣/٧





الصلة مع اختلاف الدين :

٧ - لا خلاف في أن صلة الابن المسلم لأبيه الكافر من مطلوبة<sup>(١١)</sup> . أما ما وراء ذلك من الأقارب الكفار فلا تطلب صلته من المسلم ، لقول الله سبحانه : « لَا تَجْعَلُوا قُلُوبَكُمْ يَوْمَئِذٍ يَئُوسًا بِالَّذِي هُوَ يُبْعَثُونَ »<sup>(١٢)</sup> . واليوم الآخر يؤادون من حاد الله ، ورسوله<sup>(١٣)</sup> . ودليل استثناء الأبوين قوله تعالى : « وَمَنْ جَاءَكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ بى عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا » وصاحبهما في الدنيا مغروران<sup>(١٤)</sup> . ذهب إلى هذا الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١٥)</sup> . لكن نقل السمرقندي عن سحنون بن ماهدان التسوية بين المسلم والكافر في الصلة .

م درجات الصلة :

٨ - ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أن درجات الصلة تتفاوت بالنسبة للأقارب ، فهي في الوالدين أشد من المحارم ، وفيهم أشد من غيرهم<sup>(١٦)</sup> . وليس المراد بالصلة أن تصلهم إن وصلوك ، لأن هذا مكافأة ، بل أن تصلهم وإن تطعوك<sup>(١٧)</sup> . فقد روى البخاري وعبره : « ليس الواصل بالكافى » ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها<sup>(١٨)</sup> .

(١١) العمدة ١/١٠٥ ، والمرواسير ٢/٢٦٢ ، والأدب المشرفة

١/٤٨٧ ، ونبيه الغافل من ٤٨ ، وجملة المفاتيح ١٣/١٧٤

(١٢) سورة المجادلة ٢/٢٢

(١٣) سورة لقمان ١٦

(١٤) الطحاوي على الدر ٢/٢٠٦ ، والقواعد الدراني ٢/٢٨٦ ،

وبجيرى على الخطيب ١/٢٤٨ ، ونبيه الغافل ص ٤٨ ،

والمص ١٣/١٧٣ ، والأدب المشرفة ١/٨٧

(١٥) ابن عابدين ١/٢٦١ ، والمرواسير ٢/٧٣

(١٦) ابن عابدين ١/٢٦١ ، وكفاية الطالب الرباني ٢/٢٣٩ ،

والمرواسير ٢/٧٩ ، وفلاني نسيب ١/٣٢٩ ، ٢/٢٤٠

(١٧) حديث : « ليس الواصل بالكافى » . أخرجه البخاري

بم تحصل الصلة ؟

٩ - تحصل صلة الأرحام بأمور عديدة منها :

الزينة ، والمصارف ، وقضاء الحاجات ، والسلام ، لقوله ﷺ : « بَلَّغُوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ »<sup>(١٩)</sup> . ولا يكفي مجرد السلام عند أبي الخطاب<sup>(٢٠)</sup> .

كما تحصل الصلة بالكتابة إن كان غائبا ، نص على ذلك الحنفية والمالكية والشافعية ، وهذا في غير الأبوين ، لما عا فلا تكفي الكتابة إن طلبا حضوره<sup>(٢١)</sup> .

وكذلك بذل المال للأقارب ، فإنه يعتبر صلة لهم ، لقول ﷺ : « الصدقة على المكين صدقة ، وعلى ذي الرحم ثنتان : صدقة ، وصلة »<sup>(٢٢)</sup> .

وظاهر عبارة الحنفية ، والشافعية أن الغني لا تحصل صلته بالزيارة لغريه المحتاج إن كان قاعرا

(١٩) فتح سيدي - ١٠٢٢/١ ط السلفية وأورداه « صحت لغيره ٩١/٢ ط الطبعة الأصلية بدعي » من حديث عبيدة بن

حمر

(٢٠) حديث : « بَلَّغُوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ » أخرجه البخاري

كتابي مع مسروقة ١٠٢٢/٨ ط القدسي ، وقيل

البخاري في لقائه الحسن طرقة نفوي بعضها بعضها

(٢١) الطحاوي على الدر ٢/٢٠٦ ، وكفاية الطالب الرباني

٢/٣٣٩ ، وجملة المفاتيح ١٣/١٧٤ ، والأدب المشرفة ١/٨٧

وقد ذكره الدوقي ٢/٢٨٠

(٢٢) الطحاوي على الدر ٢/٢٠٦ ، المواهب الدواني ١/٣٨٦ ،

وكفاية الطالب الرباني ٢/٢٣٩ ، والبخاري على الخطيب

٢/٢٩٧

(٢٣) حديث : « صدقة على المسكين » أخرجه الترمذي

(٢٤) طبع مصطفى الخفيف رحمت . واحد (١٧/٤) ط

المبينة ١/١٠٦ ، والحاكم ١/١٠٦ ط عبد الله الدكن

وصححه . من حديث كمال بن عمر





## أرث الأرحام :

١٥ - المرحوم في الفرائض : هي كل قريب ليس  
بذي قرص ولا عصبه <sup>(١)</sup> ويرثون عند عدم وجود  
عاصب أو صاحب فرض بره عليه ، ويقدمون  
على بيت المال عند الحنفية والحنابلة وهو ما أخذ به  
متأخرو كل من المالكية والشافعية إن لم يتنظم بيت  
المال . <sup>(٢)</sup>  
ولسالماء في توريثهم مذهبان مشهوران :  
مذهب أهل التنزيل ومذهب أهل القربة . وهناك  
مذهب ثالث يسمى أهل الرحم ، وقد صحره  
الفقهاء . وكيفية توريثهم ذكرت في مصطلح  
( أرث ) . <sup>(٣)</sup>

## الوصية للأرحام :

١٦ - الوصية لذوي الأرحام غير الوارثين جائزة  
اتفاقاً .

وذهب الجمهور إلى أن من لموصى لأرحامه غير  
الوارثين يدخل الوالدان والولد إذا كانوا ممنوعين من  
الميراث ، لأن الموصع شرعاً هو الوصية للوارث .  
وعند الحنفية لا يدخلون ، لأن كلام الوالدين  
والوند لا يغلظ عليهم ( عرفاً ) أهم أقارب ، ولو  
أطلق ذلك عليهم كان عقوقاً .

ويدخل الجد مطلقاً عند الحنفية في ظاهر

الرواية . وعند المالكية والشافعية وإتباعه <sup>(١)</sup>  
غير أن المالئين يدخلون الجد لاختلافوا في حده  
ولهم في ذلك ثلاثة آراء .  
أ - دخول أقرب جد ينسب إليه الإنسان ، وهو قول  
الشافعية <sup>(٢)</sup>

ب - دخول جد الأب ، وهو قول الحنابلة ، وهو  
ما صرف إليه فقهاء الحنفية قول أبي يوسف  
ومحمد ، إذ قالوا : تصرف إلى أقصى حد له في  
الإسلام . وكان فقهاء الحنفية : عد كان ذلك في  
الزمان . حين لم يكن في أقرب الإنسان الذين  
ينسبون إلى أقرب أب له في الإسلام كثرة ، ولما في  
زماننا فقيهم كثرة لا يمكن إحصائهم . فتصرف  
الوصية إلى أولاد أبيه وحده ويحد أبيه وأولاد أمه  
ويحد أمه ويحدته وحده أمه ، ولا يصرف إلى أكثر  
من ذلك .

ج - تجارر الجد الرابع وهو رواية للحنابلة <sup>(٣)</sup>  
وأولاد من ذكر من الأجداد يدخلون في  
الأرحام . <sup>(٤)</sup>

والأحفاد كالأجداد عند الحنفية . على الخلاف  
الساكن . والشافعية والحنابلة ، والظاهر من كلام

<sup>(١)</sup> ابن عسك ٢٣٩/٥ ، وقيل هو الروا ٥٠٨/٨ ، ومطابق

٢٣٢/٩ ، السواك النووي ٣٣٦/٩ ، وشرح هروص

٢٦/٣ ، والضرر والحق المختص ٥٨/٧ ، والحسن

٢٢١/٥ ، والمختار في حق ٢٢١/٥

<sup>(٢)</sup> فتح المحتاج مع حاشيتي خسروا بن تميم عمادي ٥٨/٧

<sup>(٣)</sup> لمعي مع تاليفه سكر ٢٢٩/٦ ، ٥٤٠ - وتيسر الفرق

٥٠٨/٨

<sup>(٤)</sup> البحر الرائق ٤٠٨/٨ ، والحرثي ١٦٨/٥ ، وشرح الروض

٥٣/٣ ، ولهم مع التشرح الكبير ٤٩٩/٦ ، ومطابق أول

لمعي ٢٥٩/١

<sup>(١)</sup> شرح السراج ص ٦٩٠ ، وشرح المصم ٤٢٠ .

وتدعوى ٤٢٨/٤

<sup>(٢)</sup> حاشية الجليل على المص ١٠٠/٤ ، والجبري على الخطب

٢٦٣/٢ ، وكشاف الفتاوى ٢٨٣/١ ، والمصنف المصنف

١٥/٢ ، وشرح السراج ص ٩٠ ، وقيل نسوي على القدير

١٦٨/١ ، والشرح المصم ١٣٠/١

<sup>(٣)</sup> جبري على الخطب ٢٦٣/٢ ، والمصنف المتأخر ١٧/٩ .

<sup>(٤)</sup> النسوي على القدير ١٦٨/١ ، والشرح المصم

٢٢٠/١

سعد بن أبي وقاص ، سعد شالي خليفتي امرؤ  
خاله .<sup>(١١)</sup>

وشراف قرابة الأم قول الحنابلة أيضا ، إن كان  
يهلهم في حياته .

الشافعي : المخرج من دخول قرابة الأم ، وهو قول  
ابن القاسم من المالكية إن وجدت قرابة للموصي  
من جهة الأب عبر وارتة ، وهو الأصح عند بعض  
التابعين بالنسبة لوصية العرب ، لأن العرب لا  
يتخرون بالأم ، وهو قول الحنابلة إن كان يهلهم  
في حياته .<sup>(١٢)</sup>

ولا تدخل الإرث بالفعل إن أوصى لأرحام  
غيبه .<sup>(١٣)</sup> وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة ،  
وهو قول الشافعية ، وقيل يدخل ، لوقوع الاسم  
عليه ثم يظل نصبه لتعذر إجازته لغيره ، ويصح  
الشافعي لغيره ، وقيل يدخل ويعطى نصبه فإن مع  
فلا يدخل أيضا عند الشافعية ، ويدخل عند المالكية  
والحنابلة ، وهو ما يفهم من كلام الشافعية  
السابق .<sup>(١٤)</sup>

المالكية عدم دخولهم في الأرحام .<sup>(١٥)</sup>

١٧ - ويشترط في الوصية للأرحام - إن كانوا  
محصوزين - الذكر والأنثى مع وجوب استيعابهم  
بنسبتي ، أما إذا لم يكونوا محصوزين ففي ذلك  
خلاف وتعديل يرجع إليه في الوصية .

ولا فرق فيها بين القريب والبعيد عند المالكية ،  
والشافعية ، والحنابلة ، ومحمد بن الحسن من  
الحنفية

وقال أبو حنيفة . يقدم لأقرب والأقرب من  
الرحم الأموم ، ولو عدم رحمه بطلت الوصية  
عنده ، ولو وجد واحد أخذ نصفها .

والحنفي كالغدير عند الحنفية ، والشافعية ،  
والحنابلة

وعند المالكية إن كان فيهم خضاج ، أو أحمق  
وجب إشارته ، أي إزالته على غيره وسواء أكان  
ذلك اختناع أقرب أم أبعد .<sup>(١٦)</sup>

١٨ - وإذا وجدت قرابة الأم مع قرابته الأب  
فالمفقه في الاستواء وعدمه على رأيين .

الأول : أنه لا يهم مع قرابة الأب ، وهو قول  
الحنفية ، وأذهب من المالكية ، وهو قول الشافعية  
بالنسبة لوصية عبر العرب ، والمعتمد في كثير من  
كتبهم بالنسبة لوصية العرب ، لأن العرب  
يفتحرون بالأم ، فقد صح أنه <sup>(١٧)</sup> قال عن

(١١) ابن عابدين ٢٠١: ٥ - وشافعي والإكليل ٣٧٣: ٦ ، وشرح  
لأروم ٥٣: ٣ وأبو مع شرح الفقيه ٤١٩: ١ ، ومغالب  
أبو الجب ٥٩٩: ٤

(١٢) الطحطاوي على الدرر ٣٣١: ٨ ، وفتح الرائق ٥٠٨: ٨ -  
ولعب الثالث ٤٧٠: ٤ ، والموسوي على الدرر ٤١٩: ٨ -

(١٣) وشرح الروض ٥١٢: ٤ ، وكشاف الفاع ٢١٣: ٤ -  
ابن عابدين ٣٣٩: ٥ ، ولطاب ٣٧٣: ٦ ، والشرح بعدني

(١٤) والحنفي مع الترح الكبير ٥٣٣: ٦ ، ٥٩٩ .

(١١) حديث ، سعد بن أبي وقاص ، سعد شالي خليفتي امرؤ  
خاله ، ٢٥٩: ١٠ ، مطبعة الأستاذ بمصر ١  
والمعتمد ٤٨٨: ٤ ، ط جابر بن أبي جابر ، وصححه

(١٢) البحر الرائق ٥٠٨: ٨ ، والموسوي على الدرر ٤١٩: ٨ -  
والغدير على الفقيه ٥٨٩: ٤ ، وشرح الروض ٥١٢: ٤ ،  
والحنفي مع الشرح الكبير ٤١٩: ٤

(١٣) الطحطاوي على الدرر ٣٣١: ٨ ، والشرح الرائق ٥٠٨: ٨ -  
ابن عابدين ٣٣٩: ٥ ، وأبو مع شرح الفقيه ٤١٩: ١ ، ومغالب  
أبو الجب ٥٩٩: ٤ ، وشرح الروض ٥١٢: ٤ ، وكشاف الفاع ٢١٣: ٤ -  
ابن عابدين ٣٣٩: ٥ ، ولطاب ٣٧٣: ٦ ، والشرح بعدني

(١٤) والحنفي مع الترح الكبير ٥٣٣: ٦ ، ٥٩٩ .  
(١٥) ابن عابدين ٣٣٩: ٥ ، والحنفي ٤١٩: ٨ ، وأبو مع شرح  
المعتمد ٤٨٨: ٤ ، وطاب ٣٧٣: ٦ ، وكشاف الفاع

وبقية أحكامها تأتي في مصطلح ( نفقة الأقارب ) .

النظر والملمس والمنفعة بالنسبة للمحرم :  
٢١ - الرحم غير المحرم كالأجنبي في النظر والملمس والخلوة ( ر . أجنبي ) .

أما المحرم من الأرحام فلمنفقه في نظر الرجال إلى النساء - ما لم يكن بشهوة - ثلاث قراء :

أ - جواز النظر إلى جميع مدن المرأة - عدا ما بين السرة والركبة ، وهو قول الشافعية ، وللحنابلة فيه قول ضعيف .<sup>(١)</sup>

ب - جواز النظر إلى الذراعين والشمروما فوق البحر ، وأطراف القدمين وهو قول المالكية<sup>(٢)</sup>

ج - جواز النظر إلى الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق ، وهو رأي الحنابلة ،<sup>(٣)</sup> ويكره عندهم النظر إلى الساق والصدر لتعري لا لتلحم به .

د - جواز النظر إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد وهو رأي الحنفية .<sup>(٤)</sup>

أما بالنسبة لما يحرم على المرأة من الرجل فهو ما بين السرة والركبة . ولكل من المالكية والحنابلة قول آخر ، هو الصحيح عندهما ، أنها لا يجوز أن تنظر منه إلا ما يجوز للرجل أن ينظر إليه

المحرمات من الأرحام .

١٩ - المشربة سبب من أسباب تحريم النكاح في الجملة يحرم على الرجل أقاربه إلا أربعة - ثلاث كل من أمهاته ، وأخواله ، وعياله ، وبناته .<sup>(١)</sup> وبيان المحرمات تفصيلا ، وأدلة التحريم يأتي ذكرها في ( نكاح ) المحرمات من النكاح .

نفقة الأرحام :

٢٠ - تجب نفقة الوالدين على الأولاد ، ونفقة الأولاد على الوالدين اتفاق ، وكذلك لجب للأجداد والجدات والأعمام عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، وقصرها المالكية على الوالد والولد فقط ، لأن الجدة ليس برب حقيقي وكذلك ولد الولد . أما بقية الأرحام غير الأصول والفروع ، فلا تجب هم نفقة ولا تلزمهم إلا عند الحنفية والحنابلة ، غير أن الحنفية أوجبوها لذي الرحم المحرم دون غيره ، وتوسع الحنابلة في ذلك فأوجبوها لكل وارث ، وفي غير الوارث روايتان ، هذا إن كانوا من غير ذوي الأرحام الذين لا يرثون بفرض ولا تعصيب ، فإن كان منهم فلا تجب له نفقة ، ولا تلزمه إلا عبد أبي الخطيب من أختانته عند عدم التعصب وأصحاب الفروع .<sup>(١)</sup> وأدلة نفقة الأرحام وشروطها ومقدارها وسقوطها

(١) فتاوى ابن تيمية ١٩٢/٢٩ ، وإسعاد بن ٢٧٦/٢٧ .  
والخطاب ٢١١/٢١

(٢) ابن عابدين ٦٤٠/٢٤ ، والخطاب ٢١١/٢١ ، وبنو مالك ٢٢٠/٢٢ ، وانتسجيم في علي الخطيب ٢٢٠/٢٢ ، وكشاف القناع ٢١٠/٢٢ ، والمقي ٢٢٠/٢٢ ، وصاحبها نشر مكتبة الرياض

(١) شرح السرور ١٦٠/٢٢ ، فتاوى ابن تيمية ٢١٣/٢٤ ، والمقي ٢٢٠/٢٢

(٢) الخطاب ٢١١/٢٢

(٣) انظر مع الشرح ٢٢٠/٢٢ ، مطب أولي ١٢/٢٤

(٤) ابن عابدين ٢٢٠/٢٤ ، والمقي ٢٢٠/٢٤

شهادة ذوي الأرحام والقضاء هم :  
٢٤ - لا تقبل شهادة أصل لصره ، ولا فرع لأصله ، لأن كلا منهما ليس بطهه للأحر ، ولحبس - ، فاصفة بضعة هي ، برقي ما أرب - .<sup>(١)</sup>

أما بقية الأرحام فتقبل شهادتهم ، غير أن الشككة اشتراط قبول شهادة الأخ أن يكون مزارا في العدة ، وألا يكون في عيال من يشهد له ، وألا تكون الشهادة في حرج فيه فخاص .<sup>(٢)</sup>  
ولا يقضي افساضي لم لا يجوز شهادته ، ، نص على ذلك ختمية ، وأما الشككة ، والشاهدية ، فهو لمصحيح عند الحنابلة ، ويجوز فضؤه لثاني فافره ، إلا أن المالكية فسوا . لا يقضي لهم ، إلا إن كان مزارا في العدة .<sup>(٣)</sup>

وفضائل الصحيح عند الحنابلة جواز القضاء من يشهد له ، قاله أبو بكر . وفيل يجوز بين والديه وولده .<sup>(٤)</sup>

#### حق الأرحام -

٢٥ - المذهب الأربعة على أن التواضع - وإن عتوا - يعفون على ذا . والسودس بالنمك ، وأن القسودين - وإن عتوا - يعفون على التواضع ، ومساو في ذلك السائر والأنس ، والمسل والكفر ،

من ذواب المحرم ، ويجوز النظر إلى عاود ذلك .<sup>(٥)</sup>

وكل ما حرم نظره حرم منه ، لأنه أبلغ في المثلة .<sup>(٦)</sup> وتجوز الحلوة بالمحارم - اتفاق .<sup>(٧)</sup>  
وتفاضل هذه لأحكام تأتي في مبطلحاتها .

#### ولاية لأرحام للنكاح :

٢٦ - المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وتعهد بن احسن من احفية على أن لأرحام - غير العصة - بس قم حو في ولاية النكاح  
ولأصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف أهم دون عقد النكاح عند عدم العصب .<sup>(٨)</sup>  
وباسمه وتوابعهم في تولية مذكر في مصطلح نكاح ( ولايته )

#### الرحمة في المذود والتعابير :

٢٣ - أحيانا تكون الرحمة سببا في تشديد العقوبة ، ثم في قسلة ذني الرحم المحرم وأحيانا تكون ميا في رفعها ، كما لو قتل الأب ولده أو قذفه ، وتغيب ذلك انصر : (فخاص ، زنى ، قذف ، سرقة) .

١٠ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ونشر المرفوع ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

١١ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

١٢ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠

١٣ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠

١٤ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

١٥ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠

١٦ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

١٧ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

١٨ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠

١٩ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

٢٠ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

٢١ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

٢٢ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

٢٣ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

٢٤ - المذود ١٢٩ : ١٢٩ ، ومطالع أدبي ١١٠ : ١١٠ ، ومطالع أدبي

من هؤلاء ، ماثلت . وهو مذهب يانكية  
 ثلاث الأقصا عن الأصوار والنواح .  
 وهو مذهب الشافعية .<sup>١٠</sup>

## إرداف

### التعريف

١ - إرداف مصنف إرداف ، وإردافه إردافه .  
 حنفة ولا يخرج استعمال الفقه ، عن هذا  
 المصنف .<sup>١١</sup>

### الحكم الإجمالي

٢ - يجوز إرداف الرجل للرجل ، والمرأة للمرأة إذا لم  
 يقدح في نفسه أو إزاره شهوة . لإرداف الرسول ينفق  
 للمفصل من العيس .<sup>١٢</sup>

ويكون إرداف الرجل لأمهاته ، والمرأة لزوجها ،  
 لإرداف الرضاع ينفق لزوجته صنفه وصفي الله  
 عنه .<sup>١٣</sup> وإرداف الرجل لعمه أو ذات رحمه المحرم  
 جازم أمن الشهوة . وإرداف المرأة للرجل  
 الأجنبي ، والرجل للمرأة الأجنبية فهو مباح ، متى  
 كان بالغ . وإدافه بملهوه المحرمة .<sup>١٤</sup>

لأنه حكم معلق بالشبهة ، وهو من باب  
 المصنف .<sup>١٥</sup> واستدلوا على وجوب إرداف المأثومين  
 بقول الله سبحانه : **وَأَخْفِضْ لَهُمْ حِجَابَ الْمَدِينَةِ**  
**مِنَ الرِّجَالِ** .<sup>١٦</sup> الآية . ولا بد أن يختص الحجاب  
 مع الأسديانق ، وعلى غير الإسديانق . قوله الله  
 سبحانه : **وَمَا يُمْسِكُ إِلَهُكُمْ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا**  
**مِثْلَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** .<sup>١٧</sup> الآية .  
 فإدافه .<sup>١٨</sup> الآية .

وقوله سبحانه : **وَقَالُوا** .<sup>١٩</sup> الآية .  
 ولذا ،<sup>٢٠</sup> الآية . وذكر سبحانه على مني حجاب  
 الولد والعبدية .<sup>٢١</sup>

إدافه إردافه عن الأصوار والنواح ،  
 في عظمهم عنه عنكم ثلاثة نواح .

الأول : عني ذري لرحم المحرم . وهو مذهب  
 طهية والحسابة ، فمن ملك قريباً ذارحم محرم  
 عني عنه . رخصة ذي لرحم محرم لا يكون  
 قريباً عنه بكمجة .<sup>٢٢</sup> والمحرمة لا رحم كأن يملك  
 زوجة ابنه أو أخته لا يعتبر عليه . وقد أرحم لا  
 محرم . كفي إردافه والأخوال .

الثاني : الأقصا عن الشبهة والأحيات . وإذا  
 ما عدل من أن لا إدافه والأحيات والأخوال  
 والعبدات والأحوال وإحالات . فإنه لا يعتق أخذ

١٠ - السواني قسده ١٢٠ ، وأعرشي ٩ ، وصفي المصنف

١١ - ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ونسج للرموه ١ ، ٢١٦ ، ومثلك أول  
 نسج ٢ ٩٩٦

١٢ - سيرة الأحرار ٢١

١٣ - سيرة يوم ١٢١ ٩٩

١٤ - سيرة يوم ٨١١

١٥ - نسج المروم ١ ١٢١

١٦ - السواني مقبلة ١٠٩

١٧ - الخضر ٢٠٠٨

١٨ - نسج الرضاع ١٢١ ، ونسج الخراج ١٩٩ ١٠

١٩ - الخضر ٢٠٠٨

٢٠ - حديث إرداف العلي . أخرجه البخاري وصفي إرداف  
 من صحيحها (اللوحة) (الرجل) (١٩٩)

٢١ - حديث إرداف . صنفه إردافه محارب (١٩٩)  
 ١٠ ٢٠٩ ٢٠٩

المضام بالآرداف .

نحو ذلك . وانتخبة ، وذلك كإرسال المحرم ما تحت يده من صيد . والإعمال ، كإرسال اناء وانسار والحياض . والتسلط ، كإرسال حيوان أو السهم على الصيد .

ومعنى عدم الإضافة وعدم الإطلاق ، ومثال ذلك ما أورده ابن نجيم فيمن إذا جرى الخلع بين الزوج والمرأة فألبيها الفسول ، سواء أكان البذل مرسلًا أم مطلقًا ، أم مضافًا إلى المرأة أو الأجنبية بزيادة ملك أو ضمان . ومنى جرى الخلع بين الأحبي والزوج ، فإن كان البذل مرسلًا ( أي معينا بغير الإضافة ) فالقبول إليها كقولها : أخلعني على هذه السدار ، فإن قدرت على تسليمها سلمتها ، وإلا فأنكسل سبأه مثل ، والقبلة في القسم ، وتثمة هذا في الخلع .<sup>(١)</sup> والمطلق كقولها : خالعتي على ثوب . والقبض كقولها : خالعتي على داري .<sup>(٢)</sup> ويستعمل عليه الأصول الإرسال في القصة الرسالة ، لأنها كل مصالحة أطلقها الشارع فلم يصرها ولم يلغها والإرسال في الحديث له إطلاقي خاص سياسي فيما يلي :

الإرسال في الحديث :

٢ - يطلق لفظ الإرسال عند جمهور المحدثين على ترك لشابي الواسطة التي بينه وبين الرسول ﷺ ، وان رفع لشابي الحديث للرسول ﷺ ، سواء أكان

٣ - إذا استأجر رجل دابة ليركها ، وأردف خلفه آخر مضى إذن صاحبها ، فهلك الدابة بسبب الإرداف ، ضمن نصف قيمتها عند الخفية ، وهو رأي للحنابلة ، ويقسم الكل عند السائكة والشافعية ، وهو الراجح عند الحنابلة<sup>(١)</sup>

## إرسال

التعريف :

١ - الإرسال لغة : مصدر (أرسل) يقال : أرسل الشيء ، أظفده وأعفنه ، ويقال : أرسل الكلام أي أطلقه من غير قيد ، وأرسل الرسول : بعثه برسالة ، وأرسل عليه شيئا : سلفه عليه ، وفي القرآن الكريم قوله تعالى : « لَمَّا تَرَأْنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَزَّوهُمْ أُرَاءَ »<sup>(٢)</sup> ويستعمل الفقهاء كلمة الإرسال بإطلاقات متعددة منها ما يلي :

الإرخاء ، كإرسال النبي في الصلاة ، وإرسال طرف العينة ، وإرسال الشعر بعدم ربطه . واستجبه ، كإرسال شخص إلى آخر ما إن أورسالة أو

١٠ - منح التفسير ١٦٦٩ م دار صادر . ومجلة الملتقى ١٨٣٦ . ١٨٤١ م دار صادر ، والإيضاح ١٦١٦ م دار الفقه ، وصانعة جعفرى ١٦١٦ - ٢٨٠ م دار الفكر ، والحدائق ونحوه فتح الباري ١٦١٠ / ٢٣٧ ، والفروحي ١٦١٥ م دار الفقه . وابن عابد ١٦١٦ / ٢٧٢ م الأمل ، والقبلي ١٦١٧ - ١٦٢٠ م دار الفقه . والصحيح للثوري ١٦١٩ - ٢٨٠ م دار الفقه .

(١) جهر التوضيح كثر الخلاف ١٠١٦ م دار الفقه . جهر ، دار الفرق . بيروت  
(٢) حاشية معجم الحقائق على جهر التوضيح ١٠١٦ م دار الفقه .



القرون الثلاثة وهي العدالة والفضيلة، تشمل سائر القرون.<sup>١١</sup>

القسم الرابع : ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر، فهو مقبول عند الأكثر، لأن المرسل ساكت عن حال السراوي، والمستدناطق، والساكت لا يعارض الناطق، مثل حديث: (لا تكاح إلا بولي) رواه إسرائيل بن يونس مستدنا، ورواه شعبه مرحلاً. وقال بعض العلماء: لا يقبل هذا النوع من الرسائل، لأن سكوت الراوي عن ذكر المروي عنه بمنزلة الخرج فيه، وإسناد الآخر بمنزلة التعديل، وإذا اجتمع الخرج والتعديل جعل بالخرج.<sup>١٢</sup>

لولا : الإرسال بمعنى الإرخاء

كيفية وضع اليدين في الصلاة :

١ - اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال :

الأول : أن يضع المصلي يده اليمنى على يده اليسرى، وهو اختيار جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والخصيلة، وهو رواية مطرف وابن الجاشقشون عن مالك، وقالوا : إنه السنة<sup>١٣</sup> واستدلوا بما يلي :

أ - ما رواه سهل بن سعد قال : كنت لثام يؤمرون أن يضع المصلي اليد اليمنى على يده اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم : لا أعلمه إلا بصي<sup>١٤</sup>

ذلك إلى النبي ﷺ .

ب - ما روي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه وضع يده اليمنى على كفه اليسرى ولم يرفع والساعد.<sup>١٥</sup>

ج - ما روي عن عبدالله بن مسعود أنه قال : مر بي النبي ﷺ وأنا واضع يدي اليسرى على اليمنى فأتد يدي اليمنى فوضعها على اليسرى<sup>١٦</sup>

الشافعية . استحباب الإرسال وكراهية انقضاء في الفرض، وأجوز في النفل، قيل : مطلقاً، وقيل : إن هو . وهذه رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة، وأبوه ذهب إلى شيخ خليف وشراح منه كالدردير والمدوني، وعلقت الكراهة في الفرض بأن القبض فيه اعتد على البدن فأشبه الاستئذان ولذلك قال الدردير فلو فعله لأشبهه بل استناداً لم يذكره، ثم قال : وهذا التعليل هو المصمد، وعليه يجوز في النفل مطلقاً، بجواز الاعتد فيه بلا ضرورة

الثالث : إباحة القبض في الفرض والنفل، وهو قول مالك في سماع أشهب وابن نافع .

وذكر الخطيب مثلاً عن ابن فرحون : ومما رواه عنه أبيه البدين : بعد وضعها فمأى سند : لم أر فيه بعد . والأظهر عندني أن يرسمها حال التكبير،

١١ : كشف الأسرار ٧/٢

١٢ : شرح لمار ص ٦٤٤

١٣ : بدائع الصغرى في ترتيبه شرائع ٢٠٢/٢ للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاشاني الحنفي - مطبعة الإمام بالمطهر .  
١٤ : رسالة فتحناج ١٥٩/١ للمصنف .  
١٥ : تاريخ حيدرآباد .  
١٦ : وكشفت الفتاوى عن سنن الإمام ٢٠٢/١ للعلامة منصور بن يوسف .  
١٧ : ابن يونس .  
١٨ : السائر مكتبة المنصور الحديثة، طرابلس

١ : صحيح البخاري ١٩٦/١ للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل

الحدادي شرح در الشافعية للبرقي بالمطبعة

٢ : صحيح مسلم ٣٠١/١ للإمام أبي الحبيب مسلم بن الحجاج

٣ : تاريخ السيرة . صحيح دار إحياء الكتب العلمية - بيروت

٤ : الخطيب المأثور . قبل وأورد ٢٠٧/٢ - ٢٠٨/٢ لتشيخ محمد

ابن علي التبركتي . مطبعة مصطفى الحلبي

٥ : سنن ابن ماجه ٢٦٦/١ للمصنف أبي عبد الله محمد بن يزيد

الفرقوني . مطبعة جبر الحبي . القاهرة

وبالسبب التحية فالصوص عليه أنه يندب  
رسالة ذب لعمامة بين الكتفين إلى وسط الظهر،  
وقيل لموضع الجلوس، وقيل شبرا<sup>(١)</sup>.  
أما عند الخباطة فلا خلاف في استحباب العمامة  
المحكمة وكراهة الصفاء، قال صاحب النظم:  
بحسب أن يرحي الفزاة خلفه ولو شبرا على نص  
أحمد.

وقد ذكر السجدي عن معتمد الطبراني الكبير  
بسنن حسن أنه ﷺ بعث عليا إلى حبيب فعممه  
بعمامة سوداء، ثم أرسلها من وراءه أو قال على  
كتفه الأسرى، وتردد روايته فيه، وربما جزم  
بالتأني<sup>(٢)</sup>.

ثانيا - الإرسال بمعنى بعث الرسول

الإرسال في النكاح:

١- اتفق الفقهاء في الجملة على صحة الإرسال في  
النكاح وشرب آثاره، وهناك تفرعات في المذهب  
منها ما ذهب إليه الحنفية، أنه لو أرسل الرجل إلى  
امرأة رسولاً، أو كتب إليها كتاباً قال به.  
تزوجتكم، فقلت بحضور شاهدين، سعد كلام  
الرسول أو قراءة الكتاب حلال ذلك، لا لتمام المجلس  
من حيث المعنى، لأن كلام الرسول هو كلام  
لمرس لأنه بعث في حياته، وكذا الكتاب بمنزلة  
لرسول، فكان سماع قول الرسول أو قراءة الكتاب  
سماع قول المرسل أو كلام الكاتب معنى، وإن لم  
يسمع كلام الرسول أو قراءة الكتاب لا يجوز عند  
أبي حنيفة ومحمد زجهما الله تعالى، وقيل

ليكون مقارنا للحركة، ويضي أن يرسلها  
يرفقا<sup>(٣)</sup>.

هذه - وقد ذكر عن الشافعية ما يؤيد قول  
المالكية إذ قال الشريبي مائنه: والقصد من  
القبض المذكور - يعني قبض اليدين في الصلاة -  
تسكين اليدين فإن أرسلها ولم يبعث فلا  
بأس<sup>(٤)</sup>.

الرابع: منع انقضاء فيها، حكاها الباقى،  
وضعه ابن عروة، ولكن قال السننوي: هذا من  
السنن<sup>(٥)</sup>.

إرسال العذبة من العمامة والتحكيت بها: <sup>(٦)</sup>

٥ - أورد الخطيب نقلا عن المذحل لابن الحاج أن  
العمامة بغير عذبة ولا تحكيت مدعة مكروهة، فإن  
فعلها فهو الأكمل، وإن فعل أحدهم فقد خرج به  
من المكروه، وقد نقل عن عبد الحق الأشجبي أنه  
قال: وصلة العمامة بعد فعلها أن يرخي طرفها  
ويحتكك، فإن كانت غير طرف ولا تحكيت فيكره  
عند العلماء.

أما النووي فقد روي عنه أنه قال: لا كراهة في  
إرسال العذبة ولا عدم إرسالها، إلا أن الشيخ  
انكسار ابن أبي شريف قد نفعه بقوله: بأن ظاهر  
كلامه أنه من إباح السننوي الظرفيين، قال:  
وليس كذلك، بل الإرسال مستحب وتركه خلاف  
الأولى.

١١ - مواهب الجليل ٥٣٧/١ لأبي عصفاء محمد بن محمد بن  
عبد الرحمن العربي المعروف بالخطيب مكتبة النجاش - ليبيا.

١٢ - الإنتاج في حق أئمة أبي شعيب ١٣٦/١

١٣ - السننوني ٢٥٠/١، والمقدرة ٧٤/١، وبساية البحث

١٤ - ١٣٧/١، وأنشئ شرح الخطأ ٩٨١/١، والرواق ٩٦٤/١

١٥ - تحريك، هو إدارة العمامة من تحت خنك.

١٦ - ابن عاتق ٥٨١/٥، والأدب شجرة ٥٣٦/٢

١٧ - مواهب الجليل ٥٤٦/١

### الإرسال في الطلاق :

٨ - اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا أرسل إلى زوجته كتاباً ضمنه قوله : أنت طالق ، فالحكم أنها تطلق في الحال ، سواء وصل إليها الكتاب أم لم يصل ، ويعتبر ابتداء عدتها من حين كتابته الكتاب .

أما إذا كتب إليها ما عذره . إذا وصل كتابي فأنت طالق ، فأباحت الكتاب طلقت من تاريخ الوصول ، لأن شرط ونزع الطلاق هو وصول الكتاب إليها .<sup>(١)</sup>

### الإرسال في التصرفات المالية :

#### الإرسال في عقود المعاوضات :

٩ - اتفق الفقهاء على أنه إذا أرسل شخص إلى غيره رسولاً أو كتاباً يطلب منه فيه أن يبيع شيئاً ما ، وقبل المرسل إليه خلال المجلس الذي تلى فيه الكتاب المرسل ، أو سماع أقوال الرسول فقد تم البيع بين المتعاقدين ، لأن الرسول مفترق ومعه عن كلام المرسل ، ناقل كلامه إلى المرسل إليه ، فكانه حضر بنفسه ، فأوجب البيع ، وقيل الآخر في المجلس .

وهذا الحكم في عقد البيع يسري على عقد الإجارة ، ولكتابة ،<sup>(٢)</sup> إلا أن المالكية يفرقون في

أبو يوسف : إذا قالت المرأة زوجت نفسي يجوز وإن لم يسمع كلام الرسول أو فراءة الكتاب ، بناء على أن قولها : زوجت نفسي شرط العقد عند أبي حنيفة ومحمد ، والشهادة في شطري العقد شرط . لأنه يصير عقداً بشطرين . فإذا لم يسمع كلام الرسول وقراءة الكتاب فلم يوجد شرط الشهادة على العقد . وقول الروح بالفروءة عقد عند أبي يوسف ، وقد حضر الشاهدان .<sup>(٣)</sup> هذا ، وقد وافق الشافعية والمالكية والحنابلة أما حنيفة ومحمد في قولها هذا .<sup>(٤)</sup>

### الإرسال لنظر المخطوبة :

١٠ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى : أنه إذا لم يتيسر للمرجع أن ينظر إلى المخطوبة فله أن يرسل من يثق بها من النساء لينظرنه المخطوبة ، ثم تصفها له بعد ذلك . استدلالاً بعمله <sup>(٥)</sup> . إذ روي أب ودعت أم سليم إلى امرأة وقال : انظري عرضيها وسمعي معاذيها<sup>(٦)</sup> . رواه الحاكم وصححه . هذا ، وقد نقل عن الشيرازي في حاشيته على غيبة المحتج تعليقاً على هذه الحالة قوله : لو أمكنه إرسال امرأة لنظرها له وتصفها له لا يجوز له النظر بعد ذلك ، وقد يشوف ، إذ أن الخبر ليس كالمعيان ، فقد يدرك الناظر من نفسه عند المعاينة ما تعسر العبارة عنه .<sup>(٧)</sup>

(١) جامع الصغائر ٣/ ٣٣٥ رقمه على يوسف .

(٢) الأم ١٣/ ٦٠ للإمام أبي عبيدة محمد بن إبراهيم الشافعي .

(٣) كتاب النكاح المصنف ، والمقدمة الكبرى ٢/ ٢٤ للإمام دار

المعزة الإمام مالك بن أنس رواية مسند الترمذي : مطبعة

المصنفين القاهرة ، وكشاف الخناز ١٠/ ١

(٤) نيل الأوطار للشوكلي ١/ ١٢٥

(٥) حاشية تيسر المصنف على بداية المحتج ١٢٣/ ١ مطبعة مصطفى الحلبي

(٦) المصنف في شرح هكس ٤/ ٤١٤ للإمام محمد بن أبي

قدامة : دار الكتاب العربي . بيروت ، وضع للطبع ١٣/ ٨٤ ،

والصدايح ١/ ١٨٥٠ ، والجزبي ٩/ ٩٠ ، ومزاج الحلبي

١/ ٩١ ، ٩٢ ، ونافع والإكليل ١/ ٩٨

(٧) كشاف الخناز ١/ ١٢٠ ، وحاشية الجبيري على شرح صحيح

الطحاوي ١٣/ ١٦٩ ، ونزهة الكبر وحاشية مدسوي ٢/ ٣٨٢

لأبي المصنف جدي أحمد الشيرازي - مطبعة محمد الحلبي .

وبدع الصغائر ٢/ ٢٩٩

رسولا فقصه ع<sup>١١</sup>

ملكية شيء المرسل .

١٠ - قرر الأئمة أن الشيء المرسل مانع على منعه من مرسنه . حتى يقضه المرسل إليه ، وما دام لا يقضه فهو راقع عن ملك مرسله ، وقد عبه لإنسان فلم يجر بغيره بعده مطلقا<sup>١٢</sup> .

الصيذان في الإرسال :

١١ - ذكر الأئمة أنه إن رجع شخص أو مرس من ريد لاستعادة حلي له من بكر ، ففقد له بكر ما طلب ، وزعم الرسول أنه فقد منه ، صمه ريد (المرسل) إن صدقه في الإرسال ، وإن لم صدقه حلف أنه لم يرسله روي<sup>١٣</sup> . ثم حلف المرسل . عند أرسلني وأنه تلف فلا تدرى مني ويرى<sup>١٤</sup> . فبعض ، وصاح نحلي هذا<sup>١٥</sup> .

لكن الشرايح أن الرسول يقض - ولا يبرأ - ما خلف - إلا أنه في الإرسال ، فحلفت على الشرايح<sup>١٦</sup> .

١٢ - فاصيحا ، فقد ذل في تنازه رجل بعث رسولاً إلى بربر أن بعث إلى شوب كذا وكذا فبصر كذا وكذا ، فبعث إليه البربر مع رسوله أو مع غيره ، ففصاع الشوب فذل أن يقضي إلى الأمر ، ففصافو على ذلك والمروءة ، فلا تخيم على الرسول في شيء<sup>١٧</sup> . وإن بعث كذا راع رسول الأمر فالصيان على الأمر ، كذا رسول قص الشوب عن المرسلة<sup>١٨</sup> .

حكم الإرسال بالشراء تعاملا ليعط الرسول ، فإذا أسند الرسول الشراء لنفسه أو لغيره ، لكن إذا أقر المرسل بأنه أرسله كان لثبات غريبت<sup>١٩</sup> ، وينبع إليها شاء ، إلا أنه يخلف المرسل أنه دفع الثمن للرسول فإنه يبرأ . وينبع الرسول ، أما إذا أسند الشراء لم يرسله فإنه لا يطالب بالثمن ، وإنه لم يقر يطالب به المرسل<sup>٢٠</sup> .

هذا ، وقد ذكر الغروي في شرحه الكبير أن الرسول إذا قل بعني فلان ثيبه كذا بثلث أو بشعري من كذا ثيبه مثلاً ، فبصرى من أحد السبعة ، لا يطالب الرسول بالثمن ، فإن أنكر فلان هد أنه أرسله فالمرسل على الرسول ، أما إذا قل بعني فلان لأشعري له من كذا - فقص - الرسول بالثمن ، لأنه في الحجة الأولى أسند الشراء لغيره ، وفي الحجة الأخيرة أسند الشراء إلى نفسه<sup>٢١</sup> .

ثم أجمع الحنفية على أن الرسول بالشراء لا يملك بطلان الخبر ، ولا تكون في يده رؤية الرسول ، وإن كان خيار للمرسل إذا لم يرد<sup>٢٢</sup> . وقد علق الإمام الغزالي في الموطأ على هذا الأمر بأن رؤية الرسول يقضه لا يلزم إرسال الشراء ، لأن الفقد إذا عدم الفقد فإوصاف المعنود عليه ليتم وعاءه . وذلك لا يحصل برؤية الرسول ، فأنزاعها فيه أن يقضي بدينه ثيبه بدينه ، ولم يقض بدينه قبل الرؤية كان ما حلها ، إذ هو ، فكذلك به<sup>٢٣</sup> .

١١ - حاشية الديوبندي عم شرح الكبير ٢٨١ ٢٨٢ للمعلاة بنسب

١٢ - ابن أبي عمير محمد بن محمد القاسمي - مطبعة عيسى الحلي

١٣ - شرح ذكر المردود ٢٨١

١٤ - الفوائد عسبة ٢٨٢ تأليف المعلاة الشيخ نظام رحمان من

عمد الإلهام الحنفية الإسلامية بتركها

١٥ - المصنوع ٢٨٣ ٢٨٤ شرح السليبي السومري - دار المعرفة

المطبعة والنشر بيروت

١٦ - الدرر النوري البهية ٣٧٠ ٣٧١

١٧ - حاشية الديوبندي ٢٨١ ٢٨٢

قبل الوصول وجع الوديع في تركته، وإن مات بعد الوصول فلا رجوع وهي معيبة على الوديع.<sup>١٠٩</sup>

قال القاضي عند الوهاب من المالكية: إن الوكيل والوديع والرسول مؤثنون فيها بينهم وبين الموكل والمودع والموسل، فإذا ذكروا أنهم ردوا ما دفع إليهم إلى أربابهم قبل ذلك منهم، لأن أرباب الأموال قد اتفقهم على ذلك، فكان قوطم مقبولا ميبا بينهم.<sup>١١٠</sup>

كما لو أرسل رسولا إلى رجل وقال: ابعث إلي بعشرة دراهم قرصا فقال: نعم، وبعث بها مع رسول الأمر، فالأمر ضمانا لها إذا أتى بها رسولها، وإن بعث بها مع غيره فلا ضمان على الأمر حتى تصل إليه. وكذلك لو أن رجلا له على رجل دين بعث إلى المدين رسولاً أن ابعث إلي بالدين الذي لي عليك، فإن بعث به مع رسول الأمر فهو من مال الأمر.

أما لو بعث رجل إلى رجل بكتاب مع رسول أن ابعث إلي ثوب كذا فتمت كذا، ففصل، وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب، ثم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه، وفي هذا إنها الرسول رسول بالكتاب.<sup>١١١</sup>

وإذا أرسل المودع (بفتح الدال) الوثيقة للمودع (بضم الدال) لأنه صرح بهذا الإرسال، أما إن أرسلها بغير إيدنه فتمتلت أو ضاعت من الرسول فعليه ضمانها، إلا في حالة واحدة، هي فيما إذا عرضت للمودع إضاعة طويته في الطريق، كالتسبب فلا فسخ إن له أن يبعثها مع غيره - ولا يغير إيدنه -

وإن كان رسول رب الثوب معه، فإذا وصل الثوب إلى الأمر يكون ضمانا.<sup>١١٢</sup>

قال الحنفية: ولو أرسل رجل رسولا إلى رجل آخر وقال له: ابعث إلي بعشرة دراهم قرصا فقال: نعم، وبعث بها مع رسوله، كان الأمر ضمانا لها، إذا أقر أن رسوله قبضها.

ولو بعث رجلا يستقرضه ألف درهم فأقرضه ففسخ في يده، إن قال الرسول أقرض فلانا الموسر، فهي للموسر وعليه الضمان. وإن قال الرسول: أقرضني فلان الموسر فأقرضه، وصاح في يده، فعلى الرسول الضمان، فحاصل المسألة أن التوكيل بالإقراض يجوز، وبالإستقراض لا يجوز، والمسألة بالإستقراض للأمر حائزة، وإن أخرج الوكيل بالإستقراض الكلام فخرج الرسالة يقع لفرض للأمر، وإن أخرجه فخرج الوكالة بأن أضاف إلى نفسه بضم مستقرضا نفسه، ويكفر ما استقرض من الدراهم له. وله أن يبعثها من الموكل.<sup>١١٣</sup>

وحاصل المسألة: أن الرسول إن كان رسول رب المال فالوديع يبرأ بالدفع إلى الرسول ولي مات الرسول قبل الوصول، ويرجع الكلام من رب المال وورثة الرسول، فإن مات الرسول قبل الوصول قال الضمان في تركته، وإن مات بعد الوصول فلا رجوع، خلا على أنه أوصله لرب المال.

وإن كان الرسول رسول الوديع فلا يبرأ إلا بوصوله لرب المال بينة أو إقرار، فإن مات الرسول

١٠٩ الفسوق يتصرف باسم ٤٢٢/٤

١١٠ مواهب الجليل ١١٠/٤

١١١ الفسوق: إضاعة طويته ١١٢/٤

١١٢ مكذا، راجع المراجعة للنعمان، انظر الفسوق: إضاعة طويته ١١٢/٤

المعدة ٦٢

١١٣ الفسوق: إضاعة طويته ١١٢/٤

حيث أنه من صلبان الرسول لأنه قرأه وأخذ المدينة على أنه وكيل للمرسول. ومن قضى منه الدوام التي أمر بقضائها فصاعت من الرسول فهي من صلبان صاحب الدين، لأنها تمت من يا. وكيله.<sup>١١</sup>

وروي أيضا عن الإمام أحمد رضي الله عنه قوله في رجل له عدو آخر شارب وثياب، فبعث إليه رسولا وقال: خذ ديسرا وضوبا، فأكفد دينارين وثوبين، ففصاعت، فالصن على الباعث، يعني الذي أعفاه الديارين والثوبين. ويرجع به على المرسول، يعني عليه صلبان الدين والشوب المرسول، وإنما جعل عليه الصلبان لأنه دفعها إلى من لم يؤمر بدفعها إليه، ويرجع بها على الرسول لأنه جده وجعل الخلف في سده فاستقر عليه الصلبان، وإنما جعل نصيبين لوكيل، لأنه تمتدق بخصم ما لم يؤمر بخصمه، فادفعته لم يرجع على أحد، لأن الشبه - حوسل في يده فاستقر النصيب عليه.<sup>١٢</sup>

ولا صلبان عليه إذا تلفت أو أحد ذهب النصيب من بعثها إليه في مثل هذه الحالة واجب، وبضمير إن حبسها، أما إن كانت الإقامة التي عرضت له قصيرة كالأيام فالواجب عليه بإخاذه معه، وإن بعثها - بعير إذا - صلبها إن تلفت، وأما إن كانت الإقامة التي عرضت له متوسطة، كالشهرين مثلا، غيّر في إرساله أن يفتقده، فلا صلبان عليه إذا أرسلها وتلفت. أو حبسها.<sup>١٣</sup>

وكذلك الحكم في وصي وب المالك، إذا أرسل المالك للورثة، أو سافر هو به إليهم من غير إذنهم، فإنه يضمن المال إذا ضاع أو تلف.<sup>١٤</sup> وكذا القضي إذا بعث المالك مستحقا من ورثته أو غيره من ماله، فضاء أو تلف عليه ضمان عدل من القاسم، خلافا لقول من يبيع نعم الثمن عليه. ونفس من قداسة عن الإمام أحمد قوله في رجل له على حرداهم، بعث إليه رسولا بقضائها، فبعث إليه مع الرسول دينار. فضاء من الرسول، وهو من حال الباعث، لأنه لم يأمره بمصرفته، وإن كان من ضمان الباعث لأنه دفع إلى الرسول غير ما أمره به المرسول. فإن المرسول إنما أمره بقبض ما له في ذمته، وبقي الداهم، ولم يدفعها، وإنما دفع ديناراً عوضاً عن عشرة دنانير، وهذا صرف يقتصر إلى رضي صاحب الدين وإذنه ولا يأذن، فضاء الرسول وكيلا للباعث في تلويده إلى صاحب الدين ومصرفته به. فإذا تلف في يد وكيل كان من ضمانه، اللهم إلا أن غفر الرسول العزم أن يرد الدين لأن له في قبض الدينار عن الداهم فيكون

أثر الإرسال في قبول الشهادة للمرسول أو عليه:  
 ١٢ - بين أثر الإرسال في قبول الشهادة للمرسول، أو عليه من حلال ما ذكر عند الفقهاء من أقوال، فالإمام الشافعي بين ذلك بقوله: لو أن رجلاً أرسل رسولا إلى امرأة يريد الزواج منها فكتب إليها بذلك كتاباً، فقبلت بحضور شاهدين سمعا كلام المرسول وقرء الكتاب جبر ذلك، لا أن كان المجلس من حيث المعنى، لأن كلام الرسول كلام المرسول،

١١ - هذا القول إمّا قد حدثا كانت الرعية في التدبير غير مبرجة في الدوام. والمعكس. أما الآن وقد أسفرت أسرار من الدوام والفساد. إذا كان القصد في هذا واحد. فلا يختلف الحكم في معنى الدوام خلافاً من السابق. والفقهاء  
 ١٢ - لمجي لأثر الدوام ٢٤٠ - ٢٤١

١٣ - الثانية المرفوعة على مخرج الكفر ٤٧٤  
 ١٤ - المقدم السابق ٢٢٥

فغيبه الصبيان، لأنها في بدءه، وغيب تعهدا وحفظها، ولأنه إذ كان معها كان فعلها منسوبا إليه.

ولو كان معها سائق ومائد فالصبيان عليها نصيبين، ولو كان معها سائق وقد تد مع راكب مهن يختص الصبيان بالراكب أو يجب أن لا؟ وجهان: أرجحهما الأول، ولو كان عليه راكبان فهل يجب الصبيان عليهما أو يختص بالأول، دون الثاني؟ وجهان: أرجحهما الأول لأن اليد لها<sup>١١</sup>

أما إذا أتلقت الدابة أموال الغير من غير أن يكون معها راكب فهذا ينظر إلى الزمن الذي وقع فيه الإنسلاف، فإن كان نهارا فلا ضمان على صاحبها، وإن كان ليلا ضمن، لتفسيره بإرسالها ليلا، بخلاف الإرسال نهارا، فالحبر انصب على الذي رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهارا وليلة ليلا، ولم تعود أهل البلد إرسال الدواب وحفظ الزرع ليلا دون النهار انعكس الحكم، فيضمن مرسنها ما أتلقتها نهارا دون الليل، لبيعها على الحزم والعادة، ومن ذلك يؤخذ ما حثه البلقيني أنه لو جرت عادة بحفظها ليلا ونهارا ضمن مرسلا ما أتلقتها مطلقا.

هذا، وقد استثنى الشافعية من الدواب التي يلزم لغيرها باتلافها الحرام وغيره من الطيور والنحل، إذ أنه لا ضمان بتلافها مطلقا وهذا: لحكم حكاه في أصل الرخصة عن ابن الصبغ، وعمله من العادة إرسالها<sup>١٢</sup>.

هذا، وقد وافق المالكية واختلأ الشافعية في

لأنه يغفل عبارة المرسلة. وكذا الكتاب مرسلة الخطاب من الكتاب، فكان سماع قول المرسلة وقراءة الكتاب سماع قول المرسلة وكلام الكتاب معنى. وإن لم يسمع كلام المرسلة وقراءة الكتاب لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وجهها الله تعالى، بينما عند أبي يوسف إنه قالت زوجت نفسي بجوز، وإن لم يسمع كلام المرسلة وقراءة الكتاب، إذ أن قول الزوج باعراؤه عقد عنده. وقد حصر الشافعية<sup>١٣</sup> فيقتض أن الشهادة هنا مأخوذة من عند السماع لكلام المرسلة. هذا وقد أيد المصنف الكاساني في اعتبار الشهادة للمرسلة، إذ ذكر في حاشيته المصنف على الشرح الكبير أن الموضع بضمن النوبة إذ دعها للمرسلة من غير إظهار، لأنه لما دفع لغير اليد التي انتمتته كان عليه الإظهار، فلما تركه حذر مرسلا. وأما إن دفع له بإظهار فقد برى، ويرجع المرسلة إليه على المرسلة عند هذه البيئة<sup>١٤</sup>.

### ثالث: الإرسال بمعنى الإهمال

حكم ضمان ما أتلقت الحيوانات والمواشي المرسلة: ١٣. ذهب الشافعية في معرض بيانهم لحكم هذه المسألة إلى التفرقة في حكم كسرها بين الدابة التي تنلف أموال الغير ومعها راكب، والدابة التي تنلفها من غير قائد

وبناء على هذا التفرقة فقد قالوا: إذا أتلقت الدابة مالا أو نفسا، ليلا أو نهارا، وكان معها راكبها

١١. بدائع الصانع ٣: ١٣٥ للملازمة فلا بد من أي حكم كتابي الحسن مطحا بالإمام مدفوع

١٢. حاشية المصنف على الشرح الكبير ١٣: ٢٢٠ للعلا شمس دس محمد مراد المصنف - مظنة حسن الحاشية بالظاهرة

١٣. الإنباع ١٠١: ٢٠١  
١٤. الإنباع ١٠١: ٢٠٢

وهذه الرأي قد قال به الحنفية أيضا، <sup>(١)</sup> إلا أن لهم رقبا فيها يتعلق بإرسال الدابة والكلب أرى أنه لاسد من ذكره هنا، ومقاد هذا الرأي هو أنهم فرقوا بين الدابة والكلب عند الإرسال، حيث إنه إذا أرسل الكلب ولم يكن سائقه فلا ضمان فيها يشك فيه، وإن أصاب الخلف من فوره لأنه ليس يعتمد، إذ لا يمكن اتباعه، والنسب لا يضمن إلا إذا تعدى، سيما إذا أرسل الدابة فأخلفت أسوار القبر على الفور فعليه الضمان، لأنه تعدد بإرسالها في الظنون مع إمكان اتباعها، إلا أن الإمام أبابؤس لم يفرق في لزوم الضمان بين ما يتلفه الكلب بإرساله وما يتلفه الدابة بإرسالها. <sup>(٢)</sup>

هذا، وقد جاء في الشر لمختار أن الرجل إذا أرسل طيرا ساقه (أي سار خلفه) أولا، أو أرسل دابة أو كلبا ولم يكن سائقه، أو انفثت دابة بنفسها فأصابت مالا أو آدميا نارا أو ليلا فلا ضمان في المكمل، لقول الرسول ﷺ (المعجمه جلد ١) أي المنفثه هدر. <sup>(٣)</sup>

أما إذا كان المرسل ماء، فأحكم يختلف تبعاً لحالة الماء والمرسل وطبيعة الأرض، فلو أرسل ماء في أرضه صخر سرج الماء إلى مرض غيره، فإن كان ما أرسله تحمله أرضه فلا ضمان عليه. وإن أرسل ما لا تحمله الأرض كان ضماناً، <sup>(٤)</sup> فإن سقى أرضه ثم أرسل الماء في النهر حتى جاوز عن أرضه وقد كان رحل أسفل منه طرح في النهر قراما، فقال الماء عن البحر حتى عرق قصر إنسان، فلا ضمان

أن الضمان لازم في إتلاف الدواب إن كان ليلاً، أما إن كان نهاراً فلا ضمان فيه. <sup>(٥)</sup> سيما للحنفية قول آخر ذكره بعد قليل بإذن الله.

هذا، وقد وافق المالكية للشافعية في قولهم بتضمين راعيها وفائدتها وسائقها.

أما حكم ما أتلفه الحرام والمحل والدساح مجاء عن المالكية فيه روايتان:

الأولى: نوافي ما ذهب إليه الشافعية والثانية: أن حكمهما كاللشاة في الإتلاف، وهذه رواية ابن القاسم، إلا أن ابن عمر قد قال بصواب الرواية الأولى. <sup>(٦)</sup> أما الباجي من المالكية فقد ذكر عنه أنه قال: في المواضع ضرب نفرد فيه المزروع والحواط، ليس بمكان سرج، فهذا لا يجوز إرسال المواشي فيه، وما أقصدت فيه ليلاً أو نهاراً فعلى أربابها الضمان. وضرب آخر حوت عادة الناس بإرسال مواشيهم فيه ليلاً أو نهاراً، فأحدث رجل فيه زرعاً فألفته المواشي، فلا ضمان فيه على أهل المواشي، سواء وقع الإتلاف ليلاً أو نهاراً. <sup>(٧)</sup>

ومن المفسد جداً أن تشير إلى ما ذكره مؤلف الشراج والإكليل إذ قال: بأن المرحل إذا أرسل في أرضه نارا أو ماء فوصل إلى أرض جاره فأنتف زرعها، ينظر في الأمر على ضوء قرب الأرض وبعداء، فإن كانت الأرض قريبة فعليه الضمان. وإن كانت بعيدة إلا أن النار وصلتها بسبب ريح أو غيره فلا ضمان. <sup>(٨)</sup>

(١) الفتاوى الحنفية على مذهب الشافعي المقتدة ٢٢٦/٢

(٢) حاشية ابن عابد ٦٠٧/٦

(٣) الشر المختار جلد ١ حاشية ابن عابد ٦٠٨/٦

(٤) الفتاوى الحنفية على مذهب الشافعي المقتدة ٢٦١/٢

(٥) النج والأكليل ٢٢٢/٢ وكشاف الخراج ٢٢٨/٢

(٦) النج والأكليل ٢٢١/٦

(٧) النج والأكليل ٢٢٢/٦

(٨) النج والأكليل ٢٦١/٦

وقد خالف الحنابلة ما قال به المالكية فيما تقدم  
أن العادة تزعم في أحكام هذه المسألة، إذ قال  
الحارثي من الحنابلة: لو جرت عادة بعض أهل  
النواحي ربطها بنهار وإرسالها ليلا وحفظ الزرع  
ليلا، فالحكم هو وجوب الضمان على مالكها فيما  
أفسدته ليلا إن فرط في حفظها، لا نهارا.<sup>(١)</sup>

ثم استورد الحنابلة في ضرب الأمثلة بقولهم: لو  
أن الرجل أرسل صيد، وقال: أعتك، لم يزل  
ملكه عنه، كما لو أرسل البعير والبقر، ونحوهما من  
البهائم المملوكة، إذ أن ملكه لا يزول عنه بذلك.<sup>(٢)</sup>

#### الإرسال في القبض والمزول:

١٤ - قال السرخسي: (إذا اشترى شيئا ثم أرسل  
رسولا بقبضه فهو بالخيار إذا وأمر بربوية الرسول  
وقبضه لا يؤوله الشارع) لأن المقصود علم العائد  
بأوصاف المفقود عليه، ليتم رضا، وذلك لا يحصل  
برؤية الرسول، فأكسر ما فيه أن قبض رسوله  
كقبضه بنفسه، ولو قبض نفسه قبل الربوية كان  
بالخيار إذا وأمكن ذلك إذا أرسل رسولا بقبضه له،  
فلما إذا وكل وكبلا بقبضه فأمر الوكيل بقبضه لم يكن  
للموكل فيه خيار بعد ذلك في قوله أي حنيفة رضي  
الله عنه. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: له  
الخيار إذا رأى، لأن القبض فعمل والرسول والوكيل  
فيه سواء. وكس واحد منهما مأمورا بإحضار العين  
والحصول إليه والتبذل إلى ضمانه بفعله، ثم خياره لا

على المرسل، لأنه أرسل الماء في النهر، وهو غير  
متعد في ذلك، ويجب الضمان على من طرح  
التراب في النهر ومنع الماء عن السيلان، لأنه متعد.  
ولو فتح فوعة النهر وأرسل ماء قدر ما يمتصه النهر،  
فدخل الماء من فووه في أرض غيره قبل أن يدخل في  
أرضه فلا ضمان عليه.<sup>(٣)</sup>

هذا، وما يجدر الإشارة إليه هو أن نذكر الدليل  
الذي اعتمدته اخذت في موافقتهم للشافعية  
والمالكية في أن الضمان في التلف ليلا لا نهارا،  
والدليل هو رواية الإمام مالك عن الزهري عن  
حزلم بن سعد بن هبيرة (أن ناقة للبراء دخلت  
حائط قوم فأفسدت - أي ما فيه من أموال - فقصي  
النبي ﷺ أن على أهل الأموال حفظها بالليل، وما  
أفسدت فهر مضمون عليهم).

ولأن الناحية من أهل النواحي إرسالها نهارا للمرعي  
وحفظها ليلا، وعادة عمل الحواشي حفظها نهارا،  
فاذا أفسدت شيئا ليلا كان من ضمان من هي يده  
إن فرط في حفظها، مثل ما إذا لم يضمها ونحوه  
ليلا، أو ضمها بحيث يمكنها الخروج. أما إذا  
ضمها من هي يده ليلا فأخرجها غيره بعير أو  
فتح غيره عليها بابها فأنلفت شيئا، فحضان على  
مخرجها أو فاتح بابها، لأنه السبب ولا ضمان على  
من كانت بيده لعدم نظريته. ثم أضاف الحنابلة  
إلى ما تقدم، بأن الحكم في هذه المسألة محمول  
على المواضع التي فيها زرع ومرعى. أما القرى  
العامة التي لا مرعى فيها إلا بين مراعيين كسائية  
وطرق زرع وليس له إرسالها بغير حافظ، فإن فعل  
لزمه الضمان للغريطة.

(١) كشف القناع ١/٢٢٨

(٢) المحصر السابق ١٣٩/٤٤ حقا وشعرا فأتقدم أن الفروع التي  
محل ما في المتن من الخلف ترجع كلها من حيث القصد  
وعلمه إلى ثلاثة أمور: الإجماع، أو القسري، أو العرف.

(٣) المحصر السابق ٢٢٢/٢٣

أن صحت عبارته على أي صفة كان<sup>١٥</sup>

الرجوع عن الإرسال .

١٥ - يرى الخصية أن المرسل لو أرسل رسولاً ثم رجع عن رأيه مع رجوعه ، لأن الخطأ بالرسالة لا يكون وفق المسامحة ، وإذا عمل المرسل ، فما هو أولى ، وهو أن علم الرسول رجوع المرسل لم يتم ، يعلم به ، فحاله ما إذا وكل إمام لم يحله بغير علمه ، فإنه لا يصح عزله ، لأن الرسول محكي كلام المرسل ويقفه إلى المرسل إليه ، فكان صغيراً ومعبداً غصب ، فلم بشرط علم الرسول بذلك ، فأما التوكيل فإباحتها - من تعيين المرسل إليه ، بشرط علمه بمنزل ، حبيته عن التعيير<sup>١٦</sup>

وذكر ابن حجر المني من ابن سريج أنه قال :  
لو أن شخصاً أرسل صدقة مع رسوله ، ثم بدله فاستردها من الطريق كان له فسخ ، وإذا عدت المرسل قبل وصولها كانت بركة ثورته<sup>١٧</sup>

الإرسال بمعنى التسليم

١٦ - يرسل كتب الصيد ، أو ما في معناه من الحيوانات المفترسة ، إن كان الخيول يعلقون وراء الصيد يرسل صاحبه ويقف بأمره ، فيكون الصيد مباح الأكل ولو لم تترك ذكاته .

أما إن أطلق الحيوان المصائد بخصه فصار حيواناً ، فلا يؤكل إلا إذا أدركت ذكاته ، لأن

يسقط رؤيته المرسل فكذلك رؤيته التوكيل ، ويجب بسقط خبره رؤيته وهو لو سقط أحدهما لم يصح ذلك منه لأنه لم يوثق به فكذلك إذا قضى بعد الرؤيته ، وأما ما جاء الشرط والعيب فإنه لا يسقط بعض التوكيل وبصاه به ، فكذلك خبره سره به ، وأما حيفة وصي الله عنه قول : التوكيل مطلق القبض ثبت التوكيل ولأية إتمام القبض . كالتوكيل بطلاق العقد ثبت التوكيل ولأية إتمامه . وقدم القبض لا يكون إلا بعد تمام الصفقة ، ولا تتم مع قضاء خبر الرؤيته ، فيضطر التوكيل بالقبض ، فإنه التوكيل مباح نمسه في الرؤيته انقضاء خبره ، وحلاف الرسول فإن الرسول ليس إليه إلا جميع الرسالة ، أما إتمام ما أرسل به فليس إليه ، كالرسول بالقبض ليس إليه من القبض والتسليم شيء .

والتوكيل على تفرق بين وكالة الرسالة أو الله تعالى ثبت صفة الرسالة إليه يبيح ، ومعنى وكالة لغوه تعالى (فمن ثبت عليكم بوكيل) . وهذا بخلاف خبر العيب . فإنه يذاه لا يصح تمام الصفقة والقبض ، وهذا ملك بعد القبض رد العيب خاصة<sup>١٨</sup> . ولو أرسل لي وتجه رسولاً بعزله فبلغ الرسالة يقال له : إن فلاناً أرسلني إليك ويقول : إني عرسته . من الوكالة . فإنه يعتبر كأنما ما كان الرسول ، عدو له أو غير عدو ، صحيح كان أو كسيراً ، بعد أن يكون عدو له معتبره ، إن بلغ الرسالة على الوجه الذي ذكرنا ، لأن الرسول قائم مقام المرسل ، معر وسفير عنه ، فتصح سفارته بعد

١٥ - رجال الصنيع ٢٠٠

١٦ - جامع الصنيع ١٦

١٧ - العلل الكبرى : الطهارة بطلان ابن حجر المني ٢٠٠

١٨ - كشف الإلزام ٢٠٠

١٩ - سورة الأنعام ٢٠٠

٢٠ - سورة الأنعام ٢٠٠

الحيوان إنما مباح له لئلا يفسد. وتنصيص  
أحكام الصيد في مصطلحه. <sup>(١)</sup>

## أرض

رابعاً : الإرسال بمعنى التخليّة

١٧ - اتفق الفقهاء على وجوب إرسال المحرم  
الصيد لئلا يفسد في يده حقيقة إذا كان معه قبل  
الإحرام. وكذلك غير المحرم إذا مباحه في الحقل  
ودخل به الحرم.

أما إذا كان في بيته فلا يجب إرساله، وكذلك إذا  
كان الصيد في فقس معه، خلافاً للحنفية في  
الصحيح عندهم. <sup>(٢)</sup> وتنصيص ذلك في الإحرام.  
وأما صاحب كتاب الهداية من الحنفية فإنه يذكر  
أيضاً تحريماً لما قاله الأئمة مما لم يرد من قول متقدم. إذ  
أنه قال بعدم إرسال الصيد بعد الإحرام فيما إذا كان  
في بيت المحرم، أو في فقس معه، واستدل على  
رأيه هذا بأن المصلحة رضي الله عنهم كانوا يجمعون  
ولي يوزعون صيد ودواجن، ولم ينفذ عنهم إرسالها،  
ثم أصاب قاتلاً بأن من أرسل صيده في مفارعه فهو  
على ملكه، فلا يعتبر بفقد الملك، وقيل إذا كان  
الفقس في يده لزمه إرساله لكن على وجه لا  
يضيع، بأن يخلبه في بيته لأن إضاعة المال مهي  
عنه. <sup>(٣)</sup>

التعريف :

١ - من معاني الأرض في اللغة الدية والحدش،  
وما نقص الغب من الثوب، لأنه سب للأرض  
واصطلاحاً : هو، فلا الواجب في الدية على  
ما دون أسفر، وقد يطلق على بدل الفس وهو  
الدية.

الأكفاح ذات الصلة :

أ - حكومة العدل :

٢ - حكومة العدل هي ما يجب في جباية لير  
فيها مقدار معين من المال، وهي جوع من الأرض،  
فالأرض لهم منا.  
ب - الدية :

٣ - الدية : هي بدل النفس لفساد نقصان  
بمباذ، وقد يسمى لوش ما دون انفسر بالدية

الحكم الإجمالي :

٤ - جعل المزارع لكل نقص جراً، حتى لا  
تذهب الحنيفة حر، فإذا لم يجب نقصان،  
وذلك في حائتي الجنابة مطلقاً، أو موقوفاً  
لـ... ما، وجب الأرض بحسب نوع الجنابة، فإذا  
جاء فيه نص منهم معي التزم فيه ذلك.  
من هذا ما جاء عن رسول الله ﷺ في كتابه، أي

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٨٨، والناج والإكيل ٢/٧٢١،

والأنواع ٢/٢٢٢، ٢/٢٢٣، وكشاف القناع ٢/٢٢١

(٢) إنباء ٢/٢٧٨، والموسط ٢/١٨٨، ٢/١٨٩، والمغربي

٢/٢٦٨، ٢/٢٦٩، ومغني المصنف ٢/٢٩١، وكشاف القناع

٢/٢٦٨

(٣) إنباء ٢/٢٧٨

ووافقهم على ذلك كل من المالكية والحنابلة، إذا بلغ الأرض ثلث الدية أو أكثر، فما إذا كان أقل من الثلث فإنها تتساوى معه.<sup>(٢٦)</sup>

ب - أروش جراح الذمي :

٦ - ذهب الحنفية إلى تساوي المسلم والذمي في الأروش والدييات، وكفيلك المسنن - وقال المالكية : دية الذمي على النصف من دية المسلم أما الفجوسي والمعاقد والمزند، ففيه ثلث خمس دية المسلم وقال الحنابلة : كل هؤلاء على النصف من دية المسلم. وقال الشافعية : كلهم على ثلث من دية المسلم.<sup>(٢٧)</sup>

تعدد الأروش :

٧ - الأصل عند أبي حنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة - القول بتعدد الأروش بتعدد الجنايات، وهم في ذلك تعصبات، يرجع إليها في الدييات والتعاقل.<sup>(٢٨)</sup>

أهل اليمن : وفي الرُحى الواحدة نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المغلة خمسة عشر من الإبل، وفي كل أصبع من أصابع اليد أو الرجل عشرة من الإبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، والحديثة.<sup>(٢٩)</sup>

فإذا كان انفشت بأخاينة جس المغنعة على الكيال، أو زال ما بهما مفضود، كان الواجب فيها دية كاملة. فإذا تعدد العضو مرتين في جسم الإنسان كان في فوات منفعة نصف الدية، كالتدبير والرجلين، وإذا كان أكثر من ذلك كان الواجب فيه بحسابه، كالأصابع، فقول رسول الله ﷺ : « في كل أصبع عشرة من الإبل، وفي كل سن خمسة من الإبل، والأصابع سواء، والأسنان سواء ».<sup>(٣٠)</sup>

وصالح يمكن فيه نفس مفدوم الشارع، ففيه حكومة عدل

أنواع الأروش :

أ - أروش جراح الحرة :

٥ - قال الحنفية والشافعية : إن ما يجب فيه دية كاملة في الحر يجب فيه نصف الدية في الحرة.

(٢٦) حدثت في الرجل الواحد وأصابعه اليسرى. وهذا لفتة، وصححه كل من ابن حبان والحاكم والدارقطني، وأخرجه كرواديه في ترويضه من حديث كليب عمرو بن حرم، ١٠، رواية ٣٧٦/٩، وصحح الزاوية ٣٧٦/٩، وجميع الأصول ٤/٤٢٦. وانظر الدر المختار ٥/٣٧٠ ط ولان الطبع الأولى. وانحل ٦٢/٥ وما بعده ط إحياء التراث، وكشاف القناع ١٥/٩ ط نسخة المصنف، وفتح القدير على المغنية ٩/٣٦٨، ٢٧٣ ط دار صادر، وفتح الكبير على حليل ٢٢٨/٢ - ٢٤٣ ط دار الفكر (٢٧) حديث ٥٦١ كل أصبع عشرة - ورواه الحنفية إلا الرمعي، ونزل الأوطار ٧٦/٧

(٢٧) إحصائية وفتح القدير ٩/٣٠٦ ط دار صادر، وفتح المختار ٥/٣٦٨، والبدائع ٧/٣٢٦ ط الجبالية، وعلانية ١٧/٣٠٣ ط مصطفى الحلي، والمجلس ٥/٦٣، والشرح الكبير ٤/٤٨٨ وكشاف القناع ٦/٦٥

(٢٨) إحصائية وفتح القدير ٨/٢٨٢، وفتح القدير ٨/٢٨٢ ط دار الفكر، وفتح الكبير ٧/٣٠٧ ط مصطفى الحلي، وفي حديثين ٥/٣٦٩، وكشاف القناع ٦/٦٥ ط التمهيد نسخة المصنف (٢٩) بعض المراجع للشافعية

## إرشاد

وإرشاد يرادف النصيح، ويرادف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن بعض الفقهاء جرى على التعبير بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما كان محمداً عاماً وجوباً أو تحريماً. أما ما اختلف فيه فقد جرى على التعبير فيه بالإرشاد.<sup>(١)</sup>

التعريف :

١ - الإرشاد لغة : إغداية وإدلالة، يقال : إرشده إلى الشيء، وعليه : دلّه<sup>(٢)</sup>. وأصوليون يذكرون الإرشاد باعتبار أحد فلعاي المجازية التي يرد لها الأمر، وعرفوه بأنه : تعليم أمر ديني، ومثلوا به بقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ عَلِمُوا) شهدني بر (رحمكم).<sup>(٣)</sup>

وهو قريب من الدب ، لأشتر الكه في طلب نصب المصلحة، غير أن النسب لمصلحة أخروية، والإرشاد لمصلحة دينية.<sup>(٤)</sup>

ويستعمله الفقهاء معنى الدلالة على الخير، والإرشاد إلى المصالح، سواء أكانت دينية أم أخروية، ويستعملونه كذلك للمعنى الأصولي، وهو تعليم أمر ديني.<sup>(٥)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

النصح :

٢ - النصح - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) لسان العرب : مادة (رشد).

(٢) طبري : ١٨٦.

(٣) كشف الأسرار ١٠٧/١ ط مكتب هشاح - مجمع الخراسان ٣٧٨/١ ط الأخرية، والأحكام للامدي ٩/٢ هـ صبح

(٤) الشروح الصغير ١/٢٧٨ ط دار المعارف، وحاشية إجماع على النصح ١١١/١ ط دار جيهة التراث العربي، والفتح المبين

ص ١٢٨ ط حبس مطلي، وهاية المحتاج ١٢/١ ط معظفر الحسني

الحكم الإجمالي :

٣ - تناول الأصوليون الأمر الإرشادي من حيث الثواب وعنده بالنسبة لمن فعل ما إرشد إليه، فذكروا : أنه ما دامت المصلحة فيه دينية فلا ثواب فيه، ما دام الشخص قد فعله لجرد غرضه. فإن فعله لمجرد الامتثال والانقياد إلى الله تعالى أوجب عليه. لكن لأمر خارج، وإن قصد الامتثال وتحصيل المصلحة للدينونة مما استحق ثواباً أنقص من ثواب محض قصد الامتثال.<sup>(١)</sup>

٤ - وأما انقضاء، فتحكم إرشاد عدهم - أي إرشاد الناس إلى الخير ودلائهم عليه وبصحبهم - هو الوجوب، وذلك عملاً بقوله تعالى : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ) الآية<sup>(٢)</sup> ويقول النبي ﷺ : لا يسمع النصيحة<sup>(٣)</sup> حتى أن يكون الإرشاد بالرفق والنسوة لابن، لأنه أقرب إلى القبول، ومحل الوجوب إذا طعن الفاسد، ولم ينف على نفسه أو

(١) قرطبي على حبل ١٠٨/٢ نشر دار الفكر، وفروق لطرفي ٢٥٧/١

(٢) كشف الأسرار ١٠٧/١، مجمع الجوامع ٣٨٨/١، وأحكام للامدي ١٢/٢

(٣) سورة آل عمران ١٠٤

(٤) رواه مسلم ٢٤/١ ط حبس المطهر

حالته أو غيره<sup>(١)</sup>.

ولما :

الإحصاء بمعنى (تخصيص بعض أراضي

بيت المال لبعض مصادره) :

مواطن البحث :

٥ - أحكام الأمر الإرشادي تأثير عند الأصليين في  
مبحث الأمر. وعند الفقهاء في مبحث الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الوقف :

٢ - الوقف لغة : الحبس ، واصطلاحاً : حبس  
العين والتصدق بالمنفعة. وللترقية بين الوقف  
والإحصاء ، أشار إلى أن في حقيقة الإحصاء  
اتجاهين.

الاتجاه الأول : اعتبار الإحصاء غير الوقف ،

وقد صرح بذلك الحنفية ، وهو ما فهم من كلام  
الشافعية أيضاً ، لاحتلال شرط من شروط صحة  
لوقف فيه ، وهو أن يكون الموقوف مملوكاً للوقف  
حين الوقف ، والموصد - يكسر الصاد - هو الإعام أو  
تأبته ، وهو لا يملك ما أوصده.

فإن ابن عابدين : هو الإحصاء من المنظر  
ليس بإنصاف التبة ، لعدم ملك السلطان ، بل هو  
تعيين شيء من بيت المال على بعض مشيئة<sup>(٢)</sup> .  
فالفرق بين الإحصاء والوقف : أن العبد الموقوف  
كانت قبل الوقف ملكاً للوقف ، وفي الإحصاء  
كانت لبيت المال

الاتجاه الثاني : اعتبار الإحصاء وفقاً في حقيقة ،  
لعدم احتلال شيء من شروط الوقف فيه ،  
فالسلطان أنوقف شيء من أموال بيت المال هو  
وكيل عن المسلمين ، فهو وكيل الوقف<sup>(٣)</sup> ، وعلى

(١) حاشية الصوفي ٢/ ٨٦ طبع دار الفكر - بيروت ، وحاشية كرون  
على شرح الزرقاني ١٣٤١/٢ حاشية الرضوي

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٦٦ ، وحاشية أبي حمزة على ملا  
مكي ٢/ ٥٠٥ ، طبع حمة المؤلف

## إحصاء

التعريف :

١ - الإحصاء في اللغة : الإعداد . يقال : أوصد له  
الأمر : أعده<sup>(١)</sup>

وهو عند الفقهاء : تخصيص الإمام غلة بعض  
أراضي بيت المال لبعض مصادره<sup>(٢)</sup>.

ويطلق الحنفية الإحصاء أيضاً على : تخصيص  
ربيع الوقف لسداد ديونه التي ترتبت عليه نظروية  
إعباره<sup>(٣)</sup>.

(١) الصواعق الموقاة ٢/ ٣٨٥ طبع بعض المطبعات ، والفتح لابن عس  
١٢٥ طبع مطبع الخليل ، والفرع ١/ ٢٨٨ طبع دار الكتب  
المصرية ، والشرح الصغير ١/ ٧٤ طبع دار المعارف ، والأدب  
الترقية لابن منلق ١/ ١٧٤ طبع المطبع ، ومن عابدين ١/ ٢٢٤ ط  
بولاق .

(٢) بيان المحرمات ، نتائج العروس ، وأساس الملائكة ، والمهيلة نافذة  
(٣) (وصد) .

(٣) العنبر المهدية ١/ ١١٧ طبع المطبعة الأخرن ، وحاشية الحمير  
على صحيح للعلامة ٢/ ٥٧٧ طبع دار إحياء التراث في بيروت .

وصالح أولي الدين ٢/ ٧٨٨ طبع المكتب الإسلامي  
(٤) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٧٦ طبع بولاق الأولى

فالغرض من العلم والإرصاد أن الإرصاد  
تخصيص الإمام غلة بعض أراضي بيت المال  
لبعض مصارفه، والغرض هو تخصيص الإمام نفس  
أراضي الموات خاجة غيره.

صفته (حكمه التكليفي) :

٥ - الإرصاد مشروع بتفاني العلماء،<sup>(١)</sup> إما لاعتباره  
وقف (فتجري عليه أحكامه)، وأما لكونه يؤمن  
مصلحة عامة للمسلمين بطريق مشروع، لأن  
المُرصد (بفتح الصاد) هو مال بيت مال المسلمين،  
وهو يصل إلى المسلمين من غير قتال، ومصرفه كل ما  
تقوم به مصالح المسلمين، والمُرصد عليهم من  
العناء والغفلة ومحرم هم عملة المسلمين الذين  
يقوم بهم مصالح المسلمين، فهم مصرف من  
مصارف بيت المال.<sup>(٢)</sup> وتأمين مصالح المسلمين  
واجب على الإمام، فإذا كانت هذه المصالح لا  
يمكن تأمينها إلا بالإرصاد، كان الإرصاد واجبا،  
لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقد سأل  
الشيخ علي التلعكبري الحنفى رحمه الله تعالى عن  
مشروعية الإرصاد فأجاب :

« لا شك في حوازها ما فيه من إيصال الحق إلى  
مستحقه فيكون جائزا، بل واجبا علينا، وهذا  
جمع عليه. »<sup>(٣)</sup>

أركان الإرصاد :

٦ - لابد في الإرصاد من وجود مرصد (يكسر  
الصاد)، ومرصد (بفتح الصاد)، وجهة مرصد  
عليها، وصيغة.

هذا الاتجاه لا عرف بين الوقف والإرصاد من حيث  
سبق الملك، ويفترقان بأن الإرصاد لا يكون إلا من  
الإمام.

ب - الإقطاع :

٣ - الإقطاع في اللغة : من القطع بمعنى  
الفصل.<sup>(١)</sup> وهو في الشرع : ما يقطعه الإمام أي  
يعطيه من أراضي الموات - ربة أو بضعة - لمن له  
حق و. بيت المال، فالإقطاع يكون تملكيا وغير  
تملك.<sup>(٢)</sup>

والفرق بين إقطاع التملك وبين الإرصاد، أن  
القطاع إليه يملك ربة القطائع، ولا يترتب له  
شيء من هذا المالك في الإرصاد.

أما إقطاع المضعة أو الخراج، فيفترق عن  
الإرصاد بأن الإرصاد له صفة التأيد، ولا يكون  
لهذا النوع من الإقطاع صفة التأيد، إذ يحق للإمام  
سلخ تلك القطائع عن حماها له، وأعطاها  
لغيره، وعلى هذا فإن الإقطاع يحمل الصفة  
ال فردية الشخصية، أما الإرصاد فيحمل صفة  
العموم ومصلحة الجماعة.

ج - المبنى :

٤ - المبنى في اللغة : المسع والدفع، وفي الشرع :  
أن يعطي الإمام مكلنا خاصا من الموات، لحاجة  
غيره، كترعى نعم جزية وصدقة، وخاجة صنفه  
المسلمين.<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب مادة قطع.

(٢) ابن عاصم ٣/٣٩٢، والشرح الكبير للفرهيد ١/٦٨٠.

واللهجة ١/٩٣٣، والمصنف ١/٦٦٦.

(٣) حاشية القدوس ١/٦٦٦، والعلوي ٣/٩٤، والحنفي

١/٦٦٦.

(١) حاشية كثر - على الزرقاني ١/١٣٩.

(٢) الصوري للهيئة ٢/٢٤٧.

(٣) الصاري للهيئة ٢/٢٤٨.

قال علي كنون في ساشيته على الزرقاني: إن وقف الأئمة وقفا على جهة البر والمصالح العامة ونسيوه لأنفسهم فلا يصح.<sup>(١)</sup>

الثاني: المرصد (بفتح الصاد):

٨ - يشترط في المال المرصد أن يكون حيناً قد ألت إلى بيت مال المسلمين بالانقضاء،<sup>(٢)</sup> كالأراضي التي استولى عليها المسلمون عنوة وألت إلى بيت المال، ونحو ذلك، وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للإمام أن يرصد شيئاً من أراضي الخوز، لأن هذه الأراضي ملك أصحابها، وليست ملكاً لبيت المال.

والمراد بأرض الخوز هنا: الأرض التي عجز أصحابها عن زراعتها، وأداء حراجها، فسلمها إلى الإمام لتكون متاعها جبر الخراج.<sup>(٣)</sup>

الثالث: المرصد عليه:

٩ - يشترط في المرصد عليه أن يكون من مصارف بيت مال المسلمين على وجه الإجمال.<sup>(٤)</sup> فإن لم

ولكل واحد من هذه الأركان شروط لا بد من توفرها فيه، ليكون الإرصاد صحيحاً. وتفصيل ذلك مبني على:

الأول: المرصد: (بكر الصاد):

٧ - ويشترط في المرصد (بكر الصاد) أن يكون جائز التصرف فيها أوصده، من مال بيت مال المسلمين.<sup>(٥)</sup>

وجائز التصرف هذا لا بد من أن يستجمع شروط أهلية التصرع، وأن يكون إماماً أو أميراً،<sup>(٦)</sup> أو وزيراً فوض إليه تدبير مصالح المسلمين،<sup>(٧)</sup> أو رجلاً له استحقاق من بيت مال المسلمين وحصلت له منفعة عقل معين من بيت مال المسلمين،<sup>(٨)</sup> وعلى هذا فإن المرصد عليه له أن يرصده على غيره، وصرح المالكية بشرط ألا ينسب المرصد (بكر الصاد) الإرصاد إلى نفسه.

لأن الأعيان المرصدة ليست ملكاً له، بل هي ملك بيت مال المسلمين، وهذا النص وإن لم يصرح به بقية الفقهاء، فإنه لا يتناقض مع شيء مما ذهبوا إليه في الإرصاد.

فإن نسب المرصد الإرصاد إلى نفسه لم يصح إرصاده.

(١) عطف حول المير ٢٦٨/١، فتح المكتب للإمام سيروت.

(٢) حاشية إجماع ٥٧٧/٣ طبع دار إحياء التراث العربى، حاشية التتروار على نسخة ٣٩١/٥ الطبعة المبسطة الأولى ١٢٠٩، وحاشية البجيرمي على مبع الطلاب ٢٠٢/٣ طبع المكتبة الإسلامية بتركيا، وباب الزمر شرح ترمذ الغير ٢٩٨ طبع مصطفى الحلبي الحلبي.

(٣) حاشية الدمشقي ٨٢/٤.

(٤) الفتاوى المهدية ٩٤٧/٢.

(٥) الفتاوى المهدية ٩٤٨/٢.

(١) حاشية كنون على شرح الزرقاني لمختصر حليل ١٣١/٧.

(٢) فتاوى المهدية ٢٦٦/٢، وابن عابد ٢٥٩/٣، وحاشية المير المحمود ٥٠٥/٢، والأئمة والخطباء لابن نجيم ٤١٠/١، وحاشية القسرواني على نسخة المتنازع ٣٩٢/٥، وحاشية السنوسي ٨٢/٤، وعطف لبرقي المير ٢٧٠/٤ رجاء الزبير شرح لرحمة الله من ٢٩٨.

(٣) البحر الرائق ١٠٣/٤، وهي تختلف عن أراضي الخوز التي يذكرها في الفتاوى والخراج، وهي ما دلت أربعة بلاوات وقد ثبت لكل، أو تقع حواشي المسلمين إلى يوم القيامة. حشر حاشية ابن عابد ١٥٦/٣، حاشية الضعفاوي على الفخر المختار ١٦٣/٢.

(٤) الفتاوى المهدية ٩٤٧/٤، والأئمة والخطباء لابن نجيم ٤١٠/١، وابن عابد ٢٦٦/٣، وفتاوى علي التتمة ٣٩٢/٥.



لغاي المهدية قال السيوطي : وهو الذي انفقوا عليه عينه ، فله العزير عبد السلام ، سلطان العلماء ، فكلام الفقهاء في هذه المسألة يوافق بعضه بعضاً<sup>(١)</sup>

ب- مدى الالتزام بالشروط فيه : يرى جمهور الحنفية أنه يجوز للإمام مخالفة شروط الإرصاد<sup>(٢)</sup> بمعنى أنه إذا رأى في الأمر المصلحة في زيادة فيه ، أو نقص في مصارف الوقف المذكور ، يسوغ له ذلك ، وليس لمراد أن يصرف عن الجهة التي عينت في الإرصاد ، كأن يمنع من غير فيه ويصرف استحقاقه لغيره ، فحينئذ لا يصح العدول<sup>(٣)</sup> .

وعلى العلامة أبو السعود جواز مخالفة لإمام شروط الإرصاد ، بأن الرصد من بيت المال أو يرجع إليه<sup>(٤)</sup> .

وسرى المنكية وبعض الحنفية أنه يجب مراعاة شروط الرصد ، ولا يجوز مخالفتها ، إذ كانت على وفق الأوضاع الشرعية<sup>(٥)</sup> .

ثانياً :

الإرصاد بمعنى تخصيص ريع

الوقف لسداد ديونه :

١٥ - يطلق الحنفية الإرصاد على تحويل جزء من ريع الوقف لو كلفه عن المستحقين سواء كان مشروعاً

الوقف ، وكثيراً ما يستعمل الفقهاء إحدى الصيغتين (الوقف ، الإرصاد) كتعبير عن الأخرى .

١٣ - للرصد أن يشترط في إرضاءه من الشروط المترتبة ما يشاء كالمواقف . قال في الفتاوى المهدية : الواقف يتصرف في وقفه كيف شاء ، ومثله الرصد بإجماع المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup> .

أثار الإرصاد :

١٤ - إذا أوصد الإمام أو نائبه شيئاً من أموال المسلمين رتب على ذلك الآثار التالية :

أ- تأييد هذا الإرصاد واستمرار صرفه على المنصرف الذي عينه الموصد . فلا يجوز لإمام يأتي بعده نفسه ولا بطاله بتفريق الفقهاء<sup>(٢)</sup> . ولا أن على ذلك من تلك الحادثة التي حدثت في عهد السلطان مراد وقى ، فإنه في عام ثمانين وسبعمائة أراد أن ينقض الإرصاد لكونها أخذت من بيت مال المسلمين ، فمقد لذلك مجلساً حافلاً حضره الشيخ سراج الدين عسبر بن رمضان البغدادي الشافعي ، والرهان بن جماعة ، وشيخ أحفاد الشيخ أكليل الدين شارح الهداية ، وغيرهم ، فقال له الشيخ البغدادي : ما وقف على العلماء والمطلبة لا يسبب إلى نقصه ، لأنهم في الخمس أكثر من ذلك ، وما راعى على غاطة وخدجة وعائشة بنقض ، ووافق على ذلك الحاضرون<sup>(٣)</sup> . قال في

(١) الفتاوى المهدية ١٤٨/١

(٢) حاشية أبو السعود على ملاسكن ١٠٠-١٠١ ، والفتاوى المهدية

١٢٩-١٣٠ ، وحاشية ابن عابدس ٢٥٩/٣

(٣) حاشية أبو السعود ١٠٠-١٠١ ، وابن عابدس ٢٥٩/٣

(٤) حاشية أبو السعود ١٠١/٢ ، وابن عابدس ٢٥٩/٣

(٥) ابن عابدس ٢٥٩/٣ ، وحاشية كثر على شرح للفرقان

١٢١/٣

(١) الفتاوى المهدية ١٤٨/١

(٢) حاشية ابن عابدس ٢٥٩/٣ ، والفتاوى المهدية

١٢٧/٢ ، وحاشية كثر على شرح للفرقان ١٢١/٣

١٢١/٢

(٣) ابن عابدس ٢٥٩/٣ ، والفتاوى المهدية ١٤٨/١ ، وما بعدها

مؤنث. وهي اسم جنس، وجمعها: أرض وأرض وأرضون.<sup>(١)</sup>

### طهارة الأرض، وتطهيرها، والتطهير بها

٢- لا خلاف بين علماء المسلمين جميعاً في أن الأصل طهارة الأرض. فتصح الصلاة على أي جزء منها، ما لم يتنجس، والأصل في ذلك ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي» - إلى أن قال: - «وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيها رجل من أممي أحركه الصلاة فيصل». وفي رواية لمسلم: «وجعلت تربتها طهوراً». وهذا نص في طهارة الأرض.<sup>(٢)</sup>

### تطهير الأرض من النجاسة

٣- الأرض إذا نتجت ببلع، كالبول والخمر وغيرهما فتطهيرها أن يمتزجها الماء بحيث يذهب لون النجاسة ويذهب، وما انفصل عنها غير متغير بها فهو طاهر. بهذا قال جمهور الفقهاء، وذلك لما رواه أنس قال: «جاء أعرجي فبسل في طائفة (ندحية) من المسجد، فخرجوا أثناس، فنهاهم رسول الله ﷺ، فلما قضى يوله أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه». رواه البخاري.<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب

(٢) الأم ١٤/١ وما بعدها، ومع القدر ١٤٠/١، وابن عديم

١٠٧/١، لا يستبرأ ١٦١، والمفرد ١٤١، ٩٩، ٩٥، ٩٦،

وبدأة لمحمد ٣٦/١، وقع الباري ١/٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩،

٢٢٨، ٢٢٩ ط المسئلة، وتيسل الأول ٢٨/١، وسلم

١/٣٧٤ ط عيس الحلي

(٣) أخرجه البخاري (صح الباري ٣٩١، ١ ط المسئلة)

على الوقف، كما لا يني المستأجر للمغار للوقوف دكاناً فيه، أو جند بناء المتداعي، ليكون ما أنفقه في ذلك ديناً على الوقف إن لم يكن ثمة فضل في ربح الوقف يضمن بذلك. ففي هذه الحالة يكون البناء للوقف، ويأخذ المستأجر ما دفعه على البناء أو على إصلاحه، ويكون حقه في استيفاء ما دفعه مقدماً على حتى الموقوف عليهم، والواجب عليه من الأجر بعد البناء هو أجر المثل للمستأجر (يمنع المبيع) بعد البناء، وأجاز البعض تأخير إياه بدون أجر المثل، لأنه لو أراد تأخر أن يستأجره ويدفع للأول ما صرفه على العمارة لا يستأجره إلا تلك الأجرة القليلة.<sup>(١)</sup> وعمل تفصيل ذلك كله بحث (الوقف).

١٦- الفرق بين الإرصاد هدا المعنى وبين المحكر (وهو في حقيقته استئجار أرض الوقف لمدة طويلة لإقامة بناء عليها) أن العمارة في الإرصاد تكون للوقف، وأن العمارة في المحكر تكون للمستأجر، وما يدفعه الوقف للمستأجر في الإرصاد هو دين على الوقف للمستأجر، وما يدفعه المستأجر للوقف في المحكر هو أجرة الأرض التي أقام عليها بناء.

## أرض

التعريف:

١- الأرض: هي التي عليها الناس، وأغفلها

(١) حاشية ابن عديم ١/٢٥، ٣٦٩/٣

أجزاء النجاسة، وهذا ما لا خلاف فيه.<sup>(١)</sup>

### التطهير بالأرض

الاستحجار :

٦ - الاستحجار هو قلع التماسحة بالحجارة. وهي الحجارة الصغيرة.

وكذا يصح الاستحجار بالماء يصح بالأحجار، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء.<sup>(٢)</sup>

### تطهير النمل بالأرض :

٧ - اتفق العلماء على أنه إذا شجست النمل وما في معانها بماء، مثل البول والدم والخمر، لم تطهر إلا بالخل، وعلى رواية المالكية المتأثرة بأن إرادة استحجاسة نمل، تكون معفو عنها.

وأما إذا كانت النجاسة ذات جرم، فإن كانت بأية فالحطب والمالكية والصحيح عند الحنابلة، أنها تطهر بالخل، وأما إذا كانت النجاسة ذات جرم ورطبة بالماء، وأما يوسف من الحنابلة، والمشهور عند الحنابلة، أنها تطهر أيضا بذلك.

والأصل في هذه المسألة الآثار التي وردت في طهارة النمل بذلك. ومن ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : «إذا وضى أحدكم الأرض بتغله فإن التراب له طهور». والمنقول في كتب الشافعية أن النجاسة عندهم

ومثل العمر بالماء ما إذا أصابها المطر أو السيل وجرى عليها، فإنها تطهر، لأن تطهير النجاسة لا يعتبر فيه بية ولا فعل، فاستوى ما صبه الأدمي وما جرى بغير صب.

وقال أبو حنيفة : إذا كانت الأرض رطبة فطهورها بجمرها بالماء، كما قال الجمهور، وإن كانت الأرض صلبة فإنها لا تطهر حتى يفصل الماء، فيكون المتصل عنها نجسا، لأن النجاسة انتقلت إليه.

وأما تطهير بجمرها، حتى يصل الخفر إلى موضع لم يتصله النجاسة، أو يكسها تراب القاء عليها، فزالت رائحة النجاسة.

٨ - إذا جفت النجاسة المائية، فقال جمهور الفقهاء لا تطهر إلا بالماء، لحديث الأعرابي السابق، وقال أبو حنيفة وصاحبه - في الأظفر - تطهر للصلاة عليها لا لتبئيم منها، وقيل : تطهر فيها، وذلك لما رواه البخاري وأبو داود عن ابن عمر قال : إن الكلاب كانت تبول، وتفعل وتدبر في المسجد، فلم يكن يرشون شيئا من ذلك.

وقال بعض الشافعية : إذا جفت الأرض في الظل فقد طهرت. وذلك لما رواه ابن أبي شبة في مصنفه عن أبي قلابة أنه قال : إذا جفت الأرض فقد ركت.<sup>(٣)</sup>

٩ - أما إن كانت النجاسة غير مائعة، بأن كانت ذات أجزاء منفردة كالرسم والبروت، والدم إذا جف، وانتقلت أجزاؤه الأرض لم تطهر بالخل، بل تطهر بإزالة أجزائه المكان، حتى يتبين روث.

(١) مع القدير ١/ ١٥٨، ١٥٩، والاحتفال ١/ ١٩٠، وريدة المعتمد ١/ ٢٩٠، وحاشية طهاسي في الشرح الكبير ١/ ١٢٣، ١٢٤، ومعي النصاب ١/ ١٣١، وشرح الخروص ١/ ٢١، والام ١/ ٢٨٠، ٢٨١، والنفى ١/ ١٢٩، وما بعدها ١/ ٢٨٧، ٢٨٨، حاشي الأسفل ١/ ٢٨٨.



حكم لصلاة فيها :

١٦ - الصحيح المختار عند المالكية صحة الصلاة فيها ، إلا أن تكون بها نجاسة ، لأن الصلاة بكل موضع طاهر صحيحة . كذلك ذهب الحنابلة واختفية إلى صحة الصلاة فيها مع الكراهة ، لأنه موضع مسخوط عليه .

يذهب ابن العربي عن المالكية وبعض العلماء إلى عدم صحة الصلاة فيها ، وبها مستثناة من قول أبي حنيفة : « جعلت في الأرض مسجداً »<sup>(١)</sup> وروي أن علياً رضي الله عنه كره الصلاة بخسف مانس<sup>(٢)</sup>

زكاة ما يخرج من الأرض

١٧ - أجمع الفقهاء على أن ما أبتته الأرض من زروع وشجر فيه الزكاة ، بشرط وتفصيل موطئه (زكاة) ، وكذلك الحكم فيما يخرج من الأرض من معدن ، أو ركز على تفصيل موطئه (الزكاة والمعدن والركاز) .<sup>(٣)</sup>

التصرف في أرض المثلثك

مكان الإحرام :

١٨ - الحرم يجوز إحيائه ، ويجوز للإمام إطفائه ، فمن أحياه قبله له أن يتصرف فيه بيع وغيره . لأنه

(١) - تقدم تحريره في فقرة (٩)

(٢) - القسم على ١٠٠ مائة دية ، وشرح منهي الإرداب ١٠٨٤/١ ، وصانعة المصطفي عن مرائي القلاع ص ١٩٧ .

وفتح الباري ٥٣٠/١

(٣) - الأول ٢٨/١ ، ٢٩ ، وصانعة المص عن المص ١١٠/٢ ، ومع التفسير ٩/١ ، ٣ ، والأحكام ١/١٤٨ ، ١٤٩ . والشرح الكبير حاشية هندسوقي ١٨٦/١ . والمغني ١٠٠/١ ، وما بعدها ، المص ٢٠٩/٥ ، وما بعدها ، الدرر النيرة ١١٢/٢ ، وما بعدها ، والمطالع لأحكام القرن ٩٩/٧ ، وما بعدها ، وبين الأوطار ٢٢٦/٤

النبي ﷺ ، من الاعتصام والخوف والإسراع ، لما ورد من قول النبي ﷺ : ( لا تدخلوا على هؤلاء المعذيين إلا أن تكونوا باكين ، أن يصيبكم مثل ما أصابهم )<sup>(١)</sup>

حكم التطهر والتطهير بهاها .

١٣ - ينظر في ذلك مصطلح . (إسن) ص ٣٢

حكم الانتفاع بهاها في غير الطهارة .

١٤ - يمنع الانتفاع بهذه أمار هذه الأرض بالنسبة للإنسان من طبع وعجز . ويحرم الانتفاع به لعذر الإنسان ، لما ورد عن أبي عبد الله أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ على شجر أرمي بعيد ، فاستقوا من أبارها ، وعجنوا به العجين ، ففرهم رسول الله ﷺ أن يهرقوا ما استقوا من أبارها ، ويعلقوا الإبل الصعير ، وأمرهم أن يستقوا من الشرا التي كانت تردها الناقة<sup>(٢)</sup>

حكم التيمم بترابها :

١٥ - يكره التيمم بتراب هذه الأرض ، وذلك عند الحنفية والشافعية

وللمالكية وأبيان ، أحدهما يحرم التيمم ، والثاني يجوز صححه التالي .<sup>(٣)</sup>

(١) - القسطنطيني ٢٩/١٠ ، وما بعدها ، وحديث الأندلسي ١

أمرجه البحاري دفع قاري ٤٣٠/١ ط السلفي

(٢) - المراجع أسبق ، وصانعة المصطفي ص ١٩٢ ، وحديث أبي عبد الله البحراري دفع قاري ٣٧٨/١ ط السلفي

(٣) - التشرح الكبير ٢٩/١ ، ٣٠ ، والندسوقي ٣٩/١ ، والى ما يدين ٩٠/١ ، وفتاوى ٩٠/١

أصبح ملكه، ولا يصيب على المحرمين لاتساعه، وهذا لا خلاف فيه.

وعرفه ومردفاه ومن لا يجوز لأحد إحيازها، ولا يجوز للإمام إقطاعها. وذلك لتعلق حق التملك بها، حتى وإن اشعت ولم تضيق بالحجب، قال الحمل في حاشية شرح المنيع: وهذا هو الظاهر من مذهب الشافعي، فلا غلظ ولا يتصرف فيها، وقال الغزالي: الأظهر أنه إذا لم يصيب لم يسمع، وبذلك كذلك الحظر الصحيح وقيل بإرسول الله ألا تبني لك بيتا يعني بظلك؟ فقال: لا، مني مناخ من سب<sup>(١)</sup>.

### التصرف في الأرض المقوفة:

٢٠ - أرض الشرف لا يجوز فيها التصرف النافل للملكية في الجملة، إلا في حالات خاصة لمصلحة الشرف، أو المصلحة العامة، وتفصيل ذلك في مصطلح: (وقف).

### حكم إجارة الأرض:

٢١ - اختلف العلماء في جواز إجارة الأرض، وأكثرهم على جواز ذلك وقد خالف به من الصحابة رابع بن خديج وابن عمرو بن عباس، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والغمام وسالم، ومن الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، ومالك واللبث والشافعي وأحمد، وذلك لأنه لما مثّل رابع بن خديج عن كراء الأرض قال: «أما بنى» معلوم مضمون فلا بأس به. رواه مسلم وأبو داود.

وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن والحسن البصري وطاوس فيها رواية عنه ابن حجر في الفتح إلى كراهة تأجير الأرض، أي عدم جوارها، وذلك لما روي رافع بن خديج، أن النبي ﷺ (نهى عن كراء المزراع) متفق عليه. وروى مسلم والشافعي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عائداً يبيع الإبل بالذهب والفضة وأحازها بالبيع والثالث.

وقرر على ذلك نعمة، لأنه من للمحتاج أن يستقر بها قبل الزوال من يوم عرفة، كما قبى بها المحصب، لأنه من للمحتاج إذا غروا من منى أن يبني فيه. وعلى هذا فالتصرف في أرض المتأصل لا يبني، لأنها لا تملك بالإحياز<sup>(١)</sup>.

### ملكية الأرض:

١٩ - ملكية الأرض لها أسباب تشترك مع غيرها فيها، وهي العقود الثلاثة للملكية، والإيراث، وسهو ذلك، وهناك أسباب خاصة بملك الأرض، وهي إحياء الموات، والإقطاع، وتكفل سب من هذه

(١) «أما تبني لك بيتا يعني بظلك؟ فقال: لا، مني مناخ من سب» رواه الترمذي (١٦٦/١) الخليفة المصرية (١٢٥٠هـ) يستدعي شبكة الملكة عن ثلاثة مرعها ومال هذا حديث حسن، ورواه الحاكم في المستدرک (٢/١٠٧) دار الكتاب (١٢٧١هـ) صاحب تحفة الأحبار (٣/٦٦١) مدله هذه الحديث عن شبكة الملكة وهي محمولة

(١٩) حاشية الحمل على شرح المنيع ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، والفرع ٢١٢/١

ما يكرى به (المعوض)

كان أحصره بفتح وهو مزروعه فمحب، فقال مالك: لا يجوز، لا تقدم في الحديث السابق، وقد روي ذلك عن أحمد.

وقال أبو حنيفة والشافعي وهو روي عن أحمد: يجوز ذلك، لأن ما جازت إيجارته غيره القطع بم جازت إيجارته به كالدور، وإن أجرها جبراً مما يخرج منها ما كتلت أو نصف أوريح، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وهو رواية عن أحمد: لا يجوز، وذلك لأنه إجارة معوض محمول. فلا يجوز، كما لو أجزاها ثلث ما يخرج من غيرها.

واقطعها من مذهب أحمد وأصحابه وهو قول الثوري والليث وأبو يوسف وعبد الواسع أبي ليلى والأوزاعي أنه يجوز، وسأني بيان ذلك في المراجعة.<sup>(١)</sup>

### لأرض المقنعة

الأرض التي فتحت صلحاً

٢٤ - كل أرض صلح أهلها عليها فهي من ما صلحوا عليه فإن صلحوا على أن تكون الأرض لهم، ويؤدوا عنها خراجاً معلوماً، أو يؤدوا خراجاً غير مؤلف على الأرض، فهذه الأرض ملك لهم بتصرعون فيها كبعض شأوا، ولا تقم على ثلث اثنين، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل البيت، وحكم هذا الخراج حكم الجزية بسقط بإسلامهم

٢٢ - لا خلاف بين من قال: وإن الإلاء لمدة في أن الأرض تنكرى بالذهب ومساكن المعروض، عندما تنته الأرض، وذلك لما روي حنيفة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال: وهي رسول الله ﷺ عن كراء الأرض قال: فقلت بالذهب والفضة، قال: إنسان عنهما بعض ما يخرج منها، أما بالذهب والفضة فلا بأس به. متفق عليه. ولأنها عين يمكن سبيها المتبعة لنباحه المقصودة منها مع بقائها، فجازت إيجارها بالائتناء، ولمنكم في المعروض كالمعوض في الأئتناء

كرؤها بالظلم وما تنبت الأرض:

٢٣ - إن أجرها ما يقطع غير خارج منها، سواء كان من جنس ما يخرج منها أو ليس من جنسه، وكان المعوض معلوماً فقد أجاز ذلك أكثر العلماء، منهم سيبويه بن جبير وعكرمة والشمعي، ومن انفقاه أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو تورد، وذلك لما رواه مسلم عن رافع بن خديج، لما سئل عن كراء الأرض قال: أما بشيء معلوم مصون فلا بأس، ولأنه معوض معلوم مصون فجازت إيجارته به كالائتناء

وقال مالك: لا يجوز الإجارة بانتفاء ولا ما تنبت به وإن كان غير طعام، سواء كان من جنس ما يخرج منها، أو ليس من جنسه، وذلك لما رواه بن ماجة وأبو داود عن رسول الله ﷺ أنه قال: (من كانت له أرض فلا يكرى بها بغير طعام) يعني وقيل على الظلم غيره مما تنبت الأرض.

وإن أجرها بقطعاً معلوم من جبر ما يخرج منها

١٧٠ - الأ. ٢٢٩ ٦١١. السج. رواتبه ١٠٧٤ + ٥٢٩.  
٥٣١ - لم يصح (٢٢٧). ١٢٠. والشرح الكبير مع حاشية  
المصنف ٧/١. رد المحتار ١٠٠٤. ٢١٠. ٢١٠. ٢١٠. ٢١٠. ٢١٠.  
المصنف ١٤٠٧. ١٤٠٧. ١٤٠٧. ١٤٠٧. ١٤٠٧. ١٤٠٧. ١٤٠٧. ١٤٠٧.  
٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩.  
شرح الأصناف ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩. ٢٢٩.



أرض ٢٧ - ٢٩ ، أرض الحرب - أرض الحوز

أخرج كما يوضع على الذي يوضع على المسلم<sup>(١)</sup>

## أرض الحرب

نظر : أرض

## أرض الحوز

التعريف :

١ - أرض الحوز هي الأرض التي مات عنها أربابها بلا وارث ، وألقت إلى بيت المال ، أو فتحت عنوة ، أو صلحا ، ولم تملك لأهلها ، بل أقيمت رفضها للمسلمين إلى يوم القيامة . ولعلها إنما سميت أرض الحوز ، لأن الإمام حازها ليست المال ولم يمسسها<sup>(٢)</sup>

أما ما انتزع عنوة وقسم بين المسلمين فإنه يكون عسريا ، وما فتح عنوة وأقر أهله عليه على حراج يؤدونه - كسواد العراق - فإنه يكون منكأ لأهله عند

الأرض التي أسلم أهلها عليها .

٢٧ - حكم هذه الأرض سواء كانت من أرض العرب أو أرض العجم ، كالأرض المدينة والأطراف واليمن والبحرين . أنه ينبغي ملكا لأصحابها ، واستدل لذلك بحديث : (من أسلم على شيء فهو له) ، أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>

أرض العشر :

٢٨ - كل أرض أسلم أهلها عليها يرمي من أرض العرب أو أرض العجم ، فهي لهم وهي أرض عشر . وكذلك كل أرض الحرب ، سواء فتحت عنوة ، أو عنوة ، لأن أهلها لا يقررون على نفسك ، حتى لو دفعوا الحرب ، ولأن النبي ﷺ فتح كثير من أرض العرب عنوة ، وأعطاهم عشرة ، وكذلك الأرض التي فتحها المسلمون ، عنوة وفسده الإمام بين القاطنين<sup>(٤)</sup>

أرض الحراج :

٢٩ - هي أرض العجم التي فتحها الإمام عوفاً وتركها في أيدي أهلها ، أو كانت عسرية وتركها فهي ، كما يرى أبو حنيفة وافر . وقد أبا يوسف . يلتزم مالكها بعشرين قياساً على أرض تغلب ، وعند محمد ثلث على ما كانت عليه ، لأنها وضعت للأرض .

ولأرض الحراجية لا تعود عسرية حال . لأن

(١) الرامع السقة

٢١ - فتوح الصوري ص ١٩٠ ، ٢٠٠ ، وأرض الحوز هو اصطلاح للمصري الخصية . وبسببها لها (أرض الملكة) ، والأرض (الأسنة) ، وارج أنها الأرضية العربية وهي في مصر بعض مناطقها أرض لا عسرية ولا حراجية بل هي حوزة من الأرض (جمع الأثر) ١٩٧٢

والمضي ٧٦٦ - ٧٦٩ / ٨٠٦٧ . وأخرج الأحكام المبررة (القرطبي) ١٤ / ٨٠ ، ٢٣ / ١٤٠ ، وأحكام القرآن (الخصية) ٢٣٤ - ٢٣٤ ، زهير الأوطار (مختصر الأخبار) ١٦ / ١٣ -

(١١) الحراج لأبي يوسف ص ٩٩  
(١٢) الأخبار ١١٣ / ١١٣ ، والحراج لأبي يوسف ص ٩٩

## أرض الخوز ٢ - ٤

الحنفية ، وتصرفاتهم فيه كلها نافذة . وتفصيل هذا

التبسيم في مصطلح ، ( أرض ) .

٢ - والتوسعان الفدان سبهما متأخرو الحنفية أرض الخوز ، يرى غيرهم فيها مايلي :<sup>(١)</sup>

أ - ما آل إلى بيت المال مما مات عنه أربابه بلا ورث ، فإنه إلى الإمام يصنع فيه ما يرى فيه المصلحة لعامة المسلمين ، وسواء قلنا : إنه آل إلى بيت المال بطريق آخر ، أو بأنه كسائر الأموال التي لا مال لها .

ب - وأما أرض المعنوة التي أبقيت وقبضها للمسلمين إلى يوم القيامة ، وكذلك التي فتحت صلحا ، ولم تملك لأهلها ، بل أبقيت وقبضها للمسلمين مهدة - عند المالكية ، وهو قول عند اختلافه - تكون وقفا على المسلمين بمجرده الاستيلاء عليها ، وقيل : لا تكون وقفا إلا بأن يشغرها الإمام فقط ، وهو رواية عن أحمد ، وقول الشافعية ، وعلى كل حال فإذا صارت وقفا فيمتنع عندهم بيعها ويحرم كبتها .

ثم هذا الوقف هو من جسد الوقف المصطلح عليه شرعا ، على ما هو الظاهر من كلام الماوردي وأبي يعلى ، وفال ابن القيم : ليس هو الوقف المصطلح عليه ، بل معنى وقف ، عدم قسمته بين الغائبين . وذكر الفقهاء أحكام تصرف في هذا النوع من الأراضي - عند غير الحنفية - في أوائل كتاب البيع ، وفي باب قسمة المائمه .

الألفاظ ذات الفصلة :

١ - مشهد المسكة :

٣ - مشهد المسكة اصطلاح جرى استعماله في العهد العثماني . وهو عبارة عن استحقات الخزانة في أرض الخير ، مأخوذة من المسكة لغتها وهي ما يتمسك به ، فكان المسلم للأرض للأفون له من صاحبها في الحث صار له مسكة يتمسك بها في الحث فيها . ووجه تسميتها مسكة ، أنه من ثبت له بالتقدمية لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها ، ويدفع إلى المتولي عليها ما عليها من شجرة التل ، لمو عشر أرواح ، على الاستمسك بها مادام حيا . وهي حق عود ، لأنها وصف قائم للأرض ، لأنها مجرد انكسار وحراث . فمن كان في يده الأرض أحيانا ، كاستجار أو كس الأرض بتراب سميت ( الكودار ) ، ولم تسم مشهد المسكة<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت الأحياء قد وضعها في حائز وكانت ثابتة سميت ( الكدك أو . الجدك )

ومشهد المسكة يكون في أراضي الوقف ، أو أراضي بيت المال . وهي الأراضي الأميرية .

ب - أرض التبرار :

٤ - هذا اصطلاح آخر جرى استعماله في الدولة العثمانية . وذكر في الكتب الفقهية متأخري الحنفية ، يربطون به ما يقطع الإمام من أرض الخوز لبعض الأشخاص ، ليأخذ هذا القطع من الأرض من الخلة ، وتبقي بقية التفاضل في

(١) أحكام أهل الفتنة ١/٤٠١ ، وكتاب الصلح ١/٩٤ ، ١٠٩ .

والأحكام السلطانية لأبي علي ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، وشرح المهاج

وحنابلة القليوبي ١/١٦١ ، ونور علي خليل ١/١٢٣ .

١١٧ ، وأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣٨ .

(٢) منقح الفتاوى الإسلامية لأبي حنيفة ٢/١٩٨ ، ١٩٩ المطبعة  
الأميرية بولاق ١٣٠٠ هـ

هو مضرب من على الكفاح رقابهم وأرضهم  
فكفروا بملوكهم لأهلها. ففدروا. فإنه من  
المهاجرين.

ما يعتبر من أرض الخوز:

٧- أرض مصر والشام هي في الأصل أرض  
عربية. ولا يعتبر منها خوز إلا ما شأبست  
أهلها إلى بيت مال. كما سن  
إلا أن الخلفاء بن همام، يرى أن أرض مصر قد  
صارت أرض خوز. وما يشاهد من عديد في ذلك  
والبيت كالمهم.

٨- قال ابن خلدون: «أرض مصر في الأصل  
عربية، لكن العرب الآن أتت في أيامهم، وقد نزلوا  
في ١١٩٦ هـ. أن ما حوله منها يدل على أنها لا عربية.  
قال: «أن الأرض هي في الحقيقة للفرس، كآية  
قوت السكون حيثما فيها من غير اختلاف وريته،  
صارت لبيت مال،» «فقد صاحب البحر وأخره»  
٩- وقد أتت من عديد ذلك، وقد  
أرض مصر عربية، والأرض العربية لم تكن  
لأهلها، فمن أتى بها، بيت صارت لبيت المال  
ما حوله أن أهلها كلهم ما شاءوا وأتت؟ من هذا  
الأحد قال لا يعني الملك الذي كان ذلك. وقد  
صرحوا بأن سواد العراق منفردة لأهلها، يجوز بيعهم  
ها، وتعتبرهم فيها، فكذلك أرض الشام ومصر  
قال: وهذا على مدعى ظاهر. فكيف يقال إنها  
ليست عابدة للفرس؟ فإن ذلك يؤدي إلى إبطال  
أولادهم. وإبطال الميراث فيها، وتعادي الظلمة

الأرض، وتسعى رغبها لبيت مال. ويسعى  
التنصر لذي أنطق الأرض، والفرس، والفرس،

ج - إحصاء.

٥- هو ما يبعد السلطان كعصا القبر والبراري  
من بيت مال، على اتحاد ومدارس ومجتمعات  
بسطل من بيت المال، كقبر، والألعة والمؤذنين  
ومجتمعات. وبين وفقا حقيقة، لعدم ملك السلطان  
له، بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض  
منحقيه، فلا يجوز له بعد ذلك بيعه، ويذكره

مشروعيتها.

٦- النوع الأول من أرض الخوز (وهو ما مات عند  
أرضه ولا وارث له إلى بيت مال) مقفول على  
خوز بين الفقهاء مع اشتغالهم في سبب أبايهم  
إلى بيت مال، أو ما حوله بيت المال. وإلا أن  
ما حوله على المصنوع.

أما النوع الثاني (وهو ما فتح ضوا وأبى  
للمسلمين إلى يوم القيامة) فقد أفنى بعض  
متأخري خلفية مجوده. واستدلوا بذلك، بأن  
الإمام يجد في الأرض المفتوحة عروة بين القصة  
وسبب الإغناء للمسلمين إلى يوم القيامة، حسب  
ما يرى المصلحة فيه.

وحاصل في ذلك صاحب الشرح الشريفي فقال  
«فيه كلام، لأن خبر الخليفة - أي إذا لم يقم  
الأرض عن المالكين - في الإغناء للمسلمين، إنما

١٠- حاشية ابن خلدون ١٦٨، ونفع شعور صمدية ٢٠٢

وعاينها

١١- ابن خلدون ٢٠٢، ١٦٦، ٢٤٩

١٢- البرقش شرح لمصر ١٦٢ ط استانبول  
١٣- مع سيرة ٢٤٣



سواء. <sup>(١١)</sup> وإنما لم يعرف أحد في الشواهد من بيت  
قال هل كان حاجة أو مصلحة، ساء على الشرايط  
أخذهم. فإصل الصيغة <sup>(١٢)</sup>

الوظيفة في البيع من أرض الخوز

١٢ - دأب الإمام شهاب أرض خوز فليس  
على مشربها أخوة (أي خراج). لأن الإمام قد  
أخذ عوض العير، وهو الشعر، كب الخال، فلم  
يؤخر الخراج وظيف الأرض، فلا يحكى عنه أن  
تكسر المصلحة للإمام كله، أو بعضها. ولقد عود  
الخراج لم يجر. لأن التملك لا يعود

قال ابن عابد بن: على أنه قد بلغ في سنة  
الخراج، حيث كانت من أرض خراج أو سبب  
بها جليل أو الغاري الذي حطته الإمام داراً لا  
شراء عليه فيها، فإذا جعلها بيتاً وسفحاً بها  
العشر فعليه العشر. أو شراء الخراج فعليه الخراج.  
كما يأتي. مع أن سواها الآن في كثير من القرى أو  
المزارع الموقوفة أنه يؤخذ منها لتعري الصغار  
الرابع أو العشر.

أما العشر فقد نقل ابن عابد بن عن ابن حبه  
أنه لا يجب أيضاً، لأنه لم يرف فيه نقلاً قال ابن  
عابد بن. ولا يخفى ما فيه. لأهم قد مرهوا بأن  
حريصة العشر ثابتة بالكتب والسنة والإجماع  
والعقل، وأنه وقاه التنازع والرواج، وأنه يجب في  
الأرض غير خراجية، وأنه يجب فيها ليس يعثر

١ - فتح القدير ١٥: ١٨٣. وأما ابن عابد بن عن  
٢٣٨٠-٢٣٩٠. وحديث ابن عابد بن ٢٣٨٠-٢٣٩٠. وقد عثر  
٢٣٨٠-٢٣٩٠

٢ - الفتحة يرى أنه من مواضع في هذه الحال وجود صلات تحل  
بعدها أمر شبه التملك

لتصرفات لا تعرف إلا في الأراضي المملوكة  
العشرية أو الخراجية. وأرضي الملكة والخوز ليست  
بمملوكة، لا عشرية ولا خراجية، فلا يملك منها  
شيء إلا بملك السلطان.

قال ابن عابد بن: ومن المعلوم أن خراج  
المساكن لا يلزم بالتعطيل، فلا شيء على تملك  
أو عطائها.

حال في القديرات الخانية: رجل أخذ أرض الخوز  
مزارعة، يطيب نصيب الأكر (المزارعة) منها، فإن  
كانت أرض الخوز كزوما وأشجار يعرف أهلها، لا  
يطيب للأكره أي للسلوك حق صاحب الشعر.  
وإن لم يعرفه، يطيب، لأن تدبيرها حيث  
للسلطان، كإرضي الموات <sup>(١٣)</sup>

بيع الإمام أرض الخوز.

ومن مشتركها في التصرف:

١١ - يجوز للإمام بيع أرض الخوز ولتخصيصه في  
ذلك قولان. الأول: أنه يجوز مطلقاً. وهو قول  
لشعبي الحنفية. وأخذ به ابن عابد بن، لأن للإمام  
ولاية عامة، وله أن يتصرف في ممتلكات المسلمين.

والثاني: أنه لا يجوز إلا لحاجة. وهو قول  
الماتنيسريين وعليه الفتوى. قال بعضهم أو  
لمصلحة، كان ربح أحد في التملك يصفه قيمة  
ونفس من كلام ابن القيم أنه يجوز لا يرى بيعها إلا  
لحاجة بالمسلمين، تشبه الإمام بولي أبيه، لا يجوز  
له بيع غيره إلا لضرورة، لعدم وجود ما ينفه



والن حامدين لا يرى فرسا بين إقطاع النوات،  
والقطاع المأمر على وجوهه، إقطاع رقبته وإقطاع  
مأمره فقط، وإذا كان انصرف على وجه المنصحة  
للمسلمين.<sup>(١١)</sup>

انتقال الحق في الانتفاع بأرض الخوز.

١٦ - إذا كانت أرضه من يتبع بأرض الخوز، فإنها  
لا تعتبر تركة منه، فلا تقضى مباديته، ولا تقسم  
فيسه لميراثه، من تنقل بحسب ما يرى  
السلطان. وإذا عطلها المنفع بها ثلاث سنين أو  
أكثر بحسب فتاوى الأرض نزع من بدء، ونعفى  
لاخر، حوذي أخرتها ثبت المال.<sup>(١٢)</sup>

أما قبل أرض الخوز من يد إلى يد، فلا يصح  
انصراف إلا بأذن السلطان أو ماله.<sup>(١٣)</sup> وليس ذلك  
بمعا حقيقة، إلا بتغير رتبة لأرض ثبت المال، وإذا  
يعد كذلك فلا تسعة فيها.<sup>(١٤)</sup>

نزع أرض الخوز ممن هي بيده.

١٧ - لا يجوز للسلطان نزع لأرض ممن هي بيده،  
مادام يؤدي لمن الإحراز،<sup>(١٥)</sup> ما له يعطونها ثلاث  
سنوات. وفي من يد هذه التمرات بحقه فيها،

في وقف على أشخاص بأعقابهم يجوز نفعه  
بعد وقف على جهات كالمساجد والمدارس وصالية  
العموم ومساكن مصارف بيت المال، فهذا لا يجوز  
نفعه، لأنه إذا أئده على مصرفه شرعي، قد منع  
من مصرفه من أمر الخوز في غير مصرفه.<sup>(١٦)</sup>

إقطاع الإمام شيئا من أرض الخوز:

١٥ - إن أقطع الإمام أحد شيئا من أرض الخوز،  
فإن لم يكن، أو لم يكن عامرة، فإن كانت  
مواتا فأصحابها المقتطع ملكها (ولا إلهاء) حقيقة،  
ويجب لأحد أحمراتها منه، ويصح له بيعه  
واقفها، ونورث عنه كغير أملاكه. وعنه وضعت  
من غير أو حراج.

والد كانت عامرة فإنه يحكم منفعها فقط، وله  
إيجارها، كإيجار مستأجر. وليس له بيعها ولا وقفها  
ولا نورث عنه، ولالإمام إخراجها عنه متى  
شده.<sup>(١٧)</sup> إذا رأى المنفعة في ذلك

وأثبت نوعا من النفع، أن يعطي السلطان  
بعض القسرى والمرابع لأحد، مع بقاء الأرض  
تأدي في الرعايا يؤدون عنها الأجرة. ولا يكون ذلك  
لملك للمنفعة بل إخراجها، مع عائته ثبت المال،  
فلا نورث عنه من أعطيتها إذا ماتت، بل نصير  
مخلولا.<sup>(١٨)</sup> أو ينتهي لإرصدها.

ويسمى الشخص الذي يأخذ الأرض مدا  
النوع من النفع (التيوري) ويقال لها الأرض  
التيوري.<sup>(١٩)</sup>

(١١) حاشية ابن عسك ٣٠٥.

(١٢) انظر مجمع الفتاوى ج ١، ص ٢٢٦. حاشية ٢٢٦. وحاشية  
ابن عسك ٣٠٥. والمصلحة ترى أن النفع... من غير  
له من حصة أرضه المصلحة العامة. وقد تضمنت  
... من ثلاث من غير قبيل الأوصاف العربية التي

بعضها (في الأوصاف العربية) في أمير المؤمنين السابق.

(١٣) انظر الفتاوى ج ١، ص ٢٢٦. وحاشية ٢٢٦.

(١٤) كذا في الفتاوى خيرية وحاشية ابن عسك ٣٠٥.

(١٥) حاشية المصنف ج ١، ص ٢٢٦.

(١٦) ابن عسك ٣٠٥.

(١٧) ابن عسك ٣٠٥.

(١٨) ابن عسك ٣٠٥.

(١٩) حاشية ابن عسك ٣٠٥.

## أرض العذاب - أرض العرب ؟

العرب أنها من العَذْب<sup>(١)</sup> إلى حضرموت . قال ابن الأعرابي : ما أحسن هذا . وعن الأصمعي : جزيرة العرب ما بين عدن أبين إلى ريف العراق في الطول ،<sup>(٢)</sup> والعرض من الألف<sup>(٣)</sup> إلى جدة .

قال ياقوت : وجزيرة العرب أربعة أقسام : اليمن ، نجد ، والحجاز ، والعمور ( أي تهامة ) . فمن جزيرة العرب الحجاز وما جمعه ، وتهامة ، واليمن ، وسبأ ، والأحساء ، واليهامة ، والشحر ، وهجر ، وعمان ، والظائف ، ونجران ، والحجر ، وديار نمرود ، والبشر المغطلة والتعصر المشيد ، ودار ذات السلا ، وأصحاب الأعدود ، وديار كندة ، وديار ظبي ، وما بين ذلك .

والذي قاله الميثم والأصمعي هو الذي يذكره الفقهاء .

وروى أسوداد عن سعيد بن عبد العزيز قال : وجزيرة العرب ما بين الحواضي إلى أقصى اليمن إلى تخوم العراق إلى البحر .<sup>(٤)</sup>

وبين الكلبي أن أرض العرب قبلها جزيرة العرب ، لأن البحار وبحر العرب قد أحاطت بها ، ونسبت إلى العرب ، لأنها أرضها وسكنها ومعدنها .<sup>(٥)</sup> وقال الناجي : قال مالك : جزيرة

ويسمى هذا الحلق (مشد المسكة) ، سميت مسكة لأن صلحتها صار له حق التمسك بها ، وله اختلي عن حقه فيها مقابل مال .<sup>(٦)</sup>

## أرض العذاب

انظر : أرض

## أرض العرب

التعريف :

١ - أرض العرب تسمى أيضا جزيرة العرب . وقد ورد الاسمان في السنة النبوية ، والفقهاء يستعملون كلا اللفظين :

ويطلق كل منهما لغة على : الإقليم الذي يسكنه العرب ، والذي هو شبه جزيرة يحيط بها بحر اتقلازم ( البحر الأحمر ) من غربيها ، وبحر العرب من جنوبيها ، وخليج البصرة ( الخليج العربي ) من شرقيها . وأما من جهة الشمال فاعتلصوا في حذوها ، فقد نقل صاحب معجم البلدان عن ابن الأعرابي عن الميثم بن عدي ، في تحديد جزيرة

(١) السبب من أرض العراق بعدة قسماوية ، بلوية ليرى على حدودها ( معجم البلدان )

(٢) نقله ابن خلدون والعديد من بلغة السلك ٣٧٧/١ ، وما في معجم البلدان ، ما بين عدن أبين في الطول ، فقه سقط (٣) الألف بتامة بمصر .

(٤) حديث وجزيرة العرب ، وتفسيره أسوداد ( حدود الميراث ١٢٩/٣ ، ط الطبعة الأسطورية بدني )

(٥) أحكام أهل مكة ١٧٨/١

(٦) الفتحة يرى لـ لولي الأثر في هذا الحلق صلحتها علامة لطرفة ، كما هو الحال في اللقبيل من على الخيمة لرجع لأن ملكتها عامة

العرب ضد العرب . قيل لها جزيرة العرب ، لإحاطة البحر والأهـر بها <sup>(١)</sup> .

وفي المعنى ذاك الإمام أحمد : « جزيرة العرب الحديثة وما والأهـر » يعني أن المصون من سكن ذلك مر هو المدينة وما والأهـر ، وهو مكة والمدينة وحبر ربيع وذلك بمحيطها <sup>(٢)</sup> ، لأنه لم يتجاوز من لسان الأهل من اليمن . وقد روي عن أبي عتبة من الخراج أن إسمي بن عيسى قال : « أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجد من جزيرة العرب » <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن أبي عمير : « قد يكرر محمد ، عن أبيه سألت أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - عن جزيرة العرب ، فقال : « إنها جزيرة موضع العرب ، وأما موضع يخرّب فيه أهل السودان والفرس فليس هو جزيرة العرب . موضع العرب الذي يكونون به » . وقال ابن القيم أيضا : « قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبا بصير يقول في حديثه : لا يبقى دينان بجزيرة العرب . » <sup>(٤)</sup> . ما لم يكن في يد فارس والفرس حينئذ . ما كان حلف العرب ؟ قاله <sup>(٥)</sup> .

فكان الإمام أحمد في هذه التصديص لجزيرة العرب يدفد . بنى نصره . أخرج لجزيرة عمر مائتة ذكره . وينقل ابن القيم . حديث أبي عبيدة

(١) ابن جرير شرحه ١٩٥ : ١٠

(٢) ابن جرير كتابه ١٠٧ : ١٠٧ من ابن جرير المصريح بأن يكون من حجاز

(٣) حديث ابن جرير بن أبي الحجاز وأمره أحمد ١٩٥ : ١٩٥ ما أخرج . وقال الطبري « روى أحمد بن حنبل ، وروى طبري بن حنبل . وروى ابن أبي عمير » . وجميع الزوائد ١٩٥ : ٢٢٥

(٤) أحكام أهل السنة ١٩٦ : ١٩٦ . وأحكام السلطنة لأبي يحيى بن ١٩٥ : ١٩٥

صريح في أن أرض حجاز من حوزة العرب <sup>(١)</sup> .

الأحكام الخاصة بجزيرة العرب :

٢ - ما كانت أرض العرب قبل الإسلام وعمره . وهذا ما ثبت الله وهو وسط الوحى ، وهذا اختصت من سنة الملاد الإسلامية بأربعة أحكام :

الأول : أنها لا يسكنها غير المسلمين والثاني : أنه لا يدخل بها أحد من غير المسلمين والثالث : أنها لا يبقى فيها دار عبادة لغير المسلمين .

والرابع : أنها لا يؤخذ من أرضها خراج وفي كل من هذه الأحكام تفصيل سنأتي .

ما يمنع الكفار من سكناه من أرض العرب :

٣ - ورد عن النبي ﷺ أنه حدث في منع الكفار من سكن الأرض التي يفتحها المسلمون :

« ما حدث أبو هريرة ، قال : « جاءني في المسجد ، إذ خرج عيسى رسول الله ﷺ ، فقال : اطلعوا إلى يهود ، قد رحنا معه حتى جئنا بيت المدراس . فقام إسمي بن عيسى فقامهم بامعتر يهود ! أسلموا ! أسلموا ! فقالوا : بلغنا بأبنا نقاس . فقال : ذلك أريد ثم فافها الناس . فقالوا : بل بلغت بالمناقص . ثم قال الناس : فقال : اطلعوا إلى الأرض ثم ورسوله . وإلى أئمةكم . وأجلكم . فمن وسد به شفا فليعه . ولا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله . ومن غلب عليه . وهذا لفظة البخاري <sup>(٢)</sup> .

(١) أحكام أهل السنة ١٩٥ : ١٩٥

(٢) الشيخ إسماعيل ٢١٩ : ٢١٩ طالع طالع . وسليم ١٩٥ : ١٩٥ طبري حلي



وغيالقتها والدروع والباطنة، ونحوه من غالية،  
الغاية، وهل يدخل البس في ذلك؟ به خلاف،  
إن قيل تنهى جزيرة العرب إلى أطراف الشام  
والعراق،<sup>١١</sup>

وقصر القوميل الأحاديث في إخراج اليهود  
وانتصارى من مريضة العرب، ثم قال: ليس  
المراد جميع جزيرة العرب بل خيولهم، لأن عمرو  
أجلهم منه، وأقربهم ما ليس مع أنه بها وهو  
أبي خنجر - مكة والمدينة وأنها وقراها، فالصانع  
وجدة وجبة ربيع،<sup>١٢</sup>

بحر الجزيرة العربية وماليتها من أجزر  
٦ - قال الشافعي: لا يمنع أهل الدمة من ركوب  
بحر الخنجر - أي على سبيل شعور - ويعملون من  
المقام في سواحه، وقد إن كانت في بحر الخنجر  
جزائر، وجبال يسكن منها من سكانها، إلا من  
أرض الخنجر،<sup>١٣</sup> وقد رح القوميل بأن الخنجر  
بمعن من سكانها، مسكونة كانت أو غير  
مسكونة، وقال في الغاضي: لا يمكن أن  
الإقامة في مركب أكثر من ثلاثة أيام، أي إذا كان  
موصفياً واحد،<sup>١٤</sup>

ولا نجد لغير الشافعية تعريفاً هذه المسألة،<sup>١٥</sup>

ثم أعطاهم انقيصه وأسلامهم بها،<sup>١٦</sup>  
وقد خصصوا عموم الأحاديث الأخرى السابقة  
بهذا الحديث، ونقل عمر في بعض من الصدقات  
من غير إنكار،

قال ابن قدامة: قد يخرج أهل نجران مع  
هؤلاء لشيء من صلحهم على ترك الحرب، فنقصوا  
عهدهم فكان جزيرة العرب في تلك الأحاديث  
تريد بها الحجاز، ولا يسحب أيضاً من طرف  
الحجاز كتيها، وجد، لأن عمر لم يسمهم من  
ذلك،<sup>١٧</sup>

قال الشافعي: إن مال من نزعته الخزيرة  
أن يعطيها ويحري عليه الحكم، على أن يكن  
الحجاز لم يكن به ذلك، والحجاز مكة والمدنة  
والبيضة وغايتها كلها، لأن تركهم يسكنون  
الحجاز موح، وقد كان إلى شيء استثنى على  
أهل حيرة حين غلبهم فقال: «فرقتكم ما أفرقتكم  
الله»<sup>١٨</sup> ثم أمر رسول الله ﷺ بإحلالهم من  
الحجاز، ولا يجوز صبح ذمى على أن يسكن  
الحجاز بحال، وقال: «لم أعلم أن أحد الجلى  
أحد» من أهل الدمة من البس، وقد كانت ما  
دمة، ولست بحجاز، فلا يلزم أحد من  
البس، ولا بأس أن يصاحهم على مقامهم  
بالبس،<sup>١٩</sup>

وقال الأقراني في الوجيز: «يخرون في سنة الميلاد  
إلا بالحجاز» وهي مكة والمدينة والمدنة وحبش

١٠ - التوسيع ١٩٩٢، راجع من الطائف في معجم البلدان ١  
١١ - باب الفتوح ٥٥١، وقد سمع أبو علي ومحمد الشافعي  
١٢ - جريد، الطرود في كلام الشافعي، أم، إحدى من الطائف  
١٣ - (١٧٨: ١٧٩)  
١٤ - جلد الخنجر ١٥٥  
١٥ - نشأ الإسلام في الجزيرة العربية، وأخذ حكم الله بها، فكانهم  
«فما إنشأوا إلى ذلك، فليس به» (١٧٨: ١٧٩)

١٦ - أرواح وأثر في الشعر ١٧٤  
١٧ - خطب ١١٤: ١١٥ ط الأولى  
١٨ - حديث، «فرقتكم ما أفرقتكم»، أخرجه ابن أبي شيبة  
١٩ - تاريخ ٣٧٧: ٥ ط السبعة  
٢٠ - الأثر في ١١٤

١٠. وفار المالكية : لأهل النخبة الأحنباري حزمية.

الغرب في سفرهم ابتغاء يبحرهم ، وقائمة الإيام ،  
كانت ثلاثة لحسابهم إلى دخولها لمصلحة ، كيم  
صه لم يدره ، قال الصوفي : وليست ثلاثة  
لثبته ، بل لئلا عني الإيام للمصالح ، والمنوع  
الإيامة لغير مصالحه ، عبارة العدوي على  
قول الحارثي : ( وصرب هم عمير ثلاثه أسام )  
قال : الطاهر أن بعضهم الثلاثة بالذكور  
الثلاثة في ذلك حكمة لخصاء أخذه ، ولأنه لو كانت  
إيامة واحدة لكان ذلك كذلك ، قال  
الصوفي : وظاهر أن لغة الفروع غريب وبغير  
مصادره وفي انتهى لساقي قال مئيد في  
اليهود والنصارى وحرس دافعوا المدينة بصرب  
هم أجل ثلاث لبال ، يحتفون ويطرود في  
حولتهم ، وقد صرب هم ذلك عمر بين  
المصرب (١)

١١- أما الضاعفة فاقوم في ذلك بنصيبات أربع ، أقسموا ، إن استنكركم في حقن الحجاز أو أن له ، إن كان ذلك من مصلحة ، كرسالة وحمل ، وأما ما كان من غير ، وكيفية محمد ، حرية أو حله بمصلحة ، وهذا يؤيد ما في فضيلة حوله ، أما ما من غير مصلحة فلا يؤيد له ، فإن كان حوله إنذاراً ليس فيها شيء ، فإنه لا يؤيد له ، إلا أن يكون الكافر ذنب ، بشرط أن يؤيد منه شيء ، الذي هو أو غيرها .

ولا يفيم - فوجصار حيث دخله ، ولا ثلاثة أيام  
فأفص - غير يوهي (حيوانه) وشتر وجهه ، الفد - معمر  
وهي - الله عنه . قال أقسام بعض ثلاثة أيام . ثم

شعوب الأمم جميع الكفار

٧- منع الكفار من مكنتي خزيرة الماء شاس  
لجميعهم ذهب كانت في شوق ، أو صفاه وهو  
ماتل عليه حدث ، لا ينشئ دينا نأرمس  
العرب ،

دخول الكافر أرض العرب

لغير إقامة و لا مستيطان

٨- يترك المصنف، ويعيد له من الحرف من الحقة أنه لا يجوز للكاهن دخول القوم المتخجل حال ومذهب الحقة كذا في حقه وصلاح أو إحد ونعرة فخصي بالملك (م. ح. م) وأما عرم القديسة فإنه لا يمنع من دخوله لرسالة أو تحارة أو أهل متاع ونعته في مصطلح (الندبة) (الندبة).

٩. ونأمن بالله واليوم الآخر. من أوجب العرب - فلا بد منه  
للكافر ولا يبدل أو مضع ربه قهوه في دنياه.

فكانت خبيثة بوجهه في أني أضمي أرضي  
لحرب شجاعة عار ، ولا بطل ، فبمع أن يضل  
فيها المكث ، حتى ينجو فيها منك ، لأن حاتم  
في المصم في أرض الحرب مع انهم خبيثه ،  
كخاتم في عهده لا حربه ، وهذا لا يصعب من  
النجاة ، بل من إضالة النجاة ، وكذلك في أرض  
العرب ، وقد مره خبيثه سنة ، قال صاحب  
الاحترار : أيا مده لحب فيها حربية ، فتكون  
الإنسان مصلحه أطرية .

TABLE 1. *Continued*

$$(\gamma, \beta) = (1, 0) \rightarrow (\gamma', \beta') = (1, 0) \quad \bullet$$

١٥٠ - دفتار وند - ٩٥٥ خا. د. ب. ک. و. ا. ع.

١٣٠٠ هـ - ١٣٠١ هـ

تغيب أو غيرهما .  
وإن كان السدين مؤجلا لم يمكن من الإقامة  
حتى يحل ، لئلا يتخذ ذلك ذريعة للإقامة ،  
ويؤكد من يستوفيه له إذا حل .<sup>(١١)</sup>  
ولو نحد أحدا من أهل المداغب الأخرى تعرض  
لهذه المسألة .

س - بيع البصاعة .

١٥ - قال الخنابلة : إن احتاج إلى أيام أخرى لبيع  
بصاعه ، قال ابن قدامة : يحتمل أن يؤخر  
إقامته ، لأن في تكليفه تركها أو حملها معه ضار  
ماله ، وذلك لما يجمع من الدخول بالبصاع إلى  
أصحابه فنفدت مصلحتهم ، ونقصت مفسدة  
بالبصاع لغيرهم . ويحتمل أن يبيع من  
الإقامة ، لأن له من الإقامة بدو .<sup>(١٢)</sup>

ج - المرض .

١٦ - قال الشافعية : إن لم تعظم المنفعة في شيء ،  
ولم ينفذ زيادة برجه ، يئس حتى . لحرفة محال  
وإن عظمت المنفعة في بقعة ، فاعتمد أنه يترك دوما  
فأعظم الضررين .

ومع الشافعية : يعين بالإحتجاج حتى يكون  
معتقلا : . وفي قولهم : يئس مطلقا .<sup>(١٣)</sup>  
أما عند الخنابلة ، فإن المرض غير محذور  
حتى يبرأ من مرضه ، لأن الاعتقاد يئس على  
المرض . ولغير الإقامة أيضا إلى برجه ،  
لضرورة إقامته . وفي قول ذكره صاحب

أحرر مثلها ، وهكذا ، إن كان بين كل  
محلين مسافة الفرس .<sup>(١٤)</sup>

والشافعية يقول : وأحد إلى أن لا يدخل  
الحجاز مشرك بحال ، وقولا ما رأى عمر من أن  
أصل من قدم المدينة من أهل الدعوة ثلثا ثلاث ،  
لا يفهم فيها بعد ذلك ، لرايت أن لا يعسقا  
بدحوها بكل حال .<sup>(١٥)</sup>

١٧ - وعد الخنابلة : لا يؤذن لهم في الإقامة أكثر  
من ثلاثة أيام . وقال الشافعية : أربعة أيام حد  
ما يتم المسار الصلاة ، وقالوا كائنا فدية : إن تكاموا  
في موضع ثلثة أيام أخرى حار .<sup>(١٦)</sup>

تجاوز المدة المأذون فيها :

١٨ - نص الفقهاء على أن من أدن له من الكعبة  
مدحون شيء من أرض العرب - على الاختلاف  
السابق - فزاد في الإقامة على المأذون فيه يعزى ،  
مالم يكن له عذر . والأعذار التي ذكروها التمديد  
الإقامة في أرض الحجاز - سوى الحرم - ثلاثة

أ - الدين .

١٩ - قال الخنابلة : أن يكون دعي شجرة عصار  
له دين ، وحشد إن كان السدين حالا يمنع من  
الإقامة إن أمكن التوكيل . والأجبر غريمه على  
وفائه ليخرج . فإن عصار حازت الإقامة  
لاستيفائه ، لأن العذر من غيره ، وفي إخراج قبل  
استيفائه ذهاب ماله . وسواء كان التمدد لظن أو

(١١) كتاب البيع ٢ ١٠٨ ، والأحكام ١٥٠

(١٢) المقني ١٠ ٢١٥

(١٣) مجلة الشريعة ٨٢٠٩ ، والأحكام ١٥٨

(١٤) مجلة الشريعة ٨٨ ٨٩

(١٥) الأم ١٧٦

(١٦) المقني مع الشرح الكبير ١٠ ٢١٥

فذلك أهل الذمة شيئا من أرض العرب :

١٨ - تعرض هذه المسألة الرحلى من الشافعية ، فقال : الأصواب مع شراء الكفار أرضا في الحجاز لم يقيم بها ، لأن ما حرم استعماله حرم اقتضائه ، كالأواني الذهبية والفضية ، وآلات النجس . وإليه يشير قول الشافعي : ولا يتخذ النسي شيئا من الحيز دارا<sup>(١)</sup>

إقامة الكفار قريبا سوى الحجاز من أرض العرب .  
١٩ - لا يجوز بغيض الفضياء أن يقر بأرض العرب أحد من أهل الشرك ، وعبد الأوثان ، والذميرين ، وضحومهم بدمه أو غيرها . ولكن يجوز ، على مذهب الشافعية والحنبلة خاصة ، أن يقيم بها - خارج الحجاز - أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس<sup>(٢)</sup> . وتفصيل ذلك في ( أهل الذمة ) .

دفن الكفار بأرض العرب

٢٠ - إن دفن النجس أحجاز . فباعت فيه ، ينقل ولا يدفن هناك عند الشافعية . فإن تعذر نقله منه تسحو خوف نجس ، يدفن هناك للمعسرة . أي فيسأ عدا الحرم . أما الحرم ففيه تشديد ( و : حرم ) - وهذا بخلاف الحرمي والمزبد . فإنه لا يجوز دفنها في الحجاز بحال . فإن أدى زججها غيبت جيفتها<sup>(٣)</sup> .

أما الحنبلة فالاعتماد عندهم جواز دفن النجس

الإنصاف : إن شئ نقله جاز ليعالوه ، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>

ويؤخذ من النصوص المذكورة أن مناط الحكم في البقاء وعدمه هو المشقة ، والقواعد العامة للشريعة لا تختلف مع ما نقل عن الشافعية والحنبلة .

ما يشترط لدخول الكفار أرض العرب :

١٧ - ليس للكافر أن يدخل للإقامة بأرض العرب ، على الأموال المفقودة في تقصيرها وليس للإمام أن يعقد الذمة للكافر بشرط الإقامة بها . وحشد إن شرط هذا في عقد الذمة ، بطل الشرط . فلا يجوز الوفاء به ، ويصح العقد .

لكن له أن يعقد الذمة على أن يدخلها الذمي للتجارة ونحوها ، في حدود الأيام الثلاثة ، فإن لم يعقد الذمة على هذا الشط فلا يجوز دخوله ، نص على ذلك الشافعي . وكذلك لا يجوز دخول سائر الكفار من الحريين إلا بدفع الإمام أو نائبه . كما أن الحريين لا يدخلون سائر بلاد الإسلام إلا بدفع الإمام أو نائبه .

ومن دخل منه دون إذن فإنه يعر ويخرج قال الشافعية : إنها يعر وإن كان ملكا بالبع . فإن كان جاعلا يخرج ولا يعر . ويصدق في دعواه الجهل . وقد سبق أنه لم يشترط أحقية والمالكية إلاذن في دخول أهل الذمة أحجاز .<sup>(٥)</sup>

(١) كتاب الطلاق ١٧٧/٢ ، والإحصاف ١١١/١

(٢) الأم للناسي ١٢٨/٢ ، ومبابة الفتح ٨٦/٢ - وللكاء لمن الذمة ١٨٧/١ ، وكتاب الطلاق ١٠٧/٣ ، ١٣٥ في أخبار الحنفية الحموية ، ومبابة ابن علقم ٢٧٥/٣ ، والشرح الصغير ٢١٧/١

(٣) ملة المحتج ٨٥/٨

(٤) ملة المحتج ٨٢/٨

(٥) ملة المحتج ٨٢/٨

وعند الشافعية واخفاة : أن ذلك في الخمار خاصة .

٢٨ - مستتر أرض العرب محكمها حكمه حر هامر بلاد الإسلام . وهي خمسة أنواع :

١ - ما أسلم أهلها على ما أسلم المسلمون ، فلا يجوز إحداث ما لا إبقاء شيء من شعائره لأهل الذمة .

٢ - ما فسده المسلمون ، ولا عبوة ، فلا يجوز فيه الإحداث . ولا وجوب عدم السجود فيه رواه ابن عبد الحنفية .

٣ - ما أحدثه المسلمون من الأصغر ، فأنه لا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ولو جرحوا عنه .

٤ - ما فتح مسلحاً على أهل الأرض ، فلا يفتنون فيها معبد ، إلا أن يكون شرطه في ذلك في عقد الصلح . وعند الحنفية : ما وقع مطلقاً من شرط فعله شرط عمر .

٥ - ما فتح صمداً غير أهل الأرض عليه . ولا عليها الخراج . فلهذا أحدث مسلمو آل الأرض ملكهم .

أخذ الخراج من أرض العرب .

٢٩ - يرى الحنفية أن أرض العرب كلها أرض غير أبي رقبة . لا يؤخذ على شيء منها خراج ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الخراج من أراضي العرب . قالوا : ولأنه أنى أخراج - بمنزلة الجريبة . فلا يثبت في أراضيهم . كما لا يثبت في بقاعهم . لأن من شرط أخراج أن يقبل أهلها على

بأهلها . مات به وقد دخل بلاد أبي رقبة . ولا يثبت فيه . وفي بعض أهل إن شرب الخمر حار دمه . وبذلك ينصب على دور الخمر والموت .<sup>(١)</sup>

وإذا لم تكن الملكية . لم يدخل شركاءهم مستورا ومضات . يثبت فيه . وأخرجت عنه . فثبت لهم الاستيطان ولا الإختيار .

وأما جزيرة العرب . وهي مكة والمدينة واليمامة وأبيس ومخاليقها . فقد قال مالك : يخرج من هذه الموضع كل من كان على غير الإسلام . ولا يصحون من الردب سائرهم . ولا يفتنون فيها ويلجئون إلى الفلج .<sup>(٢)</sup>

وترجع فتحه كلاماً في هذه المسألة .

دور العبادة لتكفار في أرض العرب .

٣٠ - صرح الحنفية بأن أرض العرب . الخمار وما سواه . لا يجوز إحداث كبسة فيها . ولا عبوة ولا صومعة . ولا بيت بار . ولا حسم . فغضوا لأرض العرب على غيرها . وأظهروا أنه غير الذين ساقط كما غير صاحب المذبح . وسواء في ذلك عدتها وفرعها وسائر مبانيها .

وكذلك لا يجوز إنشاء شيء من هذه المباني أو تدعيم . أي سائر مباني التمسك الإسلامي . وبذلك مثل ذلك من كلام الحنفية .<sup>(٣)</sup>

(١) الإختيار ١٤١ .

(٢) شرطى ١٨ - ١٩ . والردع ٢٣ .

(٣) الشعر والقرآن ١٤١ . ١٤٢ . دور العبادة ١٤١ .

وسدق ٧٧ .

(٤) الدرر ١٠٠ .

(١) في المصالح ٢٢ . وأما وجوبه ١١٩ . وشره ١٠٩ .

وذكره على كل حال أو حاله دياراً أو عدل  
معايير . أما الأرض فلم يجعل عليه حراج ،  
ولما جعل العنبر في السبع ، ونصف العنبر في  
الذئبة .<sup>(١)</sup>

ثم الشافعية والحنابلة ، فإن أرض العرب  
عندهم قسمان . الأول ما سوى الحجر ، والثاني  
الحجر أو ما سوى الحجر لا يفرق بينه وبين ما سوا  
لبلال . والمأخذ عندهم ، أن أرض بلاد الإسلام  
أربعة أنواع .

١ - ما أسلم عنه عليه . فيكون فيه عشر .  
٢ - ما أحياه المسلمون . فيكون فيه العشر  
كديث

٣ - ما سجد ، ولم ينفه الإمام ، بل قسمه بين  
العائمين ، فيكون فيه العشر كذلك .  
٤ - ما سولع أهله عليه ، فوضع عنه خراج ، وهو  
فساد .

الأول : ما سولح أهله على زوال ملكهم  
عنه ، فيكون خراجة تجرة . لا تسقط بإسلام  
أهله ، مؤخذ من المسلمين بأهل الذمة  
والنصار . ما سولح أهله على بقاء ملكهم  
عليه ، فيكون خراجة حرية ، تسقط بإسلامهم ،  
فيؤخذ من أهل الذمة ، ولا يؤخذ من  
المسلمين .<sup>(٢)</sup>

٢٣ - ما أرض الحجر فقد خص الماوردي من  
الشاوية كلامهم فيها فقال . أرض الحجاز تنقسم  
لاختصاص رسول الله ﷺ فتحها سبع ،

الكفر . أي في سواد العراق ، ومشرق العرب لا  
يقتل منهم إلا الإسلام أو النسيب .<sup>(٣)</sup> وسواء  
أكانت الأرض في يد صاحبها كان معسوداً في  
زمن النبي ﷺ ، أم كان مؤناً وأحبي .<sup>(٤)</sup> ذلك .

وقال الإمام أبو يوسف في بيان ذلك . أرض  
العرب بخلاف لأرض الأعاجم ، من قبل أن العرب  
إنهم يقاتلون على الإسلام ، لا يقبل منهم الجزية .  
فإن عرف لهم الإمام عن بلادهم فهي أرض عشر  
ولا يعلم أن رسول الله ﷺ . ولا أحد من  
أصحابه ، أو خلفاء بعده ، أحد ممن عهده  
الأول من العرب حرية ، بل هو الإسلام أو  
القتل .<sup>(٥)</sup>

ويرى أبو يوسف ، أيضاً أنه ليس للإمام تحويل  
أرض العرب من العنبر إلى الحراج . يقول :  
أرض حجاز مكة والندسة وأرض ليس . وأرض  
العرب لمي افتتحها رسول الله ﷺ ، ولا يؤاد عليها  
ولا ينقص منها ، لأنه نبي ، قد جرى عليه حكم  
رسول الله ﷺ . فلا تجز بالإمام أن يحوط إلى غير  
ذلك . وأما لما أن رسول الله ﷺ افتتح حصينة  
من الأرض العربية فوجع عليها العنبر ، ولم يجعل  
عليه من خراج . وكذلك قول أصحابنا في  
بلاد الأرض ، لا ترى أن مكة وحرم كذلك ؟  
أولاً ترى أن العرب من عهده لأهل حكمهم  
المسلم أو للإسلام ، ولا تقتل منهم عربية . وهذا  
خلاف حكم في غيرهم فذلك ذلك . أرض العرب  
وإذا جعل النبي ﷺ على قوم من أهل اليمن - يرى  
فيهم من أهل مكة ، فذلك . أخرج على رقمهم .

(١) - حراج من ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) - لأحمد ، ١١ . اختلاف بين من ١٤٥ . والأحكام السلطانية  
الماوردي من ١٤٦ .

(٣) - حراج من ٥٨ ، ٥٩ .

(٤) - حراج من ١٦ ط ٢ السلف .

القسم الأول : صدقات رسول الله ﷺ التي أخذها من قبله ، فإن أخذ خيبر خمس الخمس من النبي ، والعسائر ، وأخذ الثياب أربعة أخماس النبي ، الذي أمه الله على رسوله . لا يوجد في المسألة من غيره ، غير ولا زيادة ، في مباراته . يوجد من هذين الخطين عند رخصه به بعض أصحابه ، وترك ما فيه لفقته وجدلانه وصلاح المسلمين ، حتى مات عنه صلى الله عليه وسلم ، فاختلف في حكمه الناس بعد موته ، فجعله قوم موروثا عنه ، بمقتضى ما عن المؤيد ملكا ، وجعله آخرون للإمام القائل مناسه ، في حمايه أنيقه وجهاد العدو ، والذي عليه جمهور الفقهاء أنها موروثة من عربة الإرفاق ، بمصلحة النوع . مصروفة الاختراع في حوزة مصالح العامة .

٢٤ ذكر المؤيد في صدقات النبي ﷺ ، وحصرها في ثمان .

القسم الثاني : سائر أرض الحجاز ماعدا مذكور ، وهي أرض عشر لا يخرج عنها ، لأب سبعين مقوم ملك على أهله ، أو من ولد من ملك عليه . وكذا الأمرين عشر لا يخرج عليه . والثاني : موقوف من الخدمة ، وابن المؤيد في كل ما قاله إلا أن ذكر رواية أخرى عن الإمام أحمد - وكدها في أربعة أخماس النبي ، ثم لكل لمسلمين .

عن النبي ﷺ .

٢٤ - يعني أنه يستثنى أيضا من سائر أرض الحجاز ، ما جاء في أبي جعفر - على بعض

١٩ - الأحكام السلطانية للمؤيد من ١٥٦ ط ١٢٩٦ م .  
والأحكام السلطانية التي على من ١٥١ م ١٣٥٥ م

الأول : فلا يجوز لأحد إحداها ، ليكون فيه غير أوخراج فقد من الشيع ( وفي رواية أبي عبد الله ) شيع . باضن ( جيل المسلمين ، صعد حلا ) وقال : هذا حان . وإنزله إلى الفقه ، وهو قدر ميل إلى ستة أمثال

٢٥ - الشافعية والخاتمة : حماد صلي الله عليه وسلم ثابت ، وإحدى ما حمله في الاستعراض لإخراجه مردود مرسوم .<sup>١٩</sup> ، وذكر بر خذالة من الحسيلة ، أنه إن كانت حاجته إلى حماد السري في جوار حياته فولان .<sup>٢٠</sup>

ولا تعرض الحقبة والمثلية إلى استمرار ما حمله السري في اقتبائه واستطاع الخطاء . من المثلية حوز بعضه إن لم ينفذ الدليل على زيادة الاستمرار

## إرضاع

أطرو : رضاع

## إرفاق

التعريف

١ - الإرفاق لغة : دفع الغير ، وهو معصم أرفق ، ومعنى رفق وأرفق واحد . والفرق ضد العف .<sup>٢١</sup>

١٩ - الأحكام السلطانية للمؤيد من ١٥٦ ط ١٢٩٦ م . وفي بعض من ٢٠

٢١ - القاموس ٥ : ٥٨٦ ، ١٦٦ ، وأخطأ ١٠٠

٢٢ - مصباح اللسان (الشيخ باقر بن محمد)

أو إلى الأسد بدون آخر.<sup>(١)</sup> ويذكر الفقهاء مباحث الإرفاق ضمن كلامهم في العارية وأمانة والصدقة.

ومصطلحاً : إعتاد مدافع العمار والإرفاق أسد يوعي ، الإقضاع ، لأنه تليث أو إبطح إرفاق ، فقد علق الغلبوني عن قول النووي : «وإن أفضله الإماء مؤاناً صار أحد» بحديثه ، فقال : ومثله الأموال التي سهلت أربابها إرفاق وتلقى<sup>(٢)</sup> وتفصيل أحكام (إقضاع الإرفاق) في مصطلح (إقضاع)

## إرقاب

انصر : رقيب

الألفاظ ذات الصلة .

١- إرفاق :

٢- الإرفاق هو منح المتعة ، والارتفاق أثر الإرفاق وتفصيل أحكام الارتفاق في مصداقه

## إزار

حكم الإجمالي انظر : ينزل

٣- يختلف حكم إرفاق الإقضاع من الإدم بحسب تعرضه ، أما إرفاق فيها عدا ذلك فصح ، والدليل من القبول ما روى أنه مرفوع أن النبي ﷺ قال : «لا يصح جرجاءه أن يعرض حشفة في حذاء» ثم يقبل أسهريرة «ما لي أراكم هنا معرصبين» وأنه لأزمن ما بين أكتافكم»<sup>(١)</sup> وقد

## إزالة

التعريف .

١- من محاذ الإزالة في اللغة : النجبة ، والإذهاب والاصحلال . ربي مصدر ثلثة .<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج النسر الاصطلاحي عن ذلك .

٢- تستعمل الفقهاء الإزالة والإذهاب والإبطال بمعنى واحد . وقيل إن هذه الألفاظ الثلاثة قد يصح كل واحد منها في شيء ، لا يصح فيه

هل الذي في الحديث عن الكراهة والدليل من المذهب أنه لا كان للإزالة أن حق النجبة بالاختباء التي يسترها ، فهو أن يعبرها غيره ، أو يسترها ، بل كان يروى هذا ، ثواب الأجرة فهو له صدقة ، وأصلها يندب إفاق الغير مفعلة مفعلة لمدة معينة ،

١- ابن حنبل ١٨٩/٥ طوق الألبان ، والمصنف ١٢٦/٦ طوطه  
٢- مع مدروس إرون

١- إجمعه شرح محمد ١٥١/٢ ، والمصنف ٩٢/٣  
٢- حديث ١٠ لأصح ما روى ، متن منه . وهذا المقتضى للبحار في الدرر والرحم من ٣٩٣



والزلا والسهام ولقد خرج متر دعة المعنى ، قد  
كلها على قطعة من عصب سواة مشدبة

قال الأزهري : الأزالام كانت لفريش في  
الجاهلية . مكتوب عليها : أمروني ، والفعل ولا  
تفعل ، قد زلت وسويت ، ووضعت في الكعبة ،  
يسوم به مدنة أثبتت ، فإذا أراد الرجل سفر أو  
مكاح أتى السدان فقل : أخرج في زنا ، بجرجه  
ويظهر إليه ، فإذا خرج فذبح ( الأمر ) مصرى على  
ما عزم عليه ، وإن خرج فذبح ( النهي ) فعد عما  
أراد ، وربما كان مع الرجل زلمان وضعهما في  
قرايه ، فإذا أراد الاستقسام أخرج أحدهما .

وقال المؤرخ العُدوسي وجماعة من أهل اللغة :  
الأزالام هي قدام الميسر . وقال الأزهري : وعمر  
وعم ، واستدل عليه حديث سراقه بن حشم  
المديني .<sup>(١)</sup>

والفقههاء يدكرون الأزالام على أنها السهام التي  
كان أهل الجاهلية يستعملون بها في أمور  
حبيبهم .<sup>(٢)</sup> وهذا لرأي يوافق مقال الأزهري

وروي ابن نضال عن عمرو بن عبد الله المعنى ،  
وروي عن ابن جبري : أنها السهام التي كان أهل  
الجاهلية يستعملون بها على الميسر .<sup>(٣)</sup>

والذي تحصل من كلام أهل النقل - كما احتجنا في  
فتح الحاري وفتح القاموس - أن الأزالام : منها  
ما هو محصن للاستقسام بها في أمور الحياه ، من  
مكاح وسفر وغزو وتجارة وغير ذلك ، ومنها ما هو

ألقى يوم القبضة جرحه يدهم ، نومه لون الدم .  
ورجعه ربيع المسد .<sup>(٤)</sup>

وفي الإحرام يحرم إزالة شعر البدن والوجه  
والرأس دون عفره ، ويجب في إزالته جزاء . ويذكر  
الفقههاء ذلك في محرمات الإحرام ، وفي الدعاء  
الواجبة في الحج

بالإضافة إلى ما تقدم بتروعيه ، تأتي الإزالة في  
أبواب ومنازل كثيرة منها : إزالة تعبير الماء ، ويذكره  
الفقههاء في المياه . ومنها : إزالة الأضداد ، وإزالة  
الوشم ، وسنن . إزالة التصدي ، ويذكر في عقود  
الأماني ، وفي الغصب . ومنها : ما يذكر في الموقف  
من حيث وقت مستحق الإزالة ، ومن حيث منع  
إزالة الإحصاء ، ومنها : البكرة ، وسنن الفقههاء  
أحكامها في المكاح ( تعريف البكر والنسي ) ، وفي  
المخانيات ( الجنابة على ما دون النفس ) ومنها : إزالة  
العصاة ، وتذكر في الطلاق ، ومنها : إزالة شبهة  
البلغة والمرتبين .

## أزالام

التعريف :

١ - الأزالام في اللغة : جمع زل - يفتح الزاي وضعا  
مع فتح اللام - القذح الذي لا ريش عليه .

(١) حاشية تفتي على الكنز ١/٢١٨ ط بولاق ، وبتدريج  
٣٢٤/١ فتاوى علماء العرب ، وصاخر الإكليل ١/١١٥ ،  
وإبنة الصنائع ١/١٨٩ ، وبني القرب ١/٦٤ ط بولاق ، والمعنى  
مع الشرح الكبير ١/٤٠٩ ، وحديث . وبتدريج . أخرجه  
الشمالي ١/٧٨ ط المكتبة المدخلية ، وأصله في البحاري : فتح  
الباري ٢/٢١٢

(٢) مع العروم ، ولسان العرب ، والمصباح المثير مادة ( ز )  
(٣) طرفة غبطة من ١٨٨ ط الختي سداد ، والمديني ١/١٢٩ ط  
دور النشر . والميسر ١/١١٤ ط دار المعرفة بيروت  
(٤) العلم للتعليق بسجل الذهب ٢/٢٨٧ ط دار المعرفة  
بيروت

يرفع عدد هل - عظم صه لفرش في مكانه  
ويضج الكهنة والعدنة بأحالتها التي غير كنه  
من يريه الاستفسار إعطاء الأمر الذي يمد  
وقته من نذرهم للأزلام أنهم جعلوا في  
الست الخدم أو صورة لأمرهم واستأجبل عليها  
السلام، وهما يستفسرون بالأزلام وتلك لندم  
بسرور الله بذكاة أن أن يداخل بيت وفيه  
الآفة، فأمر بها فأخرجت - بالخرج صورة إبراهيم  
وإسماعيل، وفي أسلوب الأزلام، وقال  
لنبي يوحنا - قال لهم الله - لقد علم أني بها  
ما استصحبها

مخصصي لمعبر، ولكني عند الإحلال يفسد  
إلى ما هو مخصص للاستفسار - ومخصص أحكام  
ما هو مخصص لتفسير يرجع إلى مصطلحه  
وأكثر ما يستعمل (الزلا) للاستفسار، وأكثر  
ما يستعمل (السهم) في سهم الخوس الذي يرمى  
به، وكان ماسمعا (الفتح) في فناء ليس  
٢ - وحلف نعلن، فيه كانت تجد منه الأزلام،  
فقبل - هي السهام التي يرمى بها، وقبل - هي من  
مخصص يفسر، وقبل من الفرائس - وحكم لا  
تخلد، بذلك كما سباني

### تعلم العرب للأزلام

٣ - كان العرب في الجاهلية يقدسون الأزلام، وقد  
في حياهم شأن كبير - لم يحسن إليها في كل  
شيء، فقد حارب ما محمد المطلب - عد  
الرسول - على سبه - إذ كان يدرج أحدهم  
إذا كذبوا بشرة - وكذلك عرب سارقة من  
عائلته من جعلت يد ساذة التي يستصحب بها حين  
تسح الشمس - وأما نكر وقت الحجرة - وكان  
للعامل الذي أمرت في ذلك، فقد كانت للأزلام

### الحكم الإلهي

أ - حكم صنعها واقتنائها والتعامل فيها  
١ - الأزلام من أعمال حاهنية التي حرمها الله  
سبحانه وتعالى بقوله: (إِنَّمَا الْحَقُّ وَالْغَيْبُ  
وَالْأَنْبَاءُ وَالْأَزْلَامُ وَخَسَّ عَنْ عَمَلِ الشُّفْعَانِ  
فَانْتَبِهْ)

وكل ما ذكره الله تعالى يحرم صومه واقتناؤه  
والتعامل فيه، وقد ورد في الصحيحين من حديث  
حاضر عن عبد الله أنه سمع النبي يقول: «إد  
أه ورسوله حرم بيع الحمر ولينة واخذن و  
والأقسام» - وقد ابن القيم، يستفاد من هذا  
حديث تحريم بيع كل آلة متعلقة للشرك، على  
أي وجه كانت، ومن أي نوع كانت، صلو أو آت  
أو دينا، بهذا كله عيب إلهي وإعدها

(١) فتح الباري ١/ ٢٧٦ هـ المعجم الطبعي بالسورة، والفتح  
٥١٠٠ هـ وبهذه الخطوط اختار محمد - والحرفي ٥١٠٦  
ومستنداته دار الكتب - مصر

(٢) فتح الباري ١/ ٣٧٤ هـ، وطهر ١/ ٢١٠ هـ، ونسب طر  
٥١٠٠ هـ، ونسب طر ١/ ٢١٠ هـ، والذهبي ١/ ١١٩ هـ، وأحكام  
القر - لأمر العربي ١/ ١٣١ هـ جسر الحشر - والله وليكم  
١/ ٢١٠ هـ دار الحديث - مصر

(٣) من جسر - جسر الخلق للفتح - نور، من جسر في السجدة  
١/ ٢١٠ هـ - مصطفى اعظمي

(٤) من جسر سارقة للفتح - نور، ابن عثمة في السجدة ١/ ٢١٠ هـ  
مخصص اعظمي

(٥) طهر ١/ ٢١٠ هـ، والشو ١/ ٢١٠ هـ، وحديث - بسراج صورة  
١/ ٢١٠ هـ، جسر - جسر طر ١/ ٢١٠ هـ، والله وليكم  
١/ ٢١٠ هـ - الشو ١/ ٢١٠ هـ

١/ ٢١٠ هـ - سورة النساء ١/ ٢١٠ هـ

ذلك : بين الله تعالى أن كل ذلك رحيم ،  
والرحيم : ما هو بحرم العير ، وأنه من عمل  
الشيطن <sup>(١١)</sup>

ومن العلوم أنه إذا أبطلت حقيقة المحرمة للأزلام  
رجع حكمها الأصلي ، وهو إباحة الانتفاع بها فيما  
هو حلال

ب - أي طاهرة أم نجسة ؟

هـ - كذا نظرنا إلى إضافة التي تفسح منها الأزلام ،  
ونحن لا بدخلها ما ينسحب ، لو عدنا أنها خشب أو  
حجارة أو حصى ، وكل ذلك ظاهر ، ويصنع على  
هيئة حصى لا يجعله حصى .

ولذلك يقول السوي في المجموع : بعد قوله  
نصائي : إنما الحمر والبسر والأصبا والأزلام  
رحيم من عمل الشيطان فاحتوهم . إن الحمر  
محسة للآية ، ولا يضر قرن البسر والأصبا  
والأزلام بها ، مع أن هذه الأشياء طاهرة ، لأن هذه  
لثلاثة خرجت بالإجماع ، فثبت الحمر على  
مقتضى الكلام ، ولا يظهر من الآية دلالة طاهرة ،  
لأن الرحيم عند أهل اللغة القدر ، ولا يلزم من  
ذلك الحاسة ، وكذلك الأمر بالاحتساب لا يلزم  
منه الجاعة <sup>(١٢)</sup>

مواطن البحث

٦ - كان الحمر يتخذون لأزلام للاستقام بها في  
شئون حياتهم ، ويصان الحكم في ذلك ، وتفصيل  
الكلام فيه ينظر في مصطلح ( استقسام ) كما

ويجوز العودة إلى قسائنها ، واتخاذها ، ولذلك  
يجزم البيع <sup>(١٣)</sup>

ولأن من شروط البيع ، أن يقول الفقه : أن  
يكون البيع غير مهي عنه ، والأزلام - بصفتها  
وهيئة ، من كون القدر التي كتب عليها الأمر أو  
الشيء تكون هي الموجهة - مهي عنها ، يتعلق  
عابها - يتعلق على العشم والعسليل ، من حرمة  
بيعهم واتخاذهم والتعامل فيها .

ويقول بعض الفقهاء - ما لا يجوز سمياله لا  
يجوز اتخاذه ، ولا نحن الأحرار لصاحبه مثل هذه  
الأنشاء ، فهي القدرى المتدبة - من سائر رجلا  
ليثبت له ضمانا ، لا شيء له

وإضافة التي نصح بها الأزلام - سواء أكانت  
حجارة أم خشب أو غير ذلك - لا يجوز بيعها من  
بتخذها مثل ذلك . فلا يصح عند جمهور الفقهاء  
بيع المبيع من يتخذها خرا ، ولا بيع شئ <sup>(١٤)</sup>  
لغيره ، ولا دلت على كسبه ، ولا يصح الخسبة لمن  
يتخذها صلبا ، ولا يصح التماس من يتخذها  
نافرسا . وكذلك كل شيء - نعم أن المشتري قصد  
به أم لا يجوز <sup>(١٥)</sup>

وفي السوطي باب الأحرار قوله تعالى : وما  
الحمر والميسر والأصبا والأزلام رحيم من عمل  
الشيطان فاحتوهم <sup>(١٦)</sup> . قال السرخسي بعد

(١١) رد المحتار ٢/٢٤٥ ط مصطفى الحفي

(١٢) التيسر لها كراهة حجم البندقة التي تؤكل . برهان  
تفاهد والعبد ( المجمع الربط )

(١٣) المذهب ١/١٩١ ، ٣٦٨ ، ٣٨١ . ومنه الإبداعات ١/٢٠٠  
ط دار الفكر . ومنه ٢/٢٨٣ ، ٣٠١/٢ ط الرضا . ومنه  
الفتح ٢/٢٤ ط مصطفى الحفي ، والفتاوى ص ٢/١٠٠  
ط مكتبة الإسلامية ، وأخطاب ١/٢٠١ ، ٢٠٨ ط المجمع

مينا ، والمحرش ١/١٦ ط دار صادر

(١٤) سورة المائدة / ٩٠

(١٥) القيس ٢/٢٢٤ ط دار الشريعة بيروت

(١٦) المجموع شرح المذهب ١/٢٠٢ ، ٥٩٤ ط المطبعة السليمانية



كان من ناحية المرحوم أطلقوا اسم السب أو القذف أو الزنى وإذا كان من ناحية النفس أو الأضراس أطلقوا عليه اسم الحنابة والجراح وهكذا.

## إسباغ

التعريف :

١ - الإسباغ لغة - الإكمال والموسبة ، وإسباغ الوضوء : إتمامه موضعه .

واصطلاحاً : أن يتم جميع الأعضاء بالماء بحيث يجري عليها<sup>(١)</sup> وعرفه الشافعية بأنه : إكمال تمام الوضوء وتوجيهه<sup>(٢)</sup> .

والفاظ ذات الصلة

١ - الإكمال :

٢ - الإكمال بذن عمى : إرسال الشيء من علو إلى سفلى ، كإكمال البناء من الأعلى ، أي إرفعه ، والإكمال كذلك<sup>(٣)</sup> فالإكمال فيه وسادة عن المطلوب ، وهو منى عنه في الجملة ، إلا ما ورد من في جواز ، كإكمال النذر على وجه البراءة فحرمه من غير ملازمة لطوجه ، بخلاف إكمال أع فهو مطلوب (روا إكمال)

الإساءة فيحة ، وأما المضرورة فقد تكون حسنة ، إذا قصد بها دفعه بحس ، نحو المضرورة بالضرب لتأديب ويأتيك لتعلم والتعليم<sup>(٤)</sup> .  
ب - التعدي :

٣ - التعدي : محاربة الشيء إلى غيره ، والتعدي الظلم<sup>(٥)</sup> ، والإساءة والتعدي قد يلتزمان في المعنى .

الحكم بالإجماع :

٤ - يمكن إجماع حكم الإساءة بأنها إذا كانت معصية كرهى ، أو شرب خمر ، أو نكاح فريش أو واحد ، أو كانت تعدياً وظماً للمعبر ، كتب وستم وأشد بدل وضرب ، فهي حرام ، تستوجب العمرة بالحد أو التعزير .

٥ - كانت مخالفته لسنة النبي تعبر من الشعائر ، كالجماعة والأذان وإقامة جهي مكروهة ، تستوجب للوه واجتباب<sup>(٦)</sup> .

مواضع البحث :

٥ - عا - ما بعد التقضاء عن الإساءة بالنفس المصونة بـ ، وهو الضرر والإضرار وظلمه ، ويأتي هذا غالباً في حقوق الأوصاف ، كحق الشرب ، وحق الطريق ، وهو المسيل ، وحق الخمار ، ويعبرون كذلك بالإساءة عن المحاصص بالنصارى ، فإذا كان ذلك من ناحية الدن قلن حقه تقضاه ، اسم العصب والسرقة أو الإلتفاف ، وإذا

(١) طروق في منه من ١٣

(٢) شيخ الترمذي ، وتلخيص المختار ، ودل لأدھر (٧٣١) ع

عنه

(٣) ملل حرم ٤٨٧ ، وشرح للكرام ، اسم من ١٢٠ ، ١٢١

(٤) المعنى ٢٢١ طائر لكتل العسري ، وابيض ٩/١

(٥) مواهب الجلس ١٩٧/١

(٦) حاشية الخط على المنيع ٣٥١

(٧) المحتاج ، ومنهم مفسر اللغة .

ب - الإسراف :

٣ - الإسراف هو ما زبده عند نيفض التواضع أو الطلوب، وهو مذكور<sup>١</sup>، بخلاف الإسباغ، ومثله إصالة العروة تكون بالزيادة على المحدود، وفوق الواجب في الوضوء، فهي إسباغ وزيادة<sup>٢</sup>.

## إسبال

التعريف :

١ - من معاني الإسبال لغة : إرسال الشيء من علو إلى سفل<sup>٣</sup>، إرسال الثمن والإزار، أي إرجلته، والإسبال بمعنى<sup>٤</sup> .  
ولا يخرج استعمال أعضائها عن هذا المعنى<sup>٥</sup>.

الحكم الإجمالي :

٤ - الإسباغ، إن أريد به تعميم الأعضاء الواجب غسلها، لماء فهو واجب، وإن أريد به الزيادة بالنسبة، فهو مطلوب باتفاق الفقهاء، خدمت، وأسخطوا الوضوء<sup>٦</sup>، وحديث : «سباغ الوضوء على المكاره»<sup>٧</sup>.

الأنقاط ذات الصلة

١ - اشتغال العضو

مواضع البحث :

٢ - اشتغال العضو : هو أن يحلل (يلب) يده بشرط ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد حديه، ويرفعه على منكبه، ويدومته فرجة<sup>٨</sup>، فيغرق يده وبين إرسال أن في الإسبال، يرسل أطراف الثوب، أما في اشتغال اليد، فيرفع أحد جانبي الثوب، ليضعه على منكبيه.

٥ - متعطل المعنى : لا لب في يدي في العظيمة عند الكلام عن الوضوء.

١١ - حاشية ابن عسبر ٨٩٦ ط ٢ وفي الأولى : وحطت ٢٥٧٦، واليسوق ٩٦٩

١٢ - حاشية ابن عسبر ٨٨٨، وخطوب ٥٩٠ ط عيسى الحلبي

١٣ - حاشية : «سبوا الوضوء» - رواه البصري ٦٦٧٩ برده ١٦٥ ط السلسلة من طريق محمد بن يزيد - ٥٥، صنف ابن هريزة، وكان يسمى : «المنع بوضوء ذي الظهور» على أسنوا الموصوفين : «المنع» قال : «وعل للأعرج من أنزاه» - ورواه مسلم ٢١٩، ٢١٥ برده ٢٩ ط ابن أبي عمير : «وبل للفرج من الرد»

وحديث : «إسباغ الوضوء» على المكاره - رواه مسلم ٢١٩ برده ١٦ ط عيسى الحلبي واحد يده : «عن أبي هريرة رضي الله عنه» أن رسول الله ﷺ قال : «لا أتكم على ما يحسن لنا من الخطايا ويرفع من العرجة» قالوا : «يا رسول الله» قال : «إسباغ الوضوء على المكاره» وكثرة الخطا إلى المساهد، وانتقل اتصالاً بعد المسألة : «فأشهر من يراه»

١٤ - الفصح للمعجمي : «يسبغ» عاين المغة

١٥ - التمهيد : «المنع» وحاشية الطائفة، والمغرب في ترتيب المصنف، وحاشية من عاصدين ١٦٩، ١٧ ط بلاق، ونسج : «أولها» ١٨ ط مروت، والفتاوى ٧٢١ ط م الحلبي - والخطابي

عن مربي الفلاح ١٩٢ ط القاهرة

١٦ - المعنى ٨٨١، وشرح الزركاني ١٨٠، وشرح لمصالح ١٨٦، ١

سند الكلام غير مكروه فيها وإصدار نذير في الصلاة بعد تكبيرة الإحرام أو قطعها، في كتاب احضار عند الكلام عن فرائضها ورسائل الشرح والتدوير. عند الكلام عن غسل ثوب

استحلت. والإعصاء على الترك مفضل، وماهية إيمان، المنفعة، وهو ترك قصده وتوقيفه

الحكم الإجمالي .

٤ - الإقبال أو الإقبال بمعنى الإقبال والإرجاء، يستعمله، الغفاه في أمور عديدة، ويختلف الحكم حسب الموضع

عند التوب في الصلاة بمعنى إرساله من غير لبس - مكره عند جمهور الفقهاء مطلقاً، سواء أكان للحبلا، أم لغيرها، وصورته: أن يجعل ثوبه على رأسه أو كفه، ويرسل أطرافه من جانبيه دون وضع أيدهم، ويحتمل ما يرد من عورته، وهذا مشابه لأشغال اليد. "أما إرسال الأجزاء فهو حرام، وتفصيله في مصطلح. (إيمان)

وقد يكون الإرسال مطلوباً كإرسال الجلب لمراة شرا أو غراب، أيضاً لستر العورة، وتفصيله في مصطلح. (عورة، لاسر)

مواظن البحث

٥ - بحث الغفاه مسألة إرسال الثوب في الصلاة، عند الكلام عن فكر وهاتهما، عند احصيه واختلافه، وفي ستر العورة عند الشافعية والمالكية، وبحث إرسال إيمان، عن وجه المرأة المبردة في خلع عند الكلام عن محرمات الإحرام وإقبال القديس والإزار، الشراويات - مطلق في الصلاة وغيرها، على وجه حبلا أو على غيره. في كتاب الصلاة

١٠ - مغرب في فرائض الفروع

١١ - حاشية روح المعاني ١/ ٤٩٦ ط بولاق، وشرح سرورة في ١٨٨١، واللبس على شرح المصباح ٢/ ٢٠٦ ط النجف، واللبس ١٨٨٦ ط النجف، وشرح المصباح ١/ ١٨٦

## استئجار

الطريق - إجازة

## استئذان

التعريف :

١ - الاستئذان في اللغة طلب الإذن، والإذن من أدب الشئ إذا سمع منه، وعن هذا فإن الاستئذان هو طلب الإجابة

والغفاه يستعملون الاستئذان بهذا المعنى، فيقولون - الاستئذان لدخول " وث، ويعنون به طلب إباحة دخوله للمستأذن. "١٠

وفد ذكر الشرائع المذكورة في سورة السور كلمة "استأذن" في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَأْمُونَةٍ حَتَّىٰ خُتِمَ لَهَا وَعَلَىٰ أَبْوَابِهَا) "وأزادها الاستئذان لدخول البيوت ونحوها، "١١ ابن عباس وابن مسعود وأبو هريرة

١٠ - المصباح لمير، والفتاوى المحظوظة (١) :

١١ - جامع الفوائد ١/ ٢٤٦ ط مصر، نسخة الحرم

١٢ - مدار البر ٢٨

كان بينه وبينه لا يجوز أن يكون حائلاً، لا ساكناً فيه غيره، أو تكون فيه وجته، وليس معها غيرها، أو معها بعض محارمه، كالخاتمة وبنته وإمه ونحو ذلك.

فإن كان البناء به، ولا ساكن فيه غيره، وبه بدخوله غير مستئذان أحد، لأن الإذن به، والمستئذان شخص نفسه ضرب من التبعث الثاني لشره عنه الشريعة.<sup>(١)</sup>

٤ - أما إن كان في بته زوجته، وليس معها غيرها، فإنه لا يجب عليه الاستئذان للدخول، لأنه محل له أن يطرأ على سائر جسدها، ولكن يتدب له الإيقان بدخوله بسوء الشح، وطرق الشغل، ونحو ذلك، لأنها ربما كانت على حالة لا تريد أن يراها زوجها غيرها.<sup>(٢)</sup>

وفي وجوب استئذان الرجل عن مطلقه السرحبة قولان ميبين على أنه هل يلزم من الطلاق الرجعي تحريمها على مطلقها أم لا؟

فمن قال إن ليست محرمة، كالخبيبة وبعض الحسنات، قال لا يجب الاستئذان على سبب، ويكون دخوله عليها كدخوله على زوجته غير المطلقة.

ومن قال إنها محرمة، وإن الله ربي قد وقع بيننا العتاق، كالشعبة والمالكية ومغير

النخعي وندوة وغيرهم: الاستئذان ما الاستئذان، مع أن الاستئذان ما هو إلا التماس أنوار الاستئذان، قال الجصاص في أحكام القرآن: وإنما سمي الاستئذان استئذاناً، لأهم إذا استأذنا أو سمعنا أن أهل البيوت بذلك، ولودعنا عنهم غير ذلك لاستوحشوا وطرق عنهم.

صفته (حكمه التكليفي)

٢ - إن الحكم التكليفي للاستئذان مرتبط بزماناً وثيقاً بالآذن، فمجرد توقف حل التصرف عنى الإذن، كان الاستئذان فيه واحداً، كانت كان الأجنبي لدخول بيت غير بينه، واستئذان المرأة المشروحة زوجها في خرجه من بيت الزوجية، واستئذان الزوج زوجته الخيرة في السر بها، ونحو ذلك. وإنما قلنا: محل التصرف، ولم يعبر بصره التصرف، لأن التصرف قد يقع، إذا خلا من الإذن. صحيحاً مع الكراهة، كما لو قامت الزوجة نافلة بغير إذن زوجها.

وفد يقع غير صحيح كالدخول الوفي الشافعية العاقلة بغير إضاها، أو ما عدا الصغير لمغير بغير إذن وإمه، ونحو ذلك، عنى اختلاف في ذلك بين الفقهاء.

أولاً

الاستئذان لدخول البيوت

أ - المكان المراد دخوله .

٣ - إن من يريد دخول بيت من البيوت، فإن ذلك البيت لا يجوز أن يكون بينه أو غير بينه، فإن

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢/٤٠١ طبع مصر، المطبعة النجاشية  
وتفسير ابن كثير وطريقي هذه الآية  
(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٨٠

(١) تفسير القرطبي ١٢/١٩٠ طبع دار الكتب المصرية  
(٢) تفسير القرطبي ١٢/١٩٠، ونسج قصير ١/٢٢٠ طبع دار  
الكتاب، مصر، والذوات للذوات ١/٢٢٠ طبع مطبعة النجاشية  
طبي. ونسج الذوات ١/٢٢٠ طبع مطبعة النجاشية  
وهذا نسخة من نسخة ١٢٠٢ طبع بولاق، والآراء الشريفة  
أين طبع ١٢٠٢ طبع مطبعة دار مصر

عنه: وعليكم أن تستأذنوا على أمهاتكم وإخوانكم<sup>(١)</sup>.

وماروه الجصاص عن عطاء قال: سألت ابن عباس استئذان على أخي؟ قال: مع، قلت: إني أعي في البيت وأنا أتفق عليها، قال: استأذن عليها<sup>(٢)</sup>.

وم ذكره الكسانى عن حذيفة بن اليمان، أنه سأله رجل فقال: استأذن على أخي؟ فقال: دأب لم تستأذن وأنت مايسؤرك<sup>(٣)</sup>.

وأما ما يذهب إليه الشريعة: فإنه إذا دخل عليها بغير استئذان، فما كانت مكشوفة لمؤرة، فيقع بصره على ما لا يحل له النظر إليه بها، ولذلك رجب الاستئذان، سدا للذريعة

٦ - ويحقق المحرمون للدخول - على المحارم ونحوهم - إلا باستئذان على أن حرمة الدخول على دوات المحارم، وعلى الرجل بغير استئذان - أي - من ترك الاستئذان على الأجنبية، لجواز نظره إلى الشعر والنصف والساق من دوات محارمه دون الأجانب<sup>(٤)</sup>.

وأما الشافعية للرجل أن يدخل على محارمه الغير يسكنون معه بغير استئذان، ولكن عليه أن يشعرهم بدخوله محو شحج، ويترك محل، ويحذر ذلك، يستتر العربان<sup>(٥)</sup>.

الحنابلة، قال يوجب الاستئذان قبل الدخول عليها<sup>(٦)</sup>.

٥ - وإن كان في بيته أحد محارمه، كأنه وأخته أو نحو ذلك، من لا يهتج له أن يراه حرية، من رجل أو امرأة. فلا يحل له أن يدخل عليه بغير استئذان عند الحنابلة والمالكية، ويكون الاستئذان عندهم في هذه الحلة واحدة لا يجوز تركه، بل قال المالكية: من جحد وجوب الاستئذان كفر، لأنه مما علم من الدين بالضرورة<sup>(٧)</sup>.

وبدل على وجوب الاستئذان لقرون والسنة وأثر الصحابة ومبادئ الشريعة أما القرآن الكريم فقوله تعالى: (وإذا بلغ الأطفال بركتكم أحسن فليستأذنوا...) (٨).

وأما السنة المنظورة فيما رواه الإمام مالك، عن عطاء بن يسار: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: استأذن على أُمِّي؟ فقال: نعم، فقال: إنها معي في البيت. فقال رسول الله ﷺ: ستأذن عليها. فقال الرجل: إني حادها، فقال رسول الله: استأذن عليها، أحب أن تراها عريانة؟ قال: لا، قال: فاستأذن عليها<sup>(٩)</sup>.

وأما آثار الصحابة فهي كثيرة، يذكر من رواه طبراني من قول عبد الله بن مسعود رضي الله

(١) حاشية ابن خلدون: ٥٣١، والمصنف لابن أبي شيبة: ٢٧٩/٢٧٩.

الطبعة الثالثة طبعها: والشرح الكبير: ٤٢٢/٤.

(٢) بدائع الصانع: ١١١، وسنن ابن أبي شيبة: ٢٨٦/٢٨٦.

والشرح الصغير: ١٠٦٤، ونزهة الأكل: ١٠٢٣، والبرهان: ٤١٧/٤.

الفرق: ٤١٧/٤.

(٣) سورة النور: ٥٩.

(٤) حديثه وأثر رجلاً: أخرجه الإمام مالك في كتاب

الاستئذان في لموطأ: ٢٦٣/٢ مع أبي حمزة الحنفي

(١) تفسير المصنف: ١٩٩/١٩٩ طبع مصطفى البابي الحلبي.

وأحكام الجصاص: ٢٨٦/٢٨٦.

(٢) أحكام الجصاص: ٢٨٦/٢٨٦.

(٣) سنن عطاء: ٢٨٦/٢٨٦.

(٤) أحكام الجصاص: ٢٨٦/٢٨٦. وبدائع الصانع: ١١١/١١١.

(٥) الفوائد الدواني: ٢٨٦/٢٨٦.

(٦) مفاتيح الحجاج: ٢٨٦/٢٨٦ طبع مصطفى البابي الحلبي

وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعلي  
الشمسي: إنها الذكوات أي في الأسواق، وقد  
استعمل علي بن أبي طالب في خيمته فارسي بالسري  
من المطردون إذن منه.

ودوي عن ابن عمر أنه كان يستأذن في دخول  
حوائط المباني، فذكر ذلك لعكرمة فقال: ومن  
يعطي ما كان يطيفه ابن عمر؟ قال الحسن.  
وليس في عمل ابن عمر هذا دلالة على أنه رأى  
دخولهم بغير إذن مطردا، ولكنه احتياط منه،  
وذلك مباح لكل واحد.

وقال عطاء: هي البيوت الخربة التي يدخلها  
الناس للكل والغائط. ودوي عن محمد بن احنيفة  
أيضا أن السرايا بـوت مكة. <sup>(١)</sup> وقد بين الإمام  
مالك - رحمه الله تعالى - لأصل في قول محمد بن  
احنيفة هذا فقال: ويجوز محمد بن احنيفة دخول  
بيوت مكة من غير استئذان، مبي على القول بأن  
بيوت مكة غير منسكة، وأن الناس فيها  
شركاء. <sup>(٢)</sup> وأدخل جابر بن زيد في ذلك كل مكان  
فيه ابتاع، وأنه فيه حاجب. <sup>(٣)</sup>

وبسبب المأذنية ذك على العمود، فقالوا بدخ  
له أن يدخل بغير استئذان كل عمل مطروفي.  
كالمسجد، والحمام، والفسق، وست لله الم،  
والغاضي، والطب - وهو لكاد لمدي يستعمل فيه  
الناس - لوجود الإذن بعدم بدخوله. <sup>(٤)</sup>

٧ - وإن كان البيت عبر بيته، وتراذ المدخول إليه،  
فعلية الاستئذان، ولا يحل له الدخول قبل الإذن  
بالاعتاق، سواء أكان باب البيت مفتوحا أو  
مغلقا. <sup>(١)</sup> وسواء أكان فيه ساكن أم لم يكن، لقوله  
نعماني: (بما أئذ الذين أمروا لا يدخلوا بيوتا غير  
بيوتكم حتى تستأذنوا). <sup>(٢)</sup> ولأن للبيوت حرمتها  
فلا يجوز أن تنتهك هذه الحرمة، ولأن الاستئذان  
نفس للسكان أنفسهم خاصة، بل لأنفسهم  
ولأمواتهم، لأن الإنسان كما ينخذ البيت سر.  
نفسه، ينخذ سراً لأمواته. وكما يكره اضلاع  
العبر على نفسه، يكره اطلاع على أمواله. <sup>(٣)</sup>  
ويعرف المشافعية في حالة كون بيت ذلك لعبر  
هو بيت أحد عماره، برب ما إذا كان الباب مغلقا أو  
مفتوحا، فيقولون:

إن كان الباب مغلقا فإنه لا يدخل إلا بعد  
استئذان وإذن، أما إن كان مفتوحا فوجهان،  
والأوجه الاستئذان. <sup>(٤)</sup>

ويستثنى من وجوب الاستئذان لدخول البيوت  
عموما:

٨ - أولا. دخول البيوت غير المنسكة التي فيها  
مشاع - أي منعمة - للناس، فإنه يجوز دخولها من  
غير استئذان، ساء على الإذن عدم بدخولها، وقد  
اختلف في تحديد هذه البيوت.

فقال قتادة وبجاءد والضحاك ومحمد بن الحنفية:  
إنها البيوت التي تبني على الظرفات، ويؤي إليها  
المسافرون، ومثلها الخانات.

(١) يعاقب الصانع ١٥، ١١١، وشرح الصنيع ١٦٢، ١٦١.

(٢) سورة النور: ٢٧.

(٣) بدع الصانع ١٦١، ١٦٢.

(٤) علي ابتاع ١٩٩، ١٩٨، ضع بعضه في الجلي الخليل.

(١) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

(٢) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

(٣) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

(٤) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

(٥) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

(٦) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

(٧) حاكم المستدرج ٢٨٧، ٢٨٨، والطبري ١٩٣، ١٩٤.

الرابع - لو كان له مجرى في دار رجل، أراد إصلاحه، ولا يمكن أن يسرق بطنه، يقال لرب الدار: إما أن تدعه يصلحه وإما أن فصلحه.

الخامس - أجره دارا وسلمها له، له دخولها ليظفر حائطا فيها، ولو لم يادن له بذلك عند الصاحبين من الخفية، وعن أبي حنيفة ليس له ذلك، إلا إذا رضي المستأجر.<sup>(١)</sup>

١٠ - ثالثا - وأجاز الخفية والملاكية دخول البيت الذي يتعاطى فيه المكر بغير استئذان، بقصد تعبير المكر، كما إذا سمع في دار صوت المزمار والمعاذف، فله أن يدخل عليهم بغير إذنهم، ويغلوا قلوبهم. الأولى: أن الدار التي اتخذت لتعاطي المكر فقد سقطت حرمتها، وإذا سقطت حرمتها جاز دخولها بغير استئذان. والثانية: أن تعبير المكر عرض، فهو شرط الإذن لتعذر التغيير.<sup>(٢)</sup>

أما الشافعية، فقد كانوا أكثر تفصيلا للأمر من الخفية حيث قالوا: إن المكر إن كان مما يفتو استئذائه، جاز له دخوله نزع فلك المكر بغير استئذان، كما إذا أخبره من سبق بصدقه: أن رجلا سلا رجل ليقتله، أو خلا بامرأة ليرتبه، فيجوز له في مثل هذه الحال أن ينجس، ويقدم على الكشف والبحث حذرا من قوات ما لا يستدرك، من إيهام روح معصوم، وانتهاك عرض المحارم، وارتكاب المحظورات.

أما إذا لم يفت استئذائه، كما إذا دخل معها البيت ليأومها على أجرة الزنا، ثم يخرجها ليؤنينا

أما الخفية فقالوا: إن البيوت إذا لم يكن لها ساكن، وللمرء فيها متعة، فيجوز له أن يدخلها من غير استئذان، كالتقارب والرباطات التي تكون للزوجة، والمحرمات التي تقضى فيها حاجة البول والغائط، لقوله تعالى (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ) أي متعة.<sup>(٣)</sup>

٩ - ثانيا: ويستثنى من ذلك أيضا ما إذا كان في ترك الاستئذان لدخول بيت إحياء لنفس أو مال، حتى لو استأذن وانظر الإذن ظلمت النفس وضاع المال، وقد أورد الخفية حدا من الفروع الدالة على ذلك وقواعد المذهب الأخرى لا تأني ما ذهب إليه الحنفية، إلا الحاشية، فإهم لم يجزوا دخول البيت إذا خيف ضياع المال إلا باستئذان، فلاذ.<sup>(٤)</sup> ومن هذه الفروع:

الأول: إذا كان البيت مشروفا على العدو يقابل منه العدو، ويوقع به التكاية، يجوز دخوله بغير استئذان، لما في دفع العدو من إحياء نفوس المسلمين وأموالهم.

الثاني: إذا سقط ثوبه في بيت غيره، وخاف لو أعلمه أخذ، جاز له الدخول لأخذه بغير استئذان، ويسفي أن يعلم الصلحاء أنه إنما دخل لذلك.

الثالث: لو نهب منه ثوبا ودخل الناهب داره، لا بأس بدخولها ليأخذ حقه.

(١) منافع المصنف ١٢٨/٥، والأبواب من سورة النور ١٩.

(٢) حاشية ابن عابد ١٦٦/٥، وأبواب الطائفة ٢٨٧/٤.

(٣) طبع المكتبة الإسلامية، وصاية الحاج ٢١٠/٨ مع المكتبة

الإسلامية، والمصنف ٣٢٨/٥ طبع لبنان.

(٤) حاشية ابن عابد ١٦٦/٥، ١٦٧.

(٥) حاشية ابن عابد ١٨٠/٥، رجسواهر الإكليل

١٥١/١ طبع مصر، جليل نفوس



فهو مدعة مضمومة، ما به من إساءة الأدب مع الله تعالى في سترك اسمه في الاستبذان<sup>(١)</sup>.

د. آداب الاستبذان .

١٥ - إذا استأذن على إمام، فحفظ أنه لم يسمع الاستبذان، فله أن يكرر الاستبذان حتى يسمعه.

أما إذا استأذن عليه فطن أنه لم يسمع، فقد ذهب الجمهور إلى أن إساءة الأكرام الاستبذان أكثر من ثلاث مرات .

وقد مالك : أنه أن يردد على الثلاث، حتى يتحقق سماعه<sup>(٢)</sup>.

ويحكي البيهقي قولاً ثالثاً، وهو أنه إن كان بلغظ السلام للشروع لم يعله، وإن كان بغيره أعاده<sup>(٣)</sup>.

والأصح في ذلك، ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي سعيد الخدري وغيره، أن أنس بن مالك قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاءني أبو موسى الأشعري، كأنه مذعور فقال: يا أنس، أتأتيت على عسر ثلاثاً، فله بأذي في، فخرجت، فقال: يا معك. قلت: استأذنت ثلاثاً فتم يؤذن في فوجعت، وأعاد رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فله يؤذنه، فليرجع، فقال: أي عمه - : والله تفيعن نبيه

وقد حصص في الكنية ومنها ابن رشد . بيد الاستبذان لا بالسلام، ثم يسلم<sup>(٤)</sup>.

١٤ - ويسلم فرج الباب مقام الاستبذان باللفظ، سواء أكان الباب مغلقاً أم مفتوحاً<sup>(٥)</sup>. فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن جابر بن سماعة قال: أتيت رسول الله ﷺ في أمر ديني كان على أبي، فدفقت الباب فقلت: (من ذا؟) فقلت: أنا، فخرج وهو يقول: وأنا، وأنا، كأنه كرهه<sup>(٦)</sup>.

كما يقوم مقام الدخول<sup>(٧)</sup>. ويقوم مقام لفظ المؤذن كل متعارفه الناس من أئمة الاستبذان، فمد روى أبو بكر الخطيب ص. ١١٤ عن أبي سعيد مالك، مولى أم حكيم بنت عاصم بن عمرو بن الخطيب، قال: أرسلني مولاي إلى أبي هريرة، فجا، معي، فقام بباب قال: أيسر؟ قلت: أيسرون<sup>(٨)</sup>.

غير أن المالكية تصون على كراهة الاستبذان بالأكبر، لأنه من جعل اسم الله تعالى أنه، قد في الفواكه الدرون . وما يعمه بعض الناس في الاستبذان بنحو: سبحان الله، ود لا إله إلا الله،

(١) هـركة التذوق ١٠٢-١٠٣. وشرح الصمد ١١٢/١٤.

(٢) شرح لكلي ١١٢/١٤. والشرح الصمد ١١٢/١٤. وغيره الطريحي ١١٢/١٤.

(٣) حديث أنت رسول الله . أخرجه البخاري في الاستبذان ص. ١١٢ عن أبي هريرة، ومسلم في الأدب باب: كراهة قول: سبحان الله، وأخرجه أبو داود في الأدب والتأني في الاستبذان.

(٤) الصراغة التذوق ١٢٧/١٢. والشرح الصمد ١١٢/١٤. وشرح لكلي ١١٢/١٤. وأحكام الخصص ٢٨٤/٢.

(٥) غريب الطريحي ١١٢/٢٨. وأندلس كنية للاستبذان بقراءة (وأندرون) فبسة الإذن.

(١) الفواكه الدواني ١٢٧/١٢.

(٢) حصة البخاري على صحيح البخاري ٢١١/١٢. والشرح الصمد ١١٢/١٤. وشرح لكلي ١١٢/١٤. وغيره الطريحي ١١٢/١٤.

(٣) حاشية ابن عابد ١١٢/٢٨.

(٤) شرح التذوق صحيح مسلم ١١٢/٢٨. طبع النسخة المصرية.

١٧ - ولا يقف لستاد فيألف الباب إن كان الباب مغنوجا ، ولكنه ينحرف ذات اليمين أو ذات الشمال <sup>(١)</sup> فقد كان ذلك من هدي رسول الله ﷺ ، ورسول الله قدوة ، فمن عبد الله بن بسر قال : كان رسول الله إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من خلفه وجهه ، ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر ، ويصوب : « انسلام عليكم ، انسلام عليكم » ذلك أن الدور لم يكن عليها بومئذ ستور <sup>(٢)</sup>

وهو أيضا من توجهاته عليه الصلاة والسلام ، فمن هزبيل بن شرجيل قال : جاء رجل فوقف على باب رسول الله ﷺ يستأذن ، فقام على الباب - وفي رواية : مستقبل الباب - فقال له النبي ﷺ : هكذا عنك أو هكذا ، فإنها الاستئذان من النظر <sup>(٣)</sup>

أما إن كان الباب مردودا فكأن يقف حيث شاء ، ويستأذن ، وإن شاء دق الباب <sup>(٤)</sup>

١٨ - ولا يجمل المستأذن النظر في داخل البيت ، لأن للبيوت حرمة ، وحديث رسول الله ﷺ أن ابن الاستئذان من النظر ، يدل على ذلك <sup>(٥)</sup> وروى أن حارث الخديعة بن الحارث وقف ، ودعا ينظر إلى ما في البيت وهو يقول : السلام عليكم أودحس ؟ فقال حذيفة : أما عليك فقد دخلت ،

بينة ، قال أبو موسى : أنتم أحد سمع من النبي ﷺ ؟ قال أي من كعب : فوالله لا أقسم معك إلا أصغر الغوم ، فكنت أصغر الغوم ، فقيمت معه ، فأنكرت عمراد النبي ﷺ قال ذلك <sup>(٦)</sup> ١٩ - وقد فصل الخفية دون غيرها في مدة الانتظار بين كل استئذانين فقالوا : يمكنك بعد كل مرة مضطرا مبرغا الأكل ، والتموض ، والفصل بأربع ركعات <sup>(٧)</sup>

حتى إذا كان أحد على فصل من هذه الأعمال فرغ منه ، وإن لم يكن على عمل منها كانت عنده فرصة يأخذ فيها حذره ، ويصلح شأنه قبل أن يدخل الداخل .

وروى الجصاص بسنده في ذلك عن رسول الله ﷺ قوله : « الاستئذان ثلاث ، فلا أولى يستنصر ، والثانية يستصالحون ، والثالثة يأذنون أو يردون » <sup>(٨)</sup>

وإذا كان الاستئذان بالنفط فيستحب أن يكون الصوت بحيث يسمع المستأذن عليه ، دون صباح . وإن كان دق الباب فيستحب أن يكون الدق خفيف بحيث يسمع أيضا بلا عنف <sup>(٩)</sup> فقد روى أنس بن مالك قال : « كانت أبواب النبي ﷺ ترفع بالأظفار » <sup>(١٠)</sup>

(١) حديث ١٠٠٠٠ أصاب . أخرجه البخاري في الاستئذان باب السلام والاستئذان للآلة ، وأسنن في الآداب باب الاستئذان ، وأخرجه أيضا الإمام مالك والترمذي وأبو داود في الاستئذان بلفظ مختلفة

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٦٥/٥

(٣) أحكام الجصاص ٣٨٩/٣ ، رواه الشيخان ١٦٤/٥ - ١٦٥

(٤) تفسير القرطبي ١٦٧/٢

(٥) قال في جميع المروءات : لعبد المزرع ، وفيه صواب من مرد .

وهو مصنف ١٣/٨ هي مكتبة التتبع

(١) أحكام لعبد الجصاص ٣٨٣/٣ ، وتفسير القرطبي

١٦٦/٢٠

(٢) أخرجه أبو داود في الآداب باب ثم مرة بعدم الرجل في الاستئذان

(٣) أخرجه أبو داود في الآداب باب الاستئذان

(٤) تفسير القرطبي ٢١٦/٢٢

(٥) شرح الزوري لمصنف مسلم ١٤٨/١٥

صاحب الحق ، وعندئذ لا يكون عسده ، فلا يجوز لكل طعام الغدير إلا بإذن المالك ، أو في حالة الضرورة ، ولا يجوز سكنى داره إلا بإذنه ، ويدل على ذلك ما روي عن الرسول ﷺ فيما رواه من حديث : « لا تجلس أحد مائتة غيره إلا بإذنه »<sup>(١)</sup> فإنه يدل على تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه ، والأكل منه ، والتصرف فيه ، من غير فرق بين اللبن وغيره<sup>(٢)</sup> .

وقد يدل ذلك العبر الإذن بالتصرف في ملكه ، أو في حقه بقوله ذي بدء من غير استئذان ، كان يقول لأجبره . كذنت لك أن تأكل مما تصنع من مأكولات دون أن تحصل منه شيئا ، وعندئذ فلا حاجة للاستئذان خصوص مقصوده ، وهو الإذن . وقد لا يبذل الإذن . وعندئذ ، يجب حلي من أراد التصرف في ملك غيره استئذنه في ذلك التصرف ( ر : إذن ) .

ومن صور التصرف في ملك الغير أو حقه ما يأتي .

#### ١ - الاستئذان لدخول الأملاك الممنوعة .

٢٠ - لا يجوز لأحد أن يدخل ملك غيره سواء أكان بيتا ، أم بيتا محوطا ، أو نحو ذلك إلا بإذنه<sup>(٣)</sup> . وقد تقدم الحديث مفصلا عن الاستئذان لدخول البيوت

ب - استئذان المرأة لإدخال الغير إلى بيت زوجها .

٢١ - يجب على المرأة استئذان زوجها إن أرادت أن

و ما يملكك فلم تدخل<sup>(٤)</sup> .

فإن نظر المستأذن إلى داخل البيت فجنى صاحب البيت على عبثه فهل يضمن ؟ في ذلك خلاف وتفصيل لمجده في مصطلح ( جنانة ) .

وإذا استأذن فقال له صاحب البيت : من الباب ؟ فعليه أن يذكر اسمه فيقول : فلان ، أو يقول : أيدخل فلان ؟ أو نحو ذلك ، ولا يقول : أنا ، لأنه لم يحصل بقوله : ( أنا ) فائدة ولا زيادة ، ويضاح ، بل الإيهام سابق<sup>(٥)</sup> . الحديث جابر المتقدم .

ومن استأذن فأذن له ودخل ، وإن لم يؤذن له فتصرف ، ولا ينع بالامتنان ولا يتكلم ببيع الكلام ، ولا يقعد على الباب لينتظر ، لأن للناس حاجات وشغالات في المنازل ، فلو قعد على الباب وانتظر ، لفسد نزعهم وشغل قلبهم ، ولعله لا تلتئم حاجاتهم ، فكان الرجوع خيرا له ، وذلك لقوله عز وجل : ( إِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُتَأْتِكُمُ الْيَوْمَ )<sup>(٦)</sup> .

#### ثانيا

#### الاستئذان للتصرف في ملك الغير أو حقه

١٩ - الأصل أنه لا يجوز للإنسان التصرف في ملك غيره ، أو في حق تغير إلا بإذن من الشارع ، أو من

(١) تفسير القرطبي ١٩/٢١٨ .

(٢) شرح الترمذي لمصحيح مسلم ١٤/١٣٥ ، وحاشية ابن عابدين ٢٦٥/٥ . والشرح الصغير ٧٦٢/٤ ، وتفسير القرطبي ٩١٧/١١ .

(٣) سورة سور/٢٨ ، ونظر بدائع الصالح ١٣٥/٢٥ ، والشرح الصغير ٧٦٢/٤ .

(٤) شرح الترمذي لمصحيح مسلم ٢٨/١٢ طبع المطبعة النصرية

(٥) التتار والهندية ٥/٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وحاشية ابن عابدين

٢٩٤/٢ ، والاختلاف ٢٩٤/٢



توجهه المطلوبة قبل حلوله،<sup>(١)</sup> على تفصيل موضعه: (الجهل، والسليق). وذهب الحنابلة إلى وجوب الاستئذان، سواء أكان الدين حلالاً أم مؤجلاً.<sup>(٢)</sup>

و- استئذان الطبيب في التطيب :

٢٥ - يفرق الفقهاء بين المريض الشرف على الثوب - كالجريح مثلاً - ويمكن استعجاله بالتطيب، وفي هذه الحالة يجب على الطبيب أن يباشر التطيب إنقاذاً لهذا الجريح من الموت دون استئذان، لأن استئذانه أصبح فرض عين عليه مادام قادراً عليه، حتى لو امتنع عن ذلك لكان آثماً، وفي ضمانه له - إن مات لعدم استجابه - اختلاف.<sup>(٣)</sup> وإن لم يكن المريض كذلك فلا يجوز للطبيب مباشرة تطيبه، إلا بعد الاستئذان، فإن طبعه يؤذن، فأصابعه ثلث، فلا ضمان على الطبيب - وإن طبعه بخير إذن فغضب فعلى الطبيب الضمان.<sup>(٤)</sup> (و : تطيبه، جناية - دية ) .

ز- إذن السلطان لإقامة الجمعة :

٢٦ - قال المالكية والشافعية، وهو الصحيح عند الحنابلة، إنه لا يشترط لصحة الجمعة إذن الإمام.

(١) شرح الزرقاني ٣/ ١٩٠ طبع دار الفكر، بيروت، وصحيفة المحلل ٥/ ١٩٠، طه در إحياء فترت الإسلام، والبحر المرقى ٥/ ٧٧-٧٨ الطبعة العلمية.

(٢) الملقى ٨/ ٣١٠، والإيضاح ١/ ١٢٢، طبع مطبعة لجنة المصنفين ١٣٧٥.

(٣) الملقى ٥/ ١٩٠، وصحيفة المحلل ٥/ ٧٧، وشرح الزرقاني ٨/ ٨.

(٤) بدائع الصنائع ١٠/ ٤٧٧، طبع مصر مطبعة الإصنام، والمقدمة بشرح فتح القدير ٨/ ٢٩١ طبع بولاق سنة ١٣١٨، وصحيفة المحلل ٥/ ٢٤.

قبوه علىك ) ، وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : ( ما أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة، كان لها أجرها وله مثله، ولها بما أنفقت، وللخازن مثل ذلك، من غير أن ينقص من أجرهم شيء ) .

وفيل لا يجوز للمرأة التسرع بشيء من مال زوجها إلا بإذنه<sup>(١)</sup> ، فأدوى أبو الواسعة الباهلي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ولا تنفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها ، قيل يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أمواتنا . ولقوله ﷺ : ولا يحمل مال امرئ، مسلم إلا عن طيب نفس منه ، وقال ابن قدامة في المغني : والأول أصح ، لأن حديثي عائشة وأسماء خاصتان صحبتان ، وحديث : لا يحمل مال امرئ... عام ، والخاص يقدم على العام . أما حديث أبي أمامة فهو ضعيف<sup>(٢)</sup> ، ونجد تفصيل ذلك في ( صدقة راحة ) .

هـ- استئذان من عليه حق صاحب الحق :

٢٧ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى وجوب استئذان من عليه حق لازم حائل صاحب الحق، كالمدين مع الدائن . ويصط هذا الرجوب إذا كان المدين عاجزاً لأداء فرض عيني، كالنزوة عند التغير العام .

فإن كان مؤجلاً فلا يجب الاستئذان، لعدم

(١) الملقى ١٠/ ٥١٩، وتسل الأوطار ١٦/ ١٩، طبع المطبعة

المطبعة المصرية

(٢) الفتاوى ٢/ ٢١٦

بفضل من موقع الآخر، وأراد بعض الحنفية التخلّف لأمر ما، لا يحل لأحد مسبب التخلّف عن السير مع أحبب، إلا بإذن<sup>(١)</sup>.

وإذا جمع الإسماء أو الأسماء أو الأسماء أو الأسماء في أمر من الأمور، فليس لأحد منهم أن يصرف بغير استئذان، لأنه قد يحتاج إلى رأيهم<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: وَإِنَّا لَأَعْمُقُ حُبُّونَ الَّذِينَ آمَنُوا بآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ فَيُؤَدُّوهُمُ إِلَى الْيَمِينِ يُؤَدُّوهُمُ إِلَى الْيَمِينِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(٣)</sup> الآية. لأن هؤلاء خلفاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله في رعاية مصالح العامة فتتطلب عليه الآية.

ثم استئذان المرأة زوجها للخروج من منزله<sup>(٤)</sup> - عني المرأة أن تستأذن زوجها للخروج من منزله، لأن إحسانها حق له، فإن خرجت من غير إذنه منه أو يؤدبها، لا يستثنى من ذلك إلا حالات الضرورة<sup>(٥)</sup> أو الحاجة.

واستثنى الفقهاء من ذلك خروج المرأة بغير إذن زوجها في حالة التقدير العام، بحرم العدو على المسلم<sup>(٦)</sup>.

واستثنى الفقهاء من ذلك خروج المرأة بغير إذنها للرئيس السدي ليس له من يخدمه، وغسرها<sup>(٧)</sup> فلا يستغنى في حالة وقعت لها، ولا يوجد من يعرفها.

وصرح المالكية والشافعية بأنه مندوب<sup>(٨)</sup> وبذلك ذلك أن علي رضي الله عنه، عندما حصر عشرين رجس في الله عنه، أقام الجمعة من غير إذن ولا استئذان من عنده رضي الله عنه، وكان ذلك محصور من الضحامة. ولأنه عسرة يديته، لا ترقف إقامتها على إذن.

وذهب الحنفية، وهو قول عند الحنابلة، إلى أن إذن الإمام شرط لصحة صلاة الجمعة، لأن ذلك هو الثبوت على الأئمة، والفتاوى عنهم. ولأن في هذا دعاء للفتنة<sup>(٩)</sup>.

### ج - استئذان المروضين رئيس

٢٧ - أجبت البراءات برعاية المصالح وحدتها عليها، واستئذان من له السلطة في حدود ولايته أمر لا بد منه، لتنظيم الأمور وتحسين القوم، وهذا باب واسع منه.

إذا عزم الأمير بالقرار، لم يحل لأحد من معه أن يخرج من المعسكر ليحصر البراءة والعدو، ولا أن يسار أحد من العدو، ولا أن يحدث حدثاً إلا بإذنه، لأن الأمير أعرف بحال الناس، وحال العدو، وبكنايتهم ومواقفهم وقهرهم وعددهم، فإذا خرج خارج بغير إذنه لم يكن أن يصادف كعباً للعدو أو طليعة لهم بأحد من، أو حل الأمير بالتسليم ويتركه فيهم<sup>(١٠)</sup>.

ومن كان مع الجيش في العسرة فإذن الجيش أن

(١) الفقيه ٢/٢٨٠

(٢) تفسير القرطبي ١٢/٢٩٠

(٣) سورة البقرة ٢٢٠

(٤) إجماع علماء الدين ١/٢٧٠، ضح طبع الاستفتاء، وشرح

البرهان ١/٢٠٠، وأبى الشافعي ٢/٢٢٠، طائفة

الاشعري، وأبى ٢/٢٠٠، ٢٠٠

(٥) الأحكام السلطانية أبي يعقوب ١/٢٠٠، والأحكام

السلطانية للقرطبي ١/٢٠٠، والفقيه ١/٢٢٠، ١٢٢.

(٦) وهو مروي عن مائة الفلاح ١/٢٢٠، وحاشية الدرر

٢/٢٢٠

(٧) الفقيه ٢/٢٢٠

أفحرة وتزكيت أبوي بيكيان، فقال ﷺ: والرجع فأضحكها حتى أبكتها<sup>(١)</sup>

وطدبث عبد الله بن عمرو بن العاص: دون رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: رسول الله أجاهد؟ فقال: ألك أبرار؟ قال: نعم، قال: فاجتهد فيها جاهد<sup>(٢)</sup>.

أما إن كان العمل لا بد له منه، كما فرأى عليه فرص عين فلا يشترط استئذانها لعمله، كما في حالة الجهاد، إذ هجم العدو على بلد من بلاد المسلمين، فإنه يخرج لمقتعه غير إذن أبيه<sup>(٣)</sup>.

ك - الاستئذان في العمل من الزوجة :

٢٠ - الأصل أن لكل من الزوجين الحق في إيجاب الأولاد، فليس للزوج أن يعزل عن زوجته، إلا بإذنها، وهو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية، وهو الأولى عند الحنابلة، وفي وجه عند الشافعية، وليس للزوجة أن تتخذ أي وسيلة لمنع الحمل إلا بإذنه.

الحديث : أن النبي ﷺ أن يعزل عن امرأة إلا بإذنها، روى الإمام أحمد، والوجه الآخر عند الشافعية أنه يجوز وإن لم تأذن<sup>(١)</sup>.

(١) لمرحله حسني وأبو داود في الجهاد.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٣/١ ط المطبعة، وسلم: ١٩٥/١٨ ط مجلس الفقه، إلا أنه قال أمر وطه ٢٩١.

(٣) الفتاوى الهندية ٢/٢٦٥ ط بولاق سنة ١٢٦٠، ومثله ابن عابدين ١٤٠/٢، والفتاوى ٣٨٨/٨ ومثله، وشرح الزواي ١١٩/٣، ومثله العمل ١٩٠/٥ - ١٩١ ط دار إحياء التراث العربي، ومثله تلويح ١٤٦/٦.

(٤) ابن عابدين ٢٢٩/٥، والفتاوى ٢٨٦/٦ ط الإمام، والفتاوى ٢٤/٨، وفتاوى الشيخ عيسى ٣٩٨/٩، والمهذب ٦٢/٦، والحديث أخرجه ابن عابدين ١١٩/٦ ط مجلس الفقه، وأحمد =

حكم الشرع فيها إن لم تخرج<sup>(١)</sup> وهذا إن حشيت أن تقع في محذور.

ي - استئذان الأيوين فيها يكرهانه :

٢٩ - إذا أراد الإنسان أن يأتي عملاً له منه، ويكرهه والده، فلا يعمل له، فإنه يأتى إلا بعد استئذانها فيه، رآها، وسراعة لحقها، إلا إن كان أبواه كافرين، ويكرهون هذا العمل، لما فيه من نصرة الإسلام والمسلمين، كالجهاد والبيعة في الدين، والدعوة إليه ونحو ذلك، فإنه لا عرة بإذنها أو عدمه.

وخالف سفيان الثوري في ذلك فقال، لا يبرو إلا بإذنها ولو كانت كافرة، لتعميم الأخبار التي سيأتي ذكرها. وساء على هذا، فإنه لو أراد الولد أن يخرج، لما تخاف عليه الهلاك منه، كخروجه إلى غزو غير مفروض عليه عهد، أو أراد لخروج ثالا يخشى عليه الهلاك منه، ولكن يخشى عليه الضيعة، كمن أراد الخروج إلى خلع يأبواه معسران ونفقتهما عليه، وليس عنده من المال ما يفي بنفقة الخلع - من الراد ولو حلة - ونفقتهما، وكذا إذا أراد لخروج لصلب العلم، لمدة أخرى، أو للنجاة، وخاف عسى والديه الضيعة، فليس له أن يخرج ولا بإذنها.

والأصل في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: حلت أمايك على

(١) فتح القدير ٢٠/٢ ط بولاق، وشرح الفقهين ١١٠/٢، والفتاوى الهندية ٣٨٨/٥، وابن عابدين ١١٠/٢، والفتاوى ٣٨٨/٨، ومثله زكائي ١١٩/٣، ومثله العمل ١٩٠/٥، ومثله تلويح ١٤٦/٦.



عمن أراد بيع ماله ، أو أكل طعامه ، ليس بحاجة إلى استئذان ، ومن ذلك التصرف في المكبرات العامة ، كالطوفات والمباجد والأهازج العامة ، لأن لكل واحد فيها حقا ، فلا يحتاج إلى استئذان لتصرفه فيها التصرف المشروع الذي لا يعبر بالآخرين .<sup>(١)</sup>

ومن ذلك القسام بالفروض العينية كأداء الصلاة ، ومقابلة الأعداء المعبرين ، ونحو ذلك ، وقد تقدم .

ما يسقط فيه الاستئذان لسبب :

أ - تعذر الإذن :

١٠ - يسقط الاستئذان في حال تعذر الإذن لسبب من أسباب التعذر ، كموت صاحب الإذن ، أو سفره سفرا بعيدا ، أو حصة ومنعه من مقابلة أحد ، وكان للتصرف لا يمكن تأخيره إلى حين قدومه من السفر ، أو غروجه من الحبس ، ونحو ذلك ، ومن هنا نص الفقهاء على جواز إتيان بعض أهل المحلة على مسجد لا متولي له من علمه ، وجواز إتيان السوذة الكبار على الووذة الصغار المدين لا ولي لهم ، وجواز إتيان المودع لديه على أبري المودع من غير استئذانه ، إن كان في مكان لا يمكن فيه استطلاع رأي القاضي .

ومثله إتيان المودع لديه على الوديعة ، إن استأذنت إلى الشفعة ،<sup>(٢)</sup> وجواز إتيان المأذون له في التجارة في الطريق ، بعد موت من أذنه ،

﴿ ومن نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإني ينظر في الدار ﴾<sup>(٣)</sup> كتلا يفتضح لذلك التعبر سر .

ق - استئذان المرأة زوجها في تنقعه من ماله :

٣٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المرأة الباتنة السريفة تصرف في ماله بمثل حريتها دون استئذان أحد .

وذهب المالكية وطائفة إلى أن المرأة المتزوجة لا تسرع بإزاد على الثلث من ماله ، إلا بعد استئذان زوجها ، وهل إذا تصرفت يكون تصرفها نافذا حتى مرد الزوج ، أو يكون مردودا حتى يجيره ؟ قولان للملكية .<sup>(٤)</sup>

وذهب البيهقي إلى أن المرأة لا يجوز لها التسرع بشيء من ماله ، سواء أكان أقل من الثلث أم أكثر ، إلا بعد استئذان زوجها .<sup>(٥)</sup> أما غير المتزوج من التصرفات ، فهي والرجل فيه سواء ( ر : حجي )

ر - ما لا يحتاج أصلا إلى استئذان :

٣٩ - تصرف الإنسان غير المحجور عليه في ملكه أو حقه تصرفا غير مفسر بالمعسر ، لا يحتاج إلى استئذان أحد ، لأن الإذن لصاحب الملك أو صاحب الحق . واستئذان الإنسان نفسه ضربه من العيب الذي تنزه عنه الشريعة

(١) الحديث أخرجه أبو داود في فضله . وفيه في المثل العذب التوريب . وأصعب وإن كان صعبا فإن له شواهد تنزيهه

١٥٠/٨

(٢) شرح ميرزا في ٣٠٩/٥ ، ونيل الأوطار ١٨/٩ - ١٩ طبع الطبعة الثامنة المصرية .

(٣) نيل الأوطار ١٨/٩ - ١٩

(٤) لمي ٥/٥٩ ، ٥٤٦ ، ٥١٨/٢٥

(٥) حاشية ابن عابد ١٥/٢٢٧ ، ولفظي ٣٩٦/٦

وتجوز لمن له على آخر دين مفعده إياه ولا يه له عليه ، أن يأخذ من ماله ما يقع وده لحقه ، بعد استئذان منه ،<sup>(١)</sup> بشرط وحلاف بمبر يرجع إليه في موضعه

وجاز بيع الرقبة في السر أمتع المرق منه - لنجهزه من ثمنها<sup>(٢)</sup>

ب - دفع الضرر .

٤١ - يسقط الاستئذان إن كان في الاستئذان ضرر ، فخرج وزجيع ما يخاف عليه المتلف من الأسمات من غير استئذان ، ويجوز للمعتق أن يزوجه من غنائه ونهه ، أو حبس ومع من الوصول إليه دفعا للضرر الانتظار ، ويجوز دخوله أثبت بعد استئذان إن كان ذلك الدخول منع من خروج جريئة<sup>(٣)</sup>

## استشار

التعريف

١ - الاستشارة : بمعنى تسليم العسر لأمر ، يقال استشارني . كن في الأمر ،<sup>(٤)</sup> واستشار للرجل للمعدو إذا أعصى بيله وانفد<sup>(٥)</sup> ولا يخرج العسر لفتنه عن العسر اللعوي

ج - الحصول على حق لا يمكن

الحصول عليه بالاستئذان

٤٢ - يسقط الاستئذان عن صاحب الحق ، إن كان الاستئذان يحوط حقه ، لقوله تعالى [فس اقم علىكم دينكم فاعلوا عليه بشر ما اعتدى عليكم]<sup>(٦)</sup>

يجوز للمرأة أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها وتولدها من عرفه ، من غير استئذان ، إذا سمعها العفة ،<sup>(٧)</sup> لأن ذلك حقها ، ويجوز للمصنف أن يأخذ ما يأنه منع استئذان ، إذا منع غيره ،<sup>(٨)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

الاستلام

٢ - الاستسلام : هو الامتثال ، وهو أعم من الاستشارة . فقد يكون الاستسلام في غير الحرب .

الحكم الإجمالي

٣ - الأصل أنه لا يجوز الاستئذان إلا منضحي شراعي ، ومع ذلك لا يحسن الأمر والأول أن يأخذ من حقه بغير ، ولا يسم نفسه لأمر ، لأنه

١١-١٢

(١) الفصاح بلسان العرب . . . . . مادة امر

(٢) العرب في جنات المعرب ، وفي الأوطار ١١٨/١١٨ - بعض

عسي

(٣) بعض المبر

(١) حاشية من قاضي ١٢٧/٥

(٢) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠

(٣) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠

(٤) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠

(٥) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠

(٦) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠

(٧) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠

(٨) حاشية من قاضي ١٢٧/٥ و ١٢٨/١٢٨ و ١٢٩/١٢٩ و ١٣٠/١٣٠





استثنى به السرس إذا كان يثنى بقلبك، وهو  
مطلوب في الجملة كذلك لما فيه من خير ورحمة،  
لكن إن كان فيه ضرر يفسد أو يحدث لبس، أو  
كان غريبة إلى مفسدة؛ فهو حرام لقونه تعذر:  
(هَذَا طَعْمُهُ فَاتَّبِعُوا وَلَا تُتَابِعِينَ لِجَبِيَّتِ إِنْ  
ذَلَّكُمْ فَإِنْ بُوذِيَ الْبَيِّ فَمُسْتَحَبٌّ مِنْكُمْ) <sup>(١)</sup>.

## استثناس

التعريف:

١ - من معاني الاستثناس في اللغة: الاستدلال.  
وإسناس به: يمكن إليه تلبه، وإسناس الحيوان  
ذهب توحشه. <sup>(٢)</sup>

ولا يخرج استعمال المعناه هذا للفظ عن المعاني  
المنعوية المذكورة.

الألفاظ ذات الصلة:

الاستدلال:

٢ - الاستدلالان: طلب الإذن في شيء ما،  
والاستدنان مرادف للاستدناس بالإطلاق الأرن.

أولاً - بمعنى الاستدناس

الحكم الإجمالي:

٣ - الاستثناس مطلوب شرعاً في الجملة على  
تفصيل، موضعه (استثناء) <sup>(٣)</sup>.

ثانياً - بمعنى اطمئنان القلب

٤ - الاستثناس بمعنى طمئنان القلب، ته مهور  
فيها: الاستثناس بقرينة في المفسر، والاستثناس  
بمجانس التبعات الخيرة، وإيمان المحقق، ومن

(١) البصيح المير، ولسان العرب مادة س ن س.

(٢) البصرطي، ١/١٥٧ ط ١، المكتبة، والمفسر التراوي

١٩٦٢/٢٣، والألوسي ١/١٢٨، وأبو حنبلين ١/٢٧٤

و٢٩٥ ط بولاق

ثالثاً - بمعنى ذهب التوحش

٥ - يجوز ترويض الحيوان المتوحش لسناس، لما  
فيه من المنفعة، من كونه يتبع بحلقه أو عطفه  
أو لحمه أو غير ذلك.

ويغرب على استثناس الحيوان المتوحش آثار  
مها: أن يكون ناذية كالسناس، إن كان به بين  
كله، وتغري عليه كل أحكام التصرفات التي  
تغري عن مائر الحيوانات استثناسه.

وتفصيل ذلك يرجع إلى مباحث (الدكاه  
والصيد) <sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأحزاب، ٥٣.

(٢) مدني، تصانيع ١/١٨٦ ط تركيا، وصف - زاهر، ص ٥٥٥

(٣) ط بولاق الأولى، وحاشية الجسر ١/١٩٩ ط إحياء

السنن العربي، والمحي ١/٢٣٩ ط السعودية، وحاشية

النسفي ١/١٩٩، ١٥٠ ط دار الفكر

(٤) ابن عابدين ١/٢٥ - ٢٠٠، وأبو حنبلين ١/١٠٣ - ١٠٠

وساية المحدث ١/١١٧، والمعنى مع الترح الكبير ١/٢٧١

الألفاظ ذات الصلة .

أ - البدء

٢ - من معاني لبدء لغة : أنه ضد المخدم .  
واصطلاحاً : يأتي بمعنى المضي في غاية السرعة  
المبدوء بها إلى هياتها ، بعد زوال العذر عن الشيء  
فقطعه سبه ، ومثاله : " من سبق لمضلي حدث ،  
بعد أن مضى ركعة ، فيروها ، وسي على صلاته  
بأكمال ما بقي . وذلك عند الطغية . " (١) وفي خلاف  
تفسيره في مباحث (الصلوة) فأبداه مابين  
للاستئناف

ب - الاستقبال .

٣ - الاستقبال لغة : الوجهة ، أما شرعاً : يأتي  
مرادها للاستئناف ، ومثاله قول الكاساني : إذا  
أسب لمعتة بالانصراف ، شغل عنها إلى الأظهر ،  
شغل العدة بها (٢)  
ويأتي بمعنى الانجاء إلى نفسه أو غيرها

ج - الابتداء :

٤ - من معاني الابتداء لغة : التقديم ، ولأخذ في  
الشيء من أوله ، ولا يخرج التعريف الاصطلاحي  
عن ذلك .  
فالفرق فيه وبين الاستئناف ، أن الابتداء  
أعم . (٣)

## استئناف

التعريف :

١ - من معاني الاستئناف لغة : الاستدعاء  
والاستئناف . وقد استأنف الشيء أخذ أوله  
وابدأه . (٤)

وتتبع استعماله هذا المصطلح لمنى الدعاء .  
يمكن الوصول إلى تعريفه بأنه : البدء بالذمة  
اشريعية من أولها ، بعد التوقف فيها وفقطها لمضى  
خاص . (٥)

والاستئناف لا يكون إلا بعد قطع لما به  
الأولى ، لما جاء في رد المحتار : وقوله (واستأنفه  
أحصل) أي : بأن يعمل عملاً ينقطع الصلاة ثم  
يشرب بعد الوضوء ، شرباً له عن الكافي ، وفي  
حاشية أبي السعود عن شعبة : فلو لم يعمل  
ينقطع الصلاة ، بل ذهب على الظهور فتبعاً ، ثم  
كرر بنو الاستئناف ، لم يكن متأنفاً بل  
دنياً . أمه . (٦)

(١) فتح الباري ص ٤٨٦ ، وانظر لمبررنا : (٢) ،  
٣٨٠ ، والنهاية ٦٥٠ ، ٦٥١ .

(٣) تبين الحاشية ١٤٥ ، ولمى ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، والفرج  
١٠١ ، ورد المختار ١٠٣ ، ومذاهب الصالح ١٠١ ، ١٠٢ ط  
الإمام ، والنكسوتي ١٤٠ ، ١٤١ ، والمصنف ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،  
والجموع ١٤٧ ،  
ورد المختار ١٠٣ ط

(٤) تبين الحاشية ١٤٥ ، ولمى ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، والفرج  
١٠١ ، ورد المختار ١٠٣ ، ومذاهب الصالح ١٠١ ، ١٠٢ ط  
الإمام ، والنكسوتي ١٤٠ ، ١٤١ ، والمصنف ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،  
والجموع ١٤٧ ،  
ورد المختار ١٠٣ ط

د - الإعادة :

٥ - من معاني الإعادة لغة فعل الشيء ثانية ،  
وهو التكرارواصطلاحاً : عزمها العزمي عند كلامه عن  
إعادة الوقت : بأنها فعل الشيء ثانية في الوقت بعد  
فعله على نوع من الخلل .<sup>(١)</sup>وتقتضي الإعادة عن الاستئناف بأنه لا تكون  
إلا بعد فعل العمل الأول مع خلل ما ، أو ١ -  
الاستئناف فلا يكون إلا بعد قطع العمل قبل  
تكماله .

هـ - القضاء :

٦ - القضاء لغة : أداء الشيء ، واصطلاحاً : عزمه  
العزمي : بأنه فعل مثل ما فلت وقته المحدد ،  
والفرق بينه وبين الاستئناف ، أن القضاء لا يكون  
إلا بعد الوقت ، ولا يكون إلا في الأفعال ذات  
الوقت المحدد . أما الاستئناف فقد يكون في  
الوقت ، وقد يكون بعده ، وقد يكون في غير  
الوقت .

صفته ( الحكم التكميلي ) :

٧ - الاستئناف تعتبره بعض أحكام تكميلية .  
فقد يكون واجباً اتفاقاً ، وذلك كما لم نعد  
الحدث وهو في الصلاة وهو أيضاً واجب عند  
انقضاء الصلاة<sup>(٢)</sup> إذا سبقه حدث عبر الرفاع ، وإذا لابأنه عندهم إلا في الرفاع ، لأنه رخصة فيوقف  
فيها على مورد النص .وقد يكون مستحباً ، كمن أحدث وهو قد  
واحتاج لفواصل متوابع للتطهر . فإن استئناف الأذان  
أولى .وقد يكون مكروهاً كما في الصورة السابقة إذا  
كان انقاص لفواصل لتفكير ، لأن البناء هنا أولى ،  
لتلاجه بعد التلاعب إذا استأنف .وقد يكون الاستئناف مباحاً ، كالحج الصحيح  
والإجازة الصحيحة . إذا جرت فيها الإقالة أو كان  
ليس قائماً فيه فإنه يصح استئناف المقد .

مواطن الاستئناف :

الاستئناف مصطلح يرد في كثير من أبواب  
الفقه ، إلا أن استعماله في أبواب العبادات أكثر منه  
في غيرها . وفيها يلي بعض الصور .

الاستئناف في الموضوع :

٨ - جاء في الفروع لأمر معلق في معرض بيان أثر  
سبب التسمية على صحة الموضوع : وإن ذكر في  
بعضه ابتداء ، وقبل من ، وعنه تستحب<sup>(١)</sup> أي أن  
المستأنف ، إذا ذكر التسمية في أثناء الموضوع استأنف  
ومضوء وجوباً في قول لدى الحنبلي ، وفي قول آخر  
لا يجب الاستئناف ، ويجوز البناء .

الاستئناف في الفصل :

٩ - جاء في الفروع لأمر معلق في الفصل : وجبت  
فانتهى والألاء فيه أو في وضوءه ، قلنا يجوز فلا بد

(١) المحقق ١٥/١ ، رد المحتار ١٥/١ ، ٣٩٣ ، ١٥٧ .

(٢) المستوفى ٢٠٧/١ ، ورد المحقق ١٥/١ ، ٣٩٣ ، ١٥٧ .

(٣) والمجسود ١٥٦/١ ، وسأيت الشرح ١٥٦/١ ، ١٥٧ .

وقلبي ٢١٦/١ ، ١٥٦/٢ ، طبخة خاصة للذخيرة ، وتواتر

المرحوم ١٥٦/١ ، والأبينة ، ودرج المصالح ١٥٦/٢

(١) الفروع ١٥٦/١ ، ١٥٦/٢ ، ١٥٦/٣





فمعها الأخذ بما يليق من محاسن العادات ففي العادات كإزالة النجاسة<sup>(١)</sup> الشاي - يتصل بالاطمئنان على سلامة الأنساب، وعدم اختلاطها. فهو هذا من مباحث التكاح. وهو داخل تحت قسم الضروري، كما ذهب إليه الشاطبي

أسما كان لتحقيق واجب لا يتم إلا به فهو جائز، كاستداده المرأة بالخروج مع المحرم بغير إذن زوجها، لتجج الفريضة.<sup>(٢)</sup>

## استبدال

انظر : إيدان

## استبراء

التبريف -

أولا - الاستبراء في الطهارة -  
٢ - عرف ابن عرفة الاستبراء بالاستعمال الأول بقوله : (إزالة ما يخرج من الأذى). فالاستبراء على هذا يكون من البول، والمغسل، والمشي، والودي، والودي، والمشي<sup>(٣)</sup> وهما يفهم من كلام الشافعية واختباة.<sup>(٤)</sup>

وعرقه الحنفية : بأنه طلب البراءة من الخارج، ومخرجوا بأنه لا يتصور في المرأة.<sup>(٥)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

الاستنقاء - والاستعداد، والاستبراء، والاستبراء - الاستنقاء :

٣ - الاستنقاء - هو طلب الشفاة، وهو أن يذلك القعدة بالأحجار، أو بالأصابع حالة الاستنقاء بناء.

ب - الاستنقاء :

٤ - الاستنقاء - هو استعمال الأحجار أو الماء.

ج - الاستبراء :

٥ - الاستبراء - هو التحفظ من البول والتبريق منه.

١ - الاسم له لغة : طلب البراءة. ويرى نطق بيزاء ثلاث معان : مري، إذا تحلص، ومري، إذا نزه وتماعد، ويرى إذا أهفر وأندب.<sup>(٦)</sup>  
أما الاستبراء فيقال : استبرا تذكر استنقاء، أي استنظفه من البول.<sup>(٧)</sup>

واستبرا من بوله إذا استبرأ.<sup>(٨)</sup>

والاستبراء استبرا شرعيا -

الأول - يتصل بالطهارة كشرط لصحتها، فهو هذا من مباحث العادة، وهو داخل تحت قسم التعميم. بقول الشاطبي : (وأما التعميمات

(١) ابن عثيمين ١/٢٧٦، والمشي ٢٠٠ - ٢٠١ ط البصيرية، وروجر الطالبي ١/١٥٥ ط المكتب الإسلامي. (مخالف لمصطفى ١/٢٠٩ ط دار الفكر

(٢) شيف العرب (١٠٠)

(٣) ناه العروس

(٤) الأساس

(٥) المواظبات ١/٢٧٦

(٦) شرح حدود ابن عره للربيع عمر ٣٠

(٧) مائة التبع ١/٢٧٦، ومخالف أولي البص ٢٠٢/١

(٨) حالة ابن عثيمين ١/٢٧٦ ط ٢٢٧٢

٦ - الاستبراء :

٦ - الاستبراء : قال النووي في تحديق الأساء .  
استبرأ الرجل من بوله جفده واستخرج بقبته من  
الدكر. (١)

فالمصلحة بين هذه اللفاظ وبين الاستبراء هي أنها  
كلها تتعلق بإفناء المخرجين من الخارج منها .

صفته (الحكم التكليفي)

٧ - ذهب الحنفية ، والحنكية ، وبعض الشافعية  
( منهم أنصافى حسين ) إلى أن الاستبراء ،  
فرض (٢) ، وذهب جمهور الشافعية واختلاة إلى أنه  
مستحب . لأن الظاهر من انقضاء البول عدم  
عونه . (٣)

والمستند البطلان بالوجه جوب حديث  
الدارقطني . ونزلهوا من البول فإن علمه عذاب  
لقبر منه (٤) . ويحمل الحديث على ما إذا ظن أو  
تحقق بابتفاض عادته أنه إن لم يستبرأ به يخرج منه  
شيء . (٥)

ويقول ابن عابدين . وعبر بعضهم بمسح  
بني . وعليه فهو من ذوب كما صرح به بعض

الشافعية . ومعه إذا أمر بخروج شيء بعينه .

فيندب ذلك مبالغة في الاستبراء . (٦)

٨ - دليل الاستبراء حديثك :

الدليل الأول : الحديث الذي أخرجه السنن

عن ابن عباس قال : أمر النبي ﷺ بحسائط (أي  
بستان) من حيطان المدينة أو مكة ، فسمع صوت  
إسامين يعللن في سورهما ، فقال النبي ﷺ :

يعذبان وما يعذبان في كبير ، ثم قال . بلى ، كان  
أحدهما لا يستبرأ من بوله ، وكان الآخر يمشي  
بالنميمة ، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين ،  
فوضع عن كل فرع ميسرة كسرة ، فقبل - له يا  
رسول الله ، لم فعلت هذا؟ قال ﷺ : لعل يختلف  
عنها ما لم يبعاء رواه البخاري . (٧)

وعلق ابن حجر على الحديث بقوله لا يستبرأ  
في أكثر الروايات بستانين من مرقى : الأولى مفتوحة  
والثانية مكسورة . وفي رواية ابن عساکر : يستبرأ  
بموجدة ساكنة من الاستبراء ، ثم قال : وأما روايته  
الاستبراء فهي أبلغ في الكوفي

الدليل الثاني . عن النبي ﷺ قال : ( تزهوا  
من البول فإن عذبة عذاب تغير منه ) . (٨)

حكمته فسريره .

٩ - يقول علي الأجهوري . إن الاستبراء معقول  
القنى ، وليس من التعبد ، لأنه بالاستبراء تنهى  
خروج الحديث الذي للموصوف . (٩)

(١) رد المحتار ٢٢٠/١

(٢) حديث . أحمد بن حنبل وماتهم . فتح الباري ٢١٧/١ .  
ط السبعة . وسلم ٢١٠/١ - ٢١١/١ ط هبى الحنفى .

(٣) نيل الأوطار ١١٤/١

(٤) شرح ترمذى عن شهر حلى ٨١/١

(٥) رد المحتار ٢٢٠/١ . وشرح الرشتا ٩٠/١ . وشرح الصي  
على مباح الطالين ٢٦/١

(٦) رد المحتار ٢٢٠/١ . وشرح الرشتا ٩٠/١ . وشرح الصي  
على مباح الطالين ٢٦/١

(٧) حديث . شعير من البول . أخرجه دارقطنى  
١٢٧/١ . ط شركة لطباعة الكتب ، ولعل أبو زرقة متناه  
صحیح . مثل الحديث لابن أبي عمير ٢٦/١ . ط السلفية  
(٨) منى المحتاج ٤١/١ . واهب ١٣٦/١

وقيل : هو أن يوضح نويه بالاء ، بعد الفراغ من الاستبراء ، لدفع اليوسوس أيضا .<sup>(١)</sup>  
قال الغزالي : وما يحس به من بلل ، فليقدر أنه بنية الماء ، فإن كان يؤذيه قليش عليه الماء حتى يقوى في نفسه ذلك ، ولا يسلط عليه الشيطان باليوسوس ، وفي الخبر أنه ﷺ فعله .<sup>(٢)</sup> . وهذا الحديث أخرجه النسائي عن الحكم عن أبيه أن رسول الله ﷺ : « كان إذا توضأ أخذ حنفا من ماء فقلل بها هكته » وفي رواية أخرى عن الحكم بن سفيان قال : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ ونصح فرجه » فإن أحمد فنصح فرجه ، علق عليه السدي فقلل : وقيل : نصح أي استنح بالاء ، وعلى هذا فمعنى إذا توضأ أراد أن يتوضأ . وقيل : رش المرح بالاء بعد الاستبراء ليدفع به وسوسة الشيطان ، وعليه الجمهور وكذا يؤخروه أحيانا إلى الفراغ من اليوسوس .<sup>(٣)</sup>

ثالثا : الاستبراء في السب :

١٢ - معنى الاستبراء في السب ، طلب براءة المرأة من الخلل ، يقال : استبرأمت المرأة . طلبت براءتها من الخلل .<sup>(٤)</sup>

وعرفه ابن عرفة بما توصيحه : ترك السب

وبناء على ذلك فجميع المذاهب تفق على أن المحدث إذا غلب على نفسه عدم انقطاع الخارج فإنه لا يصح وضوؤه ، لأن لأحكام تبي عن غلبة الظن ، نلقا .<sup>(٥)</sup>

كيفية الاستبراء :

١٠ - الاستبراء إما أن يكون من الغائط ، وإما أن يكون من البول ، فإذا كان من الغائط فإنه يكفي أن يحس من نفسه أنه لم يبق شيء في المخرج مما هو به بعد أخرجه .

وأما إذا كان من البول ، فهو إما من المرأة ، ومن الرجل ، فأما المرأة فإنه لا استبراء عليها عند أخفافية ، ولكن إذا فرغت فتطهر قليلا ثم تستنحي ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المرأة تستبرئ بمصرعائها .

وأما الرجل فاستبرؤه يحصل بأي أمر اعتاده دون أن يجوه ذلك إلى الوسوسة .<sup>(٦)</sup>

آداب الاستبراء :

١١ - للاستبراء آداب منها : أن يطرد اليوسوس عن نفسه . قال الغزالي : ولا يكسر التفكير في الاستبراء ، فيتوسوس ويشت عليه ، الأمر .<sup>(٧)</sup>

ومن وسائل طرد اليوسوس النصح ، وهو رش الماء ، واستنشف في موضع النصح ، فتحكي البوي أنه نصح العرج به قبل بلل بعد الوضوء لدفع اليوسوس .

(١) شرح الشريفة ٨٩/٢

(٢) الإيجاد ١٣٦/١

(٣) حاشية المتدبر على النسائي ٨٩/١ ، ٨٧ وقد اضطرب في إسناده كما قال ابن عبد البر في الاستبراء ١/١ ، ٣٩٦ ط مطبعة نيسابور مصر وله شرح أحمد الدارقطني : ١١١/١ ، ط شركة المطابع الفنية ٢

(٤) المصباح المبر

(٥) الرجوع للشيخ

(٦) رد المحتار ٢٣٠/١ ، وحاشية القليوبي ٢١١/١ ، وشرح الزرقاني على خليل ٨٠/١ ، والمبني لأمن ندوة ١٠٤/١

والإيجاد ١٣٦/١

(٧) الإيجاد ١٣٦/١



(١) عند حصول ذلك نلني بقصد وضوها :

١٨ - إذا حصل الماء للأمة التي غصب وطؤها  
نسبت من أسات الملك، فاستبرأها واجب .

وهذا القصد مقرر عليه من المذهب إجمالا ،  
وذلك ما ذكره شيخنا الذي رواه أبو سعيد محمدي أن  
الشيخ **عليه السلام** قال في سبب الوطاس : « لا يوجب حاصل  
حتى تمسح ، ولا عبر ذات حمل حتى تمسح »<sup>(١)</sup>  
ومن القيس ما يقوله السرعسي : والمعنى في  
انسية حدوث ملك الخل فيها من وقعت في سهمه  
بسبب ملك الطرف ، ويقع في الحكم بأن الشبهة  
أو الموهوبة . والحكمة حينئذ ما يقع من  
الخطأ .

وعلى الاتفاق في الأهل اختلاف في التفصيل .  
فالمالكية اشترطوا التحقق وجوب الاستبراء ،  
والمالكية خلاصتها :

«ولا إلا ينتهي برؤية زوجها من الحمل ، وهذا  
الشرط قال به أيضا أبو سريخ ، وأبو تيبة ، وابن  
القيم ، ورحمته جماعة من الشافعيين »<sup>(٢)</sup> كما روي  
عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة . وذهب  
أبو حنيفة وجمهور الشافعية (أحمد في أكثر الروايات ،  
عنه إلى أنه لا بد من الاستبراء ، لو حرم البعد ،  
وهي ملك حل سبب ملك الرقة .

ثاني : ألا يكون وطؤها مباحا إلى انتقال ملكها  
إليه قبل الاتفاق ، كما لو اشترى سيد زوجته التي  
عقد عليها قبل أنسراء ، فإنه غير مطالب بأن

(١) إذا ظهر حمل بالمعقود عليها عقدا صحيحا ، ولو  
تعلم خلوة ، وأبكر لوطه ، ونظر . فحصل باعنا ،  
فتبرأ بوضع الحمل .<sup>(١)</sup>

(ب) إذا وطئت الزوجة الحرة برده . وبمثل ذلك  
قال الحنفية<sup>(٢)</sup>

(ج) إذا وطئت طهية مأذنة ، اعتقد المستمع بها أنها  
روحه .

(د) «لو طه بنتك فأنسد جميع على فساد لا يدرأ  
المخل ، كمدحوم سب أو رضاع

(هـ) إذا غصبها غاصب وغاب عنها (أو مكنت  
عنده مدة وجلاها) ولو ادعى أنها لم يطأها  
وصدقته ، وذلك لانتمائه بتخفيف غفرته ،  
وانتمائها بدمط شرفه فظاهرا ، ولأن ذلك حق  
الله ، ولأن الغيبة مظنة الزنا .<sup>(٣)</sup>

حكمه تشريع الاستبراء :

١٨ - إن حكمه مشروعة لاستبراء ، سواء أكان في  
المراثة أم الإماء هي .  
تصرف امرأة الزوج احتياطات منع اختلاط  
الأسباب . وحفظ نسب من أهم مقاصد  
الشرعة الإسلامية .<sup>(٤)</sup>

استبراء الأمة .

يكون استبراء الأمة واجبا ، ويكون مستحبا ،  
فيكون واجبا في الصور الآتية :

(١) «يسقط ١٤٦١٠ وحديث لا يطأ حامل . إسناده  
أبو داود حرم الصدوق ٢٦٣ ٢٦٤ ط الطهارة للأصهار  
حاصل : أحمد ١٤٦٢ ١٤٦٣ ط الطهارة : وحديث ابن حجر  
الطبراني ١٤٦٢ ١٤٦٣ ط الطهارة للفتاوى  
(٢) جمل الأوطار ١٤٦٠ ١٤٦١

(١) الشارح ١٤٦١  
(٢) طهارة ١٤٦١ طهارة الإمام  
(٣) شرح الرغزالي ٢٠٢١ ، والموطأ ٢٠٢٢  
(٤) القوط لمصرعي ١٤٦١ ١٤٦٢

السيد بعد انقضاء العدة، وذلك لأنها حلت لسيد  
زنا

كما لو لم تنقض العدة، أويست وقت الحيض  
ذات زوج فلا يجب الاستبراء، كما لا يجب  
الاستبراء إذا كان السيد غائب عنها غاية لا يمكنه  
الحصول إليها، وعند غيابها بمقدار الاستبراء  
تكثر<sup>(١)</sup>

وأما أم الولد فلا بد لها أن تتألف الاستبراء بعد  
العنف، وفي مذهب الشافعي - أن السيد إذا زال  
فرائسه من الأمة التي كان يملكها فلا استبراء  
واجب، استبرأها أو لم يستبرأها، وسواء في ذلك  
زال عراشه بحق أم ممت، وسواء مضت عليها مدة  
الاستبراء أم لم تمض<sup>(٢)</sup>.

د - زوال الملك بالبيع :

٢٢ - إذا أراد السيد بيع الأمة فلا يخلو حاله من  
لميرس :

إما أن يكون قد وطئها قبل ذلك أو لا .

أما الأمة التي لم يطأها فيجوز له أن يبيعها بدون

استبراء . واستحب الإمام أحمد استبراءها

وأم، الأمة التي كان يشتع بها سيدها وطئها،

فمذهب مالك أن استبراءها واجب على السيد  
فإن البع . ونفصل أحمد جري المباشرة وغيرها .

ودليله : أن عمر بن الخطاب أسكر على

عبد الرحمن بن عوف بيع جارية كان يطأها قبل

استبراءها<sup>(٣)</sup>

يستبرئها على ميل الوجوب .

والإباحة هي الإباحة المعتد بها المباشرة  
للواقع، أما إذا كشف القيب عن عدم حلبة وطئه  
فلا بد من استبراء، وهو المعتبر عند الشافعية  
والحنابلة<sup>(٤)</sup>

ثالثا : ألا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد ملكها،  
فإن حرمت في المستقبل لم يجب استبراءها، وذلك  
كمن اشترى أمت زوجته، أو أمة زوجة بغيره،  
دخل بها لم لم يدخل<sup>(٥)</sup>.

ب - قصد تزويج الأمة :

٢٠ - يجب على السيد أن يستبرئ من أمة إذا أراد  
تزوجها وذلك إذا وطئها، وإذا زنت عنه، إذا  
اشترىها ممن لم يبع وطأها، وفي غير هذه لا يجب  
عليه أن يستبرئها .

وفصل الحنفية، والشافعية بين الزنا وبين  
الوطء، فإذا وطئها السيد وجب استبراءها، وإذا  
زنت عنه لم يلزم باستبراءها قبل الزواج<sup>(٦)</sup>.

ج - زوال الملك بالموت أو العنف :

٢١ - إذا مات السيد يجب على ورثته أن يستبرئ من  
الأمة التي ورثها عنه، ولا يجب له أن يستبرئ بها إلا  
بعد استبراءها، سواء كان سيده حاضرا، أم  
غائبا يمكنه الحصول إليها، أقر وطئها أم لا،  
وكذلك إذا كانت مشروجة، وانقضت عدتها ومات

(١) شرح المزياني ٢٢٩/٤ . وسرخسني ٢٠٧/٤ . والمصنف

٥١١/٧ . والمطوع ٣٤٥/٣ . وحققه المحقق ٢٧٢/٨

(٢) المبسوط ١٤٩/١٣ . ونزوكلي ٢٣٧/٤

(٣) المبسوط ١٥٦/١٣ . والمطوب ١٦٨/١ . والزياني

٢٧٢/٨ . وحققه المحقق ٢٧٥/٨

(٤) حاشية المحقق على الحاشي ١١٣/٤

(٥) نفس المراجع السابق وأثره على وضعه ٥٩/٤

(٦) الفقيه ١٥٥/٢

والقاسم بن محمد، وأبو غلانة، ومكحول، وأبو نوز، وأبو عبيد، إلى أن الأمة إذا كانت ممن تحبس كحافة النساء كل شهر أو نحوه، فاستبرأ لها برفع بحيضة كاملة، سواء في ذلك استبراء التبع والعنف والولاء، أم ولد كانت أو لا.

وفرق الحنفية بين أم الولد وغيرها، فإذا كانت المستبرأة غير أم ولد، فاستبرأ لها بحصة كاملة، أما أم الولد، إذا اعتقت بإعتاق المولى أو سوتها، فإنها تعتد بثلاثة فروع، لما روي عن عمر وغيره أنهم قالوا: عنة أم الولد ثلاث حيض. (١)

#### استبراء الحامل :

٢٦ - ذهب المالكية، والحنفية، والحنابلة، إلى أن أنت براء إذا كانت حاملة فاستبرأ لها يكون بوضع حملها كله، ولو وضعت بعد لحظة من وجوبه.

ومذهب الشافعية أن الأمة النسيه، أو التي زان عنها هراش السيد يحصل استبرأؤها بوضع حملها، وإن كانت مشبهة، وهي حامل من زوج أو وطء مشبهة - فلا استبراء في الحال، ويكف بعد زوال العدة أو النكاح، لأن حدوث حمل لا يستتبع إتماما ويحد بعد ذلك، وإن تقدم عليه المالك، لأنه ملك منه دون بحق تعبير والحامل من زنا إذا كانت لا تحبس في أثناء مدة الحمل استبرأ بوضع الحمل، وإن كانت تحبس فكذلك على الأصح، وفي قول يحصل استبرأؤها بحضة على الحمل. (٢)

ودعت الشافعية إلى أن الاستبراء في هذه الحالة سنة، وذلك قبل بيعه لها، ليكون على بصيرة منه. وقال الحنيفة، إنه مستحب. (٣)

#### هد - الاستبراء بسوء الظن :

٢٣ - قال السارقي: وكفل من جاز عنها فضي استبرأ عنها فولال، ومثل له بالملأ منها استبراء الأمة خوف أن تكون زنت، وهو المبرر عنه بالاستبراء بسوء الظن. (٤)

#### مسئلة الاستبراء :

المستبرأة لها أسواق منه.

أخرى، والأمة التي تلفت المخص وهي تحبس فعلا، والحامل، والتي لا تحبس تصغر أو كثر.

#### استبراء الحرة :

٢٤ - استبراء الحرة كغيرها، إلا في ثلاث مسائل يكف فيها بحضة واحدة، وهي استبراء لإقامة الخد عليها في الزنا أو الردة، ليسن عدم حنفيا، لأن ذلك مانع من إقامة الخد، أو في الملاءمة لغير حملها، والاكتماء في المرفق بها بحضة واحدة هو مذهب الحنفية، ورواية عن كل من الشافعية والحنابلة، ولما رويته أخرى لها استبراء. (٥)

#### استبراء الأمة الحائض :

٢٥ - ذهب مالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وعثمان، وعثمان، والحنبل، والشمسي.

(١) البرزنجي ١/ ٢٠٠، والفي ٧/ ٥٠٠، والبدوي ٢/ ٣٥٢.

ومذاهب الصالح ١/ ١٠٠، والمسيب ١٢/ ١٨.

(٢) الشارح ١/ ٢٧٠، والفي ٩/ ٢٦٥، وروضا الطائي.

١٢٠٠.

(٣) البرزنجي ١/ ٢٧٥، والمسيب ١٢/ ١٨.

(٤) شرح التوقي على محرم خليل ١/ ١٦٦.

(٥) الرزقي ١/ ٢٠٠.

أثر العقد والوطء زمن الاستبراء

٢٩ - العقد على المصاهرة حرام في جميع المذاهب ، وكذلك الوطء بالأولى ، وتفصيل أثره من حيث نشر الحرمة في كتب الفقه .<sup>(١)</sup>

إحداد المستبراء .

٣٠ - امر الفقهاء على أن استبراء لا يجر عليه الإحداد ولا يستحب ها ، لأن الإحداد شرع لزوج صفة الزواج .<sup>(٢)</sup>

## استبضاع

التعريف .

١ - أم الاستبضاع في اللغة : من الفضة ، بمعنى القطع والشئ ، ويستعمل استعمالاً مجازياً في النكاح والجماعة .

والنقص - النقص - الجماع ، والعرج نقصاً<sup>(٣)</sup> ، وعلى هذا الاستبضاع هو : طلب الجماع ، ومنه نكاح الاستبضاع ، الذي عرفه ابن حجر بقوله : وهو قول الرجل لزوجته في إباحة له : « أرسلني إلى فلان ، فاستبصني منه » أي اطلبي منه الباضعة ،

استبراء الأمة التي لا تحيض لصغر أو عجز

٢٧ - مذهب مالك أن الأمة التي لا تحيض لصغر أو عجز : أيتها بعض ثلاثة أشهر ، ونقل ابن رشد في المقدمات أنه قد جرى اختلاف في مذهب مالك ، فقليل . استبراءها شهر ، وقيل شهر ونصف ، وقيل شهران ، وقيل ثلاثة أشهر ، وهو المشهور في المذهب الحنبلية ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، والشافعي ، وأبي قلابة ، وهو قول ثلث في المذهب الشافعية .

ومذهب أبي حنيفة ، والراجح عن الشافعية ، أنها تستبراء شهر فقط ، وعمل ذلك بأن الشهر يحق في غير ما طهر ويحضر . ولأن الشهر قائم مقام لظهور الحيض شرعاً .<sup>(٤)</sup>

لا استبضاع بالأمة المستبرأة :

٢٨ - مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعية في رواية أن المستبرأة لا يقبلها ، ولا يباح لها . ولا ينظر منها إلى عورة ، حتى ينهي أمد الاستبراء ، وذلك لأنه من المالك أنها حلت من النكاح ، وأن البيوع باطل . وهذه انتصافات لا تحل إلا في الملك ووقفهم أحمد ، وله رواية بالتفصيل بين المظنة وغيرها .<sup>(٥)</sup>

(١) طهره في ١٦٥٣ - ١٦٦١ ، وابن قاسم العمادي ٢٧٧/٤ .

والنهي ٢١٤/٥

(٢) العم ٥١٧/٥ ، وحاشية القسبي على الزيني ٣٨٤/٣ .

والإشتراف على مسائل الخلاف ١٧٦/٢ . وابن عابد : ١١٨/١

(٣) تاريخ الخواري ، ولسان العرب ، ١٥٧٢ - ١٥٧٣ ج ٢ .

(٤) المسوط ١١٦/١٣ ، والمقدمات ٩٠٥/٢ ، والتمويل ٢٥٧/٤

(٥) المسبوط ١١٦/١٣ ، والدراسة ٣٥٩/٢ ، والسرور ١١٦/١٣

٢٢٠/١١ ، ومقدمة الخواري ١٠٠/٢ ، والقاسمي ١١١/١ .

والمسوط ٢١١/٢

وهو الجراح .<sup>(١)</sup> وهذا كان في الجاهلية ، وقد أبطله الإسلام .

ب- ويأتي الاستبضاع في اللغة بمعنى أعرس ، وهو : استبضاع الشيء ، أي جعله بضاعة ،<sup>(٢)</sup> لأن البضاعة هي طائفة من مال الرجل يعيها للتجارة .

## استتابة

التعريف :

١ - الاستتابة في اللغة : طلب الثوبة ، يقال استتبت فلاناً : عرضت عليه الثوبة بما اقترف ، والثوبة هي : الرجوع والتدم على ما فرط منه ، واستتابه : سأل أن يتوب .<sup>(٣)</sup> ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

صفتها ( الحكم التكليفي ) :

٢ - استتابة المرتد واجبة عند الملكية ، وهو المعتمد عند كل من الشافعية والحنابلة ، لاحتمال أن تكون عنه شبهة فترال . وذهب الحنفية وهو قول آخر للشافعية والحنابلة إلى أنها : مستحبة ، لأن الدعوة قد بلغت .<sup>(٤)</sup>

استتابة الزنادقة والباطنية :

٣ - في استتابة الزنادقة وفرق الباطنية واليان . الأول : للملكية ، وفي الظاهر عند الحنفية ، ورأي للشافعية ، والحنابلة ، لا يستأبون ولا يقبل منهم ، ويقولون تقول الله تعالى : (الَّذِينَ تَابُوا وَأُصْلَحُوا تَابُوا) ،<sup>(٥)</sup> والزنادقة لا تظهر منه علامة

الحكم الإجمالي لنكاح الاستبضاع .

٢ - طالما أن نكاح الاستبضاع مودتي محض ، فإن الآثار المترتبة عليه هي نفس الآثار المترتبة على الزنى ، من حيث العقوبة ، وضمان العفر ، وجوب الاستبراء ، وعدم إلحاق نسب المولود من ذلك بالزاني ، بل يلحق بصاحب الفرائش ، إلا أن يمتعه بشروطه ، وعبر ذلك - ( ر : زنى ) .

الاستبضاع في التجارات .

٣ - يطلق بعض الفقهاء كلمة استبضاع أيضا على : دفع الرجل مالا لأخر ليعمل فيه ، على أن يكون المربح كله لرب المال ، ولا شيء للمعامل . فيقال لصاحب المال مستبضع ، ومضجع ، ( بالكسر ) ، ويقال للمعامل مستبضع ، ومضجع معه ( بالفتح ) ، وهذه المعاملة هي استبضاع وإبضاع .<sup>(٦)</sup> ولمعرفة أحكامه ( ر : إبضاع ) .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٥١/٩ جع فطيمة البهية المصرية سنة ١٣٤٩ هـ .

(٢) لسان العرب

(٣) حاشية أبي حفص على الدر المنثور ٣/٣٤١ و ١/١٨٩ ط ١ بيروت ، ومواهب الجليل شرح مختصر خليل ٢٥٥/٥ ط مطبعة نجف - مرئيش نيبا

(٤) لسان العرب ٢٢٣/١ ط بيروت ، والمصباح للبر ، والمغني ١٤١/٨

(٥) فتح المظهر ١/٣٨٥ - وابن عديم ٣/١٨٥ ، والحصري ١/٢٠١ ، والمغني ١٧٧/٨ ، والمغني ١٧٤/٨

(٦) سورة البقرة ١٦١/٢

تبين رجوعه وثبوته . لأنه كان مطهراً للإسلام ،  
ممسراً للكفر ، فإذا وقف على ذلك ، فظاهر  
الثبوت ، لم يزد على ما كان منه قبلها ، وهو إظهار  
الإسلام ، ولأنهم يعتقدون في الباطن خلاف ما  
يظهرون .

الثاني : وهو الحنفية في غير الظاهر ، ورأي  
للسانعية والحنابلة ، يستتاب ، لأنه كالزندق ،  
فتجري عليه أحكامه .<sup>(١)</sup> ( ر زندق ) .

استاتبة الساحر .  
٤ - استاتبة الساحر قهراً وإيثاراً .

الأول : الحنفية وهو ظاهر المذهب ، وهو رأي  
للملكية ، ورأي للحنابلة ، أنه لا يستتاب وهو  
ظاهر ما نقل عن الصحابة . فإنه لم يقبل عن أحد  
منه أنه استتاب ساحراً ، لحرق عائشة : « إن  
الساحرة سألت أصحاب النبي ﷺ وهم  
مشاورون : هل لها من توبة ؟ فما أفتاها أحد »<sup>(٢)</sup> ،  
ولأن الساحر معنى في نفسه ، ويسحب بالسحر . . .  
الذين : لسانعية ورأي للملكية والحنابلة ، أنه  
يستتاب . فإن تاب قبلت توبته . لأنه ليس بأعظم  
من الشرك ، ولأن الله قبل توبة سحرة فرعون ،  
ولأن الساحر لو كان كافراً فأعظم صبح إسلامه  
وثبوته ، فإذا صحت التوبة منها ( أي الساحر

استاتبة تلوك الغرض :

٥ - اتفقت المذاهب على استاتبة تلوك الغرض من  
غير جمود أو استخفاف ، حيث نفس توبته . فإن  
أبى أن يتوب ، قال الحنفية في المذهب والحنابلة  
في رأي عندهم : يجس حتى يتوب ولو يموت .  
وقال المالكية والشافعية وهو رأي للحنابلة : إن  
أبى يقتل ، وهو اختيار الجمهور .<sup>(٣)</sup>

## استتار

التعريف :

١ - الاستتار في اللغة : التغطية والاختفاء .  
يقول : استتر ونستر أي تغطى ، وجاربه مستتر  
أي محذرة<sup>(٤)</sup> وقد استعمله الفقهاء بهذا المعنى ،  
كما استعملوه بمعنى اتخاد السيرة في الصلاة .  
والسيرة ( بالضم ) هي في الأصل : ما يستربه  
مطلقاً ، ثم غلب في الاستعمال الفقهي على :  
ما ينصب أمام المصلي ، من عصا أو تسنيم ترهب أي

(١) ابن عابدين ٣٦٩/٣ ، وسبابة للفتاح ٣٩٩/٧ في  
المكتب الإسلامية ، والمجلد ١٢٦/٥ طبعاه المطبوعات ،  
والقاسمي ومغيرة ١٧٧/١ طبعه المطبوعات ، وجرير الإقبال  
٢٥٦/١ طبعه شقرون ، والفتي ٢٩٨/٩ طبعه مكتبة الرضا  
الجديدة .

(٢) المحقق أحمد بن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ١٤٩/١  
طبع دار الأندلس .

(٣) بداية المصالح ٣٩٨/٧ - والذبيحي ومغيرة ١٢٩/٢ ، وجرير  
الإقبال ٢١٥/٢ ، والمصنف ٢٧٨/٨ ، وابن عابدين  
٣١١/١ طبعه الأندلس .

(٤) ابن عابدين ٣٣٤/١ ، والجرير على المصنف ٢٠٨/١  
المصنف المتن ، والقاسمي ، وسبابة العرب

تكريره وسعوه ،<sup>(١)</sup> لجمع المورد استعاره  
وسمى ستر الصدقة بحفظه .

( ولا تسمى أحدكم أهله فليستره )<sup>(٢)</sup> ، وعليه الاستمرار  
على الستر .

ولما في ذلك من الدلالة والإحلال بالمرء .

وأما الثاني : ( عدم النحر من الخواص ) وإن لم  
يكرر معها أحد يفسح عليها ، فقد اختلف الفقهاء  
فيه ، فذهب الحنفية والمالكية وكثيرة<sup>(٣)</sup> إلى أنه  
يجوز للمرأة أن تجرد رزخته للجماع ، وفيه حقيقة  
بكونه ليست حائضاً ، ومستدل لذلك بحديث  
يهرس حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت :  
يا رسول الله عز وجل ما يأتي من وراءكم<sup>(٤)</sup> فإن  
احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكك  
بعثك ، قلت : يا رسول الله ، أرايت إن كان انفرج  
بعضهم من بعض ؟ قال : إن استطعت ، لا تأت بها  
أحدًا فلا تأت بها ، قالت يا رسول الله ، فإن كان  
أحدنا حالاً ، قال : فإنه أحق أن يستحيى منه من  
الزاني .<sup>(٥)</sup>

صفة ( الحكم التكليفي ) :

٢ - يختلف حكم الاستتار تبعاً للأحوال والأعدان  
التي يكون فيها ، على ما سيأتي :

الاستتار ( بمعنى اتخاذ المصلي سترة )

٣ - اتخاذ السترة للمصلي مشروع اتفاقاً ، لحديث  
( ليستز أحدكم ولوسهم )<sup>(٦)</sup> ، ثم اختلف  
الفقهاء ، في حكمه بين الوجوب واستنائه أو  
الاستحباب ، على تفصيل مرطبه مصطلح  
( سترة انصلي )<sup>(٧)</sup> .

الاستتار حين الجماع :

٤ - يشمل الاستتارها أمرين

الأول : الاستتار عن أعين الناس حين الوضوء .  
الثاني : عدم التجرد حين الوضوء .

أما الأول : فلما إن يكون الوضوء في حالة  
اكتشاف العورة ، أو في حالة عدم اكتشافها .

وهي حالة اكتشاف العورة نعتد الإجماع على  
فرضية الاستتار ، أما في حالة عدم ظهور شيء من  
العورة فقد اختلف الفقهاء على أن الاستتار سنة ،  
وإن من يتهاون فيه فقد حالف العنة ، لقوله ﷺ :

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب الاستتار عند الجماع  
(٢) أخرجه الإمام أحمد ٢٠٧٠ في الطبعة المنقحة ، وروى ناصي بن  
١٠٠٠ - ١٠٠٠ ط ٢ في ١٠١٠ ، والبيهقي في صحيحه الفوائد  
١٢٦٠ ط ٢ في ١٢٦٠ ، ورواه الطحاوي في ١٠٠٠ ط ٢  
في ١٠٠٠ ، ومأية النكاح ٢٠٥٠ ط ٢ في ٢٠٥٠ ، والبيهقي  
الحديث ١٣٥٧ ، وحاشية الشيرازي على التلخيص ١٠٠٠ ، والمصنف  
لا ينفرد به ( ١٢٥٠ ط ٢ ) ، وصححه الإمام في ٢٠٠٠ ط ٢  
في ٢٠٠٠ ، والتلخيص الكبير على ابن أبي شيبة ١٢٠٠ ط ٢  
وحاشية الزهري على شرح الروافد في ١٢٠٠ ط ٢  
ولا في ١٢٠٠ ، وحاشية محمد بن أبي حنيفة على شرح  
الروافد في ١٢٠٠ ط ٢

(٣) في الأوطار ١٩٥٠ ، ورواه في الفلاح يصاحبه تطهيره في ١٩٥٠  
٥٧ ، وحاشية ابن علقمة في ١٩٥٠ ، والقاسم في ١٩٥٠ ط ٢

(٤) في صحيحه في ١٩٥٠ ط ٢ ، والمصنف في ١٩٥٠ ط ٢  
١٩٥٠ ط ٢ ، والقرعة في ١٩٥٠ ط ٢

(٥) حديث ، حصة عورتك ، أخرجه أبو داود في ١٩٥٠  
باب ما جاء في النكاح ، والتلخيص في ١٩٥٠ ، وأحمد في ١٩٥٠ ط ٢

(٦) الطحاوي على مرآة صلاح في ١٩٥٠ ، والدرر على ١٩٥٠ ط ٢  
١٩٥٠ ط ٢ ، والمصنف في ١٩٥٠ ط ٢

(٧) حديث ، أخرجه الحاكم في ١٩٥٠ ط ٢ ، ورواه في ١٩٥٠ ط ٢  
الفتاوى ، وحكم على الذي في بعض القدر بالإرسال ( ١٩٥٠ ط ٢ )

في الملكية البصرية المذكورة  
(٨) الطحاوي على مرآة صلاح في ١٩٥٠ ، والدرر على ١٩٥٠ ط ٢  
١٩٥٠ ط ٢ ، والمصنف في ١٩٥٠ ط ٢

ويحدث عنه أنه من عمر قال: قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم: «إياكم والشعرى! فإن  
مكم من لا يشارفكم إلا عند الحاجة، وحين  
يمضي الرجل إلى أهله، فمنعهم  
وأكرمهم».

وتعد الحاشية إلى أنه يذكر: الحديث عنه من  
عبد النبي، قال: قال رسول الله: «إدنى  
أهل البيت، ولا ينحد نحد  
العبي».

٥- ما جلى الاستعار

أما ما استعاره ود شخص به مسقط معها  
في البيت، عا، كان زوجة، ثم سريفة، ثم  
غيرهما،<sup>(١)</sup> يرى أوسم الحس،<sup>(٢)</sup> وبه فإن  
بدهور، وقد مثل الحس الصوري عن الرجل  
يكون له بيتان في بيت، قال: كذا، يكرهون أن  
يظا أحاديثه، وأخرى، أي أوسم.

٦- ويحل بالاستعار وجود نائب، مصر، على ذلك  
الكتابة، فقد أهدى في حاشيته على شرح  
الحرفي من حسن، فاجهر بل رجل أن عصب  
زوجته، أنه آمنه معه في البيت، أو يظن، أو  
نائب،<sup>(٣)</sup> لأن نائبه قد يستفظر، وقد على تلك  
الحل.

٧- ويحل بالاستعار عند جهو الكتابة وجود صغر  
غير محب، أدها، أي عمر الذي كان يخرج النصي

في العهد، عند ما مررت حجاج،<sup>(٤)</sup> ودعوا الجمهور  
بهم بعض المائكة، إلى أن وجود غير أمير لا  
يحل بالاستعار، لما فيه من مشقة وخرج

الأثار الغريبة على ترك الاستعار في الجمع.

٨- من غير استعار الاستعار عن حاشية طس روجه  
إلى حاشية، إن كذا، من لا يستتر عن الناس عن  
الخروج، إلا بعد، بشر هذا الاستعار، لأنه استعار  
بحو، ولأن الغاية، والمروءة بأن ذلك، هي على  
ذلك الحاشية والشاعية،<sup>(٥)</sup> بقوله المائكة  
وحياته لا تأبى

الاستعار عند قضاء الحاجة.

٩- يحصل عند أوسم، الاستعار عن الناس،  
والاستعار عن غيلة إن كان غلج أيبان.

١٠- لا أول، فالأصل وجوب من العودة عند  
قضاء الحاجة، يحصر من لا عمل له الخطر البها،  
انصبه في مصطلح (عودة)، ثم أنه بين عند  
بعض العلماء استعار - بعض الإنسان عند إرادة  
الغسل.

١١- وأما الاستعار عن القبله ستر فإن بعض الفقهاء  
يرى حوار استعار، أي القصة واستعارها عند قضاء  
الحاجة، إن استتر عن أسئلة بدم

ويرى بعضهم تحريم استعار الغيبة واستمرارها  
مطلقا، وتفضل ما اتصل بالاستعار عن الغيبة في

مصطلح: (قضاء حاجة)

(١) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١  
(٢) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح  
(٣) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح  
(٤) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح  
(٥) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح

(١) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١  
(٢) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح  
(٣) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح  
(٤) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح  
(٥) حاشية الزهرى ٤٦٠-٤٦١، وشرح المحرر على صحيح الفلاح

## الاستنار حين الاغتسال

أ- وجوب الاستنار عن لا يحل له النظر إليه .

٨- الأمر الذي لا خلاف فيه هو: انه افرأض الاستنار حين الاغتسال، محصورة من لا يجوز له النظر إلى عورة المعتسل، <sup>(١)</sup> لقوله **يُحْتَ** : واحفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملكت يمينك، <sup>(٢)</sup> وغيره هـ، قالت: ذهبت إلى رسول الله عام الفتح فوجدته يعتسل، وباطمة تسره فقال: من هذه فقلت: أنا أم هانئ، <sup>(٣)</sup> (ر: عورة)

إذا لم يمكن الاغتسال إلا يكشف عورته أمام واحد من هؤلاء، فقد صرح الحنفية بأن كشف العورة حبل لا يستلزم وجوب الغسل عليه - إن كان رجلاً بين رجال، أو امرأة بين نساء - لا مبرر الأول: نظر الحس إلى احسن أخف من النظر إلى الجنس الآخر

والثاني: أن الفسل فرضي فلا يترك، فكشف العورة.

أما إن كانت امرأة بين رجال، أو رجل بين نساء، أو ختن بين رجال أو نساء، أو هم معاً فلا يجوز لهؤلاء الكشف عن عوراتهم للغسل، بل يجمعون، لكن لما راجعنا الأصل لم يسنم بهذا التفصيل، لأن ترك التهيء عنه مقدم على فعل

الشاور، والغسل حائل وهو التيميم <sup>(٤)</sup>

وعنوه فلاه، حادثة، في تحريم كشف العورة عند الاغتسال، محصور من يحرم نظره إليها، بشعر ما بين عاتقها وخفة

والخفي يؤخذ من كلام التنكية واستافهة أنه لو ترتب على التيميم التطهارة لمالية كشف العورة، فيه بفساد التيميم، لأن ستر العورة لا يدل له، ولأنه واجب للصلاة والتيميم عن العيون، ويساح فعل لشحور من أجله، واستنار الرسل بالتحريم إذا بعين، أما الصبابة المالية فيها يدل، ولا يساح فعل انطوار من أجله، <sup>(٥)</sup> ومن هذا كان السلف، الأئمة الأربعة يشددون في السح من دخول الحمام إلا بستر، يرون أن أي شبهة في قلقت آثاراً عن علي بن أبي طالب وعبد بن سير بن أبي جعفر محمد بن علي وسعيد بن جبير، حتى بلغ الأمر بعدم من اعطفت أنه كس، لا بدخل أحد الخيام إلا بستر، وحمير بن عبد العزيز أن كتب إلى عامله بالبصرة أما بعد، عذر من قبلك ألا بدخل الخيام إلا بستر، وأحد يعرض لتعقبات الرادة على من دخل الخيام بغير ستر، وعلى صاحب الخيام الذي أدخله، وهي عبادة قال: رأيت حمير بن عبد العزيز بغير ستر صاحب الخيام بمن دخله بغير ستر <sup>(٦)</sup>

(١) ابن عبد البر ٥٠٦، ٢٢٥، وحاشية الحس ٨٧، والحرشي على حليل ٦٦٦، ولفظي ٢٢٦.

(٢) حفيد، واحفظ عورتك، وتقدم لخرجه في فقرة ٤٤١

(٣) عرج الحديث البخاري في الفصل، بعد من غسل فرمنا فتح باري ٣٠٦، ٨-٣

(٤) ابن هانئ ٦٠٦، ٢٢٥، ولفظي ٢٢٦

(٥) مع حليل ٥٧، ولفظي ٢٢٥

(٦) ابن أبي شعبة ١١٠، مطبوعه المطبوعه، مع حوز

ليبسواي مكتبة مدينة بزم ٢٢٢، ٣٣٤، وسند لمصاح

٢١٥، ٢١٦ المكتبة الإسلامية بالمسار، وسند الإرفاق

٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩

أفنتك عما توتي؟ قال: بلى وعسرك، ولكن لا عسى بي عن بركتك<sup>(١)</sup>

فلقد فطن عليا رسول الله ﷺ ذلك دون تكبره، وهو الذي حتى اعوانه لأشنع من قبلنا شرع لما إذا لم يرد في شربنا ما يحالفا

وسئل الإمام مالك عن الغسل في النساء، فقال لا بأس به، فليل بالبا عبد الله إن فيه حديث، فذكر ذلك، وقال تعصبا لا يعقل الشرع في الغسل<sup>(٢)</sup>، بعد إحالة ذلك للرجل أن يعقل في الغسل، بما أن أن يمسره أحد، وإن الشرح إقراره وجوب من الحيوة عن المخلوق من بني آدم من سوههم من الملائكة، إذ لا يعرفه الخلق، فليكن في حال من الأحوال، قال عاتلي وما يلقط من قول إلا أنه رقيب عتيد<sup>(٣)</sup>، وإن لعالي: وإذا كان ذلك خافيا: كراما كتبت يلفظون ما يلفظون<sup>(٤)</sup>، وهذا قال ذلك تعصبا لا يعقل الرجل في الغسل، إذ لا فرق في خير الملائكة في الغسل وغيره<sup>(٥)</sup>

ولكن هذا جوار مفرد من الكراهة النفسية، والله لعل بسبب له الاستار<sup>(٦)</sup> لما رواه البخاري تعصبا وقوصه غيره، عن عبد الله بن حماد، عن رسول الله ﷺ أنه قال: إذا غط عورتك إلا من وجهك أوها أثنت بمسك، قلت يا رسول الله فإن

ب - استار الغسل بحضور الزوجة :

٩ - مما لا خلاف فيه أيضا أن كل واحد من الزوجين أن يغسل بحضور الآخر، وهو رأي العورة<sup>(٧)</sup> الحديث القديم: أحض عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملك بك، وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أغسل أنا ونسي وثمة من إسماء واحد من فلاح، به الآية: افترت ومن على

استار الغسل مفردا :

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجوز للمعدة أن يغسل عريان<sup>(٨)</sup> واستدلوا على ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: إذا استسرى إسرائيل يغسلون عراة، بغسلهم بمصميم من حمص، وكان موسى يغسل وجاه، فغسلوا والله ما يصح مبسوط أن يغسل معها إلا أنه أقر: مروج الحفيرة، ذهب مرة يفتي، في وجع ثوبه على حجر، ثم الحجر شوبه، فخرج موسى في ثوبه يقول: أوبى أحجر، حتى طر وسع إسرائيل إلى موسى فغسلوا والله ما يصح من ثوبه، وأخذ ثوبه فطلق الحجر صرنا

وعلى أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: بينا نؤد - يغسل عريانا أحجر عليه جراد من ذهب، فحمل لوب ينقضي في ثوبه، فذاهبه يا أيوب ما أكس

(١) مع الزاوي ٩: ٢٠٧

(٢) سورة الزاوي ٨

(٣) سورة الأسطر: ١٠، ١١، ١٢

(٤) مع الزاوي ٩: ٢١٦

(٥) مع الزاوي ٩: ٢١٦، وسئل الألباني ٩: ٢١٦ عن الغسل في النساء ١٣٥٧، وفي المساج ١: ٢٤٠، وشرح الرجوعي

(٦) ٢٢٦: ١ ط بيروت ١: ١٣٠، والمحي ١: ١٣٠، والحناني

موسى في علاج عمر ٥٠

(٧) المعجم ١: ٢٢٠، وصحاح أبيه ١: ٢٢٠، وصح

المعجم ١: ٢٢٠، وفي شرح ١: ٢٢٠، وفي ١: ٢٢٠، وفي

الباري ١: ٢٢٠ ط نسخة ١: ٢٢٠

(٨) مع المعجم ١: ٢٢٠، وفي ١: ٢٢٠، وفي ١: ٢٢٠

٢٠٧

كان محمدًا حاليًا؟ قال: والله الحق أن يستخير  
معه من الناس. (١)

وذهب محمد إلى رجل من بني النضير في حبوة  
الأنصار جابر الأنصاري، فسوّد في حبوة  
محمد لا يأخذ من شيء خرمه الله ولا يأخذ  
أحد من حبوة الله شيء إلا به. على بشره التي  
أخذها، فمعه الله محمد الله وبني عليه وفار  
به ثم لم يجد حبوة حبوة حتى سار. يكف الخلاء  
ونفسه إذا اعتلى أحدكم فاستر. (٢)

#### استنار المرأة المروية

١١ - لقد علمت نسوة الأنصار من عرواح  
والخيار، يسرن حبوا بعد إحداهن ربيها، الخبة  
تدعي: سألت الله التي فارتاحوا وسلكوا  
الطريق من ثياب ثيابهم من حبوة. (٣)  
نعم مروه على الحرة ومعه هم، ولي من أوجه  
والكثير من غصن من حبوة. (٤) وتفسير الموصف  
مصفحة (١١) (١٢) (١٣)

#### الأصناف من عمل الناحية

١٢ - من أنشأ نفسه، كرس حبوة ليرى  
تجلىه أن يستر بدلت. ولا علم هذه الشيء  
ثم يصح في علمه أحدته. (٥) من عروية

ويصحه، ويصحه عن النكر بالوسيلة التي  
ستطعمها

١٣ - وقد ألقى الفقه على أن المروية إن وقع معها  
يحبب عنه ذلك أنه الشتر على نفسه. فلا بد له  
١٤ - حتى الغاصي، فغاصته لإقامه لخدم  
النسوة عنه. (٦) لا بد من البحاري وغيره عن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ  
يقول: أكمل أبي معالي إلا المحابر، وإن  
أجاب عبد أن يعمل لرحل بالكيل عملاً، ثم يصح  
والله شتر الله تعالى فيشهر. (٧) فلا بد من  
أمر حرة كد وكس. وقد بات بشاره وبعث  
يكسب من الله حبه. (٨)

وقوله يتق من أصناف من هذه الفوارق شيئاً  
فيستستر الله، فإنه من بني ليامن مفعلة  
نعم عنه ذلك الله. (٩) وقال أبو بكر الصديق  
لو أهدت نساء لأحد أبي بشره الله، ولو أهدت  
سنة لأحد أبي بشره الله. (١٠) وإن المصحة  
أكد وعمر وثقيا وعلمين يسر وأنهم مروه وأما  
السرفاء، وأحسن بن علي وعمر هو. (١١) قد أن  
عنه أسير عن معروف بالعصية. (١٢) أو سرفاء  
أخرج من بقرته، سرفاء عنه. وسرفاء  
العصية على نفسه أكثر من سرفاء غيره عليه  
وغيره. (١٣) ففقه عن جهنم، ليس كالأخير  
منه مربة لتجمل، قبل من حبوة. (١٤) من فقد

١٠ - فتح الباري ٤/ ٢٩١ - وسرخ ٣/ ٢٦١ - يسير الأرواح  
١١ - ١٢٠ يسير النسخ ٥/ ٢٥٠ - وحاشا أن علم  
١٢ - ١١٠

١٣ - فتح الباري ٤/ ٢٩١

١٤ - يسير ٤/ ٢٥٠ - حاشا أن علم

١٥ - عقوبة محمد بن أبي شبة ٢/ ١٢٢

١٦ - عقوبة محمد بن أبي شبة ٢/ ١٢٢

١٧ - عقوبة النسخ شرح ١/ ٢٩١ - واحدة من حرة

١٨ - فتح الباري ٤/ ٢٩١ - يسير الأرواح ٢/ ٢٥٢

١٩ - حاشا أن علم حرة. ونسخت الأرواح ٢/ ٢٥٢

٢٠ - حاشا أن علم ١/ ٢٩١ - يسير النسخ ٢/ ١٢٢

٢١ - يسير الأرواح ٢/ ٢٥٢

إنهذه المعصية والحكمة بها أعجب به <sup>(١)</sup>  
وقال الخليل القشيري : وأما اتحدث بها فكيف  
فأحرم قسما <sup>(٢)</sup>

## استثمار

نثر الاستثمار بالمعصية :

١٤ - يترتب على الاستثمار بالمعصية

أ - عدم إدامة العقوبة الدنيوية ، لأن : لغزومات لا  
تحب إلا بعد ثباتها ، في إثبات هذا الاستثمار بها ولم  
يحصنها به بفرضها به بطله أي فريضة من طرق  
الإثبات ، فلا عقوبة

ب - عدم سرعة الفاحشة ، لأن الله تعالى : (إن  
كافرين يجزون إلا نضج لمالحشة في الدبر أمواتهم  
عذاب السمر في الدنيا والآخرة ، والله يعلم ما كنتم  
تفعلون) <sup>(٣)</sup>

ج - من أنك معصية فاستثمار بها نهر تقرب إلى  
أن ينوب منها ، فإن تاب - سقطت عنه - وإن استعصم  
فإن كانت المعصية تتعلق بحق الله تعالى فإن التوبة  
تسقط إذا استعصم ، لأن الله أقدم الأثاميين ، ورحمة  
سبقت غضبه ، فلذلك إذا استعصم في الذنوب  
يضيحح في الإحراق ، وإن كانت تتعلق بحق من  
حظوظ العباد ، ففقد وفاد وحقوقك ، فإن من  
شر وط الشوبه فيها أداء هذه الحقوق لأصحابها ، أو  
عصر أصحابها عنها ، ولذلك وسبب على من ستر  
المعصية شغلقة بحق آدمي أن يردني هذا الحق  
لصاحبه <sup>(٤)</sup> (ز : ثوبة).

(١) مع شاري : ٢٠٠/٢

(٢) مع المحتاج : ١٤٠/١

(٣) مع الطبري : ١٠٠/٢ - والآية من سورة التور : ١٩

(٤) مع المحتاج : ١٤٠/١ - ومن مجلس : ١٥٠/٢ - وقصصنا

الغالب : ٢٥٥/٢ - والشرهان : ١٥٢/٢ - ١٥٤/٢ - معصم

قصر : ١٤٠/٢ - ١٤٢/٢

التعريف :

١ - لاستثمار في النعم : من (نسر) ، ونسر  
النبي : إذا تولد مدشي ، آخر <sup>(١)</sup> ، ونسر الرحي  
منه : أحس الصيام عليه ونياه ، ونسر الشيء : هو  
ما يولد منه ، وعلى هذا فإن الاستثمار هو : طلب  
الحصول على النعمة .  
والفقهاء يستعملون هذا اللفظ به المعنى  
أيضا

الأنفاز ذات الصفة :

أ - الانفعال

٢ - الانفعال هو الحصول على المنفعة ، فالغرف فيه  
ومن الاستثمار ، أن الانفعال أهم من الاستثمار .  
لأن الانفعال قد يكون - لاستثمار ، وقد لا يكون .

ب - الاستغلال

٣ - الاستغلال : طلب العنة ، والباعه هي : قل  
غير حاصلة له من ربيع المسك ، وهذا هو عن  
الاستثمار ، فيا تجرحه الأرض هو ثمره ، وهو علة ،  
وهو ربيع .

والمعصية تمرقة خاصة به الثمرة والعنة هي باب  
لنوصية ، هذا أوصى بشعره بسانه أعرف إلى

(١) معاصير : ١٤٠/٢ - ونسب : ١٤٠/٢ - ونسب : ١٤٠/٢

الموجود خاصة ، وإذا أوصى بملكه لمن لم يوجد  
وما هو مريض بالوجود<sup>(١)</sup> .

صفت ( الحكم التكليفي ) :

٤ - الأصل في استحباب استثمار الأعيان العينية  
لذلك ، لا فيه من وجوه المنع<sup>(٢)</sup> .

أركان الاستثمار :

كل استثمار لا يخلو من ركنين اثنين : المستثمر  
( بكسر الميم ) ، والمستثمر ( بفتح اسم ) .

أولاً : المستثمر ( بكسر اسم ) :

٥ - الأصل أن يتم استثمار المال من قبل مالكه ،  
ويكن قد تحدث ما يجعل الغير يقوم بهذا الاستثمار  
عن المالک ، وهذا على صورتين :

أ - الاستثمار بالإيجاب

والإرادة قد تكون من مالك كوكالة ، أو من  
الشارع كالنظيم .

ب - الاستثمار بالسعي :

وقد يقدم على استثمار أموال احبتي منه ، وقد  
صاحبت مالاً ، وذهب وعقابه الشئخ هذا الحق له ،  
وعندئذ يعتبر غصباً ( ر - غصب )<sup>(٣)</sup> .

ثانياً : المال المستثمر :

٦ - لكي يكون الاستثمار مشروعاً لا يشترط في المال  
المستثمر أن يكون مملوكاً ، ملكاً مشروعاً للمستثمر  
( بكسر الميم ) ، أو من كان المستثمر ناشئاً عنه بصفة  
شرعية أو تقديرية . فإن لم يكن كذلك لم يحل  
استثماره . كأنك المصوب أو المصروق .

وكذلك لا يحل استثمار الوديعة ، لأن يد الوديع  
يد حفظ .

ملك الثمرة :

٧ - إذا كان الاستثمار مشروعاً ، كانت الثمرة ملكاً  
لمالك ، أما إذا كان الاستثمار غير مشروع ، كمن  
غصب أرضاً واستغلها ، فإن الثمرة عند الخفية  
سلكها الغاصب ملكه حيث . ويؤمر بالتصدق  
بها . وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى : أن  
تغلق المالك ، وفي رواية عن أحمد : أنه يصدق  
بها<sup>(٤)</sup> .

طرق الاستثمار :

٨ - يجوز استثمار الأموال بأي طريق مشروع<sup>(٥)</sup> .

(١) فصار الإلزام ، والمغرب . ولصاح الرد ، مادة حل ٢ ،

وجانية فخرى ٣/٢٩١ ، وفائدة شرح تنقيح القدر ١/١٨٦

مطولا ، وحاشية ابن عسبر ١١١/٥ مطولا ، وانظر

المغرب مادة ( ربح )

(٢) القاروب ٣/٩٥

(٣) الخرج ليعني من آدم حر ٩٥

(١) من غصب ٥/٢٢٠ ، وشرح الصمد ١/٩٥٥ ، والقاروب

٣/٣٨٠ والمحي ٥/٢٧٥

(٢) من غصب ١/١٤٩ ، وصراحير الإكهار ١/١٣٦

(٣) ١٢٦ ، ٢/١٢٠ ، وحاشية فخرى ٣/٩٥٠ ، وأدب ٥/٥٢١

وكيفه فتح عدم ١/٢٩٨ ، ٩٥

لأن الاستثناء عند الحقيقة لا يخرج به، إذ لم يزل  
المبني في الشيء من أصله حتى يكون مخرجاً.  
فالاستثناء شعب من الأصول،<sup>(١)</sup> والغفهاء  
يستعملون الاستثناء أيضاً بمعنى قبل، إذ شاء  
أنه في كلام إسماعيل أو حري<sup>(٢)</sup>.

وهذا النوع ليس استثناء حقيقياً بل هو من  
منصرف الناس، فإن ذلك بالذات وجوها فهو استثناء  
حقيقي، أو استثناء وضمي<sup>(٣)</sup> لأن يقول  
لا فعل كذا إلا أن يشاء الله، أو لا فعل كذا إلا  
أن يشاء الله، ومن العربي قول الناس: إن يدر  
الله، أو إن أعان الله، أو مات الله.

وإنما سمي هذا النوع منصرفاً لأنه  
استثناء تشبه الاستثناء، فنقل في صرفه الكلام  
السريع به عن ظاهره<sup>(٤)</sup>.

والاستثناء المعزى هو الإخراج من الجملة  
بعبر أفادته، فنقول امرؤ زاهد، وهذا  
الضمي، وفيه إشارة حكمه بالاستثناء لأنه  
في قوله، وفيه إشارة إلى هذا البيت<sup>(٥)</sup>  
والاستثناء الحكمي يقصد به أن يرد التصرف  
مثلاً على عينه في كل شيء، كبيع الدار  
المزخرفة، فإن الإجابة لا تنفص عن ذلك، والبيع  
صحيح، فكان البيع يرد على العين بالاستثناء  
معناه هذه الإجابة.

وهذا الإطلاقي ليس بل في متعارف الغفهاء  
والأصوليين، وقد ورد في الأشاء والعلامة لم يروى

## استثناء

التعريف:

١- الاستثناء لغة: إخراج بعض الشيء من  
استثناء الشيء من الشيء، إذ أعرجته، وبهذا  
جاءت الآية: وما من شيء إلا وقد خلقناه  
استثناء، كنهه حد<sup>(١)</sup>.

وقد فهمت هذه الخاصية في الاستثناء في اللغة  
والاستعمال بغير محلي، التثنية، شرط<sup>(٢)</sup>، ومنه  
قوله تعالى: ولا تستنون<sup>(٣)</sup> أي لا تبعوا، وال  
شأنه.

والاستثناء في اصطلاح الغفهاء والأصوليين  
أن يكون لبعض أو معدود أو حكماً، فالاستثناء  
المعزى هو الإخراج من متعدد مثلاً، أو محلي  
أحياناً<sup>(٤)</sup>، وينحصر في الحكم الإخراج باستثنى  
وأخرج ويعوضهما على بعض المنطوق، ونحو  
لست أكرهه، الإخراج بالأن، حتى تكون هي  
حكمه حد<sup>(٥)</sup>.

وعرفه صدر السريعة الحاشي بأنه: إخراج  
بعض من أصله بغير الكلام في حكمه بالأن  
إحدى حدته، وعرفه مالك، وعرفه بالإخراج.

(١) التوضيح: وهو خروج على التوضيح ٢٠٠ ص ٢٠٠.

(٢) المحرر ٤١٧.

(٣) حاشية ابن خلدون ٢٠٠ ص ٢٠٠.

(٤) المعنى ١٥٥ ص ١٥٥.

(٥) حاشية المدوني على الشرح الكبير ١١٠ ص ١١٠.

(١) لسان العرب، ١٠٠ ص ١٠٠.

(٢) حاشية ابن خلدون ٢٠٠ ص ٢٠٠.

(٣) حاشية ابن خلدون ٢٠٠ ص ٢٠٠.

(٤) حاشية ابن خلدون ٢٠٠ ص ٢٠٠.

(٥) حاشية ابن خلدون ٢٠٠ ص ٢٠٠.

رفع ما أدخل تحت اللفظ ، والاستثناء يدخل على الكلام فيمنع أن يدخل تحت اللفظ ما كان يدخل لولا ، فالنسخ قطع ورفع ، والاستثناء منع أو إخراج ، وإن لاستثناء متعطل ، والنسخ لا بد أن يكون متعطلاً<sup>(١)</sup>

#### جـ - الشرط :

٤ - يشتمل الاستثناء بالآل وأقسامها الشرط ( التعليق ) ، لاستثراكها في منع الكلام من إثبات موجب ، ويترفعان في أن الشرط يمنع الكل ، والاستثناء يمنع البعض

ومشابه الاستثناء بالهيئة الشرط ، لاستثراكها في منع الكل وتذكر أداة التعليق ، ولكنه ليس على طريقة ، لأن منع لا إلى غاية ، والشرط منع إلى غاية تحققة ، كما في قولك : أكرم بني نجم إن دخلوا داري . ومن هذه الحجة لا بد تدخل الاستثناء بالمشبهة في بحث التعليق والشرط ولا يبرزه الفقهاء في مباحث تعليق الطلاق ، وإياها في باب الاستثناء ، لشذوذه له في الاسم<sup>(٢)</sup>

#### ٥ - القواعد الأهلية في الاستثناء :

لاستثناء من انفي إثبات ، والاستثناء من الإثبات نفي ، فنحو : ما قام أحد إلا زيدا ، يدل على إثبات القيد للزيد ، ونحو : قام القوم إلا زيدا ، يدل على نفي القيام عنه

وفي هذا خلاف أبي حنيفة ومالك .

فأما أبو حنيفة فقد قيل : خلافه في المسألين

وقيس : بل في إثباته فقط ، فقد قال : إن

والقواعد لا ريب ، إلا أن هذا النوع لا يدخل في مفهوم الاستثناء المصطلح عليه ، ولذا فلا تطبق عليه أحكام الاستثناء فيما يلي من هذا البحث .

#### الألفاظ ذات الصلة :

##### أ - التخصيص :

٢ - التخصيص : قصر العام على بعض أفرادها<sup>(٣)</sup> فهو بين كون اللفظ قاصرا عن البعض .

وقال المغراني : إن الاستثناء يفارق التخصيص في أن الاستثناء بشرط اتصاله ، وأنه يتطرق إلى الظاهر والنص<sup>(٤)</sup> جعلا ، يدعي أن يقول : له علي عشرة إلا ثلاثة ، كما يقول : اقلوا المشركين إلا زيدا ، والتخصيص لا يتطرق إلى النص أصلا ، ومن الفرق بينهما أيضا أن الاستثناء لا بد أن يكون بقول ، ويكون التخصيص بمول أو غريبة أو فعل أو دليل عقلي<sup>(٥)</sup>

هذا وإن الفرق الأول الذي ذكره المغراني من اشتراط الاتصال في الاستثناء ، وعدم اشتراطه في التخصيص ، لا يجري عند الحنفية ، لقولهم بوجوب اتصال المخصصات أيضا .

##### ب - النسخ :

٣ - النسخ : رفع الشارع حكما من أحكامه بذليل لاحق ، والفرق به وبين الاستثناء ، أن النسخ

(١) القواعد لا يربى من ٢١ ، وأماه والظاهر ليس بهي ٢٨٩

(٢) شرح مع المراجع ٣/٢

(٣) المنصفي ١٦١/٢

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٨٣

(٥) المنصفي ١٦١/٢ ، وروضة النظر من ١٣٩

(٦) ابن عابدين ٥٠٩/٢ ، وشرح فتح القدير ١٣/٢٢ ، بولاق

المشئ من حيث الحكم مكنوت منه غير محكوم عليه ، فربما في المثال المنفصل غير محكوم بقيامه ولا معدومه

وحاصل الخلافة : في نحو : قام القوم إلا زيداً ، أن الجمهور يتناولون ، إن زيدا بالامتناء ، دخل في عدم القيام . وعند الخفصة : تنفصل إلى عدم الحكم . وعند الترفيق هو مخرج من الكلام الأول <sup>(١)</sup>

وأما الثالث فيكون الجمهور على أن الامتناء من النفي . ثلث في غير الأيهان ، أم في الأيهان فليس لامتناء ، إثباتاً .

فمن جهة . لا يلبس اليوم ثوباً إلا الكتان ، بحث عنه الجمهور إذا قلنا ذلك اليوم عازياً فلم يلبس شيئاً ، لأنه لما كان النفي إثباتاً فقد حلف أن ليس الكتان ، فإذا لم يلبس وفعد عازياً حدث .

فما عدا ذلك فلا بحث ، وهو أحد الوجهين عند الشافعية . ووجه الخرافي ذلك ما ذكر ( إلا ) في هذا المثال ونحوه : واحدة ، فهي بمعنى غير ، فيكون قد حلف على ألا يلبس ثياباً مغايرة للكتان .

ورحمه أيضاً ما من الكلام : أن جميع الأبواب مغلقة عليه غير الكتان <sup>(٢)</sup>

### أنواع الاستثناء

١ - الاستثناء إما متصل وإما منفصل .

فالاستثناء المتصل : مكان فيه المشئ بعض

المشئ منه . نحو : جاء القوم إلا زيداً .

والاستثناء المنقطع . ( ويسمى المتصل أيضاً )

ما يمكن فيه المشئ بعض المشئ منه ، مثل

قوله تعالى : وما ختم به من علم إلا اتباع

الطريق <sup>(٣)</sup> . فإن اتباع الطريق ليس علم <sup>(٤)</sup> .

ويبين من هذا أن الاستثناء المنقطع لا يخرج

منه ، ولا يكون من المحصلات ، لأن المشئ لم

يدخل أصلاً . وهذا للاستثناء المنقطع من

المخالفة بين المشئ والمشئ منه سوجه من

الرجوع ، فيما نوهم فيه فوافقه . والمائدة فيه وقع

هذا النوع ، وهو في ذلك شبهه ( لكن ) ، فإنه

للاستثناء ، أي دفع لنوهم من السابق . وتسمى

صور المخالفة : أن ينفي عن المشئ الحكم الذي

ثبت للمشئ منه . نحو : جاءني المرسون إلا

صناً ، فقد تنبه المحي عن الطالب بعدما أثناه

للمدرس .

ولم كان الاستثناء المنقطع لا يخرج به ، فإنه لا

يكون استثناء حقيقة ، بل هو مجاز <sup>(٥)</sup> .

قال النحوي : هذا هو الأصح ، بليل أن ينظر

إلى النوع المتصل دون المنقطع . وعلى هذا جاء

حد الاستثناء فيما سبق ، فقد عرف بها لا يشغل

(١) صورا الشافعي ١٥٧

(٢) في كتاب اصطلاحات الفنون أنه ليس جميع الحرات لامتناء ، تصلح في الامتناء المنقطع ، وإنه ذلك في الصلاة ، وفيه ووبد أنه خاصة

(٣) كتاب اصطلاحات الفنون ١٦٤/١ . وشرح سبب التثنية ١٦٦/١ و نظر مصطلح ( أيمن )

(٤) شرح جمع الجوامع وحقبة الهادي ١٥٢/١٦٠ ، وشرح مسلم التوبة ٣٩٦/١ وما بعدها .

(٥) شرح جمع الجوامع وحقبة الهادي ١٥٢/١٦٠ ، ولأنه لا لسبب من ٢٨٨

المنقطع الأولى لسأله أقول: أخرى ماضٍ تعيّلها  
كـ، الأصغر.

### صيغة الاستثناء

أ- أفعال الاستثناء :

٧- يهكر اللعوسون والأهد ويبدون ملائت  
الخفيفي الأفعال التالية : إلا ، وغير ، وسوى ،  
وحيلا ، وبعد ، وحاشا ، وبإلا ، وليس ، ولا  
يكون .

ب- الاستثناء بالثبينة ونحوها .

٨- شرح الله تبارك وتعالى هذا الموضع من  
الاستثناء ، فقد قال عليه السلام : ( ولا تقولوا لنسوة  
إني وأهل ذلك عند إلا أن يبناء ثمة ) .

فإن تعرضي حديث الله تعالى من سورة  
التصافات وإسلامه على قوله للكتاب حين سأله عن  
السرج ، والمثني ، وفي التفسير ( انتهى عن )  
والمستثنى في ذلك . فاحسن السرج فيه حصة  
عشر يمين ، حتى شئت ذلك عليه . وأرجف الكفر  
به ، فبرئت عليه سورة تكهف ، وأمر في هذه الآية  
مهما إلا ينسج . في أمر من الأمور : (ي فعل عدا  
كداركنا إلا أن يعلز ذلك سببنا لله عز وجل ،  
حتى لا يكون محققا حكم الخبر ، فإنه في ذلك  
لأفضل ذلك ، ثم غرض إلى كذا ، وإذا قلنا لأفضل  
ذلك إن شاء الله خرج من أن يكون محققا لمعبر  
فيه .

أول التعرّبي . وبالله التمسك . في الكلام

(١) شرح مع المراسم وحاشية للشيخ ١٢/٢

(٢) روضة خاطر ص ١٢١

(٣) سورة تكهف / ٢٣

(٤) حديث السؤال عن ذي القرنين أخرجه ابن المنذر في تفسيره عن  
علاء بن ربيعة (الدر المنثور ٢/٢١٧ ط مؤسسة)

خلف ، فعدوه إلا أن تقول : إلا أن شاء الله  
أو : إلا أن تقول : إن شاء الله .

وقال : ولا تفت في الأمرين ، وإيه هي في  
سنة الاستثناء في غير اليقين ، (الراجح كذلك أن  
أخر الآية . وهو قوله تعالى : ( وأذكر ربك إذا  
ترجعت ) . يدل على أحد الأقوال في تفسيرها  
- أنه إذا تعي الاستثناء بالثبينة فلو أنه بعد ذلك إذا  
تكرر .

ومن جملته أنه قال : عداً في مجلس الذكر ،  
ومن أمر عيسى وشماه . وهو عداً . ومن أمر  
عائش . عتير . وبه على علي تدارك الحرك  
والاستثناء .

فإن الاستثناء فخره حكماً . يعني في اليقين  
وبحسبها . فلا يصح إلا متصلاً بها ، وإن  
الاستثناء بالثبينة ونحوها . إذ حل في كلام الناس في  
الأخبار والأخبار ، واليدوي ، والطلاق ، والعناق ،  
والزهد ، والعقد ، وغير ذلك . ثم يكون له أثر في  
حلي ليمين وبهوها .

استثناء معددين بينها حرف التثنية

٩- إذا قلنا : أنه على ألف درهم إلا مائة درهم أو  
خمس درهم ، فقد خالف في لخاصي على قولين .  
الأول : وهو الأصح عند عتقية : بأنه بعد التثنية ،  
ووجهه أنه لا تارة الاستثناء تكفي بالقي بعد التثنية  
لتحكيما في التكدم . والأصل عدم شغل التثنية ،  
فتبث الأولى .

والثاني : وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وروايه عند  
الحنفية . أن الاستثناء خبر وحيد دون

(١) جامع الأحكام رقم ٣٨٥١٠

(٢) سورة تكهف / ٢٣

حكيم الأولى، لأن لها مظهر لا يمازىه المنكوك  
بجسلاف الأخير، فإن حكمها غير ظاهر، لأن  
الربيع ظاهر فيها فلا يصدق به، فينتفى بها  
واحتجوا بأننا لا نصل من شرط الاستثناء،  
والانفصال ثبت في أحمله الأخيرة، أما فيما قبلها  
فإنها منفصلة بالطفل، إلا أن الانفصال بالعطف  
فقط عيبه، فلا يضر إلا بتدليل أمر موجب  
لاعتبار هذا الانفصال.

والشافعية ومن معهم احتجوا بتقييد على  
الضبط، فإنه إذا عطف جملا رجع إليها المفاد.  
واحتجوا أيضا بأن العطف يجعل المتعدد  
كالتعدد، فالتعليق بالواحد هو الشغل بالكل، وبأن  
العرص من الاستثناء قد يتعلق بالكل، فإنه أن  
ذكر الاستثناء بعد كل جملة، وإما أن يؤتى به بعد  
واحدة فقط، أو يؤتى به بعد الجميع، فالتكرار  
مسهل، يخلل الأول. وفي الثاني ترجيح من غير  
موجب، يعني لوجه الثالث، فيلزم أن يظهر به.

١١- وكما اختلف فيه به على هذه القاعدة قول  
الله تبارك وتعالى: (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْغَنَاصَ أَفْ كَمْ  
يَأْتُوا بِالْبُرْهَانِ شَهَادَاتٍ، فَاسْتَبْرَاهُمْ جِلْدَةً وَلَا  
تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا، وَأُولَئِكَ هُمُ الدَّاسِقُونَ، إِلَّا  
الَّذِينَ تَابُوا...) (١) فإن جعية، الدس ناموا من  
تفادهم لا نبل شهادتهم، والاست، عائد على  
حكمهم بمقتضى، وقال الشافعية ومن وفقهم: تقبل  
شهادتهم، لأن الاستثناء يعود على الجملة  
ثلاث

مرات: نفيها وحسن. فإنه دخل الزلف صدر  
المنك في المنك، فيخرج الأقل (١) وتعدى  
ذلك في الإفراق، والمنك الأصول  
والاستثناء بعد حمل منعاقفة:

١٠- إذا ورد الاستثناء بالذات وجوبها بعد حمل  
متعاقفة بانوار بعد الحنفية والفقير الرازي من  
الشافعية. الظاهر أنه بمعنى ما جنة الأخير فقط.  
وعند جمهور الشافعية ومن وفقهم، الظاهر أنه يعود  
إلى الكل.

وقد يقالان بالتوقف في عوده إلى ما عدا  
الأخير.

وقد الغراني بالتوقف عطف  
وقال أبو الحسن المعتزلي: إن ظهر الإعراب  
عن الأولى، كما لو اختلف بالإنشائية والحرفية، أو  
الأخرى والثنية، أو لم يكن اشتراك في المخصص  
المسوق له الكلام، فإنه يعود للأخرة فقط، وإلا  
فجميع.

والنزاع كما ترى في التقدير. ولأن الثاني دسوى  
أصل وصية في واحد من الاختلافات المذكورة. ولما  
سارع أحد الغراني بمكان عود الاستثناء إلى  
الأخرة وحدها، ويمكن عوده إلى الكل، فإنه  
ثبت ذلك في اللغة. حد بذلك المصنف بالسوء.  
أما إذا كان العطف بالفاء أو ثم فاختلاف قائم  
نقبت، لكن ذهب بعض الشافعية كإمام الحرمين  
والأعمدي - إلى أنه يعود حيث، إلى الأخير.

واحتج الخفعية بأن حكم الجملة الأولى ظاهري  
التيوت موعودا، ورواه عن بعض بالاستثناء  
مشكوك فيه خوار كونه للأخيرة فقط، فلا يرجع

(١) سلم التوبة وشرحه ٣٨٠، ٣٧٢/١، وشرح مع الخواص  
١٧/٢، ١٩، وروضة المظهر ص ١٤٥، والآية من سورة  
التوبة ١

(١) حاشية ابن عابدين ٤٥٩

وحكمها أنه تعود فيها إلى الشيء المذكور  
شيئاً بغيره في المثال المذكور وحده فقط  
الشيء . الأمثلة ذات الأرواليه بدون عاطفة إن  
يكون أحد مستعرقاً فيه ، فإن كلا منها يعود إلى  
ما قبله فدخل أنه على غير ما لا شبهة ، إلا  
فيه ، إلا فرمين ، صحيح ، وكان مقاربتة ، فإن  
أحد إلا فرمين عودة هي ثلاثة منها من مئة  
بقي أربعة ، أمثلة من عشرة بقي ستة <sup>١١</sup>  
ومن كان أحد الاستثناءات مستعرقاً فيه فإنها  
لا تدخل ، بل تعود جميعها إلى الشيء منه ، وفي  
ذلك تفصيل واختلاف <sup>١٢</sup>

#### شروط الاستثناء

١٥ - شروط الاستثناء عامة ، مما إذا شرط  
الاستعراق ، فإنه لا بد من الاستثناء والتفصيل ،  
وقد صرح بذلك الرمزي <sup>(١٣)</sup> ، مبيناً أيضاً أن شروط  
العدد يختلف ، فيه في الاستثناء ما يشبه

#### الشروط الأولى

١٦ - يشترط في الاستثناء أن يكون متصلاً  
بالمستثنى منه ، فلا يكون معقولاً بما بعده في إعادة  
ما لا ، فلو كان مفصلاً عن الشيء أو سمياً أو  
نحوه لم يسمع الاستثناء ، وكذلك إن حدث بين  
الشيء والمستثنى منه كلام غير أحبي ، ومنه  
الثناء ، لأنه للثناء والتكريم ، وإن سكنه حكوتها  
يسكنه الكلام فيه ، أو فصل بكلام أجنبي ، أو عدل  
إلى شيء آخر استغنى حكم المستثنى فلم يسمع ،  
خلاف ما لا يمكن ، كما لو أخذ أحمد بيمينه فسمه

أحمد فادخل على يمينه مستعرقاً للثناء ، دخل  
المستثنى أصبح من لفظ الاستثناء ، بشرطه على  
(استخدامه في مخرج حده) ، والذبح هو كونه حده  
حده لا شيء ، وهو لا شيء لا ينفذ ما يشبه

#### الاستثناء بعد مفردات المتعاطفة

١٧ - إن كان الاستثناء بعد مفردات متعاطفة  
فخلاف فيه كخلاف في الخصال ، ولكن صرح  
المشافعة بأنه ليس يعود لتكامل من الموزون بعد  
الخصال المتعاطفة ، وذلك لأنه استقلال متعاطف  
محو ، فصدق على الشيء والشيء ليس كـ  
إلا التسمية به

#### الاستثناء العربي بعد المتعاطفات

١٨ - أمثلة الاستثناء العربي بين الله وبمحمد ،  
فإنه إذا عطف محلاً نحو والله لا إله إلا الله ولا شريك له  
ثناء لله ، فيدخل ما بعده اتفاقاً ، ويجب له شرط  
والس من حقيقة الاستثناء ، فيشترط منه تقدير ،  
لأن أنه صير التكلام بالصدق المحبة ، فيصعب حقيقته  
بالأول ، لأنه منزهة عن التقدير ، بخلافه الاستثناء  
فيه مخرج لفظ أو تقدير <sup>١٤</sup>

#### الاستثناء بعد الاستثناء

١٩ - هذا النوع من الاستثناء ، يضم تفسير  
الأول ، الاستثناء ، في المتعددة المتعاطفة ،  
عني عشرة إلا أن الله ، وإلا ثلاثة ، وإلا اثنين

١١ - سور - الأور ١١

١٢ - صلة التثنية ، وشرحه ٣٧٢ - ٣٧٨ ، وشرح مع المراجع

١٣ - ١٧ - ١٩ ، وروضة الناظرين ١٣٥ ، والتهذيب للأخوي

٢٩٢ - ٢٩٣

(١) شرح النظم على مع المراجع ١٧٩ ، ولفظ ١١٧/٥

(٢) القاموس ٢٩١

(٣) نهاية النظم ١٥٥/١٦

فكأنه نكر الخول ، فلا يتعلق بالكلام المذكور  
أولاً (١)

أجوبة الجمهور الفاضل برحوب الاتصال ، أن  
القول بجواز الاستثناء عن الفصل يستلزم ألا يحرم  
عصا أو كذب في شيء من الأحكام لا يستلزم  
الاستثناء ، وكذلك لا يثبت عهد من العهد ،  
ولا إجماع أئمة اللغة على وجوب الاتصال . فهو  
قال : له عشرة ، ثم راد على شهر . إلا ثلاثة بعد  
ثمن

ولعل ما روي عن أبي عباس ، ومن قال له  
قوله : بما قصد به أن من نسي أن يقول : يا شاة  
الله ، يغوف من تذكر ذلك ، ولو بعد مدة طويلة ،  
استثناء ملاية ، وليس في الاستثناء لموجب وضع  
حكمه انتهى (٢) كما تقدم

#### الشرط الثاني

١٧ - ويشترط في الاستثناء ألا يكون الاستثناء  
ممنوعاً عن الاستثناء منه ، فإن لاستثناء التعريف  
تعمد من ناطق التعريف ، إلا عند من قد  
وادعى البعض الإجماع عليه فلو أن له  
عن عشرة إلا عشرة ، نفا قوله : إلا عشرة ، ونزوه  
عشره كاملة . ومن شد من طئحة إننا نكفي في  
المدح ، بعد من الغرض أنه قد نكر قال  
لوجه : أنت جالس ثلاثاً إلا ثلاثاً ، لا يقع عليه  
ضالقي (٣)

الكلام (٤) هذا هو القول المقدم عند الأصوليين  
والفقهاء ، وبشرط تحقق الانفصال أو يسوي  
الاستثناء في الكلام السابق ، فلو أن يقول : بعد فراغ  
الشيء منه لم يصح . وعند المالكية ، استعانة بحرف  
الانفصال سواء أورد قول الكلام ، أو إنشاء ، أو بعد  
فروع المنفصل منه

وقد نقل خلاف هذا عن قوم فليس من عباس  
يجوز الاستثناء إلى شهر ، وفن يد . وعن سعيد  
أبي جبر : أي أربعة أشهر ، وعن عطاء  
وأحسن : يجوز في تحطير ، وأيضاً إليه أحمد في  
الاستثناء ، في العيب ، (٥) وعن عطاء : إلى  
سنتين . وقيل : مالا يأخذ ، في كلام آخر . وقيل

إن موى الاستثناء في إنشاء الكلام حيز التأخير  
عنه . حسب هذا القول إلى الإمام أحمد

وقيل : يجوز التأخير في كلام الله تعالى  
خاصة

وما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، وقال : لا  
يخلى شوكها ، ولا يعصه شجرها ، قال  
الحنابلة : يا رسول الله إلا الإدر ، فإنه الغدير  
وبيوتهم . فقال : إلا الإدر (٦) فهذا ظاهره أنه  
استثناء متفصل

فحمل على أنه استثناء من محذوف مفضل .

(١) الله تعالى مع حاشية أبي حنيفة ١٤٨ ، وحاشية الدرر  
٣٨٤/٩

(٢) روضة الباطن ص ١٣٢

(٣) حديث : لا تخلى شوكها . تعرف بخدي ، فتح  
البنار ١٢/٢٠٤ ، السبعة ، واللبس الشديد ، وحنس  
الكوا : جرد ، وصف الشعر فربه ليعط ورق

(٤) شرح مسلم للنووي ١/٣٩٠ ، ٣٩١

(٥) تفسير القرطبي ١٠/٣٨٥ ، وفروع جمع الموعود وصلىة خدي

١٠/٩ وما بعدها

(٦) جمع الموعود وشرحه ١٢/٢١

المسحوق هذا فقال: بل هي الحبة، والأكثر من  
الأكوية والشاقبية  
وشالف في ذلك الخفاضة، والقاضي أبو بكر  
المالاني من المالكية<sup>(١)</sup>

فيل: إسماء يمنع الخفاضة استثناء أكثر من  
النصف، وعجزوا استثناء النصف. وقيل: يمنعون  
النصف أيضا.

وفي المسألة قول ثالث: أنه يمنع استثناء الأكثر  
إن كان كس من المستثنى والمستثنى منه عددا  
صريحا. قيل: وبهذا قال القاضي (المالاني) أيضا.  
وقد أخرج طبراز استثناء الأكثر في غير العدد  
يقول الله تعالى: (إِنْ عَلِمْتُمْ لَكُمْ عَلَى هُمْ  
سُلْطَانًا فَلَا مَظْهَرَ لَكُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ)<sup>(٢)</sup> ولعلون  
هم الأكثر لقوله تعالى: (وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ  
عَرَفْتُمْ بِمُؤْمِنِينَ)<sup>(٣)</sup> وأخرج طبراز أيضا في العدد  
ما نقله الفقهاء جميعا على لزوم واحد في الإقرار  
لفظا: أنه على عشرة إلا تسعة<sup>(٤)</sup> وأخرج الخفاضة  
أن أئمة الشيعة أنكروا أن يكون استثناء الأكثر جائزا  
نفسا، منهم أبو حنيفة، والرجاج، والغنيبي قال  
الرجاج: لم يأت الاستثناء إلا في قليل من  
الكثير<sup>(٥)</sup>.

الشرط الثالث:

١٩ - ويشترط في الاستثناء أن يكون المستثنى مما  
يُدخل تحت المستثنى منه، واختلف العلماء في

(١) في نواحي المرحوم أنه من المالكية، والمصنف أنه مالك يري  
أعلام المرحوم ١٦٧.

(٢) سورة المائدة ٩٢.

(٣) سورة يوسف ١٠٢.

(٤) نواحي المرحوم ١ - ٢٢٨، ٢٢٩. وضع الجوامع وشرح العمل  
١٦٧.

(٥) روضة الناظر ص ٢٢٣.

وعند الخفاضة في ذلك تفصيل. فهم يوافقون  
على إطلاق الاستثناء إذا كان حين لفظ المستثنى  
منه. كقوله: عبيدي أحرار إلا عبيدي، أو يسلط  
مذنبه، كقوله: نسائي طوائف إلا وسائي.  
أما إن كان بعدهما كقوله: نبت عاني نريد إلا  
أفعا، وانبتت ألف. فصيح الاستثناء، ولا يستحق  
إدخاله تحت.

فالشرط عدد استثنائه. بهم الظاهر لا حقيقته،  
حتى لو ضيق منها إلا أرمها صبح. ووقع تحت.  
وإن كانت النسبة لا صفة فذا من حيث حكمه،  
لأن الإطلاق لا يزيد على ثلاث. ومع هذا لا يجعل  
كأنه قيل: أنت طائر ثلاثا إلا أرمها، فكان اختيار  
اللفظ أولى<sup>(١)</sup>.

وجعل صاحب لفظي من خفاضة من الاستثناء  
المسحوق أن يقول مثلا: أنه على ثلاثة درهم  
ودرهمين إلا درهمين، فلا يصح الاستثناء، ويزوده  
جميع ما أتى به، وهو في مقالنا خمسة دراهم<sup>(٢)</sup>.

استثناء الأكثر والأقل:

١٨ - أكثر العناية على أن يكون استثناء النصف،  
ومار على النصف، ما لم يكن مسحوقا كما  
نقدم. محو. أنه على عشرة إلا ستة<sup>(٣)</sup> أو أنه  
على عشرة إلا خمسة. وسب صاحب نواحي

(١) في نواحي الخفاضة ابن علقمة ص ٦٨٨/٢، وسلم لطبوت  
٣١١، ٣١٢/٢.

(٢) في نواحي ابن علقمة ص ٦٨٩/٢، ٦٩٠. نشر مكتبة الرضا المحمدية

(٣) ابن علقمة ص ٦٨٩/٢.

أخرى<sup>(١٩)</sup>، وكان له تعالى: «ولا يسمعون فيها لغواً ولا تأليلاً إلا قيلاً سلباً سلاماً»<sup>(٢٠)</sup>.

وحجة الاستثناء بأن الاستثناء صرف اللفظ بحرف الاستثناء، مما كان يقتضيه لولاه.

وعبر الجنس المذكور ليس بداخل في الكلام، فإن ذكره فيما صدر، الكلام عن صومه، ولا غناء عن وجهه سلباً، فلا يكون استثناء، وإما بمعنى هذا النوع استثناء مجازاً، وهو مستعمل بياناً في الاستثناء لفظياً (فـ ٦) وإما هو في الحقيقة استثناء، وتكون إلا بمعنى نفي، وإذا ذكر الاستثناء بعد الإقتران، كان قال: له عسدي مائة درهم إلا ثوباً، على أنه ناطقاً، لأنه يكون مفراً شيء، مدحياً لشيء، سواء، فيقبل إقراره، ويقبل دعوته، وهي الاستثناء.

وحجة من يرق بين الاستثناء وغيره أن قدر المدح من المدح معلوم، ويعبر بأحدهما عن الآخر، فإذا استثنى أحدهما عن الآخر علم أنه أراد التعتير بأحدهما عن الآخر، فإن ثوباً يسون عسدي درهم ديناراً، وفي بلاد أخرى يسون ثمانية دراهم ديناراً<sup>(٢١)</sup>.

#### الشرط الرابع: التلطف بالاستثناء

٢٠ - ذهب من حبيب من الملكية إلى أنه يجوز في الاستثناء تحريك الشفتين إن لم يكن مستحباً، فإن كان مستحباً لم يحركه إلا الجهر.

(١٩) سورة طه: ٥٠.

(٢٠) سورة الواقعة: ٢٥.

(٢١) ابن عابدين ٢٥٨٦، والشمس لأبي ذر ١٥١/٥ وما بعده ط.

فهرستى، وروضة النظر ص ١٢٩، والإحكام لأبى ٢٥٠: ٢.

وما بعده ط محمد صبيح

حجة الاستثناء إذا كان يشئ من غير جبر استثنى...، فحسب ما شئت، وإشاعى، والشافعي، وحده من أسكله...، ومثل ذلك قوله: «له علي ألف من الدنانير إلا قرده».

وتشالو قال: «له علي ألف من الدنانير إلا عشرة دنانير».

فجاء على أيان، فإن استغرقت لفظة المقتضى، وكل الاستثناء، ولزمه الألف، بنهها<sup>(٢٢)</sup>.

وأب الحنفية، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يصح استثناء...، استثناء المقتضى من المقتضى الكلي والجزئي، والمخلو الذي لا يمتزج بأحد، كالقندس والخمر، من أغراضهم واستثناء ذلك، وأب تشي في لامة فاعتبرت حاشا وحدا، فكانت قادمة والنفقة، وتطرح قصة المقتضى مما اقتره.

ويصح عدم هذا النوع من الاستثناء، واستغرقت الفضة جميع ما اقتره، لاستثناءه بعد التماسي.

والقول أحسن للتحقيق أنه لا يصح، وهو قول محمد ووفى وهو القياس.

إسائي غير مقدمات، كما لو قال: «له علي مائة درهم إلا ثوباً»، فلا يصح عند الحنفية حرماً، فمسا ومحسن.

وعند الحنفية الاستثناء من غير الجنس لا يصح إلا أن يشئ القراه من الدنانير، أو الدنانير من الدراهم، وفي رواية عندهم لا يصح وطعام.

وحجة المجتزئ من أن الاستثناء من غير الجنس ورد في القرآن، منه قوله تعالى: «(وَلَوْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ

(٢٢) حالة الدعوى ١٢/ ١١ ط، وهو

لم يسمع سمعاً<sup>١١</sup> ويقول الخفية أيضاً. إن  
الاستثناء بالكناية صحيح، حتى لو قلنا بالطلاق  
وكنت لاستثناء موصولة، أو عكس، وأول  
الاسماء بعد الكناية لم رفع الإطلاق<sup>١٢</sup>  
وحده في التنزيل حتى في كتب الخفية لأن الزوجة  
إذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يبعث أن  
تلك من الزوجاء، فيزعمها مخرجها.

٢١ - ولو اختلف الزوجان في صديق الاستثناء،  
فأعلاه الزوج وتكون الزوجة، فيقال قوله: بها،  
فأعلاه الزوجة عن أبي حنيفة وهو الذهب.

وفي قول عبد الخفية: لا يقبل إلا بيعة،  
وعليه الاعياد والفتوى حيثما أخذت العبد، إذ  
قد علمت ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله  
تعالى، وأن دعوى الزوج خلاف الظاهر، فإنه  
ينعزل للاستثناء، بدعي إبطال المذهب عند  
الاعتراف به، فالظاهر خلاف قوله، وإذا عم  
العبد بقي الزوج إلى الظاهر.

وفي قول ثالث عندنا هم فإنه إن فهم عن المحيط  
إن عرف الزوج بالصلاح فتقول قوله بصدقائه،  
وإن عرف بالفسق أو جهل حاله فلا، فثبت  
العبد وأبدى ابن عابد<sup>١٣</sup> ولم يقطع على  
مصوص لغير الخفية في هذه المسألة.

الشرط الخامس: القصد.

٢٢ - الشرط الملكية، والشافعية، وأخذت لصحة

وقال ابن القاسم يفعله وإن لم يسمعه  
العلوف له<sup>١٤</sup>.

والشرط التبعية للاستثناء أو يتلفظه به بحيث  
سمع غيره، وإلا فتقول قول خصمه في السر،  
بحكم ما يوقع إذا حلف الخصم على نفي  
الاستثناء.

هذا فيمن ينعقد به حق العسر، أما فيما عدا  
فيكفي أن يسمع نفسه، إذ اعتدله سمعه ولا  
خلاف، ومنه في أبيه وغيره الله تعالى<sup>١٥</sup>.

وإن يظهر لحنانة تعرض بضعة النطق فعترة  
في الاستثناء، غير أنهم مروا في سنة الاستثناء  
بالقول بأن يكون استثنى من الطلاق به عدا،  
كقوله: - أنت طالق، وأسر قلبه واحداً.  
فيكون له استثناءه ديناً لا قضاء، لأن قوله  
هو: أنت اسم علم يجوز العبير به عن بعض ما  
وضع له، ومن أن يكون مصداقاً يتأوله لا يتعدى  
غيره كالعبد، فلا يرتفع بأدلة ما ثبت باللعنة،  
كقوله: ساني الأربع أو ثلاث طوائف، فلا يقبل  
استثناءه ظاهراً، ولعل لا يقبل ولا داخلاً<sup>١٦</sup>.

وإن... الخفية الصحيح أنه إذا نكل بالطلاق  
واستثنى فلا بد أن يكون استثناءه مدعيه، والرد  
مأثراً إن سمع، حيث لم يقر بحدس أنه إن  
فعله يسمع استثناءه، ولو جاز: وإن سماع الشراء  
للكلام صمم أو كثيرة أصوات. وفي قول الترخي  
من الخفية ليس من شرط صحة الاستثناء أن يكون

١١) أبو داود، باب الطلاق: ١٦٨.

١٢) حجة إجماع: ١٥٩، وهو في حقه المصنف للمروار: ٢٢٧.

١٣) كشف الباع: ١٦١، وأبو: ١٤٨، ط ٢.

١) حاشية ابن عابد: ١٠٢، ١٠٤.

٢) حاشية ابن عابد: ١٠١.

٣) ابن عابد: ١٠٢.

وهو فرق ( حلف )<sup>(١)</sup>

جهالة المستثنى بالإلا وأحوالها :

٢٣ - الاستثناء من حيث جهالة جود

الأول : ما سوى العقود ، كالإقرار ، مباحر أو يستثنى المتكلم شيئا محمداً كان غرضه منعه من عتدي ألف دينار لا شيئاً أو ، إلا قبله أو لا بعضها ، أو يذره له ولا ويستثنى عرفة منها دون تـ بعينها

وتحسب بحري في الإقرار بحري في غيره من الذخ والبيع والطلاق وغيره ، ويطلب المتكلم بيان ما أسماه ، ويلزمه ذلك إن نسق به حق العيب . وفي حكم ذلك في لأسباب المختلفة سطر المصطلحات الخاصة بترك الأليات .

النوع الثاني : العقود ، والاستثناء المهم في العقود ، مثل وعقد لعقد<sup>(٢)</sup> وفي الحديث ، من النبي بجملة عن النبي إلا أن نعلمه<sup>(٣)</sup>

وعلة ذلك أن العقد عليه بشرط أن يكون معلوماً ، فلو كان ما استثنى غير مفهوم عاد القسطنطينية غير معلوم ، كمن باع ثوباً لا شيء

٢٤ - وقد وضع الحنفية قاعدة لما يجوز استثناءه في العقود بأن ما حاز في راد العقد عليه كغيره صبح

الاستثناء في البيع والطلاق الفصد ، سواء أكان الامتناء حقيقياً ، بالإلا أو إحدى أحوالها ، أم عرفياً ، بأن شاء الله وسحبه فلا يفيد الاستثناء اختلف إلا أن يقصد معنى الامتناء أي حلي البمين ، لا إن يفصد عود الشريك ، أو يفصد شيئاً . وكذا لا بد أن يفصد لتلفه ، فهو بحري الاستثناء على لسانه مهو إلى بقعه .

وقد انفصلوا أيضاً على صحة هذا القصد إن غفرت في أول انطبق بالكلام المتشمل على الامتناء ، أو في أنشئه وقبل الفراغ منه . أما إذا وجدت النية بعد الفراغ منه فهي صحيحة عند اعتماد شرط الاتصال . أما المالكية والشافعية فكل من فلولان . الأول وهو المقدم عند المالكية ، ومضيل الأصح عند الشافعية : أن النية صحيحة وينحل بها البمين أو الطلاق بشرط الاتصال كما تقدم ، والقول الثاني ، وهو غير المقدم عند المالكية وهو الأصح عند الشافعية . أن الفصد بعد الفراغ لا يصح . فتعتمد البمين ، ويقع الطلاق<sup>(٤)</sup>

أما الحنفية فقد صرحوا بعدم اشتراط الفصد في الاستثناء بالنسبة ، فيكون عدم اشتراطه في الاستثناء بالإلا وأحوالها من باب أولى<sup>(٥)</sup>

وهذا ما قاله (مسند) من الحنفية ، وهو ظاهر المذهب ، لأن الطلاق مع الاستثناء ليس ضالفاً . وكذا إذا قال : « إن شاء الله » من لا يصرف معناه . والقول الآخر عندهم أنه يفترق إلى نية ،

(١) مع القدر ١٤٢٢/٢ . والله المتعارف وحاشية ابن عابد بن ٥١١/٢

(٢) الأثناء والظاهر للوطي من ٢٧٩ ط مصطفى احني (٣) الحديث أخرجه النووي ٢٩٦ ط الكعبة التجارية . والبردي ٥٥٢/٢ ط الحلبي ١٤٢٢/٢

(٤) بداية المحتاج ٢٥٨/٢ . وانظر ٢٧٧/٢ ، وحاشية الدسوقي ٢٩٦/٢ ، ٢٩٨/٢

(٥) مع القدر ١٤٢٢/٢ ، وحاشية ابن عابد بن ٥١٠/٢

حكمه هذا حيثما تمت شروطه المعبرة التي تقدم  
دونها فغشت في الحضور والوعود والنفوذ والأبواب  
والطلاق، وبما تضمنته القولية، فلو استثنى  
من البيع جزءا معلوما من الثمن، أو منفعة معلومة  
لمدة معلومة فلا، إلا أنه قد مر صراحة من  
الاستثناءات البطلان لبيع<sup>(١٤)</sup>.

ما يثبت فيه حكم الاستثناء بالنية

٢٦ - الاستثناء بالنية إذا تمت شروطه يستتبع أثره  
وهو: إبطال حكم ماقعه. وهذا الإبطال إما  
بمضي أصل العقد، وإما بمعنى منع  
الانعقاد، فإذا بدا المختلف مثلا أن يستثنى بعد  
تمام بيعه تنحل بيعته باستثناءه عند من أحاط به  
الاستثناء بعد تمام البيع، والذي يوجب إبطال  
قبل الفراغ من بيعه ثم يأتي به يمنع انعقاد  
بيعه<sup>(١٥)</sup>.

٢٧ - أما ما يظنه الاستثناء منقذ العقد عن  
أنه يفسد البيع<sup>(١٦)</sup> لما ورد من الأحاديث التي  
تقدم ذكرها، وأما ما عدا ذلك فقد حلفوا به  
على التامين.

الاحتفاء الأول: أن الاستثناء بالنية يمنع انعقاد  
ه. فنزاع من تضمنت القولية. وهذا مذاهب  
الخفية والشافعية. غير أن الخفية نصوا على أن  
حكم الاستثناء يثبت في صبيح الإخبار، وإن كان

استثناء من العقد، فيصح فغير من صبه حائل،  
وكذا استثناء<sup>(١٧)</sup>.

واستثناء الملكية كذلك معزومة استثنى، فلو  
استثنى جزءا من ثمنه استثناء ماله، أو إن  
استثنى فلما معلوم بالتكليف من صيرة داعية  
جزافا، أو زيفا من لحم شاة، أو بحر إن يستثنى  
أكثر من ذلك، ويجوز عدهم استثناء جلد  
وبسائط من رأس وأكله، في اسرفه، وإن  
جاز استثناءه في الفرفرة فقط لخصه فيها ب دون  
الخصر<sup>(١٨)</sup>.

والاحتفاء في الاستثناء قبل المشتى معزوما  
بواقفون الخفية، ويقولون بانه عده التي تفردها في  
هذه المسألة، وإن كانوا يخالفونهم في بعض أحاد  
المسائل. لمعانيهم في تحقق مداه الحكم فيها،  
فهم مثلا يميزون استثناء الرأس والأطراف من  
الثنية المرحلة، لأنهم اعتمدوها معلومة

واجبوا بأن التي يحلها ما جاز إلى البنية ومنه  
أبو بكر وعاصم بن فهيرة، هو وإبراهيم بن  
فذهيب أبو بكر وعمر، فاشترى به شاة وشروطه  
سلف<sup>(١٩)</sup>.

ما يثبت فيه حكم الاستثناء الخفي

٢٥ - حكم الاستثناء الخفي عند الجمهور  
استخصيص، وعند الخفية الفحص. لأنهم  
يشترطون في الشخص أن يكون مستغلا، ويثبت

(١٤) القوس من لا يرب من ٩٩، وفي المار ١٠٩/١، ١٠٩/٢

(١٥) ط بولاني، رجع المراجع ١٠/٢، وسلم الفتوى

٣٦٦/١

(١٦) انظر بحث الأبواب ٢٥١، ٢٥٢، من الطبعة المحمدي

للموسوعة

(١٧) تفسير القرطبي ٢٧٣/١، ٢٧٥

(١٨) ابن عابدين ١٠١، ١٠٢

(١٩) حاشية الفهرست ٢٨٠

(٢٠) انظر ١٠٠٣-١٠٠٤، وسبب الفحص: إبطال وكراهية

وإلا في بطلان ليد العرب

بحسبك أو وعيك كذا إن شاء الله . ثبت حكم  
السبع وأربعة

وهذا هو القول المذموم عنده .

أما الطلاق والعناق على رواية : نكح أحمد عن  
القول به : روي رواية أخرى . ففتح أنه لا يسمع  
الاستثناء فيها ، وقال : من حلف فذل إن شاء  
الله لم يثبت . ونيس له استثناء في الطلاق والعناق  
لأنهما ليسا من الأيمان . ونظله صاحب المعنى أيضا  
عن الحسن وقدامة . وقال : إن الحديث إنما تناول  
الأيمان ، وليس هذا بهيمته ، إنما هو تعليق على  
شرط<sup>(١)</sup>

٢٨ - وذكر متأخرو الحاشية في الاستثناء في الطلاق  
والعناق وعنه مما قولنا ثالثا ، قال بن تيمية ، وسمه  
رواية عن أحمد . وهو أن يقع الطلاق والعناق لا  
يدخل فيها بطله لاستثناء . أما الخلف . فطلاق  
والعناق فيدخل . قال . ومن أصححه من قال : إن  
كان الخلف بصيغة المنقسم ( كما لو قال عني  
الطلاق لأفعلن كذا ) دخل في حديث لاستثناء .  
ونفته الملبسة رواية واحدة .

وإن كان بصيغة الجزاء كما لو قال تزوجت : إن  
فعلت كذا فأنت طلق لنفسه رواه ابن . قال ابن  
تيمية : وهذا القول هو الصواب المتأخر عن  
صاحب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين كسعيد  
واحسن . ثم يجعلون في الطلاق استثناء ، ولم يجمعوا  
من الأيمان . ثم نقل عن الصحابة وجمهور التابعين  
أنهم جعلوا الخلف بالصدقة والغدي والعناق ونحو  
ذلك يعني مكفرة . وقال أحمد : إنها يكون

إشياء بإيجاب . لا في الأمر وليس . ولو قال :  
اعطوا ثمن عاني فطلاق بعد موثي إن شاء الله عطل  
الاستثناء وصحت البوسة .

وعنه الحلواني من أخففة . أن كل ما يختص  
بذلك أن يبطل الاستثناء ، كما لو لاقى وإبرع ،  
بخلاف ما لا يختص به كنية الصوم ، فلا يرفعها  
الاستثناء ولو قال : نوي صيام غد إن شاء الله ،  
له أدق من ذلك لبنة<sup>(٢)</sup>

الاتجاه القائم . أن الاستثناء بالمشبهة لا يستعمل انعقاد  
أي تصرف ساعد الأيمان . وهو مذهب المالكية  
والحنابلة . وبه قال لأوزاعي والحسن وقدامة . فعند  
المالكية : باستثناء من المرافعة أن الاستثناء ( بيان  
شأن الله ) يبطل الأيمان . ولا يبطل ما قبله في خبر  
الأيمان ، فلو قرأ قائلا : له في دمي ثلث بد شاء  
الله ، أو : إن قضى الله ، لزمه الألف ، لأنه لما أقر  
علمنا أن الله شاء أو قضى .<sup>(٣)</sup>

وسواء عند المالكية كان الطلاق والعناق مجزئا  
أم كان معاقف . قال ابن عبد البر من المالكية في  
المتنبئة بعد تعليق الطلاق : بها ورد التوفيق .  
بالاستثناء في السبعين سنة تسلي . وقول  
المتقدمين : الأيمان بالطلاق والعناق إنما جاز على  
التقريب والانتساع ، ولا يميز في الحقيقة إلا بالله ،  
وهذا طلاق وعناق .<sup>(٤)</sup>

أما الحد الملة فله خصوصاً على أن اليمين يبطلها  
الاستثناء . وأما غيرها فلا يؤثر فيه ، كما لو قال

(١) صحيح الفقيه ١٤٣/٣ ، وحاشية ابن عابدس ١٠٠/١ ، وبهية  
الفتح ١٦٠/١ ، والفتاوى ٣٤٠/٣

(٢) حاشية المنصوري على الشرح الكبير ٤٠٩/٣

(٣) استي لا ينقداه ٢١٩/٣

(٤) الفقيه ٢١٩/٣

## استحاضة

التعريف :

١ - الاستحاضة لغة : مصدر استحاضت المرأة فهي مستحاضة . والمستحاضة من يسيل دمها . ولا يرقاتي عن أيام معلومة . لا من عرق الحوض بل من عرق يذلل له : العاذل<sup>(١)</sup> .  
وسوف الحنطة الاستحاضة بأنها : دم عرق  
انفجر ليس من الرحم .

وبدونها الشافية بأنها : دم غلة يسيل من عرق  
من أفقر الرحم يقال له العاذل ، قال الرمزي .  
الاستحاضة دم تراه المرأة غير دم الحوض والنفاس ،  
سواء انصل بها أم لا . وجعل من أمثلتها الدم  
الذي تراه الصميرة<sup>(٢)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحيض .

٢ - الحيض دم يتغضه رحم المرأة بالغة لاداء بها ولا  
حبل ، ولم تلغ من الإياس<sup>(٣)</sup> .

(١) - معجمي عن معجم اللغات ٦٦ .

(٢) - معجم اللغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح حاشية الطحاوي ١٩٩ .

(٣) - معجم اللغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

لغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

ومعجم اللغات ١٠١٠ .

(٤) - معجمي عن معجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

(٥) - معجمي عن معجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

(٦) - معجمي عن معجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

الاستحاضة فيها فيه كعبرة<sup>(١)</sup> . ونسب النسب في  
الاستحاضة في لفظ المعنى بنظر في بحث الأبيات ،  
وعدم الكلام على تفرع مسائل الاستحاضة ، وتفصيل  
الكلام فيها في أبواب الفقه المختلفة ، فراجع في  
كل ذلك منها إلى ما في لفظ المعنى والحق والحق  
واليمين والحق وغير ذلك . وما يتعلق منه بالحق  
الأصحية يرجع إليه في الملحق الأصولي .

## استحجار

التعريف :

١ - الاستحجار لغة : الاستحجار ، استخراج ، مأخوذ  
من الجمرات والخيزر . وهو الأحمر الصميرة  
واسحمر وسجى واحد<sup>(٢)</sup> .

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٢ - الاستحجار ، استخراج ، وخيزر واحد ، أو يذلل ، واحد  
واجب عند الجمهور على التكثير ، وسه مذكور  
عند الخفية . والجمع سها أفضل .

ولكن ينعين الاستحجار بالذات في الشيء  
والحيض ، والنفاس ، وفي السؤال بالعطف إذا اشتر  
الاستحجار كثير ، واختلاف في قول المؤلف<sup>(٣)</sup> ، وتفصيل  
أحكام الاستحجار في مصطلح : استحجار .

(١) - معجمي عن معجم اللغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

(٢) - معجمي عن معجم اللغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

(٣) - معجمي عن معجم اللغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

(٤) - معجمي عن معجم اللغات ١٠١٠ ، ومعجم الفلاح ١٠١٠ ، ومعجم اللغات ١٠١٠ .

ب - النفاس :

٣ - النفاس دم يخرج عقب الولادة ، وهذا القدر لا خلاف فيه ، وزاد المالكية في الأرجح : ومع الولادة ، وزاد حنابلة ، مع ولادة قبلها بيومين أو ثلاثة .<sup>(١)</sup>  
 ٤ - وتنفرد الاستحاضة عن الحيض والنفاس بأمور منها

أ - الحيض له وقت ، وذلك حين تبلغ المرأة تسع سنين فصاعداً ، فلا يكون المرئي فيها دونه حيضاً ، وكذلك ما نراه بعد سن اليأس لا يكون حيضاً عند الأكثر ، ثم الاستحاضة فليس لها وقت معلوم .

ب - الحيض دم يعاد المرأة في أوقات معدومة من كل شهر ، أما الاستحاضة فهي دم شاذ يخرج من فرج المرأة في أوقات غير معدومة .

ج - الحيض دم طبيعي لا علاقة له بأي سبب مرضي ، في حين أن دم الاستحاضة دم ناتج عن قسود أو مرض أو احتلال الأوعية أو نزف عرق .

د - لون دم الحيض أسود تحير من أنه رائحة كريهة عالماً ، بينما لون دم الاستحاضة أحمر رقيق لا رائحة له .

هـ - دم النفاس لا يكون إلا مع ولادة .

الاستمرار عند الحنفية .

٥ - الاستحاضة عتلاً ما تحصل بالاستمرار ، وهو زيادة لدم عن أكثر مدة الحيض أو النفاس ، وهذا عند الحنفية إذ لم يعتبر الاستمرار بهذا المعنى عبرهم ، والاستمرار إما أن يكون في المعتادة أو في المبتدأة

الاستمرار في المبتدأة

٦ - إذا استمر دم المعتادة وحلوز أكثر الحيض فطهرها وجعلها ما اعتادت ، وترد إلى عاداتها في الحيض والظهير في جميع الأحكام ، بشرط أن يكون ظهيرها اعتاد أقل من ستة أشهر ، أما إذا كان ظهيرها أكثر من ستة أشهر فلا ترد إلى عاداتها في الظهور ، وقد بين ابن عابدين سبب ذلك فقال : لأن الظهير بين السمين أقل من كسرى مدة الحمل حادة ، وأدنى مدة الحمل كما هو معلوم ستة أشهر .

وتلعلها عدة أقوال لتغير طهر المرأة في مثل هذه الحالة أقوالها قولان وهما :

أ - تقدر طهرها ستة أشهر لإساعة ، تخففاً لتغليب بين طهر أحمل وظهر الحيض .<sup>(٢)</sup>

ب - يقدر طهرها بشهرين ، وهو من القدرة احكام الشهيد

قال ابن عابدين : إن أكل والعلماء يذولون بالأول ، ولكن الفتوى على الثاني ، لأنه يفسر على انقبي ونساء .

الاستمرار في المبتدأة .

٧ - ذكر الر كوي أربع حالات لمبتدأة ، وهذا عند الحنفية ، أما عند الأئمة الثلاثة الشافعي ، وأحمد ، ومالك ، فمباين بين أحوائها في الموضع التالي

وثلاث من حالات المبتدأة تتصل بموضوع الاستمرار ، أما الحالة الرابعة للمبتدأة عند الحنفية فتشكي هـ / ١٣

(١) هذا صحيح ٢٠٥٦ ، وابن عابدين ١٩٩٠ ، وكشاف القناع ١١٨٠ ، ولفظ السلف ٢٩٩١

(٢) معن الواجب مجموعاً - جسر من عابدين ١٢٠٠

حالات الاستمرار في المبتدأة -

ولكنه فاسد في المعنى لأن أوله دم، وهو اليوم الزائد  
عنى العشرة ، وليس من الخيض عند الحنفية ،  
لأن أكثر الخيض عشرة أيام فقط عددهم فهو من  
الطهر ، وبما أن الطهر خاتمة ادم في أوله فلا  
يصلح أن يكون حادة

قال ابن عابدين في شرح رسالة الحبص  
والخاص أن فساد الدم يفسد الطهر فينجس  
فيجعله كالدم المتوالي ، فتصير المرأة كأنها ابتدت  
بالاستمرار، ويكون حيضها عشرة وطهرها  
عشرين . ولكن إن فز به الدم وانطهر على ثلاثين  
يصير ذلك من أول عذرات ، ونزوات يستمر من أول  
الاستمرار الحقيقي ، ويسكون جميع ما بين دم  
الخيض الأول ودم الاستمرار طهرا .<sup>(١)</sup>

الثالثة : أن ترى دما صحيحا ، وطهرا فاسدا ،  
فإن الدم الصحيح يستمر عنه ما فقط ، فزده إليه  
في زمن الاستمرار ، ويكون صهرا أثناء الاستمرار  
بشيء الشهر

فتورات المبتدأة خمسة دما وأربعة عشر طهرا ثم  
استمر الدم ، فيحيضها خمسة وطهرها بعبء الشهر  
خمسة وعشرون ، ففصل من أول الاستمرار أحد  
عشر يوما تكملة الطهر ، ثم نترك الصلاة خمسة ،  
ثم نغسل ونصلي خمسة وعشرين وهكذا ، وكذلك  
الحكم إذا كان الطهر فاسدا في المعنى فقط ، كما لو  
رأت ابتداء ثلاثة دما وخمسة عشر طهرا ، ثم يوما  
تتألم خمسة عشر طهرا ثم استمر بها ادم ، فإن  
اليوم الذي رأته به ادم - وقد توسط بين الطهرين -  
أفدهما معا لأنه لا يعتبر حيفا فهو من الطهر ،  
وعليه . فالأيام الثلاثة الأولى حبص . وواحدة

٨ - الأولى : أن يستمر بها ادم من أول ما بلغت ،  
فحينئذ يفسد حيضها من أول الاستمرار عشرة  
أيام ، وطهرها عشرين ثم ذلك دأبها ، وإذا صارت  
تفسد نفاسها بمس بربعين يوما ، ثم بعد النفاس  
يفسد بعشرين يوما طهرها ، إذ لا يتولى نفاس  
وحصى عند الحنفية ، على الأبد من طهر فام بينهما ،  
ولما كان تقديره بين الخيضتين عشرين فليكن كذلك  
بين النفاس والخيض تقديرا مطردا .

الثانية : أن ترى دما وطهرا فاسدين ، والدم  
الفاقد عند الحنفية مازد على عشرة أيام ، والطهر  
الفاقد ما نقص عن خمسة عشر يوما ، فلا يعتد بها  
رأى من حيث نصب العادة به ، بل يكون حيضها  
عشرة ولو حكم ، من حبر استمرار الدم ويكون  
طهرها عشرين ، وتلك دأبها حتى ترى دما وطهرا  
صحيحين

بيان ذلك . مراعاة ( أي مقابلة ) لنسبوع ) رأيت  
أحد عشر يوما دما ، وأربعة عشر طهرا ، ثم استمر بها  
الدم فحيضها عشرة وطهرها عشرون ، والطهر  
النافس له ، ما لي بين الدمين يعتبر كالدم المستمر  
حكمها ، وعليه تكون هذه كآلتي استمرار ادم من  
أول ما بلغت ، فيكون حيضها عشرة أيام من أول  
أيام الدم الأحد عشر وطهرها عشرين . هذا إذا  
كان الطهر فاسدا لأن كان أقل من خمسة عشر  
يوما ، أم إذا كان خمسة عشر يوما ، وأكثر وقد صدق  
بعبء العلة دم . لاستحاضة ، كهيئة رأيت أحد  
عشر دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم ،  
فالدم الأول فاسد لا يذاته على العشرة . والطهر  
صحيح ظاهرا . لأنه دم إذ هو خمسة عشر يوما .

١٢ : شرح رسالة المحقق بحرمة وماتل ابن عابدين ٩١/١ ، ٩٢

الحضية تقدم لتعطين حكمها .

١٠ - وعند المالكية نفس ابتداءها بها ، فإن غادرهن رواية بن لقاسم في المدينة ، تنبأ إلى تمام خمسة عشر يوما ، ثم هي مستحاضة نفس ونصلي ونصرم

وولي رواية ابن زياد عن مالك أنها تقصر على عوائد أثرها في أسس ، فتأخذ بعوائدها في حيض من قلة الدم وكثرته ، بعد أن أمرهم قدر بدم لدهان أنه هي مستحاضة بعد ذلك نصلي ونصرم ، إلا أن ترى نعت مستكره لا تثبت فيه أنه دم حيض ، وقالوا أيضا : إن المستحاضة إذا عرفت أن الدم الساكن هو دم الحيض ، بأن ميرته يربح أو تخسر ، أو تون أو تأن ، فهو حيض بشرط أن ينضمه قل لظهر ، وهو خمسة عشر يوما ، فإن لم تدر ، أو مرت قبل قدم أخر لظهر فهو مستحاضة أي باقية على أنها طاهرة . ونومكث على ذلك طويلا حياضا .

١١ - وأما المبتدأة بالحيض عند الشافعية ، فقد قالوا : المبتدأة إما أن تكون مميزة لما زام أولا ، فإذا كانت المبتدأة مميزة لما زام ، بأن ترى في بعض الأيام دم فربا وفي بعضها دم ضميما ، أو في بعضها دم أسود وفي بعضها دم أحمر ، وجاء : الدم أكثر الحيض ، فالضميض أو الأحمر استحاضة وإن صا ، والأسود أو الضموي حيض ، إلا أن لم يقصر إلا ، وذا التوي عن أقل الحيض ، وهو يوم وبيلة عددهم ، ولا خلاف أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوما أيضا ، حتى لو أدت يوما وبيلة سود ثم اتصل به

وثلاثون يوم ظهر ، ثم تنأف من أول الأسير وثلاثة حيض ، وسبعة وعشرون ظهر ، وهكذا ذات ، وهذا نسبه هذه المسألة مع السابقة في الحكم ، من حيث نصب المدة عند الاستمرار في كل شهر

وذا كان الظهر الثاني السمي مر بها قبل الاستمرار ظهر فاستدا . لأنه أقل من خمسة عشر يوما ، فحكم يختلف عما نضرو ، لأنه أنكى اعتبر أيوه الذي رأيت فيه الدم بعد خمسة عشر الأولى من أيام الحيض

فورأت ثم بعدة ثلاثة أيام دما ، ثم خمسة عشر يوما طهرا ، ثم يوم دم ، ثم أربعة عشر يوما طهرا . ثم استمر ما الدم ، فالأيام الثلاثة الأولى دم صحيح ، فهو حيض ، وأخيه عشر بعدها ظهر صحيح ، واليوم الذي بعدها مع الذي بعده حيض ، ثم ظهر خمسة عشر ، السائر من أيام الانقطاع التي سبقت الاستمرار ، وثلاثة من أول الاستمرار ، وهذا نصي من أول الاستمرار ثلاثة ثم عشر خمسة ثلاثة فتدرك فيها الصلاة ، ثم تغسل وتصوم حرم غير يوما ، وهكذا يقدّر حيضا ثلاثة وظهرها بخمسة عشر .

أما الخلة السبعة فبحث في الفقرة ١٣١  
سندحضة المبتدأة بالحيض

استحاضة المبتدأة بالحيض ، والمبتدأة بالحيض

٩ - ابتداء بالحيض هي التي كانت في أول حيض ، فمبتدأت بالدم ، والاستمرار . فبعد

١١ - أسهل الطرق شرح إبداء السالك في هذه الإمام مائة ١١١  
١٢ - من صحيح ١١٣٢ . وهذا تنافي بينه وبين القائل  
١٣ - والشرح شرح المهذب للإمام النووي ١١٣٢

١٤ - من إبداء من إبداء السالك ١١٠ . وضع فقير ١١٤٥ .  
وإبداء الطحاوي على مراني الفلاح



قد هذا التطهر في المص ، لأنه خالطه دم يوم يؤمر  
بتصلاة فيه ، وهذا لا يصلح لأختياره عادة لها ،  
فيغفر حبضها وطهرها حسب التفصيل التالي :  
إذا كان بين نهاية الغسل - الأربعين - وأول  
الاستمرار عشرين يوماً فأكثر ، كأن زاد معها على  
الأربعين بخمسة أو ستة وطهرت بعده خمسة عشر  
ثم استمر بها الدم ، فإنه يغفر حبضها من أول  
الاستمرار بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين ، وهكذا  
دأبها .

وإن كان بين الغسل وأول الاستمرار أقل من  
عشرين كان زاد معها على الأربعين يوم أو يومين  
فإنه يكمل طهرها إلى العشرين ، ويأخذ من أول  
الاستمرار ما يتم به تكميل هذه العشرين ، ثم يغفر  
حبضها بعد ذلك بعشرة وطهرها بعشرين وهكذا .  
والحشر بالذكر أن الشدة بالخض أو الغسل إذا  
انقطع دمها لأقل من عشرة أيام في الحيض ، ولأقل  
من أربعين في النفاس ، فإنها تغسل وتصل في آخر  
الوقت ، وتصوم احتياطاً ، ولا يعمل لزوجها وطؤها  
حتى يستمر الانقطاع إلى تمام العشرة في الحيض ،  
هذا إذا انقطع لتمام ثلاثة أيام ، أم إذا انقطع لأقل  
من ثلاثة فهو استحاضة وليس بحيض ، فتوضأ  
وتصل في آخر الوقت <sup>(١)</sup> وهذا كله عند الحنفية .

١٤ أنه أحكامه ابتداءً بالحمل عند الشافعية  
والمالكية فتوضأ هنا كأنه في البدأ بالخص .  
والمالكية قالوا : تعتبر البدأ بانسائها ، فإن  
تبادى بها الدم فالشهرة بأنها تعتكف ستين يوماً ، ثم  
هي مستحاضة تغسل ، وتصوم ، وتصل ، ونوعاً <sup>(٢)</sup>

يمكن أن يكون حبضاً حيضاً وإلا فاستحاضة ،  
لأنه يتصور عندهم اقتران الخيض بالنفس <sup>(٣)</sup> .  
وعند المالكية والشافعية الزيادة على الستين  
استحاضة ، وصرقوا بين المعيزة - لما ترى وغير  
المعيزة في الحبض .

فإذا بلغت بالحمل وولدت واستمر بها الدم ، ولم  
تر طهرها صحيحاً بعد ولادتها وانتهاء مدة نفاسها -  
وهي أربعة وثلاثين يوماً بعد الخطة والحنابلة - فيغفر  
طهرها بعد الأربعين بعشرين يوماً ، ثم يعلمه يكون  
حبضها عشرة وطهرها عشرين ، وهذا شأنها ما  
دامت حالة الاستمرار قائمة بها .

وإذا ولدت فرأت أربعين يوماً دمياً ، ثم خمسة  
عشر شهراً ، ثم استمر بها الدم ، فحبضها عشرة من  
أول الاستمرار ، وطهرها خمسة عشر ، أي نزل إلى  
عادتها في الطهر إذا كان طهرها صحيحاً خمسة عشر  
يوماً فأكثر ، وكذلك يكون هذا إذا رأت ستة  
عشر يوماً طهرها فخالها فوفها إلى واحد وعشرين ،  
فبعدئذ يغفر حبضها بسبعة وطهرها بواحد  
وعشرين ، ثم كثيراً زاد الطهر نقص من الحيض  
مثله إلى أن يكون حبضها ثلاثة ، وطهرها سبعة  
وعشرين ، فإذا زاد الطهر عن سبعة وعشرين  
فحبضها عشرة من أول الاستمرار ، وطهرها مثل ما  
رأت قبل الاستمرار كأنها ما كان عدده بخلافه .  
ما إذا كان طهرها ناقصاً عن خمسة عشر يوماً فإنه  
يغفر حد الأربعين - التي هي مدة نفاسها - بعشرين  
وحبضها عشرة ، فهي بمنزلة التي وضعت وتستمر  
بها الدم ابتداءً ، وإذا كان طهرها الذي رآه معه  
الأربعين التي للغسل كاملاً خمسة عشر يوماً فأكثر ،  
وقد زاد معها على أربعين في الغسل بيوم مثلاً ،

(١) رد المحتار ج ١ ص ١٢٠

(٢) أسهل المأثر شرح إرشاد السالك ١٢٣

(٣) كتبه مفتاح ١٨٨٨ في أخبار السنة

الحيض والاستحاضة على انتقال العادة  
فإن لم تنفل كما إذا رآه الدم عن العنبه ردت  
إلى عادتها، فمعدل لربتي في العادة حبس.  
والنهي الذي حاور العادة استحاضة  
وإن انفلت العادة فكل ما رآته حيض  
وتفصيل فاعلة انتقل العادة وحالاتها وأنتبه  
في مصطلح (حبس) (١)

١٦ - وعند المالكية : أقول متعددة أقسام إليها  
رشد في فلفحات أشهرها :

أما على أيامها للعادة ، ونسبها (أي محتاط)  
ثلاثة أيام - ثم تكون استحاضة تمتل ونسب  
وتنصه وتطوف وينها : وجهها ما لم تم دما تنكره بعد  
مضي أقل مدة الطهر من يوم حكم باستحاضتها،  
وهو ظاهر رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة  
وعلى هذه الرواية تمتل بعد تمام الحصة عشر  
يوما استحاضا لا بإحدى.

وهذا كله إذا تم تكسب مبره، أما المبره فمعدل  
شهرها من رواية أوصاف الدم وأحواله من التقطع  
وتزياده والبلون ، فتميزه ما هو حيض ، ومن هو  
استحاضة (٢)

وإذا أتتها الحيض في وقتها ، وانقطع بعد يوم ثم  
يومين أو ساعة ، وأتت بعد ذلك قبل طهر تام ، فإب  
ثلثي أيام الدم بعضها إلى بعض ، فإن كانت  
معقدة فثلثي عادت - واستظهارها ، وإن كانت  
متسدة فثلث نصف شهر ، وإن كانت حاصلا في  
ثلاثة أشهر فأكثر لغت نصف شهر وبحود أو بعد  
سنة أشهر لغت عشر يريوما ونحوها .

فإذا عبر الدم السنين عند الشاعية فيزد مبره  
عبوره أكثر الحيض ، لأن التعاس كحيض في غالب  
أحكامه ، فكذلك في الرد إليه ، فيقال به ذكر في  
الحيض وضاعا وحلافا ، فيظن هنا أيضا إذا كان  
المبره مبتدأ في التعاس أو معتادة ، مبره لما نراه أنه  
عبر مبره ، ويقاس به تقديم في الحيض ، فترد  
المبتدأ المبزاة إلى التعبير شرط ألا يربد القوي  
على ميز عند الشاعية والمالكية ، وعبر مبره ترد  
إلى لحظة في الأظهر عند الشاعية ، والمعتدة المبره  
ترد إلى التعبير العادة في الأصح ، وعبر المبره  
الحافظة ترد إلى العادة ، وتثبت العادة مبره في  
الأصح عند الشافعية ، وأما التامية لعادتها فترد  
إلى مبره المدة في قول ، وتحتل في القول  
الأخر (٣)

أما المحايلة فترد أن النفس إذا رآه دمها على  
الأربعين يوافق عادة حيض فهو حيض ، وما زاد  
فهو استحاضة ، وإن لم يوافق عادة حيض فما زاد  
على الأربعين استحاضة ، ولم يفرق قوايين متداه  
بالحمل أو معتادة له .

استحاضة ذات العادة

أ - ذات العادة بالحيض :

١٥ - مذهب الحنفية في ذات العادة بالحيض - وهي  
التي تعرف شهرها ووقت حبسها وعدد أيامها  
أنه : وإذ رأت المعتادة ما يوافق عادتها من حيث  
الزمن والعدد ، فكل ما رآه حيض ، وإذا رأت ما  
يخالف عادتها من حيث الزمن أو العدد أو كلاهما ،  
فحيض قد تنفل لعادة وقد لا تنفل ، ويختلف  
حكم ما رأت ، فتستوفى معرفة حال ما رأت من

(١) طرح رسالة حبس مجموعة رسائل ابن عديم : ٨٦ : ٨٧ .

(٢) سهل مدارك شرح إرشاد السلف : ١١٧ .

(٣) حاشا لطهري ومبره : ١٠٩ : ١١٠ .

والأشياء التي استظهرت بها هي فيها حائض، وهي مصدرة من الحيض، إن رأت الدم فيها بعد ذلك، وإن دبره، وأيام الطهر التي كانت تلعبها عند انقطاع الدم في حلاتها، وكانت لا ترى فيها دم هي فيها فاضرة، فتصل فيها ويأتيها زوجها وتضمها، ويستأنف ذلك لأنه يصير عنه في مدة من خلافه، لأن الذي فعلت ثلاث الأيام من الدم، والتي بعد تلك الأيام قد أصيبت بحصة من بعض وجعل حصة واحدة، وكل ما يرى ذلك من الطهر معي، لم تغسل بعد الاستظهار، وتغسل، استحاضة كل صلاة، إن رأت الدم في تلك الأيام، وتغسل كل يوم إذا سقط عليها الدم من أيام الطهر<sup>١٦</sup>.

١٧ - ما بعد الشهادة، المعتادة ما حيض، برأى تكون غير خيرة ما ترى بأن كان الدم بصفة واحدة، أو كان بصفات منه مدة، وقضت شرط التيسير، ولكن من غير أن حيض وطهر، وهي تعاد أيام حيضها وطهرها، فافترق بينهما ففترقا، وثبتت العادة بعده في الأصح، وما المعتادة المقوية بعدكم به، تنزل بالعادة في الأصح، كما لو كانت محلها حصة من أول كل شهر وبقي الطهر، فاستحاضت، فأتت عشرة سوفا من أول الشهر وبقيته حرة، فحيضها أثبت به السواد وما يليه استحاضة، وأما دل الذي يتحكم بالعادة، فتكون حصة الخمسة الأولى<sup>١٧</sup>، وأول أصح لأن التيسير

أو المستحاضة التي فاعادة ولا يبرأ، تكون معها غير متصلة أي غير صلبة لا تختلف، ولا يتغير بعضها من بعض، أو كره منفصلا، إلا أن الدم الذي يصلح للحض، وإن أقل العجس، أو مرق أكثره، فهذا لا يبرأ، فإن كانت فاعادة فذلك استحاضة حصلت أيام عادتها، واعتلت عند غفائتها، ثم تنوضا بعد ذلك، لو فت كل صلاة.

والقسم الثاني الذي هو من فاعادة والتيسير، واستحاضت، وهما متغير، بقضه شيئا رخصه، فإن كان الأسود في يس العادة ففقد غنقت العادة والتيسير في الدلالة فيجعل بها، وإن كان أكثر من المعتاد أو أقل، ويبرأ أن يكون حصة بعده

والأشياء التي استظهرت بها هي فيها حائض، وهي مصدرة من الحيض، إن رأت الدم فيها بعد ذلك، وإن دبره، وأيام الطهر التي كانت تلعبها عند انقطاع الدم في حلاتها، وكانت لا ترى فيها دم هي فيها فاضرة، فتصل فيها ويأتيها زوجها وتضمها، ويستأنف ذلك لأنه يصير عنه في مدة من خلافه، لأن الذي فعلت ثلاث الأيام من الدم، والتي بعد تلك الأيام قد أصيبت بحصة من بعض وجعل حصة واحدة، وكل ما يرى ذلك من الطهر معي، لم تغسل بعد الاستظهار، وتغسل، استحاضة كل صلاة، إن رأت الدم في تلك الأيام، وتغسل كل يوم إذا سقط عليها الدم من أيام الطهر<sup>١٦</sup>.

١٧ - ما بعد الشهادة، المعتادة ما حيض، برأى تكون غير خيرة ما ترى بأن كان الدم بصفة واحدة، أو كان بصفات منه مدة، وقضت شرط التيسير، ولكن من غير أن حيض وطهر، وهي تعاد أيام حيضها وطهرها، فافترق بينهما ففترقا، وثبتت العادة بعده في الأصح، وما المعتادة المقوية بعدكم به، تنزل بالعادة في الأصح، كما لو كانت محلها حصة من أول كل شهر وبقي الطهر، فاستحاضت، فأتت عشرة سوفا من أول الشهر وبقيته حرة، فحيضها أثبت به السواد وما يليه استحاضة، وأما دل الذي يتحكم بالعادة، فتكون حصة الخمسة الأولى<sup>١٧</sup>، وأول أصح لأن التيسير

١٦ - المجموع شرح اللهايات ٢/ ٢٩٩، ١٦١ حيث ذكر أنها إن كانت بأكثر من المعتاد ففقد غنقت العادة والتيسير في الدلالة فيجعل بها، وإن كان أكثر من المعتاد أو أقل، ويبرأ أن يكون حصة بعده

١٧ - المصنف ١/ ٣٩٩، وأما دل الذي يتحكم بالعادة، فتكون حصة الخمسة الأولى<sup>١٧</sup>، وأول أصح لأن التيسير

١٨ - المصنف ١/ ٣٩٩، وأما دل الذي يتحكم بالعادة، فتكون حصة الخمسة الأولى<sup>١٧</sup>، وأول أصح لأن التيسير

عشر في الرد إلى التمييز إن كانت حمرة لما نرى، أو العادة إن كانت معانة غير مميزة، والثاني له ثلاثة أوجه :

الأول : أصحها كالطريق الأول أي أنه كالحيض .

الثاني : أن السنتين كلها نفاس، وما زاد على السنتين استحاضة، اختاره الرزي .

الثالث : أن السنتين نفاس، والذي بعده حيض فعلى هذا قال أبو الحسن بن الحرزاني : قال صاحبها الثنمة والعدة : إن زاد الدم بعد السنتين حكمنا بأنها مستحاضة في الحيض . وهذا الوجه ضعيف جداً، وهو أضعف من الذي قبله .<sup>(١)</sup>

وقالت الحنابلة : إن زاد دم النفاس على أربعين يوماً وأمكن جعله حيضاً فهو حيض يولاً فهو استحاضة . ولم تقف فيها بين أيدينا من مراجع الحاشيلة أنهم تحدثوا عن عادة في النفاس .

استحاضة من ليس لها عادة معرفة :

٢ - من لم يكن لها عادة معروفة في الحيض - بأن كانت ترى شهراً مستمراً وشهراً سابعاً - فاستمر بها الدم، فإنها تأخذ في حق الصلاة والصوم والرجعة بالأقل، وفي حق انقضاء العدة والوطء بالأكثر، فعليها أن تنسل في اليوم السابع لنهاية اليوم السادس وتعتلي فيه، وتصور إن كان دخل عليها شهر رمضان احتياطاً .

وإذا كانت هذه تعسر حصة ثالثة يكون قد سقط حق الزوج في مراجعتها .

روايشان : الرواية الأولى : اعتبار العادة لعموم قوله **بأن** لام حبيسة إذ سأله عن الدم : (استكفي قدر ما كانت حبستك حبستك ثم اغتسبي وصلي)<sup>(١)</sup> ولأن العادة أقوى .<sup>(٢)</sup> والثانية : يقدم التمييز فيعمل به وتدفع العادة .

أما القسم الرابع : وهي التي لا عادة لها ولا تمييز فبإتيان تفصيله في موضوع استحاضة من ليس لها عادة .<sup>(٣)</sup>

ب - قامت العادة في النفاس :

١٩ - إذا قامت ذات العادة بالنفاس زيادة عن عادتها، فإن كانت عادتها أربعين فعند الحنفية الزيادة استحاضة، وإن كانت عادتها دور الأربعين، وكانت الزيادة إلى الأربعين أو دونها، فما زاد يكون نفاساً، وإن زاد على الأربعين تدرج إلى عادتها فتكون عادتها نفاساً، وما زاد على العادة يكون استحاضة .<sup>(٤)</sup>

أما عند المالكية والشافعية فما ذكر في الحيض للمعتادة يذكر هنا أيضاً .

حيث ذهب مالك والشافعي إلى أن أكثر النفاس سنون يوماً . فعند المالكية الزائد عن السنتين كله استحاضة ولا تستظهر، فإن الاستظهار خاص بالحيض، وأما عند الشافعية فما زاد على السنتين فهو استحاضة فإذا عبر دم النفاس السنتين ففيه طريقتان : أصحها أنه كالحيض إذا عبر الخمسة

(١) رواه مسلم

(٢) مطالب فري في شرح غاية المنتهى ١/ ٢٥٥

(٣) الفقه والشرح الكبير ١/ ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١

(٤) حاشية رد المحتار على الدر المختار ١/ ٢٠٠

(١) المجموع للإمام النووي ٢/ ٥٧١، والمسنون ١/ ١٧١، والمذهب ١/ ٥٢

الفاضل، لأنها غير لغوي، وصيغة اسم مفعول  
لأصحاب سبب سببها. <sup>(١)</sup> ونسب نصا  
المصلحة، لأن حملت عاداتها.

ومائل المحيرة من أصعب مسائل الحيف  
وأدقها، وقد عور كثيرة وهو دفينه، ولهذا يجب  
على المرأة حفظ عاداتها في الرمان والعدد  
وحجب لأحكام في هذه المسألة ثني من  
الاحتياط، وإن كان هناك تشديد في بعض الصور  
فليس المقصد التشديد لأنها لم ترتكب خطأ ورا  
وتفصيل أحكام المحيرة في مصطلحها

ما تراه المرأة الحمل من الدم أثناء حملها

٢٣ - إذا رأت المرأة الحامل الدم حار الخبل وتدل  
المختص، وليس بعرض وإن كان غسدا، لأنها  
نفس الحيف، بل هو امتحان عبد الحنفية <sup>(٢)</sup>  
والحنابلة، وكذلك ما تراه حالة الشخص وقس  
مخرج أكثر الولد عبد الحنفية. أما الحنابلة عند  
نصوا على أن الدم الذي تراه الحامل قبل الولادة  
يومين، أو ثلاثة دم نفاس <sup>(٣)</sup> وإن كان لا يعد من مدة  
النفس.

وإذا دل الحيف، يقول عائشة والحاصل لا  
نقص، ومن هذا لا يعرف، الرأي <sup>(٤)</sup>  
وهو أن النسائي - هو حيف في حق ترك الصوم  
والعصاة وحرمه القربان، لا في حق المرأة، لعدم،

وإما في النفس، العلة لتراجع من آخر، وحسب  
سنة - مع السروح ما قلنا بالأكثر، لأن تركها  
لتزوج مع جواز أولى من أن تزوج بدون هو  
التزوج، وكذلك القوط مع احتج الحل، أولى  
من القوط مع احتمال الحرمة، فإذا جاء اليوم الثامن  
فعندها أن تغسل ثوبا، فتغني اليوم السابع الذي  
صامت، لأن الأول كان واجبا، ووقع السك في  
السقوط، إن لم تكن حائضا فيه صح صومها ولا  
نفسا عليها، وإن كانت حائضا فعندها انقضاء.  
فلا يسخط القضاء بالثنت.

ليس عليها قضاء الصلوات، لأنها إن كانت  
طاهرة في هذا اليوم قد حملت، وإن كانت حائضا  
فيه فلا صلاة عليها، وبالتالي لا قضاء عليها. <sup>(٥)</sup>  
ولو كانت عاداتها خمسة فحضت ستة، ثم  
حضت خمسة أخرى بعد، ثم حاضت خمسة  
أخرى ستة، فعاداتها ستة بالإجماع حتى يبي  
الاستمرار عليها.

أما عند أبي يوسف فلا إعادة تنقض بانقضاء  
الراحدة، وإنما يبي الاستمرار على المرة الأخيرة  
لأن إعادة نعمات إسهاء، وأما عند أبي حنيفة  
ومحمد فلا إعادة العادة وإن كانت لا تنقض إلا بالمرتين  
نقد رأت الستة مرثين.

وكذلك الحكم في جميع ما ذكر لم يزل غا عادة  
معروفة في النصارى.

استحاضة المنحيرة .

٢١ - المنحيرة : هي التي سبب عاداتها بعد  
استمرار الدم، وقد وصف بالمنحيرة بصبغة اسم

(١) طحطاوي ١٦١٤

(٢) فتح بقدر ١٦٤١

(٣) الشرح شرح رقم ٢٠٠٠

(٤) في ظاهر أنها قبل سماعه ورواه له في ١٠٠٠ ولازمه لزوم بقدر  
هذا تخيل في المصلحة، ولا يلحق بالآخر خروج المرأة حين يتلف

مؤلف فتح القادر ١٦٥١

(٥) جلائع ١٧٤١

واحد. والثوأمان هما الولدان في بطن واحد إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر، يقال لكل واحد منهما، ولأبني ثوامة<sup>(١)</sup>.

فإن كان بين الأول والثاني أقل من ستة أشهر فالدم الذي تراه النساء بين الولادتين دم صحيح. أي نفاس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد ورواهم فاسد أي استحاضة، وذلك بناء على أن المرأة إذا ولدت وفي بطنها ولد آخر، فالنفاس من الولد الأول عدا أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند محمد ورواه عن الولد الثاني، وانقضاء العدة بالولد الثاني بالإجماع.

وجه قول محمد ورواه: أن النفاس يتعلق بوضع ما في البطن، فانقضاء العدة، فيتعلق بالولد الأخير. وهذا لا يلائم أنزال جلي. وكذا لا يتصور انقضاء عدة الحمل بدون وضع الحمل. لا يتصور وجود النفاس من الحلي، لأن النفاس بمنزلة الحيض، فكان الموجود قبل وضع الولد الثاني نفاسا من وجه دون وجه. فلا تسقط الصلاة عنها بذلك.

ولأبي حنيفة وأبي يوسف: أن النفاس إن كان دمًا يخرج عقب الولادة فقد وجد بولادة الأول، بخلاف انقضاء العدة لأنه يتعلق بمرأى الرحم ولم يولد، ومثلاً الولد الثاني في البطن لا ينافي النفاس<sup>(٢)</sup>.

ويستحق احتياطة في إحدى السوابقين مع الشك، وفي الرواية الثانية مع محمد ورواه. وذكر أبو القظاب أن أول النفاس من الولد الأول. وبدأ

واضح ما روي عنه رحمه الله أنه قبل نفاسه بنت أبي حنيفة: إذا حمل فزوك مدعي الصلاة من غير فصل بين حمل وحمل. ولأن الحمل من دورات الأفرأ إلا أن حيضها لا يعتبر في حق أفرأ العدة، لأن المقصود من أفرأ لعدة فراغ الرحم، وحيضها لا يدل على ذلك.

أما للكنية فليس نصراً على أن الحمل إذا رأت دعا في الشهر الأول لو لثاني يعتبر حيضاً، وتعامل كأنها حمل، لأن الحمل لا يستين. عادة. في هذه السنة. وأما إذا رأت دعا في الشهر الثالث أو الرابع أو الخامس واستمر كذلك أكثر حيضها عشر من يوماً، وما زاد فهو استحاضة.

وأما فروقها في أكثر الحيض بين الحمل وغيره لأن الحمل يحبس الدم، فإذا خرج كان زائداً، وربما استمر فطول الحمل. وأما إن رآته في الشهر السابع أو الثامن أو التاسع واستمر ما زلاً كان أكثر الحيض في حلقها ثلاثين يوماً. وأما إن رآته في الشهر السادس فظاهر المنوبة أن حكمها حكم ما إذا حاضت في الشهر الثالث، ويخالف في ذلك شيوخ إفريقية فقولوا أن حكمه حكم ما بعده وهو المستند<sup>(٣)</sup>.

وبعد هذه العدة يعتبر استحاضة<sup>(٤)</sup>.

ما عرفت المرأة من الدم بين الولادتين

(إن كانت حاملاً بتوأمين):

٢٢ - النول: اسم ولد إذا كان معه آخر في بطن

(١) حاشية المنسوق ١٦٩/١، ١٧٠، ومذهبية ٣٨٩/١ مكتبة

التمهيد بالأزهر

(٢) نسق الدلائل شرح إرشاد السالك في لغة الإمام مالك ١١٧،

والدمعوي ١٦٩/١

(٣) نسق الدلائل شرح إرشاد السالك في لغة الإمام مالك ١١٨

(٤) بدائع الصنيع للكاظمي ١٦٩/١، وضع القلم ١٩٧/١

تعد مصاحبة عذر

للثاني بنفاس جديد<sup>(١)</sup>

وعن المالكية على أنها إذا رأت الدم عند السجود فإذا قامت ذهب عنها، قال مالك نسد ذلك بنسب، ولا تترك الصلاة<sup>(٢)</sup>

٢٤ - وعنه المالكية : الدم الذي بين السجرتين نفاس، وقبل حيض، والمولود في المأبوة<sup>(٣)</sup> وعند الشافعية - ثلاثة أوجه ثالثي رويت عن الحنفية.

ويستثنى من وجوب الشد أو الاحتشاء عمران . الأول : أن تنصر استحاضة من شد أو الإحتشاء.

الثاني : أن تكون مصاحبة فتترك الاحتشاء مائة لتلا يغتسل صومها.

وردا قامت المستحاضة ومن في حكمها من المأذورين بالشد أو الإحتشاء ثم خرج الدم رغم ذلك ولم يرتد، أو سقرده وسقطت صلاة كتمل، فلا يمنع خروج الدم أو وجوده من صحة الصلاة والصلاة، هذا روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أميرة استحاضت فلا أطهر، أفادع الصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن ذلك عرق، وبشر الحبيضة، فإذا قُبِضَت الحبيضة فتركي الصلاة، فإذا ذهب فترده فاعسلي بعك الدم وصلي)،<sup>(٤)</sup> وفي رواية : (سوحني لكل صلاة)،<sup>(٥)</sup> وفي رواية : (سوحني لو كنت كل صلاة)،<sup>(٦)</sup> وفي رواية أخرى : (وإن تغسل الدم على الحصى).<sup>(٧)</sup>

وذكر الحنفية للمستحاضة وتغيرها من المأذورين ثلاثة شروط.

الأول : شرط الثبوت : حيث لا يصير من ابتلى

أحكام المستحاضة .

٢٥ - دم الاستحاضة حكمه كالزحاف الدائم، أو كسلس البول، حيث نطقت المستحاضة بحكمها خاصة تختلف عن أحكام لأصحاء، وعن أحكام الحيض والنفاس، وهي :

أ - يجب رد دم الاستحاضة، أو تخفيفه إذا تعذر رده بالكلية، وذلك برطاط أو حشو أو بقيام أو بالعود، كما إذا سالت أثناء السجود ولم يسلم بدونه، فتومي من قيام أو من قعود، وإذا لم يسلم الدم عند القيام صلت من قعود، لأن ترك السجود أو القيام أو القعود أهون من الصلاة مع الحدث.

وهكذا إذا كانت المستحاضة تستطيع منع سيلان الدم بالاحتشاء فليرمه ذلك. إذا غفلت ليلة أو خرجت الحشوة المثلثة انقضض وضوءها.

هذا ردت استحاضة الدم بسبب من الأسباب المذكورة أو نحوها خرجت عن أن تكون صاحبة عذر.<sup>(٨)</sup>

واختبر المالكية المستحاضة صاحبة عذر كمن به سلس، فإذا غرقها الدم أكثر زمن وقت الصلاة لم

(١) المعنى ٢٤، ٢٥

(٢) أصول مدارك شرح إرشاد الصلوات ١١٩

(٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٠٤/١، والطحطاوي على

مرعي فصلاح ٨٠، والقاسمي ١٠٩/١، والنفسي مع تلخيص

تركيب ٢٤، ٦

(٤) الطحاوي ٢٧/١

(٥) رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح

(٦) رواه الترمذي أيضا

(٧) رواه الترمذي أيضا . رواه حديث حسن صحيح

(٨) رواه ابن ماجه في سننه، والذهبي

استحاضة عن شيء ، وحكمها حكم المذاهبات  
في وجوب المداوات ، واختلف في الرواية عن أحمد  
في الطول ، فقال رواية أخرى عنه بالغ كخص  
ما لم يحكم على نفسه الزوق في عطور  
وقال بالكتابة كما في التمرح المصغر . هي ظاهر  
حذيفة

وهذا في غير المستحاضة المتعيرة ، فإنها  
حكمها خاصة بغير تحت عنوان (مستحضة) .

#### ههارة المستحاضة :

٢٧ - يجب على المستحاضة عند الاستحاضة واحدة  
الأحباط في ههزتي الحدث والحسن ، فتصل  
عنها الدم ، وتحتسي بقطة أو حرقه دفعه لشحاضة أو  
تقليلا لها ، فإن لم تدفع الدم بذلك وحده تحفظت  
بالسنة والمصعب . وهذا لتصل يسمى استحاضة  
وتنجس ، وساء الضاعف تعصب<sup>(١)</sup>

قال استاضية : وهذا الضعف الشديد واجب إلا في  
موضعين أحدهما أن تدعى بالسنة والآخر أن  
تكون صالحة فترك الحشوة ، وتقتصر على السنة  
والمنجس

إذا استوفيت على أصبه المذكورة ، ثم خرج  
دمها لا يفرط لم ينفل مظهرها ولا صلاتها  
٢٨ - ولو أنها إذا خرج الدم القصر في التحفظ فيه  
يصل مظهرها .

وأما عند احتية فوجب على المصدور رد غدوه ،  
أو تغيبه إن لم يمكن ردّه بالكتابة ، ويردّه لا ينفى إذا  
عذر ، أما إن كان لا يقدر على الوضوء أجمع انش

بالمصدر معدوم ، ولا يشرى عليه أحكام  
نفسه وبين . حتى يستريحه العذر وقتا كاملا لصلاته  
معدومة ولو حكمها ، ويسر فيه القطع . في جميع  
ذلك الوقت . وما يندور الطهارة والصلوة ، وهذا  
شرط ينقل عليه بين الفقهاء .

الثاني : شرطه سدوان ، وهو أن يوجد العذر في  
وقت آخر ، سوى الوقت لأول الذي ثبت به العذر  
ولو مرة واحدة

الثالث : شرط الانقطاع ، وبه يخرج صاحب عز  
كونه معدوم ، وذلك بأن يستمر الانقطاع وقتا كاملا  
وثبت له حينئذ حكم الأصحاء من وقت  
الانقطاع<sup>(٢)</sup>

ما تمتع منه المستحاضة :

٢٩ - قال المكي من علماء الحنفية : لا مستحاضة  
حدث أصغر كالزفاف . فلا ينقطع بها لصلاته ولا  
تصح صحتها أي على سبيل الرحمة لتصوره .  
ولا تحرم الصورة فرضا أو نفلا . ولا تفسد الخصال .  
طابت حمة أنها كانت مستحاضة وكان زوجها  
يأتبها . ولا فراء ، فراء ، ولا من مصحف . ولا  
دخول مسجد . ولا طواف . إذا أمنت الخلويا  
وحكم المستحاضة كالزوجة . القدر ، فطالبا  
المستحاضة بالصلوة والصوم<sup>(٣)</sup> .  
وكذلك للمصيبة والمنقلة ، فالوا لا تمنع

(١) مواضع العلاج وحاشية الطحاوي ص ٨٦

(٢) بحرمة رسائل ابن عذرة ص ١١٤ ، وحاشية رد المحتار على  
الدر المختار ص ١٩٤ ، ومع القدر ص ١٥٦ ، وحاشية  
الطحاوي ص ٨٠ ، والدموي ص ١٦٩ ، والنفى ص ٢٨٧ مع  
الصرح الكبير . فشرح الشيخ ص ١٠١ ، وشرح القصر  
ص ١٠١ ، والقوانين الفقهية ص ٢٢ في جروت

(٣) المجموع للإمام النووي ص ٢٨٨ ، وشرح سنن الإرداد  
ص ١٩٢

فهو معذور<sup>(١)</sup>

تعلل، لأن في إزالتها الظاهر مشقة وجرحاً.  
وإن كان لم يعتد لا بتحصن قبل الفرج من  
الصلاة، ولا يجوز لها أن تتصل مع بقاته، إلا في  
قول مرحوح.

وعند الشافعية إذا تحفظت لم يضر خروج الدم،  
وإن لوث يلبسها في تلك الصلاة خاصة<sup>(٢)</sup>،  
ولا يضر كذلك عند الحنابلة، ليعظم إن غلب  
الدم ونظر بعد ذلك لم يطل ظهرها<sup>(٣)</sup>.

حتى يلزم المستحاضة أن تقتسل.

٢٩ - قل صاحب لغتي في ذلك أقول:

الأول - تغسل عذما بحكمه بغسله، حبسه أو  
عاسه. وليس عليها بعد ذلك إلا الوضوء وتغييرها  
ذلك. وهذا رأي جمهور العلماء. يقول شيبه  
بماضة ست أبي حبيب: وإنما ذلك عرفي وليس  
بالمصلحة، فإنما أقولت ودعي الصلاة، فإذا أدبرت  
واحسلي حيث أنكم وميلي، ويتوهمني لكل صلاة،  
قال المرحلي: هذا حديث حسن صحيح  
وحدثني علي بن ثابت عن أبيه عن جده أنه النبي  
صلى الله عليه وآله في المستحاضة: «ندع الصلاة أيام أقولها»  
ثم لغتن وتصل، ويتوضأ لكل صلاة.

الثاني - أنها تغتسل لكل صلاة. روى ذلك عن  
علي وابن عمر عن عيسى بن أبي هريرة، وهو أحد  
قولي الشافعي في التحفة، لأن عائشة روت أن أم  
حبيبة سحقت، وأمرها النبي صلى الله عليه وآله أن تغتسل  
لكل صلاة، مقرر عليه إلا أن أصحاب الفرض  
لا يول قالوا: إن ذكر الوضوء لكل صلاة زيادة يجب

وأما غسل المحل وتشدّد الحصة واحتمل لكل  
فرس، فقال الشافعية: ينظر في زلت الحصة عن  
موضعها، وإلا لا تأثير. أو ظهر الدم على جوعها،  
وجب التحديد بلا خلاف. لأن الحجاب كثرت  
وأمكن لظلمها والآخر رعاها. فإن لم تزل الحصة  
عن موضعها ولا ظهر الدم، فوجهان عند  
الشافعية، أحدهما: وجود التحديد كما يجب  
تجدد الوضوء، الثاني: لا يجب إلا معنى للأمر  
بإزالة السجدة مع استمرارها، بخلاف الأمر  
بتحديد طهارة الحدث مع استمراره فإنه معهود في  
التيمم<sup>(٤)</sup>.

وعند أحمد - أنه لا يبرؤها بإعادة غسل والعضب  
بكل صلاة، إن لم تضرط، قالوا: لأن الحدث مع قوته  
بغسله لا يمكن التردد معه، وحدثني عائشة رضي  
الله عنها قالت: «كنت مع النبي صلى الله عليه وآله من  
أرواحه، فكأن ترى الدم والصفرة ولطفت تحتها»  
وهي نصي، روى البخاري<sup>(٥)</sup>.

ب - حكم ما يسيل من دم المستحاضة على  
الثوب.

إذا أصاب الثوب من الدم مقدار مضع الكعب  
فذكر وجب عنه احتجبة غسله، إذا نال الغسل  
مقيداً، وإن كان لا يصبه منه بعد أخرى، حتى لم  
لم تغسل وحسب لا يجوز، وإن لم يكن متبداً لا يجب،  
ما دام الغسل قائماً<sup>(٦)</sup>، أي إن كان أو غسست الثوب  
تتحسن تأجيل غسل الفرض من الصلاة، جاز ألا

(١) ابن عباس (١/١٠١)

(٢) المجموع ٢/٨٤

(٣) شرح شعور ١١٤٧، ومصحح بخاري ٨٦٢، مجمع

(٤) السابق ١١٤٧، وحاشية زبد المعاد على شرح المعاد ١٠٢٠

(٥) حالة القبرين ١٠١/١

(٦) كتاب الفتاوى ١٩٤/١

فوف. ومن هنا قد انما كنية وحداثة. يستحب ان  
ان تستعمل لكل صلاة ويكون الامر في الحديث  
للاستحاضة

الثالث : انها تعنى لكل يوم عملاً واحداً، وروى  
هذا عن عائشة وابن عمر ومحمد بن الحنفية.

الرابع : لجمع بين كل صلاتي جميع بعض واحد،  
وتستعمل لنفسه.<sup>(١)</sup>

وصوه استحاضة وحدتها :

٣٠- قال الشعبي : توضع استحاضة لكل عرس  
وتنسل في ما شئت من السواك، حدثت عاضة تحت  
أبي حنيفة السهمي. لأن اعتبار جميع أزواج عرسه  
لأنه الكونية، فلا تخفى بعد الصواع منها.

وقال مالك في أحد قولين : توضع لكل صلاة  
واحده، حديث المذکور، ثم قيل عمل سبط السهمي  
التبلاء، والسهمي قبيلة بالقرن، لأن الصلاة  
بعد الإطلاق تصرف إلى الغرض، والموقف أصبح  
الغرض، لأنها غيرت التكبير، فصرف جراً  
للمقتضيات الممكن فيها، فكانت صبيحة أخرها،  
والظاهرة اسواقه لصلاته مفرقة ونفقة ما يحميه  
أخرها، بعد ذلك وجه آخر لأنه ليس بنوع، بل هو  
أصل نفسه.<sup>(٢)</sup>

والقول الثاني للمالكية : أن تحديد التوضوء، الوقت  
كل صلاة مستحب، وهو طريقة العراقيين، من  
المالكية.<sup>(٣)</sup>

وعند حنبلية والحدثة : خصوصاً المستحاضة  
وأضاف من المفهومين الوقت كل صلاة مفرقة،  
وتفصل به في وقت ما شئت من السواك،  
والشذور والسواك، وتواضعات، كذا في رواية  
الحنفية، وأما مالك، ومن المصنف،<sup>(٤)</sup> والمستند  
الحنفية بقوله بكرة تحاضة به أبي حنيفة  
(ويؤملي الوقت كل صلاة)<sup>(٥)</sup>

ولا يختلف وصوه المستحاضة حدد للغير،  
إلا كان التوضوء في حال سبيل الله.

قال الحنفية : فلو توضأت مع الاستحاضة لم يأن  
الله استعمل الوضوء.

ولو توضأت من حدود حجر - غير العرس - في غير  
القطعة المذكورة، لم يأن الله استعمل التوضوء،  
أيضا.

وتعد التوضأت من غير التوضوء، ثم أحدث  
حدود آخر لبعض التوضوء.<sup>(٦)</sup>

سألت : لو كان معك سبيل الله مثلاً،  
وتوضأت له، ثم أريدت خروجك، لو استعمل  
توضوء.

٣١- تم اختلاف الحنفية في شهادة السحابة، من  
تلفظ عند خروج الوقت، أنه صعد حوله؟ أو عند  
كل من الخروج إليه حوله؟

والأصح منه ومحمد : يستفص عند خروج  
الوقت لا غير، لأن شهادة المصدور حينة الوقت

(١) المسند، ١٢٣، وحاشية والمصدر على مدار الحديث

(٢) ١٠٢، المخطوط ٣١٨

(٣) حاشية على من روى في الصلاة

(٤) روى المصنف وقال حديث حسن صحيح

(٥) حاشية والمصدر على مدار الحديث، ١٠١، وهو مع المصنف  
بكر، ٣٧٤

(١) المعجم والشرح، ٣١٨، ١، وحاشية ١٢٠

(٢) المعجم والشرح، ٣١٨، ١

(٣) روى المصنف

(٤) المعجم والشرح، ٣١٨، ١

(٥) المعجم، ٣١٨، ١

وأما عند المالكية فهي ظاهر خفيفة على ما  
سبق.

برء المستحاضة وشغلها :

٣٢ - عند الشافعية إذا انقطع دم المستحاضة  
انقطاعا محضاً حصل معه رواها وشغلها من  
غلبتها، وزالت استحاضتها، نظر:

أ - إن حصل هذا خارج الصلاة :

أ - فإن كان بعد الصلاة، فقد سقطت صلاتها  
صحيحه، وبطلت صلاتها فلا يستبح بها بعد  
ذلك بأقله.

ب - وإن كان ذلك قبل الصلاة بطلت صلاتها، ولم  
يستبح بعد الصلاة ولا غيرها.

ج - إذا حصل الانقطاع في نفس الصلاة ففيه  
قولان :

أحدهما : بطلان صلاتها وصلايتها.

والثاني : لا تنقض كائناً.

والراجح الأول<sup>(١)</sup>.

وإن ظهرت المستحاضة بسلت فلا إعادة  
عليه.

ولا يندور هذا التفصيل عند الحنفية، لأنه  
يقتضي بها معذرة ليجوز لها أن تترك ولو خطئة  
أو سئى ولا تنصرون عند المالكية أيضاً، لأنها  
ظاهر خفيفة.

ثانياً - حدثت معدهم نصيب قالوا : إن كان هذا  
عدة شافع رسماً يسع للوهوس، والصلاة لعين  
بعينها، وإن عارض هذا الانقطاع لمز عذبتها  
لا تنصرون، جللت صلاتها وأزيم استئنافها، فإن وجد

فد خرج منه خدمت.

وهذا راجع عند دخول الوقت لا غير، وهو ظاهر  
للام أحمد، خدمت مؤقنني لكل صلاة، وفي رواية  
دللت كل صلاة.

وقال أبو يوسف: عند كل منها، أي ملاحظ ط.  
وجوز قول أبي علي من الخدانة<sup>(٢)</sup>  
ونصرة الخلاف يظهر في موضعه.

أحدهما : أن يوجد الخروج بلا دخول، كما إذا  
توضأت في وقت المغرب لم طلعت الشمس، فإن  
فهراتها تنقضى عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.  
لو وجد الخروج، ومحمد روى أحمد لا تنقضى لعدم  
دخول الوقت، لأن من طوى إلى الشمس إلى الظهر  
يسر وقت صلاة، بل هو وقت مبين.

والثاني : أن يوجد الدخول بلا خروج، كما إذا  
بطلت قبل الدخول نوراً للشمس، فإن  
فهراتها لا تنقضى عند أبي حنيفة ومحمد - لعدم  
خروج، ومحمد أبي يوسف وأحمد تنقضى  
بوجوه الدخول.

ثالثاً - توضأت لصلاة انقضت، والصلاة العبد فلا  
يجوزها، أن تصلح ظهر تلك الصلاة، على قول  
أبي يوسف وزكي ومحمد، بل تنقضى الطهارة  
لو جاوز وقت الظهر.  
وأما على قول أبي حنيفة ومحمد، فتجوز معتم  
خروج الوقت.

ثانياً - عند الشافعية ينقض وضوءها بمجرد أدائها،  
أي فريضة، ولو لم يخرج الوقت، بل لا يقدم

(١) - مع السير ١٠٤٩، والعمدوى على حرفي التلاح ص. م.  
وكشاف الشافعي ١٩٩، والفتح للكشاف ١٩٨.

ومصالح فرائد ١٦٦.

(٢) - الصحيح للإمام النووي ٢٠٥.

وذلك بالأحرى أن يؤمن بالتخليل ، أو الوقوف في شيء ، طاهر ، كاختير يقع في الملاحة ، فيصير ملوحاً وقد اتفق الفقهاء على طهارة الحبر ، مستحاضتها معها خللاً ، ويختلجون في طهارتها بالتخليل<sup>(١)</sup> أما المحاضات الأخرى التي تنحدر عن أصلها فقد احتلجوا في طهارتها.

ويعمل ذلك الفقهاء في محنت الاستحاضة ، وكيفية تطهيرها ، فمن يحكم طهارتها يقول : إن استحالة العين تستلزم زوال الوصف الرئيس عليها عند بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup>

ويرسسون على ذلك فروعا كثيرة ، تخصيها في مصطلح (تحول)

٣ - الاستعمال العقلي الثاني : يسمى عدة إمكان الوقوف . ومن ذلك استحالة وقوع المحلوف عليه . أو استحالة الشرط الذي علق عنه إطلاق وجوه.

فمن الشروط التي ذكرها الفقهاء في المحلوف عنه ألا يكون مستحيل تحققه عقلا أو عادة . أي ما لا يكون متصور الوجود حقيقة أو عادة . ويقرسون لذلك أمثلة ، كمن يحلف : لأشرب نساء بني في الكوز ، ولا ماء فيه . وهذا في الاستحالة حقيقة . وكحلته يصبص في الحبر ، فهو مستحيل عادة .

وهو يقتضي في الحب وعدمه ، وشكوه وعدمه . وهل يكون ذلك في يوم لم أو ليلته ؟ وهل الحكم يستلزم في ذلك إن كانت

(١) حاشية الخزانة ٣٣٠ ، والمغني ١ ٢٩ ، والدرر ١ ٢٩

ومع القدر ١ ٣٩

(٢) حاشية الخزانة ٣٣٠ ، والمغني ١ ٢٩ ، والدرر ١ ٢٩

ومع القدر ١ ٣٩

الانقطاع قبل الدخول في الصلاة ، غير المشروع فيها . وإن عرّض الانقطاع في أثناء الصلاة انقطع مع الموضوع . وعرض الانقطاع بوجوب الانصراف لا أن يكون ما عادة بالانقطاع بسبب ولو لم يمتد ثم برئت مطلق وهو ما إن وجد من عدمه بعد انقضاء<sup>(٣)</sup>

عدة المستحاضة .

٣٣ - سبقت الإشارة إلى معنى التحرك في تعصّل ذلك في مصطلح (عدة)

## استحالة

التعريف .

١ - من معاني الاستحالة لغة : نفي الشيء عن طبعه ووصفه . أو عدم الإمكان .<sup>(٤)</sup> ولا يخرج استعمال الفقهاء ، والأصوليين للمعنى ( استحالة ) عن هذين المعنيين اللغويين .

الحكم الإجمالي وموطن البحث .

يختلف الحكم تبعاً للاستعمالات الفقهاء أو الأصولية :

٢ - الاستعمال القضائي الأول : بمعنى تحول الشيء وتغيره عن وصفه . ومن ذلك استحالة العين النجسة . ومن تكون الاستحالة<sup>(٥)</sup> الأعيان النجسة . كالغسلية ، والخمر ، والخمر . قد تنحدر عن أعيانها وتغير بوصفها .

(١) كتاب الطهارة ١ ٩٩

(٢) القبول أصري ، عدة (عمر)

والاستحباب عند الأهل وليين غير احقية :  
اقتضاء خطاب الله الفعل اقتضاء غير جارم ، بأن  
يجوز تركه .<sup>(١٧)</sup> وفعله التكرهية .<sup>(١٨)</sup>

٢ - ويرادف استحباب : الشدوب والنسوخ والطاعة  
والسنة والنساقلة والتعل والتسرة والمربع به  
والإحسان والفضيلة والرعة والأدب والخس .<sup>(١٩)</sup>  
وحدلف بعض المسامعية في الترادف المذكور -  
كالفاصي حسن وغيره - فقالوا : إن الفعل إن  
تخط عليه شيء فإنه فهو لسة ، وإن لم يخط  
عليه - كان فعله مرة أو مرتين - فهو انسحب ، وإن  
تبعه - وهو ما يشبه الإنسان باختياره من الأوراد  
- فهو التطوع .

ولم ينعرضوا للشدوب هنا المعنوية للأقسام  
الذاتية ملائمة .

وهذا الخلاف لفظي - إذ حاصله أن كلام  
الأقسام الثلاثة - كما يسمى باسم من الأسماء  
الثلاثة كما ذكر - هل يسمى بعينه أم لا ؟ فقد  
نحضر : لا يسمى ، إذا كانت الطريقة والعادة ،  
وانسحب : المحبوب ، والنسوخ : الزيادة .  
والأكثر قالوا : نعم يسمى ، ويصدق على كل من  
الأقسام الثلاثة أنه طريقة أو عادة في الدين ،  
ومحبوب للشارع بطلبه ، وزائد على الواجب .<sup>(٢٠)</sup>

المعين مؤكدة ، مطلقه ؟ ونفصل الفقه ذلك في  
مسائل الأيمان ، ومسائل الطلاق ، ومسائل  
الامتن .

### الاستعمال الأصولي :

٤ - يستعمل الأهل ويكون لفظ استحالة بمعنى :  
عدم إمكان الوقوع ، ومن ذلك حكم التكييف  
بالتحليل لذاته أولعبره . وقد اختلف الأصوليون  
في حوار التكييف بالتوسع ، وقسموه إلى خمسة  
لذاته ، وتمتنع لغيره .

فالممتنع لذاته ، كالجمع بين القدين ، احبار  
حضور الأصوليين أن لا يجوز التكييف به .

والمستحيل لغيره ، إن كانت استحالة عادة ،  
كالتكييف بحمل جليل ، فاحضور معنى جواز  
التكييف به عقلا ، وعدم وقوعه شرعا . وإن كانت  
استحالة لعدم تعلق إرادة الله به ، كإسراء أبي  
جهن ، فتكن جمع على جواره عقلا ، ووقوعه  
شرعا .<sup>(٢١)</sup> بتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

## استحباب

### التعريف

١ - الاستحباب : ما في اللغة : محسن متجه د  
إحسان ، ويكون لاستحباب بمعنى  
الإستحسان ،<sup>(٢٢)</sup> واستحبه عليه آله .<sup>(٢٣)</sup>

٢ - مخرج المرحوم صاحب المصنف ١١٣١ ، والإحكام للأصول  
٩٩/١

٣ - المصاحح الميرزا ح ٤

٤ - مختار لمصالح ، ص ١١٠ ، ح ١

(١٧) شرح جامع لمراجع ٨٠/١ ط حيدرآباد المكتبي

(١٨) شرح الكوكب القبر ص ١٢٨ ط القاهرة ، مطبعة لجنة  
المصنفين

(١٩) شرح جامع لمراجع بحاشية الثاني ٩٠/١ ، ٩١ ، وهكذا  
لأهل الفقه ١٧٣/١ ، ١٠٨/١ ، ١١/٣ ط دمشق ، وإرشاد

الفتاوى ص ٦ ط مصطفى الحلبي ، وشرح الكوكب القبر  
ص ١٢٦ ، وكذلك اصطلاحات مفتوح مادة (حب )

٢٠/٢ ، ٢٧٤/٢ ، ومادة (حب ) ص ٢٠٤ ط المطبعة .

(٢١) شرح جامع لمراجع ص ٩٠ ، ٩١

مطلوباً ، طلباً جازماً أو غير جازم ، ويشمل الفرض  
والسنة والندب . وعلى كونه مطلوباً طلباً غير جازم  
فيشمل الأخير فقط <sup>(١)</sup>

حكم المستحب :

٣ - ذهب الأصليون من غير الخعية - إلى أن  
المستحب يمدح فاعله ويناب ، ولا يذم نازكه ولا  
بعاقبه <sup>(٢)</sup> وذلك لأن ترك المستحب جائز غير  
أن هذا الترك إن ورد فيه شيء غير جازم نظر . فإن  
كان مخصوصاً ، كالأمر في حديث الصحيحين :  
« إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي »  
« كعبين » <sup>(٣)</sup> كان مكروهاً ، وإن كان نهيًا غير  
مخصوص ، وهو النهي عن ترك المسدسات عامة  
المستفاد من أوامرها ، فإن الأمر بالشيء يفيد النهي  
عن تركه ، فيكون خلاف الأولى ، كترك صلاة  
الضحى . وذلك لأن الطلب بدليل خاص كعدم  
الطلب بدليل عام .

والمتقدمون يطلقون المكروه على ذي الهيبة  
المخصوص وغير المخصوص ، وقد يقولون في  
الأول : مكروه كراهة تدبيرة ، كما يقتل في  
المندوب : سنة مؤكدة <sup>(٤)</sup>

أما الخعية فإنهم يصحون على أن الشيء إذا  
كان مستحباً لم يذموا فاعله وليس به فلا يكون  
تركه مكروهاً أصلاً ، ولا يوجب تركه إساءة أيضاً ،

وذهب الخعية إلى أن المستحب هو ما فعله  
النبي ﷺ مرة وتركه أخيراً ، فيكون دون تسير  
المؤكدة كما قال النعماني ، من دون سنن الزوائد  
كما قال أبو عبد الله الكوفي

ويصلى عندهم بالمندوب لدهاء الشرح إليه ،  
وبالمنطوق لكونه غير واجب ، وبالعقل لريافته على  
غيره <sup>(٥)</sup>

وإنما سمى المستحب مستحباً لاحتياال الشارع  
إسائه على الجاهل <sup>(٦)</sup> وهم بهذا يقتربون مما ذهب  
إليه القاضي حينئذ ، كولا أنهم يخلصون معه في  
التطوع ، حيث يعمومه مراداً للمستحب ،  
وبعمله قسماً له على ما تقدم ، ويصرفون بين  
المستحب وبين السنة بأنها هي : الطريقة المسلوكة  
في الدين من غير التزام على سبيل التواضع ،  
فيخرج المستحب بالقياس الأخير ، إذ لا مواظبة عليه  
من قبل النبي عليه الصلاة والسلام <sup>(٧)</sup>

وبعض الخعية لم يفرق بين التحسين والتشجيع  
والزوائد ، فقال : المستحب هو الذي يكون على  
سبيل العادة ، سواء أترك أحياناً أم لا .

وفي نود الأثر والشرح المنار : السنن الزوائد في  
معنى المستحب ، إلا أن المستحب ما أحبه  
العلماء ، والسنن الزوائد ما اعتاده النبي عليه  
السلام .

هذا وقد يطلق المستحب على كون الفعل

(١) كتاب اصطلاحات الفنون (ج ١) ١٧٤/٢ ، ومستور  
الملك ١٨٥/١

(٢) إرشاد المحرر ص ٦ ، وشرح جمع المراجع ٨٠/١ ، والتكملة  
١٥٢/١

(٣) حديث (١) دخل أحدكم « نزعده الجعاري » فتح بقاري  
٤٨٠٣ ط الصلوة (٢) وسلم ١٦/١ ط عيسى الخفي

(٤) شرح جمع المراجع ٨١/١

(٥) كتاب اصطلاحات الفنون (ج ١) ١٧٤/٢ ، وكليات أبي  
هيبة ١٧٢/١ ، ١٨٢/١ ، ١١٠/٢ ، ١١٠/٢ ، وصانعيه

الرحاوي على شرح إسناده ص ٨٩ ط مستقول

(٦) كتاب اصطلاحات الفنون (ج ١) ١٧٤/٢ ، وحاشية ابن  
على شرح جمع المراجع ٩١/١

(٧) حاشية الرحاوي على شرح الفار ص ٨٩ ط أدبي

مخالفاً للإحذاء ، ولا يشترك معه في وجهه من  
الوجود .

ب - النشور :

٣ - النشور هو : الطلاء بالنشوة . يقال : نشور .  
تطلى بالنشوة ليزيل الشعر . والنشوة من الحجر  
الذي يحرق ، ويسوى من الكلس ، ويزال به  
الشعر .<sup>(١)</sup>

فعلى هذا يكون الاستحذاء أهم في الاستحباب  
من النشور ، لأنه كما يكون بالحديد يكون بغيرها  
كالسورة وغيرها .

## استحذاء

حكمه التكليفي :

١ - اتفق الفقهاء على أن الاستحذاء سنة للرجل  
والتمسك على السراويل ، وصريح الشافعية والمالكية  
دون غيرهم بالوجوب للمرأة إذا طلب منها زوجها  
ذلك .<sup>(٢)</sup>

دليل مشروعته :

٥ - يستدل على مشروعية الاستحذاء بالسنة ، لا  
روى محمد بن المنبج عن أبي هريرة رضي الله  
عنه عن النبي ﷺ أنه قال : ( الفطرة خمس ، أو  
خمس من الفطرة : الختان ، والاستحذاء ، ونفث  
الإبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب ) .<sup>(٣)</sup> ولما  
روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

فلا يوجب عتياً في الأخرة ، ترك سنن الزوائد ،  
بل أولى في عدم الإساءة وعدم استحقاق العتاب ،  
لأنه دونها في الدوام والمواظبة ، وإن كان فعله  
أفضل .<sup>(٤)</sup>

ولمعرفة ما ينبغي من مباحث الاستحذاء ،  
تكون المستحب ملحوظاً به ، وهل يلزم بالشروع  
فيه ؟ يرجع إلى الملحق الأصولي .

التعريف :

١ - الاستحذاء لغة : مأخوذ من الحذية ، يقال :  
استحذ إذا حذى عاتيه ، استعمل على طريق  
الكتابة والنسب .<sup>(٥)</sup>

والتعريف الاصطلاحي لا يفرق عن المعنى  
اللغوي ، حيث عرفه الفقهاء بقولهم : الاستحذاء  
حذاء العانة . وسمى استحذاءً ، لاستعمال الحديدة  
وهي الخوص .<sup>(٦)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإحذاء :

٢ - الإحذاء : مصدر أحذ ، وإحذاء المرأة على  
زوجها تركها للزينة ، فعلى هذا يكون الاستحذاء

(١) لسان العرب مادة (نور) ٢٤١/٥ ط دار صادر ، والمصباح  
مادة (نور) ٢٤١/٥ ط دار الكتاب العربي .

(٢) للجسر للنووي ٢٨٦/١ ط المطبعة ، وكتبة المطالب ٢٥٤: ٢  
ط مصطفى الحلبي .

(٣) راء البحاري والترمذي

(٤) كشف اصطلاحات العتبات (سنن) ١- ٣٠٥

(٥) لسان العرب مادة (حذ) ١٤٦/٣ ط دار صادر

(٦) محذ الأصمعي ٢٢/٢ ط المطبعة العلمية

١٠ - زعيم بيضاء  
والاستعداد في ذلك مختلف باختلاف الأسماء  
والاستعداد والاركان والأماكن ، بشرط ألا يتجاوز  
الأربعين يوماً ، وهو العهد الذي جاء في الحديث  
الصحيح .<sup>(١)</sup>

١١ - عن من أفطرتة - فصل الشراب ، وإيفاء  
الحاجة ، والموثوق ، والاستئذان ، وفصل الأظفار ،  
وعسل البراعم ، ونفث الإنسان ، وحقق العانة ،  
انقاص الماء - قال وكوبا - ( الراوي ) - ونسب  
لعاشرة إلا أن تكون المصنفة .<sup>(٢)</sup>

الاستعداد بالآخرين في الاستعداد .

٨ - الإجماع - بعد الفقهاء جميعاً أنه يجرى على  
الإنسان دقراً ، فإن أو أثنى أنه يظهر عذره لأحد  
إلا لصورة - ويرجع إلى تفصيل ذلك .  
( استند ، وغو ) . واعتبر الفقهاء خلق العذرة  
لا بدليل أن يخلقها واحدة أو يزيئها بشوهر  
ضرورة .<sup>(٣)</sup>

ما يتحقق به الاستعداد :

١ - احلف الفقهاء بما يتحقق به الاستعداد على  
أقول  
فقال الخليل : أنه خلق للرجل ، ولثنت  
شمرأة  
وقال الشافعي : الخلق للرجل والمرأة ، ويكره  
الثنت للمرأة . لأنه بعد من اتعصن أشبه عنه ،  
وهذا رأي بعض الشافعية .<sup>(٤)</sup>

وقال جمهور الشافعية : استئذان الثابت ،  
والخلق للمعجوز . ونسب هذا الرأي إلى ابن  
العرابي .<sup>(٥)</sup>  
وقال أحنافهم : لا بأس بالإزالة متى نسب  
ولخلق فصل .<sup>(٦)</sup>

وقت الاستعداد :

٢ - يكره تركه بعد الأربعين ، كما أخرجه مسلم من  
حديث أنس : « وقت ثنائي - فصل الشارب - وتغلب  
الأظفار - وصف الإبط وحقق العانة ألا يتذكر أكثر من

(١) صحيح البخاري ١٠ - ٩٠٤ ، والترمذي ١٠٢٨ ، وصححه ١٣١٨

رواه ١٢٩١ - ١٢٩٢ ، من الخليل

(٢) نسخة الأصبهاني ٣٩٨ ، وفتح الباري ١٠ - ٦٥٤ ، وفتاوى

الفتاوى ١٠ - ٦٥٤ ، طائفة المعصنة ، وفتح الباري ١٠ - ٢٨٩ ، ومن

حديث ١٠ - ٢٩١ ، ونسخة ١٠ - ٣٩٧ ، والفتح ١٠ - ٨٠١ ، وكفاية

الطالب ٣٥٣٠

(٣) فتح الباري ١٠ - ٢٩٨

(٤) الفتاوى المعصنة ٣٥٩٠ - والفتح ١٠ - ٨٠١ ، والفتح ١٠ - ٨٠١

(٥) أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه : صحيح - مسلم

٢٢٣١١ طائفة ، من الباري ١٠ - ٩٠٤ طائفة

(٦) كفاية الطالب ٣٥٣٠ ، وفتح الباري ١٠ - ٢٨٩ طائفة ، ومن

صحيح

(٧) فتح الباري ١٠ - ٢٩٨

(٨) الفتاوى المعصنة ، وفتح الباري ١٠ - ٢٨٩



والاستحسان طهارة مؤرها قياسا على طهارة مؤر  
الأمي ، فإن ما يتصل بالماء من كل منها طاهر .  
وإنما يرجع القياس الثاني لضعف المؤثر في الحكم في  
القياس الأول ، وهو مخالطة اللعاب النجس للماء  
في مؤر سباع البهائم ، فإنه متف في سباع الطير  
إذا تشرب منها ، وهو عظم طاهر جاف لا لعاب  
فيه ، فأنفقت علة النجاسة فكان مؤرها طاهرا  
كسؤر الأمي ، لكنه مكروه ، لأنها لا تحتز عن  
المينة فكانت كالدجاجة المختلة .<sup>(١)</sup>  
وليكن أقسام الاستحسان الأخرى من حيث  
قوته وترجيحه على القياس وثيقة مباحته ينظر  
الملحق الأصولي .

## استحقاق

١ - الاستحقاق لغة : إنما ثبت الحق ووجوبه ،  
ومنه قوله تعالى : « فَمَنْ عَفَا عَلَى أَثْمِهَا اشْتَقَقَا »  
أي : « فمَنْ عَفَا عَنْهَا عَفَا » . وجبت عليهما عقوبة ، وإنما بمعنى  
طلب الحق .<sup>(٢)</sup>

واصطلاحاً عرفه الحنفية بأنه : ظهور كون  
الشيء حقا واجبا للغير .<sup>(٣)</sup>

(١) إلفاء الأثوار بحالفة نهات الأصغر من ١٥٥ ط الأولى ،  
والوسط لغيره ١٥٠ / ١٥٠ ط الأولى ، والآخر والآخر لاين  
غير الحاج ٢٢٢ / ٣ ط جلاق .

(٢) سورة المائدة ٦٠٧

(٣) الطالع على أبواب الفتن من ١٧٥ ، ولسان العرب والعيان  
١٨٤ (محر) بنصرف

(٤) ابن عابد بن ١٩١ / ١

أولا - استحسان الأمر أو السنة :

١ - وهو أن يرد في السنة النبوية حكم لمصلحة ما  
مخالفة للقاعدة المعروفة في الشرع في أمثاله ،  
لحكمة يراعها الشارع ، كبيع السلم ، جوارته  
السنة نظرا للمصلحة ، على خلاف الأصل في بيع  
ماليس عند الإنسان وهو النفع .

ثانيا - استحسان الإجماع :

٢ - وهو أن يتقصد الإجماع في أمر على خلاف  
مقتضى القاعدة ، كما في صحة عقد الاستصناع ،  
فهو في الأصل أيضا بيع معدوم لا يجوز ، وإنما جاز  
بالإجماع استحسانا للمصلحة العامة إليه .

ثالثا - استحسان الضرورة :

٣ - وهو أن يخالف المجتهد حكم القاعدة نظرا إلى  
ضرورة موجبة من جلب مصلحة لرفع مضرة ،  
وذلك عندما يكون أطراف الحكم القياسي مؤديا  
إلى حرج في بعض المسائل ، كتطهير الأبار  
والحوائض ، لأن القياس ألا تطهر إلا بعمران الماء  
عليها ، وفيه حرج شديد .

رابعا - الاستحسان القياسي :

٤ - وهو أن يعدل عن حكم القياس الظاهر المتبادر  
إلى حكم مخالف بقياس آخر هو الحق وأخفى من  
القياس الأول ، لكنه أقوى صحة وأشد نظرا . فهو  
على الحنفية قياس سمي استحسانا أي قياسا  
متحسنا لفرق بينهما . وذلك كالحكم على مؤر  
سباع الطير ، فالقياس نجاسة مؤرها قياسا على  
نجاسة مؤر سباع البهائم كالأسد والنمر ، لأن  
المؤر معتبر باللحم ، ولحمها نجس .

## إثبات الاستحقاق

٤- ليست الاستحقاق بالمسبة عبد عامة الخلق،  
والتيبة تختلف من حق وآخر. ومنها ما هو علف فيه  
بدر المدد في الحق الواحد. كذلك يست باقرار  
الشخصي بالاستحقاق، أو سكوته عن بعض بني اعلم  
«الاستحقاق»<sup>١١</sup>.

هذا في نفسه، وتفصيل ذلك بذكره لاحقاً،  
في انت

## ما يظهر به الاستحقاق

٥- ذكر المالكية أن سبب الاستحقاق «معنى  
ثبوت الحق» فبأن المسبة على معنى الشيء، المستحق  
أنه ملك للمدعي، لا به أو دون حروجه. ولا  
خروج شيء منه عن ملكه حتى الآن، وفيه  
الغفلة لا يجدون في ذلك، «والسبب» يظهر  
الراحم لميز حازره، «والد» من إقمتها حتى يظهر  
لاستحقاق، لأن التمسك كان سبب ما بين معنى  
الشهادة<sup>١٢</sup>.

وأما ادعاء العين المسخفة فهو سبب لملك  
أخر، إذ عدده من إرث أو شراء أو وصية، أو  
وفاء، أو هبة إلى غير ذلك من السبب، لملكه  
وبدون شرط في دعوى الاستحقاق بيان سببه  
وشروطه في «المدعى» أم في بعضه كذا كان  
والنكاح وحده ذلك! للمنفاه خلاف وتدين  
موقع استرجاعه مفسطوح (دعوى)<sup>١٣</sup>.

١١- من يرى المسبة في «المدعى» وشروطه من «المدعى»  
المدعى وكذا المدعى في «المدعى»  
١٢- حاشية الصغار ١٥٦، و«المدعى»  
على «المدعى» ٢٥٥.

١٣- من يرى «المدعى» في «المدعى»  
والمدعى المسخوف من «المدعى»  
٢٥٦، ٢٥٧.

وعرفه أن عرفة من المالكية بأنه «رفع ملك  
شئ» وثبت ملكه بغير غيره<sup>١٤</sup>.  
والاستحقاق واحد له يستعملونه بالمعنى  
المعروف، «وهو نفق للندعية والندعية» عن تعريفه.  
للاستحقاق، ولكن نامتسراً كلامهم وحدهم  
يستعملونه بمعنى الاستحقاق، «ولا يجوز فيه  
عن الأصعب للمعروف»<sup>١٥</sup>.

## الفاظ ذات الصلة

الملك :

٢- التملك لزوم ملكية عديدة، إما بتعاقبها  
عاشت إلى المثل جديد، أو بالاستيلاء عن  
مباح، والاستحقاق إخراج المستحق من غير الملك  
إلى الملك، فالاستحقاق يختلف عن التملك،  
لأن التملك ينسج إلى إبداء ذلك، وإتمامه، أو  
حكمه حاكم في خروج الملكية، خلاف  
الاستحقاق فإن المستحق يعود لملكه ولو دون رضا  
المستحق منه.

## حكم الاستحقاق :

٣- الأصل في الاستحقاق «معنى القلب»  
الجواز، وقد أصبح واحداً في تفسير أسبابه وشرائطه  
على عدم القابلية في الشروع في إخراج، نفس عليه  
المالكية، «وإذ أعاد المذهب الأخرى لا نفس  
ذلك»<sup>١٦</sup>.

١٤- حاشية الصغار ١٥٦، والشروط الصغار ١٥٦، والشرط  
على «المدعى» مع ذلك «المدعى»  
والمدعى ١٥٦، ١٥٧، و«المدعى»  
على «المدعى»

١٥- طوسي وبشارة ١٥٨، والمثل ١٥٦، ١٥٧،  
١٥٨، ١٥٩، و«المدعى»  
١٥٨، ١٥٩، و«المدعى»  
١٥٨، ١٥٩، و«المدعى»

## موانع الاستحقاق .

٦- موانع الاستحقاق ، كما صرح بها الشافعية  
بوجوب فعل ، وسكون .

فالمعنى . حال أن بشرى ما دعى من عند  
خبره من غير جنة . بل بعد سدا قبل الشراء من  
إسمه استقرت خوفه يجب عي . فإذا است  
رجعت عليه بالسعي . وهو استقر وهو يرى أن لا  
جنة له . ثم وجد جنة . فله المطالبة  
وأما السكون . فعلى أن يترك المطالبة من غير  
مراجعة أحد الخيارة .<sup>١</sup>

وبغية المقصود . بصريح ما ذكر موانع الاستحقاق  
إلا أن قواعدهم لا تأتى السماع الأول . وهو  
الفعل . أن يكون مدة أحد الخيارة ويكونه على  
الاستحقاق . فلم ينفذ . على من صرح به غيرهم  
سوى الخليفة . على كعيل عدهم في مدته .  
وفي أخفون التي تسقطه والتي لا تسقط .  
وبنصوص . ذلك في باب الدعوى .<sup>٢</sup>

## شروط الحكم بالاستحقاق

٧- عدد الشكوك المحكوم بالاستحقاق ثلث  
نصوص . شاركه بعض الفقهاء في التمسك بها  
الشرح الأول . الإعداد إلى الإقرار والاعتراف  
بحقه . فإن ادعى حاكم ما يدعى به المدعى عليه  
الخاصي بحسب ما يراه الإقرار . وقد صرح  
أخفون بالشك في هذا الشرط . وأشار إليه غيرهم في

## البيان .

الشرح الثاني . يعد الاستحقاق . ونفس يجب  
بعدم الاستحقاق . والمصلحة في المروءة ثلاثة أراء  
أشهرها . أنه لا بد منها في جميع الأنحاء . فانه من  
التسامح ومن عدمه ومن محضون . وهم ثلث من  
يعرف . والمضى به عند الخليفة . وكيفية الخلف كتم  
في الخطأ وحدهم القسوين وغيرهما . أن يحدد  
الاستحقاق فانه به ما دعى . ولا بد منه . لا يوبى .  
ولا يخرج عن مدته وحده من الوجود حتى الآن .<sup>٣</sup>  
وسيط التثبت الذي يحدد المالك بالتدريج .  
غير المشهورة على أن من استحقاقه أو أمكن . وهو  
في الشك . والإعانة الخيارة . وهو في الشك .  
وكيفية أن بعد ذلك من عدلين . وليس ثم  
عدلا مع الشهادة الذين يهدون بالشك . وفي كتاب  
دار قلاويز ملا . هذه الناحية التي سهل تبه  
عدلتهم الشهادة المقيدة أعلاه .<sup>٤</sup>

## الاستحقاق في البيع

## على المشتري بالاستحقاق

٨- بوجه شراء الشيء . يستحق عند العقد  
بالاستحقاق . فإن حصل البيع مع علمه بطلان  
الاستحقاق . فبعضه في الرجوع ما كان على  
السلع عند الاستحقاق إذا كان ماله . فإن ثبت  
بطلان الشيء أو بكونه من الغير بالاستحقاق .  
فانه لا يرجع عند حو .<sup>٥</sup> . وهو خلاف

١- إسناده على ما ورد في ١٥٥٠ . وفيه حكم من ١١٠ وصورة  
الحد . صرح مع بيع الشيء . ١٥٠  
٢- صريح بطريق ١٥٠٠ . وصح من ١٥٠  
٣- خلاص ١٥٠ . ومن الجواب ١٥٠

١٠- إسناده ١٥٠ . وشرح بطريق ١٥٠٠ . يعرف  
١١- إسناده ١٥٠ . وفيه حكم من ١٥٠ . وفيه حكم من ١٥٠  
١٢- إسناده ١٥٠ . وفيه حكم من ١٥٠ . وفيه حكم من ١٥٠  
١٣- إسناده ١٥٠ . وفيه حكم من ١٥٠ . وفيه حكم من ١٥٠



وفي رده لهنون لشركة ، سواء استحق لأقل أو الأكثر .

وبإذ كان لا يتقسم أو كان منحط لعينه مير في استحق الثلث . ووجب الفصل ، أما دون الثلث

وإن استحق جزء معين ، فإن كان ميراثا كالتعويض والحياة ، وجب حصه الميراث المستحق لنفسه لا بالنسبة

وإن استحق وده الصفقة تعين رد الباقي ، ولا يجوز تسكين ما لأقل

وإن كان الجزء المثلث طلبا ، فإن استحق لأقل وجب حصته من الثلث . وإن استحق الأكثر جبر في المملك والرجوع بحصته من الثلث ، وفي آخره .<sup>(١)</sup>

١٢ - وكيفية الرجوع هي : أن يظهر كيفية البيع كنه يوم استحقاقه . فراجع المشرقي على الاتح ما يخصه من الثلث بميراث الفدية . مثلا إذ قبل قبضه له - مع كذا ( ١٠٠٠ ) وقبضه المستحق ( ٢٠٠ ) وقبضه الباقي ( ٨٠٠ ) فيكون الرجوع عليه بحصص الميراث .<sup>(٢)</sup>

استحقاق الثلث .

١٣ - أكثر الخصم . خلاف لرواية ضعيفة عند المحققين . على أن البيع إن استحق الثلث اتعين قائل الخصم ، والمالكية يرجع ادعاء معين لجميع إن كان قائما ، وبقيته إن كان مباحا ،

(١) انظر من مرسول : ٢٢٢

(٢) استحقاق ميراث الثلث في ٢٢٢ . وانظر في ١٥٩ . ورواه في ٢٢٢ . ٢٢٢

لأصلافية ، وانصرف عنه السامي في الام ، لأن الخصم جئت شيئا حراما . وهو المستحق ، وحلالا وهو الباقي ، فكل بيع صحيح .

وهو أحد قول المالكية إن استحق لأكثر من غير المشتري من رد البيع بالتفصيل ، ويرى انفسه الثاني والرجوع بحصه القادر استحق والثلث . وهو الرأية الثانية للحداثة .

والتمحيز ايضا قول الحنفية لو استحق الجميع قبل فسخ ، سواء اوزت الاستحقاق في الباقي . أو لا ، بشرط الصفقة قبل الفسخ . وكذا لو استحق البعض بعد الفسخ واوزت في الباقي عدا .<sup>(١)</sup>

ج - ضمان البيع في القادر المستحق وصحت في السامي ، وجه القول الآخر للشافعية ، وهو أيضا قول الحنفية إن استحق البعض بعد فسخ الكل ، ولم يحدث الاستحقاق فيما في الباقي . كسوبر استحق أحدهم ، أو كذا أو رزق الاستحق حصه ، وكذا كل ما لا يضر بغيره .<sup>(٢)</sup>

وأما المالكية فقد اختلفوا بين الاستحقاق في السامي وغيره ، ويكون المستحق الثلث أو أقل من الثلث . فإن أنكر . خاص في الاستحقاق بالعرض أن يكون لا يجوز إما أن يكون مباحا أو مباحا .

فإن كان شائعا فلا يفسخ ، ونس من رضاء . أو أنه أي انهم ما بات المستعانة . مع التفتري في المملك والرجوع بحصه المستحق من الثلث .

(١) رقم ٣٢١ . ومجموع ١٠٠ . ٢٢١ . ٢٢٢ . ومجلد ١٥٣ . والشافعية ١٢٥ . في مكر والميراث ١٩٨ . والتمحيز ١٩٠ طهاني

(٢) انظر طهاني ١٠٠ . والشافعية الرواية ٢٢٢

(٣) انظر طهاني ١٠٠ . ومع التفتري ١٢٥ . ومجلد ١٥٣ . والشافعية ١٩٨ . والتمحيز ١٩٠



الشجر قنأ إلى النخيل ، ولا يرجع على الساق ببقية  
النخيل ، ويجوز المشتري أن يقطع الشجر من غير الخطأ  
أو أن يبيع ، ويحرم البيع على قطع الشجر ، وإن احتار  
المشتري أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقطوع  
وبعد ذلك الشجر ، وأعطاه القيمة ثم صغر المشتري  
بالمبلغ ، فإنه يرجع على الساع بالمبلغ ، ولا يرجع  
قيمة الشجر ، ولا يكون للمشتري أن يرجع على  
الساع ولا على المشتري بمبلغه <sup>(١)</sup>

وأما الملكية فيس للمشتري عند قطع الشجر  
والعرس والدرع ، وقيل للدرع من الملكية ، وإن  
عرس ذو المشقة أو س ، وطائفة المشتري ، قيل  
للمالك ، أعطاه قيمته فألها مفردا عن الأرض ، فإن  
لم يكن ثلثا فله العرس أو الباقي تقع قيمة الأرض حين  
عرس وساء ، فإن لم يكن فيها ثلثا كان ملكه ، هذا  
بقية أرضه ، وبعد بقية عرسه أو سائه ، وبعد  
التصوير يوم الحوك لا يوم العرس وإنما ، ويستثنى  
من ذلك الأرض المؤجلة ، وتخصيه في موضعه

وقد صرح الملكية بأن للمشتري أن يملك  
القيمة ، وإن كانت تزوج مرة واحدة في السنة ، وكان  
الاستحقاق فيه موت وقت مرده تلك الأرض  
تزوج عنه ، فلو استحققت بعد موت إبان الزوج فلا  
شئ ، لمشتريها ، لأن الزوج قد استوفى القيمة ،  
والعلة له <sup>(٢)</sup>

وعرس المشتري ، والموهوب له ، والمستعبر ،  
كعرس المشتري عند الملكية والخاتمة في امتناع  
الفقيه وهذا كله إلا كان هناك شبهة ، كأنه

إن كان فيه سقي وإصلاح ، كانت القيمة ما يور  
كاختلافهم في الرجوع في اليد فاعجب على  
رأين <sup>(٣)</sup>

### استحقاق الأرض المشتراة .

١٥ - إذا كانت الرابطة غرسا أو ساء ، كذا لو المشتري  
أرضا فسي فيها أو عرس ، فأكثر الفقهاء ( الحنفية ،  
والحنابلة ، والأشعر عندهم الشخصية ) على أن  
للمشتري قطع الزرع وأبنته <sup>(٤)</sup>

وهو الصحيح ، وهو الأصح عند الفقهية  
بأن المشتري يرجع على الساع ما عرده من ثمن  
أقصه ، وأجرة الساعي ، وثمن مؤن مستهلكه ،  
وأرض نقصه بقطع وحسنه ذلك ، لأن الساع عر  
المشتري ببيعها إياها ، وأزعم أنها ملكه ، وكان سا  
في غرسه وبنته وانتفاعه فوسع عليه بما عرده ، قال  
أخايلة : والقيمة تعد يوم الاستحقاق <sup>(٥)</sup>

لما عد احببة فرجع بالسعي ، ولا يرجع  
بقية الشجر ، ولا يراعى من بقية الأرض ،  
هذا إن استحققت قبل ظهور الشجر ، فإن كان  
الاستحقاق بعد ظهور الشجر - منع أخذ أوله يمنع  
- كان للمشتري قطع الشجر أصلا ، فإن كان يبيع  
الأرض حاصرا كان للمشتري أن يرجع على  
البائع بقيمة الشجر ثابتا في الأرض ، وبضمنه

(١) الغرضي ٤ : ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، وصاحب الجرس حرس  
الروافد في جيل ١ : ١٥٩ ، ونحوه من رواية ٢ : ١٦٠ ،  
٢٦٠ ، ٢٦١

(٢) فتح المبرر ١٠ : ٣٦٨ ، والروافد ٢ : ١٥٩ ، ونحوه من رواية  
١ : ١٦١ ، وكشاف القناع ٢ : ١٥٩ ، ونحوه من رواية  
الشفاعة والسعيور والشفاعة والسعيور ، ونحوه من رواية  
١ : ١٦١ ،

(٣) هذا القول يدل على أن مسألة فروس في البيع والشراء

(١) نغزى الحقة ٢ : ١٦٥ ، وحسنه ما فيها ١ : ٢٢٢

(٢) حرس ١ : ١٥٩ ، حرس ١ : ١٥٩



بالعقد حتى تلف بغير شرط بالحوكمة كذلك، وإن  
الخصم يستمر حيا، فإن ملك يبيع له بغير  
بيان الوجه.

أما إذا طعن المُرْتَبِعُ في صحة العقد  
لأنه كان غررًا فليس له أن يرد  
والبيع لا يفسد عليه وأنه خصمه على أنه أنه  
من غير علمه، فله خصمه كالأدب. فعلى اليد  
مخرج أدلت على تفاديه لا غيره.

وكانت أن تملك تصدق أبيه عليه، ويستمر  
الخصم على تصديقه، فإن حسن التصديق  
يرجع على المُرْتَبِعِ، وإن هو من المُرْتَبِعِ رجع على  
تفاديه لأنه غررًا يرجع عليه<sup>١٩</sup>.

جـ - فباعتبار تصدق أبيه في المُرْتَبِعِ إن حدث له  
فإن هو ورث الاستحقاق، فإن حصل الاستحقاق  
بشرطه المُرْتَبِعِ تحت يد خصمه فلا يرد  
بخصمه، وإن المُرْتَبِعِ خرج عن التصديق  
فلا يستحق بغيره المُرْتَبِعِ أيضا فلا يرد. وهذا  
مخرج له منكبه<sup>٢٠</sup>.

استحقاق المُرْتَبِعِ بعد بيع العذر له.

٢٠ - إن وجه المُرْتَبِعِ إن يرد عليه، وإذا عدل  
بغيره، رجع المُرْتَبِعِ، وإذا عدل المُرْتَبِعِ به  
استحق المُرْتَبِعِ البيع، فليكنها، فمن يرجع وعين  
من يرجع إن.

أما رجوع المستحق على العدل أو المُرْتَبِعِ، وهو قول  
حسبة إن كان البيع هناك، فله خصم المُرْتَبِعِ

ب - بطلان الرهن، وهو قول الخفية، إن كان  
الناقص بما لا يجوز رده ائداء عنه، كأن كان  
مشتاغا<sup>٢١</sup>.

ج - بطلان الرهن بخصمه، وإن عي من المُرْتَبِعِ  
رهن بخصمه من الدين، وهو قول ابن شاذان من  
المالكية، وهو قول الحنفية إن كان باقي بما يجوز  
رده ائداء<sup>٢٢</sup>.

تلف المُرْتَبِعِ المستحق في يد المُرْتَبِعِ

١٩ - لو تلفت العين المرسومة في يد المُرْتَبِعِ، ثم  
استحق، فليعلم، فيص تصدق العين الثالثة  
المُرْتَبِعِ ثلاثة أروا.

أ - لم يستحق تصدق المُرْتَبِعِ أو المُرْتَبِعِ، لأن  
كل واحد منهما تصدق، أما المُرْتَبِعِ فإنه متد  
النسبة، وأما المُرْتَبِعِ فإنه متد ماله،  
واستقرار الدين على المُرْتَبِعِ فلا يرجع على غيره  
أو غيره، فإن حسن المُرْتَبِعِ يرجع على المُرْتَبِعِ  
صحيح ورويه، وهو قول الخفية، والمالكية، إلا  
أن المالكية انشأ طوا أن يكون المُرْتَبِعِ جاهلا،  
فإن كان جاهلا ونقدار عليها<sup>٢٣</sup>.

ب - لم يستحق تصدق المُرْتَبِعِ أو المُرْتَبِعِ واستقرار  
الخصم، على المُرْتَبِعِ، فإن هو من المُرْتَبِعِ رجع على  
أخيه، وهو قول الحنفية إن علم المُرْتَبِعِ بالعقد.  
وإن حسن المُرْتَبِعِ رجع على المُرْتَبِعِ، فإن لم يعلم

١٩ - مع القدر ٢٠٥ ذيل لاق وأما غير المُرْتَبِعِ فانه  
٢٠ - والمال ٩، ١٤١

٢١ - مع غفل ٧٠، ومع المُرْتَبِعِ ٢٠٤، والمال ٩، ١٤١

٢٢ - مع القدر ٩، ٢٢٣، ٢٢٤، والمال ٩، ١٤١، والمُرْتَبِعِ  
مع المُرْتَبِعِ ٩، ١٩٠

١٩ - مع ١٤١، ٢٠٥ ذيل لاق

٢٠ - مع المُرْتَبِعِ ٩، ٢٢٣، ٢٢٤، والمال ٩، ١٤١، والمُرْتَبِعِ  
مع المُرْتَبِعِ ٩، ١٩٠

ح - رجوع المستحق على الغير بالتمسك وإعازته  
 تبع ، ويرجع للغير على الزمان ، وهو قول  
 المالكية ، وبذلك ان القاسم يرجع على الزمان إلا  
 أن يكون مفلسا ويرجع على الغير ، وبني  
 المالكية عند عدم سبب التعلق بالتمسك للغير ،  
 إذا لم يظهر نص صريح هم في صفة العدل غير  
 المطلق <sup>(١)</sup> .

د - تخير المشتري في الرجوع على العدل ، أو ما لم  
 يكن العدل حاكما أو موقفا من قبل الحاكم أو  
 تراضا ، أو للمشتري إذا كان الغير قد تسلمه  
 التمسك ، وهو قول الشافعية <sup>(٢)</sup> .

#### استحقاق ما دعه الفليس

٢٩ - نقل المالكية ، والشافعية وإخلافه على أنه لم  
 استحق ما دعه الفليس قبل التحول والمشتري شارك  
 التمسك من غير نفس التمسك ، إن كان التمسك تافعا  
 وتعارفا ، وإن كان غير تالف فالمشتري أولى  
 به .

وإن استحق شي ، بعد أن دعه الحاكم قدم  
 المشتري بالتمسك على باقي التمسك ، صرح بذلك  
 الشافعية والمالكية ، وفي قول عند الشافعية محاص  
 التمسك <sup>(٣)</sup> .

وهذه المسألة لا يمكن أن يرضاها على قول أبي  
 حنيفة ، ولا يرى حواشي الحنابلة بالإمضاء ، ولكن

فيه صريح التبع والتمسك ، لأنه ملكه نادا ، فلهذا  
 نفس أنه ما ملك نفسه ، وإن صدر العدل كان  
 العدل ما لم يرد ، وما يرجع على الزمان بالتمسك ،  
 لأنه دخل من جهة عامل له ، ويرجع عليه من جهة  
 من له ، وبذلك يرجع على من له ، ويرجع على الغير ، لأنه  
 قد يرد ، وإن شاء العدل يرجع على الغير ، لأنه  
 ليس له عند الغير غير حق ، وبذلك يرجع على  
 الغير ، وإن شاء العدل يرجع على الغير ، لأنه  
 قد يرد <sup>(٤)</sup> .

إن كان الشيعي قال : تخلفه المستحق من  
 المشتري ، لأنه وجد على ما له ، ويرجع المشتري  
 على العدل بالتمسك ، لأنه العاقبة ، انتفى به حقوق  
 العدل ، ورثه وبذلك بعد الإذن بالتبع ، وهذا من  
 حقوقه حيث وجب له البيع ، وما إذا لم يسلم له  
 البيع ولم يسلم ، ثم العدل أخيرا إن شاء يرجع  
 على الزمان بالتمسك ، لأنه هو الذي أدخله في هذه  
 التمسك فوجب عليه تخليصه ، وبذلك يرجع عليه صريح  
 نفس الشيعي ، لأن التمسك منه ، وإن شاء  
 يرجع على الغير ، لأنه إذا تمسك التمسك بطل  
 التمسك ، وإذا قضى التمسك فوجب بنفس قبضه  
 ضرورية ، وإذا يرجع عليه عند حل التمسك كما كان  
 ويرجع به على الزمان <sup>(٥)</sup> .

ب - رجوع المشتري على الزمان ، لأنه المبيع له ،  
 فلهذا يرجع عليه ، ولا يرجع على العدل إن علم أنه  
 وكذا ، فإن لم يعلم بالوفاة يرجع عليه ، وهو مذهب  
 الحنفية <sup>(٦)</sup> .

(١) عدل ٣٠٦٥ ، ٣١٠

(٢) شرح على التمسك ٥٥٥ ، وبذلك التمسك ٥٧٠

(٣) شرح على التمسك ٥٧٤ ، والمشتري ١٧٤٣ ، والمستحق

المشتري ١٧٤٣ ، والمشتري ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣

المشتري ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣

المشتري ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣

المشتري ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣ ، والمستحق ١٧٤٣

(٤) التمسك شرح مع التمسك ٢١٢ ، والمشتري ١٧٤٣

(٥) التمسك شرح مع التمسك ٢١٢ ، والمشتري ١٧٤٣

(٦) التمسك شرح مع التمسك ٢١٢ ، والمشتري ١٧٤٣

(٧) التمسك شرح مع التمسك ٢١٢ ، والمشتري ١٧٤٣

بالتعويض مطلقاً ، ولا يرجع بالتعويض ، ولم تكن  
قائمة

أما إن استحقاق التعويض عنه وهو على التراجع ،  
فإن كان التراجع عن إنكار رجوع المدعي عليه على  
المدعي به ادعي أنه إن كان قائماً ، فإن قامت رجوع  
بقيته إن كان قبيحاً ، وبطلت إن كان متبهاً ، وإن  
كان الصلح عن إقرار لا يرجع القبر على المدعي  
شئ ، لا عترة أنه ملكه ، وإن استحقاق أحده منه  
ظنراً<sup>(١)</sup>

وعند الشك في الصلح لا يصلح إلا مع الإقرار ، وب  
استحقاق الصلح وإن لم يصلح الصلح ،  
وإن استحقاقه أو بعبارة ، وإن كان بدل الصلح  
غير معين ، أي موصوفاً ، في الدفعة أحد المدعي  
بذلك ، ولا يتفصح الصلح<sup>(٢)</sup>

#### استحقاق عوض الصلح عن دم الممد

٢٣ - يصح الصلح عن دم الممد على ما ذكر ، فإن  
استحقاق التعويض فلا يبطال الصلح ، وبالحكم  
استحقاق عوض الاستحقاق عند الخلف ، والمالكية ،  
والخيانة . وعند مخالفة يرجع إلى أرض  
الخيانة<sup>(٣)</sup>

#### صيانة الدرك

٢٤ - من المصنف رجوع المدعي بالتعويض الدرك إن كانت  
استحقاق في ضمن الاستحقاق عرفاً ، وهو إن

يمكن تصورهما على قول الشافعي ، إذ أنه قال  
بالحجر على الفلح بشرطه ، وإن لم يتعرض  
الحقيقة هذه المسألة بل ذات لم يرد على قولها فيما  
أضاه عليه

#### الاستحقاق في الصلح

٢٢ - يصح في الحقيقة والحقيقة في الصلح بأن  
يكونه عن إقرار ، أو عن إنكار ، أو سكوت . فإن  
كان الصلح عن إقرار ، فهو بمنزلة البيع عده ،  
بأنه لم يرد في الصلح ، وقد تقدم حكم  
الاستحقاق في البيع .

أما إذا كان الصلح عن إنكار وسكوت ، فهو  
في حق المدعي معوضة ، وفي حق المدعي عليه  
الدية للغير وفقدان الخصوصية ، وبشيء عنه أنه قد  
استحقاق ذلك الصلح كذا بطل الصلح ، ويعد  
المدعي إلى الخصوصية ، وإذا منح بعضه عاد  
المدعي للخصوصية في ذلك الصلح

أما إذا استحقاق على التراجع ( الصلح عنه ) فإن  
المدعي عنه يرجع على ما ادعى بكل البطلان  
بعبارة ، لأن المدعي به أحد البطلان دون وجه من  
فلما جاء استداداً<sup>(٤)</sup>

وعند المالكية إن كان الصلح عن إقرار واستحقاق  
بدل الصلح رجوع المدعي بالتعويض الدرك إن كانت  
قائمة ، فإن قامت رجوع عوصبه ، وهو الحقيقة - إن  
كانت قبيحة ، والمثل إن كانت منية - فإن كان  
الصلح عن إنكار واستحقاق بدل الصلح رجوع

(١) التراجع عن المدعي ١٠٠ ، والتعويض ١٠٠

(٢) التراجع عن المدعي ١٠٠ ، والتعويض ١٠٠

(٣) التراجع عن المدعي ١٠٠ ، والتعويض ١٠٠

(٤) التراجع عن المدعي ١٠٠ ، والتعويض ١٠٠

(١) التراجع عن المدعي ١٠٠ ، والتعويض ١٠٠

(٢) التراجع عن المدعي ١٠٠ ، والتعويض ١٠٠

يضمن الثمن عند استحقاق البيع ، وبهم من جمعه برعا من صان العهدة ، وبهم من قبل . إن ضمان المالك هو ضمان العهدة .<sup>(١)</sup>

وتعني هذه على ، يجوز صان الثمن عند استحقاقه بيعه ليس الحاجة إلى ذلك ، في حيز عريب لو خرج مبيعه أو تمسه مستحقاً ، بغيره .<sup>(٢)</sup>

ولتفصيل القول في ضمان المالك ( ر : ضمان المالك )

### الاستحقاق في الشفعة .

٢٥ - يتعلق الشفعة ، متى لو استحق الشفعة ، ذلك الشفعة ، ويرجع الشفعة بالثمن على من اشتد منه . وقول المصنف ( أي نهضة ) على نهضة .<sup>(٣)</sup>

وتتضمن عند استحقاق الثمن الذي وقع عليه البيع الأول ، بغير في ذلك رهن .

أ الأول : مطلقاً البيع والشفعة . وهو قول اختاره . والشفعة ، والحصة ، وقول غير المقام عند التناكح إن كان الثمن مبرداً ، لأن ملكه ، بأن فيه ، ويرجع الشفعة من مالها ، وهو قول متأكدة إن كان الاستحقاق قبل لأحد بالشفعة .

(١) صحيح الفقيه ٥ : ٥٠٥ ، وأبو داود ١ : ٢٩٦ ، والفقيه ٢ : ٣٢٥ ، وأبو داود ٢ : ٥٩٥ ، وصححه ٣ : ٢١٩ ، في قوله على مطلق .<sup>(٢)</sup>

(٢) شرح مع سلفه ، وصححه ابن شعور على ١ : ٨٠ ، وأبو داود ٢ : ٢٢٧ ، هـ .

(٣) ابن عابد ١ : ٢٠٠ ، ١ : ١٨٥ ، لم يصرح به .<sup>(٤)</sup> وفيه التردد ١ : ٢٥١ ، ورسالة المازن العمري ، والروايات من حلق ١ : ١٩٦ ، والفقيه ١ : ٣٩٠ ، مطلقاً على ذلك .<sup>(٥)</sup> الشافعي ١ : ١٩٩ ، هـ .

حيث كان الثمن غير نقد .<sup>(١)</sup> ما - والتالي : صحة الشفعة . وهو قول المتكف الذي هو المذهب إن حصل الاستحقاق بعد لأخذ بالشفعة . ويرجع شائع بقبه لشفعة لا بقبه لمستنق ، إلا إن كان المستحق نقداً مكسوراً فيرجع مثله .

أما إن كان الثمن غير معين فيصح البيع والشفعة اتفاقاً . كأن تترى في الذمة ودفع عما فيها مخرج للمدعى مستحقاً . وأبدل الثمن ما يحل محله في الأخذ بالشفعة عند صحة البيع والشفعة .<sup>(٢)</sup>

هو استحقاق الثمن المعتبر بطل البيع به عند الشافعية بالخيانة ، وصح في ساقى عند الشافعية ، وبوجه خلاف عند الحنابلة بناء على رواية تخبرك بالشفعة .<sup>(٣)</sup>

وإن دفع الشفعة بدلاً مستحقاً لم تبطل شفعته عند الشافعية والمالك ، ولا الشافعية إن علم أنه مستحق ، لأنه لم يقصر في الطلب والأحد ، سواء كان معين أم لا . وإن كان معين احتج إلى بطلان حذيه .<sup>(٤)</sup>

### لاستحقاق في المسافة

٢٦ - تتعلق الشفعة ، والشفعية ، والخيانة على أن المسافة تدفع ، باستحقاق الأول ، ولا حتى

(١) ابن عابد ١ : ٢٠١ ، ٢ : ٢١٢ ، والشافعية ١ : ٢٩٦ ، والروايات من حلق ١ : ١٩٦ ، وأبو داود ١ : ٢٩٦ ، والفقيه ١ : ٢٩٦ .

(٢) ابن عابد ١ : ٢٠١ ، ٢ : ٢١٢ ، والفقيه ١ : ٢٩٦ ، والروايات من حلق ١ : ١٩٦ ، وأبو داود ١ : ٢٩٦ ، والفقيه ١ : ٢٩٦ .

(٣) شرح كروبي ١ : ٢٩٦ ، والآراء ١ : ٢٩٦ ، الفقيه ١ : ٢٩٦ ، والفقيه ١ : ٢٩٦ ، والفقيه ١ : ٢٩٦ ، والفقيه ١ : ٢٩٦ .

مع المفسرين وتوقفه على زيادة المثال<sup>(١)</sup>  
لذلك يختلفون فيما يستحق الأجرة. وفي  
هذا ثلاثة أقوال:

أ. الأجرة بعد العقد، وهو قول الحنفية إذ كانت  
الإجارة بعد انتهاء المفعة، ولا عمل للإجارة  
حينئذ. وهو قول المالكية إذ كان الاستحقاق  
بعد العقد، وهو قول الشافعية إذ كانت الأجرة  
المذكورة غير معصومة، لأنه استحقاق تلك  
طالع<sup>(٢)</sup>.

ب. إن الأجرة لمستحق، وهو قول الخنابلة، وهو  
قول الحنفية إن كانت الإجارة قبل انتهاء المفعة،  
وقد إن كانت بعد انتهاء بعض المفعة في قول  
أبي يوسف، وهو قول الشافعية إذ كانت الأجرة  
خارجة معصومة ويجعل المستأجر الفاسد<sup>(٣)</sup>.

ج. يرجع مثلك على العايب أو المستأجر عند  
النافعية مفعلة أبي استوفاه، والفرار أو نهاية  
الضمان على المستأجر إن كان قد استوفى مفعلة،  
فإن لم يستوفها فقرار الضمان على المأجر<sup>(٤)</sup>.  
ويرجع المستحق عليهم أجمعين عند الفرار

لعدمه في المدة حينئذ، لأنه عمل فيها غير إذن  
المالك.

ويعامل على من يعاقده معه أجره مثل، مع أن  
الحنفية اشتراط لزوم الأجرة فيها المدة، فإن  
تظهر التبرع حتى استحققت الأجرة فلا أجرة. وقال  
المشافعية: إن الأجرة تستحق في حالة هذه  
الاستحقاق، لأن الذي يعاقده معه فهو وإن عمل  
فلا أجرة له<sup>(٥)</sup>.

د. يخرج الثمن في المستحق الاستحقاق الأرض،  
فإن كل المستحق (الأجر والشعر والثمن) ويرجع  
إعمال على من يعاقده معه وأجر من عمله.

وقال المالكية: إن المستحق يجوز إبرامه  
العامل وبين فسخ عقده، فإن فسخ وقع له أجر  
صالح<sup>(٦)</sup>.

والحكم في ضمان تلف الأجير والشعر<sup>(٧)</sup>.  
الاستحقاق - يرجع فيه على ما تضمن

### الاستحقاق في الإجارة

استحقاق العير المكنزة

٢٧ - يختلف الفقهاء عند استحقاق العير المكنزة،  
فهم من د. وله بطلان الإجارة. وبهم من يقول  
بأنها على إحصاء المكنزة، فالأول قول  
الشافعية، والحنابلة، وسأشأن قول الحنفية،  
والمالكية، وهو احتياط عند استيفاء به على حرا.

١. أبو حنيفة ١٠٠، والشافعية ١٠٠، والمالكية ١٠٠،  
وشرح الزواجر ١٠٠، فطلبه ١٠٠، والمالكية ١١٥.

٢. أبو حنيفة ١٠٠.

٣. الفرار على حنيفة ١٠٠، وهو قول ١٠٠، وهو قول ١٠٠.

(١) المسوق المصلحة ١٠٠، واستحقاقه في الإجارة والبيع  
١٠٠، واستحقاقه على البيع ١٠٠، والفرار على الضمان  
١٠٠، والمالكية ١٠٠، وهو قول ١٠٠، والشافعية ١٠٠،  
١٠٠، وهو قول ١٠٠، وهو قول ١٠٠.

(٢) المسوق المصلحة ١٠٠، واستحقاقه في الإجارة والبيع  
١٠٠، واستحقاقه على البيع ١٠٠، والفرار على الضمان  
١٠٠، والمالكية ١٠٠، وهو قول ١٠٠، والشافعية ١٠٠.

(٣) المسوق المصلحة ١٠٠، واستحقاقه في الإجارة والبيع  
١٠٠، واستحقاقه على البيع ١٠٠، والفرار على الضمان  
١٠٠، والمالكية ١٠٠، وهو قول ١٠٠، والشافعية ١٠٠.

(٤) المسوق المصلحة ١٠٠، واستحقاقه في الإجارة والبيع  
١٠٠، واستحقاقه على البيع ١٠٠، والفرار على الضمان  
١٠٠، والمالكية ١٠٠، وهو قول ١٠٠، والشافعية ١٠٠.

(٥) المسوق المصلحة ١٠٠، واستحقاقه في الإجارة والبيع  
١٠٠، واستحقاقه على البيع ١٠٠، والفرار على الضمان  
١٠٠، والمالكية ١٠٠، وهو قول ١٠٠، والشافعية ١٠٠.

وقال المالكية يرجع استحقاق على المكتبة إلى  
 كانه متعديا، ولا يرجع عليه إذا لم يتعد ومن ما  
 يكون له، فلو اكتسب ذلكا فلهذه، ثم حكم  
 منحن. فله أخذ النقص إلى وحده وقبضة اقدم  
 من الخدم، أي قبضة ما أمد الخدم من الماء<sup>(١)</sup>

#### استحقاق الأجرة :

٢٩ - ذهب الحنفية إلى أن لاسرة لو استحققت  
 فبما أن تكون منبنة أو عاقمية، فإن كانت لأجرة  
 عبا فبها ومنحت بطلت الإحارة، ولحق قبضة  
 المنفعة (أجر المنزل) لا قبضة النخل، وإن كانت  
 الأجرة مثله لم تطل الإحارة وبحك المثل فتودع  
 عليه تراهم 'أجرة' فتستحققت ينبغي أن تحب عليه  
 منها لا قيمة لمتعة<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : إذا استحققت الأجرة النعينة من  
 يد المؤجر، كإثابة وجورها، فإن كان الاستحقاق  
 قسلا حرث الأرض المؤجرة أو قبلا وزرعها، فإن  
 الإحارة تنسخ من أصلها، وبأحد الأرض  
 صاحبها، وإن منحت بعد حرث الأرض أو  
 زرعها فإن الإحارة بين المؤجر والمشتجر لا تنسخ،  
 وفي هذه الحالة إن أخذ المشتجر ماله من المؤجر،  
 وه بجز الإحارة، كان للمؤجر على المشتجر أجرة  
 مثل، ينقضي الأرض له، كما كانت أولا

وإن لم يأخذ المشتجر ماله من المؤجر وأعطاه له  
 وأعطى الإجابة، فإن دفع للمشتجر أجرة حرثه كانت  
 الخلية له في مبيعة الأرض مدة الإحارة، وإن أبى  
 المشتجر دفع أجرة، طهرت قبل للمشتجر دفع

على المشتجر<sup>(٣)</sup> وفي المذهب العبد أن الأرض  
 الموقوفة المستحقة إن أجرة الناظر وأخذ الأجرة  
 وسلمها للمشتجر. فإن أمالك يرجع على  
 المشتجر لا على الناظر، ويرجع المشتجر على من  
 أخذ دراهمه<sup>(٤)</sup>

جد - أجر ما مضى له نقد، وما بقده المستحق،  
 وهو قول المالكية، وهو قول محمد بن الحسن من  
 الخصة، وينطبق العقد عنه بهمه بعد ضمان  
 النقص<sup>(٥)</sup> والبراد ما مضى عند المالكية ما قبل  
 الحكم بالاستحقاق<sup>(٦)</sup>

#### نصف العبد المستحق للكتابة

٢٨ - لو نكح العبد مؤجره أو نفقت ثم طهر أنها  
 منقحة فالمشتجر تضمن المشتجر أو مؤجره،  
 بالخيار على المؤجر، هذا عند الحنفية، والمالكية،  
 والمناذلة<sup>(٧)</sup>

والرجوع يكون بأعلى قيمة من يوم العصب  
 إلى يوم التلف عند الشفعية، وإجمالا، لأن  
 كانت مخصصة في الحال التي زالت فيها قيمتها،  
 فالزود لملكه، مصونه على الغاصب<sup>(٨)</sup>

(١) شرح منتهى الإرادات ٤٣٢

(٢) لموجب النسخة معلق الأبناء والفقهاء للشرطي ج ٢ ص ٢٠٦

(٣) ط نجارة

(٤) الفتاوى المفيدة ٢٢٦، والناظر والإكمال ٢٠٠

(٥) المحرر ٢٦

(٦) حسم السواقي ٢٧، ٢٢٦، ٢٢٧ ط الشبهة، وقام ١٥٧، ٢

(٧) شرح البرهان ٢٢٦، ٢٢٧، وهذا أولى الحق ١٨٩، ٢

(٨) كتاب المقام ٨٦، والأصناف ١٧٩، وهو أعدل من وجه

من ١٨٩، ١٥١، ويشرح منتهى الإرادات ٤٣٢

(٩) شرح - برومي ٢٢، ٢٢٦، ويشرح منتهى الإرادات ٤٣٢، ٢

واضح ٢٧٩ ط الربيع، والشرطي ١٨٩، ٢

(١٠) حاشم والاكمل ٢٠٢

(١١) الفتاوى المروية ٢٨، ١٢٨، ويجمع المصنفين ١١٣، ٢

للمستحق أن يدفع له قيمة الأرض ، فإن أس كانا  
شريكين :<sup>(١)</sup> فالمكثري بقيمة غرسه ، والمستحق  
بقيمة أرضه ، فإن أجاز بعد مضي المدة بدفع قيمة  
الغراس مفلوجا بعد طرح أمر القلع .<sup>(٢)</sup>

الثالث : فملك المستحق للغراس بها أنفقه  
استأجر على الغراس ، وهو النصوص عند  
الحنابلة ، والمترجح على قول القاضي ومن وافقه أن  
غرسه كغرس الغاصب ، وقم بول أمر ، وهو أن  
الغراس للمستأجر ، وعليه الأجرة لصاحب  
الأرض ، ويرجع على من أحمره .<sup>(٣)</sup> والبناء  
كالغراس عند فقهاء المذاهب الأربعة .<sup>(٤)</sup>

استحقاق الهبة بعد التلف :

٣١ - نلاحظ ، عند استحقاق هذه التالفه اتجاهان :  
أ - تخيير المستحق بين الرجوع على الواهب أو  
على الموهوب له ، أما على الواهب فلا مبد  
إنلاف مائه ، وأما على الموهوب له فلأنه هو  
المستهلك له ، وهو فذل المالكية ، والشافعية ،  
والحنابلة ، غير أن المالكية جعلوا الرجوع على  
الموهوب له عند تعذر الرجوع على الواهب ،  
ويكون للموهوب له من الغلة قيمة عمله  
وعلاجه

فإن رجع على السواهب فلا شيء له على

للمستحق أجره الأرض ، ويكون لك مضمعتها ، فإن  
دفع انتهى الأمر ، وإن لم يدفع قيل له سلم  
الأرض له بمناصلة الإجارة بلا مقابل عن الحوت  
أما إذا كانت الأجرة شيئا غير معين كالتفريد  
والكبل والموزون والمستحق ، فإن الإجارة لا  
تفسخ ، سواء أكان الاستحقاق قبل الحوت أم  
بعد ، وذلك لبقاء عهده مقامه .<sup>(٥)</sup>

استحقاق الأرض التي بها

غراس أو بناء للمستأجر :

٣٠ - لو استحققت الأرض المؤجرة وقد عرس فيها  
المستأجر ، فإن التفتها يختلفون في قلع الغراس ،  
وفي إبقائه ، وذلك في ذلك ثلاثة آراء :

أحدها : للمستحق قلع الغراس دون مقابل .  
وهو قول الحنفية فيها بعد انقضاء المدة والشافعية .  
قال الشافعية : وليس لك ذلك فملك الغراس بالقيمة  
أو الإبقاء له بالأجرة . ثم كمل الغاصب من  
الفتح .<sup>(٦)</sup>

ويعبر المستأجر المؤجر بقيمة الشجر مفلوجا عند  
انقضائه ، وعند الشافعية يرجع للمستأجر بالأرض  
على الغاصب بشرطه في العقد على من  
السلامة .

والثاني : للمستحق فملك الغراس بقيمة قائمه ،  
وهو قول المالكية إن صاح المستحق قبل مضي  
المدة ، وليس له قلع الغراس ولا دفع قيمته  
مفلوجا ، لأن المكثري عرس بوجه شبهه ، فإن  
أسى المستحق دفع قيمة الغراس قائمه قبل

(١) إسنوي ١٠٥٠: ١٠٥ ، والروضة ١٧٠: ١٧٠ ، وحاشية الفهرير على  
الحق ٣٩: ٣٩ .

(٢) شرح السائق .

(٣) قواعد ابن رجب ١٥٩ .

(٤) الفسخ والإكفيل ٤٠٠: ٤٠٠ ، وشرح الروض ٢٥٦: ٢٥٦ .

(٥) الفسخ والبراءة ١٣٥: ١٣٥ ، والمرفوع ١٥٥: ١٥٥ ، وقواعد ابن  
رجب ١٥٤ .

(٦) حاشية الدسوقي ٢٠٣: ٢٠٣ ، وأعرشي ١٥٩: ١٥٩  
و١٩٠ حاشية البراءة ١٥٥: ١٥٥ ، وشرح الروض ٢٥٩: ٢٥٩ .

التكساح . لكنهم يختلفون فيها بحسب للزوجة عند الاستحقاق ، وهم في ذلك المجاهدان :

الأول : الرجوع بقية الصوم ومثل المثل وهو مذهب الحنفية ، وأحاطة ، وهو قول للشافعية ، والمالكية معهم في المثل معقدا ، وفي انقوم إن كان معيا ، فإن كان متقوما موصوعا رجعت للمثل .<sup>(١)</sup> والثاني : الرجوع بمهر المثل ، وهو قول الشافعية .<sup>(٢)</sup>

استحقاق العوض في الخلع .

٣٤ - اتفق فقهاء المذاهب المشهورة على أن الخلع لا يبطل بحرج الموضع مستحفا .<sup>(٣)</sup> واحتقنا قبي يجب المروج عبد الاستحقاق ، وهم في ذلك المجاهدان

أحمدهما : الرجوع بالقيمة أو بالمثل ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، لشعير تسليم العوض مع بقاء السبب الموجب تسليمه ، وهو الخلع إذ هو لا يقبل التفضي بعد ثلثه .<sup>(٤)</sup> ولا أن احسانه فلا ، والأبيعة إن كان العوض مفعوما ، وبالمثل إن كان مثليا ، وقال المالكية بوجوب القيمة

الموهوب له ، صرح بذلك الشافعية والحنابلة وإن رجع على الموهوب له رجح هذا على الواهب عند الخبالة ، ذكر ذلك صاحب كشاف القناع قولاً واحداً . وشهره ابن رجب لأنه دخل على أنه غير ضامن لشيء فهو مغرور . والخلاف يجري كذلك في رجوع الموهوب له على الواهب عند الشافعية : وقيل : لا يرجع على الواهب ، لأن الواهب لم يأخذ منه عوضاً ويرجع بعوضه ، وإنما هو رجل غره من أمر قد كان له ألا يفعله .

ب - الرجوع على الموهوب له دون الواهب ، وهو قول الحنفية ، لأن جهة عقد تبرع والواهب غير عامل له ، فلا يستحق الرجوع له الصلابة ، ولا يثبت به الضرر . ولأن الموهوب له يقض لنفسه .<sup>(٥)</sup>

استحقاق الموصى به :

٣٥ - تطلق الوصية باستحقاق الموصى به ، فإن استحق بعضه بقيت الوصية في الباقي ، لأنها تبطل بخروج الموصى به عن ملك الموصي ، وبالأستحقاق تبين أنه أوصى بهل غير مملوك له ، والوصية بها لا يملك باطله .<sup>(٦)</sup>

استحقاق المصدق

٣٦ - يتفق الفقهاء على أن التكساح لا يبطل باستحقاق المصدق ، لأنه ليس شرطاً لصحة

(١) ابن عابدين ٣٥٠/٦ ، وميشر جامع الفصول ١/١٦٣ ، ويتبعه في ١٥٠/٢ طبراني الأثر . والمذاهب ٣٧٨/١ الطرمذاني ، والشافعية ، والحنابلة ، في حليل ٣٢١/١ ، والشافعية ٥٠١/٢ . ولا يجوز : ٣٨٧/٢ نشر دار صادر ، والمشرقي على حقيقته ٣٨٤/٦ ، والمفسر ٩٩/٢ ، وأبني ٦٠٩/٦ ط : المرساني . ومطالع أولي التي ١٥٨/٢

(٢) الشارح روي على الصحة ٣٨٤/٦ ، وشرح في روم ٢٠٩/٢ ، ٩٠٠ ط : الميمنية

(٣) فتح القدير ١٠٩/٢ ، وجامع الفصول ١/١٦٤ ، وشرح الرزق ١٥٥/٢ ، ومطالع أولي التي ١٥٨/٢

(٤) فتح القدير ١٠٩/٢ ، وجامع الفصول ١/١٦٤

(١) الآم ٢٥٧/٢ ، وأحمد مسهر ٢٩٦/٢ ط : القصبة . والشافعية والإمام ٦٦١/٢ ، والمقدمة ٣٦١/٢ نشر دار صادر ، وكشاف القناع ٨٨/٢ ، ورواها ابن رجب ص ٢٩٦

(٢) الخانة على غندية عاش تكساح فتح خذره ١٩٩/٢ ، والشروح الكبير لابن أبي عمير ٥٦٦/٢ ، والمعي تحلا ٥٧٦/٢ ط : للز الأثر . ورواها الإكليل ٣٢٢/٢ ، ٣٢٢/٢

فذلك كون الجزء استحقاق العن في نصيب أحد  
الشريكين أو في نصيب كل منهما ، فإن كان في  
صيب أحدهما رجع على شريكه بحصلته من  
المستحق ، والشافعية وإحدى يرون بقاءه ،  
صحة إن كان الاستحقاق في نصيب الشريكين  
على السواء <sup>(١)</sup>

ب - بطلان القسمة وهو قول الختمية إن كان  
الاستحقاق شائعاً في الكل ، أو شائعاً في أحد  
القسمة عند أبي يوسف والطلاق أيضاً قول  
الشافعية ، وإحدى إن كان المستحق عضو  
شائعاً ، لأن المستحق شريك لها فيد اقتد بأحد  
غير حاضره ولا يرضه ، فأبى ما لو كان لها شريك  
بغيره فاقسمه فوجه ، ومثل الشائع عند الشافعية  
واحد إن نصيب المدين المستحق في نصيب أحدهما  
فقط أو في نصيب أحدهما أكثر من الآخر ، لأنها  
قسمة لم يعدل فيها السهام فكانت باطلة <sup>(٢)</sup>

ج - بطلان القسمة في القدر المستحق إن كان شائعاً  
وليسوا الخصة في السهم بل إنفاذه القسمة أو  
إلغائها وهو أظهر الطرفين عند الشافعية <sup>(٣)</sup>

د - التعجيل من التمسك بالساق وعدم الرجوع  
شري ، وإن دونه فيما يده شريكه بحيث قدر  
المستحق إن كان قاضياً ، وإلا فيصنف قيمته يوم  
قصده ، وهو قول الشافعية إن استحقاق النصف أو

إن كان معاً ، فإن كان موضوعاً فبني المثل <sup>(٤)</sup>  
والثاني : بينونة نفقة مهر المثل ، وهو قول  
الشافعية <sup>(٥)</sup> لأنه المرد عند هذه العوض

### استحقاق الأضحية

٣٥ - الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة على أن  
الأضحية المستحقة لا تجزئ عن الذابح إلا من  
المستحق ، استحق الأضحية من ذلك ما لم يصبه  
المالك قيمتها فبها تجزئ ، عن الذابح  
وفي يوم النحر قال الخفصة يدوم كلاهما أن  
يصحي عند عبء الإحرام ، وإذا قامت وقت النحر  
فدعى الذابح أن يتصدق بقدر شاة وسع ، وفاز  
الحنابلة بطلوعه ، إذا دخل إلى تحت عيس لاستحقاق  
وكانت واحدة من التمين ، كان سرهما للأضحية ،  
فإن كان المستحق في قبيل التبعين فلا يلزمه بذفا  
لعدم صحة التبعين حينئذ <sup>(٦)</sup>

وفاز المالكية بتوقف الأضحية المستحقة على  
إجازة استحقاق ، فإن أجاز المبيع أجزأت مضعاً <sup>(٧)</sup>

### استحقاق عضو المقتوم

٣٦ - لفتقها في خلاف القسمة ومذنبها صحيحة  
عند استحقاق عضو المقتوم - فتأخرت :  
أ - أوهما - بماء القسمة صحيحة إن كان المستحق  
عضواً معاً وهو قول الختمية - سواء عظمه في

<sup>(١)</sup> الخليفة مع صالح الأثر والقسمة ٣٧١ ط ٢ دار إسماعيلية  
لعمري - وشروح الشرح ٣٣١ : ٢ - والمذهب ٣١٠ ط  
مكتبة علي - والتميز ١٨٨ : ٢ - وقواعد ابن رجب ص ١٦١  
(٢) القسمة مع صالح الأثر والمكتبة ٣٧٢ - واسماعيل  
١٦٨ : ٢ ، وقصر المروني ٣٣١ : ٢ ، والقسمة  
١٨٨ : ٢ ، وقواعد ابن رجب ص ١٦١ ، والتميز ١٨٨ : ٢  
٣١٠ ط ٢ مكتبة المهر

٣١٠ ط ٢ مكتبة المهر

(٣) شرح الروي ص ٣٢١

(٤) المهر ص ١٦٣ ، والمهر ١٨٨ : ٢ ، ومكتبة المهر

(٥) وقواعد ابن رجب ص ١٦١

(٦) شرح الروي ص ٢٥٥

(٧) ص ١٦٤ ، وقواعد ابن رجب ص ١٦١ ، ومكتبة المهر

(٨) ١٨٨ : ٢ ط ٢ مكتبة المهر

(٩) المهر ص ١٦٣

كان فيه تحليل ما حرمه الشارع فهو حرام، وقد يكسر به إذا كان التحريم معلوماً من الدين بالضرورة. فمن استعمل على جهة الاعتقاد بحرامه، علم تحريمه من الدين بالضرورة. دون عدم تكفيره<sup>(١)</sup> وبسبب التكميل به أن إنكار ما ثبت ضرورية أنه من دين محمد ﷺ فيه تكذيب له ﷺ، وقد خبر، انه قد أوثق الخبر<sup>(٢)</sup>، والمحرر<sup>(٣)</sup>. وقد يكون الاستحلال حراماً، ويقرب به المحلل، لكنه لا يكفر، كاستحلال البعوضة أموال المسلمين وماءهم، ووجه عدم التكفير أنهم مناولون، وينزب على الفسق بالاستحلال حيث عدم فوّهة قضيت، فمبهم عند عامة الفقهاء، إلا وأبى للملكية بقضي شققت أفضيتهم، فما كان منها صواباً منه، وما كان على خلاف ذلك رد

ورد شبهاتهم كعض قضائهم كي صرح بذلك كثر من الفقهاء. وتفصيل هذه الأحكام (ر). (في)<sup>(٤)</sup>

(١) البحر الرائق ١/١٠٧ ط النسخة، والمطاب ١/ ٢٨ ط ليبيا، ومنع المحلل ١/ ١٦٠-١٦١ ط ليبيا، وحاشية الشروان على طبعه ١/ ١٧٠، ١٧١ ط دار مصر، والفي مع التشرح الكبير ١/ ٨٥ ط دار الأولى

(٢) الشروان على طبعه ١/ ٨٥، والمواق على حليل ١/ ٩٨، وورقاني على حليل ١/ ٦٥

(٣) المسوط ٢/ ١١٤ ط دار المصرية، والمواق على حليل ١/ ٩٨، وورقاني على حليل ١/ ٦٥

(٤) الشروان على نسخة ١/ ٦٦، ١٦٧، وإبراهيمي ١/ ٣١٧، ٣١٨ ط النسخة، والمطاب مع شاح وإقتل ١/ ٢٨، والفي مع التشرح الكبير ١/ ١١٠، ١١١

(٥) البحر الرائق ١/ ١٠٨، وسبح اغليل ١/ ١١٢، والديسوي ١/ ٢٠٠، ٢٠١ ط دار الفكر، وسبح لطبع ١/ ٩٠، والحصري على اصح ١/ ٢٠١ ط المطبعة الإسلامية، والفي مع التشرح ١/ ١٠٠، ١٠١

الشيء، فإن كان المستعمل أسرع فلا يخبر به والقسمة فيه لا تغير. ويصح له شرح الا

مذهب قلة ما استحق<sup>(١)</sup>

من التحريم من إبقاء القسمة على حذافها فلا يرجع بشيء، ومن صحح القسمة، وهو قول، فالملكة إن استحق الأكل، وهو ما زاد عن القسمة<sup>(٢)</sup>

والتحريم من رد الباقي والأقساء ثابت، وبسبب الإبقاء على القسمة والرجوع على سبيلك قدر ما استحق، وهو قول أبي حنيفة، لا استحق جزء صالح من أصل أحدهم وحده، وتنقص القسمة عند أبي حنيفة في شتم<sup>(٣)</sup>

## استحلال

التعريف

١- هو مصدر استحل لشيء بمعنى أكله حللاً، أو سال غيره أن يحله له<sup>(١)</sup> وله أن يفسد واستحلله. إذا سألته أن تفعل في حل من قبله<sup>(٢)</sup>

ويستعمله الفقهاء، بالمعنى البعوي، ومعنى اعتقاد اخل<sup>(٣)</sup>

الحكم الإجمالي

٢- الاستحلال بمعنى اعتبار الشيء حللاً، فإن

(١) خبير ١/ ١١٤ ط دار الفكر

(٢) ريد الشرح

(٣) التكملة مع شرح فذكر ١/ ٣٧٢، وورقاني ١/ ١١١، ١١٢

(٤) نوبت التفسير (على)

(٥) لسان العرب (على)

(٦) الرقاق على حليل ١/ ٦٥ ط دار الفكر

يكون انقباضاً عن الفجائع . وقد ورد الاستحباب بهذا المعنى في عدد من آيات القرآن الكريم ، منها قوله جل شأنه في سورة القصص : (فجاءته إحدى امرأة فأتته فجاءته على استحياء قالت : إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا) <sup>(١)</sup> وقوله عز وجل في سورة البقرة : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فُوقَهَا) <sup>(٢)</sup> وقوله عز من فاضل في سورة الأحزاب (وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ) <sup>(٣)</sup>

والاستحباب - هذا المعنى - مرغّب فيه في الجملة ، وتغيبه في مصطلح (حياء) .

ب - بمعنى الإبقاء على الحياة ، يقال : استحييت فلاناً إذا تركته حياً ولم أقتله ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة القصص : (يُدْنِيهِمْ لِيَسْتَخِيَبَهُمْ) <sup>(٤)</sup> أي يبتغيهم أحياء .

واستعمل الفقهاء كلمة استحباب بهذا المعنى ، فقالوا في المكر : تستأذن في النكاح ، وإذاها صباهما ، لأنها تستحي من التعلق . وقالوا في الأسرى يفعون في يد المسلمين : إن شاء أمير المؤمنين استحبابهم ، وإن شاء قتلهم .

وكثيراً ما يعبرون عن الاستحباب بلفظ الإبقاء على الحياة ، فيقولون في الصغير يأبى الرضاع من غير أمه : تحر أمه على إرضاعه إبقاء على حياته .

وأما الاستحلال بمعنى : اتخاذ الشيء حلالاً كاستحلال الفروج بطريق النكاح ، فقد يكون مكروهاً ، أو مباحاً ، أو مستحباً .

وأما الاستحلال بمعنى : طلب جعل الشخص في حل فقد يكون واحداً ، كالأستحلال من الغيبة إن علم بها الغائب ، <sup>(١)</sup> أو قد يكون مباحاً كاستحلال الغاصب من الغصب بـدلاً من رد الغصب ، وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في أحكام الغيبة والغصب .

موطن البحث .

٣ - جاء لفظ الاستحلال في كثير من المواطن ، كالقتل ، وحل الرني ، وسرب الحمر ، والغير ، والرذة ، والثوبة ، والغيبة .

ويرجع في كل عزم إلى موطنه لمعرفة حكم استحلاله .

## استحباب

التعريف :

١ - الاستحباب يأتي في اللغة بمعنى متعلد بها .

أ - بمعنى الحياة ، وهو : الإزواء والانبساط <sup>(١)</sup> وقيد بعضهم هذا الانقباض ليكون استحباباً بأن

(١) سورة القصص ٢٥

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة الأحزاب ٥٧

(٤) سورة القصص ٢٦

(٥) انظر في ذلك لسان العرب ، وسموكة الرضا الأصفهاني ، وتفسير السيوطي ٥٢ من سورة الأحزاب ، والآية ١ من سورة القصص .

(١) انظر عابد ٢٦٣/٥ ، ٢٦٤ ، وشرح السمعاني ٢٥٧/٤ ، البنية ، وطالب كولي المير ٢٦٠/٦ ط الكتب الإسلامية ، ومراجع مسالك ٢٦٠/١ ، ٢٩١ ط طعة المعقدة (٢) المصالح المبر

الاستحياء بمعنى إدامة الحياة :  
الأكفاظ ذات الصلة .

إحياء :

٢ - كلمة «إحياء» تستعمل في إيجاد الحياة فيها لا حياة فيه ، كقوله تعالى : (كَرِّمُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ بَالِغٌ فِي الْحَيَاةِ) .<sup>(١)</sup>

لما كلمة «استحياء» فإنها تستعمل في إدامة الحياة الموجودة ، وعدم إهدائها ، كما تقدم في الأمثلة السابقة .

فلنفرد بينهما أن الإحياء مسبوق بالمعاد ،  
مخلاف الاستحياء .

صفته ( الحكم التكليفي ) :

٣ - لا يمكن اطراء الاستحياء على حكم واحد ، نظرا لاختلاف أحوال الاستحياء ، بل تتعاقب أكثر الأحكام التكليفية .

فأحيانا يكون الاستحياء واجبا ، كما هو الحال في استحياء من بذلنا له الأمان (ر: أمان) ، واستحياء الصغير لإجبار على الرضاعة (ر: رضاع) ، واستحياء الإنسان العاجز عن الكسب ، والحيوان المحبوس بالانقضاء عليه (ر: نفقة) ، واستحب الذراري واليساء من السي (ر: سي) ، واستحب الحزين في بطن أمه (ر: إجهاض) .

وأحيانا يكون الاستحياء مكروها ، كاستحب الحيوان المؤذي بطبعه .

وأحيانا يكون الاستحياء محرما ، كاستحياء من وجب قتله في حد (ر: حد) ، و متحياء ما يستفيد منه جنود العدو قفعا في حرم لاء كالجواري

(١) سورة البقرة: ٢٨

التي صحرنا عن حملها إلى بلاد المسلمين (ر: جهاد) .

وأحيانا يكون الاستحياء مباحا ، كتخير الإهم في أسرى المشركين بين القتل أو لمن أو الفداء أو الأسر

المستحي :

المستحي : إما أن يكون هو نفس المستحي (كاستحياء الإنسان نفسه) أو غيره .

استحياء الإنسان نفسه :

٤ - يجب على المرء أن يعمل على استحياء نفسه ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ويكون ذلك بأمرين :

أولها : بدفع التلف عنها بإزالة سببه ، كالجوع والمطر ،<sup>(١)</sup> وإطعام الجوع أو الحرب منه ، كما إذا احترقت سفينة ولم يمكن إطفائها ، وغت على الوطن أن رعاياها لو أنقذوا أنفسهم في الماء نجوا ، وجب عليهم ذلك<sup>(٢)</sup>

وتيس من هذا تناول الدواء ، لأن المرض غير مفضل إلى الموت حتما ، ولأن الشفاء بتناول الدواء غير مقطوع به ،<sup>(٣)</sup> لكن الدواي مطلوب شرعا ، لحديث (تداووا عباد الله)<sup>(٤)</sup>

فإن لم يكن في دفع التلف عن نفسه إتلاف للغير ، أو لمصوم من أعضائه ، أو كان فيه إتلاف لنفس غير محرمة وجب عليه استحياء نفسه ، كما

(١) حاشية صبرا ٢٠٧/٢ - والجواب ٢٦٥/٢٠ و ٢٧١/٢ طه

لمعرفة

(٢) المغننى المندبة ٣٩١/٥

(٣) المختار المندبة ١٥٤/٥ طبع حلاق

(٤) حديث (تداووا عباد الله) أخرجه الترمذي (١/٩) ١٩٠ حاشية  
آخرني نشر الطبعة وقال : حسن صحيح .

حرمة نفسه عنه فوق حرمة نفس أخرى،<sup>(١)</sup> وإنما على ذلك فإن من قبل نفسه كان إثمه أكثر من قتل غيره،<sup>(٢)</sup> ومن هنا قرر الفقهاء أن المراء مكلف «بمضائق على نفسه أولاً، ثم على غيره كما هو معروف في النفقات (ر: نفقة)، وكمن مضطر يئس طعم غيره استحياء نفسه، وصاحب الطعام مضطر لطعمه استحياء نفسه أيضاً، فطعام الطعام أولى به من غيره»<sup>(٣)</sup>

استحياء الإنسان غيره :

٦- يث شرط في استحيى لغيره حتى يحب عليه الاستحياء ما يلي.

١- أن يكون المستحي مكلفاً علاناً بحاجة الاستحياء إلى الاستحياء، لأنه لا يثبت لوجوب على غير المكلف.

٢- أن يكون قادراً على الاستحياء، فإن لم يكن قادراً عليه فإنه لا يكلف به، لقوله تعالى: «وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»<sup>(٤)</sup> قال في المفتي: وكل من رأى إنساناً في مهلكة فلم ينجها منها مع قدرته على ذلك لم يلزمه ضمانه وقد أساء، وقد أرى الخطأ بفسه لأنه لم يسعه من الهلاك مع قدرته عليه، كما لو منعه من الطعام والشراب،<sup>(٥)</sup> فأخلاف واقع في الضمان، لا في الاستحياء، وتفصيل ذلك في الحجابات (ر: جنابة)

فإذا تحققت هذه الشروط في مجموعة من الناس

هو الحال في طلب الرادع هوومه وهو مستتر عنه، أو في دفع الضائل على النفس<sup>(٦)</sup>

وإن كان في إحياء نفسه بآلاف نفس غيره، دسه لا يجوز له الإقدام على هذا إلا بحد إحياء نفسه، لأن الضرر لا يزال ضرراً مثله

ثانيها : عدم الإقدام على إمامة نفسه بشكل مباشر أو غير مباشر، أما إمامة عنه بشكل مباشر كما إذا بعج بطنه بحديدة، أو ألقي نفسه من شاعر بعمود، غيات، لقوله ﷺ: (من تروى من حل فهو في نار جهنم، يتردى حالداً غلداً فيها أبداً، ومن تجس بسأ عنه بيده، يتجده في نار جهنم حالداً غلداً فيها أبداً، ومن دجا بطنه بحديدة فصديانه في يده، تجاب في بطنه في نار جهنم حالداً غلداً فيها أبداً)<sup>(٧)</sup> وتفصيل ذلك في كتاب احاديث من كتب لفقه، أو كتاب الخطر والإساحة، عند اللامهم على الانتحار (ر: انتحار)

وأما إمامة نفسه بشكل غير مباشر، كما إذا اقتحم علواً، أو مجموعة من المصوص، وهو موثر، أنه مقتول لا محالة، دون أن يقتل منهم أحد، أو يوقع فيهم مكايبة، أو يؤثر فيهم أثراً ينتفع به المسلمون، لأن هذا القاء للنفس في التهلكة، والله تعالى يقول: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»<sup>(٨)</sup>، وحل تفصيل ذلك كتاب الجهاد من كتب الفقه (ر: جهاد).

٥- واستحياء نفسه مقدم على استحياء غيره، لأن

(١) المفتي ٢١٨/٤

(٢) حديث من تروى (أخرجه مسلم ١٠٠٠-١٠٠١ ط

فيس المفتي

(٣) سورة البقرة ١٩٥، وانظر عسر المظني هذه الآية التكرية

(٤) سورة البقرة ٢١٧ ط ٣٦٤ ط دار الكتب المصرية

(٥) البقرة ٢١٧ ط ٣٦٤ ط دار الكتب المصرية

(٦) فتاوى اللجنة ٣٦١/٥

(٧) المفتي ٢١٨/٤

(٨) سورة البقرة ٢١٧ ط ٣٦٤ ط دار الكتب المصرية

(٩) القرآن للقرآن ٦٦٢ ط دار المعرفة

جـ - وبالضرورة - ما حصل حلقته، كالحيايات  
أو ذب بأصل خلقها، كالمسلم القواسم التي نص  
عليها رسول الله ﷺ بصورة (خمس من الذنوب  
ليس على المحرم في قتلهم جناح: الثواب والحداء  
والعقوبة والمأزاة والكذب المعقون)<sup>(١)</sup> وإذا لم يرد  
(البحر العادي) (المقدي) وهو ذلك  
د - أو بتفسير ردة وعي إذا لم يمكن دفع صبره إلا  
بغته، كنصائل من الحيوان والإنسان

#### وسائل الاستحياء -

١ - لا تخرج وسائل لاستحياء غير كونه عملاً، أو  
امتناعاً عن عمل:  
أ - أما العمل، فإن الشريعة تعتبر كل عمل  
مستروعاً عند قتل الأبرياء، وإذا تعين لاستحياء  
بعض مشربة عن الملاك، سواء كان هذا العمل  
مستروعاً بأصله كالتفاد العريق، أو بذل الطعام أو  
الثواب لتبسط إليه، أو غلبت إجازة الشبهة التي  
أنهت هذه إجازتها وهي في وسطه البحد (ر):  
إجازة، ونحو ذلك،<sup>(٢)</sup> أو كان محرماً بأصله كأكث  
أية من عصمه، وشرب الخمر قذف غصه،  
ولكذب للدفع ظالم غير بري، يريد قتله ونحو  
ذلك.  
ب - أما الامتناع عن عمل، كالامتناع عن قتل  
العص، والامتناع عن قتل الغير فهو واجب

وجب الاستحياء على الأقرب منهم إلى النجاة  
والأقرب، علو حسب ترتيبهم في النفقة (و  
عنة)  
فإذا امتنع أحدهم عن الاستحياء انتقل  
الرموز إلى من يليه، إن كان الوقت لا يسمح إلى  
إساءة على الاستحياء، وقد إن احتل فيه شرط  
من الشروط السابقة، إلى أن حصل التوجوب إلى  
من علم حاله من الدس

#### الاستحياء

٧ - يشترط في الاستحياء حتى يجب استحياءه أن  
يكون ذو حاشية غير مة سواء أكان إنساناً أم حيواناً -  
وبدا حياة المحترمة بفتح الروح في الجيب ولا  
خلاف.<sup>(٣)</sup> وفي اندائها قبل نزع الروح  
خلاف.<sup>(٤)</sup> (ر): (إيهام)  
وتنذر هذه الحرمة للحياة وسقطه وحسب  
الاستحياء بما يلي:  
أ - بلذات الله تعالى لها أملاك، هي هو خال في  
إعداد حرمة حياة المحترم.  
ب - أو بتصرفه تصرف اعز به الشريعة مرجحاً  
لأهدار دمه. كقتال المسلمين (ر: بني) (واجبة)  
والقتل (ر: حياية) (واجبة) (ر: ردة) وزنى المحصر  
(ر: محصر) والسحر عند المحصر (ر: محصر)

(١) البحر الرقوع ٣٣/٨ طبع الطبعة العلمية، وسنية الرموز من  
الرموز ٩٦١/٣ طبع جلال، وسنية آخر على شرح التبايع  
١٥/٥ طبع المطبع اللبنانية، والفتى ١٩٨/٨ طبع مكتبة  
العلماء

(٢) المحصر الرقوع ١٩٣/٩، ومائة الدرر ٩٦١/٤ طبع عيسى  
الطبي المحامي، وحاشية الرموز على الرقوع ٩٦٢/٣، ردة ٥  
المعهد ١٥٢/٦ طبع مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٩ هـ

(٣) حديث: خمس من الذنوب - البحر الرقوع البخاري، فتق الميزان  
٩٦/٤ طبع السليمانية في إجماع، ما ينقله القصر من شواهد،  
وصيام ٩٩٨/٢ طبع عيسى الطباع في المخرج ج: ما يستند  
لمعجم وجبا فقه، أو دار الآفاق المعبر ١٠٨/٩ طبع الطبعة  
الأصلية

(٤) البحر الرقوع ٩٦٢/٩، حاشية الرقوع ٩٦٢/٩

## الإجبار على الاستحباب

٩ - إذا تعين وجوب الاستحباب نُجِبَ عليه عند توفر شروط المساندة وتعين لذلك. كما إذا رفض الصبر الزهراع من ثني عمر لثني أمه، فإنها نُجِبَ على إرضاعه استحباباً له. (١٠ ر. رضاع)

وجوب الاستحباب في الزمن الذي يتسع له :

١٠ - يجب الاستحباب في الزمن الذي يمكن أن يتحقق به الاستحباب ، وأولاه وقت الحاجة إلى الاستحباب ، وأخيره هو لمصرغ من الاستحباب. فإلغاء العريض حدوده الشرع الزمان ، فأوله : ما قبل زمن السقوط ، وآخره الفراغ من إنقائه. (١١)

## لدعاء التوبة في الاستحباب

لأنها ذات الصلة :

١ - الظنيرة. (١٢)

٢ - الظنيرة ، ما استند به من فعل الرديء. (١٣ وفي الحديث عنه يبيح وأنه كان يحب الغائب ، ويكره الظنيرة. (١٤)

ببء الغائب

٣ - الغائب ما يستلزمه ، كأن يكون مريضاً فيسمع من يقول بسلامة ، أو يكون طالبا ليدفع من يقول بواجبه. (١٥)

وفي الحديث : «كذلك يبيح الغائب» (١٦)

ج - الرؤيا

٤ - الرؤيا بالنظم مهيولاً ، وقد يختلف ما روت في حديث. (١٧)

د - الاستقام

٥ - الاستقام بالأزلام ، هو ضرب من الخداع يخرج له قاذح منها ، أي : يكتب عليه ، وهو مهيول عند لقائه تعالى : «وَأَنْ تَسْتَقِيمُوا» (الأزلام) (١٨)

هـ - الاستفتاح

٦ - الاستفتاح : طلب لصبر (١٩) وفي الحديث :

التعريف

١ - الاستخارة لغة : طلب الخيرة في الشيء.

بفتح السين استخارته يحرك ثاك. (٢٠) وفي الحديث : «كان رسول الله ﷺ يمشي الاستخارة في الأمور كلها» (٢١)

وامتداداً : طلب الاحتياط ، أي طلب صرف

الخطأ فلهذا فنحن نعد الله والأولي ، بالصلوات ، أو

(١٠) والحدود في الحديث : «وَأَنْ تَسْتَقِيمُوا» (الأزلام) (١٨)

(١١) الصحيح ٢ : ٥٦٨ ، والفرع ١٥ : ١٢٠

(١٢) حديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٣) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٤) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٥) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٦) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٧) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٨) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(١٩) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢٠) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢١) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢٢) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢٣) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢٤) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢٥) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

(٢٦) الحديث : «كان يفتي الله ، ويشهد الظنيرة» (الصحاح ٢ : ٥٦٨)

حكمة مشروعتها :

٨- حكمة مشروعية الاستخارة ، هي التسليم لأمر الله ، والخروج من الحول والطول ، والاستجابة إليه سبحانه . للجسج بين خبري الدنيا والآخرة . ويحتاج في هذا إلى قرع باب الملك . ولا شيء أنجح لذلك من الصلاة والدعاء ، لما فيها من تعظيم الله ، وإثناء عبده ، والافتقار إليه قالوا وحالاً<sup>(١)</sup>

صفتها ( حكمها التكليفي ) :

٧- جمع العناء على أن الاستخارة سنة ، ودليل مشروعتها ما رواه البخاري عن جابر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يعلّمنا الاستخارة في الأمور كلها ، كالسورة من القرآن : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : **الح ١٥** وقال ﷺ : ومن معاداة من آدم استخارة الله عز وجل<sup>(٢)</sup>

(١) حديث : كان ﷺ يستنبح ويستنصر بعد ما يركع التسليم<sup>(١)</sup> وبعض الناس قد يستنبح ويستنصر المغيث من المصحف أو السبل أو القرعة<sup>(٢)</sup> وهذا لا يجوز لحرمته قال الطبري وأبو الحسن المغربي وابن العربي ، هو من الأضلال ، لأن الله قد رآه بعد نبيه ﷺ ، إلا في الرؤيا<sup>(٣)</sup>

(٢) حديث : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : **الح ١٥** وقال ﷺ : ومن معاداة من آدم استخارة الله عز وجل<sup>(١)</sup>

(٣) حديث : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : **الح ١٥** وقال ﷺ : ومن معاداة من آدم استخارة الله عز وجل<sup>(١)</sup>

(٤) حديث : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : **الح ١٥** وقال ﷺ : ومن معاداة من آدم استخارة الله عز وجل<sup>(١)</sup>

وعلى هذا فالاستخارة لا تعل لها في النواجذ والحرام والمكروه ، وإنما تكون في المبدوءات والمآخيات .

والاستخارة في الأدب لا تكون في أصله ، لأنه مطلوب ، وإنما تكون بحمد الله أرض ، أي إذا تعارض عنه أمران أيها يبدأ به أو يقتصر عليه ؟

أما المباح فيستحق في أصله . وهل يستنبح في معي أو مطلق ؟ أخبر بعضهم الأول ، الظاهر الحديث . لأن فيه : إن كنت تعلم أن هذا الأمر

(١) الحديث : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : **الح ١٥** وقال ﷺ : ومن معاداة من آدم استخارة الله عز وجل<sup>(١)</sup>

(٢) الحديث : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : **الح ١٥** وقال ﷺ : ومن معاداة من آدم استخارة الله عز وجل<sup>(١)</sup>



فهم يمتدح صلاة التل في أوقات الكراهة، لمعروم  
أحداث النبي، ومنها:

روى ابن عباس عن: شهد عندي رجال  
مرصون، وأرصاصهم عندي عمر رضي الله عنه،  
أنه سبي عنه عن الصلاة بعد الصبح حتى  
تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب،<sup>(١)</sup>  
وعن عمرو بن عيسى قال: قلت لرسول الله:

أعزني عن الصلاة قال: «صلي صلاة الصبح،  
ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى  
تتفجع، فأبى قطع بين قرو الشيطان، وحشد  
بسحبه لما اكثرت، ثم صلي فإن الصلاة بحضوره  
مشهودة حتى يستغل القبر بالرمح، ثم أقصر عن  
الصلاة فإنه حينئذ تنحر جهنم، فإذا أنزل الفري  
فصل، فإن الصلاة مشهودة بحضوره حتى تصل  
العصر، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب  
الشمس، فأبى تغرب بين قري الشيطان، وحينئذ  
يسجد لها الكفار»<sup>(٢)</sup>

#### كيفية صلاة الاستخارة

١٤ - انتهى فقهاء المذهب الأربعة على أن الأفضل  
في صلاة الاستخارة أن تكون ركعتين ولم يصرح  
بالخفية، والمالكية، والحنابلة، بأكثر من هذا، أما  
الشافعية فأجازوا أكثر من الركعتين، واعتبروا  
التقيد بالركعتين لبان أقن ما يحصل به<sup>(٣)</sup>

وإذا صلى العريضة أو سافله، أو يسأله  
الاستخارة، جعل له ما تفصل صلاة  
الاستخارة، ولكن بشرط أنه، ليحصل الثواب  
فيما على تحية المجدد، وعقد هذا الرأي ابن  
حجر الميمني، وفيه حالف بعض المتأخرين في  
ذلك، وهو حصول الثواب<sup>(٤)</sup> وقد أعلم

#### وقت الاستخارة

١٣ - أجاب القائلون بحصول الاستخارة بالدعاء  
فقط وروج ذلك في أي وقت من الأوقات، لأن  
الدعاء عي منه عني في جميع الأوقات.<sup>(٥)</sup>

أما إذا كانت الاستخارة بالصلاة واندماء  
فإنها أهد لأربعة تمنها في أوقات الكراهة نص  
المالكية بالشافعية صراحة على فتح<sup>(٦)</sup> غير أن  
الشافعية أباحوها في الحرم لكي في أوقات  
الكراهة، فيما على ركعتي الصلوات<sup>(٧)</sup> لا روى  
عن حمير بن مطهر: أن رسول الله ﷺ قال: «يبين  
عبد مناف لا تنموا أحد ظاف هذا البيت وصلى  
في أي ساعة من ليل أو نهار»<sup>(٨)</sup>

وأما الخفية والختابة<sup>(٩)</sup> فمعهود لمنعه منعه

(١) المصنفات الربانية ٣١٨/١، ٣٨٩

(٢) المحرني والمردوي على المحرني ٣٨١/١

(٣) حاشية المدوني على المحرني ٣٧١/١، والمصنفات الربانية على  
الأول ٣٨٨/٢

(٤) لمسي ٧٤٧/١، والمصنفات على المحرني ٣٨١/١  
(٥) حديث ما بين فيه من لا يفتنوا أحدا حلف بها  
الدين - أخرجه الترمذي ١٢٠/٢ - طحسي لمسي  
وقال: حسن صحيح، وأبو حنيفة ٣٩٨/١ - طحسي  
الملي

(٦) لمسي ٧٧٧/١، انظر: والمصنفات على المحرني ٣٨١/١  
٣٠١

(٧) حديث: «سبي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس  
وأخرجه البخاري في فتح حمادي ٢٨٧/٢ - طحسي لمسي  
وسلم ٥٩٩/١ - طحسي لمسي أبو داود في حروقه وروى  
سبحه عن عمرو بن عيسى، للعصر الأخير ١٦٨/١  
(٨) حديث: «سبي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس  
وأخرجه مسلم ٥٧٠/١ - طحسي لمسي

(٩) الفتاوى الربانية ٣١٨/٢

## الفرازة في صلاة الاستخارة

١٥ - في بقراءة صلاة الاستخارة ثلاثة آراء :

- أ - قال الحنفية، والمالكية، والشافعية<sup>(١)</sup> :  
يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة وقبل ما يبدأ به الكاهن (قل هو الله أحد)  
ويذكر التوحي تعليلاً لذلك فقد ناسب الإتيان بها في صلاة يراد منها إشلاء الرغبة وصدق التعويض وإظهار المحذور، وأما إذا زاد عليها ما وقع فيه ذكر خيرة من القرآن الكريم.

ب - ومحتسب بعض السلف أن يزيد في صلاة الاستخارة على الفرازة بعد الفاتحة بقوله تعالى :  
وَوَرِّثْكَ بَيْنَهُمْ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ خَيْرٍ  
مُبِينًا اللَّهُ وَيَخْلُقُ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْتَارُ. وَيَرْثُ بَيْنَهُمْ مَا  
تَكُنْ مِنْهُمْ يَنْصَرِفُونَ. وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
لَهُ الْخِطَابُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ السُّلْطَانُ بِمَا  
تُرْجُونَ<sup>(٢)</sup>. في الركعة الأولى، وفي الركعة الثانية  
قوله تعالى : وَمَا كَانَ لَكُمْ لَسْعَ مِنْ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذْ قَضَى  
اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ  
يَنْ يَنْصَحُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَبُذِلَ خِلَافًا مَبْنً<sup>(٣)</sup>.

ج - أما الحشابة وبعض الفقهاء فله يقولوا بقراءة معينة في صلاة الاستخارة<sup>(٤)</sup>.

## دعاء الاستخارة

١٦ - روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كالمسورة من القرآن، وإذا هم أحدنا بالأمور فذكر ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقبلوك بقدرك، وأستألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب. اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وأجله - فاقدره لي ويسره لي، ثم يدركني فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وأجله - فاصرفه عني وصرفه عني، وأقدر لي الخير حيث كان، ثم رضي به. قال : ويسمى حاجته<sup>(٥)</sup>.

قال الحنفية، والمالكية، والشافعية يستحب افتتاح الدعاء بالذكر وحده بالحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup>.

## استقبال القبلة في الدعاء :

١٧ - يستقبل القبلة في دعاء الاستخارة وإنما يذبح مراعيًا جميع آداب الدعاء<sup>(٧)</sup>.

## موطن دعاء الاستخارة :

١٨ - قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والخنابلة : يكون الدعاء عقب الصلاة، وهو الموافق

(١) تقدم ترجمته في حاشية فقرة (١٥)

(٢) ابن عابدين ٦٤٣/١، والفتاوى المطبوعة والأحكام ٣٠٩/٣،

وصالحية لمدهوي على الحرمي ٣٩/١

(٣) الفتاوى المطبوعة والأحكام ٣٠٩/٣

(٤) للمحسوي على مراتب الصلاح من ٢١٧، وأبو عابدين ٦٤٢/١، والفتاوى المطبوعة والأحكام ٣٠٩/٣، والمدهوي على الحرمي ٣٨/١

(٥) سورة القصص ٦٨ - ٧٠

(٦) سورة الأعراف ٢٦

(٧) المص ١٢١/١



ولا يجوز الاستعمال العفوي من هذين التعبيرين<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الاستعانة :

٢ - الاستعانة لغة واصطلاحاً : طلب الإعانة .

فينبغي للاستخدام مع الاستعانة في أن كلاهما فيه نوع معاضدة ، غير أن الاستخدام يكون من المنفعة وله ، وتكون الاستعانة بالله تعالى ، وقد تكون بالعد<sup>(٢)</sup>.

ب - الاستنجار :

٣ - الاستنجار لغة واصطلاحاً : طلب إجازة العبد أو الشخص .

فحين الاستنجار والاستخدام عموم وتخصيص من وجه ، فالاستنجار للزراعة ، ورعي الأعمام لا يسمى خدمة . وكذلك لا يقال للمستأجر تعليم القرون حلقه ، ويعود الاستخدام إن كان بعين أخرى<sup>(٣)</sup>.

الحكم الاجمالي :

٤ - يثبت حكم الاستخدام باختلاف احوال المتخادم ، وتعرض الداعي إلى الاستخدام ، كما جعل الأحكام الخمسة تعزيرية .

وشرح المصدر عزله عن ميل لإنسان وجهه للنفس من غير هوى للنفس ، أو ميل ومحبوب بغيره ، على ما قرره العدوي<sup>(٤)</sup> . قال أرسطو الكساني من الشافعية : لا يثرت طر شرح المصدر . فهذا استخار الإنسان منه في شيء فيفعل ما يذله ، سواء انشرح له صدره أم لا ، فإن فيه الخير ، وليس في الحديث انشراح الصدر<sup>(٥)</sup>.

ب - علامات عدم القبول :

٢٣ - وأما علاماته عدم القبول فهو : أن يصرف الإنسان عن الشيء ، لص الحديث ، ولم يخالف في هذا أحد من العلماء ، وعلامات التصرف : ألا يفي قلبه بعد صرف الأمر عنه وميلاً به ، وهذا هو الذي نص عليه الحديث : فاصبره عني واصبرني عنه ، واقدري لي الخير حيث كان ، ثم رضي به .

## استخدام

التعريف .

١ - الاستخدام لغة : سؤال الخدمة ، أو اتخاذ الخادم<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن عابدس ٢٣١/٢ ط يولان . وصاحب المحتاج ١/١٠٩ .

(٢) ٦٦٧/٢ . والفتاوى ١٨/٣٢٢ . ط الحنفى . راجع مع شرح ٣٢٩/٩ ط الماز الأملى .

(٣) أحكام القصور لأبي العباس ١/٢ ط عيسى الحلبي . وقطعة

نقلية من ٩٥ . والفروق لمفكرى من ٣٦٥ ط بيروت .

(٤) ابن عابدس ٣٢٩/٩ ط يولان . والسير الطرس على التنبية

(٥) ٦٦٧/٩ ط الحنفى . والفتاوى ١٨/٣٢٢ . ١٩ .

(٦) حاشية العدوي على الخرش ٣٨٩/١ . وابن عابدس ٢٣١/١ .

والمنهج ٣٨٧/٣ . والمص ٦٦٩/١ .

(٧) حاشية الجعل ٢٩٢/١ .

(٨) المصباح المنير ( خدم )

فالسواي يساع أو يعصم له حاد - كحذيه من  
عياته متى هي أجرة مله - ما قد يكن ذلك  
ترها،<sup>١١</sup>

ويكون خلاف الأول، إذ استعمال بص يصب  
عنه ماء، نوصه دول عذر - فإذ استعمال بدون عذر  
في غسل أعضاء النوص، كونه<sup>١٢</sup>

ويكون واجدا، كالعجز غير النوص، يستجبه  
من بعده على نكاح العادة<sup>١٣</sup> ويكون مبرا.<sup>١٤</sup>  
كجدة أهل المهاد وخدمة المهاد.

ويكون حراما، كاستنحار الكفار للمسلم،  
ولا في أساءه عذر من يقول بذلك على ما سألني،  
وعنه على فتاكم مع الاستخدام المهرم<sup>١٥</sup>

وفي استعماله المهرم، لك نضر وعكسه،  
واستخدام المهرم لأشئ وعكسه تجري انعاده في  
أمر الثقة وعدمه، وفي الاستنحار والإدلال وعدمه،  
وتدبر في ذلك في مصطلح إجره (ف) ١٠٢.

٥ - ويمنع استخدام الأثر أساءه ذلك، من  
... في الاستنحار أم على سبيل الاستنحار، صباه  
ع عن الإدلال<sup>١٦</sup>

٦ - والاستخدام على المرأة، ويحب على الزوج  
زوجته استخدامها، إن كان موسرا، وكاتب شريفة  
تخدم منها، ولا يخل للزوجة استخدام زوجها إذا  
كانت بلاهة والإدلال<sup>١٧</sup>.

## استخفاف

التمر يق :

- ١ - من معار الاستخفاف في الاستهانة<sup>١٨</sup>  
ولا يخرج المعنى الاستطاحي عن ذلك  
وقد يدر الفقه، عن الاستخفاف بالاحتفاء،  
وإلا زور، والألفاض.

حكمه التكليفي :

- ٢ - ليس للاستخفاف حكم عام جامع، وإسما  
يختلف حكمه - خلاف ما يعمى به  
فقد يكون عطفيا، وقد يكون مطوقا، فمن  
نظير الاستخفاف - يخاف الكفر، ويبتدع  
أدعه، والتدقيق لنفسه<sup>١٩</sup> وكذلك الاستخفاف  
بالأدب والخاصة والثلل المدعوه، وعنده اجترأها،  
واعتاد ذلك بين المسلمين أفرادا وجماعات إذا علم  
تحريضها، وهذا من الدين، لأنه استعمال - تكفر أو  
...<sup>٢٠</sup>  
وأما المحذور - فهو ما مبني.

ما يكون به الاستخفاف :

- ١ - يكون الاستخفاف بالإقرار أو الاعتد أو  
الاعتقادات.

١١: الصالح ولاح غير من يشك المهرم ماله، صفت

١٢: فتح بقدم ١١٥: ٥، والقانون ٢٠٥

١٣: الإحلاء صوط (إسلام بشر) روجر ١٦: ١، ع مصطلح  
علمي، ونصبي ١٥٠: ١

١٤: حرر المسألة ٥٥: ٥ ط، ر كذا، حرر

١٥: حجة الصالح ١٧٩

١٦: امر مع الصالح من غنيم ٢٢: ٢

١٧: القلبي ومعه ١٥٣: ١٥، ١٩، وفي غنيم ٢٠: ٢

١٨: الخطأ ١٣١: ٥، الشيخ أبو عبد الله، وفي غنيم ١٩: ٢

١٩: غير منعه ١٥٣: ١٥، ١٩، وفي غنيم ١٩: ٢

٢٠: ط كذا

٢١: من غنيم ٢٢: ٢





حكم الاستخفاف بالكذب والمصحب المتواضع .  
 ٩ - نقل الحنفية ، عن أنه من استخف بالفرس ، أو  
 بالمصحب ، أو بشي ، مات ، أو جحد حراماً . أو  
 كذب بشي ، عمد ، جحد ، أو من كاذب أو جحد ، أو است  
 في شيء ، من ذلك ، أو جحد ، أو كاذب ، أو جحد ، أو  
 مثل إنشائه في تحذورات كبر هذا الفعل  
 وقد أجمع المسلمون على أن العز هو شتم في  
 جميع الأمصار . الكذب في المصحب لشدي  
 بأذنيته ، وهو من جعله الدخان من أول واحد كنه  
 رت العذيق ، إلى آخره ، وفي القوم رت الشارح .  
 وكذلك من استخف بالشر ، أو بالإرجل ، أو  
 كذب الله الشارح ، أو كذب الله ، أو كذب الله ، أو  
 وأمره بالشر ، أو بالإرجل ، أو كذب الله ، أو كذب الله  
 أو كذب الله ، أو كذب الله ، أو كذب الله ، أو كذب الله  
 عقبة السليم ، أو كذب الله ، أو كذب الله ، أو كذب الله  
 بعض ما في كذب الكاذب ، أو كذب الله ، أو كذب الله  
 صحيح المعنى ، أو كذب الله ، أو كذب الله ، أو كذب الله  
 استخف بالاحاديث النبوية التي ظهر له منها .<sup>(١)</sup>

## استخلاف

المعريف .  
 ١ - الاستخلاف لغة : مصدر استخلف ولان ولان  
 إذا جعله خليفة ، وبنيان : خلف ولان ولان على  
 أهله وماله ، أو صار خليفة ، وخلفه جيش بعدد ،  
 وخلفه يكون بمعنى فاعل . ومعنى  
 معقول .<sup>(٢)</sup>  
 وفي الاصطلاح : استخانة الإنسان غيره لإنشاء

الاستعداد بالأحكام الشرعية .  
 ١٠ - استخافه عني كبر من استخف بالأحكام  
 الشرعية من حيث كرم الأحكام ، وشرعية ، من  
 الاستخفاف بالسلام ، أو الشريعة ، أو الخرج ، أو  
 الشريعة ، أو الاستخفاف بحكمة الله كنه  
 شمره والشر .<sup>(٣)</sup>

(١) - أخرجه البخاري صحيح في ١٠٠ - ٥٦١ - ط: مطبعة ، ومسلم  
 ١٠٦٢  
 (٢) - أخرجه البخاري ١٠٠ - ٥٦١ - ط: مطبعة ، ومسلم  
 ١٠٦٢  
 (٣) - أخرجه البخاري ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢

(١) - الألف : شرعية ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢  
 (٢) - الألف : شرعية ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢  
 (٣) - الألف : شرعية ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢ - ١٠٦٢

## اختلاف ٢ - ١

فأصابا غيره، فحيث شذَّ يجب على من يله  
الاستخلاف أن يستحلَّه، ويحت على المستخلف  
أن يجيبه.

وقد يكون حراماً كانتخلاف من لا يصلح  
لنقضه بجهله، أو لظنه الفناء بالرشوة.

وقد يكون مندوباً في مثل ما ذهب إليه المالكية  
من استخلاف الإمام غيره في الصلاة إذا سبقه  
حدث لينم الصلاة بالناس، وهو مندوب عندهم  
على الإمام، وواجب على المأمومين أن لا  
يستخلف في الجمعة، ومندوب في غيرها.

وقد يكون الاستخلاف جائزاً، كانتخلاف  
إمام المسلمين عليهم من يخلفه بعد وفاته، إذ يجوز  
له أن يتركهم الاختيار بعده.

عنده، ومنه استخلاف الإمام غيره من المأمومين  
لتكميل الصلاة بهم بعد وفاته،<sup>(١)</sup> ومن أمثالها  
إقامة إمام المسلمين من يخلفه في الإمامة بعد موته،  
ومنه الاستخلاف في القضاء على ما سبأه.

وميفتصر الحق هنا على الاستخلاف في  
الصلاة، وانقضاء، وأما الاستخلاف في الإمامة  
المعنى موضوع بانه مصطلح (خلافة) ومصطلح  
(ولاية العهد).

الألفاظ ذات الصلة :

التوكيل :

٢ - التوكيل في اللغة : التفويض<sup>(٢)</sup> ونحوه الإثابة أو  
الاستئابة أو اليانة.

وفي الاصطلاح : إقامة الإنسان غيره مقام  
نفس في تصرف جائز معلوم عن يملكه.<sup>(٣)</sup> ويش  
من هذا أن الاستخلاف بالتوكيل لفظان متقاربان،  
إلا أن مجال الاستخلاف أوسع، إذ هو في بعض  
إطلاقاته يظهر أثره بعد وفاة المستخلف، ويشمل  
الصلاة وغيرها. في حين أن التوكيل يقتصر أثره  
على حياة الموكِّل.

صفة الاستخلاف ( حكمه التكليفي ) :

٣ - يختلف حكم الاستخلاف باختلاف الأمر  
استخلف فيه، والنخصر المستخلف فقد يكون  
واجباً على المستخلف، والمستخلف، كما إذا تعي  
شخص لنقضه، ما لم يوجد من يهتج بكونه

أولاً : الاستخلاف في الصلاة :

٤ - مذهب الحنفية، والأظهر عند الشافعية، وهو  
المذهب القديم للشافعي، وإحدى روايتين للإمام  
أحمد : أن الاستخلاف جائز في الصلاة وغير  
الأظهر عند الشافعية، ورواية أخرى عن الإمام  
أحمد : أنه غير جائز. وقد أبوبكر من المناقلة : إذا  
سرس الإمام في الصلاة حدث بطلت صلاته وصلاة  
المأمومين. رواية واحدة.

ومذهب المالكية أن استخلاف الإمام كغيره  
مندوب في أجمعه وغيرها، وواجب على المأمومين  
في الجمعة أن لا يستخلف الإمام. لأنه ليس لهم أن  
يصلوا الجمعة أفذاذاً بخلاف غيرها. وذهب  
الحنفية إلى أنه لو أحدث الإمام وكان الماء في  
المسجد قائماً بتوضؤ أبيه، ولا حاجة إلى  
الاستخلاف، وإن لم يكن في المسجد ماء،

(١) الشرح الصغير ١/ ٤٦٥

(٢) الصاع حاشية للمصنف ٢/ ٣٧٧

(٣) شرح الدرر وحاشيته ١/ ٦١٨ هـ الأمانة

ويرفع الإمام رأسه بلا تكبير، فلا يقعدوا به، ولا تطل صلاة المأمومين إلا وهموا برفعهم برفعه، وقبل تطل صلاتهم.<sup>(١)</sup>

#### أسباب الاستحلاف

٦ - جمهور الفقهاء يجوزون الاستحلاف لعذر لا تبطل به صلاة المأمومين، والعذر إما خارج عن الصلاة أو متعلق بها، والمتعلق بها إما مانع من الإمامة دون الصلاة، وإما مانع من الصلاة.

والمتأخرون يحوزون الاستحلاف اتفاقاً على أن الإمام إذا سبغ لحديث في الصلاة من سول، أو ربيع أو غيرها، أصحرف واستخلف، وفي كل مذهب أسباب وشروط.<sup>(٢)</sup>

٧ - فبعد الخبثية أن لحوازي إنشاء شرطها، وإن الأسباب الجوزة للاستحلاف هي التحوزة لقائم.<sup>(٣)</sup>

والشروط هي :

(١) أن يكون سبب الاستحلاف حدثاً، فلو كانت نجاسة لم يجر الاستحلاف، حتى لو كانت من بدنه، بخلاف الأبي يوسف الذي أجبر الاستحلاف إن كانت النجاسة خارجة من بدنه.

(٢) كون حدث سهوياً، وفسوا السهوياً بأنه ما ليس نعمة، ولو غير المصلي - اختياراً، ولا في سببه، فلو أحدث عمداً لا يجوز له الاستحلاف، وكذلك، يحكم لو أصابته شجرة أو عصه، أو سقط عليه حجر من رحل مثلاً عند أبي حنيفة ومحمد،

فالأفضل الاستحلاف. وظاهر التويز أن الاستحلاف أفضل في حق الكل.<sup>(٤)</sup>

استند المجوزون بأن عمر فاضل، وهو في الصلاة - أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه، قائم بالمأمومين الصلاة، وكان ذلك بمحضر من الصحابة وغيرهم، ولم ينكره أحد فكان إجماعاً. واستدل المتأخرون بأن صلاة الإمام قد بطلت، لأنه قد شرط صحة الصلاة، فتبطل صلاة المأمومين كما لم تعد الحديث.<sup>(٥)</sup>

#### كيفية الاستحلاف

٥ - قال صاحب الدر المختار من الخفية - أخذ الإمام بسبب وجب إلى المحراب، أو يشير إليه، ويعينه محدث أو نظيره، أخذاً بنفسه، يوم أنه رافع، ويتبى بأصبع ليداه ركعة، وأصبعه ليداه ركعتين، ويضع يده على ركبة لترك ركوع، وعلى حبه لترك سجود، وعلى فمه لترك قراءة، وعلى جبهته لسانه للسجود تلاوة، وصنوه لسجود سهو. ولم يذكر هذا غير الخبث، إلا أن المالكية ذكروا أنه يندب للإمام إذا خرج أن يمسك بيده على أنفه سرراً على نفسه.<sup>(٦)</sup>

وإذا حصل للإمام سبب الاستحلاف في ركوع أو سجود فإنه يستخلف، كما يستخلف في القيام وعمره، ويرفع به من السجود لخليفة بالتكبير،

(١) الدر والمطالع ١/٦٦٢، وفتح ٢/٥٨٩ ط الإمام.

(٢) من عامه ١/٤٢٦، والشرح الصغ ١/٦٦٥، ولو للمرف.

والسنن ١/٣٨٢، والجموع ١/٥٧٦، وبهية الحجاج

١/٣٣٨، ٣٣٧، فاضل ١/١٠٩، طريحي

(٣) الدر ومناشئة ابن عابد ١/١٠٩، ١/٥٦٢، والبرهان على

سبل ١/٣٢١، والشرح الصغير ١/٤٦٥

(٤) له سوي ١/٣٥١، ٣٥١

(٥) حرمت الأسباب وعمر وطها فيما لمحمد وبه تصرح في

أبحاث، للكلول الرابع في الأسباب والشروط بين المذهب

إفصحة

(٦) الدر المختار ١/٥٦١، والبدائع ١/٥٨٩ ط الإمام

ما يصح الاقتداء ففسدت صلاته خاصة، وهذا شرط لصحة بناء من سبقه أحدث على ما سبق من صلاته، لا لصحة الاستخلاف.

(١٤) أن يستخلف الإمام من يصلح للإمامة، فلو استخلف صبياً أو امرأة أو أمياً - وهو من لا يحسن شيئاً من القرآن - ففسدت صلاة الإمام والمؤمنين وتخلعوا جميعاً إذا حضر الإمام عن قراءة ما تصح به الصلاة، هل له أن يستخلف أولاً؟ فقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز الاستخلاف، لأن التحصير عن القراءة بغير وجوده فأنه اجتناب في الصلاة، ويتم الصلاة بلا قراءة كالأمي إذا أم قوماً آمينين، وعنهما رواية أخرى: أن الصلاة تفسد، وقال الإمام أبو حنيفة: يجوز الاستخلاف، لأنه في باب الحدث حازل للمحضر عن المضي في الصلاة، والمحضر هذا السرم، لأن الحدث قد يجد في المسجد ماء فيمكنه إمام صلاته من غير استخلاف،<sup>(١٠)</sup> أما الذي نسي جميع ما يحفظ فلا يستخلف بإجماع الحنابلة، لأنه لا يفسد على الإمام إلا بتعليم والتعلم والتذكير - ومنى عجز عن البناء لم يصح الاستخلاف عنهم، وذكر الإمام الشرنقسي أن شراري قال: إنها يستخلف إذا لم يمكنه أن يغتفر شيئاً، فإن أمكنه قراءة أية فلا يستخلف، وإن استخلف ففسدت صلاته، وقال صدر الإسلام - صورة المسألة إذا كان حافظاً للقرآن إلا أنه غفقه فجعل في خوف فغفقت عليه القراءة، أما إذا نسي فصارت أمياً لم يجوز الاستخلاف.<sup>(١١)</sup>

(١٥) حدثنا حصل أصعب العبادة وعند أبي يوسف، يجوز الاستخلاف، لأنه لا يصح فيه قصر كالتأني.

(١٦) أن يكون الحدث من بدنه، فلو أصابت نجاسة من خارج، أو كان من حيوان فلا استخلاف.<sup>(١٢)</sup>

(١٧) أن يكون الحدث غير موجب للفصل

(١٨) ألا يكون الحدث ناشئاً بوجود

(١٩) وألا يؤدي المستخلف ركعة مع حدث. ويجوز بذلك إذا سبقه أحدث وهو: الكعب أو سجد أو رفع رأسه فاصدأ الأذى،

(٢٠) وألا يؤدي ركعة مع مني، كما لو قرأه وأبى بعد الظهر

(٢١) وألا يفعل صلاة مضمياً، فلو أحدث عذراً بعد سبق أحدث لا يجوز الاستخلاف

(٢٢) وألا يفعل صلاة له منته، فلو تجاوز ماء إلى أبعد منه وأكثر من قدره ففصل بلا عذر فلا يجوز الاستخلاف

(٢٣) وألا يتراخى قبل أدائه ركعة بلا عذر، أما لو تراخى بعد ركعة أو نزول دم فإنه يبي.

(٢٤) وألا يظهر حدثه السابق، كعظمي مدة مسحه على الخوض

(٢٥) وألا يذكر قائدة وهو ذو ترتيب، وأرتد ذكرها فلا يصح ماؤه حتى.

(٢٦) أن يتم التزوية في مكانه، وذلك لسئل الإمام الذي سببه الحدث، فإنه يصير مؤثماً بعد أن كان إماماً، فإذا تزوجاً وكان إماماً لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود لينم صلاته خلف إمامه، إن كان يبيح ما يصح الاقتداء، فلو أنتم في مكانه مع وجود

(١٠) حطية ابن عابد ١٠٤٥

(١١) ابن عباس ١٦٠ وما بعدها، واحد به وضع التبريد والكفاية

(١٢) ٣١٨ وما بعدها في المجمع

(١٣) حطية ابن عابد ١٠٤٥

والسيرة<sup>(١)</sup>

ثانياً . الاستحلاف لإقامة الجمعة ونحوها

١١ - اختلف فقهاء الحنفية في جواز الاستحلاف زعمى الإمامة من الخطيب المودع به من ولى الأمر ، بالحقيقة وبه على اشتراطه لأن إقامة الجمعة - وهذا بمقتضى الاستحلاف - لا إقامة الجمعة لا يحلها من المتأخرين تأييد من 'علاء الدين' في هذه عداوات متتابعات المذهب . فقد صاحب الأمر لا يسلك ذلك مطلقاً ، أي سواء أكان الاستحلاف ضرورياً أم لا ، إلا أنه يذعن إلى ذلك . وقال ابن كمال : إن دعوت إلى الاستحلاف ضرورة عاجلة ، وإلا لا ، وقال القاضي الفاضل : يجب أن يحضره الشورى والاعتدال ، والمصطفى والمولى من الخطيب وأما محمد والشرعيات<sup>(٢)</sup> : يجوز مطلقاً لا ضرورة . وهذه المسألة خاصة بالحقيقة لعدم اشتراط غيرها من ولى الأمر في الحقيقة

الاستحلاف في أثناء خطبة الجمعة .

١٢ - يرى الحنفية أن الخطبة الواجب في الخطبة سنة مؤكدة ، فعلا . الخطيب يلقه بخلاف وهو غرض . فيما أن يتم الخطبة وهو يحدث ، وذلك حينئذ . وما أن يستحلف فيكون حكمه على خلاف السابق في جواز الاستحلاف في الخطبة

أما المذهب الآخرى والصحيح عدمه أن الخطبة سنة ليست واجباً لصحة الخطبة . فإن حدث حاكم الإمام خطبته ، كان الفصل

٨ - بعد المالكية أنه يذهب من أن يستحلف في ثلاث مواضع :

الأول . عند حثي بصف عصر محاربه . وثالثه . أو تدف حال . سواء كان المأذون أم غيره . فبذلك حال حال أم كثير ، ولو كان ذلك للحاكم ، وبعد مقتضاه الحال بكونه ذاتاً بحسب الأشخاص

والثاني : إذا حضر على الإمام ما يصح الإمامة كان من غير ذكر معجبه عن الركعة أو عن القراءات في دية صلاته . وأما غيره عن السورة فلا جبر الاستحلاف

والثالث : ما قلنا عنه جهوز الخطبة ، من سبق الحاد أو الرد

ورداً على الخطبة الإمام ما يصح الإمامة كان من غير بعض الأركان فإنه يستحلف ويتحرر وجوباً ثانياً . بأن ينوي القوم ، فإن لم يوهها بطلت صلاته<sup>(٣)</sup>

٩ - وعند الشافعية : للإمام أن يستحلف إذا مضى صلاته ، أو أعظم عهده . جملة كانت أو غيره ، يحدث أو غيره . بشرط هي : أن يكون الاستحلاف كمالاً أن يأتي المأمومون ركعاً ، وأن يكون المستحلف صاحباً للإمامة . وأن يكون معتزلاً بالإمام قبل حدثه ، ولو صعباً أو متفلاً<sup>(٤)</sup>

١٠ - وعند الحنابلة . فلا بد أن يستحلف إذا مضى الحديث في الرواية المقدمة عليه . كان قائماً أو رجعاً ، وكذلك إذا تذكر بحسب ، أم جسدته يعتدل بها ، أو تجسس في أثناء الصلاة ، أو عجز عن إتمام القاعة ، أو عجز ركن يصح الاتية كالركوع

(١) الخلفي ١٩٩ ، برويت ، والشرح للمعبر ١٩٦٥ ط ١

الخطب

(٢) شرح الخواصر ١٩٦١ ، مكتبة الإسلام

(٣) الخلفي ١٩٩ ، برويت ، والشرح للمعبر ١٩٦٥ ط ١

(٤) شرح الخواصر ١٩٦١ ، مكتبة الإسلام

انعددت للجمعة توجد ود شرطها وهو الخطبة ،  
والثاني بني تحريمته على تحريمه الإمام . وخطبة  
شرط انعقاد الجمعة في حق من ينشئ التحريم في  
الجمعة ، لا في حق من ينشئ تحريمته على تحريمه  
غيره ، بدليل أن المقتدي بالإمام تصح جمعة وإن لم  
يدرك الخطبة لهذا المحرم . فكذا إذا استخلف

الإمام بعد ما شرع في الصلاة .<sup>(١٢)</sup>

وذكر الحاكم في المختصر : أن الإمام إذا أخذت  
وقته ولم يحل لم يشهد الخطبة ، فأحدث المتقدم قبل  
الشرع لم يجوز لشأن الاستخلاف ، لأنه ليس من  
أهل إقامة الجمعة بعده .

١٥ - ودفع المالكية إلى أنه لو أحدث بعد الخطبة ،  
أو بعد ما أحرم ، فاستخلف من لم يشهد ما فصلى  
بهم أجزأهم ، وإن خرج الإمام ولم يستحضره لم  
يصلوا أصلاً ، ويستعملون من ضم بهم . وأولى أن  
يقدموا من شهد الخطبة ، وإن استخلفوا من لم  
يشهد أجزأهم ، ولا يجوز استخلاف من لا تحب  
عليه الجمعة كالمسافر ، وفلان حدث أكبره  
استخلاف من لم يشهد الخطبة .<sup>(١٣)</sup>

١٦ - ودعب الشافعي في القديم إلى أنه لا  
يستخلف ، وفي الجديد يستخلف ، فعلى القول  
القديم إن أحدث الإمام بعد الخطبة وقبل لإحرام  
لم يحل له أن يستخلف ، لأن الخطيبين مع الركعتين  
كالصلاة الواحدة ، فلها لم يتر أن يستخلف في صلاة  
الظهر بعد الركعتين . كما لا يجوز فيها لم يتر أن  
يستخلف في صلاة الجمعة بعد الخطبتين . وإن  
أسدت بعد لإحرام ففيه قولان

الاستخلاف وأما على القول بوجود طهارة  
الخطيب فإذا أحدث وجب الاستخلاف منه أو من  
الأمومي . ومن بدأ المستخلف من حيث انتهى  
الخطيب الأول أم يتألف الخطبة من أولها؟ صرح  
المالكية بأنه من حيث انتهى الأول إن علم . وإلا  
ابتدأ الخطبة .<sup>(١٤)</sup>

### الاستخلاف في صلاة الجمعة

١٣ - ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية - في  
الجديد - والحنابلة في رواية هي المذهب إلى : جواز  
الاستخلاف في صلاة الجمعة للمفسر ، هذا إذا  
أحدث الإمام بعد الخطبة وقبل الشرع في الصلاة  
فقدم رجلاً يصل بالناس . فإن كان المتقدم ممن شهد  
الخطبة أو شيئاً مما جازاته ، وإن لم يكن شهد  
شيئاً من الخطبة ، وكان الحدث في أثناء الصلاة  
فهناك تفصيل في المذهب إليك بينه :

١٤ - ذهب الحنفية إلى أنه إن لم يكن المتقدم قد  
شهد شيئاً من الخطبة فإن استخلفه الإمام قبل أن  
يشرع في الصلاة لم يجر الاستخلاف ، وعلى من  
يؤمهم أن يعي بهم الظهر أربعاً ، لأنه منى<sup>(١٥)</sup>  
لجمعة ، وليس بان تحريمته على محرمة الإمام .  
والخطبة شرط إنشاء الجمعة ولم توجد .

أما المشرع لإمام في الصلاة ثم أحدث ، فقدم  
وجلاً جاء ساعة الإفاعة ، أي لم يشهد شيئاً من  
الخطبة حاز وصلى بهم الجمعة ، لأن تحريمه الأول

١٥ - المختصر من ٢٤٠ . والشرح الكبير واللمعة ٢٨٦/١  
والنواصب ههنا لأن حزي من ٥٦ ، ولقي ٢٠٧/٢ ط

الرمي ، والرمي ١٩٤/١ ، وللموسوي ٢٨٢/١

١٦ - ما جاء في القديم لشأنه لا استخلافه منه في صلاة  
ومثلها الخطبة : لمصر ١٤١/١

١٢ - الدائع ١٢٤/١

١٣ - الخطب ١٧٩/١



عنى غير وضع، ولا يستعمل، وقواعد غيرهم  
لا تأتى ذلك. على ما مر في الامتنع في حطبة  
الجمعة

### الامتنع في صلاة احتارة

١٩ - ذهب الامتعة في اصحح عددهم،  
والركعة، والمناجزة في جواز الامتنع في صلاة  
الجمعة

بعد التذكير، ان الامتنع اذا امتنع وذهب  
توضيهاً، وقد عني بعض التكبير من الصلاة على  
اختارة، ان يرفع يده فيصير يده فوقه، ويضعها  
فانه، وقد شاء تركه (١)

وقال الشافعية: اذا اجتمع وليا في فرجة  
واحدة، وكان أحدهما أفضل، كان أولى بالصلاة،  
فان ارد ان يستحب، ان يرفع يده فيصير يده  
فوقه من ذلك وجهها، حكاهما صاحب الفتاوى  
أحدهما أنه لا بد من إلا برهده الآخر (٢)

### الامتنع في صلاة الخوف

٢٠ - ان التكبير، والشافعية هم الذين نكلموا غير  
الامتنع في صلاة الخوف في السر، ولم يخف  
للتعنية والحصة على نص في هذا

### المصوغ

٢١ - بعد التذكير، اذا صلى الإمام ركعة من  
صلاة الخوف، ثم أحدث قبل قيامه إلى الثانية،  
فليقدم من يؤمهم، ثم سجد المنحرف، ويتم من  
خلفه صلاتهم، وهو قائم ساكناً أو داعياً، ثم تأتى  
الطائفة الأخرى فصلي بهم ركعة وسجد، ثم تتم  
هذه الطائفة الركعة الثانية.

ولو أحدث بعد قيامه إلى الثانية فلا يستخف،  
لأن من خلفه خرجوا من الصلاة، فلا سجد له في  
ركعة، حتى يؤتمتع حيث حدث أو الكلام لم  
تجد عليها.

فإذا أتم هؤلاء الركعة الثانية وذهبوا تمت  
الطائفة الأخرى بهم فقدموا (٣)

٢٢ - وقال الإمام الشافعي: اذا أحدث الإمام في  
صلاة الخوف فهو كحدث في غيرها، وأحب إلى ألا  
يستخف أحد، فإن كان أحدث في الركعة الأولى  
أو عندما صلاه، وهو واقف في الركعة الثانية  
قدراً ولم يتدخل معه الطائفة الثانية،  
قصت الطائفة الأولى ما عذبهم من الصلاة، وأتم  
الطائفة الأخرى برأى بهم، أو صلوا فرائض، ولو  
قدم رجلاً فصلي بهم أصراً عنهم إن شاء الله  
تعالى، وإذا أحدث الإمام أو صلى ركعة وهو  
قائم بغيره، ينظر فرائض التي خلفه ووقت الثاني قدم  
كما بلغ الإمام، وقرأ في وقته، فإذا فرغت الطائفة  
التي خلفه ودعت الطائفة التي وراءه قرأ ما  
الغرض وفيه صعوبة، ثم ركع بهم، وكان في صلاة،  
لهم كالإمام الأول لا يخافه في شيء، إن أدرك

(١) والفتاوى يرى أن الامتنع في صلاة الخوف لا يخرج واجبة  
عنه ولو في الصلاة الملقاة  
(٢) انظر المحقق ١٨٩٢ هـ

(٣) تدان ١٠٠٠ هـ، الإمام والمصنف ١٠٠٠ هـ، طبر الطوف،  
والصبي ٢٠٠٠ هـ، والدون ١٠٠٠ هـ، طه الطوف،  
والصبي ١٠٠٠ هـ،  
(٤) من مشايخ ١٠٠٠ هـ، والدون ١٠٠٠ هـ، والصبي ١٠٠٠ هـ  
الرافعي  
(٥) انجدع ١٠٠٠ هـ، طه الطوف

٢٦ - ومذهب الجاهلية وهو أخذوا بغير  
عندهم، أن الإمام أن يستحلف من يتم الصلاة  
بالأتمومين، فإن لم يفعل ففعله المأمون وحده فأنتم  
به جنز ١١.

من يصح استحلافه، وأفعال استحلاف

٢٧ - المخصوص عنه في مذهب الجاهلية، أن يتم  
من يصح استحلافه، وما استدل به أصحاب استحلافه، وإن لا  
يصلح لغيره، لا يصلح استحلافه،<sup>١١</sup> وفي غير  
مذهب تفصيلات.

٢٨ - فمذهب الجاهلية، أن الأولى بالإمام الاستحلف  
مطلقاً، وإن استخلفه بسعي له إلا على، وإن فسر  
حداً، ولو تقدم ينفذ، من حيث انتهى إليه  
الإمام، وإن انتهى إلى سلام ففعله حذراً، بإمام  
هم، وأما في الخليفة فليس في حق الله الصلابة التي  
استدل بها الإمام المستحلف، أي سبطل في صلابة  
- كان أجهلاً أو أحدث متعبداً أو مكلفاً، وخرج من  
الحكم - فسادت صلواته، وصلاحه القوة فانه، مما  
فسد صلواته فلا له أن يمسح قبل إتيان ما هو  
به، وأما صحة صلاة الخوم فلا في البطلان المتعدد  
فتمده صلواتهم لنحو سرك، وهو المخرج  
بالتصريح، والإمام إن كان يفرغ من صلواته فصلاته  
صحيحاً، وإن لم يكن يفرغ ففعله صلواته  
بأصح.

ولو اقتضى على الإمام في صلاة رغبة وأخذه  
الإمام، وتقدم إليه هذا الرجل، واقتضى لا

التركة الأولى مع الإمام الأول، واعتقدوا حتى  
بأنه لو أنه يستحلف،<sup>١٢</sup> وهذا صور أخرى  
تأخر، موضع بها صلاة الخوف.

من يفتي له الاستحلاف :

٢٩ - مذهب الجاهلية، أن الإمام، حق  
الإمام فتواً استخلف هو شخص، واستحلف  
المأمون بعده، في أخيه من قدمه الإمام، من  
اقتضى من قدمه المأمون فسادت صلواته، وإن  
قدم الإمام واحداً أو تقدم بغيره تقدم استحلافه  
الإمام حذراً، قدم الإمام الأول فليس أن يخرج من  
الصحة، ولو خرج منه فسادت صلاة النكر دون  
الإمام، ولو تقدم رجلان فاقسم الأولى<sup>١٣</sup>

٣٠ - ومذهب الجاهلية، أن استحلاف الإمام لغرض  
مستحب، وإلزام ترك الاستحلاف، وبذلك  
المادة لا يستحلف بالقسمة أحدهم، وإنما يجب  
له الاستحلاف، أنه أعلم من يحق استخلافه  
فهو من تصد على الحر، وللا يزيد تركه على  
التصريح من يقدمه ففساد صلواته، فإن لم  
يستحلف لغير ذلك فليس له أن يقدم على  
من استخلفه الإمام وإن بهم صحت صلواته<sup>١٤</sup>

٣١ - ومذهب الجاهلية، أن الإمام أو القوم إلى  
قدمه واحد لا يتم، مما ينبغي من الصلاة آخرهم  
صلواتهم، على أن من قدمه المأمون أولى من قدمه  
الإمام لأن الخطأ، إلا إن كان الإمام رتب  
فقد قدمه أولى، وإن تقدم واحد، بقصد حذر<sup>١٥</sup>

١١ - الإمام ١٢٧، دار الفريعة، وبها المصالح ١، ٣٢٦، ٣٢٨ ط

منه على أبي

١٢ - دار الفريعة ١، ٣٢٦، وبها المصالح ١، ٣٢٨ ط

١٣ - تاريخ بغداد ١، ١٢٨، ١٢٩ ط

١٤ - الإمام ١، ٣٢٦، دار الفريعة، وبها المصالح ١، ٣٢٩ ط

١٥ - الجاهلية ٢، ١٢٧ ط

١٦ - المصالح ١، ١٢٧ ط، وشرح الخبر ١، ٣٢٥ ط، عدم

وبها المصالح ٢، ١٢٧ ط، حذراً، والجاهلية ٢، ١٢٧ ط، الرضا

وإذا استخلف مأموماً مسبوقاً إليه مراعاة ترتيب الإمام، فيعقد موضع قنوده، ويقوم موضع قيامه، كما كان يفعل لونه يخرج الإمام من الصلاة، ولو خشي المسوق في ثانية الصبح، ثم أحدث الإمام فيها فاستخلفه فيها فنت. وقعد وتشهد، ثم بقث في الثانية لنفسه، ولو كان الإمام قد سها في اعتدائه استخلف أو عده، سجد في آخر صلاة الإمام، وأعاد في آخر صلاة نفسه، على أصح لتولين.

وإذا أتم بالقوم صلاة الإمام قام فشارك ما عداه، والمأمومون بالخيار إذا شاءوا فارتدوا وسلموا، ونصح صلاتهم بلا خلاف للضرورة، وإن شاءوا صبروا حلماً ليسلموا معه، هذا كله إذا عرف لمسوق علم صلاة الإمام وما منى منها، قال لم يصرف فذل أن حكاهما صاحب التلخيص وأحررون، وقيل هما وجهان فيهما لا يجوز، وقيل التبخ أسوأ علي: أصحها الخوار، وبه من المنظر عن التناهي ولا بذلك غيره، فعلى هذا يراقب المستخلف الماء، ويبر إذا أتم الركعة، وإلا فهو بالقيام قام وإلا فقد<sup>(١)</sup>

يذكر كم صلى الإمام، وكسب من عليه؟ فإن المشتد يصلي أربع ركعات، وقعد في كل ركعة احتياطاً، ولو استخلف لاحقاً، فلنخلفه أن يشتر لمأمومين حتى يؤدي ما عليه من الصلاة، ثم يتم به الصلاة، ولو لم يفعل ذلك ومضى على صلاة الإمام، وأحضر ما عليه حتى انتهى إلى موضع الصلاة، واستخلف من سلم به حال، وإذا كان حث الإمام فحضر وأحذر، وأحدث الإمام بعد ذلك أتم حد تلاوته، غيره الإمام باليه أو بعينه، ليس لندى مسافر بعد عرفاً حدث الإمام، فاستخلف مغيراً يقوم المسافر الإتمام<sup>(٢)</sup>

٢٩ - وفصل المشتك في أداءه بشرط فيص يصح استحلافه أن يترك مع الإمام الأصغر قبل العذر، وإذا اعتذر به من التركة المستخلف هو فيها، فمن الاعتذار من التركة، وإذا استخلف الإمام مسبقاً صلى بهم على نظام صلاة الإمام الأول، وإذا انتهى إلى التركة الرابعة بالنسبة هم أشار إليهم فجلسوا، وبم أتم صلاته ثم سلم<sup>(٣)</sup>

٣٠ - وعبد النافعية يصح استدلاله بمأموم يصلي صلاة الإمام أو مثلها في عدة الركعات بالانقضاء، سواء كان مسبوقاً أو غيره، وسواء استخلفه في الركعة الأولى أم في غيرها، لأنه ملزم بآية الإمام باعتداله، فلا يأتى إلى المخلقة

١ - الأخير من القيد بالإمامة عليه الركعات كلها أو بعضها بعد ركعة واحدة ومن حدث وصلاة خوف وقتئذ كان حاضراً ولم يلا قدره من صلاة الإمام في ركعتين وسجداته بغير ركعة، وهكذا يجب على باقي طوائف ولا يجوز

(٢) المأمومين المسافر ٩٥ وما بعده

(٣) التلخيص الصغير ١٠٧١، ١٠٧٢

### ثالثا استخلاف القاضي

٣٢ - اتفق فقهاء المذاهب على أن الإمام إذا أذن للقاضي في الاستخلاف فله ذلك. وعلى أنه إذا مذهب فليس به أن يستخلف. وذلك لأن القاضي إذا استخلفه الإمام من الإمام. فلا بد أن يخلفه إذا جاءه. كالوكيل مع السركل. فإن التوكيل إذا سبى السركل عن تصرف ما فليس له أن يخلفه. فإن تسميته. ويسمي أن يعرف بالاستخلاف وعنده كمنع على ذلك. (١)

فما إن نص الإمام فلم ينفذ به فيه  
أخاف في المذهب

ذهب الحنفية. ومن عندنا حكم. وسجود من الفكية. وهو حثيث في مذهب الحنابلة. أي أنه لا يجوز أن يستخلف. لأنه يتصرف بإذن الإمام ولا ينفذ به.

ذهب الحنابلة. وهو وجه للشافعية. أي أنه يجوز له أن يستخلف. مذهبنا. والقصور. سد. الأئمة. وهو الوجه الآخر للشافعية. أي أنه يجوز الاستخلاف بعد إقرارهم. وسبى. أو سعة الجهات لولي عهده. وذلك لأن القاضي في هذه الحالة يجب على الاستخلاف. لأن فريضة الخلق تقتضي ذلك. فإن منع القاضي. بغير إذن. وقصى المسخلف فإن قصده بعد عدد خلفه إذا لمفذه القاضي. منع بغيره أن يكون منع بغيره بغيره. أي أن يكون قاصدا. لأنه

ولا يتصرفه حتى يتم ويسلم معهم. لأن التبعاع القائم بالإمام أولى من التبعاع هم. فإن الإمام إذا جاء في أوقافه. وعلى كلف السركل إذا أمر بالمأمور. فمن فرائضهم. وإمام القضاء ما كان فيهم يخلعون ويتطهرون حتى يتم وسلمهم. لأن الإمام ينظر الله. وهو في صلاة الخوف. فانظرهم في أولى. وبسبب ولا يتصرفه حار.

وقد سبى غلب. يستخلف من سلمهم. وأولئك منعه. وإذا سلموا محتاجا إلى حليفة. فإنه لا يجوز من الصلاة إلا السلام. ولا حاجة إلى الاستخلاف. وبه. وبسبب عهدي أنه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة. لأنه إذا سبى حتى في غير موضع حديثه. وأما المأمورين. فإن استدأ جلس المأمورين في غير موضع حلوسهم. ولم يرد لشراء هذا. وإذن لا يستخلف في موضع الإجماع. حيث لا يجب إلى شيء من هذا. فلا ينفذ به ما ليس في معناه.

وإذا استخلف من لا يبري كمن صلى الصلاة. احتسب أن يبري على البصر. فإن وافق الحق. وإذا سد. فإنه فرج إلىهم. ويحد للشمس. وفي رواية: إن المستخلف إن نكح في عدد الأركان التي صلاحها الإمام لا يجوز له الاستخلاف لنفسه. كغير المستخلف. (٢) ورواية أخرى. على اثنين سبى عن أنه شك من لا يبري له فوجب له على اثنين سبى كسائر القديسين.

كان خوف في مبيع أو سلم أو إجارة ، أو قرضا ، أو  
صحة ملف .

إجازة القاضي المسحوق صار ذاته هو الذي  
قضى<sup>١١</sup>

### الألفاظ ذات الصلة

#### أ- الاستقراض

٢- الاستقراض : طلب القرض ، وقد قيل من  
القرض والمعين لا بد أن يكون مما يثبت في الذمة  
يعني هذا الاستدانة أعم من الاستقراض .  
والمعين شامل عدم تقرض وغيره

٣٣- ما يثبت به الاستدلال في القضاء .

كل لحظ بعد الاستدلال يصبح به ويحسد ،  
سواء كان قاضه القاضي ، في ألفاظ توثيقية لقضاء أو  
لا ، وكذلك أي دليل أو قرينة يثبت بها الاستدلال  
يعمل به ويعمل عليها<sup>١٢</sup>

١٠- رقب له ويضرب له يدين أي الاستدانة  
والاستقراض ، بأن الاستدانة لا بد أن تكون إلى  
أجل . في حين أن الاستقراض لا يكون إلى أجل  
عنه الجمهور ، ثم لما كانه يثبتون بمرور الأجل في  
القرض - أنه للقرض ( راجع )<sup>١٣</sup>

## استدانة

التعريف .

١- الاستدانة لغة : الاستقراض وطلب الدين ،  
أو صرح بوجه الشخص مديونا أو أحده  
وإذائه . المديون بالأجل والقرض : هو ما يعطى  
من ثمن ليقتضى<sup>١٤</sup>

#### ب- الاستدانة

٣- الاستدانة لغة : أخذ السلف ، وسلف في كذا  
واسم : إذا قدم النص فيه - والسلف كالسلف  
والقرض بلا مفعلة أي بف - يقال أسفد فلان إذا  
قرضه<sup>١٥</sup>

وأي في الترخيص فتلحق الاستدانة وغيرها :  
مطلب السلف حال تطلب عليه تسليط القرض ، سواء

صفة الاستدانة ( حكمها لتكليف )

٤- الأصل في الاستدانة الإباحة ، لقوله تعالى

( يا أيها الذين آمنوا إذا تداخلت بينكم الفوائد

١١) راجع الحكم بـ ٢٠ ونسبة الشك ١٤٠٩ ، ومندسوم  
١٢٣٠١ ، وفيه تصحيح ٢٨٠ ، والمعي ١٠٥٩ ط الرضا ،  
والأجل ٣٨٨ ، معاري ، وحاشية ابن عديم ٤ ٢١٢  
(٢) قد وصفت في الفوائد أحداثا لوائحه وحكمه بغيرها ولا بد  
للقضاء وغيره ، لا خلاف عند شرعيي ولا حكماء قروا ، وبار  
عليها التمسك وثبت ما لا بد ، فلا مانع من سماها بغيرها  
(٣) لسان العرب ، راجع القروض عدة : أي : قرض ١

(٤) كتاب اصطلاحات الفنون للهيتمي ١٥ ١٩٨ ، ومندسوم  
١١٨ ٢٠٠

(٥) لغز للمعزى : مادة السلف ، ومنه عديم ٢٠٣



ب - الاستدانه حق العبر .

ولا - الاستدانه لوفاء الدين

٨ - لا يلزم المفسر بالاستدانه لفضاء دين غرضاته ،  
نقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُصْرَةٌ فِيهِ مِنْكُمْ) <sup>(١)</sup> ،  
مفسره : <sup>(٢)</sup> وما في ذلك من منفعة <sup>(٣)</sup> ، ولأن الضرر لا  
يزال بماله ، صرح بذلك الشكبة والحاوية ، وفوائد  
غيرهم لا تأتاه

ثانيا - الاستدانه للشفقة على الزوجة :

٩ - لقول الفقهاء على أن نفقة الزوجة واجبة .  
سواء أكان الزوج موهبا أم معسرا ، فإن كان الزوج  
حائرا ، فإنه مال ، يقف من ماله حرم عنه ، وإن  
كان معسرا ، فإنه مال الحنفية يراد أن يغاضي  
يفرض له النفقة ، ثم يأمره بالاستدانه عليه ، فإن  
لم يجد من تستدين منه أوجب القاضي بفتحها على  
من تمسح عليه من أقاربها ولو لم تكن متزوجة ، أما إن  
كان عاتقا ، وليس له من حاضره ، فإنه لا يفرض لها  
نفقة عليه ، لحال الزمر ، وفوائد غير المسمى به عند  
الحنفية

وذهب الحنابلة إلى أن لها الاستدانه ، لها  
والأولادها وتوابعها إن شاء الله ، وترجع عليه بها استدات  
ومذهب المالكية أن نفقة الزوجة تسقط  
بإعسار إذا ثبت ، أما إذا لم يثبت إعساره فلها أن  
تستدين عليه

وذهب الشافعية إلى أن لها الاستدانه إذا كان له مال حاصر  
بغض عيبه منه جبراً عنه ، وإذا كان لا مال له وهو

دين الأدمي ، فعبر به ، <sup>(١)</sup> ولو

لم يتعرض الشافعية هذه المسألة في طعن  
عليه .

ثانيا - الاستدانه لأداء حقوق العباد :

أ - الاستدانه حق النفس

لا يجب الاستدانه على المظفر لإحياء نفسه ، لأن  
حفظ النفس مقدم على حفظ المال ، صرح به  
الشافعية ، وفوائد غيرهم لا تأتاه ، فأورد في  
نصروه منصوص معرفة <sup>(١)</sup>

أما الاستدانه لمدحمة من الخججات ، فهو  
حائز إن كان يرحم وفاء ، وإن كان لا أولى له أن  
يقصر ، إذ في الاستدانه من المنة ، قال في الفتاوى  
حنفية : لا بأس أن يستدين الرجل إذا كانت له  
مدحمة لا بد منها ، ويؤيد قضاءها <sup>(٢)</sup> ، وكلمة ولا  
تأثم إذا أطلقها فيها ، أحية فأنهم يقولون : ما  
كان تركه أولى من فعله .

أما إذا كان لا مخرج ، فافترحم عليه الاستدانه ،  
والنصر واجب ، لما في الاستدانه من تعرض مال  
العبر إلى الإضرار <sup>(٣)</sup>

أما الاستدانه من أجل غاية غير ضرورة فإنه لا  
يجوز ، كما إذا استدال لينفق في وجه غير مشروع ،  
من أن يكون عنه من مال ما يكتبه ، فتوسع في  
المعونة ، ويستدير لأجل أن يأخذ من الزكاة ، فإنه  
لا يفتى فيها ، لأن قصده مدمر <sup>(٤)</sup>

(١) الشرح كدرع العبر ٢٦٥ : ٢

(٢) مرآة الخليل ١٥٠ : ١ ، وشروني ٢٠٦ : ٥

(٣) المنار الجديدة ٣٦٦ : ٥

(٤) حاشية الشروني على البصائر ٢٧٥

(٥) حاشية الشروني على الشرح الكبير ١٩٧ : ١ ، والفتاوى ١٢٨ : ٢

(١) مرآة الخليل ٢٨٠ : ٢

(٢) حواصير الكليل ٩٠ : ٢ ، طبع دار المعرفة - وحاشية الشروني

(٣) ٢٧٠ : ٢ ، والفتاوى ١٢٨ : ٢ ، طبع دار

القاضي، ولا راجع إلا إذا حصل لانقضاء  
بالقاضي ضمن القانون<sup>(١)</sup>

ودعيت اختلاطة إلى سه يستدان لأولاد من  
لكل أو يستدان أدام فأولادها ملا إبن حارسه  
لأولاد أمه الاستدانة بغير المروحة والأولاد هي  
ثالث يحصل وحلاف كغيره موته ومفقه<sup>(٢)</sup>

### الاستدانة لبتحضر المال حلالا

١٦ - إذا أراد أن يبيع فبشأن أن يبيع بآل حلال،  
فإن لا يتوفر له إلا مال فيه شبهة، وأراد أن يبيع بآل  
حلال، في تشتري فاصبحان: سندبر المبيع،  
ويضيح منه من ماله<sup>(٣)</sup>

### شرط صحة الاستدانة

#### الشرط الأول - عدم انتفاع الدائن

١٧ - إذا انتفاع الدائن من عبدة الاستدانة إما أن  
يشترط في العبد، أو بغير شرط، فإن كان شرط  
فهو حر مالا حلالا، فإن أسي القيد، أمهدا على  
أن المفسد أو لمسه إن شرط على المستنف  
زيادة أو حدة، فأسلف على ذلك، أن أحد الطرفين  
على ذلك زيد، وقد روي علي من أبي حنيفة رضي  
الله عنه عن رسول الله ﷺ قوله: «كل قرض حر  
متفق فهو ربا»<sup>(٤)</sup> وهو وإن كان ضعيف الدلالة

فقد على المكسب، أجبر على التمسك به،  
ويستدعي للطفة الحاضرة، أو إن كان ماله عا  
فيه خبر على الاستدانة، فإن لم يستدرك  
قد علق المصحح<sup>(٥)</sup>

### ثالثا - الاستدانة للإتفاق على الأولاد والأقارب

١٨ - نفعه لصغار من الأولاد الفقراء غير المتكسبين  
واجبة في إفعله على الدائن دون غيره في الأصل.  
فإن امتنع عن الإتفاق عليهم، وكان موسرا، حر  
على ذلك، ويؤمرون بالاستدانة عليه، وإن كان  
معدا، فعند احتياجه من أدم بالإتفاق عليهم من  
ما صا إن كانت موسرة، وإلا لم يفتنيهم من تحت  
عليه لو كان الأب ميت، ثم يرجع المقتضى من الأب  
إن أبصر<sup>(٦)</sup> وإن كان الأب زنا اعتبر قاتلت، فلا  
رجوع يحصل بل هو نزع

ومذهب المالكية كالخليفة في حال البصر،  
وينتبه عن إداد القاضي عدمهم، شهد أن علي  
أنه أعتق علي سبيل الرجوع، أو يخلف على  
ذلك<sup>(٧)</sup> أما إذا كان معسرا، فبغير الإتفاق على  
أولاده نزعاً من المقتضى، لا رجوع فيه، ولو أبصر الأب  
بعد ذلك

وعند المالكية للأولاد الاستدانة بإذن

(١) حاشية المصنف ١٠٣: ١٧ طبع المكتبة الإسلامية، وخلاصة بر  
عائدين ١٨٦: ١، وسرايه الخليل ٢٠٣: ٤، وأخلاق  
٢٠٥: ٢، وشرح مني الإزاد ٢٥٢: ٢، ١٥٧، ومطالع  
أول أبي ١١٥: ١١٥

(٢) حاشية ابن عسلي ٢٠٢: ٢، ١٧٧، ١٨٦، وشرح حاشي  
١٤: ٧، والصلوى المذهب ١٨٦: ١، ولحق الشارح ٢١٥: ٣، جمع  
بروق، والحدابة شرح فتح المذهب ٢٢٦: ٢، مع بوقالي

(٣) مواهب الخليل ١٨٢: ١، وحاشية المصنف ١٧١: ٢

(١) الإقناع ١٤١: ١، وحاشية القليوبي ١٥٦: ٤، وخلاصة المصنف

(٢) ٢٢٦: ٨، ومضى لمعاج ٢١٨: ٨

(٣) شرح مني الإزاد ٢٥٢: ٢

(٤) مدون حاشية ٢٧٠: ١

(٥) حدثت أن فرض حرمصة، ورواه الحاشيات برقي  
أسكني منه، من حديث علي بن مرقا، والبيان سوار  
صحت وهو مذكور، قال عمر بن ماري أبي، لم يصح حب

واستدل هؤلاء بهارواه مسلم في صحيحه عن  
جابر بن عبد الله قال:

«أقبل من مكة إلى فدية مع رسول الله ﷺ،  
فأعسل حمي». وساق الحديث بضمته، وفيه لم  
قال: يعني جئت ههنا، قال: فقلت: لا، بل هو  
لك، قال: من بعينه، قل: قلت: لا، بل هو لك  
يا رسول الله، قال: لا، بل بعينه، قال: قلت:  
فإن أرحل علي أوقية ذهب فهو لك، هذا، قال: فد  
أخفته، فقلع عنه إلى اللينة، ثم قل رسول الله  
ﷺ لبلال: أعطه أوقية من ذهب وزبادة، قال:  
فأعطاني أوقية من ذهب وزباني فبرأه<sup>(١)</sup>، وهذه  
زيادة في القدر.

١٤ - أما الزيادة في الضمة: عن أبي رافع مولى  
رسول الله ﷺ قال: «ول الله أسلمه، من رجل  
بكره، فقدمت عليه إبل من إبل الجذعة، فأمرنا  
رابع أن يقضي لرجل بكره<sup>(٢)</sup>، فراجع أبو رافع  
فقال: لم أجده فيها إلا حياء أربعاً، فهدأ.  
فأعطه إياه، إن حبر أناس أحسنهم قضاء<sup>(٣)</sup>.  
ولأنه لم يجعل لك الزبادة عوضاً عن القرض.  
ولا وسبه إليه، ولا إلى شيعته، فيه.

وقال بعض المالكية، وهي إحدى الروايتين هذه  
أخطأه، وهو لم يروي عن أبي رافع، ومن عدس، ومن  
عمر، وإحدى الروايتين عن النخعي لا يجوز  
للمقرض قبول هدية، أقترص، ولا الحصول على

أنه صحيح معنى، وروى عن أبي رافع،  
وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، أنهم هموا  
عن كل فرض حر منسبة لمقرضه. والآن عقد  
الاستدانة عند إرفاق وقرعة، واشترط القدعة فيه  
للدائن إخراج له من موضوعه، وهو شرط لا  
يغني عن العقد ولا بالانه، وقد أوردنا في كثير  
من التطبيقات العمليّة على الفرض الذي يحرم  
للدائن<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك:

أن بشرط الدائن أن يرد له الدين أكثر مما أخذ،  
أو أجزأ ما أخذ، وهذا هو الرب سبه (ر ربا).  
وليس من ذلك اشتراط الدائن على المدين أن  
يعطيه ربحاً بالدين، أو كلاً صرافاً لمدين، لأن هذا  
شرط لانتم العقد في سائر

ثمة إن كانت فمعه التي حصل عليها الدائن  
من الدين غير منسوبة، فبجوز ذلك عند جمهور  
الفقهاء: الحنفية، والشافعية، والمالكية،  
والمزنبلة<sup>(٥)</sup>، وهو مروي عن عبد الله بن عمر،  
وسيف بن المسيب، وأخمس المصري، وعاصم  
الشامي، والشمسي، ومكحول، وقنادة،  
وإسحق بن راهوية، وهو إحدى الروايتين عن  
إبراهيم<sup>(٦)</sup>.

١- في تعليقه المجلد ٢٥، ٢٣: «شركة طباعة فنية ١٣٨٩  
هـ، ربيع الثاني، ١٩٨٤ ط المكنة المطبعة ١٣٨٩ هـ  
وأخره المجلد في المرفوع من فدية من عبد موقوفاً على كل  
فرض حر منسبة لمقرضه من وجوه الربا (ورواه في السفر  
الكثير عن ابن مسعود وأبي رافع كعب بن عديلة بن سلام بن  
جابر موقوفاً عليهم) قبل الألفاظ ٣٤٠، ٣٤١ ط دار الحديث  
بجدة ١٤٠١

٢- في القدر ٢٠١، ١٤. وليس الطالب ١٩٩/١

٣- في القدر ٢٠١، ١٤. ونسخة المتاح ١٩٧/٥، وقهصل المداير  
٢١٨/١، راس هابس ١٩٥/١

١- حديث أنقل من مكة، وأخرجه مسلم من حديث  
جابر بن عبد الله ١٢٢/٣ ط حبيب المجلد

٢- من من الإبل ما بلغ سبع سنين

٣- حديث «أدركوا ما كان استنباط من رجل» أخرجه  
مسلم من حديث أبي رافع موقوفاً ١٢٢/٣ ط حبيب المجلد



ضميم<sup>(١)</sup> ونسب الإحصاء في لمطامه، ووجوب  
إظهار المدعى العزم إلى حين تبصرة بالاتفاق<sup>(٢)</sup>  
واستدراك لندك قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة  
فنظرة إلى مبصرة)<sup>(٣)</sup> وأنها دامة في الدين كلها  
ويست حاداة بالربا.

### ج - حتى ائتم من السفر

١٨ - للدائن في الحمله حتى سيع الدين من السفر في  
تدين احقاً، إن لم يكن ائتمدين ما - حاضر يمكنه  
لا استبراء منه، أو كفي، أو رهن. وإنما ثبت هذا  
لحق لأن سفر المدين قد يصوت على تدين حتى  
الطائفة واللائمة، وفي ذلك تفصيل تمعا نوع  
الدين، والأحق - والسفر، والمدين (رأى نين)<sup>(٤)</sup>

### د - حتى ملازمة المدين

١٩ - من حق السداس أن يلازم المدين - على  
تفصيل في هذه الملازمة - إلا أنه قد ائتم ربحاً  
وتلدين صرافاً، لما في ملازمتها من الإنقضاء إلى  
الحلوة بالأخذ، ولكن يجوز للدائن أن يبعث بالملازمة  
نوب منه في ملازمتها، بكد ذلك العكس.<sup>(٥)</sup>

بين الفلز، لاد الشد كد من مد - انصدده. وكذا  
هذه يراد في هذه المصلحة العامة، والحلقة الشديدة  
في توفيق الدين، والعبء على امتعانه  
ويستمرط لذلك على ما صرح به الحنفية في  
السوق - استعان مثله - أن يكون يادن من مد  
لولا به. وإن يكون الإقرار من لقي، مؤلم، وألا  
يوجد من نفس ائتم مصادرة، ولا يوجد مستعلا  
كشري من ذلك المال.

وقد صرح الضاعية بالنسبة للوفد بأنه يستحق  
سفره موافق من دين القاصر. وكذلك أخذه في  
ما - ينجم من الدين العائد والنفقة<sup>(٦)</sup> وفي ذلك  
خلاف وتفصيل. موهه مصطلح: (فرض)  
(لا ين)

### اثار الاستدانة

#### أ - ثبوت ائتم

١٦ - سلك التدين المعلن الخفي للدين بالعد  
عنه فلا في لفرض. ففيه ثلاثة اتجاهات هي - أنه  
يملك بالعد، أو بالقبض، أو بالاستهلاك<sup>(٧)</sup>  
على تفصيل موهه مصطلح: (فرض).

#### ب - حق المطالبة - وحق الاستبراء

١٧ - من حق الاستدانة وجوب التوفاء على  
المستدين عند حلول الأجر - لقوله تعالى: (وأداة  
إليه بالحق)<sup>(٨)</sup> ولقوله: (ومطل العبي

(١) حديث: (مطل العبي) - أخرجه مسلم من حديث أبي  
مروان بن ميمون (١٩٧/٢) طيس الخلفي

(٢) أسس الطالب: ١٨٦/٢ - وهما في الهدية: ٢٢/٢ - وهما  
الفرص: ٣٧٩/٢

(٣) سورة البقرة: ٢٨٠

(٤) الخلفي الطالب: ١٧٦/٢ - وصاحب السهمي: ١٧٥/٢ -  
١٨٦/٢ - وخلفه: من عاملين: ٢٢٩/٢ - وأخيه: ٢٢٩/٢.

(٥) ١٨٥/٢

(٦) أسس الطالب: ١٨٥/٢ - وخلفه: ١٨٥/٢

(١) أسس الطالب: ٣٢٢/٢ - وأخيه: ١٨٥/٢ - والخلفي: ١٨٥/٢

(٢) الخلفي: ١٨٥/٢ - وأخيه: ١٨٥/٢ - والخلفي: ١٨٥/٢

(٣) الخلفي: ١٨٥/٢ - وأخيه: ١٨٥/٢ - والخلفي: ١٨٥/٢

(٤) الخلفي: ١٨٥/٢ - وأخيه: ١٨٥/٢ - والخلفي: ١٨٥/٢

(٥) الخلفي: ١٨٥/٢ - وأخيه: ١٨٥/٢ - والخلفي: ١٨٥/٢

(٦) الخلفي: ١٨٥/٢ - وأخيه: ١٨٥/٢ - والخلفي: ١٨٥/٢

والتي هي : إن كانت هي بيعة ، فالتبعة به تدل  
في البيع والأعر ، وتصيل ذلك مكانه مع  
(عقود)

هذا طلب الإيجاب على الوفاء

٢٠ - يترتب عليه ، وبما جاء في قوله تعالى :  
فإن لم يمتنع وكان سائر الأمر عليه فليس عليه  
فيه ، فليس له أن يمتنع من ذلك ، وهذا هو  
والأصل في كلا الأمرين ، وبما جاء في قوله  
فإن لم يمتنع ، فهذا هو الأصل ، والتمسك به  
والأصل ، والتمسك به ، وبما جاء في قوله  
في حقه ، من أن المصلحة يجب ما هو المصلحة  
منه ، عليه ، وهذا هو الأصل ، وبما جاء في قوله  
دفعه ، وهذا هو الأصل ، وبما جاء في قوله  
المصلحة على ، من أن المصلحة يجب ما هو  
مصلحة المصلحة

## استدراك

التعريف

١ - الاستدراك لغة : استعانة من (دراك) والمذكور  
والتمسك به ، يقال : استدركت الشيء ، إذا  
بلغه وأتته وانتهى ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

و - الحجر على الذين المصلحة

الأول : أن يستدرك الشيء ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، يقال : استدركت الشيء ، إذا  
بلغه وأتته وانتهى ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

٢١ - الحجر على الذين المصلحة ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

٢ - حبس المدين

الأول : وهو الاستدراك ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

٢٢ - الحجر على الذين المصلحة ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

اختلاف الدلائل والمدين

٢٣ - إذا احتاد ، استدراك المدين ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

الأول : وهو الاستدراك ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

٢٤ - الحجر على الذين المصلحة ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

٢٥ - الحجر على الذين المصلحة ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

٢٦ - الحجر على الذين المصلحة ، وبما جاء في قوله  
التمسك به ، وبما جاء في قوله تعالى :  
ولما استدرك في اللغة استعمالاً

حكمتك الأول بأشياء المحي، لزيد، وجعلته في  
حكمك استكم، عه

الاستثناء .

٣ - حفيضة الاستثناء : إخراج حصص مدخل في  
الكل بلام الشانق بالأل، أو إخراج أحدها ومن هنا  
كان الاستثناء معيار المصوم . أما الاستثناء فهو  
إلزامه بتعريف الحكم السابق لا يبرهنه إصافي الحكم  
عليه فالقول أن الاستثناء يدل على الأول، وأن  
الاستدراك لا يدل على الأول، ولكن نؤمن  
دعوتهم، أو حريان الحكم عليه .

ولاحظ هذه التغيرات . تشمل أدوات الاستثناء  
بجزء في الاستثناء . وهو ما يسمى في عرف اللغة  
الاستثناء المنطوق . وحفيضة الاستدراك (وإن  
استثناء) كقولها تعالى : «فَمَنْ هُمْ بِشَيْءٍ عَظِيمٍ إِلَّا  
تَبَاعُ الظُّلُمَاتِ»<sup>١</sup> كما يجوز استعمال لكن - مثل غيرها  
فما يؤخذ مؤداه في الاستثناء - المعنى . إذ  
الاستثناء بنفسه ليس له صيغة محددة، كقولك : ما  
جد، لقوم يكن جاء بعضهم .

لصلاه .

٤ - أفراد به ف . من تعادة إخراج وإثبات المفرد  
فإنه عاين فعلها حقيقة، سواء أركبت بمبدأ  
أم سهوا، وسواء أكاد التكلف قد تمكن من ههنا في  
لوقد . كالمصاغر بالنسبة إلى المصوم . أم م  
شككي<sup>٢</sup> كالسائم والناسي بالنسبة لعضلة . أما  
الاستدراك فهو أعم من القضاء، إذ أنه يشمل

لعضلة سحود سهوا . واستدراك عضلة إذا  
طلعت بإحدى يدي . استدراك العضلة السنية  
شعنها . والاستدراك بإحدى يدي حفظ القول وإثبات  
صوبه

ويخص الاستدراك الذي يحث على فعل الشيء  
الشر ولا يعد عمله محرم . استدراك سماء نزل سهوا  
الربك عمدا . فمد في الرجل . إذا علم الإمام من  
صلاة حيزه تدرك الموقفي باقي تكبيرات  
مد كاري .<sup>٣</sup> وأما . المسمى تكبيرات صلاة العيد  
فدريها . وقد نزع في الغزاة . كانت فلا  
مدركها .<sup>٤</sup>

الألفاظ ذات الصلة

الإحصاء .

٥ - إحصائية . الإحصاء عن الشيء والتحقق عنه .  
بما إذا قال عليه .<sup>٥</sup>

وفي اصطلاح المحققين قد ينسب بالاستدراك  
بمعنى الأول . فالإحصاء : إبطال الحكم التماس  
... إلى . أو يحسب من الأدوات للصيغة كذا ، أو  
بمعنى الإحصاء .

وانتد في بين الاستدراك .<sup>٦</sup> قال في  
الاستدراك لا يظن حكمه سائلا . كما في قولك  
مدركه . لكن كذا لم يأت . ههنا المعنى . لم يدع  
بني . بل عي المعنى . عي أحبه . وفي الإحصاء  
نظن الحكم سائلا . فإذا أنت . مدركه . ثم  
عبر لك . أنت عقلت مد قلب . بل عذر وأعطت

١ - مد الإحصاء ٢ - ٢١٢ - ميسر المص

٣ - مد الإحصاء ٤ - ٢١٢

٥ - مد الإحصاء ٦ - ٢١٢ - ميسر المص  
٧ - مد الإحصاء ٨ - ٢١٢ - ميسر المص

## الإصلاح :

٧ - وهو اصطلاح للملكية ذكره في باب سحوة المسهول في موضع منّا قول لندره من كثرة منه الشك فلا يصلح عليه ، فإن أصلح بأن أنى ما شك فيه لم ينظر صلاته<sup>(١)</sup> (فهو بمعنى التدراك)

## الاستئناف :

٨ - استئناف لغة ج - استئنافه ، أى عهده مرة أخرى ، وفى بعض النسخ جعل الأول قبل فاعده ، فاستئناف الصلاة تحديده التحريم بعد إعطاء التحريمه الأولى ، وبهذا المعنى وقع في قولهم : والمقصود من سببه ، أحدثت شيئاً ، ثم بي على صلاته ، أو يستأنف . والاستئناف أولى<sup>(٢)</sup>

٩ - استئناف الأذان إذا قطع فاعل طويل ، واستئناف الصوم في كفاية الظهور إذا انقطع التتابع .

١٠ - الاستئناف على هذا طرفة من طرق الاستدراك ، والتعجيل في مصطلح ( سنن )

هذا وحسب استعمال هذا المصطلح والاستدراك - محضين

أحدهما : الاستدراك النوعي بأداة الاستدراك وما بعده من معناه ، والاخر : الاستدراك بإصلاح العمل في الأفعال والأقوال ، ينقسم البحث قسمين تبعاً لذلك

أولاهما : التصحيح بوسائل مشروعة ، ومنه قول صاحب مدغم الثبوت وشارحه - « انقضاء فعل الواجب بعد وقته ، يظهر شرعاً استدراكاً ثابتاً »<sup>(١)</sup> فحتمل انقضاء استدراكاً .

## الإعادة :

٥ - هي فعل إعادة ثانياً في ثلث طائفتين : الواقع في الفعل الأول<sup>(٢)</sup>

والاستدراك لعدم من الإعادة كذا

## الاستدراك

٦ - لم يجد أحد من الفقهاء عرف الاستدراك ، ولكنه دائري في كلامهم كثير ، ويعنون به في الأفعال : فعل إعادة أو فعل جزئية إذا ترك المكلف فعل ذلك في محله المقرر شرعاً ما لم يفت كما في قول صاحب كشف القناع<sup>(٣)</sup> « لو دبر الميت قبل الغسل وقد أمكر غسله لم يمسه ، وإن يفرج وبعد لم يدرى لو اجب غسله »

وقد يقع العطف في الأقوال فيجاء الإنسان إلى تدركه ، بأن يخطئ ويثبت الصواب ، ولذلك صرف منه : بدل الغلط ، ومنه دليل في الإيجاب والأمر ، وفي بعضهم استدراكه بسبب تكوين الإيجاب الأول أولى منه الإحصار الثاني ، فيعرض عن الأول إلى الثاني ، لا أنه إبطال الأول وإثبات الثاني<sup>(٤)</sup>

(١) انظر أيضاً شرح مسلم الثبوت ١٠٠ ، ٩٥

(٢) انظر طائفة ١٠١ ، ٢٨٦ ط الأولى بولاق ١٢٨٦ م ، وشرح مسلم الثبوت ١٠٠ ، ٨٥ ، وانضمي ١٥٠ ، ١٥٠ والطوط مع شرح مسلم الثبوت

(٣) كشف القناع ٢٠٠ ، ٨٢

(٤) الترمذ على النسخ ٣٦٠ ، ٩٠ نسخة المخطوط ، ونسب الترمذ ٢٠٢ ، ٧

(١) حسوني (الشرح حكيم ١٠٢٩ ، ٢٧٨ ط دار الفكر)  
(٢) كتاب اصطلاحات الفنون طاعة (الاستدراك)

ولا تحذف في كلا الحالين من معنى الاستدراك،  
وتقرر حكم ما قبلها، ونبت قبضه لما بعدها.<sup>(١)</sup>

## القسم الأول

الاستدراك القولي بـ ولكن وأخواتها

صريح الاستدراك :

هي : لكن (مشددة) ولكن (مخففة) وصل  
وعلى ، وأدوات الاستدراك.

٩ - لكن وهي أم لـ. وهي انصوغة  
في<sup>(٢)</sup>

وقد ذكر بعض الأصوليين أنه يشترط في استعمال  
«لكن» وما في معناها للاستدراك الاختلاف بين  
ما قبل (لكن) وما بعدها من الإيجاب والسلب لفظاً،  
محوماً جازماً. يريد لكن أمه جازماً.

ولكن كمال الاختلاف معنواً جازماً أيضاً<sup>(٣)</sup> كقول  
المتن : عن حاصر لكن أمه مسبوقة أي ليس  
بمحصنة

بـ لكن.

«مسكون السود» فهي في الأصل مخففة من  
«لكن»، وتكون على حالتين : ١- دهم : وهو  
الأغلب أن تكون المقابلة قبلها محلاً، كقوله  
تعالى : «ورب من حين إلا يسبح بحمده ولكن لا  
تدعون شفعه»<sup>(٤)</sup>

والحالة الثاني : أن تكون عاقبة، ويشترط  
إذ ذلك أن يسبقها أي أو غيري ، وأن يليها مفرد.  
وإذا تدخل عليها الواو مثل ما جاء يريد لكن  
محرور

(١) معجم اللب لا يرد منه خلاصة لمصنفي (١٩٩٤)

(٢) شرح مشيخ الطيوط : ١٢٧، ١٢٨. وشرح خروص على التلخيص مع  
حاشيته لنداء والقرى ص ٢١٠

(٣) سورة الإسراء : ٤٤

ج - بل :  
«إلا» يسبقها أي أو غيري تكون حرف استدراك<sup>(١)</sup> مثل  
(لكن) تقرر حكم ما قبلها، ونبت قبضه لما  
بعدها.

فإن وقع بعده إيجاب أو أمر لم تعد ذلك، بل  
تفيد الإصرار على الأول. حتى كأنه مسكون  
عنه، وتقل حكمه ما بعدها كقولك : جاء زيد من  
عسرو، وبعدها يسمى بالإصرار الإطلاقي فإن  
أراد : «أني إن لا أصرعه» كان ينبغي أن  
يقيد : «إن» تنقسم إليه «ألا» صريحاً. في يبي  
الأولى

والذي لا يقع مثله في الفراء ولا في النسخة، إلا  
على سبيل المحكاة.

وقد يكون للإصرار الاستثنائي، أي مر غرض  
إلى آخر، ومنه قوله تعالى : «وقد أوفيت من تركي»  
وتكرر اسم زاده فصلت. بين نوزيرون الحيلة  
الأشياء<sup>(٢)</sup>

(١) شرح رقيق وميلانية الخصب في ٦٥، ٦٥، ٦٦ معجم  
أعلى ١٣٤١ هـ. وشرح التكملة لنداء ص ١٠١ حاشية  
العبري وشرح التوضيح ٣٦٣، ٣٦٤

(٢) حاشية المعول أوائل ص ١٤١ وصفه للعباد  
حاشية على التلخيص ١١٢، ١١٣. والمحرر على شرح  
الشيخ ١٠٥، ١٠٦. وحاشية التكملة على التوضيح شرح  
التلخيص ٣٠٧، ٣٠٨

(٣) انظر حاشية ص ١٤١. وبسبب التكرار ٢٠٢، ٢٠٣. و«أنا» من  
سورة الأعلى : ١٤، ١٥

د على

مستعمل الاستدراك ، كما في قول القائل:

هذا إن فعلت ، وإلا فلا فائدة من ذلك

يعني إن فعلت ففعلت ، وإلا فلا فائدة من ذلك

على أن فعلت ، أي فعلت ، وإلا فلا فائدة من ذلك

أو كأن من غير أن فعلت ، وإلا فلا فائدة من ذلك

هذه أمثلة الاستدراك

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

فيقولون: إني عني غير ، وإني عني غير ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

اشترط الذي

شروط الاستدراك

١٠ - يشترط صحة الاستدراك ، وهو

الشرط الأول

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

أو استعمل الاستدراك في الاستدراك ،

١٠ - التوسيع من الجمع ومشتق من ١٠

١١ - التوسيع من الجمع ومشتق من ١١

١٢ - التوسيع من الجمع ومشتق من ١٢

١٣ - التوسيع من الجمع ومشتق من ١٣

عدم الاتفاق في هذا المثال اختلاف بين الأصويين  
من احضية<sup>(١)</sup>

### الشرط الثالث :

أن يكون الاستدراك بنقط مسموع إن تعلق به  
حق وإن شاء أن يسمع معه ومن يفرّج. قال  
خصصني بحري ذلك في كل ما يتعلق بنطق  
كسبه على ذبحة وظلال، وإشياء وغيرها.  
فلو طلق أو أمشي ولم يسمع نفسه، لم يصح في  
الأصح. وفيه لي نحو البيع: بشرط سماع  
المشتري<sup>(٢)</sup>

### القسم الثاني

١١ - الاستدراك بمعنى تلافي النقص والغصور  
الاستدراك إما أن يكون ما فعله الإنسان ما قص  
عن الوضع الشرعي المقرر للعادة، كمن ترك ركعة  
من الصلاة أو سجد فيها، وإما أن يكون جهاً محرراً  
به، ثم تبيّن به خطؤه، أو غيماً عمله من التصرفات،  
ثم تبيّن له أن التصرف حسن غير ذلك الوضع أتم  
وأولى، كمن باع شيئاً ولم بشرط، ثم بدله أو  
بشرط شرطاً لمصلحة.

فالكلام في هذا القسم يرجع إلى محثين:  
الأول : الاستدراك بمعنى تلافي الغصور عن  
الوضع الشرعي  
والثاني : تلافي الغصور عن الحقيقة، حقيقة أو  
دعاه في باب الإحصاء، أو عما فيه المصلحة للمكلف  
بحسب نصبره، في باب الإنشاء.

الموصح للمسق من الاستدراك ما لو قال المخر:  
لك عني ألف فرس، فقال له انقر له لا، لكن  
عصب الكلام مسوق فصيح الوصل على أنه نفي  
لمسب المحر. وهو كود المخر من فرس، لا نفي  
لنواحب وهو الكلف، جاء قوله: ولا لا يمكن حمله  
على نفي الواجب، لأن حمله على نفي الواجب لا  
يستقيم مع قوله: ولكن عصبه ولا يكون الكلام  
منشأ مرتض. على أن يكونه فرصاً تدارك يكونه  
غصباً. فمضار الكلام مرتبط، ولا يكون رد الإقرار  
بأن يكون لمجرد نفي التمسك.

ومن أمثلة ما يجب حمله على الاستدراك عنه  
الاحضية: ما إذا تروجت لصخرة المعيرة من كفة  
محرر ذب إليه، فإنه، فقال امولى لا أصبر لكاح  
لكن أصبره ما بين ذلك. ينسخ الكاح، ويجعل  
ذلك، وما أعدده كلاماً منه، لأنه لما قال: ولا  
أصبر الكاح، تنسخ الكاح الأول، فإن المسمى  
انصرف إلى أصل الكاح، فلا يمكن إثبات ذلك  
الكاح بعد ذلك ما بين، لأنه يكون نفي الكاح  
وإثباته معه، فيعلم أنه غير منسوخ، فحبل ولكن  
بما بينه على أنه كلام مستبعد، فيكون جازاً  
لكاح آخر، المهر فيه مائتان، وإنما يكون كلامه  
منسوخاً لو قل من فطك: لا أصبر هذا الكاح فإنه  
نكس أصبره بما بين، لأن اسمي انصرف إلى تقيده  
وهو كونه بأنه، لا إلى أصل الكاح، فيكون  
الاستدراك في المهر لا في أصل الكاح وبذلك لا  
يكون قوله: بهذا للكاح، فلا ينسخ به<sup>(٣)</sup> وفي

(١) شرح مسلم الحديث (٢٨٨)

(٢) من الحفظ ما بين حاشية من حاشية غيبه (٢٥٩)

(٣) الموصح في النسخ وحواش (٣١٥، ٣١٦) ومبرر  
حرر (٢٠٦)

بعد قطعها والنوقف فيها لسبب من الأسباب،  
ويعرفه مواقع الاستدراك بالاشتتاف (١):  
استتشاف.

(٤) المفدية : كاستدراك قالت الصوم بفدية طعام  
مسكين لكل يوم عر لا يستطيع الصوم. لكبر أو  
مرض حرم. وكاستدراك النقص الحاصل في  
الإحرام من فص شعره، أو لئس ثيابا بعدية من  
صيام أو صدقة أو سك (٢: إحرار) ونسبه بذلك  
هذه الخبر في الجمع. وتفصيل ذلك في (الحج).  
(٥) الكفارة : كاستدراك الكفلة ما أفسده من  
الصوم باخرج بالكفارة (٣: كفارة).

(٦) سجود السهو. يستدرك به النقص الحاصل في  
الصلاة في بعض الأحوال. (٣: سجود السهو).  
(٧) التدارك : هو الإتيان بحره العادة بعد موصعه  
الغفر شرعا.

له قد يكون الاستدراك بإحدى مما ذكر. وقد  
يكون بأكثر، كما في ترك شيء من أركان الصلاة.  
فإن المكلف يستدركه ويحدد للسهو. وكما في  
الحاصل المرصع إذا خافنا على ولديها لوصالنا،  
فإن خاف الإضرار، وبذلك القضاء والمفدية على  
فوق الصلابة، والتشافية على المشهور  
عندهم (١).

ثانيا :

١٤ - ثلاثي القصور في الإخبار والإنشاء .

من تكلم بكلام خبري أو إنشائي ثم بدله أنه  
غلط في كلامه، أو نفى من الحقبضة، أو زاد  
عليها، أو بدله أنه ينسى، كلاما محالفا له كان قد

(١) ص ١٢٩ ط ٣

أولا :

الاستدراك بمعنى تلاي النقص  
عن الأوضاع الشرعية :

١٢ - هذا النقص يقع في العبادات التي لها أوضاع  
شرعية مقررة، كالصوم والصلاة، فإن ترك منها  
أركانا وسنا وهيات، نفل بترتيبك معينة. ثم قد  
ترك المكلف فعل شيء منها في حقه لسبب من  
الأسباب الخارجة عن إرادته، كالسبوق في الصلاة  
أو الساسي أو المكروه، وقد ترك ذلك عمدا، وقد  
يفعل المكلف الفعل عمدا على غير الوجه المطلوب  
شرعا، أو يقع عليه بغير إرادته ما يصح صحة  
العادة أو صحة جزء منها.

والشرعية قد أتاحت القرعة في كثير من القصور  
لاستدراك النقص الحاصل في العمل.

وسائل استدراك النقص في العبادات .

١٣ - لاستدراك النقص في العبادات طرق مختلفة  
بحسب أحوال ذلك النقص ومن تلك الوسائل :  
(٦) القضاء : ويكون الاستدراك بالقضاء في  
العبادة الواحدة أو المسنونة بعد خروج وقتها المنتظر  
فما عرصا، سواء تمت عمدا، أو سهوا كما تقدم  
وسواء كان المكلف يفعل العبادات أصلا، أو فعلها  
على عاص، فترك تركن، أو لغوات غلط من شروط  
الصحة، أو لوحد مانع

وفي استدراك العبادات المسنونة بالقضاء خلاف  
بين الفقهاء، وتفصيله في (قضاء الموت).

(٢) الإعادة : وهي فعل العبادات مرة أخرى في وقتها  
لما وقع في فعلها أولا من الخلل. وتضمنية مواقع  
الاستدراك بالإعادة وأحكام الإعادة (٣: إعادة)

(٣) الاستتشاف : فعل العادة من أوقاف مرة أخرى

مستقل عنه، وكذلك القصة الاستثناء والشرط  
والغاية وغيرها، وحمل ما ذكره في الفقرات على  
ألف من من حرره فقال فيها: لا ينزله شيء!

وتحيد حكم هذه الأحكام بأنه حيث أمكن،  
ليخرج بموجب الفقرات على عشرة إلا استثناء، إذ  
نظمه عند الحاشية العشرة وبسقط حكم الاستثناء،  
لأنه لا يجوز عدده استثناء أكثر من العشر،  
ويشبهه عددهم ثم قال: أنه على ألف من حرر  
حرراً ولا خلاف في ذلك في التخصيص.

الحالة الثانية: أن ينعم الحكم بكلام مستقل،  
ومثاله ما ذكره في الفقرات: أنه إذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله  
في أحد فقراته، ويعمل بتقليد في الحاشية الثانية،  
وهو: أنه يجب عند الحاشية، لأن العطف بالواو مع  
العضوف عليه في حكم الحاشية الواحدة، فلا  
لاختيار أن يحبس بأنه لا يعمل بتقليد قصداً، لأن  
العطف بالواو حاشية مستقلة.<sup>(١)</sup>

ويجد أن كيفية ما ينبغي أن يذهب كمدح  
الحرمان.<sup>(٢)</sup>

لكن لو عطف في الإنشاء أو الأمر - بل في  
حدوث الشرية وإن (بل) فلا يحسن على قوله واليات  
عند بعضه على سبيل الاستدراك<sup>(٣)</sup> فإن كان فيه بشر  
أو روي فيه كالتوضيح أو التولية أو الأمر فحده، لم  
الألف، ونستطيع، كما لم قلنا: «ويجب لزوم حذف  
عن الثاني، بحيث أمكن فقط» أو هو الإمام، وأبنت  
فلا لا قصداً، كما دأب فلان، أو قول القائل ذهب  
إلى زيد بل إلى عمرو.

فإنه قد انفعال ذلك، في قد يجب عليه في بعض  
الأحوال، وخاصة في الكلام الحر، إذ أنه بذلك  
بشارت ما وقع في كلامه من الكتب والإخبار  
بإعلاف حق، ولكن إذا كانت بالكلام الأول حق،  
كمن حذف بعينه، أو حذف غيره، أو أقر له، فإن  
حكم الكلام المختلف الثاني أنه مفصل، وإن له  
مؤثرين.

الصورة الأولى: أن يكون متصلاً بالاولى، فله  
سائر.

الحالة الأولى: أن يرتبط الثاني بالاولى بقرينة  
من طرق التخصيص، ونست حكمه بعد ذلك  
أمكن، سواء ذكر أو لم يذكر الشرط مع أنه  
كخصوصية، أنه كان محالاً روي فيه كإفراء، فلو  
كان الثاني استثناء، لست حكم المستثنى، ويخرج من  
حكم المستثنى منه، كمن قال: له في عشرة إلا  
لثلاثة، أو قلنا: أعطه عشرة إلا ثلاثة، كان الثاني  
سبعة، كل من الساتين.

وهكذا في كل ما منع به الحكم في الشكل،  
والشرط، ونسقة والعادة وسائر الخصائص،  
استثناه.

والشرط كما لم قلنا: وبذلك عانة مدح إن  
بحرث  
والصفة كما لم قلنا: أنه أنك من ليس إلا في شيء  
هذه عندك.

والغاية كما لو قلنا: لمجي أعطه كل يوم درهم  
إلى شهر، فإن كلاماً من هذه التخصيصات تصرف  
الحكم كلاً أو بعضاً.

قال القرافي: الضاعلة أن كل كلام لا يستقل  
بعبارة إذا تضمن كلاماً مدحياً، لأنه مبرر غير

(١) كذا في نسخة ١٠٠  
(٢) قوله لا يحسن على قوله واليات  
(٣) حاشية القسوس ٢١٦  
(٤) كذا في نسخة ١٠٠

يكون الإقرار الشارح ولا تفقد الشارح رجوعاً عن الأول. فلم أقبله فإنه يردهم، ثم سكنت حكومتاً يمكنه الكلام فيه، ثم قال: وإذاعة أو إلى شهر، نزمه ماله جيدة حالة.

إذاعة الثانية: أن يكون رجوعاً ممكنًا، كالموصية وغيره. الإمام أحدًا عن يمكنه عزمهم ونوحيهم، فإن صرح بوجوبه عن الأول، أو بالحاقه شرطًا، أو تنفيذًا بحال، أو غير ذلك لحق، وإذ لم يتبين أنه قصد الرجوع، فهذا يشبه التعارض في الأدلة الشرعية، فهو تدويل عنه الحفية مطلقًا، ولو كان خاص بعد عزم أو عكسه بالفعل بالثاني بكل حال. وعند عزمهم قد يجري فيه تقديم الخاص على العام سواء أكان الخاص سابقًا أو متأخرًا.<sup>(١)</sup>

## استدلال

التعريف:

١- الاستدلال لغة: طلب الدليل،<sup>(٢)</sup> وهو من دله على الطريق دلالة: إذ أُرشد إليه<sup>(٣)</sup> وله في عرف الأصوليين إطلاقات: (١) أهمها: (٢) السار.

الأول: أنه إقامة الدليل مطلقًا، أي سواء أكان الدليل خاصًا، أم عامًا، أم غيرهما.

(١) المعاهدات: ج ٢ ص ٢٧٠، وكشاف الصاع: ٦ ص ١٧٠.

(٢) كتاب المصالحات: ص ١٠٠، وكليات أمي القفا: ١ ص ١٧١ ط

تحتل

(٣) نوح: تعريب دلف: ١ ص ١٧١

(٤) كتاب المصالحات: ص ١٠٠، ١ ص ١٧١.

وإن كان محالًا رجوع به للإقرار والخطأ في نيت حكم الأول، وهو يمكن بطلانه، فلو قال المقر: أنه حتى أتت درهم، بل ألف توب، يلزمه الجميع. لأهمهم حسبي، ولو قال: أنه علي ألف درهم، بل ألفان بنت الإمام، قال: تستأجر، لأن لكذلك في الأعداد براديه عن القول ما أقر به أولاً، لا يبي أصله، فكأنه قال أولاً: أنه علي ألف ليس معه غيره، ثم تدارك ذلك الانسداد وأطلقه، وفي هذه المسئلة خلاف: فلو إن قال: بل بنت ثلاثة آلاف، ولم يختلف قول الحنفية في أنه لو قال: بنت طائر أطلقه بل ظلت فيه أنه يصح به في المدحون بها. ثلاث عفتقات، ووجه صاحب مسلم: البروت وتساويته المرق في مسائلتي الإقرار والخطأ بأن الإقرار يجب على الأصح فلا ينت ثبت، فله أن يعرض عن حكم كان أحسن به، ويجوز مدله حكم آخر، بخلاف الإنشاء إذ به ينت الحكم، وليس في بداهة، فلو أنه أن يعرض عنه<sup>(١)</sup>

أما عند الحنفية فلا ينع في مسألة الضلوع الفلكية إلا طلقشان، كما لا يلزمه في مسألة الإقرار إلا المدح.<sup>(٢)</sup>

### الصورة الثالثة

أن يكون الكلام شدي من أعباء عن الأول متصلاً عنه، فله جائزاً.

الحاشية الأولى: أن يكون في كلام لا يمكن الرجوع عنه، ولا يقل منه، كالأقارير والمصود، فلا

(١) خروج عن الوصية ١ ص ٢٢٢، وعرف شرح: أنه تنبؤ

٢٢٢ ٢

(٢) كتاب الصاع: ٦ ص ٢٢٢.

والثاني : أنه الدليل الذي ليس بنص ولا إجماع ولا قياس .

وفي قول : الدليل الذي ليس بنص ولا إجماع ولا قياس علة : قال الشرسبي : الاستفعال يرد لمعان . وعندني أن المراد منها (أي في هذا الإصطلاح الثاني) الاتخاذ . والمعنى أن هذه الأشياء اتخذت أدلة . أما الكتاب والسنة والإجماع والقياس فقبلها أدلة لم ينشأ عن صلب المجتهدين واجتهادهم ، أما الاستصحاب ونحوه مما افترض استدلالاً فهي ، قاله كل إمام بمقتضى اجتهاده ، فكانه اتخذ دليله .<sup>(١)</sup>

٢ - معنى هذا الإطلاق الثاني يدخل في الاستدلال الأدلة الثابتة .

(٦ ، ٧) - القياس الافتراضي ، والقياس الاستثنائي ، وهما نوعان القياس المنطقي . مثال الافتراضي : النبيذ مسكر ، وكل مسكر حرام ، ينتج : النبيذ حرام . ومثال الاستثنائي : إن كان اليد مسكراً فهو حرام ، لكنه مسكر ، ينتج : فهو حرام . أو : إن كان النبيذ مباحاً فهو ليس بمسكر ، لكنه مسكر ، ينتج : فهو ليس بمباح .

(٣) - وقياس لعكس . ذكر السبكي أنه من الاستدلال . وقياس العكس هو : إثبات عكس حكم شيء ، مثله : ثبت كسبه في العلة ، كما في حديث مسلم : «وَيُضَعُّ أَحَدُكُمْ مِدْقَهُ قُلُوبًا» أيأتي أحدهما شهوته وله فيها أجر؟ قال : «وَأَرَأَيْتُمْ لَوْ وَصَّيْنَا فِي حَرَامٍ أَكَّانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزَرَ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا

وصَّيْنَا فِي إِخْلَالٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»<sup>(٢)</sup>  
(٤) - وقول العلماء : الدليل يقتضى ألا يكون الأمر كذا ، شولف في صورة كذا ، فمضى مفسودي صورة النزاع ، فتبقى هي على الأصل الذي افتضاه الدليل .

(٥) - استفاء الحكم لانتهاء دليله ، بأن لم يجد المجتهد بعد التمهص الشديد ، وعدم وجدانه دليل على انتفاء الحكم . قال في المحلى : خلافاً للأكثر .

(٦) - قول العلماء : وحيد السبب فوجد الحكم ، أو وجد السبب أو فقد الشرط فانتهى الحكم ، قال السبكي : خلافاً للأكثر .

(٧) - الاستبراء وهو : الاستدلال بالمعزني على الكل . قال السبكي : فإن كان تاماً بكل الجزئيات إلا صورة النزاع ، فهو دليل قطعي عند الأكثر . وإن كان ناقصاً ، أي بأكثر الجزئيات ، فدليل ظني . ويسمى هذا عند الفقهاء بإلحاق الفرد بالأغلب .

(٨) - الاستصحاب وهو كذا عرفه السعد . الحكم بقاء ، أمر كان في الزمان الأول . ولم يطق عدمه ، وينظر تفصيل القول فيه في بحث الاستصحاب ، وفي الملحق الأصولي . ونفي قوم أن يكون استدلالاً .

(٩) - شرع من قلنا ، على تفصيل فيه ، يرجع إليه في الملحق الأصولي . ونفي قوم أن يكون استدلالاً .

(١) حديث : «وَيُضَعُّ أَحَدُكُمْ مِدْقَهُ قُلُوبًا» . وقوله مسلم من حديث أبي دريس : «فَعَلَيْهِ ٢ : ٢٩٧ ط حس أقبل» .

(٢) جمع الجوامع بتقريرات الشرسبي ٢ : ٢٥٨ ط الأزهري .



طريقاً إلى إيقاظ نفس من الهلاك، كان يتم تفة بأن  
ولاً: حلاً شخراً لبقلة طماً، فبسرعة في هذه  
الصورة الشجر، وما هو أدنى منه من استراق  
السمع.<sup>(١)</sup>

كما يستثنى من ذلك الخلل أيضاً: استراق ولي الأمر  
السمع بنية معرفة الخلل الواقع في المجتمع، لينوب  
بإصلاحه. فيحل للمحتجب استراق السمع، كما  
يجل له أن ينشر عيونه، لينقلوا له أخبار الناس  
وأحوالهم، ليعرف ألامهم وطرق تعاملهم،  
فيضع لهم من أساليب القمع ما يندأ ضررهم عن  
المجتمع، قال في نهاية الرسالة في طلب الحجة،  
«وبالإلحاح المحتجب الأساقف والدروب في أوقات  
العلة عنه، وتحدثه هي عرونا يحصلون إليه  
الأخبار وأحوال السوقة»<sup>(٢)</sup> وقد كان عمر من  
الخطبات رضي الله عنه بعض في شوارع المدينة  
السورة لئلا يسترق السمع، وينتفضح أخبار  
السفهاء لعرافة أحوالهم، ويعين ذا الحاجة، ويرفع  
الظلم عن الظلم، ويكتشف الخلل بسداع إلى  
إصلاحه، ونصحه في ذلك كثيرة لا تحصى.<sup>(٣)</sup>

#### عقوبة استراق السمع :

١- إذا كان استراق السمع مباحاً في الخلطة إلا  
في حالات - وإليان المهي عنه يوجب التعزير -<sup>(٤)</sup>  
فإن استراق السمع في غير الحالات المسموح به

عن العورات، وأنه أكثر ما يفتن في البشر<sup>(٥)</sup> أما  
استراق السمع فيكون فيه حل ما يقع له من  
أفراق، خيراً كانت أم شراً

#### ب- التحصن :

٣- لتحصن أعم من استراق السمع، قال في  
عود المعبود في شرح قوله **يَعِزُّ**، ولا تحسوا  
أني: لا تغفلوا النبي، بإخاطبة، كاستراق السمع.  
ويقرب من هذا ما في شرح النووي بصحيح  
مسلم، وما في فتح الباري. وعمدة القاري للشرح  
صحيح البخاري.<sup>(٦)</sup>

#### أحكام التكفي :

٤- لأصل تحريم استراق السمع، وقد ورد النبي  
عنه على لسان رسول الله **عزَّه**، فقال **عزَّه** : «من  
اسمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، أو يقرؤن  
منه، حُصِّ في أدبه الأنت يوم القيامة». ويقول **عزَّه**  
«إياكم والظر»، فإب العلن أكاب الغنيت، ولا  
تحسبوا ولا تحسوا<sup>(٧)</sup> ولأن الأسرار الشخصية  
للناس محترمة لا يجوز انتهاكها إلا بحق مشروع.

٥- يستثنى من هذا النبي: الحالات التي يتسرع  
فيها التحصن (الذي هو أشد تعزيراً من استراق  
السمع) كما نوتعين التحصن أو استراق السمع

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٠ طبع دار الكتب المصرية

(٢) حديثه - ولا تحسوا - أخرجه البخاري ومسلم واللفظ  
وأحد من - وليأرواد ويزيد من حديث أبي هريرة - أخرجه  
الترمذي ١٠٢٢ الطيبة التجارية ١٣٥٦ هـ

(٣) حر - أسيد ١٣٢/١ طبع اهد - وترج النووي بصحيح مسلم

(٤) ٩١٨-٩١٩ طبع المنظمة المصرية - وفتح الباري ٣٩٩/١٠ طبع

الطبعة المصرية - وعمدة القاري ١٣٦/٩٢ طبع المطبعة

(٥) هذا القاري ٢٢/١٣٦

(٦) بداية طريقه في عبادة ص ١٠ طبع خة الخلف وفتح

والشر ١٣٩٥ - وترب من هذا ما جاء في هذه العقوبة في حكمه

است ص ٢٩ طبع دار الفتوى بدمشق ١٩٤٧

(٧) مرة عسر من الخطبات لأبي الجوزي ص ٧١ - وفتح ٣٠١-٣٠٢

طبع مكتبة الزبيري - واخراج أبي يوسف ص ١٤١

(٨) حاشية ابن عاتق ص ٢٧٧ طبعه نواقي الأولى



عند المصيبة جبر الله مصيبتها، وأحسن غمها،  
وجعل له خلفا صالحا برهانه<sup>(١)</sup>

## استرداد

التعريف .

١ - الاسترداد في اللغة : طلب الرد ، بقاء . ستر  
شيء ، وإياداه : طلب رده عليه ، وبثاق . ذهب هبة  
ث ارتد بها أي استردها ، واسترده الشيء : سابه  
أن يرد عليه<sup>(٢)</sup>

وله شرح الفقيه في استعماله عن بعض  
المعوي<sup>(٣)</sup>

الفاظ ذات الصلة :

أ - رد :

٢ - الرد : هو صرف الشيء ورجعه . فتردد  
يكون أثرا للاسترداد ، وقد يحصل الرد بلا  
استرداد.

ب - الرجاء - استرجاع

٣ - فصل رجع في هبة . إذا أعادها إلى منك  
وارتجعها واسترجعها كذلك ، رجع رجع  
الشيء . إذا أحدث به ما دفعه إليه

ويشتر من ذلك أن الاسترداد والارتجاع  
والاسترجاع بمعنى واحدة ومصطلحات<sup>(٤)</sup>

حكمه التكليفي

٥ - يذكر الفقهاء أن الاسترجاع بطوي علمي  
أفريق

أ - قول بالسبب ، وهو أن يقول عند انصبة  
إنا لله وإنا إليه راجعون . وهذا مستحب .

ب - عمل بالقلب ، وهو الاعتقاد والصدق  
والتوكل . وقد يشع ذلك . وهذا واجب<sup>(٥)</sup>

(١) حاشية من اسراج ، أخرجه خطابه ورواه كثير من  
المجمع . وقد نقل من أبي طاعة وهو حديث ٣٣٩/٢ - ط  
مجلسي .

(٢) المحقق شرح المجلد ١/٢٦٢ ، والإحصاء تفسير داوي  
١١٤/٢ ، والبحر ج ٢/٢٧٠

(٣) تصحيح الفهرست لأبي جعفر القاسمي ، ١/٢٩٣ ، وحسن  
البابري ١١٢٩

-----

(٤) كتاب العرب ، دار ورد

(٥) منقول الأرداد ١/٩٠ ط دار الفكر . ومعني المحتاج ١/٩٩ ط  
مجلسي أصلي . ودائع لغات ١/٣١٠ ط آفاقية

(٦) مسائل لغات ومصطلحات العربية دار ورد ، ومنه الإشارات  
٥٢٧/٢ . ومعني المحتاج ١/٣١٠ ط . والنص ١/١٠٥ ط  
الربيعي

صفت ( حاكمه الكليفي )

١ - الامانة : من تصريفات الخلق ، وقد يوصف  
 له الحقوق التي لا يبرح انفسه ، حب  
 الفصح ، بل ان حب السعة قلبه رقت عليه . وان  
 كانت السعة رقت فمعه - ملو - ان - بعد  
 من - ورد التمدد على الشئ في وقت في  
 حصة ، على خلاف مقتضى في دونه .  
 ٢ - الادلاء : ان الفصح على الشئ  
 بعد غيره لا يبرح ذلك كغيره من صفة ،  
 غيره عا - ان يروا ان يقول عد - من وجه  
 على وجه صفة في ما يرجع فيه . وان  
 هو - بعد حصيل

صاحب على الاصطلاح

٣ - الامانة : من تصريفات الخلق ، وقد يوصف  
 له الحقوق التي لا يبرح انفسه ، حب  
 الفصح ، بل ان حب السعة قلبه رقت عليه . وان  
 كانت السعة رقت فمعه - ملو - ان - بعد  
 من - ورد التمدد على الشئ في وقت في  
 حصة ، على خلاف مقتضى في دونه .

اولا . الاصطلاحات

٥ - الاصطلاح : بعد ان يحدد ظهور كونه  
 حب واحد . وهذا هو الذي يبرح انفسه  
 بالصفة . فمعه حب من الشئ في وقت  
 من الامانة . ويك على صاحب الشئ في وقت  
 انفسه . وهذا هو الذي يبرح انفسه  
 بعد ان يحدد ظهور كونه

١ - الامانة : من تصريفات الخلق ، وقد يوصف  
 له الحقوق التي لا يبرح انفسه ، حب  
 الفصح ، بل ان حب السعة قلبه رقت عليه . وان  
 كانت السعة رقت فمعه - ملو - ان - بعد  
 من - ورد التمدد على الشئ في وقت في  
 حصة ، على خلاف مقتضى في دونه .

٢ - الادلاء : ان الفصح على الشئ  
 بعد غيره لا يبرح ذلك كغيره من صفة ،  
 غيره عا - ان يروا ان يقول عد - من وجه  
 على وجه صفة في ما يرجع فيه . وان  
 هو - بعد حصيل

ثانيا . التصريفات التي لا تفرق

التصريفات التي لا تفرق متنوعة ، منها

١ - ان العصبية عن السلامة . وهي التي لا  
 يبرح انفسه . وهذا هو الذي يبرح انفسه  
 بالصفة . فمعه حب من الشئ في وقت  
 من الامانة . ويك على صاحب الشئ في وقت  
 انفسه . وهذا هو الذي يبرح انفسه  
 بعد ان يحدد ظهور كونه

١ - الامانة : من تصريفات الخلق ، وقد يوصف  
 له الحقوق التي لا يبرح انفسه ، حب  
 الفصح ، بل ان حب السعة قلبه رقت عليه . وان  
 كانت السعة رقت فمعه - ملو - ان - بعد  
 من - ورد التمدد على الشئ في وقت في  
 حصة ، على خلاف مقتضى في دونه .

١ - الامانة : من تصريفات الخلق ، وقد يوصف  
 له الحقوق التي لا يبرح انفسه ، حب  
 الفصح ، بل ان حب السعة قلبه رقت عليه . وان  
 كانت السعة رقت فمعه - ملو - ان - بعد  
 من - ورد التمدد على الشئ في وقت في  
 حصة ، على خلاف مقتضى في دونه .



رابعاً : فساد العقد .

١٠ - يفسق التجميع بين العقد الساطل والعقد الفاسد ، فالتعقد الباطل عندهم : هو ما يشترط بأصله ولا وضعه ، والعقد الفاسد : هو ما نشأ بأصله دون وضعه . أما حكم الاسترداد بالنسبة لكن من الساطل والفاسد فيظهر فيما يأتي :

العقد الباطل لا وجود له شرعاً ، ولا بغية الملك ، لأنه لا أثر له ، ولا يهلك أحد المتعدين لو يجر الآخر على تعييده .

ففي البيع يقول الكلاسيك : لا حكم هذا البيع (الساطل) أصلاً ، لأن الحكم للموحد ، ولا وجود هذا البيع إلا من حيث التصرف ، لأن التصرف الشرعي لا وجود له بدون الأهلية والمحنية شرعاً ، كما لا وجود للتصرف الحقيقي إلا من الأهل في المحل حقيقة ، وذلك بحويج لبنة ، والدو ، وكل ما ليس به .<sup>(١)</sup>

وبعد من العقد الساطل لا وجود له شرعاً ، ولا يشترط له أثر ، فإنه يترتب على ذلك أن البائع لو سلم المبيع باعتباره للمشتري ، أو دفع المشتري باختياره الثمن للبائع ، كان للبائع أن يتردد البيع ، ولمشتري أن يتردد ثمنه ، لأن البيع الباطل لا يقيّد الملك ويؤثر بالتصرف ، ولذلك لو تصرف المشتري به ببيع ، أو هبة ، أو عتق ، فإن هذا التصرف لا يمنع الساطع من استرداد المبيع من يد المشتري الثاني ، ذلك أن البيع الباطل لم يثقل الملكية للمشتري ، فيكون المشتري قد باع مالا غير مملوك له .<sup>(٢)</sup>

وهناك خيارات أخرى تسبب على هذا المنطق ، كخيار انتعير ، وخيار الغش ، وخيار التدليس ، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (خيار) .

٨ - ويدخل الخيار كذلك عقد الإحارة ، فيستمره حق الفسخ والرد ، فمن استأجر داراً فوجد بها عيب حادثاً يفسد بالسكنى ، فله الفسخ والرد .<sup>(٣)</sup>

ثالثاً : العقد الموقوف عند عدم الإجازة

٩ - ومن أشهر أمثاله : بيع الفضولي ، فإنه لا يتخذ لاعتدال الملك ، لكنه يعقد موقوف على إجازة المالك عند الحنفية والمالكية ، فإن أعماه مضي ، وإن رده رد وإذا أجاز المالك البيع صار الفضولي بمنزلة الوكيل ، وينقل ملك المبيع إلى المشتري . ويكون الثمن للمالك ، لأنه ملكه .

وبيع الفضولي قابل للفسخ من جهة المشتري وجهة الفضولي عند الحنفية ، فلو رده المفسخ قبل إجازة المصنع ، واسترد المبيع إن كان قد سلم ، ورجع المشتري بالثمن على البائع إن كان قد فقد ، وكذلك إذا فسخ المشتري بنفسه . أما عند المالكية : فهو لازم من جهة الفضولي .

ومن جهة المشتري ، جائز من جهة المالك .<sup>(٤)</sup> أما عند الشافعية ، واحتجوا : ببيع الفضولي باطل في الأصح ويجب رده ، وفي الرواية الأخرى : أنه يترقب على إجازة المالك<sup>(٥)</sup> وفي ذلك تفصيل كثير (ر . فضولي - بيع) .

(١) اهداية ١/٢٤٩ ، وأصديب ١/١٠٦ ، وصلى الإفادات

١/٢٣٥ ، ومع الخليل ٣/٢٩٦

(٢) البائع ١/١٤٨ ، ١٤٩ ، ومع الخليل ١/١٨٦

(٣) للهدى ١/٢٦٩ ، والمضى ١/٢٧٧

(٤) بدائع مصنف ٣/٣٠٢ ، وابن عسلى ١/١٠١ ط ١٢٠

(٥) القدر المحقق جازي القاري الحنفية ١/١٣٣ ط مكتبة الإسلام

استرداد المبيع، ومن حق المشتري استرداد الثمن.  
أما المالكية، فإنه يجب عندهم رد المبيع للعائد  
لرأيه إن لم يفسد، وإن لم يخرج عن يده ببيع، أو  
بيعت، أو غرس، فإن فات ريد المشتري مضى  
المختلف فيه. وهو خارج المذهب المالكي - بالثمن  
الذي وقع به البيع، وإن لم يكن مختلفا فيه بل متفقا  
على فساد، ضمن المشتري قسمته إن كان مقوما  
حين القبض، وضمن مثل اقلي إذا بيع كيل أو  
وزن، وعلم كيله أو وزنه، ولم يتغير وجوده، وإلا  
ضمن فبعت يوم القضاء عليه بالرد<sup>(١)</sup>

حاشا : انتهاء مدة العقد :

١٣ - انتهاء مدة العقد في العقود المفيدة بعدة يثبت  
حق الاسترداد، فهي عقد الإجارة يكون للمزجر  
أن يسترد ما أجره إذا انقضت مدة الإجارة، فمن  
استأجر أرضا لماء، وغرس الأشجار، ومضت  
مدة الإجارة، نهر المستأجر أن يقلع الماء والغرس  
وسلمها إلى ربا فارعة، لأنه يجب عليه ردها إلى  
صاحبها غير مشغولة ببنائه وبغرسه، لأن البناء  
والغرس ليس لهما حالة متظرة بتهيان إنيها. وفي  
تركها على القوام بأجر أو غير أجر يتضرر صاحب  
الأرض، فيتميز النفع في الحال، إلا أن بخلاف  
صاحب الأرض أن يغرم له قيمة ذلك مغروعا،  
وتملكه، (وذلك يرعى صاحب الغرس  
والشجر، إلا أن تنقص الأرض بقلعها، فحينئذ  
يتملكها بغير رضاء) أو يرضى بتركه على حاله،

١١ - أما العقد الفاسد فإنه وإن كان مشروعا  
بأصله لكنه غير مشروع بوضفه، فلذلك بغيد  
الملك بالقبض في الحصة، إلا أنه ملكت غير لازم،  
بل هو مستحق الصبح، حقا لله تعالى، لما في  
الفسخ من دفع الفساد، ورفع الفساد حق الله  
تعالى، والفسخ في البيع القامد يستترم رد المبيع  
على بائعه، ورد الثمن على المشتري، هذا إذا  
كان البيع قائما في بد المشتري.

أما إذا تصرف فيه ببيع أو هبة، فليس لواحد  
منهما مسخه، لأن المشتري ملكه بالقبض، فتغذ  
فيه تصرفات كلها، وينقطع به حق البائع في  
الاسترداد، لأنه تعلق به حق العبد، والاسترداد  
حق الشرع، وما اجتمع حق الله وحق العبد إلا  
غلب حق العبد حاجته<sup>(٢)</sup> سواء أكان التصرف  
يقبل الفسخ، أو لا يقبل، إلا الإجارة فزب لا تنقطع  
حق البائع في الاسترداد، لأن الإجارة عقد ضعيف  
يفسخ بالأعداء، وفساد الشراء عذر هذا هو  
مذهب الحنفية.

١٢ - أما الجمهور، فإنهم لا يفرقون بين العقد  
الفاسد والعقد الساطل. فالفساد والباطل عداهم  
شيء واحد، ولا يحصل به الملك، سواء اتصل به  
القبض، أم لم يتصل، ويلزم رد المبيع على بائعه،  
والثمن على المشتري. هذا إذا كان البيع قائما في  
بد المشتري.

أما إذا تصرف فيه المشتري ببيع أو هبة فقد  
اختلفوا في ذلك، فعند الشافعية والحنابلة لا يفسد  
تصرف المشتري بذلك، ويكون من حق البائع

(١) المدد مسرقي ٢١/٢١ ط دار الفكر، والكندي ١/٧٢٤ - ٧٢٥،  
والهذه ١/٦٦٨ - ٦٧٢، ٢٧٥

(٢) القوسي ٦٦/٦٦، وابن حاتم ١/١٣٣ ط ثناء، ومروا استحكام  
ص ١٧٥

## سادساً : الإقالة

١٤ - الإقالة - مؤلف : ابن رشد فسحاح مبر - ثبت  
ما حق الاسترداد ، لأب من التصرفات المحترمة .  
لقول النبي ﷺ : من أقال مسلماً أنال الله عز وجل  
بدمه الميثمة .<sup>(١)</sup>

والقصد من الإقالة هو : رد كل حق إلى  
صاحبه . ففي البيع بعد مقتضاه المبيع إلى  
الجامع ، والشئ إلى المشتري .

وبالحمله فإنه يجب رد الثمن الأول ، أو ثمنه ،  
ولا يجوز رد ثمنه على الثمن ، أو قصه ، أو رد غير  
جسه . لأن مقتضى الإقالة رد الأمر إلى ما كان  
عنده ، ورجوع كل منهما إلى ما كان له .

وهذا لا يصح في الخسلة . وعند أبي يوسف :  
الإقالة حائزة من أسباب كإلبيع الحديث .<sup>(٢)</sup>

## سابعاً : الإفلاس

١٥ - حق التفرغ به يتعلق بآل النفس . ولا خلاف  
بأن الفسخ في آله الف تقي إذا حصر عليه ففلس .  
فإن آله الثمن أصل - والمبيع بين البائع - فإن  
يبيع من يبيع على المشتري ، ويكون الحق به من  
سائر التفرغ .

أما إذا كان المشتري قد قبض المبيع ، ولم يدفع  
الثمن ، ثم حصر عنه نفس - ووجد البائع غير

فيكون البناء لهذا ، والأرض لهذا ، لأن الحق له ،  
فله ألا يستوفيه . هذا مذهب الخنبة

وعند الحنابلة : بغير المالك بين تلك العرائس  
وأشياء مبيته . أو تركه ما جرت به ، أو قلعه وفسدها  
تقصه ، ما لم يقطعها ماله . ومن ذلت مذهب  
الشافعية ، إلا إذا كان صاحب الأرض شرط انتفاع  
عند انتهاء المدة ، فإنه يعمل بشرطه

وعند المالكية : بغير صاحب العرس على الفسخ  
عند انتهاء المدة ، ويجوز لأرب الأرض كذا أو هذا مدة  
مستقبله .<sup>(٣)</sup> وهذا بالنسبة للعمرى وأبناء

أما بالنسبة للزراعة إذا انقضت مدة ونزع في  
يدرك ، فليس للمؤجر جسر في هذه الحالة أن يسترد  
زرعه ، وإن سارك الزرع على حاله إلى أن  
يستحصله ، ويكون للمالك أجر الثقل ، لأن للزراع  
فيه معلومة ، فتمكن وعناية جانب

وهذا هو الحكم في الجملة عند الفقهاء . غير أن  
اختلافه يبدون ذلك بعدم التفرغ من المشتري ،  
فإن كان يصير على الجبر على الفسخ . وهذا هو رأي  
الشافعية في الزرع المطلق ، أي الذي لم يحدد نوعه ،  
فيكون للمشتري عندهم أن يملكه بفسخه . وأما في  
الزرع المعين إن كان هناك شرط تدفع ، فله جبر  
صاحب الزرع على قلعه . وإن لم يكن هناك شرط  
فتولان ، بالجبر وعنده . وعند المالكية : يلزمه لفقه  
إلى الخصم .<sup>(٤)</sup> ويصر تفصيل ذلك في (المحرر) .

(١) حديث : من أقال مسلماً ، أنال الله عز وجل بدمه الميثمة .  
هو من علي بن أسود (دعوى) أبو داود ٢٩٠٣ في المصنف  
المتنوع به (وهو صحيح) الخلفه على شرط التجهيز . وقد  
أورد في المصنف هو علي بن طلحة بن أبيه (متنوع به) ٢٩٠٣  
الكلية التجارية

(٢) مسهل الإرداب ١٩٣٩ ، وأصله ٥٤٣ . وأبو الخطاب  
٢٩١٢ في الفتحة الإسلامية . وأصله ٢٩٠٩ . ومع الحظر  
٢٩٠٩ ، وأبو داود ٢٩٠٩

(٣) الحديث ٢٣٥٣ ، وأبو داود ٢٣٥٣ ، وهو الإرداب  
٢٩٠٣ ، والمصنف ٢٩٠٣ ، ومع المصنف ٢٩٠٣

(٤) الحديث ٢٣٥٣ ، وهو الإرداب ٢٩٠٣ ، والمصنف  
٢٩٠٣ ، وهو الإرداب ٢٩٠٣

هل العلم: إسحق واحد، هو أسوة الغرماء. (١)  
ولو باطل الغرماء للبائع الثمن فيأتمه أخذ الثمن  
عند الملكية، ولا كلام له فيه، وعند الشافعية له  
العلم، بخ، لا في تقديم من الثمن، وخوف ظهور  
غريم آخر، وقيل: ليس له الصبح، وعند الحنابلة:  
لا يزمه قبول من الغرماء، إلا إذا باءه الغريم  
لمنفس، ثم بدله المثلث لرب المصلحة. (٢)  
وفي الموضع تعصبات كثيرة تنظر في (حجر-  
إفلاس)

ثامن: الموت:

١٦ - من مات وعلمه ديون تعلفت المدينون بإله،  
وإذا مات مفسداً قبل تلبية ثمن ما اشتراه  
وفضه، ورد البائع عين ماله في التركة، فقال  
الشافعية: يكون البائع بالخيار، بين أن يصر ب  
الغرماء بالثمن، وبين أن يفسخ، ويرجع في عين  
ماله، لما روى عن أبي هريرة أنه قال في رجل  
أفلس: هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ، وأبى  
رجل مات أو أفلس فصاحب الشئ أحق بمشاعه إذا  
وجده ببيعته، فإن كانت أحركة نفي ما بين فقيه  
وجوه: إن: أحدهما، وهو قول أبي سعيد  
الإسطخري: له أن يرجع في عين ماله، يحدث  
أبي هريرة، والثاني لا يجوز أن يرجع في عين ماله،  
وهو المنهج، لأن المال بغير الدين، فلم يجوز  
الرجوع في البيع، كما في المله.

وعند الحنابلة والمذكية والخنفية: ليس للبائع

ماله إندي، مع للمنفس، فإنه يكون أحق بالمبيع  
من ما شره الغرماء، ولا يسقط حقه بغض المشتري  
للمبيع، لحدث أبي هريرة مرفوعاً: ومن أثوك ماله  
عند إيمان أفلس فهو أحق به، ومنه قال عثمان  
وعلي، قال ابن المدي: لا تعلم أحداً من أصحاب  
رسول الله ﷺ يخالفها، فإن شاء البائع شره من  
المشتري وفسخ البيع، وإن شاء تركه وخصص ما في  
الغرماء ببعده، وهذا أحد المذكية والشافعية  
والحنابلة. هذا مع مراعاة الشروء التي رصت  
لأسوة داد عين المبيع، فكسبه ما قبل في ملك  
المشتري، ولم يتغير، ولم يتعلق به حق. (٣)

البع.

ودع الحديث إلى أن حق البائع في بيع بفسخ  
ممن المشتري له بإدائه، ويصير أسوة بالغرماء،  
فيبيع ويضم ثمنه بالخصم، لأن ملك البائع قد  
رأى عن تسبيع، ويخرج من ضمانه إلى ملك  
المشتري ويضم، فإدائه ما في الغرماء في سبب  
الاستحقاق، وإن كان المشتري قبضه بغير إذن  
البائع كان له ستر دأته. (٤)

وإن كان الشائع قصص بعض الثمن، فقال  
مالك: إن شاء، إذا مضى وأخذ أسبلة كلها،  
وإن شاء حاصص الغرماء فيما بقي، وقد للشافعية:  
يأخذ من سلته ما بقي من الثمن، وقال جماعة من

١: حدثت في مرسومة من أدرك، وأخرجه البخاري الصحيح  
البري ١٢٢/٥ ط البعث

٢: يعني المحتاج ١٥٨/٢، والمذهب ٣٩٩/١، والدمعري

٣: ٢٨٩/٣، ودار الحكيم، وموسم الإكسار ٩١/١، وشمس

الإيمان ٢٧٩/٢، وشمس ٥٧٧/٢

٤: من عاصم ١٦٩/١، ٩٩/٥، والكنة، وأمهات ٢٨٧/٣،

والدائع ٢٥٢/٥

١: المدسري ٢: ٢٨٠، ودار الإكسار ٩٨/١، وشمس المحتاج

٢: ١٥٩/١، وشمس الإجازات ٢٧٩/٢

٣: بداية الجهد ٢٨٩/٢، وشمس الإجازات ٢٨٠/٢، وشمس

المحتاج ١٦١/٢





خرسه ، ونقص بساتنه ، ورد لأرض لصاحبها ، وهذا اسم الحنابلة والشافعية وأبو يوسف ويحمد من الحنفية ، وهو الحركة أيضا عند أبي حنيفة والمالكية في العصب دور البيع الفاسد ، وهذا للملكية . يعتبر موقفا في البيع الفاسد ، وعند أبي حنيفة البناء والغرس حصلا فسيطه من البيع ، فيقطع حقه في الاسترداد .<sup>(٢٢)</sup>

ومعنى الحصة منه عند الحنابلة والشافعية لا ينقص حق المالك في استرداده العين إلا بظلال الكيل ، وعند الحنفية لا يقطع حق الاسترداد في المسنوخ إلا إذا تغيرت صورته ونبت اسمها بالأثر . كذلك عند المالكية في الغصب ، أما في البيع الفاسد فإن الزيادة والنقصان والتعديت فوت ، ولا رد به البيع .

وفي الموضوع نقصان يسل كسيرة ومائش منعقدة . ( ر . عصب - بيع - فاد قبح ) .

### ثانياً ، بالنسبة للهبة :

٢٥ - من وهب لمن عجز الرجوع عليه ، على خلاف بر المفضاه في ذلك ، فخصيله في الهبة فإنه يجوز لأهله أن يرجع في هبة ، ويسترد هبة ما دامت قائمة بمقتضاها .

ومن زدت الهبة في بذل أو هرب له ، فمات إن تكون زيادة متصلة أو منفصلة ، فإن كانت الزيادة منفصلة - كالنول والشمرة - فهذه الزيادة لا تقع الاسترداد ، لكنه يسترد الأصل - قطع ، دون الزيادة . وهذا عند الحنابلة والشافعية والحنفية .

٢٢ - مسج تحليل ٥١٤:٣ . ونهت للإرداد ١: ١٠٢ ، ٢ . والهداية ١٧٠: ١ . وللهود ٨٠: ١ .

لصاحبه . إن أمكن قلع الصنع أصبر عليه .<sup>(٢٣)</sup>

### ج - التغير بالنقص

٢٢ - إذا كان التغير بالنقص ، كما إذا نقص العنبر سكه وزاينه ، وكثير في الثوب عذبه يرد مع أرض النقصان ، ومزاد أكل النقصان بأنه سرورية ، لم يعمل لغاصد ، واشترى في شره فاسد ، وهذا بأنه لا في الغصب ، وعند غير المالكية في البيع الفاسد حيث يعتبر التغير بالنقص مادام المراد وقوعاً عند المالكية ،<sup>(٢٤)</sup> كاسترداد

### ج - التغير بالصورة والشكل :

٢٣ - وإذا تغيرت صورة المسنوخ ، بأن كان شاة مسدده ، أو سرها ، أو حطية فطحتها ، أو غرلا عسحة ، أو قطعاً فزعه ، أو ثوباً فحاطه عصب ، أو ضا حعله ثوب أو حباراً ، فعند الشافعية والحنابلة لا ينقطع حق صاحبه في الاسترداد ، ويتبرر له لصاحبه ، لأنه عين ماله ، وله مع ذلك أرض نفسه إن غصب بثلث . وعند الحنفية والمالكية لا ينقطع حق صاحبه في استرداده ، لأن اسمه قد تبدل .<sup>(٢٥)</sup>

### ١ - التغير بالغرس والبناء في الأرض :

٢٤ - والشموس والنبات في الأرض لا يمنع الاسترداد . ويؤثر صاحب الغرس والبناء ، ومع

٢٢ - مسج تحليل ٥١٤: ٣ ، والهداية ١٧٠: ١ . ومع تحليل ٥١٤: ٣ .

والقوى ملش عصب ٢٨٠: ٣ . ونهت للإرداد ١: ١٠٢ ، ٢ .

ومع التحليل ١٧١: ٣ .

٢٣ - مسج تحليل ٥١٤: ٣ ، والهداية ١٧٠: ١ ، والمسج تحليل ٥١٤: ٣ .

ومع التحليل ٥٠٨: ٣ ، ومع المصنف ٢٨٠: ٣ .

٢٤ - مسج الإرداد ١: ١٠٢ ، ٢ . والهداية ١٧٠: ١ ، ومع التحليل ٥١٤: ٣ .

٢٥ - مسج تحليل ٥١٤: ٣ ، والهداية ١٧٠: ١ ، ومع التحليل ٥١٤: ٣ .

لظلمه ، لانه خلف ماله عاقل من غير تغيير ،  
وهذا ياتدق . فان لم يعلم المالك أنه ضاعه ، فعند  
الحسابه ، ومع الاظهر عند الضاعفة . لا يبرر  
العاص من الضمان<sup>(١)</sup>

وإذا انقضت المدة المتضمنة في البيع ، ونفذ البيع حو  
الاسترداد فيه لأي سبب ، فالتفقه في هذا المشترطي .  
صاوم . نزل للمع ولا منتهلاك . وإذا اهلث  
القبالي من سارية حياطة التبايع يصح . من ترد  
الجميع ، ويسقط عن المشترى جميع الثمن ، لأن  
نصف الثاني - حصل مضاعفا إلى فاعله ، فصار مستردا  
للكل . ويقتل البيع البع يعتبر مستردا للقتل ،  
وكذلك لو خسر التبايع ، فوقع فيه روات ، لأن  
ذلك في معنى الحق لصح مستردا<sup>(٢)</sup>

وإن كانت الزبدة متصلة ، فإنها لا تقع  
الرجوع عند التبدلية ويرجع بالريادة . أما عند  
الحيادة وأخفى : فإن الريادة المتصلة تقع الرجوع  
في الهبة

وإذا انقضت الهبة في يد الباع فبأن لا يمنع  
الرجوع . وللوهد أن يستردا من غير أثر ما  
نقص<sup>(٣)</sup>

وأخفى : إذا ثاب معلوم تصحيع ، فإن كان  
الشرب مجهولا لا تصح ، كما يقول الخاتمة  
والشاعفة . وصاروا كالبيع فاعدا ، وحكمها  
حكمه . وترد زوالها المتصلة والمتصلة ، لأنها  
في هذا الباع<sup>(٤)</sup>

وباعب احتكية بغير لأب ، وثى وهب فيه  
للوأب الرجوع فيه . إذا كانت قسمة بعينها ، فإن  
حدث فيه تغيير بريدته أو نقص فلا تسترد . أو  
كان ليك المهر بانه تزوج لأجله ، فذلك  
يدفع الرجوع فيه<sup>(٥)</sup>

الثاني . الإلحاق بواسطة المستحق .

٢٦ - يعتبر اختلاف المالك ما منحه عند وأصبح  
الميل عليه استردا له ، فنظلم المستوصف إذا  
أنضمه لخاصة مالكه ، فذلك ملك له ضامه  
بريد الخاضع من الغنى ، واعتبر مالك مستردا

(١) ٤٦٠ . ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ ٣ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .

(٢) ٤٦٠ . ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ ٣ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .  
٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ . ومعنى الضمان ج ١٠٠ . ٤٦٠ .



ب - التصرف والإتلاف .

٣٩ - أغبة التي يجوز الرجوع فيها سواء أكانت ثلاثين أم لأقصى ، على اختلاف الفقهاء ، في ذلك - إذا تصرف ، فيها لم يوجب له أو تأمله ، وأنه يسقط حق الرجوع في الرجوع فيه مع سقوط الضمان .<sup>(١)</sup>

ج - التلف .

٣٢ - ما كان أساسه ، كالحق تحت يد الوكيل وعامل المراض ، وكذا دعة ، وكالعنزة عند لعبة والمالكية ، إذا تلف دون تعد أو تعريض ، فيه يسقط حق التملك في الاسترداد<sup>(٢)</sup> مع سقوط الضمان .

ثاني - ما يسقط الحق في استرداد العين مع بقاء الحق في الضمان .

٣٣ - استرداد العين هو الأصل ، يجب به الرد ، للمنفسوب ، وألحق به فاسد ، فإذا لم تأثر به فإنه يجب رده .

ب - إن تعلق في السرقة لا يمنع الرد ، فيجتمع على المردق : المظلم وقيل ما سرقه ، لأب حقا ، مستحقين ، فصار اجتمعا ، فبرز المردق ما سرقه ، فأنه إن بقي ، فإنه عين ماله .

وقد يثبت في العين ما يمسح ودها وثقت باستهلاكها ، أو تلفها ، أو تغيرها تغيرا يخرجها عن اسمها ، ويعدله ببيت الحق في الضمان ( مثل أو النجاسة ) وبغيره في مقتطع ( صيانة ) .

١ : مسج الحليل ١٠١/٢ ، والبدائع ١٠٨/٢ ، ١٢٩ ، والزمخشري ٩٨/٥ ، ومنه الإشارات ٢٦٢/٢ ، ومنه المحتج ١٠٢/٢ ، ٢٠١ ، الهدية ٢٠٣/٢ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، وخبر آخر لإكمال ١٠٤/٢ ، ١٤٠ ، ١١٥ ، والهدية ٢٠١/٢ ، ٢٠٢ ، ٢٩٥ ، ومنه من الإشارات ٢٢٧/٢ ، ١٥٥ .

عندهم ، ومما لا يخفى على النبي ﷺ : ولا يحل رجوعه أن يحظى بحظية يرجع فيها إلا الوائد فيها بدهي وبلده<sup>(١)</sup> .

وامتداد الحظية بقول النبي ﷺ : الرجل أحب بيته ما لم يشك منها أي لم يعصى ، وصلة الرجوع عوض معنى ، لأن التوصل سبب لتوابع في الدار الأخرى ، فكان أقوى من المال<sup>(٢)</sup> .

وكذلك السوفاد ثم ولم ، لا يجوز الرجوع فيه ، لأنه من الصدقة ، وقد روى عدالة بن عمر قال : أصابت صبر أرض بغير ، فأنى الشئ تخطت بسمه فيها . فقال : يا رسول الله إن أصبت أرضا بغير ، لم أصب حظا مالا ، فليس عندني منه ، فما تأمرني فيها ؟ فقال : إن شئت جئت أصبا ونصفت به ، غير أنه لا يباع أصلها ، ولا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث .<sup>(٣)</sup>

والحصر لا تسترد ، لحكمة تملكها المعلوم ، فلا يجوز له استردادها إن عصبه ، ويجب ردها ، فأروى أن أبا طهجة مال رسول الله ﷺ عن أبيهم وروثوا حرا ، فأمر بإرجاعها<sup>(٤)</sup> .

١ : حديث لا يحل رجوعه ، وأمره قدم في حديث ابن عمر وابن عباس قال : هذا حديث حسن صحيح ، وأمره أحمد ودارقطني وابن أبي عمير وابن حبان ومسلم وصححه ، أعف الأوتق ٢٢٢/٢ ، غير محمد بن الحسن الكشي رحمه الله تعالى رحمه الله .

٢ : البدائع ١٢٤/٢ ، وفي ٦٨٢/٢ ، ٦٨٢/٢ ، ٦٨٢/٢ ، والهدية ١٥٦/٢ .

٣ : الكافي ١٢/٢ ، ١٢/٢ ، وفي ١٠٠/٢ ، ١٠٠/٢ ، ٣٦١/٢ ، وبيان الختام ٢٨٥/٢ .

٤ : مسج الحليل ١٠٤/٢ ، وفي ٢٩٥/٢ ، ومنه له ، أم ٢٨٥/٢ ، وفي حليل ٣٧٠/٢ ، ومنه أمر أبا طهجة ، لم يرد استرداد بغيره ، ومنه ٣٧٠/٢ ، ٣٧٠/٢ ، ٣٧٠/٢ ، ٣٧٠/٢ ، وأمره بالإمداد بغيره في صحفه كغيره ( ٣٧٠/٢ ، ٣٧٠/٢ ) .

يرتفع حكم العيب الملح، ولا يحق على المشتري  
الرد

أما الحسنة والشفعية، فإن المبيع المفسد  
عندهم لا يحصل به الملك للمشتري، ولا يحد فيه  
تصرف المشتري ببيع ولا هبة ولا علق ولا غيره،  
وهو حسب الرد ما لم ينفذ فيكون فيه الضمان<sup>(١)</sup>  
ومن ذلك أنه إذا وجبت الدية في الخيانة على  
مذبح الأعضاء، ثم عادت إلى حالتها الطبيعية فإن  
الدية تسترد. وعلى ذلك من جنى على سمع  
إسان فراق السمع. ونحو ذلك من الدية، ثم عادت  
السمع، وجب رد الدية، لأن التمتع بالذهب،  
لأنه لو ذهب لما عاد. ومن حنر على عيني فذهب  
صوريهما وجب الدية. فإن أعادت الدية، لم يحد  
النصر وحده الدية. وهذا عند الجمهور. وعند  
الحنفية خلاف، إن أبقى حبيطة ومصابيه<sup>(٢)</sup> (ز)  
حداية - ديه

#### أثر الاسترداد

٣٦ - الاسترداد حق من الحقوق التي يثبت نتيجة  
لبعض التصرفات، فمن العيب يستلزمه حجب  
حق الاسترداد من المالك، وفي التعاريف يستلزمه  
حجب حق الاسترداد من المشتري، وفي الردية  
يستلزمه حجب حق الاسترداد من الموهب، وفي الزهر  
يستلزمه حجب حق استرداد الزهر من منزهه  
وقد انقضى.

ثالثاً - سقوط الحق في استرداد العين والمال  
ففساه لا ديانة:

٣٤ - وذلك كما لو أن ماله دخل في الحرب بغير  
أخذ شيئاً من أمواله لا يحكم عليه بالرد ولا  
بالضمان، وبذمه ذلك فيما بينه وبين الله على  
جلالته

عودة حق الاسترداد بعد زوال المانع

٣٥ - ما وجب بذهاب بطل حق الاسترداد منه  
ذاتاً، فإن هذا الحق يعود إذا زال المانع، لأن المانع  
إذا زال عاد المبيع، ومن أمثلة ذلك:

البيع المفسد - حيث يحق فيه الرد، إذا تعذر  
فيه التخلي عن بيع سقط حق الرد، فإن رد على  
المشتري بجواز شرط، أو رد به، أو عيب ففساه  
فانقض. وعلى حكم المثل الأول عاد حق  
الفتح والرد، لأن الرد بهذه البرخوة مع شخص،  
فكان دونه للمنفعة من الأصل وسجلته ثابته  
يكس. أما في الشراء بالبا، أو عده إليه بسبب منقذ  
لا يعود حق الفسخ، لأن المالك يختلف باختلاف  
السبب، فكان اختلاف المالكين بمنزلة اختلاف  
الغشيين

هذا هو مذهب الحنفية، وبمساهرة مذهب  
مالكية في عوده حق الاسترداد إذا زال المانع، غير  
أنهم يخالفون الحنفية في أنه لو عاد المبيع المفسد إلى  
المشتري بأي وجه كان - سواء أكان عوده اجتناباً  
أو ضرورة بما كثر - فإنه يعود حق الاسترداد، ما لم  
يحكم بحكم مدم الرد، أو كاد القوائم وأجداً لتغير  
المسوق، لم عاد المشتري إلى حالته الأولى. فلا

(١) - المذهب - ٣٠٩، ٣٠٢، ٣٠١، والدمسوقي ٧٥، ٧٦، والمفتي  
٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨

(٢) - الأعضاء - ٢٦٦، ٢٦١، وجماعة النجاشي ٣١٦، ٣١٧، والعمري  
١٩٩، ٢٠٠، ونزيل ١٩٩، ٢٠٠



## استرقاق

التعريف :

١ - الاسترقاق لغة : الإذلال في الرق. <sup>(١)</sup> والرق : كون آدمي مملوكاً مستعداً ولا يخرج الاستمالة الفعلي عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الأسر. والسبي.

٢ - الأسر هو : تلبس بالإسار، والإسار ما يشبه به. وقد يطلق الأسر على الأخذ ذاته. والسبي هو : الأسر أيضاً، ولكن بغلب إطلاق السبي على أخذ إنسان والنداري.

والأسر والسبي مرحلة متقدمة على الاسترقاق في الجملة. وقد يشبه استرقاقاً أو لا يشبهه. إذ قد يؤخذ للمحارب، ثم يمن عليه، أو يهدى، أو يضل ولا يسترقى. <sup>(٢)</sup>

الحكم التكميلي للاسترقاق :

٣ - يختلف حكم الاسترقاق باختلاف المسترق (المفتوح). فإن كان الأسير من يجوز قتله في الحرب فلا يجب استرقاقه، بل يجهز، ويكون انظر فيه إلى

(١) لسان العرب مادة رقي.

(٢) لسان العرب، وشاح الصروس مادة رقي، وأحسن لاسي، واتقي ٣٧٤/٨ منه ذاك التلقة، أو طيبة مكتبة مرابط، لحنقة، رأس الطالبي ١٩٣/١ طبع المكتبة الإسلامية، رحلتها الدوسلي ٢٠٠/٢ طبع دار الفكر

نابا - بالنسبة للصيد :

٤ - بشرط لإساحة ما تقتنه الحيوان الخارج إرسال المصائد. فإذا استرسل من نفسه دون إرسال المصائد فلا يحل ما قتله، إلا إذا وجد غير متفرد المقتل فذلكه.

وهذا باتفاق الفقهاء، <sup>(١)</sup> إلا أنهم يختلفون فيما إذا أشلاه المصائد - أي أعرضه - أو زجره أنشاه استرسله. هل يعني أولاً؟ على تفصيل موصوفه مصطلح (صيد - إرسال).

ثالثاً - بالنسبة لنزول :

٥ - إذا تزوج المملوك حرة مولاة لقسم "تتزوجها"، فولدت له أولاداً فهم موال لوالى أمهم. مدام الأسر واقعاً مملوكاً، فإذا عتق الأب استرسل نولاً (الاجر وانسحب) من موالى الأم أي موالى العدة. أما لو ولدت الأمة قبل عتقها، ثم عتقت بعد ذلك فلا يسحب اسرلاً، لأن المولد منه رق، وهذا باتفاق. <sup>(٢)</sup>

موطن البحث :

٥ - يظهر تفصيل هذه الأوامر في باب الخيارات البيع، وفي باب الولاء، وفي شروط حل الصيد في باب الصيد. <sup>(٣)</sup>

(١) الفقه ٤٥٠/٥، ٤٤٥، والمبدع ٥٥ ط المحللة، وحواهر الإكمال ٣١١/١، والنويز ٢٠٧/٢

(٢) المرجع ٣٧٩/٢، والمذهب ٥٣/٢، والشرقي برائن الخطاب ٣٦١/١، والشمس ٢٩١/٩، والمقدمة ٣٦١/١، ٣٦٢، ط المكتبة الإسلامية، وقرن مرقد ١٦٨، ٩٩٣ ط وزارة الأوقاف الكويتية

(٣) المرجع السابق

بالوحدانية، ويعتقد بموحيته. <sup>(١)</sup> قال الله تعالى:   
 (فَمَنْ يَسْتَنْبِجْكَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عِزًّا لَكَ) <sup>(٢)</sup>   
 ٥ - وكان طريق التخلص من الرق الذي انتهجه   
 الإسلام يتلخص في أمرين:   
 الأمر الأول: حصر مصادر الاسترقاق   
 بمصدرين اثنين لا ثالث لهما، والكار أن يكون أي   
 مصدر غيرهما مصدراً مشروهاً للاسترقاق -   
 أحدهما: الأسرى والناس من حرب لعدو كافر   
 إذا رأى الإمام أن من القصة استرقاقهم.

ولانيهما: ما ولد من أم رقيقة من غير سيدها،   
 أما لو كان من سيدها فهو حر.

الأسرى للناس: فتح أبواب تحرير طريق على   
 مصادرهم، كالكنائز، والنظور، ومغلق تقريباً   
 إلى الله تعالى، والمكائنة، والاستيلاء، والتدبير،   
 والتعق بعلك المحارم، والتعق بإساءة المعاملة،   
 وغير ذلك.

٦ - من له حق الاسترقاق:

اتفقت كلمة الفقهاء على أن الذي له حق   
 الاسترقاق أو الممن أو القصد، هو الإمام الأعظم   
 للمسلمين، بحكم ولايته العامة، أو من ينيه،   
 ولذلك جعل إليه أمر الجوار في الاسترقاق   
 وعنده. <sup>(٣)</sup>

الإمام، إن رأى في فقهه مصلحة للمسلمين قتله،   
 وإن رأى في استرقاقه مصلحة للمسلمين استرقه،   
 كما يجوز الممن والقصد أيضاً، أما إن كان من لا يجوز   
 قتله في الحرب فقد اختلف الفقهاء فيه على   
 المجاهرين:

فذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب   
 استرقاقه، بل إنهم قالوا: إنه يسترق بنفس   
 الأسر <sup>(٤)</sup>

وذهب الحنفية والمالكية إلى جواز استرقاقه،   
 حيث يتخير الإمام بين الاسترقاق وغيره، كجمعهم   
 ذمة للمسلمين، أو المغداة لهم، <sup>(٥)</sup> أو أن عليهم -   
 كما فعل الرسول - فتح مكة - على ما يرى   
 من المصلحة في ذلك، والمقتضيل (ز: أسرى).

حكمة ترميع الاسترقاق:

٢ - قال محمد بن عبد الرحمن البخاري شيخ   
 صاحب الهداية:

«السرقة إسماعيلية في بني آدم لاستكفائهم من   
 عبوديتهم لله تعالى الذي خلقهم، وكلهم عبده   
 وأرقاه، فإنه خلقهم وكوّنهم، فلما استكفوا عن   
 عبوديتهم لله تعالى جزأهم بربهم لعباده، فإذا   
 أعطفه فقد أعاده الحق إلى ربه حقاً لله تعالى   
 خالقهم، فعسى يرى هذه الملة: أنه لو استكف من   
 عبوديته لله تعالى لأبى برقى لعبده، فيشر لله تعالى

(١) عناصر الإسلام تبخاري شيخ صاحب الهداية ص ٥٥   
 القدسي

(٢) صورة التمسك ١٢٢

(٣) الشري ٣٧١، ٣٧٢، وأسس المطالب ١٩٣/٤ طبع للكتبة   
 الإسلامية، وحاشية لدموي ٢٠٠/٤، وحاشية الطحطاوي   
 على فتح المغتفر ٤١٧/٦ طبع دار المعرف.

(٤) الإجماع ١١١/١ طبع دار المعرف، وليس المطالب ١٩٣/٤،   
 (الكتاب ٣٧١)

(٥) بدائع الصالحات ١٣٤٨/٩، وفتح القدير ٣٠٦/٤، ورواج   
 احتيل ٢٤١

أسباب لاسترقاق

أولاً - من ضرب عليه الرق

٧- لا يجوز ضرب امرئ على النساء، لا إذا توفرت فيمن يستر في حدة، من: العصفه الأولى الكعصر، والعصفه الثانية خرب، سواء كان عارياً أو بفسه، أو ثياباً محاروب، على اتصمين الذي

كفره - والحالة هذه - أخطأ من كفر المجسم<sup>١١</sup>  
(٣) وأما إن كان من المسلمين المشرقيين فإنه لا يجوز استرقاقهم بالاعتناق، ولا بغير منهم إلا الإسلام، فإن رفضوه قتلوا بقتل كفرهم<sup>١٢</sup>  
(٤) وأما إن كانوا من الأعداء فإنه لا يجوز استرقاقهم بالاعتناق، لأنهم مسلمون، والإسلام يدمج بقضاء الرق<sup>١٣</sup>

ب- الأسرى من الذين استرقوا في حرب بطور قتلهم - كالتائه والذاري وغيرهم:

٩- وهو لا يجوز استرقاقهم بالاعتناق، إن كانوا من أهل الكتاب، أو من الوثنيين المشرقيين، أو من أهل الكتاب من العرب أو من غيرهم. واستثنى المالكية من ذلك الرهبان المنقطعين عن الدن في الجبال،

أ- للأسرى من الذين استرقوا في حرب المسلمين فعلاً

٨- وهؤلاء إما أن يكونوا من أهل الكتاب، أو من المشرقيين، أو من المنديين - أو من الندة.

(١) فإن كانوا من أهل الكتاب: حذر استرقاقهم بالاعتناق، والمجوس يضمنون مثلهم في هذا

(٢) أما إن كانوا من المشرقيين: فإنه إن كانوا من العرب أو من غيرهم، فإن كانوا من غير العرب فقد قال الحنفية، والمالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة: يجوز استرقاقهم وقال بعض الشافعية وبعض الحنابلة: لا يجوز.

أما إن كانوا من العرب: فقد ذهب المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة إلى حوز استرقاقهم

واستثنى المالكية من ذلك الفرسجي، فقالوا: لا

يجوز استرقاقهم

وبذهب الحنفية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة إلى أنه لا يجوز استرقاقهم، بل لا يقبض منهم إلا بالإسلام، فإن رفضوه قتلوا، وبهذا الحنابلة هذا التفسير في الحكم بين العربي وغيره من المشرقيين ما لم يثبت على شأ من أظهرهم، والفران برل بلغتهم، فنفع حوزة في حقهم أظهر، وكما

(١) مع المنعبر على تعداد ٣٧١، ٩ مع وادي ١٣٦٦ هـ، د سحر الزمان ٨٩٥ طبع الطبعة الثانية، ومع الأثر ٥٩١ هـ مع الحجة المخرجة ١٣٩٢ هـ، وبلدائع الصنائع ٤٣٤٨، ٩ طبع طبعة الإسماعيلية، وحاشية الخطوط على الدرر ١٤٧ طبع بولاق سنة ١٢٥٤ هـ، وحاشية ابن خلدون ٣٢٩، ٢ طبع بولاق (الطبعة الأولى) ١٩٢٢ طبع المكتبة (إسلامية) وحاشية إسماعيل ١٩٧٥ طبع دار إحياء التراث العربي، وطلوئة ١٤٠٢ طبع طبعة المصنف، وحاشية المدوني ١٨٥٢ طبع دار الفكر، ومواهب إسماعيل ٣٥٩، ٢، ولعمري لا يقدّمه ٣٧٢، ٨، ٣٧٦، ٣، وأحكام السلطنة أي بغير من ٣٠ ١٩٥٩

(٢) مع الصنائع ١٣٤٨، ٩، وفتح القدير ٣٧١، ٥، وحاشية المدوني على الدرر ١٤٧، ٩، وحاشية ابن خلدون ١٢٩، ٢، وحاشية المدوني ٢٠٩، ٢، ٢٠٥، ٢، وأسس الطائفة ١٢٢، ١ (٣) حاشية ابن خلدون ٣١١، ٢، والدموي ١١٠، ٢، والفتح المسمى ١٢٨، ١ طبع دار المعارف، والأحكام السلطنة أي بغير من ٣٠ ٢٩

(٤) مع الصنائع ١٣٤٨، ٩، وحاشية ابن خلدون ٣٢٩، ٢، ١٩٦٩، ٢، مع الحاشية المدوني على الدرر ١٤٧، ٩، وحاشية المدوني ١٨١، ٢، ٢٠٥، ٢، وفتح القدير ٣٧٦، ٣، والأحكام السلطنة أي بغير من ١٩٦، ٢، وأسس الطائفة ١٢٢، ١

الإسلام أيضاً فيس لو اتفق يده لا بأس به  
فيمن كانت ذنوبه ووج ، حسب لقصدها الحي ،  
بالردة من إثبات التفرقة .<sup>(١)</sup>

#### هـ - استرقاق الذي التافس للذمة

١٢ - إذا أتى الذي ما يعتد نقضاً للذمة - على  
اختلاف الاجتهادات فيما يعتد نقضاً للذمة وما لا  
يعتد ( ر : ن ) - فإنه يجوز استرقاقه وحده ، دون  
نصفه بجزيره ، لأنه ينقض الذمة فـ عد حريباً ،  
فيطلق عليه ما يطبق على الحربيين  
ثم - سواء وثاربه فيكون على الذمة ، إن لم  
يظهر منهم لفض لما .<sup>(٢)</sup>

#### و - الحربي الذي دخل إلينا بغير أمان :

١٣ - إذا دخل الحربي بلادنا بغير أمان ، فمقتضى  
قول أبي حنيفة .<sup>(٣)</sup> « وأشافعية »<sup>(٤)</sup> والمطالفة في  
الجملة : أنه يقصر فيها بالمدخول ، ويجوز عندئذ  
استرقاقه ، إلا أن أرسل فإنهم لا يرقون بالاتفاق  
( ر : رسول ) .

ويضرب الشافعية : إن ادعى أنه إنسان دخل  
تسبح كلام الله ، وليتوقف على شريعة الإسلام  
فإنه لا يصح وث .<sup>(٥)</sup>

(١) مع الفهرست ٣٨٨/١ ، وتفسير الكبير للإمام عبدس بن المن  
١٠٣/٢ ، ويصنف مع المراتب ١٧٦/١ طبع لكتب  
الإسلامي

(٢) حاشية ابن عسكس ١١٣/٢ و ٢٧٧ ، والشرح لمفسر  
١٣٠/١ ، وحاشية الدسولي ١٢٧/٢ ، ٢٠٥ ، وأسس المطالفة  
١٢٣/١ ، ولحمي ١٤٨/٢

(٣) بدائع الصانع ١٩/٢٢٢ ، وحاشية ابن عسكس ١٢٢/٢

(٤) أسس المطالفة ١١٢/١ ، ولحمي ١٤٨/٢ ، ٤١

(٥) أسس المطالفة ١١٦/١

إن لم يكر لهم رأي في ظلمهم ،<sup>(٦)</sup> وإلا - إذا كان  
الاسترقاق هو لأهلاً ، دون القتل للتوسل إلى  
إسلامهم ، لأهم لبسوا من أهل الحرب .

واستدلوا على جواز استرقاق أهل الكتب  
بما عرفت من رسول الله ﷺ ساء بني فريضة وذراريهم ،  
واستدلوا على جواز استرقاق سي المرتدين  
بما عرفت من أبي بكر الصديق ساء المرتدين من  
الحرب . واستدلوا على جواز استرقاق سي  
المشركين باسترقاق رسول ﷺ ساء هؤلاء  
وذراريهم ، وهم من حبيب العرب .<sup>(٧)</sup>

ثم - من يؤخذ من ساء البعثة وذراريهم ، فلا  
يسرقون بالاتفاق ، لأهم مسلمون ، ولإسلام  
بمع حرب أتق ابتداء .<sup>(٨)</sup>

#### ج - استرقاق من أقسم من الأسرى أو السبي

١٤ - من أسلم من الأسرى بعد الأخذ بجوار  
استرقاقه ، لأن الإسلام لا ينافي الرق حراً على  
الكفر الأصلي ، وقد وجد الإسلام بعد اعتناك سب  
الملك ، وهو لأحد .<sup>(٩)</sup>

#### د - المرأة المرتدة في بلاد الإسلام :

١٥ - ذهب الجمهور إلى أن المرأة إذا ارتدت ،  
وأصرت على ردتها لا تسترق . بل نقل كثير من  
مناصب في دار الإسلام - وهن الحسبي - وعمر من  
عبد العزيز ، وأبي حنيفة في النوادر : تسترق في دار

(١) حاشية الدسولي ١٧٢/١

(٢) حاشية ابن عسكس ١٢٣/٢ ، ولحمي ١١٣/٢

(٣) حاشية ابن عسكس ١٢٣/٢ ، والذرية ١١/١ ، والشرح لمفسر

١٤٨/٢ ، وأحكام السلطنة أبي بن عسكس ٢٩

(٤) مع الفهرست ٣٠٩/١ ، والمفسر المراتب ٩٨/٢ ، وحاشية ابن

عسكس ١٢٣/٢ ، وحاشية ابن عسكس ١٢٣/٢ ، ولحمي ١٤٨/٢ ، ولحمي

١٤٨/٢ ، وأحكام السلطنة أبي بن عسكس ١٢٣

للمسلم في تركها. ومنها جميع الأعداء المالية. فإنها  
تسقط عن الميراث باسترقاقها. لا. أعيد لأهلك  
الماله. فالزكاة. وصدقة الفطر. والصدقات  
والحج  
١٤. - بعد الواجبات المالية على من استرقى إن كان  
لهما يدان لدي. فإنه يصير إلى يده  
كالكسارات. فالزكاة لا يكفر في الحث في البيع  
باعتن ولا بالإصعام. ولا بالكسوة. ولكنه يكفر  
بالصيام.

ثم إن لم يذكر لهذه الواجبات ثمانية دنانير  
فإنه يتحقق بعض المسترق. فإذا جرى لعدم على  
يد إنسان دفعها خطأ. وكانت دينها أكثر من قيمة  
العينة. لم يكلف المالك بأكثر من دفع العدة إلى  
المحلي عليه. كما يذكر في أبواب اجنابات. وكذا  
إذا استلزم من شخصين بيع إن سيده. وإن هذا  
الدينين تعذر عينه. وبقي في دمه. ولا يكلف  
سيده بوفائه. فإن استرقى وعليه دين لمسلم أو ذم  
لم يسقط الدين عنه. لأن شغل دمه قد حصل.  
وهو بوحسب ما يسقطه. بخلاف ما إذا كان الدين  
لجومي. فإنه يسقط. لعدم حث الزم الحربي<sup>١١</sup>

١٥. - والد. - زرقاق يسقط المسترق من سائر  
الشرعات كالخمس. والصدقة والوصية ونحو ذلك.

١٦. - ٥. - كما يسقط الاسترقاق من سائر  
الاستحقاقات المالية. وإن وقع شيء منها مسحقه  
لأنك لا الرقيق. فالزكاة لا يثبت. وما يسحقه  
من أرض الحدية عليه فهو لسيده

وإن استرقى وله دين على مسلم أو ذمي. فإن  
سيده هو الذي يطالب بهذا الدين. أما إن كان

ر. - انولد من الرقبة

١٦. من المسترق في الفقه الإسلامي أن الولد يتبع  
أمه في الحرية. فإذا كانت الأم حرة كان. ولدت  
حراً. وإن كانت أمه كارة ولدها بقية. وبعداً عما  
خلاف في بين الفقهاء. "أوبسني من ذلك ما  
كان الولد من سيد الأمة. إذ يولد حراً وبعداً لأمه  
سبب الحرية. فتصبح حرة بموت سيدها.

انتهاء الاسترقاق.

١٥. - ينهي الاسترقاق بالعتق والعقود  
بحكم الشرع. كمن ولدت من سيده تعتق  
بصوته. وكمن ملك دارحم منه فإنه يعتق عنه  
محمود المثلث. وقد يكون العتق بالإعتاق لمجره  
التقرب إلى الله تعالى. أو نسب موجب للعتق.  
كأن يعتقه في كسابة (ر. كسابة). أو ذم (ر.  
ذم). كما ينهي بالدين. وهو أن يجعله حراً غير  
وفائه أي عتقه (ر. تدبير). أو ملكاً. أو  
إسلاماً أو الأمر سيده على إعتاق عبده لإخراجه  
(ر. عتق).

أنار الاسترقاق.

١٦. - أ. - يثبت على الاسترقاق آثار كثيرة. منها  
ما يتعلق بالأمم ذات المدينة المسيحية إذا كانت محلة  
حتى السيد. كصلاة الجمعة مثلاً (ر. صلاة  
الجماعة). أو توجبات الكفائية. بخلاف بقوى  
النسب أيضاً. أو الأمر آخر الجهاد. فإنه مرنه

١١. - نصف سيده برأه ١٩٩٧/٥. ٣٨٥/٥. وقار أي يرف  
حر ١٩٩٧. وقار الإسلام محمد حر. ١٩٩. وأسس الخط

الدين على حربي يسمط .<sup>(١)</sup>

٢٠ - هـ - وإذا سبي العبي الصغير دون البلوغ ، حكم بإسلامه تبعاً للوالي ، لأن له عبه ولايته ، وليس معه من هو أقرب إليه منه فبشعره .<sup>(٢)</sup>

٢١ - و - والاسترقاق يمنع الرجل من أن تكون له ولاية على غيره ، وعلى هذا فإن الرقيق لا يكون أميراً ولا قاضي ، لأنه لا ولاية له على نفسه ، فكيف يكون له الولاية على غيره ، وشاء على ذلك فإنه لا يصح أمان الرقيق ، ولا تغيب شهادته نصاً ، على خلاف في ذلك .

٢٢ - ز - والاسترقاق يحض للمعصية ، فنصف الحدود في حق الرقيق ، إن كانت قابلة للتصيف .

٢٣ - ح - وإلا - فإن أقر في النكاح ، إذا بعد ليس بكفء للحرمة ، ولا فيه من إذن السيد ، ولا يملك أحد النكاح أكثر من امرأتين ، ولا نكح أمة على حرة .

٢٤ - ط - وإنه أثر في الطلاق أيضاً ، إذ لا يملك الرقيق من الطلاق أكثر من طلقين ، وإذا نكح بعد إذن سيده فالطلاق يذهب سيده .

٢٥ - ي - وإنه أثر في العدة ، إذ عدة الأمة في الطلاق حيضتان ، لا ثلاث حيض ، وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في مصطلحاته

## استسعاء

التعريف :

١ - الاستسعاء لغة : سعى الرقيق في فكالك ما بقي من رقبة إذا علق بعضه ، فبعض ويكسب ، ويصرف ثمنه إلى مولاه . واستسعت في قيمته : طلبت منه . سعي .<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك<sup>(٢)</sup> ، وإعناؤه المنعمي غير الإعتاق بالكتابة ، والمنعمي لا يرد إلى السرق ،<sup>(٣)</sup> لأنه إسقاط لا إلى أحد ، والإسقاط لا إلى أحد ليس فيه معنى المعاوضة ، بخلاف المكاتب ، لأن الكتابة عقد ترد عليه الإقالة والفسخ ،<sup>(٤)</sup> لكنه شبه الكتابة في أنه إعتاق بموضع .

وعمل الاستسعاء من أعنى بعض .

الحكم الإجمالي :

٢ - أغلب الفقهاء على أن المولى لو أعنى جزءاً من عبده فإنه يسري العنق إلى باقيه ، ولا يستعمي .

(١) شأن العرب (سعي)

(٢) الرازي عن ١٢٧ ط وزارة الأوقاف بالكرت ، وابن عابدين

١٥٢ ط بلاق ، والصفهاري على الشر ٢٢/٢٦

(٣) الطبري على خليل ١٢٦/٨ ط دار صادر

(٤) القضاة مع مع القدر ٢٢٨/٢ ط بلاق

(١) أنس الطالب ١٩٥/٢ ، وحاشية الجبل ١٩٨/٥

(٢) كسى الطالب ١٩٥/٢ ، ١٩٥/٢ ، وبيان الصانع ٢٢٨/٢

نفسه الإمام

مذهب الحنابلة على أنه مع اليأس بسري العتق  
بني الساقى، ويكرم معتق قيمة حصاة الشركاء،  
فإن كان معسرا فلا حراية ولا استسعاء.<sup>١١</sup>

٤ - ويقع الخلاف بين الفقهاء كذلك إذا اعتق في  
مرض موته أو دسره أو أوجس بعينه، وإن يكن له  
مال سيأهم، فقال أبو حنيفة: يعتق جزء من كل  
وحده، ويستحق في باقيه، وقال غيره: يعتق  
لجميعه بالاختراع بينهم، فمن خرج له سهم أخوة  
عتق، وفيما العبد المستسمى دين في دمه،  
بفسدها عدل، ونحكاه أحكام الأحرار، وقال  
البيهقي: لا يأخذ حكم الحر إلا بعد لأد،

وتعتبر القيمة وقت الإعتاق، لأنه وقت  
الاختلاف.

#### موطن البحث :

٥ - الكلام عن الاستسعاء منشور في كتاب العتق،  
وأخذت عليه مع القراءات، وفي باب (العتق بعين  
بعضه)، و(الاختاق في مرض الموت) كما يذكر في  
الكفارة.

لأن العتق لا ينقطع ابتداء،<sup>١٢</sup> وحديث أبي الفتح  
على أبيه: أن رجلا أعتق شخصاً له من غلام، وذكر  
ذلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ليس لك شريكه،  
وأما عتقه، رواه أحمد وأبو داود، وفي لفظ: هم  
حر كله، ليس لك شريكه.<sup>١٣</sup>

وقد أمر حنيفة: يستسعى في الباقي.

٣ - أما إذا كان العبد حقيقاً، وأعتق أحد الشركاء  
تصبيه، فإن المصفاة يفرقون بين ما إذا كان المعتق  
موسراً أو معسراً، فإن كان موسراً فقد حر أبو حنيفة  
الشريك الآخر من لثالة أمور: العتق، أو تصحيح  
المسرة المعتق، أو استسعاء العبد، وإن كان  
معسراً فالشريك باختيار، بين الإعتاق وبين  
الاستسعاء، فذهب، وقال أبو يوسف ومحمد هذا.

ليس له إلا التصفاة مع التساوي والمساوية مع  
الإعصار، وقولها هر رواية عن أحمد،<sup>١٤</sup> لما رواه أبو  
هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أعتق شخصاً  
في مملوكه فعليه أن يعتقه كله إن كان له مال، وإلا  
استسعى المبتدع غير مملوك عليه<sup>١٥</sup> أي لا يعمل  
عليه الثمن.<sup>١٦</sup> والمساوية، والمساواة، وطاهر

(١١) إحدانية من فتح القدير ٢/ ٣٧٧، ٢٨٩، والمطب ٦/ ٣٢٦.

٣٢٢ ط ليبا، ونحوه التصاق مع الشرايين وابن قاسم الصدي

٢٠١/ ٣٥٤ ط دار صادر، والمطبع مع الشرح الكبير ١٢/ ٢٩٩ ط

دار الأمل

(١٢) حديث - ليس فـ شريك - أخرجه نوادر جرح المير

٢٩/ ٦ ط طبعة الأعشورية، وأحمد ٢/ ٧٥، ٧٥ ط ليند

وقال ابن حجر: يروى لوى، فتح الباري ١٠/ ١٥٩ ط

المطبعة.

(١٣) مع القدير ٢/ ٣٧٧، ٣٨٢

(١٤) حديث - من أعتق شخصاً - أخرجه البخاري ١٠/ ١٥٦، فتح

الباري ط المطبعة، وصله ١٢/ ١٦٠ ط جيس الحنفية.

ومطبع لامي دار (عبد الصمد ٢٧/ ٢٧٠ ط نسخة الأعشورية)

(١٥) إحدانية مع فتح القدير ٢/ ٣٨١، ٣٨٦ والمطبع مع الشرح

الكبير ١٢/ ٢٩٩، ٣٥٠

(١٦) السخ والإكمال ٦/ ٢٣٨ ط دار إعطاف ليبيا، وأخرجه

١٢٩/ ١٢٩، ١٣٠، والمطبعة في ط ١٢٦/ ١٢٩ ط دار صادر.

والشرح الكبير مع المطب ١٢/ ٢١٨، ٢١٩

(١٧) التي مع الشرح الكبير ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣، وشروني ط

النسخة ١٢/ ٢٩٩، وبيان المصنف ١٠/ ٣٦٠، ٣٦١ ط الحنفية

(١٨) التي مع الشرح الكبير ١٢/ ٢٨٦، ونهاية المحتاج ١٢/ ٣٥٩،

٣٦٠

(١٩) مادة العتق ٢/ ٣٥٩، فتح القدير ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧

على السر والتقوى. ولما روى ابن ماجه ، ترى  
المؤمنين في نواحيهم ونواحيهم كمثل  
الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر  
جسده بالضرر والحمى .<sup>(١)</sup> وروى : « دعوة المرء  
إلى أخيه يظهر الغيب مستجابة ، عند رأسه  
ملك موكل كلما دعا لأخيه بخير قال الملك الموكل  
به : آمين ولك بمثل » .<sup>(٢)</sup> ولكن الأوراعي  
والشافعية يعمدون بالأمر بكون الغير صاحب بدعة أو  
صلاة وبني . والأمر يستحب زجراً وتاديباً ، ولأن  
العامة تغفل بالاستسقاء لهم حسن طريقهم  
والرخصى بها ، وفيها من المفاسد ما فيها .<sup>(٣)</sup> مع  
أنهم قالوا : لو احتاجت طائفة من أهل المدينة وسألوا  
المسلمين الاستسقاء لهم فهل ينبغي إجابتهم أم  
لا ؟

الأقرب : الاستسقاء لهم وفاء بوعدهم . ثم  
عملوا ذلك بفوقهم : ولا يتوهم مع ذلك أنه عملناه  
حسن حالهم ، لأن كفرهم محقق معلوم . ولكن  
لحصول إجابتنا لهم على الرحمة بهم ، من حيث  
كونهم من ذوي الروح ، يخالف النسخة  
والابتدعة .<sup>(٤)</sup>

الثالث : مباح ، وهو استسقاء من لم يكونوا في  
محل . ولا حاجة إلى الشرط ، وقد أتاهم الغيث ،  
ولكن لو اقتصرنا عليه لكان دون السعة ، فلهزم أن  
يسألوا الله من فضله .<sup>(٥)</sup>

(١) حديث : « تروى القوم » . وأخرجه البخاري وضع الجوزي  
(٢٨٠/٦) ط البغوية

(٢) حديث : « دعوة المرء المسلم . » أخرجه مسلم (٢٠٩١/٢) .  
ط عيسى الحلبي

(٣) مجلة العلاج (١٠٦/٢) ط الحلبي

(٤) حاشية الشرائع على مجلة العلاج (١٠٢/٢)

(٥) الخرش على مختصر خليل (١٣/٦)

## استسقاء

التعريف :

١ - الاستسقاء لغة : طلب الغيث ، أي طلب  
إنزال الغيث على البلاد والعباد . والاسم : السَّقَا  
بالضم ، واستسقيت فلانا : إذا طلبت منه أن  
يسقيك .<sup>(١)</sup>

والمعنى الاصطلاحي للاستسقاء هو : طلب  
إنزال المطر من الله بكيفية مخصوصة عند الحاجة  
إليه .<sup>(٢)</sup>

صنفه ( حكمه التكليفي ) :

٢ - قال الشافعية ، واختاية ، وعبد بن الحسن من  
الحنيفية : الاستسقاء سنة مؤكدة ، سواء أكان  
بالدعاء والصلاة ، أم بالدعاء فقط ، فعلة رسول  
الله ﷺ وصحابته والمسلمون من بعدهم . وأما  
أبو حنيفة فقال بسنة الدعاء فقط ، ويجوز  
غيره .<sup>(٣)</sup>

وعبد المالكية تعز به الأحكام الثلاثة التالية :

الأول : سنة مؤكدة ، إذا كان للسائل  
واجب ، أو الحاجة إلى الشرب لشغافهم ، أو  
لذوائهم ومواشيهم ، سواء أكانوا في حضر - أم سفر  
في صحراء ، أو سقينة في بحر مالح .

الثاني : مندوب ، وهو الاستسقاء من كان في  
خصب لم يكن في محق وجب ، لأنه من التعاون  
(٤) لسائر العرب عامة . (معنى)

(١) أبو حنيفة (١٠٠/١) ط الثالثة ، وضع العزيز جليلي الجرح  
(٨٧/٥) - والشرح الصغير (٥٣٧/١) ط المطبوع .

(٢) مجلة العلاج (١٠٢/٢) ، ولفظي (١٠٢/١) ط رشيد رضا ، ومن  
عليه (١٠٦/١) ط الثالثة



أسباب الاستسقاء .

٥ - الاستسقاء يكون في أربع حالات :

الأولى : للتفشل والغلب ، أو لمعالجة إلى الشرب لشعاعهم ، أو دوائهم وسوائهم ، سواء أكتسبوا في حضر ، أم سفر في صحراء ، ثم سغبته في بحر مالح . وهو على النقيض .

الثانية : استسقاء من يكونوا في محل ، ولا حاجة إلى الشرب . وقد أتاهاهم الغيث ، ولكن لم يتصرفوا عليه لكان دون استسقاء ، فهم أن يستقروا يسألوا الله اسريد من فضله . وهو رأي للمنيكية والشافعية .<sup>(١)</sup>

الثالثة : استسقاء من كان في خصب لم يكن في محل وجعده ، أو حاجة إلى شرب . قال به الخنزية والمنيكية ، والشافعية .<sup>(٢)</sup>

الرابعة : إذا استسقاء ولم يسقوا . اشفت المذاهب الأربعة : الخنزية ، والمنيكية ، والشافعية ، والحسائية على تكرار الاستسقاء ، والإلحاح في الدعاء ، لأن الله تعالى يحب المتكئين في الدعاء ،<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى : **وَقُولُوا لَا جُنَاكُم بِأَمْرٍ أَنْزَلْنَاهُ وَرَدُّوا رَبَّهُمْ كَبُرَ الْأَصْلَابُ** <sup>(٤)</sup> ولأن الأصل في تكرار الاستسقاء قوله **يَعْلَمُ** يستحب لأحكام ما لم يوجب . يقول : دعوتهم فيمن يستحب في<sup>(٥)</sup> ولأن

وقد استسقى عمر رضي الله عنه بعساس ، يقال : **اللهم إنا كنا إذا قمحنا نوسلنا إليك بسبب فستقنا ، وإن نوسل معك سبب فستقنا** فيقول<sup>(٦)</sup>

وذلك روي أن معاوية استسقى بيزيدي الأسير . فقال : **اللهم إنا نستسقي بحبنا وأصلنا ، اللهم إنا نستسقي ببريد بن لامود ، بإيزيد أرفع يدك إلى الله تعالى . فرفع يديه ، ورفع الساب أبهم . فارت محابة من العرب كأنها نومي ، وهب هاريج ، فسفوا حتى كاد للباس أن يلفق مبارهم .**<sup>(٧)</sup>

حكمة المشروعية :

٤ - إن الإنسان إذا نزلت به الكوارث . وأحدثت به المضروب بعضها قد يستطيع إزالتها ، وبعضها لا يستطيع بأي وسيلة من الوسائل ، ومن أكثر المصائب والكوارث الجذب المب عن نقص الغيث ، الذي هو حياة كل ذي روح وعذاؤه ، ولا يستطيع الإنسان إزالته أو الاستعاضة عنه ، وإني يفدر على ذلك ويستطيع رب العالمين . فشرع الشارع الحكيم سبحانه الاستسقاء ، طلباً للرحمة والإحسان بإزالة الضرر الذي هو حياة كل شيء ، فمن حدث ذلك ، وقدر عليه ، وهو الله جل جلاله .

(١) أخرجه ١٣٠٩ . والمصنف للثوري ٩٠/٥ .

(٢) أخرجه ١٦٠٩ . والمصنف للثوري ١٠١/٥ . وابن جرير ٧٩٢/٦ .

(٣) حديث . **إِذَا جَاءَ لِلْعَجْلِ فِي الدَّعَاءِ** . أخرجه المحكم للثوري وابن عدي . وصنفه حافظ ابن حجر وفيه التدر ٢٩٩/٢ ط (الطبعة)

(٤) سورة الأنعام ١٣٠

(٥) حديث . **يَسْتَجِيبُ اللَّهُ دَعْوَةَ الْعَبْدِ مَا مَلَاحِلَ** . يقول دعوتهم منته . في . أخرجه البخاري . مع باري ١٤٠/١١ . ط (الطبعة)

(٦) المصنف للثوري ٦٥/٥ . والطحاوي على غير اعتبار ٣٠٠/٦ . وأبو ٢٩٨/٩ . وأبو . استسقى عمر رضي الله عنه باليمن . أخرجه الطحاوي . مع باري ١٩١/٦ . ط (الطبعة)

(٧) أخر . استسقى معاوية بيزيدي الأسير . أخرجه أبو زرعة البستي في تاريخه سنة صحيح . (المفحص الحديث ١٠١/٢ . ط شركة الطباعة طيبة)

وبه وذلك . قال الشافعي في الام . وقد رُثبت من  
يقوم مؤذنا فيأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن  
يستسقي ، ويحضر الناس على الدعاء ، مما كرهت  
ما صنع من ذلك . ويخص الخنابلة هذا النوع بأن  
يكون الدعاء من الإمام في حفلة الجمعة على  
المحبر

النوع الثالث : وهو أصحها ، الاستسقاء  
بصلاة ركعتين وخطين ، وتابها قبل ذلك ،  
على ما سيأتي في الكيفية . يستوي في ذلك أهل  
القرى والأصهار والبادي والشافرون ، ويسن لهم  
جميعا الصلاة والخطين ، ويسحب ذلك للمفرد  
إلا الخطبة <sup>(١)</sup> .

وقال المالكية : الاستسقاء بالدعاء سنة ، أي :  
سواء أكان بصلاة أم بعبر صلاة ، ولا يكون  
الخروج إلى الصلوة إلا عند الحاجة الشديدة إلى  
القيث ، حيث فعله رسول الله ﷺ <sup>(٢)</sup> .

وأما الحنفية : فأبو حنيفة يفضل الدعاء  
والاستسقاء في الاستسقاء ، لأنه السنة ، وأما  
الصلاة فرأى فيها مساحة عند ، وليست سنة ،  
لعمل الرسول لها مرة وتوكلها أخرى <sup>(٣)</sup> . وأما محمد  
فقد قال : الاستسقاء يكون بالدعاء ، أو بالصلاة  
والدعاء ، ولكل عند سنة ، وفي مرتبة واحدة <sup>(٤)</sup> .  
وأما أبو يوسف فالنفل عنه يختلف في المائة .

العلة الموجبة للاستسقاء هي الحاجة إلى القيث .  
والحاجة إلى القيث قائمة . قال أصبغ في كتاب ابن  
حبيب : وقد فعل عندنا بمصر . واستسقوا خمسة  
وعشرين يوما متواليه يستسقون على سنة  
الاستسقاء ، وحضر ذلك ابن القاسم وابن  
وهب <sup>(٥)</sup> .

إلا أن الحنفية قالوا بالخروج ثلاثة أيام فقط ،  
وقالوا : لم يعمل أكثر من ذلك <sup>(٦)</sup> . ولكن صاحب  
الاختصار قال : يخرج الناس ثلاثة أيام متتابعة .  
وروي أكثر من ذلك <sup>(٧)</sup> .

أنواعه وأفضله .

٦ - والاستسقاء على ثلاثة أنواع . اتفق على ذلك  
مفهاء المذاهب الأربعة ، كثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ .

وقد فصل بعض الأئمة بعض الأنواع على  
بعض ، ورثوها حسب أفضلها .

فقال الشافعية والحنابلة : الاستسقاء ثلاثة  
أنواع .

النوع الأول . وهو أن دعاء الدعاء بلا صلاة ،  
ولا بعد صلاة ، فرادى ، ومجتمعين للملك ، في  
المسجد أو غيره ، وأحسن ما كان من أهل الخير .  
النوع الثاني : وهو أسطها ، الدعاء بعد صلاة  
الجمعة أو غيرها من الصلوات ، وفي حفلة الجمعة

(١) المجموع لمؤوي ٦٤٠ ط الشريعة ، والنفى ٢٩٤/٢ ط التلويح الأولى .

(٢) مواهب المقليل شرح مختصر خليل ٢٠٥/٢ ط ليبيا . والرموز ١٩٠/٢ ، والشرح قصيد ٢٢٧/١ .

(٣) الطحاوي على مرقى صلاح ص ٣٠٠ - وير عليه ٧٤١/١ .

(٤) تنقيح المقدير ١٢٨/١ .

(٥) ابن علقين ٧٩٢/١ ط الثالثة ، وحاشية المعدي على المحرر ١٦/٢ .

(٦) رسائل المدوني ١٠٥/١ ، والنفى ٢٩٥/٢ .

(٧) رسائل القضاء ٥٩/٢ ، وبهية المنهاج ١٠٣/٢ . والرموز ١٨٩/٢ ، ١٩٠ - والمجموع ٨٧/٥ .

(٨) ابن علقين ٧٩٢/١ - وترج طبع المقدير ١١٧/١ .

(٩) الاختصار ١/٧ .

والنصرع والكبير، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد<sup>(١)</sup>

الثاني: أول وقتها وقت صلاة العيد، وتند إلى صلاة العصر وهو الذي ذكره البينديجي، والرويان وأنعمون. لما روت عائشة: «أن رسول الله ﷺ خرج حين بدأ حاجب الشمس لأنها تشبهها في الوضع والصفة، فكذا في الوقت، إلا أن وقتها لا يموت ما زال<sup>(٢)</sup>»

الثالث: وعنه الشافعية بالصبح والصواب، وهو الرأي المرجوح عند الحنابلة أيضا<sup>(٣)</sup>، أنها لا تختص بوقت معين، بل يجوز في كل وقت من ليل أو نهار، إلا أوقات الكراهة هي أحد الوجهين، وهو الذي نص عليه الشافعي، وبه قطع الجمهور، وصححه المحققون. ومن قطع به صاحب الحاشي، وصححه الرافعي في الخرج، وصاحب جمع الخوامع، واستصوبه إمام الحرمين. واستدلوا بأنها لا تختص بيوم كصلاة الاستسقاء، وركعتي الإحرام وغيرها. وقالوا: إن تخصيصها بوقت كصلاة العيد ليس له وجه أصلا. وأن الشافعي نص على ذلك وأكثر الأصحاب.

وقال ابن عبد البر: «الخرج أنها عند رواين

فقد روى الحاكم أنه مع الإمام، وروى الكرمي أنه مع محمد<sup>(٤)</sup>، ورجح ابن عابد بن أنه مع محمد<sup>(٥)</sup>

وقت الاستسقاء

٧- إذا كان الاستسقاء بالدعاء فلا خلاف في أنه يكون في أي وقت.

وإذا كان بالصلاة والدعاء، فأنكل جميع على منع أدائها في أوقات الكراهة. ودعت الجمهور إلى أنها تجوز في أي وقت عند أوقات الكراهة والخلاف بينهم إنما هو في الوقت لأفضل، ما عدا المنكبة فقتلوا. وقتها من وقت الضحر إلى الزوال، فلا تصلى قبله ولا بعده، وللتفعية في الوقت لأفضل ثلاثة أوجه<sup>(٦)</sup>

الأول: ووافقهم عليه المالكية، وهو الأولى عند الحنابلة<sup>(٧)</sup>، وقت صلاة الاستسقاء، وقت صلاة العيد. وبهذا قال الشيخ أبو حامد الإفراييني وصاحبه المحامي في كتبه. لجمع، والتجريد، والمضغ، وأبو علي السنجي، والبخوي. وقد يستدل له حديث ابن عباس الذي روته أسنن الأربعة من إسحاق بن عبد الله بن كنانة قال: أرسلني لمولين بن عنة. وكان أمير مدية - إلى ابن عباس أسأل عن استسقاء رسول الله ﷺ، فقال: «شرح رسول الله ﷺ متبذلا متواصعا مضرجا، حتى أتى المصلى، فلم يخطب فخطبكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء

(١) فتح القادر ١/١٣٧. وحديث «خرج رسول الله ﷺ متبذلا متواصعا مضرجا...» أخرجه طبري وهو من طريقه ١/١٣٧. ط الحاشية الاستسقاء (١) والشافعي ١/١٣٧ - ط حاشي الجلي (٢) رحمه الله.

(٢) وقت صلاة العيد حين ترتفع الشمس لدرجته لرواه حديث عائشة «خرج رسول الله ﷺ حين بدأ حاجب الشمس» شطر من الحديث القديم طبري (٢) بالخط. «إنكم تكلمتم حين ترونها».

(٣) للمصنف ٢/٢٨٢

(١) شرح المصنف على الله به جاش فتح القادر ١/١٤٠ ط ديوان

(٢) ابن الجليلي ١/١٢٧

(٣) المصنف في طبري ١/٧٦ ط المطبعة

(٤) المصنف ١/١٤٧

بذوله : ينبغي لاجتماع الاستنقاء فيه ، إذ لا  
سنة من تستشرق الرحمة في المدينة المنورة غير  
حصونه ومشاهدته <sup>١١٠</sup> في كل حلقة <sup>١١١</sup>

الأدب السابقة على الاستنقاء :

٩ - أورد المفوض أدب يسحب فعله قل  
الاستنقاء ، فقالوا : يحط الإمام الناس ، ويأمرهم  
بإخراج من انطالم ، بالكسرة من المعصية ، وأداء  
أحقاق ، ليكونوا أقرب إلى الجنة ، فإن المعاصي  
سب الخسب ، والطاعة سب البركة ، فإن  
نعسى : «وَأَنَّ أَهْلَ الْقُرَى أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ لَتَنْتَحُنَّ  
عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا  
فَأَعَدْنَاهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» <sup>١١٢</sup>

وروي أبو والنيل عن عبد الله قال : «إذا حضر  
الشيخان حس القطرة ، قال أحدهما في حقه تعالى  
«وَيُلْقِيهِمْ فِي الْأَرْضِ» <sup>١١٣</sup> ، قال الآخر : «تواب الأرض  
تلعنهم ، يقولون : يسحب لقطر يحطابهم ، ثم يترك  
الشياطين والباعث ، لأنها تحمل عن المعصية  
والنهي ، وتسمع نزل الخبر ، ما قيل قوله <sup>١١٤</sup>  
«خرجت لأحدكم بذينة القدر فتلاحي فلان وفلان  
فروعت» <sup>١١٥</sup>

(١١٠) من غدير ١٤٧٢ ط الأمانة ، وحاشية الترمذي عن غيره  
تاريخ العمري ١٦٨٦ ، والضمطوي ط مرفعي الفلاح ص ٢٠١

(١١١) جامع الترمذي ٦٠٥ ، والمعجم ٨١٠٢ ، وكشف القناع  
٥٨٦١ ، ومنه في الخلاص والمخلص ٢٠٠٦٦ ، والضمطوي ص  
٢٢٠ ، والآل من سورة الأعراف ١٦٦٠

(١١٢) سورة الفرقان ١٥٩

(١١٣) كشف الفلاح ٥٩١٩ ، وحاشية : «خرجت لأحدكم بذينة  
القدر فتلاحي فلان وفلان ففردت» ، أخرجه الضمطوي  
رفع الخبر ١٦٦٧ ط السليمانية

لشعر عند جماعة من العلماء <sup>١١٦</sup> ، وأما الطهوية :  
فلم يذكر عندهم وقت فاء ، ولم تذكر في غديره  
وقد يكون هذا ، لأن السنة عند الإمام في  
الاستنقاء الدعاء ، والدعاء في كل وقت ، وليس  
له زمان معين

مكان الاستنقاء :

٨ - اعتقد المذاهب الأربعة على أن الاستنقاء  
يجوز في المسجد ، وعارح المسجد إلا أن المالكية  
لا تقول بإخراجه إلا في وقت الشدة إلى البيت  
والشامة والحد ، بل يفضلون الخروج مطلقا ،  
لحديث ابن عباس رضي الله عنهما : «خرج رسول  
الله ﷺ للاستنقاء ، مثلا عنوا مائة منصرعا حتى  
أتى المصلى ، فم يخطب خطبتكم هذه ، ولكن في  
بزي في الدعاء والصراع والتمكين ، وحلى ركعتين  
كما كان يصلي في المسجد» <sup>١١٧</sup> وقال الشافعي :  
يصلي الإمام في المسجد ، لأن النبي ﷺ صلاها  
في المسجد ، ولأنه يخضرها على الناس والعباد  
والخمس بالهائم وغيرهم ، فالمسجد أوضح هم  
وأرفق <sup>١١٨</sup>

وقال حنفية بإخراجه أيضا ، إلا أنهم قالوا : إن  
أهل مكة وبيت المقدس يجتمعون في المسجدين ،  
وقال بعضهم : ينبغي كذلك لأهل المدينة أن  
يجمعوا في المسجد لشوي ، لأنه من أشرف مفازع  
الأرض ، إذ حل فيه خير خلق الله ﷺ ، وعلى من  
عائدين حوز الاحتشاد في مسجد الرسول ﷺ

(١١٦) المرجع السابق ، والمعجم ٧٠٢٨ ، ص ٧٧

(١١٧) لمي ١٦٨٩ ، مرفوع ، خلاص ٢٠٠٥٠ ، وروى  
١٦٠٦

(١١٨) لمي الطوسي ٧٩٠

الصيام قبل الاستسقاء :

١٠ - نصحت المذاهب على الصيام ، ولكنهم اختلفوا في مقدارها . والخروج به إلى الاستسقاء لأن الصيام مظنة إحالة إلى عاد ، لقوله تعالى : **ثَلَاثَةَ لَيَالٍ دَعَوْتِهِمْ : الصَّيَامَ حِينَ يَقْطُرُ .** <sup>(١)</sup> ولما فيه من كسر الشهوة ، وحضور الغلب ، والتدليل لنزول قال الشافعية ، واختفية ، وبعض المالكية : يأمرهم الإمام بصدوم ثلاثة أيام قبل الخروج ، ويخرجون في ليوم الرابع وهو صيام .

وقد نص بعض المالكية بالخروج به إلى الصيام في الرابع من غير منظرين . للتقوى عن الدعاء ، كبرم مرة <sup>(٢)</sup>

وقال حنابلة : صيام ثلاثة أيام ويخرجون في أواخر يوم صيامهم .

الصدقة قبل الاستسقاء :

١١ - نصحت المذاهب على استحباب الصدقة قبل الاستسقاء ، ولكنهم اختلفوا في أمر الإمام بها ، قال الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ، وهو المعتمد عند المالكية : يأمرهم الإمام بالصدقة في صدره طاعتهم <sup>(٣)</sup> .

وقال بعض المالكية : لا يأمرهم بها ، بل يترك هذا لفئاس بدو أمر ، لأنه أرجى للإجابة ، حيث

تكون صدقاتهم بدافع من انفسهم ، لا تأمر من الإمام

أداب شخصية

١٢ - انفرد الفقهاء على آداب شخصية ، يستحب أن يعدها الناس قبل الاستسقاء ، بعد أن يقدم لإمام يومًا يخرجون فيه ، حديث عائشة انقدم عن رسول الله ﷺ : **دُعَاةُ النَّاسِ يَوْمَ يَخْرُجُونَ فِيهِ** <sup>(١)</sup> فيستحب عند الخروج للاستسقاء التلطف

فتمسك يده ، ولا ، لأنها صلاة يسها الاحتشام والحضنة ، فليس لها لعل ، كصدالة الجملة ، ويستحب أن يترك الإنسان القصب والسريرة ، فليس هذا وقت السريرة ، ولكنه يقطع الراحة التكرية ، ويخرج في ثياب بدلة ، وهي ثياب مهتدة <sup>(٢)</sup> ، ويخرج مراعفاً خاضعاً متذللاً متضرعاً ، وأنيباً ، ولا يركب في شيء من طريقه ذهباً إلا لعل ، كبرمه ويحرم والأصل في هذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : **أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَازِعَهُ مُتَذَلِّلاً مُتَضَرَّعاً مَتَّعِزاً وَهُوَ مُسَجَّجٌ** لم يرد فيها خلاف <sup>(٣)</sup> .

الاستسقاء بالقدح

١٣ - قال أبو حنيفة : إن الاستسقاء هو دعاء واستعصار ، وليس فيه صلاة مستوية في جماعة ، فإن صلى الناس وحداً خارجاً ، لقوله تعالى : **وَقُلْتُ**

(١) حديث عائشة عدم مرة : ٣ .

(٢) المجموع للسوي ٦٥/٥ ، والمص ٩٨٤ : ٩ ، وكتاب الدعاء ٥٩/٢ ، والطحاوي ٣٦٠ .

(٣) المص ١٢/٢٨٣ ط الحسب ، وضع تخدير ١٢٧/١ ، والمجموع للروى ١١/٤ .

(١) حديث : ثلاثة لا ترد دعوتهم : العائم حين يطهر

آخره منزلي أعما الأخوي ٢٩٩/٧ ، ٥٦٦/١ ، من سلمية قول بسبه صنف رجالة

(٢) المجموع للسوي ٦٥/٢ ، وشرح المسألة من الأدب على ماشر فتح الخدير ١٤١ ، وكشك ، النسخ ٥٩/١ ، ومثلية

الدسوقي ٢٠٩/١ ط دار الفكر

(٣) عائشة الترمذاني ط دار الفكر ١٤٨/١

تقديم من رواية أنس لا يثبت الخطبة ، لأن طلب النصيب من رسول الله وقع له  $\text{صلى الله عليه وسلم}$  وهو يخطب ، والخطبة سابقة<sup>١٤١</sup> في هذه الخاتمة على الإخبار بالخواب

تقديم الصلاة على الخطبة وتأخيرها .

١٥ - في المسألة ثلاثة آراء

الأول : تقديم الصلاة على الخطبة ، وهو قول مالك ، ومحمد بن الحسن ، والراجح عند الحنابلة ، وهو الأول عند الشافعية ، وعليه جماعة الفقهاء ، لقول أبي هريرة : « صلى رسول الله  $\text{صلى الله عليه وسلم}$  ركعتين ثم خطبنا ، ونقول ابن عباس : « مع في الاستسقاء ، كما يصح في العبد ، ولأن صلاة ذات تكبيرات ، فأثبت صلاة العبد »<sup>١٤٢</sup>

الثاني : تقديم الخطبة على الصلاة وهو رأي الحنابلة ، وحلاف الألباني عند الشافعية ، وروى ذلك عن ابن الزبير ، وأبى عن عثمان ، وهاشم بن إسحاق ، والمثبت بن سعد ، وابن المنبر ، وعمر بن عبد العزيز<sup>١٤٣</sup> ، وقيل ما روي عن أنس وعائشة : « أنه رسول الله  $\text{صلى الله عليه وسلم}$  خطب وصلى » ، وروى عن محمد بن عبد الله بن زيد قال : « وأبى النبي  $\text{صلى الله عليه وسلم}$  لما خرج من منى حتى أتى الذي ظهره ، واستقبل القبلة يدعو . ثم حول رداءه ، ثم صلى لتساكن عيني جهرا

استغفروا ربكم إنه كان غفارا . أرسل الشاه عليكم مقورا<sup>١٤٤</sup> الآية . وقد استدل له كذلك حديث عمر رضي الله عنه واستغفاته بالعباس رضي الله عنه من غير صلاة ، مع حرجه على «الافتداء» برسول الله  $\text{صلى الله عليه وسلم}$  . وقد علم ابن عابد بن أبي حريفة فقال : الحاصل أن الأحاديث لما احتجبت في الصلاة ، لا بد من صلاة ، وعندها على وجه لا يصح معه إثبات المسألة ، لم يبق أبو حنيفة سبيها ، ولا يلزم من قوله هذا أن يدفع ، كما شال بعض المتعصبين ، بل هو قول باعوار ، والظاهر أن الشاهد التذلل والاستحياء ، لقوله في الهداية : « فعله الرسول  $\text{صلى الله عليه وسلم}$  مرة وشركه أخبري لما يكن منه ، لأن المسألة ما وافقت عليه ، وأنزل مرة وأبى أخرى فبطل الذنب »<sup>١٤٥</sup>

وأما الثالثة ، والشافعية ، والحنابلة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الخفيف ، فقالوا بسنة الدعاء وحده ، وسبقت مع صلاة له معنى التفصيل الذي تقدم

الاستسقاء بالدعاء والصلاة :

١٤ - مالك ، والشافعية ، والحنابلة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الخفيف من الخفيف قالوا : الاستسقاء يكون بالصلاة والدعاء والخفة ، فلا حد في الواقعة في ذلك

وقال أبو حنيفة لا خطبة في الاستسقاء .<sup>١٤٦</sup>

<sup>١٤١</sup> الخطباني ص ٣٠٠ ط الفرق

<sup>١٤٢</sup> فيد من المسوي ٧٧٠ ، والخطباني ص ٣٦٠ ، وانظر ١٨٧ : ١ . والشرح للصدر ١٩ : ٢٢٩ ط المعارف

<sup>١٤٣</sup> المصنف المنوي ٩٢ : ٥ ، والمصنف ١٤٨ : ٢

<sup>١٤٤</sup> د. أ. أ. ج ١٠ : ١١

<sup>١٤٥</sup> ابن عابد ص ٧٩١ ط الكافية . وشرح القسبة على الهداية ص ١١٠ ط المعارف

فيهما بالتفريق، منهن عليه<sup>(١)</sup>

الثالث: هو محرم في الخطبة قبل الصلاة،  
سبعة، وهو رواية لمسلم، ولورود إختلاف كلام  
الأمير، ودلائلها على ذلك الصنف

كيفية صلاة الاستفتاء .

١٦ - لا أعلم بين المسائل صلاة الاستفتاء  
خلافا في أنها ركعتان، وحذف في صحتها على  
الأمير.

الرواية الأولى - وهو للشافعية، واحتجوا، وقول  
لمحمد، وسعيد بن المسيب، وعمرو بن عبد العزيز:  
تصلها ركعتين، يذكر في الأولى سبع، وخمسة  
ثانية مثل صلاة العيد، يقول بن عباس في حديثه  
للفقيه: «ومضى ركعتين» أي ثلث يصلي في الركعة،  
وما روي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ  
وأبا بكر وعمر كانوا يقولون صلاة الاستفتاء  
بكرات فيها سعا وخمسة<sup>(٢)</sup>.

الرواية الثانية - وهو لمالكية، والشافعية، والحنابلة  
لمحمد، وهو قول أبو داود، وأبي ثور، وإسحاق.  
تصل ركعتين كصلاة الجمعة والسنن، ما روي

(١) حديث عبد الله بن زيد: «أرأيت النبي ﷺ - خرج يستسقي حول  
ظهري إلى قنات» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥: ٢٦٤)،  
ط الشافعية، وسلمة: ١١٩، ط حبي: ٢٤١.  
(٢) الترمذي ٢٨٤، ط الشافعية، والسنن للبخاري ١١٥، وابن  
ماجي ٢٩٦، وسند أبي الصالح ٢٤٣، وأحمد بن حنبل  
عن جعفر عن أبيه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقولون  
صلاة الاستفتاء ركعتين، وفيها سعة، أخرجه عبد الرزاق  
٢٨٤، ط التاج للعلامة، والسنن في الأثر ٢٩٦، ط  
شركة الطباعة العلمية، وفي إسناده برهيم بن محمد بن أبي نعيم  
وألسني وهو ممنون كما في النظر لأن جعفر

عن عبد الله بن زيد: «أرأيت النبي ﷺ يستسقي  
فصلتي ركعتين» وروى أبو هريرة بن عبيد، ولم يذكر  
الركعتين،<sup>(٣)</sup> فنصروا، أي الصلاة المطلقة  
بالسنة المداها على الجهد، بالذراء في  
الاستفتاء، لأن الصلاة ذات خطبة<sup>(٤)</sup> وكل  
صلاة لها خطبة بالقرآن، فيها نكوت جهرا، لا جنحا  
١ - من سماع، وغرابه شاه، وبكسر الألف أو  
بفتحة فيهما، كما كان يقرأ في عهد، ويقبأ بقرا  
بسورتي في «توحي»، أو يقرأ بسورتي الأنعام  
والنساء،<sup>(٥)</sup> أو سورتي الأعراس والشمس.

وحذف التكبيرات أو بعضها أو الزيادة فيها لا  
بعد الصلاة، وقول الشافعية، ولورود التكبيرات  
أو بعضها أو زاد جهرا لا يبعد، لأنه «وإن ترك  
المسئوق بعض التكبيرات الزائدة، فبعض بقص  
ساقى ما دللته من التكبيرات» قالوا: فيها التخييل،  
مثل صلاة العيد.<sup>(٦)</sup>

كيفية الخطبة ومستحباتها .

١٧ - للشافعية، والمالكية، ومحمد بن الحسن  
من الحنفية - نصب الإمام خطبتين كخطبتي العيد  
بأركانها وأسرارها، وبأركانها، وفي الخلق إذا صعد  
المسجد وجهته كما في العيد أيضا، لمحدث ابن

(١) شرح المحقق: ٥٧٧، ط دار المصنف، وابن عابدين  
١٩١، والشيخ ٢٨٥، والمصنف ٢٨٥، وابن عابدين  
٢٨٥، ورواه ثعلب بن الأثير ٢٨٥.  
(٢) المحقق للبخاري ٢٨٥، وابن عابدين ٢٨٥، والمصنف  
٢٨٥، وحذف المصنف ٢٨٥.  
(٣) المحقق للبخاري ٢٨٥، والمصنف ٢٨٥.  
(٤) الترمذي ٢٨٤.  
(٥) المحقق للبخاري ٢٨٥.

الأولى تسعاً، وفي الثانية سبعاً، يقول: استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، ويختم كلامه بالاستغفار، ويكثر منه في الخطبة، ومن قوله تعالى: «استغفروا ربكم إنه كان غفاراً الآية»، وخوفهم من المعاصي التي هي سبب البعد، ويأثمهم بالثوبة، والإتانة والصدقة والر.

وقال الحنفية، والشافعية، والمالكية: يستقبل الإمام الناس في الخطبة مستديراً القبة، حتى إذا قضى خطبته توجه بوجهه إلى القبلة يدعو.

وقال المالكية: يستحب للمخطيب استقبال القبلة في أثناء الخطبة، لما روى عبد الله بن زيد: «أن النبي ﷺ خرج يستقي، فتوجه إلى القبلة يدعو في لفظ: فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبة يدعو»<sup>(١)</sup>.

### صيغ الدعاء المألوفة.

١٨ - يستحب الدعاء بما أشرع النبي ﷺ، ومن ذلك ما روي عنه ﷺ أنه كان يدعو في الاستغفار بقصود: «اللهم سب عباداً منك عتياً مريئاً مريباً غداً مجزلاً سحاً عاماً طيفاداً ليا اللهم اسفلاً اعث ولا تخذلنا من القاطنين. اللهم رب العالمين والعباد وأخلق من اللاء والفاء لا تشك إلا إنيك. اللهم أبت لنا الرجوع، وأبزلنا الصرع، واستقامت بركات السك، وأبنت لنا من بركات الأرض اللهم إيا، مستغفوك إنك كنت غفراً، فأرسل لسياء عتياً هدراداً فإذا مضرراً. قالوا:

عباس المتقدم، ولما أشبهها في التكبير وفي صفة الصلاة<sup>(٢)</sup>.

وقال الخبابة، وأبو يوسف من الحنفية، وعبد الرحمن بن مهدي: يتجنب الإمام خطبة واحدة ينتهجها بالتكبير، لقول ابن عباس: «لم يحط خطبتكم هذه». ولكن لا يزل في الدعاء والتسبيح والتكبير، وهذا يدل على أنه ما فصل بين ذلك بسكوت ولا جلوس، ولأن كل من نقل الخطبة لم ينقل خطبتين<sup>(٣)</sup>.

ولا يخرج للمبصر إلى إحصاء الاستغفار، لأنه خلاف السنة. وقد عاب الناس على مروان بن الحكم عبد جراحه اغتر في لعيدتين، وسبوه إلى عاتقة الس.

ويخطب الإمام على الأرض معتدياً على قوس أو سيف أو عصا، ويخطب مقبلاً بوجهه إلى الناس<sup>(٤)</sup>. وقد صرح المالكية بأن الخطبة على الأرض مندوبة، وعلى التبر مكرهة<sup>(٥)</sup>، أما إذا كان أشبر موجوداً في الموضع الذي فيه الصلاة، ولم يخرج أحد طئه وأبان: الحواز، والكراهة.

وقال الحنفية<sup>(٦)</sup> والخبابة، والشافعية في القول المرجوح: يكبر في الخطبة كما في صلاة العيش. وقال المالكية، والشافعية في إراجح عندهم: يستبدل بالتكبير الاستغفار. فيستغفر الله في أول الخطبة

(١) انجوس السوري ٢٥، ٦٤، ٨٣، وشرح الصمد ٣٩١/١.

والخطاطوي ص ٣٦٠

(٢) لفظي ٢٩١/٦ ط الحار. وابن حيدر ٧٩١/١ ط حار.

(٣) بدائع الصالح ١/٢٨٣ ط المطبوعات الحنفية، والمجموع

٨١/٥، والشرح الصمد ٣٩١/١، وابن ٢٩١/٤، وخطبة

العبدي ١٦١/١

(٤) المنوي على الحارثي ١٢/٢

(٥) بدائع الصالح ١/٢٨٣

(٦) لفظي ٢٨٩/٧، والكافي ٢/٢٩٢ ط الثاني. وكنه الصالح ١٢/٢

اللهم صيِّبْنا ناعماً ويقولون: مَطَرُنَا مُفْصَلٌ ثُمَّ  
وبرحته. <sup>(١١)</sup>

وروي: أن رسول الله ﷺ قال يدعو على الخير،  
حين قال له الرجل: يا رسول الله هلكت الأموال،  
ونفطمت النس، فادع الله أن ينينا. فرفع يديه  
وقال: اللهم اغثنا، اللهم اغثنا، اللهم اغثنا. <sup>(١٢)</sup>

وروي عن الشعبي قوله: ولكن من دعائهم  
في هذه الحالة: اللهم أنت أمرتنا بدعائك،  
ووعدتنا إجابتك، وقد دعيناك كما أمرتنا، فأجبا  
كما وعدتنا، اللهم من علينا بمغفرة ما قاربنا،  
وإجابتك في سببنا، وسعة رزقنا، فإذا فرغ من  
دعائه أقبل على الناس بوجهه، وعندهم على  
الطاعة، وصلى على النبي ﷺ ودعا للمؤمنين  
والمؤمنات، وفرأ ابنه من القراء أو أتيت، ويكثر من  
الاستسقاء، ومن قوله تعالى: «استغفروا ربكم إنه  
كان غفارا» يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم  
بأسواق وسين، ويجعل لكم جنات ويجعل لكم  
أنهارا. <sup>(١٣)</sup>

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه استسقى  
فكان أكثر دعائه الاستغفار، وقال: «لقد  
استسقيت بمجاريح السماء». <sup>(١٤)</sup>

(١١) صحيح البخاري ٤٩٠/١، والمكاشي ٣٢٩/١، ٣٢٣، وحديث  
اللهم اغثنا بحسبنا. إرواه ابن ماجه ورجال ثقات  
ابن الأثير ١٦١/١

(١٢) حديث: اللهم اغثنا. أخرجه البخاري ومسلم وابن  
الأثير ١٦١/١

(١٣) لم يصرح بقسري ٧٧/٥ - ٤٥، رحمه ١٨٩/٢ ط النصار  
والم. «لقد استسقى بمجاريح السماء» روي عنه في  
ابن الأثير ١٦١/١

رفع اليدين في الدعاء في الاستسقاء:

١٩ - استحب الأئمة رفع اليدين إلى السماء في  
الدعاء، لأدوى البحاري عن أنس قال: كان  
النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في  
الاستسقاء. <sup>(١)</sup> وأنه يرفع حتى يرى بياض  
إبطيه.

وفي حديث أنس ورفيع: الرسول ﷺ يرفع  
الناس يديهم، وقد روي عن رسول الله ﷺ غريب  
من ثلاثين حديثا في رفع اليدين في الاستسقاء.

وذكر الأئمة: أنه يدعو سرا وجهرا، فإذا دعا  
سرا دعاه الناس سرا، فيكون أبلغ في البعد عن  
الزبالة. وإذا دعا جهرا فمن الناس على دعاء  
لإمام. <sup>(٢)</sup>

وقد لما يستحب أن يدعو بعض الدعاء سرا،  
وبعض جهرا، ويمتثل القلة في دعائه متصفا  
حائعا متذللا تابعا.

### الاستسقاء بالصالحين

٢٠ - استحب جمهور الفقهاء على استحباب  
الاستسقاء بأقارب النبي ﷺ، وبالصالحين من  
المسلمين الذين عرفوا بالقوي والاستقامة، لأن  
عمر رضي الله عنه استسقى بأبياس وقال:  
«اللهم إنا كنا إذا غطينا توسلنا إليك سبيك  
فتسقيننا، ونا نوسلهم نبينا فامضنا،  
فيسقون». <sup>(٣)</sup>

(١) حديث: «كان رسول الله ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا  
في الاستسقاء» أخرجه البخاري وأبو داود ٥١٢/٢ - ٥  
المنذرية

(٢) للشمس ١٢٥/١، والخطاطي ٥٩ - ٥٨، وابن  
١٨٩/٢، والنرج الصبر ١٦ - ١٥

(٣) تقدم ترجمته في (٣)



﴿حاجته﴾، وكان ذلك في الصلاة المكتوبة. (١٦)  
قال الشافعي: فإذا جاز في المكتوبة فتبهرها أولى.  
الراي الثاني: لا يستحب الاستفتاء بالصلاة  
إلا بحروج الإمام، أو رجل من قبله. وهو رأي  
للمشايخ والخنفية، فإذا خرجوا بعير إذن الإمام  
دعوا وأصبروا بلا صلاة ولا خطبة. (١٧)

من يستحب خروجهم، ومن يجوز، ومن يكره.  
٢٥ - يستحب عند المذاهب الأربعة خروج  
الشيوخ والعلماء والعلماء والمجتهدين وغير ذلك  
الهيئة من النساء.

وقال المالكية: يخرج من يعقل من الصبيان، أما  
من لا يعقل فيكره خروجهم مع الجماعة للصلاة.  
واستدلوا لخروج من ذكر يقرأ القرآن عليه  
الصلاة والسلام: دخل تصرون وترزقون إلا  
بضعانكم. (١٨)

إخراج الدواب في الاستفتاء.

٢٦ - في المسئلة ثلاثة آراء.

الأول: يستحب إخراج الدواب، لأنه قد  
تكون السفيا سبهم. وهو قول الحنفية، ورأي  
لشافعية، لقول رسول الله ﷺ: «لو لا عاده

الرأي الرابع: (١٩) إن كان الرداء مدورا بأن كان  
جبة يحمل الأيسر على الأيسر، والأيسر على  
الأيسر، وإن كان الرداء مربعا يجعل أعلاه أسفله،  
وأسفله أعلاه، لما روي عن النبي ﷺ: «إنه  
استقى وعليه رداء، فأراد أن يجعل أسفلها  
أعلىها، فلما فعلت عليه جعل العطف الذي في  
الأيسر على عاتقه الأيمن، والذي على الأيسر  
على عاتقه الأيسر، وبهذا يتحوّل الرداء عند  
البداية بالدعاء والتضرع إلى الله تعالى. (٢٠)

### المستفون

٢٣ - اتفق الفقهاء على أن السنة خروج الإمام  
للاستفتاء مع الناس، فإذا تخلف فقد أساء بترك  
السنة، ولا قضاء عليه.

تخلف الإمام عن الاستفتاء.

٢٤ - في مسئلة تخلف الإمام وأبناك:

الراي الأول: ومورائي الشافعية، ورأي  
للمشايخ: إذا تخلف الإمام عن الاستفتاء أمام  
عنه. فإذا لم ينب لم يترك الأساس للاستفتاء،  
وقدوا أحدهم للصلاة، كما إذا خلت الأمصار من  
الولاية قدموا أحدهم للجمعة والعيد والكسوف،  
كما قدم الأساس أبنا بكر رضي الله عنه حين ذهب  
النبي ﷺ ليصلح بين بني عمرو وعوف، وقدموا  
عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك حين تأخر النبي

(١٦) شرح الشافعي على معاني صحيح البخاري ١/ ٤١٠، والتمهيد  
للنووي ٥/ ٨٥.

(١٧) الشرح المفصل ١/ ٥٣٩، وفتاوى ٢/ ٢٨٨، والتمهيد للنووي  
٥/ ٨٥، وابن عثيمين ١/ ٧٩٦.

(١٨) الحديث رواه مسلم ٢١٧/١ - ٢١٨، طبع في  
(٢١) المجموع للنووي ٥/ ٩٤، وفتح المصنف ١/ ٢٨٢، ط  
المطبعات العلمية. وابن عثيمين ١/ ٧٩٦، وفتاوى ١/ ٩٩١.  
(٢٢) المجموع للنووي ٥/ ٧٠، والطحاوي ١/ ٣٦٠، والتمهيد  
للمصنف على معاني صحيح البخاري ٢/ ٢٨٢، وفتح المصنف على معاني  
المطبع ٢/ ٢٠٦، وحاشية النووي على الشرح المفصل  
١/ ٥٣٨، وسليمان، فصل في تصحيح وترتيب  
حاشيتكم. - لعمري لطيفي أضح قباري ١/ ٨٨، ط  
السليمان.

ركع ، وصلى ركعتين ، وبهاتين ركعتين أحب عليهما العذاب من الدنيا وما فيها .  
 ويأمر في إمام أحمد أن يبين على السلام وحصره بالناس منفي ، وإلا فهو نعمة وأمره بعصر فرائضها إلى الله . فقلت : أوجب الله استسقاءكم من أجل هذه السنة ؟ أو قال أصحاب هذا الرأي إذا أقيمت في المسجد أوفيت العذاب عبد الله المحمد .  
 الثاني : لا يستحب إخراج نعاله ، إلا الذي يخلو بدعته . وهو قول الحنفية ، والثالثة : رأي ابن المشغفة .  
 الثالث : لا يستحب ولا يكره ، وهو رأي ثالث للشافعية .  
 خروج الكفار وهل الذمة  
 ٢٧ - في مسألة ديان :

الأول : وهو أنه يكره ، والشافعية ، والحنابلة لا يستحب خروج الكفار وأهل الذمة من يكره .  
 لكن إذا خرجوا مع الناس في يومهم ، وانفردوا في مكان وحدهم لم يسمعوا . وحجة استدلاله أنه لا يستحب إخراج أهل الذمة والكفار ، لأنهم أعداء الله وأهل الدين كبروا به ودخلوا بعمدة الله كفرة ، فهم بعيدون من الإجابة . وإن أعثت للمسلمين

## استسلام

التعريف .

١ - الاستسلام في اللغة : الانقاد والخضوع  
 المعبر<sup>١</sup>

١) - حاشية إمام ١-٢ : والمعبر لغوي ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ .

٢) - المعبر ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ .

٣) - المعبر ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ ، والمعبر ١٠٦٢ .

ويعمل الدنيا، كلمة واستسلام، بهذا المعنى أيضا<sup>(١)</sup>  
ويغيرون أيضا عن الاستسلام ما ينزول على حكمهم وفيقول البغوية.

## استشارة

انظر : تنوير

## استشراف

التعريف :

١ - الاستشراف في اللغة : وضع اليد على حاجب النظر، كالذي يخطئ من الضمير حتى يستبين الشيء وأصله من الشرف : انكشف واشترفت عليه بالآل : اطلعت عليه<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر منه انكشف، بمعنى : التطلع إلى الشيء، كما في استشراف الأضحية<sup>(٣)</sup> وهو في الأصوات بأن يقول : بيعت إن- فلان، أو لعله بيعت إن- لم يأن.

وقال أحمد : الاستشراف بالغلب وإن لم يتعرض، قيل له : إن هذا شديد، قال : وإن كان شديدا فهو هكذا، قيل له : فإن كان الرجل لم يره في أن يوصل إلى شيء، إلا أنه قد عرض يقطي، فقلت : عسى أن بيعت إن، قال : هذا استشراف.

(١) حلية من الآثار - والحيات غير، والصحيح : استشراف.

(٢) المعجم الرائد ٢٠١٨ : ط الكلمة. وهي من قد عا ٢٢٥/٨ م  
الذات

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٢ - أ - استسلام العدو سواء كان كافرا - ما لم يكن من مشركي الحرب - أم مسلم ياتى بموجب للكف عن قتاله<sup>(١)</sup>

وقد أفاض الفقهاء في الحديث عن ذلك في كتاب الجهاد، وفي كتاب الفقه

٣ - ب - لا يجوز للمسلم أن يسلم لعدوه انظار - سواء كان من كافرا - إلا أن يخاف عسفه، أو على عصور من أعضائه، ولا يند حيلة لمحافظة عليها إلا بالاستسلام، فيجوز له الاستسلام حيث

وقد ذكر الفقهاء في كتاب الجهاد : أنه لا يجوز للمسلمين الاستسلام لعدوهم في ساحة المعركة إلا بهد، بشرط<sup>(٢)</sup>

وذكروا في كتاب الصلح : أنه لا يجوز للمصول عليه أن يستلم للمعاقل إلا بهدا الشرط أيضا<sup>(٣)</sup>

وذكروا في كتاب الإكراه : أن الإكراه على بعض الأفعال، لا تنسب إليه إلا إذا كان الاستسلام للمكروه (يكسر إكراه) بهذا الشرط<sup>(٤)</sup>

(١) مثلنا ص ٢٠١/٤ طبع مطبعة مامي الحبي

(٢) تنوع القديس لشم المحدث ٢٨٩/٢ طبع مولان، واما لاش قدان، القديس ١٦٩/٨ طبع الثالثة طبع ٢٨٩، وتفسير القدي

٢٨٩/١ طبع مطبعة الباني الشبي

(٣) طبع لندبر ١٩٦/٤

(٤) حلقه حنية ٢٠٧/٢

(٥) طبع مطبعة ٢٨٩/٧

الحدث في النفس من غير سؤال - ثلاثة -  
١ - أن حجاب القبول وعدمه، غير أنه من القنينة من  
أصله ذلك، ومنهم من جعله على ملك أفان من  
صفت، وقال قوم إن ذلك خاص حصية غير  
السلطان.

وانت نوا حديث حكيم من حرام رضى الله عنه  
قال - سألت رسول الله ﷺ فأعطاني، ثم سألته  
فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم قال - يا حكيم  
إن هذا المال حلوة حصيرة، فمن أخذ منه سخطه  
عسى يورثه له فيه، ومن أخذه بالشراف لم يورث  
فيه، وكان الذي يأتي ولا يشبع، والذي أعيا به  
من أئيد النفس، قال حكيم - فقلت - يا رسول الله  
والذي بعثك ناطق لا أرى إلا أعباء بعدك شيئاً  
حتى تفرق الدنيا، فكان أبو بكر رضى الله عنه  
يرعى حكيماً ليلته لخطه، فيبني أن يقبل منه شيئاً.  
ثم إن رضى الله عنه دعا له ليعطيه فبني أن  
يشقه، فقال - يا حكيم راضعاً عنك على  
حكيم أبي، عسى عليه حصية أئيد رضى الله عنه في  
هذا الفري، فيبني أن يأخذه، ثم يورث حكيماً لهذا  
من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى تولى، رواه  
البحار.

٢ - وجوب الأخذ، وجزمه لروى حديث  
سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر رضى الله  
عنه قال - وكان رسول الله ﷺ يعطي أعطاء،  
فأقبلت أعطاه أحد رضى الله عنه، فقال رسول الله ﷺ -  
جده، وما جازك من هذا أن وأنت غير سائل ولا

١ - أصل الرواية - العشر - ومن ما يروى أن ما يقضى أحد شيئاً  
بالأخذة المصحوح ١٢٤٥ - ١٢٤٦  
٢ - الله سبحانه وتعالى ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - والله العارف ١٢٤٨ - ١٢٤٩  
٣ - العشر ١٢٤٩ - ١٢٥٠

إذا جازك من غير أن تحسه، ولا يحظر على منك،  
فهذا الآن جسد فيه سائر ١٢٥١  
وفان العشر - الاستشراف هو - التعرض  
لتسؤال ١٢٥٢

الحكم لإجمالي

٢ - ينهى استشراف الأسخية لتعرف حلاقتها من  
المعرب الناعة من الإجراء، حديث علي رضى الله  
عنه - أن رسول الله ﷺ أن يستشراف العيون  
والأذن، ولا تصحى مسائلة، ولا حله، ولا  
تبرقه، ولا حرقه، رواه أبو داود والبيهقي  
وعنه ما وصححه ابن مثنى ١٢٥٣

٣ - أما الاستشراف في الأموال، فإنه كان الخشب  
ولا يأتى الإساءة عليه، لأن الله عز وجل علون  
فقد الأمه فما حدثت به نفسها، وما ينطق به  
لسان لم يعده حارجه، وما عتقده القلب من  
أعصاب - غير الكفر - ليس بشرى حتى يعين  
١ - وخطبات ابن سيرين متجاوزة عما بالإجماع  
وعند أحمد : الاستشراف بالتقلب كالعرض  
بالحسن ١٢٥٤

والعشاء في قول من قال - استشراف - معنى

١ - القزطي ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - والكتاب المصنف - والرواية ١٢٥٧ -  
٢ - العروة، والعروة ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - أبو بكر  
٣ - شرح مني من التوبة ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - أبي  
٤ - المصنف المصنف ١٢٦٠ - ١٢٦١ - أبي  
٥ - العروة ١٢٦١ - ١٢٦٢ - أبي  
٦ - المصنف، من الذي يقضى من أئيد فطفا وأئيد، ومن  
مصلحة من تدار، فإن كانت من المصنف المصنف،  
٧ - المصنف، من الذي يقضى من أئيد فطفا وأئيد، ومن  
٨ - المصنف المصنف ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - أبي  
٩ - المصنف المصنف ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - أبي  
١٠ - المصنف المصنف ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - أبي

أداء الشهادة، قال تعالى: (وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمُ) <sup>(١)</sup>

واستعمل في تقتل في سبيل الله، فيمات.  
استشهد: قتل في سبيل الله <sup>(٢)</sup>

وفي اصطلاح الفقهاء، لا يخرج استعاقم عن هذين المعنيين. <sup>(٣)</sup>

ويستعمل الفقهاء في الغالب نقطة إظهار، ويراد بها: الاستشهاد على حق من حقوق. <sup>(٤)</sup>

### الحكم الإجمالي :

٢ - الاستشهاد - بمعنى طلب الشهادة - يختلف من حق إلى حق، لذا يختلف الحكم تبعاً للمواضع. ومن تلك المواضع: الاستشهاد في الترجعة، فهو منسحب عند الخديعة، والخيانة، وفي قول عند الشافعية، <sup>(٥)</sup> ومندوب عند المالكية، <sup>(٦)</sup> وواجب في قول آخر عند الشافعية. <sup>(٧)</sup>

### مواطن البحث :

٣ - يفصل الفقهاء أحكام الاستشهاد بالنسبة لكل مسألة في موضعها. ومن تلك المواطن: الكفاح، والمرجعة، والوصية، والزنا، واللفظة، واللقب.

مشرف فحده، وما لا فلا تبعه نفسه، قال: مكان ما لا يسأل أحدا شيئاً، ولا يرد شيئاً أعطيه رواه البخاري ومسلم. <sup>(٨)</sup>

٦ - حـ استجاب الأعداء، وهو من النصوص المذكورة للتوجب على الاستجواب، غير أن منهم من أطلق، ومنهم من قصره على عطية غير السلطان.

جاء في شرح مسلم: «الصحيح الذي عليه الجمهور: يستحب القول في غير عطية السلطان، وأم عطية السلطان فحرمها قوم، وأباحها قوم، وعمرها قوم، قال: والصحيح إن غلب الحرام فيها في بد السلطان حرمت، ولا أبيع، إن لم يكن في القابض مانع من الاستحقاق» <sup>(٩)</sup>

٧ - والاستشراف بمعنى التعرض للسؤال، لا تختلف أحكامه عن أحكام السؤال. (ر: سؤال).

### مواطن البحث :

٨ - يتكلم الفقهاء عن الاستشراف في صدقة التطوع، وفي الأضحية، وفي الحظر والإباحة.

## استشهاد

### التعريف :

١ - الاستشهاد في اللغة: طلب الشهادة من شهود، فيقال: استشهد: إذا سألته تحمل أو

(١) المجموع ٢٤٥/١، والشرح ٩٢٣/١

(٢) المجموع ٩٤٤/١

(١) سورة البقرة: ٢٨٢

(٢) شاهد العرب للحيط، وتاج العروس - والصالح - مادة: (شاهد)

(٣) طلبة الطائفة من ١٢٩ ط دار للطباعة العامة

(٤) طلبة الطائفة من ١٣٢، والظم المستند مع المذهب ٢٢٥/٢ ط مصطفى الحلبي

(٥) فتح القدير ١٦٩/٣ ط بركات، والمذهب ١٠٤/٢ ط مصطفى الحلبي، والإقناع ٦٦/٢ ط دار المعرفة.

(٦) الشرح الصغير ١١٦/٢

(٧) المذهب ١١٩/٢

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الانقباس :

٢ - الانقباس له معان عدة أهمها : طلب النفس - وهو الشعلة من النار، فإذا كان هذا المعنى فهو يختلف عن الاستصباح، كما ظهر من التمرين - والفرق واضح بين طلب الشعلة، وإيقاد الشيء - لتكون لنا شعلة، فالإيقاد سابق لطلب الشعلة. <sup>(١)</sup>

أما كون الانقباس بمعنى تضمين التكلم كلامه - شعرا كان أو نثرا - شيئا من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث - فهو بعيد جدا

عن معنى الاستصباح

ب - الاستضاءة :

٣ - الاستضاءة مصدر : استضاء - والاستضاءة : طلب الضوء - يقال : استضاء بالشارع - أي استنار به، أي انتفع بقصودها، <sup>(٢)</sup> بإيقاد السراج عبر الانتفاع بغيره، إذ أنه يكون سابقا للاستضاءة. <sup>(٣)</sup>

حكم الاستصباح .

٤ - يختلف حكم الاستصباح باختلاف ما يستصبح به، والمكان الذي يستصبح فيه، فإن كان ما يستصبح به طاهرا ضاهيا، وإلا فيغري بيز ما هو نجس وما هو متنجس، وما إذا كان في المسجد وما إذا كان في غيره .

أ - فإن كان ما يستصبح به نجسا بعينه، كشحم

(١) الكليات ١٩/٢٥٢

(٢) الكليات لأي الجدل ١٩/٢٥٢

(٣) الترويض في اللغة ص ٢٠٧ ط بيروت - والشرح للمصنف ص ٩١ ط دار المعارف

وكتاب القاضي للقاضي، وغيرها عند الكلام عن الاستشهاد، أو الإشهاد فيها .

٤ - أما الاستصباح الثاني - بمعنى الغسل في سبيل الله - فيرجع في تفصيل ذلك إلى الجنازة، عند الكلام عن غسل الميت وعدم غسله - والجهاد، عند الحديث عن فضل القتل في سبيل الله

## استصباح

التعريف :

١ - الاستصباح في اللغة - مصدر استصبح بمعنى : توفد المصباح، وهو الذي يشتمل منه الضوء - واستصبح بالزيت ونحوه : أي أمده به مصباحه - كما في حديث جابر في السؤال عن نحوه المينة . - - - - - ويستصبح بها الناس : أي يشعلون بها مرجهم <sup>(١)</sup>

ولم يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى <sup>(٢)</sup> فقد ورد في طلبه الطلعة <sup>(٣)</sup> الاستصباح بالذهن : إيقاد المصباح - وهو السراج - وفي المصباح النور <sup>(٤)</sup> استصبحت بالمصباح، واستصحت بالذهن : توزت به المصباح .

(١) لسادة العرب، ونجاح العرب، والمصباح، والفتاوى المجلد، والقسم الوسيط مادة ٢٠ ص ٤، والتهذيب في غريب الحديث ٢/٢٢، وحديثه ويستصبح بها الناس - أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٩١) - ط السلفية، وفي قوله ترويض الله - - - - - والله من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاعتماد .

(٢) العرب في تزيين للمرب

(٣) طلبه الطلعة ص ٩

(٤) المصباح النور مادة (صبح)

يمكن الاتباع من غير ضرورة، فجزأ فلتظاهر .  
وقد جاء عن أبي شيبة رحمته الله في العجين الذي سخن ماء  
من الماء ثم دونه به ماءهم عن طه، وأمرهم أن  
يعلموه الواصح رحمته الله (الإسن لي يسنى عليها)  
وهذا النوع ليس سبيغ، ولا هو من شحموها  
فتناول لحم رحمته الله

## حكم استحسان شحماتها

٥- إذا استصحب بالتحس، أو استحسن فلا بأس  
بتدخينه أو مساهة عند احتضه ومالكية، إلا لم يكن  
يعاقب بالبيع، وذلك لأصده جلائل الشامة بالنار،  
وزول أثرها، فمجرد الملافة لا ينجس، من يحس  
بذلك علق، وتظاهر أن المراء بالعمود أن يظهر أثره،  
من مجرد التواضع فلا وكذلك يرون أن العنة في  
حوار الاستصاح هي التغيير والتغلاب المتغيرة، وأنه  
يقضى به بيلو رحمته الله

أما التدفئة والخدمة فيرون أن التحس  
كالتحس رحمته الله لأن جزء يستحيل منه، والاستحالة  
فالتظهر، فإن علق شيء، وذلك به بر، ثم عه،  
وأه لا يمكن التحس منه فأشبه دم البرغوث، وإن  
كان كثير لم يدهه عنه رحمته الله وقيل أيضا بأن دحان  
الشجاة تحس، ولا شك أن ما يفصل من

الغنزور، أو شحم البنية، فحشموه عنها، على  
حرمة الاستصباح رحمته الله سواء أكان في المسجد أم  
في غيره، وذلك للأدلة التالية

أولاً: إن الحس رحمته الله ما سلس عن الاستصاح  
شحم البنية باستصاح وغيره قال: لا، هو  
جره رحمته الله

ثانياً: قوله رحمته الله ولا نتنمو من البنية  
بشيء رحمته الله

ثالثاً: ولأنه مذهب الثلوث به، ونكرهه دحان  
التجاسة رحمته الله

ب- وإن كان منحصراً، أي أن الوقود المأهري في  
الأصل، وأصيته حبه، فإن كان الاستصباح به  
في المسجد، فحشموه عنها، على عدم جوار  
ذلك رحمته الله

أما إن كان الاستصباح بالتحس في غير  
المسجد، فيجوز عند جمهور العلماء رحمته الله لأن الوقود

(١) ابن دسمن ٢٢٠ ط لاق، والمطاب ١١٦٦، ١١٦٧ ط  
لبا، وعلام جامع الترمذي من ٣٦٦ ط القاهرة، والقواعد  
وقرعه من ١٩٢ ط صحن المدينة، ولهم ١١٠٠  
(٢) جسر الأوصار ١٦٦ ط الحس، وسند ١٠٠ ط من  
الاستصاح، أخرجه البخاري وضع البخاري ١٢٢٤ ط  
السليبي

(٣) زل الأوتار ١٦٦ ط الحس، وحديثه لا نساه من له  
باني، وأرواه ابن وهب في مسنده، وفي إسناده من  
صالح، وهو صحيح (التحس قد جرد ١٢٨١ ط شركة  
خطاطة المدينة)

(٤) جالب المصنفين ١١٠٠ ط المطاب ١١٦٦، ١١٦٧ ط  
والعلم المساعد للترمذي من ٣٦٦ ط، والقرعة لابن دسمن  
من ١٩٢ ط

(٥) حاشية ابن عسبر من ١٢٠ ط، وصححه الأكرس ١٠٠ ط

(٦) ١٠٠ ط الحس، وإعلام جامع من ٣٦٦ ط

(٧) حاشية ابن عسبر من ١٢٠ ط، وصححه الإقصر ١٠٠ ط

(٨) ١٢٠ ط، وإسلام المسجد من ٣٦٦ ط، وصححه ابن دسمن

(١) أخرجه البخاري وضع البخاري ١٢٢٦ ط، وحديثه من محمد

(٢) لهم ١١٠٠ ط، حار الحس

(٣) حاشية ابن عسبر من ١٢٠ ط، ولهم ١١٠٠ ط، ولهم ١١٠٠ ط

(٤) وضع البخاري ١٢٢٦ ط، وصححه الإقصر ١٠٠ ط

(٥) أدات الشريعة لابن طلق ٣٦٦ ط، وأخرج المزدحمي

(٦) ١٠٠ ط، وإعلام جامع من ٣٦٦ ط، وصححه الإقصر ١٠٠ ط

(٧) ١٢٠ ط، وإسلام المسجد من ٣٦٦ ط، وصححه ابن دسمن

(٨) ١٢٠ ط، وإسلام المسجد من ٣٦٦ ط، وصححه ابن دسمن

لأنه في الاصطلاح، فقد عرف بمدة تعريفات  
منها ما عرف به الآتي بقوله: الاستصحاب  
غير أنه عن تعريفه شئت فسمي الزماني الآتي، ...  
على شئته في الزمان الأول. <sup>(١)</sup> ومثله أن التوصي،  
يقول بغير معنى ومصونه وإن شك في نقص  
مفاهيمه

### الألفاظ ذات الصلة -

#### الإباحة -

٢ - الإباحة الأصلية - بمعنى إزالة اللدنة - نوع من  
أنواع الاستصحاب، وهي ما يسمى باستصحاب  
العدم الأصلي، <sup>(٢)</sup> وقد الإباحة التي هي قسم من  
أنقسام الحكم التكميلي، فهي مفيدة -  
للاستصحاب، إذ الاستصحاب - عند من يقول به  
- نوع من الأدلة التي تثبت بها الإباحة وغيرها من  
الاحكام

### أنواع الاستصحاب :

٣ - للاستصحاب أنواع ثلاثة متعلق ببعضها  
هي: <sup>(٣)</sup>

أ - استصحاب العدم الأصلي، كمن وجوب  
صلاة مادية، بفني وجوب - صوم شاول

ب - استصحاب التخصيص، كمن وجوب  
تخصيص، كبناء المصير في قوله تعالى (وَأَحْرَمَ  
شُرَكَاءَ)، <sup>(٤)</sup> واستصحاب النص إلى أن يرد ما يخالف،

(١) هذه المسألة في شرح سماح الأصول ١١١:٣ صفحة ثلاثين  
أولاً

(٢) المستصحب ٢٦٤:١٢ محمد باقر

(٣) المستصحب ١١٦:١ وما بعده، ولا يمتد ١١٠:٣

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

المدعى بغيره في خطائين، وذلك يؤدي إلى  
تنجيسها فلا يجوز <sup>(٥)</sup> ويظهر فصيل هذا في  
(نقدية)

### أدب الاستصحاب -

٦ - يستحب عند ظهور الغموض إضفاء المصباح عند  
العدم، خوفاً من الخربق المحتمل بالغلظة. فإن  
وحدثت الغلظة حصل الذم. وقد وجدت أمثلة  
كثيرة للمرسول عليه السلام في هذا، منها حديث  
سأله عن عبده رضي الله عنه قال: قل لي رسول الله  
ﷺ: (أمروداً الأنية (أي عطوها) وأجبت الأيوام  
(أي أغلفوها) وأصعبت نصايح، فإن لغويصة  
بما حزن نفسك، فأخبرت أهل بيتي) <sup>(٦)</sup>

قال من مطلع - يستحب إطفاء النار عند  
النوم، لأنها عند مريم برهان لا يؤمن فيها في حالة  
نوم الإنسان، أما إن جعل المصباح في شيء، معناه  
أنه غفني شيء، لا يمكن التماسك والهدم النسب إلى  
فلا ترى من ذلك حاشاً <sup>(٧)</sup>

## استصحاب

### التعريف :

١ - الاستصحاب: أي في الدلالة: الملازمة، يقال  
استصحب الكتاب وغيره: حملته صحبتي. <sup>(٨)</sup>

(١) كلام محمد بن محمد

(٢) مع طبري ٨٥:١١ - ٨٤:١٢ استصحب - شرح برهان المصباح  
٣٠٢:٥

(٣) الأدب الشريفة لمر مطلع ٢١١:٣

(٤) ما يدرس والمصباح لمر: مائة (مصحف)

وعليه ثبتت المساعدة المقهية المشهورة (الأصل  
بقا، ما كان على ما كان، حتى يقوم الدليل على  
خلافه) والفاعلة (ما ثبت بالبين لا يروى  
بأنك).<sup>(١)</sup>

كوجوب حد كل قاذف زوجا أو غيره، إلى أن ورد  
التسح الجزئي بالنسبة للزوج دون غيره.  
جـ - استصحاب حكم دلّ لتسرع على ثبوته  
رداؤه، كعقود عهد جريدان العقد الذي يبعد  
للمعايش، وكشغل الذمة عند جريدان إلتاف أو  
إنزام، فبني الملك والدين إلى أن يثبت ردالمها  
بسبب مشروع.

وهذا نوعان: غير أن للاستصحاب مختلف في  
حجبتها، وموضع تفصيلها المنعني لأصري.

## استصلاح

التعريف :

١ - الاستصلاح في اللغة - تقيض الاستفساد<sup>(٢)</sup>  
وعند الأصوليين : استبطان الحكم في واقعة لا  
حس فيه ولا إجماع، بناء على مصاحبة عامة لا  
دليل على اعتبارها ولا إبطالها، ويعبر عن إحصاء  
بالمصلحة المرسدة.

٢ - والمصلحة في اللغة : ضد المفسدة .

وفي الاستصلاح عند الفرائي : الاحتفاة على  
مقاصد الشرع لخدمة<sup>(٣)</sup>

٣ - والمصالح المرسدة : ما لا يشهد لها أصل  
بالاعتبار ولا بالإلغاء، لا مانع ولا مانع، ولا  
يترتب الحكم على وفقه.<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستحسان :

٤ - عرفه الأصوليون بتعاريف كثيرة، المختار من  
المستدرك إلى خلاف انقراض بدليل أقوى منه .

(١) مجلة الأحكام، لمطبعة عداد (١٠٠٠)

(٢) لسان العرب ، مادة ص (ص ١٠٠)

(٣) المصنف (١٠٠٠)، ص ١٠٠، ط ١٠٠، ونسج جن  
المجموع ١٠٠٠، ط ١٠٠، ط ١٠٠

(٤) ابن الخطاب ١٠٠٠، ط ١٠٠، ط ١٠٠

حجبتها -

٤ - اختلف الأصوليون في حجة الاستصحاب  
على أقوال أشهرها:<sup>(١)</sup>

أ - قول المالكية، وأكثر الشافعية، والحنابلة  
بحجبتها مطلقا، أي في كل شيء والإثبات

ب - وقال أكثر الحنفية، والمكلميين بعدم حجبتها  
مطلقا.

ج - ومنهم من قال بحجبتها في الشيء دون  
الإثبات، وهم أكثر المتأخرين من الحنفية .  
وهذا أقوال أخرى موضعها وتفصيلها في  
الملحق الأصولي

موقفه في الحجة -

٥ - الاستصحاب - عند من يقول بحجبتها - هو أكثر  
دليل يلجأ إليه المجتهد، لمعرفة حكم ما يعرض  
عليه . ولهذا قال الفقهاء : إنه آخر مدار الفتوى.<sup>(٢)</sup>

(١) برهانه الصريح - ص ٢٢٨، ط ١٠٠، ولا يحتاج على هذا رأي

١١١

(٢) برهانه الصريح - لفتوا كان ص ٢٣١

وقد وضع بعضهم قيوماً لجوانب الأحكام ، وبما  
ذلك كنه في الفتح الأصوري - عند الكلام عن  
المصنعة المرسلة<sup>(١)</sup>

كدهشور الخيام من غير تفصيل بزمان مكنت ، ولا  
مقدار ماء ، لتبليغ العرف<sup>(٢)</sup>  
وعلى ذلك فالاستصلاح مكرن في مقدله يابس  
مقباس ، أو مصابة نص فاعلمنا عنه ،  
والاستصلاح ليس كذلك

## استصناع

ب - التباس

٥ - وهو عبارة المسكوت عنه بالتفصيل عليه في  
علة الحكم<sup>(٣)</sup>

التعريف :

١ - الاستصناع في اللغة : مصدر استصنع  
الشيء أي دعا إلى صنعه ، ويقال : اصطنع  
فلان دابة إذا سأل رجلاً أن يصنع له دابة ، كما  
قال : اكتب لي أمر أن يكتب له<sup>(٤)</sup>

وفي الاصطلاح هو على ما عرفه بعض  
الحقبة عند عسى منع في الذم شرم فيه  
الحصل<sup>(٥)</sup> فإذا قال شخص لأخر من أهل  
الصنائع اصنع لي الشيء ، القائل بكذا أو هذا ،  
وقال الصانع ذلك ، انعقد استصناعاً عند  
الحقبة<sup>(٦)</sup> وكذلك القابلة ، حيث يستعمل من  
كلامهم أن الاستصناع : بيع سلعة ليست عند  
على غير وجه السلم ، فيرجع في هذا كنه عندهم

فالتعريف ليس بالاستصلاح وبس المقاس : أن  
لتغيير أهلاً بفاس الشرع عنه ، في حين أنه ليس  
للاستصلاح هذا الأصل

أقسام الثابت المرمول :

٦ - المقاصد التي يخدم عليه الاستصلاح ينقسم  
إلى ثلاثة أقسام :

أ - إما أن يخدم الشرع بأي نوع من أنواع  
الاعتبارات

ب - وإما أن ينعى .

ج - وإما أن يسكت عنه ، والآخر هو  
الاستصلاح<sup>(٧)</sup>

حجية الاستصلاح :

٧ - اختلف في حجيته على مذاهب كثيرة ، وأما  
أما ما من مذهب من المذاهب إلا يأخذ به إجمالا ،

(١) حاشية قصود : ١٥٠ ، وتفرع التوسيع على مع الحرام  
(٢) ٧٨٣ : ٢ ، واستوضح : ٣٢٢ ، وتيسر التوسيع : ٣١١ : ٣ .

والمتن : ١٠٨١ : ٤٠٥ ، وإشراة فيقول : ٢٤٢ : ٢

(٣) إسن الترمذ والصناع ونوع الترمذ منه ( صنع )

(٤) فدايع اللغوي : ٢٦٧ : ٦ ط الإلم

(٥) الترمذ الترمذ : ١٢٨ : ١٩ ط السفة ، وكنه التفهيم

(٦) ط الأولى جامعة دمشق ، مجلة الأقسام غنيله .

٢٨٨ : ٢٨٨

(٧) إسن الترمذ : ٢٨٢ : ٢

(٨) مسلم الترمذ : ٧١٦ : ٩

(٩) ترمذ الترمذ على مع : ٧٨٣ : ٩ ، والوضوح : ٣٢٢ : ٢

وحاشية الترمذ على مع : ٢٨٣ : ٩

ب - السلم ( في الصناعات ) .

٣ - السلم في الصناعات هو نوع من أنواع السلم، إذ أن السلم إما أن يكون بالصناعات أو بالمزروعات، أو غير ذلك، والسلم هو: شراء أحد عاجله<sup>(١)</sup>

فالاستصناع يتفق مع السلم بصورة كبيرة، فالأجل الذي في السلم هو ما وصف في اللغة، وما يؤكد هذا جعل أخوية صحت الاستصناع ضمن صحت السلم، وهو ما دفعه المالكية والشافعية، إلا أن السلم عام للمصنوع وغيره، ولا استصناع خاص بما اشترط فيه المصنع، والسلم يشترط فيه تعيين الزمن، في حين أن الاستصناع التعجيل - فيه عند كثر المنفعة - ليس بشرط<sup>(٢)</sup>

ج - الجعالة :

٤ - الجعالة هي : التزام عارض معلوم على عمل مبيع أو مجهول عمر علمه، وهي عقد على عمل<sup>(٣)</sup> فالجعالة تتفق مع الاستصناع في أنها عقدان شرط فيها العمل، وينبغي أن الجعالة عامة في الصناعات وغيرها، إلا أن الاستصناع خاص في الصناعات، كما أن الجعالة العمل فيها قد يكون معلوماً، وقد يكون مجهولاً، في حين أن الاستصناع لا بد أن يكون معلوماً

معنى الاستصناع :

٥ - استصنع الشيء فيه، ففان بعضهم : هو مواءمة وليس بيع - وقال بعضهم : هو بيع لكن

(١) حاشية ابن عديم ١/٢٢٠ ط ١٩٧٧

(٢) فتح المصنوع، ٢٥٥/٥، والبيان ٦/٦٧٧، والبيان

١٣٨/٢ وما بعدها

(٣) الجعير من شرح المحلى ٧٣٨/٣ ط مطبوع

لكن ليس بشرطه عند الكلام عن البيع بالصفة<sup>(١)</sup>

كما المالكية والشافعية فقد المحضو بالسلم، تبوؤه تعريفه وأحكامه من السلم، عند الكلام عن الصنف في شراء السلم للمصنع من الصناعات<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

١ - لإجارة ( على المصنع ) :

٢ - الإجارة على المصنع هي عند بعض الفقهاء : بيع عمل يكون العين فيه تبعاً<sup>(٣)</sup> فالإجارة على المصنع تتفق مع الاستصناع في كون العمل علو، أو أصل، وهو الصانع في الاستصناع، والأجير في الإجارة على المصنع، وينتقل في محل البيع فهي الإجارة على المصنع - المصنع هو العمل، أما في الاستصناع : فهو العمل الموهبة في الذمة، لا بيع العمل<sup>(٤)</sup> ويصرف آخره أن لإجارة على المصنع يكون بشرط أن يخدم المستأجر للمعامل والمادة، فالمعامل على العامل، والمادة من المستأجر، أما في الاستصناع : فتختلف العمل من المصنع.

(١) كشاف القناع ١/٢٢٠ ط أقصارية متعددة . والإيضاح ١/٣٠٠ ط أقصارية لمحمد . وقطوع ١/٢٠٢ ط

أبو

(٢) المقصد ١/١١٠ ط ١٩٧٧ ط التاج . والمدينة ١/١٨٢ ط

شعير . والفتاوى ١/١٩٧ ط الصلابة . والفتح المصنوع

٢/٢٨٧ ط دار المصنف . والألم ١/١٣٦ وما بعدها ط دار

المصنف . وروضة الطالبين ١/١٦٦ ط وما بعدها ط دار

الإسلامي . والمهدى ١/١٩٧ ط حاشية المحلى

(٣) البيهقي ١/١٩٧ ط دار المصنف ط ١٩٧٧

(٤) حاشية ابن عديم ١/٢٠٥ ط ١٩٧٧

مصلحة<sup>(١)</sup> وقيل : إنه إجراء استدلال ، بيع التخييل<sup>(٢)</sup>

صفة لاستصناع ( حكمه التكليفي )

٧ - الاستصناع : - عباره عقد مستقل مبرور

عند أكثر الحنفية على سبيل الاستحسان<sup>(٣)</sup>

يمنعه رفع من الخفية اتخذ بالنقد ، لأنه بيع

المعلوم<sup>(٤)</sup> ووجه الاستحسان : استصناع

الرسول بكه الخاتم ،<sup>(٥)</sup> والإجماع من نذر رسول

الله ﷺ دون تكبير<sup>(٦)</sup> ، ونعامل الناس بهذا العقد

والحجة قاطعة إليه .

ونص الحنفية على أنه لا يصح استصناع

مصلحة ، لأنه بيع ما ليس عنده على وجه غير

السلم . وقيل : يصح بيعه إلى الشري في صبح

جميع من بيع وإجارة منه بغير واحد . لأنه بيع

وصف<sup>(٧)</sup>

للمشتري فيه حيز ، وهو الصحيح ، تدل على

عمدا وجهه الله ذكر في حواشي الشراس

والاستحسان . وذلك لا يكون في المدة ١٠٥٠

أثبت فيه حيز الرزينة ، وأنه يختص بالبياعات

وكذا يجري فيه التقاضي . وأن ما يقتضي فيه

الواجب ، لا الموعود<sup>(٨)</sup>

وهناك رأي عند بعض الحنفية أنه وعد<sup>(٩)</sup>

وبذلك لأن الصانع له الأيمن ، وبذلك كان

ارتباطه مع المستصنع ارتباط وعد ، لأن كل

ما لا يلزم به التصانيع مع لزوم نفسه به يكون وعدا

لا اعتدا ، لأن الصانع لا يجبر على العمل بخلاف

السلم ، فإنه مجبر بما لزم به ، ولأن المستصنع له

الخيار في عدم قبول ما يأتي به الصانع من مصنوع ،

وله أن يرجع عما استصنعه قبل تمامه ورزنته ، وهذا

علامة أنه وعد لا عهد<sup>(١٠)</sup>

الاستصناع بيع أم إجارة

٦ - يرى أكثر الحنفية والمبالغة أن الاستصناع بيع .

فقد عده الحنفية أنواع البيع ، وذكر وأما

الاستصناع ، على أنه بيع غير شرط فيه

العمل<sup>(١١)</sup> أو هو بيع لكن للمشتري خيار

الرزق به<sup>(١٢)</sup> فهو بيع إلا أنه ليس على إطلاقه ،

فخصائص البيع المطلق في الشترط العمل في

الاستصناع ، والمعلوم أن البيع لا يشترط فيه

العمل وقيل بعض الحنفية : إن الاستصناع إجارة

-----

(١) المدخل ١٠٥ ط الأوز

(٢) فتح القدير ٣٥٨ ، والمبسوط ١٢٨/١٢ وما بعدها

(٣) فتح القدير ٣٥٥

(٤) لمبسوط ٨٤/١٥ وما بعدها ، والإيضاح ٢٠٠

(٥) القديم ١٠٧٧

## حكمه مشروع الاستصناع

٨ - الاستصناع شرع لسد حاجات الناس

ومطالباتهم ، نظرا لظهور الصناعات تطورا كبيرا .

-----

(١) فتح القدير ٣٥٧

(٢) فتح القدير ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وحاشية ابن خلدون ١٢٢

(٣) المدخل ١٠٧٧ ، (شرح فتح القدير ٣٥٥) ، وعد

الصفحة ٣٨٨ ، والقار الأصبغة ٥٧ ط الأخيرة

(٤) فتح القدير ٣٥٥

(٥) رد المحتار في اصطلاح الرسول في الدعاء في الأيمان والهدوء

فتح القدير ١٠١/١٠١ ط مسرحة عن عهد ، في الباب في

عزب أحمد ٥٧ ط جيس المحقق ما عليه ، مصنف

الرسول في حاشيته ٥٥١ ، قد ابن الأثير في أمر أن

يصنع له كما تقول : كتبت أي أمر أن يكتب له ، وقال صاحب

الأختار ١٨٧ ط التبرية : هذا حديث صحيح ثابت ، ولا طري

في الصلح عنه

(٦) المدخل ١٠٧٧

(٧) الإيضاح ٢٠٠

لا على الصنعة<sup>(١)</sup> ويسرون أن المفق عليه أن الاستصناع ثبت فيه للمستصنع خيار الرزق<sup>(٢)</sup> ، وخيار الرزق لا يكون إلا في بيع العين ، فدل ذلك على أن البيع هو العين لا الصنعة<sup>(٣)</sup> ، ومن الحنفية من يرى أن المفقود عليه في الاستصناع هو العمل<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأن عقد الاستصناع ينشأ عن أنه عقد على عمل ، فالاستصناع طلب العمل لغة ، والأشياء التي تستصنع بمنزلة الآلة للعمل<sup>(٥)</sup> ، ولو لم يكن عقد الاستصناع عقد عمل لما جاز أن يفرد بالسعي .

#### الشروط الخاصة للاستصناع :

##### ١١ - للاستصناع شروط هي :

أ - أن يكون المستصنع فيه معلوماً ، وذلك ببيان الجنس والسوق والتقدير . والاستصناع يستلزم شيئين هـ : العين والعمل ، وكلاهما يطلب من الصانع .

ب - أن يكون مما يجري فيه تعامل بين الناس ، لأن ما لا تعامل فيه يرجع فيه لتقياس فيحمل على السلم ويأخذ أحكامه<sup>(٦)</sup> .

ج - عدم صير الأجل : اختلف في هذا الضرب ، فمن الحنفية من يرى أنه يشترط في عقد

قائم بالصانع يحصل له الإرضاء ببيع ما ينكر من صفة هي وفق الشروط التي يصنع عليها المستصنع في المواصفات والمقاييس ، والمستصنع يحصل له الإرضاء بسد حاجاته وفق ما يراه مناسباً لنفسه وسدده وماله ، أما الموجود في السوق من مصنوعات السابقة لصنع فقد لا تسد حاجات الإنسان ، فلا بد من الذهاب إلى من لديه الخبرة ولا شك!

#### أركان الاستصناع :

أركان الاستصناع هي : التقدير ، والمحل ، والصيغة

٩ - أما الصيغة ، أو الإيجاب والقبول فهي : كل ما يدل على إيجاب الجائز السائغ والمشتري<sup>(٧)</sup> ، ومثلاً هنا : صنع في كذا ، وسجوه هذه عبارة لفظاً أو كتاباً .

١٠ - وأما محل الاستصناع فقد اختلف فقهاء الحنفية فيه ، هل هو العين أو العمل<sup>(٨)</sup> فجمهوروا الحنفية على أن العين هي المفقود عليه ، وذلك لأنه لو استصنع رجل في عين ، بسلمه ، له الصانع بعد استكمال ما يطلبه المستصنع ، سواء أكانت الصيغة قد تمت ففعل الصانع لم يفعل غيره بعد العقد فإن انقضى يلزم ، ولا يرد العين للمستصنع إلا بخيار<sup>(٩)</sup> . ثم إن ذلك العقد وارد على صيغة الصانع أي : عمله ، لما صح العقد إذا لم يصح صيغة بصنع غيره . وهذا دليل على أن العقد ينسخه على العين

(١) : المسوط ١٢/٢٤٩ ، وفتح القدير ٣٥٥/٥ . وحاشية الشرح على القدر ١٢٨/٢٤ مع حاشية ملا خورشيد محمد كامل

(٢) : المسوط ١٢/٢٤٩

(٣) : فتح القدير ٣٥٥/٥ ، والقدر شرح القدر ١٢٨/٢٤ وما بعده ط ١ محمد أحمد كامل

(٤) : المسوط ١٢/٢٤٩

(٥) : الجائع ١٢/٢٤٩ ، وفتح القدير ٣٥٥/٥

(٦) : الأختار ٢ ط مظهر الخليل ، وشرح القدير ١٢/٢٤٩ ، وأهداف ١ ط ، وكتاب المانع ١٢٥/٢٣ ومبطلها

انفق عليها أم ع. موافق . ذهب أبو يوسف إلى  
أنه إن تم صعبه . وكان مطلقاً للأوصاف المنفق  
عليها . يكون عقد لازماً . وأما إن كان ع. مطلق  
ما فهو ع. لازم عند الجميع . ثبت خيار فوات  
الوصف <sup>(١)</sup>

ما ينتهي به عقد لاستنصاع .

١٢ . ينهي الاستنصاع بشراء الصب . وسلم  
العين . وصوب . يقضى الخبر كذلك بين  
الاستنصاع موت أحد العقدين . لشبهه  
بالإجارة <sup>(٢)</sup>

## استنطابة

التعريف

١ - انطبت لغة . خلافاً أخذ . يقال : تم  
ط . أي طاهر طيفه <sup>(٣)</sup>

والاستنطابة مصدر استنطاب . بمعنى را  
طفاً . ومن معانيه . الاستسقاء . أثر الضحى  
يظهر المكان وينطق من النجم . فنطبت به  
بذلك <sup>(٤)</sup>

(١) صحيح مسلم ٥/٤٥٥ . ٣٥٠ . وعلة الأحكام العدلية : ١٢١  
٣٩٢ . والجنة نرجس رأى أبي يوسف . الذي يعذب به جنة .  
ينسب إلى ربه عند الاستنصاع . سارت مقر استنطاب . أحد  
الطوبى . يصح من الصلوات الأربعة . من صلاة التوبة المرفوعة  
عنه

(٢) مع القدر ٥/٤٥٦

(٣) مغرب ١٢٠ . ١٢١

(٤) انصاع الدرر والدرر . طاب . ذهب

الاستنصاع حبه من لأجل . فإذا ذكر لأجل في  
الاستنصاع صار صلب . ويعبر فيه ترائف  
السم <sup>(١)</sup>

وقد استدلو على اشتراط عدم ضرب الأجل في  
الاستنصاع . بأن السلب عقد على منع في الدمة  
مؤجلاً . فإذا ما ضرب في الاستنصاع أجل صار  
بمعنى السلم وأدركت الصيغة استنصاعاً <sup>(٢)</sup>  
رسائل الناجل يختص بالمدون . لأنه وضع لتأخير  
التعليق . وتأخير التعليق إنما يكون في عقد فيه  
مضنة . ونس ذلك إلا في السلم . لا لأن في  
الاستنصاع <sup>(٣)</sup>

وحالف في ذلك أبو يوسف . ومحمد . بأن  
العرف عندهما جرى مجرى ضرب لأجل في  
الاستنصاع . والاستنصاع إنما جاز للمعامل . ومن  
مراعاة التماثل بين الناس رأى الصحابة أن  
الاستنصاع قد يعرف فيه على ضرب الأجل . فلا  
سقوط إلى السلب بوجوه الأجل <sup>(٤)</sup> . وعندهم أن  
الاستنصاع إذا أطلق عمل على حقيقة . فإنه  
كلام اشعائين يحمل على مفقاه . وإذا كان  
كذلك فالأجل محمول على الاستنصاع . لا  
الاستنصاع . وهو حاشي خلاف أي حقيقة <sup>(٥)</sup>

الأثار المتأثرة بالاستنصاع .

١٢ - لاستنصاع عقد ع. لازم عند اختيار المتعبد .  
سواء تم أم لم يتم . وسواء أكان مؤلفاً لنقصات

(١) البدائع ١/٢٥٨

(٢) تحفة الفقهاء ٢/٣٩٠

(٣) المبسوط ١/١٠٠

(٤) المسوقة ١/١٢٠

(٥) الدرر شرح مسرور ١/١٩٨ . وحاشية الدرر ١/١٣٠ . ١٣١  
وميلادها بولاد . والدرر ١/١٩٨

وإذا كانت الاستطاعة والقدره بمعنى واحد ، فإنه يجدر بنا أن ننوه أن الفقهاء يستعملون كلتا الكلمتين ( استطاعة ، قدرة ) ، وأن الأصوب يستعملون كلمة قدرة ( ) . قال في فرائح الرحموت شرح مسلم النيسابوري : علم أن القدرة المتعلقة بالفعل المستجمعة لجميع الشروط التي يوجد انفعال بها أو غنى الله تعالى عنها ، تسمى : ( استطاعة )<sup>(١)</sup>

#### الألفاظ ذات الصفة

##### الإضافة

٢ - لا خلاف في الشيء بين استطاعة وإضافة ، إذ أن كل كلمة منهما تدل على غلبة مقصور القدرة ، واستعراة وسع في المقصور<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه ما يفرقها عن ( القدرة ) في الاستعمال اللغوي هو أن القدرة ليست لغاية المقصور ، ولذلك يوصف الله تعالى بالقدرة ، ولا يوصف بالبطون أو المستطيع<sup>(٣)</sup>

#### الاستطاعة شرط للتكليف

٣ - اتفق الفقهاء على أن الاستطاعة شرط لتكليف<sup>(٤)</sup> ، فلا يجوز التكليف بما لا يستطيع عادة ، بل على ذلك كثير منصوص اقرآن والآية : « مَا جَلَّ شَأْنُهُ : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) »<sup>(٥)</sup> ، وقال مالك : ( إِنْ خَرَأْتُمْ عَنْكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ . نَعْنِ كَأَنَّ أَعْمَهُ تَحْتَ يَدِهِ

و يطلق الفقهاء الاستطاعة على الاستنجاء ، ويعملون الكليتين مرة أو فترتين . فإذا لم قداسة في لغوي الاستطاعة هي : الاستنجاء ، سواء أكان الاستنجاء سمي استطاعة لأنه يجب حمله بإزالة نجس عنه<sup>(٦)</sup> .

وقد وردت استطاعة بمعنى عجز المعاسة في حديث : « يجب من عدي شيء أرادوا قتله » ، قال لامرأة عقبه من الحارث : « يا بني حديد استطع بها »<sup>(٧)</sup>

٤ - والأحكام الاستطاعة بمعنى الاستنجاء ( رد ) مستحاضة ، والأحكام بمعنى خلق العادة ( رد ) مستند ( رد )

## استطاعة

#### التعريف :

١ - الاستطاعة في اللغة : القدرة على الشيء<sup>(٨)</sup> .  
والقدرة : هي صفة من إن شاء ، فعل ( وإن شاء ثم يفعل )<sup>(٩)</sup> .  
وهي عند الفقهاء كذلك ، فهم يقولون مثلا : الاستطاعة شرط لجوب الطح

(١) فرائح رحموت شرح مسلم النيسابوري ١٢٦/١

(٢) لغوي في اللغة ص ١٠٣ طبع دار الآداب بيروت

(٣) لغوي في اللغة ص ١٠٣

(٤) مسلم النيسابوري ١٣٥/١

(٥) سورة البقرة ٢٢٢

(٦) لغوي ١٢٩/١ طبع دار الآداب

(٧) لغوي في تاريخ الحديث ٦٨٦/١ طبع دار الآداب بيروت

(٨) لغوي في تاريخ الحديث ٦٨٦/١ طبع دار الآداب بيروت

(٩) لغوي في تاريخ الحديث ٦٨٦/١ طبع دار الآداب بيروت

(١٠) فرائح رحموت ١٢٦/١

### أنواع الاستطاعة

٥ - يمكن تقسيم الاستطاعة إلى عدة أقسام بحسب أنواعها :

التقسيم الأول : استطاعة مالية ، واستطاعة بدنية .

٦ - الاستطاعة المالية : يشترط توافرها فيها يلي :

أولاً : في أداء الواجبات المالية المحضة ، كالزكاة ، وصدقة الفطر ، والهدي في الحج ، والفقرة ، والمجزية ، والكفارات المالية ، والنذر المالي ، والكفالة بقال ، وبحود ذلك .

ثانياً : في الواجبات البدنية التي يتوقف القيام بها على الاستطاعة المالية ، كقدرة فائد الماء على تبرأه بشمن المثل للوضوء أو الغسل ، وقدرة فائد ما يترتب عورثه على شراء ثوب ينسج المثل ليصلي فيه ، وقدرة مريد الحج على توفير الرقة والراصة وعقد العيال ، وقد فعل ذلك الفقهاء في الأبواب المذكورة

٧ - أما الاستطاعة البدنية ، فإنها مشتركة في وجوب الواجبات البدنية ، كوجوب الطهارة ، وأداء الصلاة على الوجه الأكمل ، وفي الصوم ، وفي الحج ، وفي السفر لبدي كالصلاة والصوم ، وفي الكفارات البدنية كالصيام ، وفي النكاح ، وفي الحضانة ، وفي الجهاد ، وقد فصلت أحكام ذلك في الأبواب المذكورة في كتب الفقه .

التقسيم الثاني : استطاعة بالنفس ، واستطاعة بالغير .

٨ - الاستطاعة بالنفس : تكون بقدرة المالك على القيام بما يكلف به نفسه من غير انتفاع إلى غيره .

٩ - والاستطاعة بالغير : هي قدرة المالك على

فليطعمه بما ياكل ، وليلبسه بما يلبس ، ولا تكلفهم ما يغلبهم ، فإن كفتهم فاعينهم <sup>(١)</sup> .

وقد حكى في عمده فقاري عند كلامه على هذا الحديث الاتفاق على تحريم التكليف بغير المستطاع <sup>(٢)</sup> .

وإذا صدر التكليف حين الاستطاعة ، ثم فقدت هذه الاستطاعة حين الأداء ، أوقف هذا التكليف إلى حين الاستطاعة <sup>(٣)</sup> فقد كلف الله تعالى من أورد الصلاة بالوضوء ، فإن لم يستطع سقط عنه الوضوء ، وصبر إلى البدل ، وهو التيمم . وكلف لحائض في بيته بكفارة الإطعام أو الكسوة أو الإحراق ، فإن لم يستطع واحد منها حين الأداء سقطت عنه وصبر إلى البدل ، وهو الصيام . وكلف المسلم بالغلج ، فإن لم يستطعه حين الأداء لمرض ، أو فقد بقة ، أو غير ذلك ، سقط هذا التكليف إلى حين الاستطاعة

ونجد ذلك مبسوطاً في أبوابه من كتب الفقه ، وفي محنت الحكم من كتب الأصول .

### شرط الاستطاعة

٤ - وشرط محقق الاستطاعة وجودها حقيقة لا حكمي . ومعنى وجودها حقيقة وجود القدرة على العمل من غير تعسر <sup>(٤)</sup> ومعنى وجودها حكمي القدرة على الأداء بتعسر .

(١) أصرح البخاري (صح البخاري ٨٢/١) ط السلفية، ومسلم ١١٨٣/٣ - ط عيسى الحلبي، كلاهما في كتاب الإيمان

(٢) عمدة القاري ٢٠٨/١

(٣) نواحي المرحوم ١٢٧/١

(٤) الطحاوي على مراقي الفلاح ص ٢٢١

والأخص والشيخ الأكبر زادوا من بعضهم  
على أنوا أفعال الشيخ

النظم الثالث . - وهو للتحفية استطاعة

مكثت . واستطاعة ميسرة

١٠ - استطاعة المتكلم مضمومة بسلامة الآلات  
وصحة الأسباب ، وإجماع المراجع ، وعليه  
الشرح جاز لا يستطيع النفس ، ومن حمله على لا  
يستطيع الخج يعكس

والاستطاعة المتكلم شرط في أداء الواجب عليه ،  
فإن كانت لا يسقط الواجب عن الدعة شوائها  
ولا يشترط توفرها في قضاء الواجب ، لأن  
انفسها انما تحقق التكليف . وقد وجد ، فإذا  
يتكرر الواجب لا يجب تكرار الاستطاعة حتى هي  
شرط لتوجب

١١ - نعم استطاعة خيرة ، فهي فمرة الإسبان  
على الفعل بسهولة ويسر

ولا استطاعة ميسرة أيسر شرط في وجوده . بعض  
المؤلفين . فشرطه بها ، حتى لو كانت هذه القدرة  
مستطاعة الواجب عن نفسه . فلو كانت واحدة بالقدرة  
نفسه ، ومن وجوه اليسر فيها أنها قليل من كثير ،  
وتؤدى مرة واحدة في الخبر . وهذا اليسر مستطاع  
بحسب هلاك النصاب ، لأنه وجبت مع أفلاك  
تقلب اليسر غير<sup>(١)</sup>

اختلاف الاستطاعة من شخص لآخر . ومن  
عمل لآخر .

١٢ - استطاعة تختلف من شخص إلى شخص  
آخر ، فتجد عمل معين قد يكون تخصص مستطاع

(١) أوجب فرعون المخرج له مروت ١٢٧ ، ١٢٨

القيام بها خلف به بإجابة غيره ، وعدم قدرته  
بفسه

وهذا النوع من الاستطاعة يختلف البنية في  
تحقق شرط التكليف : -

فالجزم ومن الفقهاء يعتبر أن استطاع غيره  
مكثلة يستغنى عنه الاستطاعة ، ذهب إلى ذلك  
المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وموسى  
ومحمد ، لأن المستطيع بغيره يصير قادر على  
الأداء .

وعند أبي حنيفة . المستطيع بغيره عاجز وعن  
مستطيع ، لأن الأداء يكلف مقدرة نفسه لا مقدرة  
غيره ، ولأنه يصير قادراً إذا احتضن به الله تعالى له  
الفعل متى أراد . وهذا لا يلحق بمقدرة غيره  
ويستثنى أبو حنيفة من ذلك حالات : -

الحالة الأولى : ما إذا وجد من كانت إجماعه  
واحدة عليه ، كوليده وحاضنه

الحالة الثانية : ما إذا وجد من إذا استعان به  
أعده من غيرته ، كزوجته ، فإنه يكون قادراً بخذلة  
هؤلاء<sup>(١)</sup>

وقد أورد الفقهاء ذلك في كثير من أبواب الفقه  
واختلفوا في حكمها ، ومنها :

العاجز عن نفسه إذا وجد من يعينه .  
والعاجز عن التوجه إلى القبلة إذا وجد من  
يسوجه إليها .

والأخص إذا وجد من يتقدمه إلى صلاة الجمعة  
والخيرية .

(١) ينظر الرافعي ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، وسنبليل أبو حنيفة  
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، وسنبليل الخناز ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،  
١٢٦ ، ١٢٧ ، وترجم ترمذي على فقهه على ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١

الضيق بالبوقت، هل هو وقت الصلاة أو الوقت مطلقاً؟ أي غير مقيد بكونه وقت صلاة، فيشمل ما بين طلوع الشمس واندوارها، أي فوليبي : ظهرهم أنه وقت الصلاة، لأن غير وقت الصلاة لا عمة بمعارضة وملازمة، إذ ليس هو مخالفاً حيث قاله<sup>(١)</sup>

والنوم واجب لو لم يكن كل صلاة عبد الحنفية، والشفقة، والحنابلة، وذلك لما روي عن أبي بصير في استحبابها : أنها تنوماً لكل صلاة<sup>(٢)</sup> .  
« تنقص الوضوء بخروج الوقت عند الشفقة، واختلافه، ولأن حبيته ومحمد، ينقص عند دحر مدحول الوقت، ويجب ما عدا أبي يوسف أما المالكية، فتعدهم أن الوضوء لا ينقص، وهو (أي الوضوء) غير واجب ولا مستحب بل لازمه أخذت كل الوقت، ومستحب فقط بل لازمه أخذت كثير الوقت أو بعضه، وقيل : إن لازمه دفعه وحجب الوضوء نكح الصلاة<sup>(٣)</sup> .

له، ونحجب ما عدا مصلح له، كدخول ما عدا أي يفتت أرباعاً على الدوام  
ثم تختلف الاستطاعة من عسى إلى عسى، فلا عرج غير استطاعة لتحليل النفس، ولكنه استطاعة لتحليل النفس، ويستطيع لأداء صلاة الخفية وحركه

## استطلاق البطن

للمعريف

١ - استطلاق البطن في اللغة : هو مشيئه، وكثرة خروج ما به<sup>(٤)</sup>  
والنوع الاستطلاح هو النفس اللدني، وقد عرفه الحنفية، بتفريق استطاع البطن هو : خروج ما به من الخلط<sup>(٥)</sup>

### الحكم الإجمالي

٢ - استطاع البطن من الأعذار التي سيج العبادات مع وجود تعذر، بشرط اعتباره عذراً، أن يمتدح ويحده فأن وقت صلاة معروضة، وهذا عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة .

وعند المالكية، يعتبر عذر إن لازم حدث كثر أو حدث، أو علة، أو علة، ويختلف المالكية في

(١) : أعطى ٢٠٠ : ٢٢٠

(٢) : حديث : أنه تنوماً . أخرجه أبو داود، وابن ماجه والترمذي من حديث حماد بن ثابت عن النبي ﷺ بعض قال في سنة الصلاة : « قال الصلاة إيمان ثم أتته . ثم عيسى وشرباً عند كل صلاة : « تنوم وتضيء » قال صاحب تلخيص الحبير (١ : ١٦٩) ط ثم ذكر الطبري في : « وسأله عن صلاة وراد : « نعم وأصحاب السيرة من أدات صلاة بلطف » ثم : « تنوم وتضيء » ثم ذكر الصلاة ثم هي : « سأل الأوزار (١٦٧ : ٣٦٨) ثم دار الحيل في روت ورواه الدارقطني وصححه . فأنظر إلى نسخة الصحيح، وأمر حاشي في صحيحه : « صحت (١٦٧ : ٣٦٨) »

(٣) : الأثر (١ : ٢٩٠) . (٤) : ابن عابدين (١ : ٩٠٠) . والمصنوع (١ : ٥١٦) . وأما (١ : ٣٦٨) ومع التلخيص (١ : ٦٥٠) . وأعطى (١ : ٢٩٠) .

(٤) : أنشأ حرب علة (ص ١)

(٥) : ابن عابدين (١ : ٢٩٠)

والإجاءة عنى الاستظلال ذكروها في الإجاءة ، عند الكلام عن شروطها . والجلوس بين الشمس والفضل ذكر في الأدب الشرعية للمعالم ، عند الكلام عن النوم والجلوس بين الشمس والنظر . والنذر بترك الاستظلال ذكر في النذر ، عند الكلام عن النذر الرياح .

## استظلال

التعريف :

١ - الاستظلال في اللغة : طلب الظل ، والظل هو : كل ما لم تصل إليه الشمس .<sup>(١)</sup>  
وفي الاصطلاح : هو قصد الانتماع بالظل .<sup>(٢)</sup>

## استظهار

الحكم الإجمالي .

٢ - الاستظلال عموماً - سواء تحت شجرة أو جدار أو سقف وما كان في معناه - مباح بكل مسلم عزم أو غير عزم النفسا . أما الاستظلال للمحرم في المختل خاصة - وما كان في معناه - فقد اختلف الفقهاء فيه ، فمنهم من جوزه مطلقاً ، وهم الشافعية ،<sup>(٣)</sup> ومنهم من اشترط ألا يصب رأسه أو وجهه ، وهم الحنفية . . . .<sup>(٤)</sup> ، وكسره ذلك المالكية ، والمحليلة .<sup>(٥)</sup>

التعريف :

١ - ذكر صاحب اللسان للاستظهار ثلاثة معان :  
أ - أن يكون بمعنى الاستمساة ، أي طلب المعون . قال : « استظهره أي استعانه » ، وظهرت عليه : أعنته ، وظاهر فلاناً : أعانه » . وقال أيضاً : « استظهره . استعانه » ، وعنى هذا يكون الفعل مما يتعدى بنفسه وبآل .

ب - ويكون بمعنى القراءة عن ظهر قلب ، قال : « قرأت القرآن عن ظهر قلمي أي قرأته من حفظي » ، وقد قرأه ظاهراً واستظهره أي : حفظه وقرأه طاهراً » .<sup>(٦)</sup>

وفي القاموس : استظهره : قرأه من ظهر القلب ، أي حفظه بلا كتاب .

ج - ويكون بمعنى الاحتياط ، قال صاحب اللسان : « في كلام أهل المدينة إذا استحضت

مواطن البحث :

٣ - الاستظلال في الإحرام موطنه مبحث الحج - عند الكلام عن المحرم : ما يجوز له وما لا يجوز .

(١) لسان العرب مادة : ظل ، ١ ، المكتبات ، ١ ، ١٢٦ / ١ .  
٢٧٧ / ٢

(٢) ابن عابدين ٢ / ٦٦٨ ط النار الثالثة

(٣) معنى المحتاج ١ / ٥٦٨ ط مصطفى الحلبي .

(٤) حطية ابن عابدين ٢ / ١٦١ ط بولاق الثالثة .

(٥) القدوة ١ / ١٠٨ تصوير دار صادر ، والمقني ٣ / ٣٠٧ ط الرياض

(٦) لسان العرب مادة : ظهر ، ١ .

وتابعاً ، أن القراءة عن ظهر قلب أفضل ،  
وسبب إلى أن محمد بن عبد السلام .

وشالها ، واختاره النووي ، أن القاري ، من  
حفظه ، كان يحصل له من الشد ، والتميز ، وجمع  
القرآن أكثر مما يحصل له من مصحف ، والقراءة من  
الخطف أفضل ، فإن سئو فهم المصحف  
أفضل .

وبقية مباحث الاستظهار ننظر تحت عنوان  
(ثلاثة) .

### بحر الاستظهار

٣ - ذكر بعض أئمتنا ، من الاستظهار ، وفترها  
الديلمي ، المنكي ، أنها مقبولة للحكم فقط ، فلا  
ينص الحكم بدونه .<sup>(١)</sup> ، كما يتوقف عليه  
أحكام هيوية العضد ، أو يمين لاسراء  
وجند . المدعي يحسن الاستظهار ، إذا ادعى على  
ميت أو غائب ، وقام شاهدان باحق .<sup>(٢)</sup>

فمن يحسن الاستظهار ، زماً قال الرمي التلويحي  
أنه لو ادعى من لزومه التركة من أمواله عليهم  
البيعة دفع التركة إلى البيعة ، فإنه يصدق بلا يمين  
لـ . . . . . على التلويحي ، ويتدب  
الاستظهار بيمينه على صدقه ، إنهم ، حروجا  
من خلاف من أوجبها .<sup>(٣)</sup>

وذكر المالكي في الشرائع نوية الفراق من زوجها  
له . . . . . ، فإن كانت البيعة بعيدة

القراءة ، واستمر بها الدم ، فإنها لها المصلحة ،  
إذا انقضت استظهرت ثلاثة أيام ، نفع فيه .  
بجميع ولا تفصل ، ثم تغسل ونسوي . فإن  
الأهرسي . ومعنى الاستظهار في دفعه هذا .  
لا ينافي والاستظهار .<sup>(٤)</sup>

ويستعمل الفقهاء الاستظهار بمعنى الثلاثة  
لعدالة .

### الحكم الإجمالي :

#### استظهار القرآن

٢ - في كون استظهار القرآن أفضل من غيره  
المصحف ثلاثة أقوال للمعني .

أولها . أن الشريعة في المصحف أفضل من  
استظهاره . . . . . التلويحي إلى الشافعية . وقال  
إلى التلويحي عن بعض . . . . . أن الشافعي  
المصنف عناه . . . . . واجتزأ أنه التلويحي . . . . .  
رواية أبي عبيد بن ربيعة . . . . . فصل قراءة  
القرآن نظراً إلى من يؤمنه طاهراً كفضل العرضة  
على الشافعية . قال التلويحي . . . . .

(١) شرح مسلم .

(٢) . . . . . في علوم القرآن للزركشي ١٦٦ ، ١٦٧ هـ .  
المنكي ١٣٧ هـ . . . . . . . . .  
على . . . . . . . . .  
حصلت بعد ما ذكره بعض العلماء . . . . .  
أربعة . . . . . . . . .  
القرآن . . . . . . . . .  
و . . . . . . . . .  
الذليل . . . . . . . . .  
وقال البيهقي . . . . .

(١) حاشية الدرر على شرح تكملة ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) الدرر على شرح الكفر ١٦٧ .

(٣) . . . . .

## استظهار 2

الدعوى، ومباحث القضاء، والقضاء على الغائب .

أجلها القاضي بحسب ما يراه ، فإذا انقضت أمدة استظهر عليها باليمين<sup>(١٦)</sup>

والخفية ، والمخابلة ذكر والاستعانة المدعي إذا ادعى على ميت أو غائب وأقام بينه<sup>(١٧)</sup>

وأما الاستظهار - بمعنى الاستعانة - فذكر أحكامه تحت عنوان : ( استعانة ) . ويذكر الاستظهار - بمعنى الاحتياط - في مباحث الجبس ، وانظر ( احتياط ) .

مواطن البحث :  
١ - يذكر الفقهاء بعين الاستظهار في مباحث



(١٦) نصوص الأحكام يشار إليها الحق سبحانه (١/ ١٣٢) ، و انظر ٢١٩/٢ ، ٢١٦/٢

(١٧) ابن مفلح (٤/ ٢١٦) ، ٢٢٣/٢ (٢٧٢) ع . و مجلة الأحكام العدلية (المجلد ١٧٤) ، والفهي ١٠٩/٢ ، ١١٠/٢

# تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء الثالث





ابن الأثير

(ملحق) تراجم الفقهاء

ادب الغلام

[illegible]

من تصديده «اغوانة العباسية» والمرفقة بمصر ١١١١  
 وجمع تفسير أبي خنيس عند  
 [مجمع النخلة، ١٩٧٤، والذوق الكافى، ١٩٧٤].

ابن جماعة (٦٩٤-٧٦٧هـ)

هو عبد الحميد بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن  
 داود، عم لادن، أبو محمد. من أهل دمشق والإمام الحنفي  
 لعب العروس وأخذت لحفظ كتابك في بعض العلوم.

تتم هذه الحربين الدوليتين وأبى الفصل من عداكم  
والجزء الدوا يستص، وأجاء له أحد من أبي عمرو  
وعبره وولي قض، الدوا الحربية مدة مائة وسبعة  
لأحد له بعد قضاء الضمان ولد يدمين، ويوم مكة

من تصديقه : « هداية المثلث إلى مدارج » ( ١ )  
في السياسة ، « وهاهنا الصفري » ، « رهبة الأدياب  
فيها لا يجد في كتاب » .

والأعلام ١٥١٤، ومجمع المؤلفين ٢٥٧/٥.]

این نظام (۱-۳۷۵)

[illegible]

من تعاليمه : «مدخل الشريعة» الشريعة ،  
«شعير الأمان» ، و «مذكور الأمان» .

ما هو الأسلوب :

محدثت برائے حضرت غفر ۱ ص ۳۶۸

١٠٠ (١٠٠ - ١٠٠) ١٠٠

هو عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد، المعروف بابن ران، من أهل دوانقو، دمشق، فقه، أصولي، فقيه، مؤرخ، شارك في أنواع من العلوم، وله يدوي يفرق دمشق، وحلب وتيمم دمشق، وفي إقامته احتفظ، وأعرف مدة إلى سنة، فهاضي من آثاره في بلاد دمشق الحديثة.

من تصديقه: "الفتح إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل"، "مذهب الخليل بن أحمد"، "شرح روضة خاطر لابن قدامة"، "وفيل صغائر أحماد"، "البر الحظري"، "إنكراك الدين".

المجلد الثاني ٢٨٣/٥، والإعلام ١٦٦/١، ونهرس  
والشريعة ٢٩٩/٣.

ایس بھٹالہ :

تجدید سے توجہ کی جگہ ۱ ص ۲۹۶

البن فهد :

نقد و بررسی: ۴۴۹

ایک طرف

نفاذ ندرت و کمیابی

فایر جیو ریڈ: ہوٹل کے پرنسپل جیو ریڈ

نقد و بررسی: زمزمه های سحر آهس ۱۳۱

ابن جماعة (٧٢٥ - ٧٩٠ هـ)

هو الشيخ محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الله بن  
جدة، بركة ابن أبي جعفر، فقه، وفقيه، ومفسر.  
ولد بمصر، ودرس عند علماء عصره كشيخه أبي العزيم.  
وبوصف الدلائل، والده هو، وغيره. وأبى له



عن ابن أبي شبيب : « في ذخائر الأسرانية في أختار الخفية » .  
 و « ذخيرة ابن أبي شبيب » . و « دبر » . و « في القصة » . و « في قصة  
 لمحمد » . و « نصيب عند التمر » .  
 [ندرات الخفية : ١٩٨/٨ ، و معجم المحدثين : ١٧٨ ،  
 والأعلام : ١٧٢/٤ ، و نزهة الألبان : ١٧٣ ] .

#### ابن الصباغ ( ٤٠٠ - ٤٧٧ هـ )

هو عبد الله بن محمد بن عبد الواحد ، أبو نصر ، المعروف  
 بابن الصباغ . ولد ونشأ بمصر ، كان فقيهاً جامعاً ،  
 أصيب بعمى ، وكان يصاها أبا جحان السمراري وقد  
 نفعه منه في معرفة الكتب . نزل الكوفة في المدرسة  
 السطوة بسوادان ، فاجتهد ففقه على القاضي أبي  
 الطيب . وسمع الحديث من أبي علي بن شاذان وأبي  
 الخضر بن الفضل ، وروى عنه الخطيب في التاريخ ،  
 والبيهقي عن عبد الله بن أبي شبيب ، ورواه عنه  
 أسمرقني .

من تصانيفه : « تذكرة التمام » ، و « الحجة » ،  
 و « الكافي » ، و « السائل » .

[طبقات الشافعية : ٢٣٠/٣ ، و « دبر » ،  
 الأعلام : ٣٨٨/٤ ، والأعلام : ١٧٢/٤ ] .

ابن غالب بن :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٠

ابن عبد البر :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ١٠١

ابن عبد الحكيم : عداً لله بن عبد الحكيم

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

#### ابن عبد الحكيم ( ١٨٢ - ٢٩٨ هـ )

هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم ، أبو عبد الله ،  
 عدوّ . حافظ ، فقيه على مذهب مالك . من أهل مصر .  
 و « الإمام الشافعي » . يرجع إلى مذهب مالك . و «  
 مصر » من أبيه وأمه . و « في الناس وغيره » . و «

أغراء » . و « في الرشد » . و « في » . و « في » .  
 أسير عمر بن شبيب الطحاوي وأبو علي الزركلي وغيره . قال  
 ابن أبي شبيب : « وهو من الحفاظ المحدثين » .

من كتبه : « أدب السالك » ، و « المختصر  
 والمختار » ، و « التواضع » .

[التواضع : ١٠٠ ، والمختصر : ١٠٢/٢ ،  
 والأعلام : ٢٣٠/٧ ، و معجم المحدثين : ١٧٢/٤ ، و « دبر »  
 التواضع : ١٠٢/٧ ] .

#### ابن أبي شبيب ( ٣٦٤ - ٤٠٠ هـ )

هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط  
 البصري ، أبو بكر . له « روافد » . و « في » . و « في » .  
 حافظ ، صاحب المساني . كان رجلاً صالحاً ، فقيهاً  
 شافعيًا . عاين بقاءه في مصر . و « في » . و « في » .  
 وعمر بن أبي عبد الله الطحاوي وأبي جعفر ومعه .

من تصانيفه : « كتاب عمل اليوم واليوم » . و « مختصر  
 المساني » . و « المساني » . و « الإيجاز » . و « في » .  
 و « كتاب التواضع » . وغيره .

[طبقات الشافعية : ١٩٨/٤ ، و « دبر » .  
 ١٩٨/٤ ، و « في » . و « في » ] .

ابن مسير :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

ابن خزيمة :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ١٠٠

#### ابن الشحنة ( ٨٥٦ - ٩٢١ هـ )

هو عبد الله بن محمد بن عبد بن محمد بن الشحنة ، أبو  
 البركات . حزين الحيز . فاضل في جني ، أصولي ،  
 سائر في أنواع من العلوم . ولد بمصر . وانتقل إلى  
 القاهرة ، وتولى قضاء حبيب ثم قضاء القاهرة . وصار  
 مجلس السلطان الكورني وصيه . و « في » .





اربعہ :

14. *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud.

ابن مكرم :

... ..

الْحَمْدُ لِلّٰهِ

[illegible]

(1879-1900) 1900-1901

هو محمد بن بكر بن علي، أبو عبد الله،  
روى بعض الأثر عن أبيه، الإمام الحجة عليه السلام.  
قال في تاريخه: هو من أهل طبرستان، وهذا  
في غير موضع من الآثار أن يكون له كتب  
أدبية في اللغة العربية.

من كتاب "الرياضة البدنية" - د. محمد عبد الحليم  
مطبعة دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٠ م

— ۱۳۸ —

از جمله:

نقد و بررسی: ۱۰۹

(1974-75) 1974-75

[illegible]

“*Shu* 4.10.10”

[illegible]

اسماء العبد المذنب :

2000

: ١٤٤٤ هـ

٣٣٤

: اذ

٣٣٤

ابن الفہام! تعددت زعماءہ ہی - ۱۳۳

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما أعان الله؟ (٢٠٠٠-٢٠٠١)

[illegible]

البرهان:  $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{n} \leq 1$ ،  $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{n} \leq 1$ ،  $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{n} \leq 1$

بسم الله الرحمن الرحيم

553 010 106 1017

$$- \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \log \frac{1}{2} (1 + \xi_i)$$

١٥٤

بہارِ مکی اعلیٰ :

277.  $\frac{1}{2} = \frac{1}{2}$

ہر حکمرانی تبدیل ہوتی ہے :

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو بكر بن العربي :

٣٢١

120

بندوبہ زمیٹہ کی - ۱ - ۱۲۹

$$\{ \mathbf{A} \in \mathbb{R}^{n \times n} : \mathbf{A}^T = -\mathbf{A} \} \text{ is } \mathcal{L}(\mathbb{R}^n)$$

هو مستقر، دار، أو خارجه، و قد - الأخرج، عذ  
نبياً وأما بعد تشيخه، ان ع - من مائة  
الطاسي، أي أقمم، غير وسيد من السبب وقد هو.  
وعنه لفرعون، عبد الله بن - وسيدان في الزمان  
والعهد.

[illegible][illegible]

بواغز النكر حى :

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

أبو الحسن المغربي (ت. ٩٩٩ هـ) :

[illegible]

من أمهات ما : « حلية مني الحسن » لا يعرف في  
الخطوط ، « اثنين حسن در » في نسخة واحدة  
رهي ثلث سوسي ، « و » في نسخة أخرى من حيث  
محذوف ، « وسين اواند » وفرازة لوند في كتاب  
النوازل ، وعلقات واثرها .

[شعبه تخصصی امور کتب، ۱۳۹۳، زمستان، شماره ۱۳۳]

أقوال الحسن بن عمر (؟ - ۳۶۶ هـ)

[illegible]

[شماره ۱۳۳، سال ۱۳۸۵، بهار و تابستان ۱۳۸۵]

أبو الحسن البصري (؟ - ١٣٦ هـ)

[illegible]

منها ما كان له من الأثر في الحياة، وما كان له من الأثر في الحياة، وما كان له من الأثر في الحياة.

[illegible]

١٠٧١، وأحمد الزعبي، ص ٣١٤، ومجد أبو دى  
١٠٧٢، والأخضر، ص ١٩١.

الحجبة :

\* موت نوح علیہ السلام - ۱۸ ص ۴۶ \*

والجواب :

—میں نے یہ سن کر ہلکا سا ہنسنے لگا۔

234

با استناد به این روش، می‌توان به روشی ساده و دقیق، به بررسی و ارزیابی سیستم‌های مختلف پرداخت پرداخت کرد.

$$(\mathbb{R}^n - \{0\}) \cup \{0\} = \mathbb{R}^n$$

أما ما يخص حاله في مرضه فإن ألبه، وهو لهذه  
ألمة ربي، عيسى خراج صدقته، كان في سنة  
أربع مئة الف سنة، وقد ظهر الإسلام في أمته  
سنة ثلاث مئة الف سنة، وقد ظهر من أخطار  
عيسى الله عز وجل، وأن الله عز وجل

المستوفى في ذكر أفاضل الروم، مطبوع بهامش  
الطبعة ٢٨٢/٢ وما بعدها.]

أبو عبد الحديق:

تذمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سالم الجورجاني (؟ - بعد ٢٠٠ هـ)

هو موسى بن حميد، أبو سالم الجورجاني، ثم  
سعيد بن أبي، الخنفي، أصله من «جورجان» من كورمان  
أذربايجان، فقيه، صاحب محمد بن الحسين، وأخاه ثقة  
عنه، حرص عليه الأئمة القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين  
احفظ شعري الله في القضاء ولا تولي على أمانت مني،  
فأبى والله غير ما يؤيد القريب، ولا أرضي نفسي أن أؤكف  
في بيته، فأخذه.

من تصانيفه: «التبصير للصغير»، و«الصلوة»،  
و«الرحم»، و«بوارق الحقائق» في فروع الخفية.

[بجواهر المفاتيح ١٨٦/٢، ومجمع المؤلفين ٣٩٦/١٣،  
والموائد البهية ص ٢١٦، والأعلام ٢٧٣/٨، وثاق البهية  
ص ٧٤.]

أبو سهل (كان حياً قبل ١٨٩ هـ)

هو موسى بن محبوب، أبو سهل حماد الرزي، أبو سهل،  
فقيه، من أصحاب محمد بن الحسن السيباني، فقه عليه  
أبو علي الدقاق وأبوسعيد البردعي، روى الحديث عن  
عبد الرحمن بن معمر أبي زهير، وهو معروف بروي الحديث  
عنه.

من تصانيفه: «كتابا تشييعاً»، و«كتاب  
الخارج» وهو بايع في يده.

[بجواهر المفاتيح ١٨٨/٢، وثاق ترجمه ص ٧٤،  
والذوايق ص ٢١٦، ومجمع المؤلفين ٤٩/١٣.]

أبو طالب (؟ - ٢٤٤ هـ)

هو أحمد بن حبيب، أبو طالب، المشككي، روى عن  
الإمام أحمد مسائل كثيرة، وكان أحد تكريمه ويعظمه،  
روى عنه أبو عبد الله هروان، وذكره ياقوت وغيره.  
ذكره أبو بكر الخليل قال: صاحب أحمد قد أتى أن  
مات.

كان من العلماء الخكباء، وهو أحد الذين جمعا القرآن  
جمعاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف.  
مات مائتاً، له في كتب الحديث ١٦٩ مدنية.

[الأعلام ١٠٠، باب ٣/٢٢٧، والإحصاء ٤٥/٣، وأسد  
الغاية ١٥٩/٤، والأعلام ٢٨٦/٥.]

أبو رافع (؟ - ٣٥ هـ)

هو أسد، مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو  
رافع، غلبت عليه كنية، واختلف في اسمه، فعين:  
أسد، وهو أشهر ما قيل فيه، وقيل: أسد إبراهيم، وقيل:  
سعد همر، والله أعلم، كان فقيهاً، وكان عبداً  
تعتسب به عبد الله بن عباس، روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم،  
فما يشتهر أبو رافع النبي صلى الله عليه وسلم بإسلامه الحارس  
اعتقه.

شهيد أبو رافع أحد ما بعدها، مات بالمدينة لثمة  
حلاقة عثمان رضي الله عنه.

[أسد الغاية ١٦٧/١، والاستيعاب ٨٣/١، والإحصاء  
١٥٧.]

أبو السعود (٨٩٨ - ٩٨٢ هـ)

هو محمد بن محمد بن مصطفى السعدي، أبو السعود،  
فقيه حنفي، وأصولي وفقيه، وشاعر، ولد بوضع قرب  
الفسطاطية، كان بارداً بالغات العربية والفارسية  
والتركية، تولى تدريس في بلاد متعددة، وفقه انحصاء في  
سروسة، والفسطاطية والرو، إلخ، وأضيف إليه «فناء  
سنة ١٢٥٧ هـ» شئت إليه رئاسة الجمعية في زمانه، وكان  
مات في السجن.

من تصانيفه: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب  
الكريم» في تفسير القرآن، و«تأفيل الأسماء» في فروع  
الفقه الحنفي، و«تحفة الطلاب» و«الردالة في المسح على  
الحقن».

[الموائد البهية ص ٨١، وشذرات الذهب ٣٩٨/٨،  
والأعلام ٢٨٨/٧، ومسجد المؤلفين ٣٠١/١١، وأسد





تخديت. واضعاً ذراع الطوق، وأخذ القصة عن الوكيلين  
و ساعدهم راككاً، ولما جرى بينهم، انهم إلى  
باب الدواخية، ووقف الخدم وأخذوا ينادون  
بالنفس.

من تصدق به : « ضيقات علي الربيه » في العلم ،  
و « الزماد والمنازل » ، « اعداد إلى أوهاد الكتاب » ،  
و « طرقات غدا » ، و « حصاد » ، « فرائد » ، « خورخر احببة »  
و ن . كمدد احب »

و. ج. حکایت ۳۵۹:۲، والأعلام ۱۱۹:۲، ومصحف  
ابو ج. ۲۰۳:۵.

: 441

٣٤٦ - ٣٤٧

أحمد :

تاریخ حیات حضرت علی (ع) - جلد اول

أفصل النبي أخويحي (٥٩٠ - ٥٦٩ هـ)

هو عمه في زماروس عليه السلام، أصله من الحواريين  
التي هي: أبو عبد الله، حنظل، صفي، ط... وغيره  
في القلوب الحرة، ورع في طه عليه وآله في ترمذ  
من أئمة ذات في زماروس، في أئمة عصره وأهله،  
وغيره، وهو: أئمه

من "صحة يهذه" : "الربيع"، و"الإسراء"، و"الخروج"  
بهذه الأسماء من الخطأ، كما أن عدالة في الخروج والخروج  
والدور جدها.

[illegible]

بمقام المحرمين (١٩٩٤-١٤٧٨ هـ)

هو يدالته من غيبه بن يوسف بن محمد الخوري  
ابن نظام بن محمد بن عبد الله بن الحروف بن عبد الله بن خنيزر

سـ أعلـم أصدقاؤك للناسـ . و هـ من جمـلـت عـجـلـي  
إصـابـت و فـر يـهـ . بـعـد عـشـ وائـهـ . و أنـي مـلـي جـمـع مـصـدقـه  
و مـدرو . فـيـا حـقـي راد عـلـيـهـ فـي التـعـذـيـب و التـخـيـف . حـذو  
مـكـة أـر بـع سـ . و المـسـة دـرس . بـعـم . و جـمـع مـدقـه  
نـا بـ . مـهـذا عـبـر لـه إيمـان الخـمـس . و تـبـلـي اعطـافـه جـارـه  
لـمـطـافـه عـبـد بـ . سـ . و مـوضـ إلـيـه الأوقـافـه . و بـعـم نـس  
ذاتك لـلـا مـر سـ .

هذه مصيحات كثيرة، هي : « بداية نصيب في دراية  
خديعة » « في علمه شاعريته » و « لسان » في أصول  
الدين ، و « للإله » في أصول الدين ، و « المراه » في  
أصول الفقه .

أدوية: الأفيون، ٣١١، وطبقات الشاعية  
٣١١، والأغذية، ٣١١.

آدم و حواء:

تاریخ: ۱۳۹۷/۰۷/۰۴

نہیں ہاں؟

نقد و بررسی توسط: ۱۶ شهریور ۱۳۹۷

الأوزاعي : تمت فرجة عمر ١٠٠ سنة

اباھن بن سبھة (؟ - ۱۱۱ھ)

عمر بن عبد المنذر بن وهب، قاضي، أبو سلمة،  
 بشار بن أبي المصنف، روى عن أبيه وسنن بن أبي  
 وعنه ابن سعيد وعنه ويحيى بن عمار وسنن بن راشد

فإن امر معدي، العجيجي وسائلي: ثمة، وفاء ابن  
سعيد: نفوس بـ مدينة وهو ابن ٧٧ سنة، وكان ثمة، وبه  
أخذت: كسرة، وذكره ابن حبان. غير الثمينة.

15% ودرجات ابر حمر 555555 |  
| سیدی انجینیر 444444 وشرایط الی



البليغي: منصور بن بوس:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

يزين حكيم (٩ - ١٩٩١ هـ)

هو مدرس حكيم بن منصور بن حيدره أبو عبد الله  
لعشيرة البصري روي عن أبيه وأخيه وأبي وهزيم  
بن عروة وغيره، وعنه سليمان بن موسى وروى عن حازم  
معاذ بن سعد وعبيد الله بن وهب.

رواه عن أبي الربيع، وحسين، وأخيه، قال أبو ربيعة:  
صالح، دول المعاري، يعلو فيه، وكان من عادي: لم  
أزل أجدت أمكراً.

أما نسخة التهذيب ٤٨٨/١، ومبهره الاعتقاد  
٢٥٣/١. وتبليغ الأسماء والتعريف ١٣٧/١.

## ت

الترمذي:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

قرطاسي (٩ - ١٣٥٠ هـ)

هو محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله بن أحمد  
الغري، قرطاسي بن صالح الحنفية، فريسي، محلي.  
أدب، شاعر، وبرع في شجاعة وقد أسس بده لغة عن  
واده، وهما ابن الصلح، ثم رحل إلى القاهرة، ونظم بها على  
الشعاب أحمد الشوري، وأحسن الشبلاوي والشيخ يحيى  
الدين، المعز بن عمادهم، وأسس الحديث عن الشيخ عامر  
الشرابي، والشيخ عبد الواحد بن الحلالطي وغيرهم، ورجع  
إلى بلده وقد بلغ غاية الفضل.

من تصانيفه الكثيرة: «شرح لوجية» في الفرائض،  
«صورة الإنسان في نقصان الإنسان»، «أنفة في  
نحو»، «ومظنة في المنوعات».

مصابيح نوا، «مصر» يوم الفج، وكان يسكن د. و.  
النداء، ثم تحول إلى المنصورة. ثم شهد غزو أوريقه مع  
عبد الله بن محمد بن أبي حنيفة. فله كتاب حمل لواء من رتبة  
بزمستان، روى عنه في الحارث بن عاصم، وروى  
في القردية، متوفى في ٨٠٠ هـ.  
[الترجمة ١٦٦/١، وأسس إمامة ٢٠٥/١، وطبعات  
من صدر ١٧٢/١، والأعلام ٤٩/٢].

البليغي:

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الثاني (١٩٣٣ - ١٤٩٤ هـ)

هو محمد بن الحضر بن منصور بن علي، أبو عبد الله،  
المنصور بن محمد بن علي، من رتبة في بعض العلوم، كان  
حنيفة في مصر.

من تصانيفه: «الفتح الزاوي» حاشية على شرح  
لرؤف بن علي بن علي بن علي، في اللغة، الكافي، وحاشية  
على شرح أبي حنيفة، «شرح على العلم» كلامه في  
السنن.

أما مصنف المؤلفين ٢٢٠/١، والأعلام ٢٢٢/١، ورتبة  
الدين ٣٤٩/٢.

البليغي (١٠٧ - ١٤٩٥ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن ثابت، أبو عبد الله،  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة

المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة

المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة  
المنصور بن علي بن علي بن علي، فريسي، محلي، من رتبة

المجلة ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

८

نص الداري (١٩٤٠، ص ١٤٠)

[illegible]

الإحصائيات ١٩٣٦، وسيد الهادي ١٩٥٦، وديب  
 أبي عبد الله ١٩٦٣، وديب ١٩٦٦، والأعراف  
 ١٩٦٦.

التجارب :

تذکرہ: نزدیکہ رقم ۷۲۷۰۰۰

حاجو ر د و یف :

1. A. 2. B. 3. C. 4. D. 5. E. 6. F. 7. G. 8. H. 9. I. 10. J. 11. K. 12. L. 13. M. 14. N. 15. O. 16. P. 17. Q. 18. R. 19. S. 20. T. 21. U. 22. V. 23. W. 24. X. 25. Y. 26. Z. 27. AA. 28. AB. 29. AC. 30. AD. 31. AE. 32. AF. 33. AG. 34. AH. 35. AI. 36. AJ. 37. AK. 38. AL. 39. AM. 40. AN. 41. AO. 42. AP. 43. AQ. 44. AR. 45. AS. 46. AT. 47. AU. 48. AV. 49. AW. 50. AX. 51. AY. 52. AZ. 53. BA. 54. BB. 55. BC. 56. BD. 57. BE. 58. BF. 59. BG. 60. BH. 61. BI. 62. BJ. 63. BK. 64. BL. 65. BM. 66. BN. 67. BO. 68. BP. 69. BQ. 70. BR. 71. BS. 72. BT. 73. BU. 74. BV. 75. BW. 76. BX. 77. BY. 78. BZ. 79. CA. 80. CB. 81. CC. 82. CD. 83. CE. 84. CF. 85. CG. 86. CH. 87. CI. 88. CJ. 89. CK. 90. CL. 91. CM. 92. CN. 93. CO. 94. CP. 95. CQ. 96. CR. 97. CS. 98. CT. 99. CU. 100. CV. 101. CW. 102. CX. 103. CY. 104. CZ. 105. DA. 106. DB. 107. DC. 108. DD. 109. DE. 110. DF. 111. DG. 112. DH. 113. DI. 114. DJ. 115. DK. 116. DL. 117. DM. 118. DN. 119. DO. 120. DP. 121. DQ. 122. DR. 123. DS. 124. DT. 125. DU. 126. DV. 127. DW. 128. DX. 129. DY. 130. DZ. 131. EA. 132. EB. 133. EC. 134. ED. 135. EE. 136. EF. 137. EG. 138. EH. 139. EI. 140. EJ. 141. EK. 142. EL. 143. EM. 144. EN. 145. EO. 146. EP. 147. EQ. 148. ER. 149. ES. 150. ET. 151. EU. 152. EV. 153. EW. 154. EX. 155. EY. 156. EZ. 157. FA. 158. FB. 159. FC. 160. FD. 161. FE. 162. FF. 163. FG. 164. FH. 165. FI. 166. FJ. 167. FK. 168. FL. 169. FM. 170. FN. 171. FO. 172. FP. 173. FQ. 174. FR. 175. FS. 176. FT. 177. FU. 178. FV. 179. FW. 180. FX. 181. FY. 182. FZ. 183. GA. 184. GB. 185. GC. 186. GD. 187. GE. 188. GF. 189. GG. 190. GH. 191. GI. 192. GJ. 193. GK. 194. GL. 195. GM. 196. GN. 197. GO. 198. GP. 199. GQ. 200. GR. 201. GS. 202. GT. 203. GU. 204. GV. 205. GW. 206. GX. 207. GY. 208. GZ. 209. HA. 210. HB. 211. HC. 212. HD. 213. HE. 214. HF. 215. HG. 216. HH. 217. HI. 218. HJ. 219. HK. 220. HL. 221. HM. 222. HN. 223. HO. 224. HP. 225. HQ. 226. HR. 227. HS. 228. HT. 229. HU. 230. HV. 231. HW. 232. HX. 233. HY. 234. HZ. 235. IA. 236. IB. 237. IC. 238. ID. 239. IE. 240. IF. 241. IG. 242. IH. 243. II. 244. IJ. 245. IK. 246. IL. 247. IM. 248. IN. 249. IO. 250. IP. 251. IQ. 252. IR. 253. IS. 254. IT. 255. IU. 256. IV. 257. IW. 258. IX. 259. IY. 260. IZ. 261. JA. 262. JB. 263. JC. 264. JD. 265. JE. 266. JF. 267. JG. 268. JH. 269. JI. 270. JJ. 271. JK. 272. JL. 273. JM. 274. JN. 275. JO. 276. JP. 277. JQ. 278. JR. 279. JS. 280. JT. 281. JU. 282. JV. 283. JW. 284. JX. 285. JY. 286. JZ. 287. KA. 288. KB. 289. KC. 290. KD. 291. KE. 292. KF. 293. KG. 294. KH. 295. KI. 296. KJ. 297. KK. 298. KL. 299. KM. 300. KN. 301. KO. 302. KP. 303. KQ. 304. KR. 305. KS. 306. KT. 307. KU. 308. KV. 309. KW. 310. KX. 311. KY. 312. KZ. 313. LA. 314. LB. 315. LC. 316. LD. 317. LE. 318. LF. 319. LG. 320. LH. 321. LI. 322. LJ. 323. LK. 324. LL. 325. LM. 326. LN. 327. LO. 328. LP. 329. LQ. 330. LR. 331. LS. 332. LT. 333. LU. 334. LV. 335. LW. 336. LX. 337. LY. 338. LZ. 339. MA. 340. MB. 341. MC. 342. MD. 343. ME. 344. MF. 345. MG. 346. MH. 347. MI. 348. MJ. 349. MK. 350. ML. 351. MM. 352. MN. 353. MO. 354. MP. 355. MQ. 356. MR. 357. MS. 358. MT. 359. MU. 360. MV. 361. MW. 362. MX. 363. MY. 364. MZ. 365. NA. 366. NB. 367. NC. 368. ND. 369. NE. 370. NF. 371. NG. 372. NH. 373. NI. 374. NJ. 375. NK. 376. NL. 377. NM. 378. NN. 379. NO. 380. NP. 381. NQ. 382. NR. 383. NS. 384. NT. 385. NU. 386. NV. 387. NW. 388. NX. 389. NY. 390. NZ. 391. OA. 392. OB. 393. OC. 394. OD. 395. OE. 396. OF. 397. OG. 398. OH. 399. OI. 400. OJ. 401. OK. 402. OL. 403. OM. 404. ON. 405. OO. 406. OP. 407. OQ. 408. OR. 409. OS. 410. OT. 411. OU. 412. OV. 413. OW. 414. OX. 415. OY. 416. OZ. 417. PA. 418. PB. 419. PC. 420. PD. 421. PE. 422. PF. 423. PG. 424. PH. 425. PI. 426. PJ. 427. PK. 428. PL. 429. PM. 430. PN. 431. PO. 432. PP. 433. PQ. 434. PR. 435. PS. 436. PT. 437. PU. 438. PV. 439. PW. 440. PX. 441. PY. 442. PZ. 443. QA. 444. QB. 445. QC. 446. QD. 447. QE. 448. QF. 449. QG. 450. QH. 451. QI. 452. QJ. 453. QK. 454. QL. 455. QM. 456. QN. 457. QO. 458. QP. 459. QQ. 460. QR. 461. QS. 462. QT. 463. QU. 464. QV. 465. QW. 466. QX. 467. QY. 468. QZ. 469. RA. 470. RB. 471. RC. 472. RD. 473. RE. 474. RF. 475. RG. 476. RH. 477. RI. 478. RJ. 479. RK. 480. RL. 481. RM. 482. RN. 483. RO. 484. RP. 485. RQ. 486. RR. 487. RS. 488. RT. 489. RU. 490. RV. 491. RW. 492. RX. 493. RY. 494. RZ. 495. SA. 496. SB. 497. SC. 498. SD. 499. SE. 500. SF. 501. SG. 502. SH. 503. SI. 504. SJ. 505. SK. 506. SL. 507. SM. 508. SN. 509. SO. 510. SP. 511. SQ. 512. SR. 513. SS. 514. ST. 515. SU. 516. SV. 517. SW. 518. SX. 519. SY. 520. SZ. 521. TA. 522. TB. 523. TC. 524. TD. 525. TE. 526. TF. 527. TG. 528. TH. 529. TI. 530. TJ. 531. TK. 532. TL. 533. TM. 534. TN. 535. TO. 536. TP. 537. TQ. 538. TR. 539. TS. 540. TT. 541. TU. 542. TV. 543. TW. 544. TX. 545. TY. 546. TZ. 547. UA. 548. UB. 549. UC. 550. UD. 551. UE. 552. UF. 553. UG. 554. UH. 555. UI. 556. UJ. 557. UK. 558. UL. 559. UM. 560. UN. 561. UO. 562. UP. 563. UQ. 564. UR. 565. US. 566. UT. 567. UU. 568. UV. 569. UW. 570. UX. 571. UY. 572. UZ. 573. VA. 574. VB. 575. VC. 576. VD. 577. VE. 578. VF. 579. VG. 580. VH. 581. VI. 582. VJ. 583. VK. 584. VL. 585. VM. 586. VN. 587. VO. 588. VP. 589. VQ. 590. VR.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقریباً ۱۰۰ سالہ قریب

حیرت میں غلطی (؟) — ۵۸

[illegible]

[١٢٧]

: الخصائص

[illegible]

عمر بن محمد ( ۸۰ - ۱۱۱ھ )

هم شعب من محمد بن هاشم بن علي بن علي بن أبي طالب  
 من آل فاطمة بن محمد بن علي بن علي بن أبي طالب

ۛ

النوري :

تاریخ: ۱۳۹۵/۰۶/۰۵

حرب الفسار، وكان صديقا لنبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبعدها، أثنى في الجاهلية مائة رثة، وحل على مائة مبر، وفعل مثل ذلك في الإسلام، وكان من سادات قريش في الجاهلية والإسلام، عالما بالنسب، أسلم يوم الفتح له في كتبه الحديث ٤٠ حديثا، عاش مئتين سنة في الجاهلية وستين سنة في الإسلام، وتوفي بالمدينة، ودفن في داره.

[تهذيب التهذيب ٩٧٧/٢، والإحصاء ٣٩٨/١، والاستيعاب ٣٣٣/١، وأسد الغابة ٤٠/٢، وشذرات الذهب ٩٠/١، والأعلام ٢٩٨/٢].

الحلواني :

نقدم ترجمته في ج ١ ٢٤٨/١

حنيفة (٩ - ٩)

هي حنيفة بنت جحش الأمدية، أخت أم المؤمنين زينب. وكانت زوج مصعب بن عمير، وفعل هنا يوم أحد، فترجمها طلحة بن عبيد الله، كانت من المهاجرات، وشهدت أحدًا فكانت تسقي العطشى وتحمل المرحى وتداوهم.

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. روى عنها ابنها عمر بن طلحة.

[أسد الغابة ٤٢٨/٥، والإحصاء ٢٧٥/١، والاستيعاب ٦٨١٣/١، تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٩/٢].

خ

عبيد بن عدي (٩ - ٨٣ هـ)

هو عبيد بن عدي بن مالك، الأنصاري، من الأوس، صحابي شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسر يوم الربيع في سبيته نفر قتلوا اسمه وأسر عبيد، وزيد بن الدثنة.

يكنى الله عبه، روى عن أبيه والخاسر بن سعد ونافع وعطاء ومحمد بن الحارث والزهري وغيرهم. روى عنه محمد بن إسحاق ويحيى الأسجاني ومالك والشافعي ونسابة ويحيى القطان. قال مصعب الزبيري: كان مالك لا يروى عنه حتى يصبه إلى قبر، وقال ابن المديني: مثل يحيى بن سعيد عنه فقال في نفسي منه شيء. وقال إسحاق بن راهويه: قلت للشافعي كيف جمع بين محمد وعبدك، فقال: تعفني ساقرة جرت بيننا. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ذكره بين حبان في الفتن وقال: كان من سادات أهل البصرة عظماء ومصلين.

[تهذيب التهذيب ١٠٣/٢، وتهذيب الأسماء واللغات ١١٩/١].

ح

الحاكم :

نقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحاكم الشهيد :

نقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحلواني :

نقدم ترجمته في ج ٢ ص ١١٨

جليلة :

نقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحسن البصري :

نقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن زياد :

نقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

حكيم بن حزام (٩ - ٨٥ هـ)

هو حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد، أبو خالد، صحابي، قرشي، وهو ابن أخي حديجة أم المؤمنين، شهد









الشراعتي : تمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥  
التريبي :

تمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦  
الشراعتي :

تمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦  
الشراعتي :

الأبوي :

شريع :

تمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

شريك النعمي (٩٥ - ١٧٧ هـ)

هو شريك بن عبد الله بن خوارزمي، الكوفي، أبو عبد الله، عالم باحدث فيه أحد الأئمة الأعلام، اشتهر بقوة كآلة وسرعة بديته. مولده في بخاري، ووفاته بالكوفة، استقصاه المتصور العباسي على الكوفة سنة ١٥٣ هـ، ثم عزله، وأعاد المهدي، فترك موسى الهادي، وكان عادلاً في قضائه. حدث عن أبي حمزة وزياد بن علفه ومسانيد بن حرب وغيرهم، وذكره صفوان الأزرقي أنه أخذ عنه تسعة آلاف حديث، وقال ابن المبارك : هو أعلم بحدث أهل بلده.

[تذكرة الحفاظ ٢/١، ٢١٤، ووعيات الأعيان ١٦٩/٢، والأعلام ٣/٢٢٩].

الشعبي :

تمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الشراعتي :

تمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٤

الشننوري (٩٣٥ - ٩٩٩ هـ)

هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي

العجمي، جمال الدين، الشننوري، الأزهرى.

فرسي، محدث، من فقهاء الشافعية، كان خطيب

الجامع الأزهر مصر، سجنه إلى شننور (من قرى المنوفية).

من تصانيفه : «فتح القريب الجيب بشرح الشريفة» في الفرائض، و«مغية أراغ في شرح مرشد الطالب»، و«القوائد الشننورية في شرح المنظومة الرحمة».

[معجم المؤلفين ٩/١٢٨، والأعلام ٤/٢٧٣].

الشننوري (٩ - ١٠٩٦ هـ)

هو أحمد بن أحمد الخطيب الشننوري المصري.

(سنة إسن قرية شؤثر بمصر) فيه حنفي، عالم ومشارك في بعض العلوم، انتهت إليه رئاسة الخطبة بالقاهرة. وأخذ الفقه عن علي بن غانم المقدسي وعبد الله النحري وعمر بن محمد والشحر الرملي وغيرهم. وأخذ عنه الشيخ عبدالقاضي ثنائي وغيره من العلماء.

[خلاصة الأثر ١/١٧٤].

شيبان (؟ - ؟)

هو شيبان بن مالك، أبو يحيى، الأنصاري

الشمسي. قال مسلم وابن حبان : له صحة، وقال

النفري : سكر الكوفة. روى المحدثون عنه أنه قال :

«دخلت المسجد فاستندت إلى حجرة رسول الله

صلى الله عليه وسلم، فتنجست فقال : أبو يحيى :

قلت : أبو يحيى. قال : هلم إلى الغداة. قلت : إني

أريد الصوم، قال : وأنا أريد الصوم، ولكن مؤذنا

هذا في بصره سوء وأنه أدن قبل أن يطلع القمر».

[الإصابة ٢/١٦٠، والامتنعاب ٢/٧٠٩].

وطبقات ابن سعد ٦/٣٦].

الشيخ تقي الدين :

ابن شيبان

الشيخ خليل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

أشيخ الكمال بن أبي شريف :

ر : ابن أبي شريف

صاحب كتاب الفاع :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

صاحب المسان :

ر : محمد بن مكرم

صاحب سلم الشبوت :

ر : محب الشريفة الشكير : تقدمت ترجمته في ج ١ ص

٢٦٩

صاحب المغني :

ر : ابن قدامة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

صاحب المنار : هو عبد الله بن أحمد النقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

صالح (٢٠٣ - ٢٦٥ هـ)

هو صاحب ج ١ ص ٢٢٢ من حنبل شيباني، أبو

الفضل، فدم، ولي القضاء بأحبان، سمع أبا

وعلى بن أسد بن وأبا الوليد الغنالي وإبراهيم بن

الفضلي الذارع.

روى عنه بن زهير وأبو القاسم البغوي ومحمد بن

جعفر الطرائضي وغيرهم قال ابن أبي حاتم : صدوق.

[شذرات الذهب ١/٢، وطبقات أئمة]

ص ١٢٦، والأعمال ٢٧٣/٣ وأبى عساكر

١/٢٦٦.]

الصاوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

صدر الإسلام :

يطلق عند الأحناف على شارح «الجامع

الكبير» و«الجامع لصغير» أبو اليسر البردوي :

تقدمت ترجمته ٣٤٣/١. ويطلق أيضا على محمد

الدين - عداة بن عمود الوصلي. ر : الوصلي.

[إجواهر النية ٢/٣٧٧، ٤٤٩.]

## ص

الصاحبان :

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب الاختيار : هو عبد الله الموصلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٢٢

صاحب الناج والإكليل :

ر : حذاف.

صاحب التلخيص :

ر : أحمد بن أبي أحمد.

صاحب جمع الجوامع :

ر : ابن عمر بن.

صاحب النذر المختار :

ر : الحسكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

صاحب النذر المختار :

ر : الحسكي.

صاحب السراجة

ر : إسحاق بن

صاحب شرح روضة الناظر :

ر : ابن مدر.

صاحب العدة :

ر : عبد الرحمن بن محمد الغزي.

## صدر الشريعة (؟ - ٧٤٧هـ)

هو صيد الله بن محمد بن محمود بن أحمد،  
المصري، اديب، صدر الشريعة الأصغر، فقه،  
المحكي، حديث، محدث، فقيه، له مؤلفات أخرى،  
ذوق، رياضي، حكماء، مقلد.

أحمد الطاهر عن جده محمود بن أبي جده أحمد،  
صدر الشريعة وصاحب (تلخيص المغني في الموقوف)  
وعن شمس الأئمة العراقي وشمس الأئمة السرخسي  
وعن شمس الأئمة الحلي وغيرهم.

من مصنفاته: «شرح الوقاية»، و«الوقاية»،  
«تفسير الوقاية»، و«المنيع»، و«شرح المنيع»  
في أصول الفقه، و«تدليل الخوف»،  
[انقضى سنة ١٠٠٩هـ]، و«مجموع المؤلفات»  
٢١٦٧، ولأعلام (٢٥٤).

## ط

## طوس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## الطرطوشي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

## ع

## ض

## الضحاك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

## صرا بن صرد (؟ - ٢٢٩هـ)

هو صرا بن صرد الحمصي، أبو يعقوب الطحاوي  
الحمصي، أحد رواة الحديث، محدث، له مؤلفات.  
كان متعباً، روى عن أبي حازم وأحمد بن محمد، وعنه  
ابن ماجة وحفص بن غياث وغيرهم. وعنه البخاري  
وأبو حاتم، وعنه ابن أبي ربيع ولم يرو عنه، وعنه من  
عنه مالك بن النعمان وميرهم. قال البخاري  
و«شذوذ» : مشروك حديث. وقد أنجده.

## عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٨

## عاصم بن ثابت (؟ - ٤٤هـ)

هو عاصم بن ثابت من بني الألفج ميسر من  
قبيلة، أبو عبد الله، لأحمد بن أبي الأوس، صحابي.  
من السابقين الأولين من الأنصار، شهد بدر وأحد  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأنشأ رسول الله  
مسيحاً الله عليه وسلم بينه وبين جدته بن حنظل  
واستشهد يوم اربيع، ورثاه حماد بن ثابت.

[الإصابة ٣٤٤/٢، وطبقات الكبرى ٤٦٢/٣، والاستيعاب ٧٧١/٢].

عامر النخعي : و: النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

عامر بن فهيرة (٩ - ٤٤هـ)

هو عامر بن فهيرة، أبو عمرو، صحابي، مولى أبي بكر الصديق، كان مولداً من مولدى الأردن، مملوكاً للطميل بن عبد الله، فأسلم وهو مملوك، فاشتراه أبو بكر من الطميل، فاعتقه، وأسلم قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم، وقيل أن يدعوها إلى الإسلام. وكان رفيق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق في هجرتهما إلى المدينة. وشهد بدرًا، وأحدًا، ثم قُتل يوم بدر مؤتمراً.

[الاستيعاب ٧٦٦/٢، والإصابة ٢٥٦/٢، وطبقات ابن سعد ٢٣٠/٣].

أبعباس بن المطلب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩

عبد البر بن الشحنة :

و: ابن الشحنة.

عبد الحق الأشيلي (٥١٠ - ٥٥٨هـ)

هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو محمد، المعروف بابن الخط. ولد بأشيلية، وتوفي ببغاية. كان فقيهاً، حافظاً، عالماً بالحديث، ورجح له وفله. نزل ببغاية وقت فتنة الأندلس، فثبت بها علمه. روى عن شريح بن محمد، وأبي الحكم بن بركة، وغيرهم. وروى عنه أبو الحسن المظاهري.

من تصانيفه : «المعتل من الحديث»، و«الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الصغرى»، و«إعانة في ذكر الموت».

[قوات الوفيات للكتني ٥١٨/١، وشذرات الذهب ٢٧١/٤، وتهذيب الأسماء والشذرات ٢١٢/١، والأعلام للزركلي ٥٢/٤].

عبد الرحمن بن أبي ليلى (٩ - ٨٣هـ)

هو عبد الرحمن بن أبي ليلى يشار بن بلال بن يليل، أبوعيسى. تابعي جليل، ولد في عهد عمر رضي الله عنه. روى عن عمر وعثمان وعلي وسعد وأبي بن كعب وابن مسعود وغيرهم. وروى عنه ابنه عيسى ومجاهد وابن سيرين والشعبي ونات وآخرون من التابعين، واتفقوا على توثيقه وجلالته. أدرك عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم من الأنصار.

[الإصابة ٤٢٠/٢، وطبقات ابن سعد ١٠٩/٦، وتهذيب الأسماء واللغات ٣٠٣/١].

عبد الرحمن بن عوف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ١٦٦

عبد الرحمن بن مهدي (١٣٥ - ١٩٨هـ)

هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الصري اللؤلؤي، أبومعوية البصري. من كبار حفاظ الحديث. مولده ووفاته في الصرة. قال الشافعي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا. روى عن أبي بن قاتل وجابر بن حازم وعكرمة بن عمار وغيرهم. وعنه ابن المبارك وهو من شيوخه وابن وهب وهو أكبره من وابنه موسى وأحمد وغيرهم.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من الحفاظ الثمينة وأهل البرع في الدين من حفظ وهم وثقة وصنف وحدث.

له تصانيف في الحديث.

[تهذيب التهذيب ٢٧٩/٦، وحلية الأولياء

وروى عنه أنس بن عبد بن سمير وسعيد بن  
السب وغيرهما. له ٤٨ حديثاً. قتل في وقعة الحرة.  
[الاستيعاب ٩١٣/٢، والإصابة ٣١٢/٢،  
والأعلام ٢١٩/١، وتهذيب التهذيب ٢٢٣/٥].

عبد الله بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٠

عبد الله بن عدي :

ر : ابن عدي.

عبد الله بن عمر :

ر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ (؟ - ٨٧ و قيل ٧٧ هـ)

هو عُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ، وقيل عُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
إِصْبَاحِي، أَسْلُوبِيَّة، صحابي حمادي في أهل حمص، يقال  
كان اسمه (عُثَيْبُ) وقيل (نُثَيْبُ) فغيره الذي صلى الله  
عليه وسلم.

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه ابنه يحيى  
وحكيم بن صبر وراشد بن سعد وغيرهم. قال العراقي : هو  
أحد من مات ناقصاً من الصحابة.

[الإصابة ١٥١/٢، وتهذيب التهذيب ٩٨/٧،

وطبقات ابن سعد ١١٣/٧].

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

العدوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

عروة بن الربير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ١١٧

عمر الدين بن محمد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢١٧

عطاش :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

٣/٩، والأعلام ١١٥/٤، ومعجم المؤلفين  
١٦٦/٥].

عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد الله بن أحمد (٢١٣ - ٢٩٠ هـ)

هو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل  
الشيباني، البغدادي، أبو عبد الرحمن، حافظ  
الحديث، من أهل بغداد. روى عن أبيه، وابن  
عسين، وأحمد بن منيع البخوي، وداود بن رشيد، وأبي  
الربيع النزهاسي، وأبي بكر بن شيبه، والحكيم بن  
خارجة وغيرهم. وعنه النسائي، وابن صاعد،  
والطبرسي، وأبو عروة، وأبو بكر الشافعي وغيرهم.  
قال النسائي : ثقة.

من تصانيفه : « الزوائد » على كتاب الزهد  
لأبيه، و« زوائد المستدرك » رآه به على مسند أبيه نحو  
عشرة آلاف حديث، و« كتاب السنة ».

[تهذيب التهذيب ١٤٩/٤، وطبقات الحفاظ  
ص ٢٨٨، وطبقات الحساسة ٦٨٠/١، والأعلام  
١٨٩/٤، ومعجم المؤلفين ٢٩/٦].

عبد الله بن زيد (٧٠ ق هـ - ٦٣ هـ)

هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب،  
أبو محمد، الأنصاري، المدني، وقيل المازني.  
صحابي. كان شجاعاً، اختلف في شهادته بدرأه  
جزء لمؤامدة الحاكم وابن عتده، وكان ابن عبد الله  
شهد أحداً وعبرها ولم يشهد بدرأه. وهو الذي قتل  
مسيلة الكلاب فيما ذكر خليفة بن خياط وغيره،  
وكان مسيلة قد قتل أخاه حبيب بن زيد، روى  
عن أبي بصير صلى الله عليه وسلم حديث أنس،  
وغيره.

عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علفحة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٦

علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

علي البصري (٩-٩) :

هو عمي بن جيسى البصري، دلى الإمام سراج الدين  
البرقي في مضمونه في فصل دوى الأرحام في المصنف  
الثاني «الأولاد بشارت أقرهم إلى الله من أي جهة  
كانت» وهذا الاستدلال كان دلي قاربت هو أني عند  
أبي سهل الخراسي (أبي الفيل) عفاف وعلي بن جيسى  
بصري «لم تحمله ذكر في غيره هذا الموضع»  
[مباشر نصيب (٣٦٨)].

عقار بن ياسر (٥٧ في هـ - ٣٧ هـ)

هو عقار بن ياسر بن عمرو بن مالك، الكندي  
الأنحاصي السبي المصطفي، «توفي بفسطاط» صحابي، من  
أولاد السيدة خديجة بنت أبي لهب، وهو أحد أصحاب أبي  
إسلام وأخوه، «أخبرني عنه، وشهد براء وأسد  
والحمزة، وبه الرضوان» وكان أبي علي عليه وسلم  
يشبه «أخيه» «توفي بفسطاط»، وشهد حبل وجعفر مع عمر.  
وقيل عصف.

[الاستبصار ١٣٥/٣، وطبقات ابن سعد ١٢/٦/٣  
والأعلام ٣٦٥].

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩١

عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز (٩-٩) :

هو عمرو بن عبد بن عمرو بن مالك السبي، يكنى  
أبا نوح، وبني أبو شبيب، صحابي، أسلم قديماً في أوّل

إسلام، روى عنه من وجوه له قال: «ألقى في رومي أن  
علاء الأوثان باطل، فسبح، حلال، فقال: يا عمرو! إن  
بكتك رجلاً، فقول كما تقول، قال: عافيتك أبي مكتة،  
فوجدته به عبد الكعبة يعل الله، فقطع: من أنت؟ فقال:  
رسول الله، فقتل يوم رست؟ قال: أن تعد الله وعدة  
لا تستر له شيئا، وبكسر الأوثان، ونقض التمدد، فقتل  
من صمك علي هذا؟ قال: خير، وعد، يعني أبا بكر  
ولان، فعلى: أسطبات أذنبت على الإسلام.

روى عنه من الصحابة عدداً من سمور، ولم يأت  
الناهي وجوه من سعد، ومن الذين أوردت حديثي  
وغيره.

[الاستبصار ١١٩/٣، وأسد الشياخ ١٢/٦/٣،  
والإصابة ٣٨٠].

عسي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٥

غ

الغزالي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

ف

فاطمة الزهراء (١٨ في هـ - ١٩ هـ)

هي فاطمة بنت محمد ومول الله «على الله عت  
وسمى» «فاطمة العريضة»، وأما ما عرفت حو بش من  
مناجات قرين. مرويها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب،



الكرخي

( ملحق ) تراجم الفقهاء

محمد بن عبد الحكم

الكرخي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٦

الحسن بن أبي السري وغيرهما . وسمع منه محمد بن جرير  
وابه أبو الفضل .

من تصانيفه : « كتاب المجموع » في عدة مجالات ،  
و« النجر يد » ، و« المختار » ، و« اللباب » وكلها في الفقه  
الشافعي .

[طبقات الشافعية ٢٠٠/٣ . طبقات النجاشية ص  
٩٠٨ . ومعجم المؤلفين ٧٤/٢ . والأعلام ٢٠٤/١ .  
وطبقات الشافعية لأبي هداية الله ص ٤٤ ] .

ل

الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

الحشمي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٢٠

محمد بن جرير الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٢١

محمد بن الحس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن الحنفية ( ٢١ - ٨٦ هـ )

م

المازري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

هو محمد بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسن ، المعروف  
بسنن الحديث ، أحد الأقطاب الأربعة في صدر الإسلام .  
وهو أخو الحسن والحسين بن الأئمة . أنه تحولت جعفر  
من مدي حبيفة . كان واسع العلم ، زهدا . وهو من كبار  
التابعين دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وسمع  
عنه وأما رضي الله عنها . روى عنه سنن الحسن وحيد في  
وسايعه وعون وساعات من التابعين . والخطيب علي بن  
الحسين المدي الحشمي التبعي كتاب « محمد بن الحنفية » في  
سيرته .

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالودي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المزني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٢٠

مجاهد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المعالي ( ٣٦٨ - ٤١٥ هـ )

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسن ، أبو الحسن ،  
أبندادي . الشافعي . المعروف بأحمد بن أبي  
بليس المدي . غلبه شافعي ، قال الخطيب : رجع في الفقه  
وروى من له كتاب وحسن المهم ما أرى فيه علي نزاهة .  
بندادي أنولد والوفاء . سمع من محمد بن الحنفية وأبي

محمد بن سيرين : ر : ابن مدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

محمد بن عبد الحكم : هو محمد بن عبد الله بن  
عبد الحكم :

ر : ابن عبد الحكم .



[مصحف المؤلفين ٢٠٩: ٢٠٩، وهدية الخدي ٢٠٩: ٢٠٩،  
وشرح المبكرين ٢٠٩: ٢٠٩،  
النسور بن هرمه :  
تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٢٢٢  
مطرقه :  
تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٢٢٢  
مطابقين جلي :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٧١  
معاوية بن حنيفة (؟ - ؟)

عن تصانيفه ١٥: ١٥، والإكاليين شرح مختصر ج ١،  
في مجمع، وشرح الهندس في معاملات المبكرين ١١،  
[سبح لا يسبح عن ٢٢١، ونسيرة النور اركنية عن  
٢٢٢، والجمعة للاس ١٠: ١٠، والأعلام ١٠: ١٠].  
الموصلين :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ١٧٣

## ن

النخعي : إبراهيم النخعي :

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢١٩  
النسائي :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٩  
النسفي :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٢  
نعم بن حماد (؟ - ٢٢٩) وقيل (٢٢٧ هـ)

هو حماد بن حماد بن معاوية بن الحارث الغاري،  
أبو عبد الله، محدث، فقيه، أول من جمع «المسند» في  
المحدثين. كان عالماً بالقرآن، وله في مرو الرودة، وأخبار  
هذه هي البعق والخطأ، يطلب الحديث لم يكن معروفاً  
وربما فيها إسناد، حمل إلى العراق في خلافة الخليفة،  
وأصبح يلقب بالقرطبي، فمات، وقيل بمات في الحبس.  
عن كتبه ١١: ١١، والأعلام ١١: ١١.

[المسند ١١: ١١، وميراث الأعلام ١١: ١١،  
وسمى المؤلفين ١١: ١١، والأعلام ١١: ١١].

نوح بن دراج (؟ - ١٨٢ هـ)

هو نوح بن دراج، أبو محمد، الكوفي، النخعي، فقيه،  
محدث، يلقب أبي حنيفة، وزير قاض حنيفة، وكان نوح بن  
دراج من أهل الكوفة. وأصيب بمرض، فكان يقضي وهو

هو معاوية بن حماد بن معاوية بن فتح بن كعب،  
وهو على نسبي من بني كعب، لأمه وسمعه وسأله  
من أخبار بني كعب، وعمره، ومات بها.  
وروي عن أبي النخعي، لأمه عليه وسلم، وحدثه  
حكم وعمره، وروى عنه النخعي وحيداً، وأخرج له  
أخبار النخعي.  
[أسماء النساء ٢٠٩: ٢٠٩، والإحصاء ٢٠٩: ٢٠٩،  
والشجاعت ٢٠٩: ٢٠٩، ونسيرة النور ٢٠٩: ٢٠٩،  
وطبقات ابن سعد ٢٠٩: ٢٠٩].  
معاوية بن أبي حماد :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢  
المعبر بن شعيب :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٧١  
مكحول :  
تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٢  
المؤلف (؟ - ٨٩٧ هـ)

هو محمد بن يوسف بن أبي عبد الله بن يوسف  
الصادق، قيل لصادق، الحسين بن أبي عبد الله،  
أخو علي بن أبي طالب، من أهل بصرى، كان عالماً  
مروءة، واهلاً، ومهذباً، في وقته، أحد من جده، وأبي  
الصادق بن محمد بن علي بن علي بن علي، وقد أئده  
مروءة، شجاعة، الفقيه، وأخو الحسن بن علي بن داود  
وعمره.

أخفى، وشتم ثلاث سيج لا بعد أحد معاد، وهو وهو  
وصي اجاب الشرفي من بعد، وروى عن أبي حنيفة  
والأعمش وسعيد بن مسروق.

[الخواهر نسخة ٢٠٢٠، تاريخ بغداد ٣٩٥/٣،  
والأعلام ١٠٩٩].

النورى:

تعدلت ترجمه في ج ١ ص ٣٦٣

## و

### وكيع بن الخراج (١٢٩-١٩٧هـ)

هو وكيع بن الخراج بن مالك، أوسعيان، الرضائي،  
معهب ساطعة القصد، وأخبر حتى عد محدث العراق في  
حبره، وزار أربعة أربعة ضياء الكعبة، فاستمع وروى  
سمع هشام بن عمار والأعمش والأشعث وغيرهم.  
وروى عنه ابن أبي عمير مع عدة وأحمد بن حنبل بن أبي  
المراسم وغيره.

من أحاديثه: «نصب الفقهاء من «السنن»  
والأجزاء والبرج»  
[تذكرة الفقهاء ٢٨٢، وحلة الأرواء ١٩٨، ص  
وجوهه عدة ١٠٩٩، والأعلام ١٠٩٩].

## ي

### نجيب بن آدم (؟-١٠٣هـ)

هو نجيب بن آدم بن حبيب بن العباسي، الرضائي، أبو  
يحيى، يعد الأخبار من ثقات أهل حديث، فقه  
وسمع القصد، من أهل الكوفة، روى عن يوسف بن أبي  
إسحاق، وعيسى بن عطاء، والقرني، عنه أحمد بن حنبل  
ونجيب بن أبي عمير، وثقة ابن عبيد الله، وثقة  
أبو داود، وأبو أحمد الشافعي.

## هـ

### الهروي (؟-١٠١هـ)

هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد  
العزيز البغدادي، شافعي، كان من علماء الأكراد،  
واشتهر بشيئ أبي حنبل، وأخبر، وله سبع مخرجات  
سمعت لقاءه، وأمره بسنة إلى هراة وهو، عنه ابن  
حريز، والشافعي، وهي أربعة من قول هراة.  
من تصانيفه: «كتاب الفريضة» في غريب العراق  
وهو من الخبايا.

[وفيات الأئمة ٧٩، والأعلام ١٠٩٩، ومبدا  
أولاد ٣٧١، ١].

### هشام بن إسحاق (؟-٢١٧هـ)

هو هشام بن إسحاق بن يحيى بن سليمان، أبو  
عبد الملك، يلقب الخراساني، حنفي، قبط، حنفي،  
روى عن أبي حنيفة بن مسلم، وهو، روى وأبو عبد  
المرزوق، وإسحاق بن عمار، وسعد بن جبر، روى عنه  
أبو عبيد الله القاسم بن سلام، وإسحاق بن عمار،  
والشافعي، وروى عنه وأبو حنبل بن عوف، حريز،  
ونجيب، وثقة ابن عمار، وأبو عبد الله الشافعي، ثقة.

وفد أبو عبد الله كان شهيداً، وفد الشافعي، ثقة  
وذكره ابن عمار بن العباس.

4.  $\frac{1}{2} - \frac{1}{4} = \frac{1}{4}$  24 = 6

[illegible]

[ لا سيغنايف ١٩٧٦/١، وأمه العامة ١٩٣٥/١،  
والأخوة ٢٥٩/٣، وبذات ١٩٩٠/٣ ]

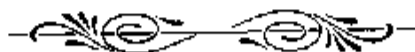
فرماندهی: ۹۹۸ - ۹۹۸ - ۹۹۸

[illegible]

«...  
...»

المذكورة في تاريخ مصر ١٩٧١، وتدرج في المذهب الشافعي.  
وسمى في السجلات ١٩٥٨، والأحلام ١٩٦١، وهدية  
١٩٦٥، وفي راس الخيمة ١٩٦٦.

عصر : آگے (۱۵۹-۱۶۹ء)

[illegible]

## فهرس تفصیلی



# فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٠٥	إرادة	١ - ٩
٢	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة : الله ، الربا ، لأخيه	٣
٥	الحكم الإجمالي ، وموافق البحث	٥
٥	ما يحذر به عن الإرادة	٦
٦	الإرادة وانصرافات	٧
٧ ٦	إرادة	١ - ٤
٦	التعريف	١
٦	الحكم لإجمالي وموافق البحث	٢
٦	١ - إرادة التزم	٢
٧	٢ - إرادة التماسات	٣
٧	٣ - إرادة التفرع	٤
٨	أراد	
٨	إرادة	١ - ٣
٨	التعريف	١
٨	الألفاظ ذات الصلة : مع أولى الإرادة	٢
٨	الحكم الإجمالي	٣
٩	أراد	
٩	أرادات	١ - ٣
٩	التعريف	١
٩	الحكم الإجمالي	٢
٩	مواضع البحث	٣
٩	إرتداد	
٩	إرتداد	

المبحث الثالث

الصفحة	الموضوع	الصفحات
١٦-٩	ارتفاع	٢٤-١
٩	التعريف	١
١٠	الألسنة ذات الصلة - الاختصاص	٢
	الخيار أو الحيز ، الحقوق	
١٠	صفته ( الحكم المكتبي )	٥
١١	أنواعه من حيث قابلية رجوع المرفق	٦
١١	أسباب الارتفاع	٧
١١	الارتفاع بالتنازع العامة والأولية فيه	٨
١٣-١٥	حقوق الارتفاع عند الحفنة	١٩-١٠
١٣	اشترط	١١
١٣	مسئله	١٢
١٣	حق التسليل	١٣
١٤	انطريق	١٤
١٤	حق المرور	١٥
١٤	حق النعي	١٦
١٤	حق الحوار	١٧
١٥	التصرف في حقوق الارتفاع	٢٠
١٦	حكم رجوع المرفق وأثره على الارتفاع	٢٤
١٧-٨٠	إرث	١٥٩-١
١٧	التعريف	١
١٧	أهمية الإرث	٢
١٧	علاقة الإرث بالنفقة	٣
١٨	دليل مشروعيته	٤
١٨	الدرج في تشرية الميراث	٥
١٩	الحقوق المتعلقة بالركة والترتيب بينها	٦

الصفحة	العنوان	الصفحة
٢١	أركان الإيمان	١٢
٢٢	شروط الإيمان	١٣
٢٢	سبب الإيمان	١٤
٢٢- ٢٨	مراحل الإيمان	١٥- ٢٣
٢٣	إيماني	١٦
٢٣	إيمان	١٧
٢٤	اختلاف الإيمان	١٨
٢٦	اختلاف الإيمان بين علم المسلمين	٢٠
٢٨	تدوير الحق	٢٣
٢٩	استحقاق الإيمان	٢٤
٢٩	التفويض الممنوع	٢٥
٣٠	أصول الإيمان	٢٦
٣٠	أصول الإيمان في الجبريات	٢٧
٣١	مبدأ الإيمان	٢٨
٣٢	حالات الإيمان الصحيح	٢٩
٣٢	أصل عدم الإيمان	٢٩
٣٣	أصل الخدمع والإيمان	٣٠
٣٤	تصنيف الإيمان (العلم)	٣١
٣٥	مميزات الأحداث	٣٣
٣٦	مبدأ الإيمان	٣٥
٣٦	أصول الإيمان	٣٦
٣٦	أصول الإيمان	٣٧
٣٨	أصول الإيمان	٣٨
٣٩	أصول الإيمان	٣٩

# فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	القرات
٤٠	أحول الاخوات لأب	٤٣
٤١	ميرات أولاد الأم	٤٤
٤٢	الإرث بالعصوة	٤٥
٤٣	العصبة بالغفر	٤٩
٤٤	العصبة مع غفر	٥٠
٤٤	الإرث بالعصوبة السية	٥١
٤٤	ولاء النوالاة	٥٢
٤٥	بيت المال	٥٣
٤٥	الحجب	٥٤
٤٧	الغور	٥٦
٤٩	الإرث بالرذ	٦٣
٥٠	أدلة ولقاتين بالرذ	٦٦
٥١	أقسام مسائل الرذ	٦٩
٥٣	ميرات ذوي الأرحام	٧٤
٥٣	أدلة المانعين	٧٦
٥٤	أدلة اللقاتين بنورث ذوي الأرحام	٧٧
٥٥	كيفية التوزيت بين الأصناف	٨١
٥٦	كيفية نورث كل صنف	٨٢
٥٦	النصف الأول	٨٢
٥٧	النصف الثاني	٨٦
٥٨	النصف الثالث	٨٩
٦٠	النصف الرابع	٩٢
٦٠	كيفية نورث أولاد النصف الرابع	٩٥
٦١	مذهب أهل التزويل	٩٨
٦٢	مذهب أهل الرحم	١٠٠

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٢	بيت ذوي الأجنحة مع سعد بن روح	١٠١
٦٢	الغارات من جهنم	١٠٣
٦٣	بيت من الجنة	١٠٤
٦٥	بيت من الجنة	١٠٩
٦٨	بيت من الجنة	١١٦
٦٩	بيت من الجنة	١٢٢
٧٠	بيت من الجنة والحرم والحدود	١٢٤
٧١	بيت من الجنة والحرم	١٢٥
٧١	بيت من الجنة والحرم	١٢٦
٧١	بيت من الجنة والحرم	١٢٧
٧٢	بيت من الجنة والحرم	١٣٠
٧٢	بيت من الجنة والحرم	١٣١
٧٣	بيت من الجنة والحرم	١٣٤
٧٤	بيت من الجنة والحرم	١٣٨
٧٥	بيت من الجنة والحرم	١٤٧
٧٧	بيت من الجنة والحرم	١٥١
٧٨	بيت من الجنة والحرم	١٥٤
٧٨	بيت من الجنة والحرم	١٥٥
٧٩	بيت من الجنة والحرم	١٥٦
٧٩	بيت من الجنة والحرم	١٥٧
٧٩	بيت من الجنة والحرم	١٥٨
٧٩	بيت من الجنة والحرم	١٥٩
٨٠ - ٨١	بيت من الجنة والحرم	٤ - ١
٨٠	بيت من الجنة والحرم	١
٨٠	بيت من الجنة والحرم	٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٨٠	اختتم الإجمالي ومريض الحد	٤
٨١ - ٩١	أرحام	١٥ - ١
٨١	التعريف	١
٨٢	الصفة (الحكم التكليفي)	٢
٨٢	صفة الأرحام	٣
٨٢	صفة الأقرب	٤
٨٣	صفة الأقرب	٥
٨٢	من نطق صيته من الأرحام	٦
٨٤	الصفة مع اختلاف الدين	٧
٨٤	درجات الصلة	٨
٨٤	سم تحصل الصلة ٢	٩
٨٥	حكمة تفرع الصلة	١٠
٨٥	قطع الرحم	١١
٨٥	حكم قطع الرحم	١٢
٨٦	تقديم الأرحام فيما بينهم الميت	١٣
٨٦	أجرة للأرحام	١٤
٨٧	إت الأرحام	١٥
٨٧	الوجهية للأرحام	١٦
٨٩	معلومات من الأرحام	١٩
٨٩	صفة الأرحام	٢٠
٨٩	صفة الأرحام	٢٠
٨٩	المطرو والممس والخالوة بالنسبة للمحرم	٢١
٩٠	ولاية الأرحام للمكاح	٢٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٠	الرحمة في الحدود والتعازير	٢٣
٩٠	شهادة ذوي الأرحام والصفا لم	٢٤
٩٠	عش الأرحام	٢٥
٩١ - ٩٢	رداف	١ - ٣
٩١	التعريف	١
٩١	الحكم الإجمالي	٢
٩٢	المفاهيم بالرداف	٣
٩٢ - ١٠٤	إرسال	١ - ١٧
٩٢	التعريف	١
٩٢	الإرسال في تحديث	٢
٩٣	أقسام وحكم تحديث المرسـل	٣
٩٤ - ٩٥	أولاً : الإرسال بمعنى الإرحاء	٤ - ٥
٩٤	كيفية وضع اليدين في الصلاة	٤
٩٥	إرسال العذرة من الغفلة والحنينك بها	٥
٩٥ - ١٠٠	ثانياً : الإرسال بمعنى بعث الرسول	٦ - ١٢
٩٥	الإرسال في الكناخ	٦
٩٦	الإرسال لظفر لمطورة	٧
٩٦	الإرسال في الطلاق	٨
٩٦	الإرسال في التصرفات المالية	٩
٩٦	الإرسال في عقود المعاوضات	٩
٩٧	منكية الشئ المرسل	١٠
٩٧	الضمان في الإرسال	١١
٩٩	أثر الإرسال في قبول الشهادة للمرسل أو عليه	١٢
١٠٠ - ١٠٢	ثالثاً : الإرسال بمعنى الاحمال	١٣
١٠٠	حكم ضمان ما أنفقته الحيوانات وأبداشـر ذبسة	١٣

فهرس الخراء الثاثة

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٢	الإرسال في القسم الثاني	١٤
١٠٣	المجموع من الإرسال	١٥
١٠٣	الإرسال معبر السلط	١٦
١٠٤	رابعاً - لإرسال بمعنى التحبة	١٧
١٠٤ - ١٠٥	أرش	٧ - ١
١٠٤	تعريف	١
١٠٤	الأنظمة ذات الصلة - حكمة معد - الآية	٣
١٠٤	الحكم الإجمالي	٤
١٠٥	المجموع الأرش	١٥ - ٦
١٠٥	أ - شرح جراح الخربة	٥
١٠٥	ب - شرح جراح الترمي	٦
١٠٥	عدد الأرش	٧
١٠٦ - ١٠٧	إرشاد	٥ - ١
١٠٦	تعريف	١
١٠٦	الأنظمة ذات الصلة - المراج	٢
١٠٦	الحكم الإجمالي	٣
١٠٧	موسى السند	٥
١٠٧ - ١١٢	إرشاد	١٦ - ١
١٠٧	التعريف	١
١١١ - ١١٦	أولاً - لإرسال بمعنى الخصيص بعض أراضي بيت المال ببعض متعارفه	١٤ - ٢
١١٧	الأنظمة ذات الصلة - المراج - الإقطاع - المص	٧
١١٨	صفتهم (حكمة أرشليم)	٥
١١٨ - ١١٩	أولاً - لإرسال	١٣ - ٦
١١٩	أولاً - المراج - (حكم الصدد)	٧

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٩	الثاني - الأرض (بفتح الهمزة)	٨
١٠٩	الثالث - جدد عليه	٩
١١٠	الرابع - الضيقة	١٢
١١١	الخامس -	١٤
١١١ - ١١٢	سادس - الإحصاء بمعنى تخصيص ريع الوقف لسداد ديونه	١٥ - ١٦
١١٢ - ١١٣	أرض	١ - ٢٩
١١٣	التعريف	١
١١٣ - ١١٤	صناديق الأرض وتظهر هذه الظواهر	٢ - ٩
١١٤	صناديق الأرض	٢
١١٤	تصغير الأرض من سطح	٣
١١٤ - ١١٥	التطهير للأرض	٦ - ٩
١١٤	الاستحباب	٦
١١٤	تصغير السبل - الأرض	٧
١١٤	استعمال في تطهير محبة للكلب	٨
١١٤	استطعم بالآبار وبغيره من أجراء الأرض	٩
١١٤	الوقاية على الأرض	١٠
١١٥ - ١١٦	أرض المملوك	١١ - ١٦
١١٤	حكمه في قوله ذلك الموضع	١٢
١١٥	حكمه استظهر واستظهر	١٣
١١٥	حكمه الاستماع إليها في غير الطهارة	١٤
١١٥	حكمه التمسك بها	١٥
١١٥	حكمه الصلاة فيها	١٦
١١٥	إزالة الحجارة من الأرض	١٧
١١٥	التفريق في أرض مملوك	١٨
١١٥	حكمه في الإجارة	١٨

# فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٦	ملكية الأرض	١٩
١١٦	المصرف في الأرض الموقوفة	٢٠
١١٦	حكم إحياء الأرض	٢١
١١٧	ما يكون به العوض :	٢٢
١١٧	كثرة ما بالصغار وبسنة الأرض	٢٣
١١٧ - ١٩	أرض المفتوحة	٢٤ - ٢٩
١١٧	الأرض التي فتحت صلتها	٢٤
١١٨	الأرض التي فتحت عود	٢٥
١١٩	الأرض التي أسد عليها	٢٧
١١٩	أرض العشر	٢٨
١١٩	أرض الحراج	٢٩
١١٩	أرض الخرب	
١١٩ - ١٢٦	أرض الخور	١ - ١٧
١١٩	تعريف	١
١٢٠	الأنشطة ذات الصلة : مشد ، مسكة ،	٣ - ٥
	أرض السجادة ، الإرضاد	
١٢١	مشترى ونبتها	٦
١٢١	ما يعتبر من أرض الخور	٧
١٢٢ - ١٢٦	نصرف الإمام في أرض الخور	١٠ - ١٧
١٢٢	دفعها للزوج ، مع عدايتها	١٠
١٢٣	بيع الإمام أرض خور حتى يشترى بها في النصف	١١
١٢٣	لوطقة في البيع من أرض الخور	١٢
١٢٤	خراء الإمام لنفسه من أرض الخور	١٣
١٢٤	طلب الإمام أرض خور التي بأيدي الشفع	١٤
١٢٥	إقطاع لإمامة نائبه من أرض الخور	١٥



الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الصفحات
١٣٦	الحكم الإجمالي	٣
١٣٦	إزفاء	
١٣٦	إزفاء	
١٣٦ - ١٣٨	إزفاء	٥ - ١
١٣٦	إزفاء	١
١٣٧	الحكم الإجمالي ومواضع البحث	٢
١٣٨ - ١٤١	إزفاء	١ - ١
١٣٨	إزفاء	١
١٣٩	إزفاء	٣
١٣٩ - ١٤١	إزفاء	٥ - ٢
١٣٩	إزفاء	٩
١٤٠	إزفاء	٥
١٤٠	إزفاء	٦
١٤١ - ١٤٢	إزفاء	٥ - ١
١٤١	إزفاء	١
١٤١	إزفاء	٣ - ٢
١٤٢	إزفاء	٤
١٤٢	إزفاء	٥
١٤٢ - ١٤٣	إزفاء	٥ - ١
١٤٢	إزفاء	١
١٤٢	إزفاء	٢
١٤٣	إزفاء	٤
١٤٣	إزفاء	٥

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٣ - ١٤٤	إسبال	١ - ٥
١٤٣	التعريف	١
١٤٣	الألفاظ ذات الصلة : استعمال الصفاء والإعفاء	٢
١٤٤	الحكم الإجمالي	٤
١٤٤	مواضع البحث	٥
١٤٤	استعجار	
١٤٤ - ١٥٩	استئذان	١ - ٢٢
١٤٤	التعريف	١
١٤٥	صفته ( حكمه التكليفي )	٢
١٤٥ - ١٥٢	أولاً : الاستئذان لدخول البيوت	٣ - ١٨
١٤٥	أ - انكار المراد ودعوله	٣
١٤٩	ب - اشخص المستأذن	١١
١٤٩	ج - جميعة الاستئذان	١٣
١٥٠	د - آداب الاستئذان	١٥
١٥٢ - ١٥٨	ثانياً : الاستئذان للتصرف في ملوك الغير أو حقه	١٩ - ٣٩
١٥٢	أ - الاستئذان لدخول الأملاك المعسوة	٢٠
١٥٢	ب - استئذان المرأة لإدخال الغير إلى بيت زوجها	٢١
١٥٣	ج - الاستئذان للأكل من ثمر النخل وضرب لس المائبة	٢٢
١٥٣	د - استئذان المرأة زوجها في التبرع من ماله	٢٣
١٥٤	هـ - استئذان من عليه حق صاحب الحق	٢٤
١٥٤	و - استئذان الطبيب في التطبيب	٢٥
١٥٤	ز - إذن السلطان لإقامة الجمعة	٢٦
١٥٥	ح - استئذان الرؤوس رئيسه	٢٧
١٥٥	ط - استئذان المرأة زوجها المدخول من منزله	٢٨

# فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفهرات
١٥٦	ي . استندان :لاويين فيها تكرهاته	٢٩
١٥٦	ك . الاستندان في العزل عن الزوجة	٣٠
١٥٧	ل . استندان المرأة زوجها في صوم التطوع	٣١
١٥٧	م . استندان المرأة زوجها في رضاع غيره	٣٢
١٥٧	ن . استندان الزوجين زوجته لمبيت عند غيرها في بيتها	٣٣
١٥٧	س . استندان الصبي المصيف للانصراف	٣٤
١٥٧	ع . استندان الرجل :احلوس على تكرمته في بته	٣٥
١٥٧	ف . استندان استحصين للجنوس بينهما	٣٦
١٥٧	ص . الاستندان استقر في كتاب غيره	٣٧
١٥٨	ق . استندان المرأة زوجها فيها تفعه من ماله	٣٨
١٥٨	ز . لا يحتاج 'صلا الى استندان	٣٩
١٥٨ - ١٥٩	ما يفظ فيه الاستندان لست :	٤٠ - ٤٢
١٥٨	أ . تعدل الإذن	٤٠
١٥٩	ب . دفع الضرر	٤١
١٥٩	ج . خصوص على من لا يمكن الحصول عليه بالاستقلال .	٤٢
١٥٩ ، ١٦٠	استعمار	٤ - ٦
١٥٩	تعريف	١
١٥٩	الألفاظ ذات الصلة . الاستعمار	١
١٥٩	الحكم الإجمالي	٢
١٦٠	مواضع البحث	٤
١٦٠ - ١٦١	تشهير	١ - ٣
١٦٠	تعريف	١
١٦٠	الألفاظ ذات الصلة : الاستند	٢
١٦٠	حكم الإجمالي	٣
١٦١	استناد	٥ - ١
١٦١	التعريف	١

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفرق
١٦١	الأدلة... الأدلة... الأدلة... الأدلة...	٢
١٦١	الحكم الإجمالي	٥
١٦٢	استثمار	٥-١
١٦٢	التعريف	١
١٦٢	الاستثمارات المصلحة... الاستثمارات...	٢
١٦٢	أولاً... استثمار...	٣
١٦٢	الحكم الإجمالي	٢
١٦٢	ثانياً... استثمار...	٤
١٦٢	ثالثاً... استثمار...	٥
١٦٢، ١٦٣	استثمار	١-١٤
١٦٣	التعريف...	١
١٦٣	الاستثمارات المصلحة... الاستثمار...	٢
١٦٤	الاستثمار... الاستثمار... الاستثمار...	٧
١٦٤، ١٦٥	مواضع الاستثمار	٨-١٤
١٦٤	الاستثمار في المصروف	٨
١٦٤	الاستثمار في المصل	٩
١٦٥	الاستثمار... في الأمان والإقامة	١٠
١٦٥	الاستثمار في الصلة	١١
١٦٥	الاستثمار في التبرع	١٢
١٦٥	الاستثمار في التكافل	١٣
١٦٥	الاستثمار في العدة	١٤
١٦٦	أمن	
١٦٦	استثمار	
١٦٦، ١٦٧	استثمار	

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٦٦	التعريف	١
١٦٦	الانقادات الصلة . استغلال . مشورة	٢
١٦٦	صعته ( الحكم التكليفي )	٤
١٦٧	استبدال	
١٦٧ - ١٧١	استبراء	١ - ٣٠
١٦٧	التعريف	١
١٦٧ - ١٦٩	أولا الاستبراء في الطهارة	٢ - ١١
١٦٧	الانقادات - الصلة . الاستفاد .	٣
	الاستحاضة ، الاستبراء ، الاستبراء	
١٦٨	صعته ( الحكم التكنيقي )	٧
١٦٨	حكمه شريع	٩
١٦٩	كيفية الاستبراء	١٠
١٦٩	أدب الاستبراء	١١
١٦٩ - ١٧٤	ثانيا الاستبراء في النسب	١٢ - ٣٠
١٧٠	للفظ ذات الصلة : العدة	١٤
١٧٠	منه أو غيره	١٦
١٧١	حكمه تشريع الاستبراء	١٨
١٧١ - ١٧٣	استبراء الأمة .	١٩ - ٢٣
١٧١	أ - عند حصول انكاح ثلثي يفصد ويلوؤها	١٩
١٧٢	ب - فصد تزويج الأمة	٢٠
١٧٢	ج - زوال الملك بالثبوت أو العنز	٢١
١٧٢	د - زوال الملك بالتبيع	٢٢
١٧٣	هـ - الاستبراء بسوء الظن	٢٣
١٧٣ - ١٧٤	عدة الاستبراء	٢٤ - ٢٧
١٧٣	استبراء الغرم	٢٤

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	المقررات
١٧٢	مقدّم الألة الخافض	٢٥
١٧٣	استدراك الخافض	٢٦
١٧٤	استدراك الألة التي لا تحيد لصغر ذكر	٢٧
١٧٥	الاستدراك الألة المستندة	٢٨
١٧٦	أمر العقد ونظره من الاستدراك	٢٩
١٧٧	إحداث استندة	٣٠
١٧٨ - ١٧٩	استدراك	٣٠ - ٣١
١٧٩	التعريف	١
١٨٠	الحكم الإحصائي الكافي (الاستدراك)	٢
١٨١	الاستدراك في التغيرات	٣
١٨٢ - ١٨٣	استدراك	٥ - ٦
١٨٤	التعريف	١
١٨٥	صفحة (الحكم التكميلي)	٢
١٨٦	استدراك البراقة واساطير	٣
١٨٧	استدراك المناهج	٤
١٨٨	استدراك تزيك المرفق	٥
١٨٩ - ١٩٠	استدراك	١٤ - ١٥
١٩١	التعريف	١
١٩٢	صفحة (الحكم التكميلي)	٢
١٩٣	لاستدراك (معنى التواء المصنوع صنف)	٣
١٩٤	لاستدراك حزن الطمأنينة	٤
١٩٥	مما يخل بالاستدراك	٥
١٩٦	الأمر المرفق على ترك الاستدراك في الجمع	٦
١٩٧	الاستدراك عند قضاء الحاجة	٧
١٩٨ - ١٩٩	الاستدراك حزن الاعتناء	١٠ - ١١

### لهربس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٩	أ- وجوب الاستئذان عن لا تبجل له الفطر إليه	٨
١٨٠	ب- استئذان المغتسل بمحضور الزوجة	٩
١٨٠	استئذان المغتسل بمرد	١٠
١٨١	استئذان المرأة للثوب	١١
١٨١	الاستئذان من عمل الفاحشة	١٢
١٨٢	أثر الاستئذان بالمعصية	١٤
١٨٢ - ١٨٣	استئذان	٨ - ١
١٨٢	التعريف	١
١٨٢	الألفاظ ذات الصلة : الاتصاف ، الاستغفار	٢
١٨٣	صفت ( الحكم الكليعي )	٤
١٨٣	أركان الاستئذان	٥
١٨٣	ملك الثمرة	٧
١٨٣	طريق الاستئذان	٨
١٨١ - ١٩٧	استثناء	١ - ٢٨
١٨١	التعريف	١
١٨٥	الألفاظ ذات الصلة : التحصيص ، النسخ ، الشرط	٢
١٨٥	القاعدة الأصلية في الاستثناء	٥
١٨٦	أنواع الاستثناء	٦
١٨٧	صفة الاستثناء	٧
١٨٧	ألفاظ الاستثناء	٧
١٨٧	ب- الاستثناء بالمشقة ونحوها	٨
١٨٧	استثناء عمديين بينهما حرف الشك	٩
١٨٨	الاستثناء بعد حمل متعاطفة	١٠
١٨٩	الاستثناء بعد المفردات المتعاطفة	١٢
١٨٩	الاستثناء العربي بعد المتعاطفات	١٣

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٨٩	الاستثناء بعد الاستثناء	١٤
١٨٩ - ١٩٤	شروط الاستثناء	١٥ - ٢٢
١٨٩	الشروط الأولى	١٦
١٩٠	الشروط الثم	١٧
١٩١	حاشاء الأكثر والأقل	١٨
١٩١	الشروط الثالث	١٩
١٩٢	الشروط الرابع استعطاء الاستثناء	٢٠
١٩٣	الشروط الخامس انقضاء	٢١
١٩٤	حاشاء تستثنى بالآ وأخواتها	٢٣
١٩٥	ما ثبت به حكم الاستثناء الحقيقي	٢٥
١٩٤	ما ثبت به حكم الاستثناء بالمعينة	٢٦
١٩٧	منهجية	٢٠١
١٩٧	للمعينة	١
١٩٧	صفتها و أحكام التكافؤ	٢
١٩٧ - ٢١٣	استعاضة	١ - ٣٣
١٩٧	التعريف	١
١٩٧	الأمثلة ذات الصلة : حصص ، المقار	٢
١٩٨	الاستعاضة عند انقضاء	٣
١٩٨	الاستعاضة في العدة	٦
١٩٨	الاستعاضة في التبدل	٧
١٩٩	حالات الاستعاضة في التبدل	٨
٢٠٠	استعاضة التبدل بالمعينة والتبدل بالمعينة	٩
٢٠٣ - ٢٠٥	استعاضة ذات العدة	١٥ - ١٩
٢٠٤	أ - ذات العدة بالمعينة	١٥
٢٠٥	ب - ذات العدة في المقار	١٩

لهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٥	استحاضة من ليس لها عادة معروفة	٢٠
٢٠٦	استحاضة المتغيرة	٢١
٢٠٦	ما تراه المرأة الحامل من الدم أثناء حملها	٢٢
٢٠٧	ما تراه المرأة من الدم بين الولادتين (إن كانت حاملاً بتوأمين)	٢٣
٢٠٨ - ٢١٣	أحكام المستحاضة :	٢٤ - ٢٣
٢٠٩	ما تجمع عن المستحاضة	٢٦
٢٠٩	طهارة المستحاضة	٢٧
٢١٠	حكم ما يسيل من دم المستحاضة على الثوب	٢٨
٢١٠	عنى يلزم المستحاضة أن تتنسل	٢٩
٢١١	وضوء المستحاضة وعندها	٣٠
٢١٢	برء المستحاضة وشفاؤها	٣٢
٢١٣	عدة المستحاضة	٣٣
٢١٣ - ٢١٤	استحالة	١ - ٤
٢١٣	التعريف	١
٢١٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢١٣	الاستعمال الفقهي الأول	٢
٢١٣	الاستعمال الفقهي الثاني	٣
٢١٤	الاستعمال الأصولي	٤
٢١٤ - ٢١٦	استحباب	١ - ٣
٢١٤	التعريف	١
٢١٥	حكم المستحب	٣
٢١٦ - ٢١٨	امتداد	١ - ١٠
٢١٦	التعريف	١
٢١٦	الألفاظ ذات الصلة : الإحداث ، المتبوع	٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٢١٦	حكمه التكليفي	١
٢١٦	دليل مشروعية	٥
٢١٧	ما يستحق به الاستعداد	٦
٢١٧	بغت الاستعداد	٧
٢١٧	الاستعداد بالأحرى في الاستعداد	٨
٢١٧	دأب الاستعداد	٩
٢١٨	موازنة الشغل اثره في الاستعداد	١٠
٢١٨ - ٢١٩	استعداد	٦ - ١
٢١٨	التعريف	١
٢١٨	حجية الاستعداد عند المحققين	٢
٢١٨ - ٢١٩	أقسام الاستعداد	٦ - ٣
٢١٩	أولاً - استعداد الأثر أو المصلحة	٣
٢١٩	ثانياً - استعداد الإجماع	٤
٢١٩	ثالثاً - استعداد الضرورة	٥
٢١٩	رابعاً - الاستعداد القياسي	٦
٢١٩ - ٢٣٦	استحقاق	٦ - ١
٢١٩	التعريف	١
٢٢٠	الانقضاءات الصلة - التعلق	٢
٢٢٠	حكم الاستحقاق	٣
٢٢٠	أنواع الاستحقاق	٤
٢٢٠	ما يظهر به الاستحقاق	٥
٢٢١	موانع الاستحقاق	٦
٢٢١	شروط الحكم بالاستحقاق	٧
٢٢١ - ٢٢٦	الاستحقاق في البيع	١٥ - ٨
٢٢١	علم المشتري بالاستحقاق في البيع	٨

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٢	استحقاق المبيع كله	٩
٢٢٢	الرجوع بالنسي	١٠
٢٢٢	استحقاق بعض المبيع	١١
٢٢٣	استحقاق الثمن	١٣
٢٢٤	زيادة المبيع المستحق	١٤
٢٢٥	استحقاق الأرض المتنازعة	١٥
٢٢٦	الاستحقاق في التصرف	١٦
٢٢٦	استحقاق الموهوب	١٧
٢٢٧	نفس الموهوب المستحق في يد الموهوب	١٩
٢٢٧	استحقاق الموهوب عند بيع العبد له	٢٠
٢٢٨	استحقاق ما ساعه لنفسه	٢١
٢٢٩	الاستحقاق في التصنيع	٢٢
٢٢٩	استحقاق عوض التصنيع عن دم العمد	٢٣
٢٢٩	هبة المذرك	٢٤
٢٣٠	الاستحقاق في الشعبة	٢٥
٢٣٠	الاستحقاق في الشقة	٢٦
٢٣١ - ٢٣٣	الاستحقاق في الإجازة :	٢٧ - ٣٠
٢٣١	استحقاق العين المتكررة	٢٧
٢٣١	ملك معين المستحقة المتكررة	٢٨
٢٣٢	استحقاق الأجرة	٢٩
٢٣٣	استحقاق الأرض التي بها غراس أو بناء للمساكين	٣٠
٢٣٣	استحقاق النسخة بعد التألف	٣١
٢٣٤	استحقاق الوصي به	٣٢
٢٣٤	استحقاق المصدق	٣٣
٢٣٤	استحقاق العوض في الخلع	٣٤

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الصفحات
٢٣٥	سحقان لافسدية	٣٥
٢٣٥	متخلف عن انفسه	٣٦
٢٣٦ - ٢٣٧	استحلال	٣٦ - ٣٧
٢٣٦	استعريف	٣٦
٢٣٦	الحكمة الموحدة	٣٦
٢٣٧	مواظب البحث	٣٧
٢٣٧ - ٢٤٦	استحياء	٣٧ - ٤٦
٢٣٧	المعروف	٣٧
٢٣٨	الاداء ذات الصلة . جزء	٣٨
٢٣٨	صفحة الحكمة التكميلي	٣٨
٢٣٨ - ٢٤٠	تسحي	٣٨ - ٤٠
٢٣٨	استحياء الإنسان نفسه	٣٨
٢٣٩	استحياء الإنسان غيره	٣٩
٢٤٠	استحياء	٤٠
٢٤٠	وسائل الاستحياء	٤٠
٢٤١	الإحسان على الاستحياء	٤١
٢٤١	وحيث الاستحياء في لوم الذي يقع له	٤١
٢٤١ - ٢٤٧	استغرة	٤١ - ٤٧
٢٤١	استغرة	٤١
٢٤١	الاستغرة العسة الطهارة . العسل	٤١
٢٤٢	استغرة . الاستغرة . الاستغرة	٤٢
٢٤٢	صفحة (حكمة التكميلي)	٤٢
٢٤٢	حكمة مشروعية	٤٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٢	سبح (ما يقرن فيه الاستخارة)	٩
٢٤٣	من يبدأ الاستخارة	١٠
٢٤٣	الاستخارة قبل الاستحارة	١١
٢٤٣	كيفية الاستخارة	١٢
٢٤٤	أقسام الاستخارة	١٣
٢٤٤	كيفية صلاة الاستخارة	١٤
٢٤٥	القراءة في صلاة الاستخارة	١٥
٢٤٥	دعاء الاستخارة	١٦
٢٤٥	استجابة لقلة في الدعاء	١٧
٢٤٥	موضع دعاء الاستخارة	١٨
٢٤٦	ما يقبل من الاستخارة	١٩
٢٤٦	تكرار الاستخارة	٢٠
٢٤٦	اسباب في الاستخارة	٢١
٢٤٦ - ٢٤٧	أثر الاستخارة	٢٢ - ٢٣
٢٤٦	أ - علامات القبول	٢٢
٢٤٧	ب - علامات عدم القبول	٢٣
٢٤٧ - ٢٤٨	مستخدام	٢٤ - ٢٥
٢٤٧	التعريف	٢٥
٢٤٧	الاحتفاظ بالصفة : الاستعداد الاستخارة	٢٦
٢٤٧	الحكم الإلهي	٢٧
٢٤٨ - ٢٤٩	استخفاف	٢٨ - ٢٩
٢٤٨	التعريف	٢٨
٢٤٨	حكمه الزكيني	٢٩
٢٤٨	ما يكون من الاستخفاف	
٢٤٩	لاستخفاف بالله تعالى	٣٠

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الصفحات
٢٤٩	حكم الاستحباب عند تعذر	١
٢٤٩	الاستحباب عند تعذر	٥
٢٤٩	حكم الاستحباب عند تعذر	٦
٢٥٠	حكم الاستحباب عند تعذر	٨
٢٥١	حكم الاستحباب عند تعذر	٩
٢٥١	الاستحباب عند تعذر	١٠
٢٥١	الاستحباب عند تعذر	١١
٢٥١ - ٢٦٢	استحباب	١ - ٣٣
٢٥١	الاستحباب	١
٢٥٢	الاستحباب عند تعذر	٢
٢٥٢	صفة الاستحباب عند تعذر	٣
٢٥٢ - ٢٥٥	أول الاستحباب في الصلاة	٢ - ١٠
٢٥٢	ثبوت الاستحباب	٥
٢٥٣	أول الاستحباب	٦
٢٥٤ - ٢٦١	ثبوت الاستحباب لإقامة الجمعة ونحوها	١١ - ٣١
٢٥٥	الاستحباب في أول خطبة الجمعة	١٢
٢٥٦	الاستحباب في صلاة الجمعة	١٣
٢٥٧	الاستحباب في العيد	١٨
٢٥٨	الاستحباب في صلاة العشاء	١٩
٢٥٨	الاستحباب في صلاة الصبح	٢٠
٢٥٩	من يجزئ له الاستحباب	٢٤
٢٥٩	من يجمع استحبابه	٢٧
٢٦١ - ٢٦٢	ثبوت الاستحباب الخاص	٣٢ - ٣٣
٢٦٢	ما يشترطه الاستحباب في الجمعة	٣٣

## فهرس الجزء الثالث

الصفحة	المصوان	الفقرات
٢٦٩ - ٢٦٩	استدانة	١ - ٢٣
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الأكفاظ ذات الصلة : الاستقراض ، الاستلاف	٢
٢٦٢	صفة الاستدانة ( حكمها التكليفي )	٤
٢٦٣	صيغة الاستدانة	٥
٢٦٣ - ٢٦٥	الأسباب البهنة على الاستدانة	٦ - ١١
٢٦٣ - ٢٦٤	أولا : الاستدانة لحقوق الله تعالى	٦
٢٦٤ - ٢٦٥	ثانيا : الاستدانة لأداء حقوق العباد	٧ - ١١
٢٦٤	أ - الاستدانة لحق النفس	٧
٢٦٤	ب - الاستدانة لحق الغير	٨
٢٦٤	أولا - الاستدانة لرفاء الدين	٨
٢٦٤	ثانيا - الاستدانة للنفقة على الزوجة	٩
٢٦٥	ثالثا - الاستدانة للإتفاق على الأولاد والأقارب	١٠
٢٦٥	الاستدانة لئتمحض المال حلالا	١١
٢٦٥ - ٢٦٧	شروط صحة الاستدانة	١٢ - ١٤
٢٦٥	الشرط الأول - عدم انتفاع الدائن	١٢
٢٦٧	الشرط الثاني - عدم انضام عقد آخر	١٤
٢٦٧	الاستدانة من بيت المال ، وبيت المال ، ونحوه ، كالوقف	١٥
٢٦٨ - ٢٦٩	آثار الاستدانة	١٦ - ٢٢
٢٦٨	أ - ثبوت الملك	١٦
٢٦٨	ب - حق المطالبة ، وحق الاستيفاء	١٧
٢٦٨	ج - حق النفع من المغير	١٨
٢٦٨	د - حق ملازمة المدين	١٩
٢٦٩	هـ - طلب الإجبار على الوفاء	٢٠

فهرس الجزء الثالث

المقرات	العنوان	أصفحة
٢٦	و- خمر علر المدين المتلس	٢٦٩
٢٣	خلاف ترائس و لمدين	٢٦٩
١٤ - ١	استدراك	٢٦٩ - ٢٧٧
١	التعريف	٢٦٩
٢	الأنفاذ ذات الصلة : الإصرار ، الاستناء ، القضاء ، الاعادة ، الشاركة ، الإصلاح ، الاستئناف	٢٧٠
١٠ - ٩	القسم الأول	٢٧٢ - ٢٧٤
	الاستدراك القولي به لكن ، وأحوالها	
٩	صيح لاستدراك لكن ، لكن .	٢٧٢
	بل ، على ، أدبات الامتناء	
١٠	شروط الاستدراك	٢٧٣
١٤ - ١١	القسم الثاني	٢٧٤ - ٢٧٧
١١	الاستدراك بمعنى تلاق للنقص والقصور	
١٢	أولاً : الاستدراك بمعنى تلاق للنقص عن الأوصاف الشرعية	٢٧٥
١٤	ثانياً : تلاق القصور في الإيجاب والإساءة	٢٧٥
٤ - ١	استدلال	٢٧٧ - ٢٧٩
١	التعريف	٢٧٧
٤	مواضع البحث	٢٧٩
٦ - ١	استدراك السمع	٢٧٩ - ٢٨١
١	التعريف	٢٧٩
٢	الأنفاذ ذات الصلة : التحس ، التحس	٢٧٩
٤	الحكم التكنيقي	٢٨٠
٦	عقوبة استدراك السمع	٢٨٠

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	المقررات
٢٨١ - ٢٨٢	استرجاع	١ - ٥
٢٨١	التعريف	١
٢٨١	متى يتبرع الاسترجاع عند المعينة ؟	٢
	ومى لا تبرع ؟	
٢٨٢	حكمه التكليفي	٥
٢٨٢ - ٢٩٩	استرداد	١ - ٣٦
٢٨٢	التعريف	١
٢٨٢	الانقاط ذات النصفة : رده - الرجوع - استرجاع	٢
٢٨٣	صفته ( حكمه التكليفي )	٤
٢٨٣ - ٢٨٩	أسباب حق الاسترداد	٥ - ١٧
٢٨٣	أولاً : الاستحقاق	٥
٢٨٣	ثانياً : التصرفات التي لا يلزم	٦
٢٨٥	للك : العقد فوجب عند عدم الإجازة	٩
٢٨٥	رابعاً : فساد العقد	١٠
٢٨٦	خامساً : انتهاء مدة العقد	١٣
٢٨٧	سادساً : الإقالة	١٤
٢٨٧	سابعاً : الإفلاس	١٥
٢٨٨	ثامناً : الموت	١٦
٢٨٩	تاسعاً : الرشد	١٧
٢٨٩	صبيحة الاسترداد	١٨
٢٨٩ - ٢٩٢	حكمه الاسترداد	١٩ - ٢٦
٢٨٩	الأول : استرداد عين الشيء	١٩
٢٩٠	أولاً : دائره تلبيح التماسد والغصب	٢٠
٢٩٠	أ - التبعين بالزيادة	٢١
٢٩١	ب - التبعين بالنقص	٢٢
٢٩١	ج - التبعين بالنقصه والشكل	٢٣
٢٩١	د - التبعين بالعرس وانشاء في الأرض	٢٤
٢٩١	ثانياً : دائره ليهة	٢٥

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٢	التأني الإنلاف بواسطة المستخر	٢٩
٢٩٣	من له حق الاسترداد	٢٧
٢٩٥ - ٢٩٣	موانع الاسترداد	٢٩ - ٢٤
٢٩٣	أولاً : سقوط الحق في استرداد العين والضمان	
٢٩٣	أ - حكم الشرع	٣٠
٢٩٤	ب - التصرف والإنلاف	٣١
٢٩٤	ج - الخلف	٣٢
٢٩٤	ثانياً : سقوط الحق في استرداد العين مع بقاء الحق في الضمان	٣٣
٢٩٥	ثالثاً : سقوط الحق في استرداد العين والضمان قضية لا ديانة	٣٤
٢٩٥	عودة حق الاسترداد بعد زوال المانع	٣٥
٢٩٥	أثر الاسترداد	٣٦
٢٩٦ - ٢٩٧	استرجاع	٥ - ١
٢٩٦	التعريف	١
٢٩٦	الحكم الإجمالي	٤ - ٢
٢٩٦	أولاً - بالنسبة للمبيع	٢
٢٩٧	ثانياً - بالنسبة للمصيد	٣
٢٩٧	ثالثاً - بالنسبة للمولا،	٤
٢٩٧	مواطن البحث	٥
٢٩٧ - ٣٠٢	استرجاع	٢٥ - ١
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	الأملاط ذات الصلة - الأسر - السبي	٢
٢٩٧	الحكم التكليفي للاسترجاع	٣
٢٩٨	حكمية تشريع الاسترجاع	٤
٢٩٨	من له حق الاسترجاع	٦
٢٩٩ - ٣٠١	أسباب الاسترجاع	١٤ - ٧
٢٩٩	أولاً : من يضرب عليه الرق	٧

### فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الصفحات
٢٩٩	أ- الأسرى من الدين اشتروا في حرب المسلمين فعلا	٨
٢٩٩	ب- الأسرى من الدين أخذوا في الحرب من لا يجوز قتلهم ، كالتساء والذراوي وغيرهم	٩
٣٠٠	ج- استرقاق من أسلم من الأسرى أو كسب	١٠
٣٠٠	د- المرأة المرتدة في بلاد الإسلام	١١
٣٠١	هـ- استرقاق النعمي النافض للذمة	١٢
٣٠١	و- الخري الذي دخل بيتا بغير أمان	١٣
٣٠١	ز- التولذ من الرقبة	١٤
٣٠١	شاهه الاسترقاق	١٥
٣٠١	نار الاسترقاق	١٦
٣٠٢ - ٣٠٣	استسقاء	٥٠١
٣٠٢	التعريف	١
٣٠٢	الحكم الإجمالي	٢
٣٠٣	مواطر البحث	٥
٣٠٤ - ٣١٧	استسقاء	٢٧٠ - ١
٣٠٤	التعريف	١
٣٠٤	صفته ( حكمه التكلفي )	٢
٣٠٥	دليل الشريعة	٣
٣٠٦	حكمه التشريعية	٤
٣٠٦	أسباب الاستسقاء	٥
٣٠٧	أنواعه وأقسامه	٦
٣٠٨	وقت الاستسقاء	٧
٣٠٩	مكان الاستسقاء	٨
٣٠٩	لأداب استسقاء على الاستسقاء	٩
٣١٠	الصيام قبل الاستسقاء	١٠
٣١٠	الصدقة قبل الاستسقاء	١١
٣١٠	أداب شخصية	١٢

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣١٠	الاستفتاء (١١٤)	١٣
٣١١	الاستفتاء (١١٥) وانصاف	١٤
٣١١	مقدم الصلاة على الخطبة وتاريخها	١٥
٣١٢	كيفية صلاة الاستسقاء	١٦
٣١٢	كيفية الخطبة ومستجاب	١٧
٣١٣	صنيع الدعاء المأثور	١٨
٣١٤	رفع اليد في الدعاء في الاستسقاء	١٩
٣١٤	الاستسقاء بالصالح	٢٠
٣١٤	التوسل بالعن الصالح	
٣١٥	تحويل اليد في الاستسقاء	٢١
٣١٥	كيفية تلبية الرداء	٢٢
٣١٦ - ٣١٧	المستسقاء	٢٣ - ٢٧
٣١٦	تلفظ الإمام في الاستسقاء	٢٤
٣١٦	من يستجاب حوزتهم ، ومن يحدو ومن يفرق	٢٥
٣١٦	إخراج الدعاء في الاستسقاء	٢٦
٣١٧	إخراج الكفار وأهل الذمة	٢٧
٣١٧ - ٣١٨	استسلام	١ - ٣
٣١٧	الشعر و .	١
٣١٨	الحكم الإجمالي ، وموضع الحدث	٢
٣١٨	استسقاء	
٣١٨ - ٣٢٠	استسقاء	١ - ٨
٣١٨	تعريف	١
٣١٩	حكم الإجمالي	٢
٣٢٠	مواضع البحث	٨
٣٢٠ - ٣٢١	استسقاء	١ - ٤
٣٢٠	التعريف	١
٣٢٠	حكم الإجمالي	٢
٣٢٠	مواضع البحث	٣

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	العنوان	الصفحة
٣١٦-٣١٧	استصباح	٣١٦
٣١٦	التعريف	٣١٦
٣١٦	الانفاذ ذات الصلة : الاستصباح	٣١٦
٣١٦	حكم الاستصباح	٣١٦
٣١٦	حكم متعلق بحديث	٣١٦
٣١٦	ذات الاستصباح	٣١٦
٣١٦-٣١٧	استصباح	٣١٦
٣١٦	التعريف	٣١٦
٣١٦	الانفاذ ذات الصلة : الإباحة	٣١٦
٣١٦	أبواب الاستصباح	٣١٦
٣١٦	حجته	٣١٦
٣١٦	مؤيدته في حجية	٣١٦
٣١٦-٣١٧	استصباح	٣١٦
٣١٦	التعريف	٣١٦
٣١٦	الانفاذ ذات الصلة : الاستحسان : ونحوه	٣١٦
٣١٦	أقسام باب المباح	٣١٦
٣١٦	حجة الاستصباح	٣١٦
٣١٦-٣١٧	استصباح	٣١٦
٣١٦	التعريف	٣١٦
٣١٦	الانفاذ ذات الصلة : الإباحة : عن الصبح : السنة (في الصلوات) : الخلق	٣١٦
٣١٦	معنى الاستصباح	٣١٦
٣١٦	الاستصباح مع الإباحة	٣١٦
٣١٦	بعد الاستصباح : حكمه التكليف	٣١٦
٣١٦	حكمه منوعة لاستصباح	٣١٦
٣١٦	أركان الاستصباح	٣١٦
٣١٦	أشهر من الخاتمة للاستصباح	٣١٦

لهرس الجزء الثالث

الفقرات	العنوان	الصفحة
١٢	الآن إمامة الاستصناع	٣٢٩
١٣	عند استصناع	٣١٩
٢-١	استطاعة	٣٢٩-٣٣٠
١	استطاعة	٣٢٩
١٢-١	استطاعة	٣٣٠-٣٣٣
١	استطاعة	٣٣٠
٢	الاستطاعة ذات الصلة - الإضافة	٣٣٠
٣	الاستطاعة شرط للتكليف	٣٣٠
٤	شرط الاستطاعة	٣٣١
١١-٥	أنواع الاستطاعة	٣٣١-٣٣٢
٦	التقسيم لأول استطاعة عامة	٣٣١
	والاستطاعة مدنية	
٨	التقسيم الثاني - استطاعة - النفس	٣٣١
	والاستطاعة بالتعمير	
١٠	التقسيم الثالث - استطاعة محكمة	٣٣٢
	والاستطاعة مبررة	
١٢	اختلاف الاستطاعة من شخص لآخر	٣٣١
	ومن عمل لآخر	
٢-١	استقلال البطن	٣٣٣
١	استقلال	٣٣٣
٢	الحكم الإجمالي	٣٣٤
٣-١	استقلال	٣٣٤
١	استقلال	٣٣٤
٢	الحكم الإجمالي	٣٣٤
٣	مواضع البحث	٣٣٤

# فهرس الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع	الصفحات
٢٣٦ - ٢٣٤	استظهار	١ - ٤
٢٣٤	تعريف	١
٢٣٥	حكم الإجماع	٢
٢٣٥	استظهار المراءى	٣
٢٣٥	بين الاستظهار	٤
٢٣٦	مواضع البحث	

٢٣٧ - ٢٧٠  
تراجع الفقهاء  
موارد المسؤهم في الجزء الثالث



## استدراك في تخريج الأحاديث

وقع لي حلة من تعليقات الجزء الثاني، وفيل من الجزء الثالث الاكتفاء بنخروج مجمل للأحاديث والآثار متغولا من المراجع الفقهاء، أو معتمدا على مراجع حديثة من غير الأصول، كما سقط تخريج بعض الأحاديث وقد استدرك ذلك في هذه الطبعة بنخروج ما لم يخرج ونقص أو تأصيل النخريج الجميل وذلك على ترتيب أبحاث الموسوعة والفترات، مع بيان الصفحة.

استدراك ٩ ص ٩٨

حديث: «كأنه من السراويل» أخرجه الشيخان في صحيحيهما، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

أورد في ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

أورد في ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

أورد في ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

أورد في ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

استدراك ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

أورد في ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

أورد في ٩٥ ص ٩٧

حديث: «أورد في هذا» أخرجه البخاري بسند (١٠١١) في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة. وصححه مسلم في صحيحه، وفتح القاري ٢٩٧/١ في السبعة.

استغفر في ١٣ من ١٤٤

حديث لا يخلو على امرئ . . . انتم حجة الله على من جئتكم هم أو حرة  
لأخلاقه، موهوباً وأحمد وأمه من ربه الله أبعد وأطهر من حدث  
عمر من يترى . . . لعل الخبيث . . . ورجل أحد ثقات و النس الكثرى  
للبيهني ١٠٠/٦ ط القدوم مع الزوائد ١٧١/١ . ١٧٢ ط مكتبة  
القدس

استعار في ٩ من ١٤٠

حديث . . . كنت أمتس . . . روى البخاري وضع السري ٣:٣/٦  
ط السليمانية .

استغفر في ١٨ من ٢٠٥

حديث . . . روى سلم ( صحيح مسلم ١١٤/١  
تحقيق محمد بن عبد الله بن الناني ط القلي الخلفي ١٣٧٥ هـ  
١٩٥٥ م .

استغفر في ٢٥ من ٢٠٨

حديث . . . ط ذلك حرفي . . . أحمد البذري رسمه وملك في  
الوطا ( فتح الباري ١/٢٠٩ ط السليمانية صحيح مسلم ١/٢٦٦ هـ  
هذا البني الوطى ١/٦١ هـ عبد الباقي .

